





كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس

الطاهر بن عمار (1889-1985):
بيوغرافيا تاريخيّة

رسالة بحث لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر

إعداد الباحث:

فوزي السباعي

نوقشت هذه الأطروحة يوم 30 جوان 2010

لجنة المناقشة

التليلي العجيلي	أستاذ تعليم عال	جامعة منوبة	رئيسا
عبد الواحد المكني	أستاذ محاضر	جامعة صفاقس	مشرفا
الهادي التّيمومي	أستاذ تعليم عال	جامعة تونس	مقررا
الهادي جلاّب	أستاذ تعليم عال	جامعة تونس	مقررا
الحبيب القزدغلي	أستاذ تعليم عال	جامعة منوبة	عضوا

الطاهر بن عمار (1889- 1985)

بيوغرافيا تاريخية

(الجزء الأول)

الإهداء

إلى ذكرى أبي، الذي مرّ على هذه الدنيا مرور الكرام.

إلى الغالية أمي، وإخوتي وكافة عائلتي.

إلى جميع أصدقائي وأحبابي.

إلى أبي حيدر ..تقديرا وامتنانا.

إلى الهادي التيمومي الأستاذ والإنسان..اعترافا بالجميل.

وإلى كلّ من يعمل..ويجتهد..ويخطئ..ولا يكتفي بالحديث عن سوءات الآخرين.

شكر وتقدير

أتوجّه بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدني على انجاز هذا العمل سواء بصفة مباشرة، أو بصفة غير مباشرة عن طريق النصح والتشجيع. وأخصّ بالذكر:

- الأستاذ عبد الواحد المكني، الذي أشرف على هذا العمل ورعاه، والذي كان لي نعم الموجّه والصديق والقدوة الحسنة.
- السيد الشاذلي بن عمار، نجل المرحوم الطاهر بن عمار، الذي خصّص لي من وقته الكثير وساعدني مساعدة فاعلة وفعلية على انجاز هذا البحث.
- أصدقائي كمال وشكري ومحمد الصالح وحافظ وجمال ونجيب وعبد الستار.
- كل زملائي، الذين درّسوا، ويدرّسون، بقسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس.
- كل العاملين بالأرشيف الوطني التونسي وبمكتبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس وبمكتبة معهد الآباء البيض للآداب العربية الجميلة (ايبلا).

قائمة المختصرات المستعملة في هوامش البحث

- أ. و. ت. : الأرشيف الوطني التونسي.
- أ. و. خ. ف. : أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية.
- بك. : بكرة.
- الح. الو. : الحركة الوطنية.
- د. ت. : دون تاريخ.
- س. : سلسلة.
- س. ف. : سلسلة فرعية.
- ص. : صندوق.
- م. : ملف.
- و. : وثيقة.
- و. غ. م. : وثيقة غير مرقمة.
- ISHMN: المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.
- MAE: وزارة الشؤون الخارجية.

توطئة

عندما اقترح علي الأستاذ عبد الواحد المكني انجاز بيوغرافيا تاريخية حول الطاهر بن عمار فوجئت بالأمر لعدة اعتبارات منها أنّني كنت آنذاك أكثر انجذابا إلى التاريخ الوسيط، وكنت أفكر في اختيار موضوعا حول بلاد المغرب الإسلامي بحكم أنّي كلفت بتدريس بعض المسائل في التاريخ الوسيط والتاريخ القديم بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس بعد نجاحي في مناظرة التبريز سنة 2001، وتأجّل الحسم لا بسبب تردّدي فقط بل خصوصا نتيجة بعض المشاكل الخاصة والمعقّدة..

ويتمثّل الاعتبار الثاني في كوني لم أكن أعرف شيئا عن الطاهر بن عمار أكثر ممّا يعرفه أيّ أستاذ درّس بالمعاهد الثانوية، وتعرّض إلى هذه الشخصية بصفة عرضية من دون معرفة حقيقية أو متعمقة بصاحبها رغم أنّه عرف بقيادته للوفد الدستوري الثاني في بداية العشرينات وخصوصا برئاسته للحكومة التونسية التفاوضية في الخمسينات. ولم أكن أستحضر آنذاك سوى بعض المعلومات الضبابية التي تعود إلى زمن الدراسة الجامعية في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس عندما كان الأستاذ الهادي التيمومي يستشهد به أحيانا عند حديثه عن كبار الفلاحين العصريين الذين تعاونوا مع الاستعمار ثم انحازوا إلى الصف الوطني قبيل الاستقلال.

أمّا عن البيوغرافيا فلا تسل، فهي مقاربة مجهولة تماما بالنسبة لي آنذاك إذ لا أزعم القدرة على كتابة تاريخ حياتي أو معرفة ذاتي أصلا فما بالك بكتابة تاريخ حياة شخص آخر لا أحمل له أيّ تعاطف بحكم التعارض الكلّي بيني وبين المترجم له على مستوى الانتماء الطبقي والخلفيات الفكرية والسياسية.

وكان هذا التحّدي الأول، تحديا شخصيا بيني وبين هذا الموضوع الشائك والمجهول. واستحضرت مقالا للروائي الايطالي ايتالو كالفينو Italo Calvino قرأته ذات يوم في مجلة "الكرمل" وعزمت على ركوب التحدّي. وقد عبّر كاتب هذا المقال عن هذا النوع من التحدّي بقوله:

"عليّ أن أقول إنّ الكتب التي كتبتها أو لديّ الرغبة في كتابتها تولد في معظم الأحيان من الفكرة بأنّه من المستحيل عليّ كتابة مثل هذه الكتب. عندما أعتقد أنّ نوعا من الكتب أكبر كليّا من إمكانيات مزاجي وقدراتي التقنية، أجلس على طاولتي وأبدأ الكتابة".[1]

وانطلقت بتوجيه من الأستاذ عبد الواحد المكني في الإطلاع على المؤلفات النظرية حول البيوغرافيا التاريخية، فاستأنست بالموضوع وازددت به شغفا وفضولا كلما اطلعت على المزيد. وكنت أفكر في نفس الوقت في المقاربة التي يمكن اختيارها لتكون مدخلا مناسبا لدراسة شخصية الطاهر بن عمار، وكان تأثري بمقاربة المؤرخ جاك لوغوف Jaques Le Goff، الذي نظّر للبيوغرافيا الشاملة « Biographie totale »، أكثر من تأثري بمقاربة المؤرخين الماركسيين الذين يخيّرون "البيوغرافيا الموجّهة" « Biographie modale » التي تنطلق من دراسة الفرد النموذجي للتعريف بشريحة معيّنة أو بطبقة ما، وكان هذا تحدّيا ثانيا تحديت فيه ميولاتي الفكرية.

وكان من الطبيعي أن أشرك أصدقائي ورفاقي وبعض زملائي في النقاش حول هذا الموضوع، فلم أجد منهم سوى الاستهجان والاستغراب والسخرية أحيانا، وكانوا يقولون: لماذا الطاهر بن عمار بالذات؟ ومن هو الطاهر بن عمار لتخصّص له أطروحة بحث؟ وماذا ستضيف حول هذا الموضوع؟ وأشياء أخرى..

وكنت أقول: لم لا الطاهر بن عمار؟ وهل أنا في حاجة إلى الكتابة عن شخصية ثورية أو يسارية أو نقابية لأكون متجانسا مع توجهاتي الفكرية والسياسية؟ وهل يتوجّب عليّ اختزال الطاهر بن عمار في كونه كان إقطاعيا أو بورجوازيا أو كمبرادورا؟ ألا يؤدّي ذلك إلى الاستعاضة عن البيوغرافيا بدراسة الشريحة أو طبيعة المجتمع التونسي ككل؟

وكان هذا التحدّي الثالث والأخير.

واستغرق منّي هذا البحث جهدا متواصلا طيلة ما يقارب الأربع سنوات، وما إن فرغت من انجازه في أواخر شهر جانفي 2010 وشرعت في وضع اللمسات الأخيرة عليه قبل تقديمه في صيغته النهائية حتّى صدر كتاب جديد للأستاذ خليفة الشاطر يتعلّق بنفس موضوع بحثي وهو القيام بدراسة بيوغرافية حول الطاهر بن عمار.[2]

[1] كالفينو (ايتالو)، "عالم مكتوب وعالم غير مكتوب"، ترجمة عماد موعد، **الكرمل**، العدد 54، شتاء 1998، ص. 230.
[2] Chater (Khalifa) : *Tahar Ben Ammar 1889-1985*, Editions Nirvana, Tunis, 2010.

وكان لزاما عليّ أن أعيد التأمل في موضوع البحث على ضوء هذا المعطى البيبليوغرافي الجديد الصادر عن أحد أساتذتي السابقين بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، ووجدت فيه إضافات مفيدة من شأنها أن تتيح لي وللقارئ إمكانات أرحب للفهم والمقارنة لأنّ التاريخ بحث متواصل لا يزعم فيه الوصول إلى حقائق نهائية كما ذكر الأستاذ خليفة الشاطر أثناء تقديم كتابه في بيت الحكمة بقرطاج. وحافظت، رغم صدور هذا الكتاب، على الهيكل العام لعملي وعلى طبيعة المقاربة المنهجية التي اتبعتها وعلى مجمل الاستنتاجات التي توصلت إليها، غير أنّني أخذت عنه بعض الإشارات والمعطيات المهمة لا سيّما أنّ كاتبه اعتمد بالأساس على رواية خالد بن عمار نجل الطاهر بن عمار في حين اعتمدت من جهتي على رواية شقيقه الشاذلي بن عمار.

المقدمة العامة

يتنزّل عملنا في إطار البيوغرافيا التاريخية، والبيوغرافيا كلمة إغريقية المنشأ ابتدعها الفيلسوف اليوناني دامسكيوس Damaskios منذ نهاية القرن 5 م وهي تتكوّن من كلمتي « Bios » وتعني "حياة" و « Graphie » وتعني "كتابة"، أي حرفيا كتابة حياة.[3]

وتقوم البيوغرافيا التاريخية على عرض ورواية تاريخ حياة شخصية منفردة من دون فصلها طبعا عن مجتمعها وثقافتها وإطارها.[4] وقد ظهر هذا النوع من الكتابة بالتزامن مع ظهور الكتابة الكلاسيكية للتاريخ منذ القرن الخامس قبل الميلاد، ولعلّه سابق لظهورها،[5] وهو النوع الأكثر صعوبة حسب تقدير المؤرخ جاك لوغوف Jaques Le Goff، وبيار شوني Pierre Chaunu، الذي يرى أنّ هذا الضرب من الكتابة ملائم لسن الشيخوخة حيث يكون المؤرخ أكثر نضجا وخبرة بفنون الحياة.[6]

ورغم قدم البيوغرافيا كجنس أدبي (القرن 5 ق.م) وكمصطلح (القرن 5 م)، فإنّ كلمة البيوغرافيا لم تدخل حيز الاستعمال في اللغات الأوروبية الحديثة إلّا في أواخر القرن 17 م مع مغيب عصر النهضة وانبلاج فجر التنوير، ولم تصبح متداولة لدى العموم سوى في القرن 19 م. وظلت قبل كذلك كلمة "حياة" « Vie » هي الرائجة في مؤلفات العصور القديمة والوسطى والحديثة حينما كان الاهتمام منصبا على التعريف بمناقب القدّيسين وحياة الأبطال وعظماء الرجال. وتواصل الأمر إلى فترة ما بين الحربين العالميتين فحلت كلمة "بيوغرافيا" محل كلمة "حياة" في عناوين الكتب المنشورة، وعوضت في نفس الوقت تقريبا كلمة "سيرة ذاتية" « Autobiographie » كلمتي "مذكرات" « Mémoires » واعترافات « Confessions »، وتركت كلمة "حياة القدّيسين" « Vie des Saints » مكانها لكلمة "مناقب" « Hagiographie ».[7]

---

[3] Madelénat (Daniel) : *La biographie*, PUF, Paris, 1984, p. 13.
[4] Le Goff (Jacques), « comment écrire une biographie historique aujourd'hui ? », *Le débat*, n° 54, mars- avril 1989, p. 50.
[5] Pillorget (René), « La biographie comme genre historique : sa situation actuelle en France », *Revue d'Histoire Diplomatique*, n^{os} 1- 2, 1982, p. 24.
[6] Dosse (François) : *Le pari biographique. Ecrire une vie*, Editions La Découverte, Paris, 2005, p. 112.
[7] Fumaroli (Marc), « des vies à la biographie : la crépuscule du parnasse », *Diogène*, n° 139, juillet- septembre 1987, p.4.

وشهد هذا النوع من الكتابة التاريخية كسوفا طويلا على امتداد القرن التاسع عشر وجزء كبير من القرن العشرين، وكان محل نفور المؤرخين الأكاديميين وعلماء الاجتماع لا سيّما بفرنسا بوصفه نوعا هجينا ومنحطا في نظرهم حتّى أنّ المفكر والدبلوماسي الايطالي سارجيو رومانو Sergio Romano لم يتوان عن اعتبار البيوغرافيا "أكثر أشكال الكتابات الاستوغرافية تفاهة وخمولا وتعاليا ورجعية ولا معقولية"،[8] في حين تحدّث عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو Pierre Bourdieu عن "الوهم البيوغرافي" الذي يمكن أن يسقط فيه المؤرخ إذا رام دراسة مجتمع ما من خلال المدخل الفردي.[9]

ويعتقد جل الملاحظين أنّ أفول نجم البيوغرافيا وتراجع مكانتها في نظر المؤرخين المحترفين يرجع إلى تأثير مدرسة "الحوليات الفرنسية" « L'école des Annales » وهو رأي لا يخلو من الصحة وإن كان في حاجة إلى بعض التدقيق.[10]

ولم يبدأ ركود البيوغرافيا في الحقيقة مع صدور مجلة "حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي" في منتصف شهر جانفي 1929 لأنّ المؤرخين كانوا قد تخلوا فعليا عنها منذ القرن 19 تحت تأثير المدرسة الوضعية وخصوصا الفلسفة الماركسية المعارضة جوهريا لأي تضخيم لدور الفرد في التاريخ. وتأكّد هذا التوجه في بداية القرن العشرين مع المدرسة الدوركايمية (نسبة إلى عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم Emile Durkheim)، التي تركّز اهتمامها على دراسة الوقائع والمؤسسات والظواهر الاجتماعية معتبرة أنّ الفرد مجرد شيء تابع للمجتمع وخاضع لقوانينه، وترى أنّ البعد العلمي للسوسيولوجيا يتمثل في الطابع الخارجي للقوانين الاجتماعية وتحكمها في الأفراد.[11] ولا يجب أن ننسى أيضا تأثير هنري بار Henri Berr باعث "المجلة التأليفية التاريخية" « Revue de Synthèse Historique » التي

[8] Romano (Sergio), « biographie et historiographie », *Revue d'Histoire Diplomatique*, nos 1- 2, 1982, p. 43.

[9] Bourdieu (Pierre), « l'illusion biographique », *Actes de la recherche en sciences sociales*, volume 62, no 1, 1986, pp. 69- 72.

[10] مدرسة الحوليات هي مؤسسة تعنى بالبحث والتدريس تكونت بمبادرة من المؤرخين الفرنسيين مارك بلوك Marc Bloch ولوسيان فافر Lucien Febvre حول مجلة "حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي" التي ظهرت منذ يوم 15 جانفي 1929. وحملت هذه المجلة بعد ذلك تسميات مختلفة وهي الآتية: "حوليات التاريخ الاجتماعي" ثم "منوعات تاريخية" ثم "حوليات التاريخ الاجتماعي" من جديد ثم "الحوليات: اقتصاديات- مجتمعات- حضارات" « Annales ESC »، وأصبحت تعرف منذ 1993 باسم "الحوليات: التاريخ والعلوم الاجتماعية" « Annales HSS ». وللمزيد من التعمق يمكن الرجوع إلى:

-Revel (J), « Histoire et sciences sociales : les paradigmes des Annales », *Annales ESC*, vol.34, no 6, 1979, p. 1360-1376.

-Burguière (A) : *L'école des Annales. Une histoire intellectuelle*, Editions Odile Jacob, Paris, septembre 2006.

[11] Dosse (F) *: Le pari biographique : écrire une vie…op.cit.*, p. 216.

ظهرت منذ سنة 1900، وكذلك تأثير "مجلة التاريخ الاجتماعي و الاقتصادي" التي ظهرت بألمانيا منذ 1903 في تكريس الابتعاد عن الكتابة البيوغرافية.[12]

ومن هذا المنطلق، فإنّ الدعوة التي أطلقها عالم الاجتماع الفرنسي الدوركايمي فرانسوا سيميان François Simiand منذ سنة 1903 وطالب فيها قبيلة المؤرخين بالتخلي عن أصنامها الثلاثة: "الصنم الكرونولوجي والصنم السياسي والصنم الفردي"،[13] كانت دعوة سجالية ولا تعكس حالة واقعية لأنّ الصنم الفردي أو البيوغرافي تراجع حتى لدى أنصار المدرسة المنهجية « L'école Méthodique »، أو المدرسة الوضعية « L'école Positiviste » كما يسميها خصومها، ومجلتها المعروفة باسم "المجلة التاريخية" « Revue Historique » التي بعثها غابريال مونو Gabriel Monod منذ 1876.[14]

وكان عداء مجلة الحوليات، التي تبنت خلال مرحلتها التأسيسية الأطروحات الدوركايمية، موجها بالأساس إلى التاريخ السياسي ذي الطابع القومي كما تتمثّله المدرسة المنهجية بقيادة المؤرخين ارنست لافيس Ernest Lavisse وشارل ساينوبوس Charles Seignobos وشارل فيكتور لانقلوا Charles Langlois، مقابل الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي وتاريخ الذهنيات والتاريخ الشامل عموما. ولا أدل على ذلك من اختيار أحد مؤسسي الحوليات وهو لوسيان فافر Lucien Febvre للمدخل الفردي عند دراسته للهياكل الجماعية عبر الانطلاق من شخصيتي مارتن لوثر Martin Luther ورابيلي Rabelais.[15]

وأصبح القطع مع البيوغرافيا أكثر حسما وحزما في عهد رئاسة فرنان برودال Fernand Braudel لمجلة الحوليات (1956- 1969) ارتباطا بتوجهها نحو التاريخ الكمي والتاريخ الديمغرافي، وتبنيها في الستينات لأطروحات الانتروبولوجيا البنيوية التي كانت تسيطر على العلوم الإنسانية آنذاك ومن أبرز رموزها كلود ليفي شتراوسClaude Levi- Strauss.

---

[12] Le Goff (J) : *Cinq personnages d'hier pour aujourd'hui. Bouddha, Abélard, Saint François, Michelet, Bloch*, Editions La fabrique, Paris, 2001. p. 85.

[13] Simiand (F), « Méthode historique et science sociale », *Revue de synthèse historique*, 1903, repris dans les *Annales ESC*, vol. 15, n° 1, 1960, pp. 83-119.

ويعني فرانسوا سيميان بالصنم الفردي التعامل مع التاريخ على أساس أنه تاريخ أفراد وليس دراسة وقائع، وهو ما يؤدي إلى تركيز الأبحاث حول الأشخاص بديلا عن الاهتمام بالمؤسسات والظواهر الاجتماعية. انظر ص. 117

[14] Revel (J), « Histoire et sciences sociales... *op.cit*., p. 1363.

[15] Dosse (F.) : *Le pari… op.cit*., p. 235-236.

أصدر لوسيان فافر سنة 1928 كتاب "مارتن لوثر أو مصير معين" « Un destin : Martin Luther »، ونشر سنة 1942 كتاب "مشكل اللّا اعتقاد الديني في القرن السادس عشر: دين رابيلي" « Le problème de l'incroyance au seizième siècle : la religion de Rabelais »، وفي الكتابين كان الفرد مجرّد مدخل لدراسة النفسيات أو الذهنيات الجماعية في عصر معين.

واستنبط فرنان برودال مفهوما جديدا للزمن، هو مفهوم الأمد الطويل « La longue durée » الذي قابل به مفهوم البنية، أمّا التاريخ الفردي والبيوغرافي فقد أصبح أكثر تهميشا لأنّه مجرد هيجان سطحي ذو ذبذبات قصيرة وسريعة.[16]

وتواصل انحدار البيوغرافيا مع الجيل الثالث للحوليات طيلة السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، ويبرز ذلك في اهتمام منظري ما عرف آنذاك بتيار "التاريخ الجديد" بمقولات مستحدثة كالتاريخ "الراكد" « immobile » والتاريخ الثقافي والتاريخ "الجداولي" أو "التاريخ المتسلسل" « Sérielle »، وتركيزهم على دراسة بعض المواضيع والظواهر النفسية والاجتماعية كالجسد والطاعون والخوف والموت والضحك والحب والزواج والجنس.[17]

وشهدت البيوغرافيا بعد هذا السبات الطويل انبعاثا حقيقيا منذ منتصف الثمانينات، وتحدّث البعض عن "الانفجار البيوغرافي" أو "الحمّى البيوغرافية" أو "إعادة تأهيل البيوغرافيا" في حين خيّر المؤرخ دانيال مادلينا Daniel Madelénat استعمال مصطلح "الاقلاع البيوغرافي" « Le décollage de la biographie » لأنّ الأمر يتعلّق بتضخم حركة مدّ سابق في حين أنّ الانفجار يكون من العدم،[18] وهو أيضا أكثر تعبيرا في نظرنا من مصطلح "الحمى البيوغرافية" « La fièvre biographique » الذي استعمله المؤرخ فرانسوا دوس François Dosse لأنّه يوحي بأنّ الظاهرة مرضية وعرضية.[19]

ووضع المؤرخ جاك لوغوف Jaques Le Goff هذه الظاهرة في سياق ما أسماه ب "موضة العودات" « Les retours » وتتميز بعودة، أو بالأحرى العودة إلى، الرواية والتاريخ الحدثي والتاريخ السياسي والبيوغرافيا.[20]

---

[16] Dosse (François) : *L'histoire en miettes. Des Annales à la nouvelle histoire*, Editions La Découverte, Paris, 1987, p. 212.

[17] Bourdé (G) et Martin (H) : *Les écoles historiques*, Editions du Seuil, Paris, juin 1983 et janvier 1997, p. 241-243.

أصبحت إدارة مجلة الحوليات منذ 1969 جماعية، حيث أشرك فرنان برودال وشارل مورازي Charles Morazé معهما مجموعة جديدة سرعان ما سيطرت على المجلة وكانت تضم: جاك لوغوف Jaques Le Goff ومارك فارّو Marc Ferro وايمانويل لوروا لادوري Emmanuel Le Roy Ladurie وأندري برقيار André Bruguière وجاك ريفال Jacques Revel وغيرهم ممن عرفوا بمؤرخي "التاريخ الجديد".

[18] Madelénat (D), « La biographie aujourd'hui : frontières et résistances », in *Cahiers de l'Association Internationale des Etudes Françaises*, vol. 52, n° 1, 2000, p. 154.

[19] Dosse (F.) : *Le pari*… *op.cit.*, p. 17.

[20] Le Goff (J), « Comment écrire une biographie… *op.cit.*, p. 48.

ورأى المؤرخ مارسيل قوشاي Marcel Gauchet أنّه لا يمكن الحديث عن "عودات" بل عن "إعادة تملك" « Réappropriation » للبيوغرافيا من قبل المؤرخين المحترفين بعد طول هجرانهم لها لفائدة الهواة وغير المختصين.[21]

وانخرطت مجلة الحوليات في هذه الموجة الجديدة وأصدرت في شهر مارس 1988 افتتاحية عنوانها: "التاريخ والعلوم الاجتماعية: منعرج نقدي ؟" دعت فيها المؤرخين إلى التأمل في وضعية علم التاريخ في ظل المتغيرات الجديدة بإعادة النظر في البراديغمات الكبرى التي تجاوزتها الأحداث والانفتاح على مسائل أخرى كدراسة الأفراد والعلاقات التي تربط بينهم،[22] وخصّصت عدد شهر نوفمبر 1989 إلى عرض تأملات واقتراحات المفكرين الذين استجابوا إلى دعوتها وعلى رأسهم الايطالي جيوفاني ليفي Giovanni Lévi الذي خصّها بمقاله الشهير: "استعمالات البيوغرافيا" « Les usages de la biographie ».[23]

وكان من نتائج ذلك أن أقبل معظم أقطاب مجلة الحوليات على إصدار مؤلفات بيوغرافية ساهمت في إعادة الاعتبار لهذا النوع من الكتابة التاريخية، وتفسّر هذه العودة إلى البيوغرافيا بعدة عوامل متداخلة: فهل تمثل مجرّد ردّ فعل من قبل المؤرخين وعلماء الاجتماع على التوجه الذي كرسته مدرسة الحوليات وإعادة قراءة للثوابت السابقة؟[24] أم هي نتاج لانحدار المدارس الكبرى التي احتكرت تفسير التاريخ وفق نظراتها الشمولية وانهيار المقولات الكبرى كالحداثة والتقدم والتفاؤل التاريخي لما جلبته للمجتمعات الغربية من خواء واغتراب وعبودية جديدة مقابل العودة إلى البحث عن الأصول والجذور والخصوصيات الثقافية والعرقية؟[25] وهل كانت محكومة بالاستجابة لفضول القارئ ولطلب دور النشر الكبرى؟[26] أم إنّ المؤرخين التجؤوا إليها لأسباب منهجية تبسيطية بعد اعتراف علماء الاجتماع بها؟[27]

[21] Gauchet (M), « L'élargissement de l'objectif historique », *Le débat*, janvier- février 1999, p. 134.
[22] Editorial, « Histoire et sciences sociales : un tournant critique ? », *Annales ESC*, vol.43, n° 2, mars-avril, 1988, p. 291-293.
[23] Editorial, « Tentons l'expérience », *Annales ESC*, vol.44, n° 6, novembre- décembre1989, p. 1317-1323.
[24] Le Goff (J), « Comment écrire une biographie… *op.cit*., p. 48.
[25] Arnauld (C), « Le retour de la biographie : d'un tabou à l'autre », *Le débat*, n° 54, mars-avril, 1989, p. 43.
[26] ليسير(فتحي): **خليفة بن عسكر: بيوغرافيا قائد غامض**، مركز سرسينا للبحوث حول الجزر المتوسطية، صفاقس،2001 ، ص.37.
[27] Joana (Jean), « Les usages de la méthode biographique en sciences sociales », *Pôle sud*, volume 1, n° 1, 1994, p.89- 90.

ومهما كانت الإجابة عن هذه التساؤلات، فإنّ هذا الإقلاع البيوغرافي يندرج في سياق حركة استوغرافية عامة أعادت التساؤل حول دور الفاعل التاريخي الفردي الذي طالما حجبته الهياكل والأجهزة وسلبته حريته وقدرته على المبادرة ونحت الاستراتيجيات الخاصة. وبرزت في هذا السياق اتجاهات جديدة لكتابة التاريخ أبرزها على الإطلاق تيار "الميكرو تاريخ" أو "التاريخ المجهري" « Micro- Histoire »، الذي تشكّل في ايطاليا منذ بداية السبعينات ارتباطا بتداعيات أحداث ماي 1968[28] ، متأثرا بكتابات كل من الانكليزي ادوارد تومبسون Edward Thompson لا سيّما كتابه "تشكل الطبقة العاملة في انكلترا" الذي صدر سنة 1963 وخاصة الإيطالي ارسانيو فريقوني Arsenio Frugoni الذي أصدر سنة 1954 بيوغرافيا « Arnaldo de Brescia ». ومن أهم رموز هذا التيار جيوفاني ليفي Giovanni Lévi وكارلو قينزبورغ Carlo Ginzburg وادواردو قراندي Edoardo Grendi وكارلو بوني Carlo Poni وسابينا لوريقا Sabina Loriga.[29]

ولا يشكّل هذا التيار مدرسة متجانسة غير أنّ أنصاره يشتركون في جملة من الخصوصيات المميّزة ونذكر من أبرزها الخصائص الآتية:

- على مستوى الأهداف: يهدف أنصار هذا التوجه إلى دراسة الاستراتيجيات الفردية للفاعلين الاجتماعيين من خلال نماذج مصغّرة أو عوالم صغيرة. والفرد بالنسبة لهؤلاء ليس كائنا مسلوب الإرادة، وليس أسيرا للهياكل غير المرئية، بل هو كائن فاعل، يمتلك جانبا من الإرادة وهامشا من الحرية الشخصية حتى وإن كان مهيمنا عليه. وتهدف دراسة الفرد العادي إلى ابراز مدى تعقد الخيارات الفردية ومدى تنوع المعاني التي يمكن أن يسبغها الأفراد على أعمالهم، ويسمح ذلك بالوصول إلى حقائق عامة وحتى معولمة. وتكون البيوغرافيا المدخل الملائم لإعادة بناء عالم مصغّر في تجانسه أو لإعادة بناء إطار تاريخي، غير أنّ المؤرخ الميكرو ستوري

---

[28] Noiriel (Gérard) : *Qu'est ce que l'histoire contemporaine* ?, Hachette, Paris, 1998, p.111.

[29] - من أهم الإسهامات التنظيرية لأقطاب هذا التيار نذكر:

- Ginzburg (C) et Poni (C), « La micro-histoire », *Le Débat*, n° 17, 1981.
- Lévi (G), « Les usages de la biographie », *Annales ESC*, volume 44, no 6, novembre-décembre, 1989, pp. 1325-1336.
- Loriga (Sabina), « La biographie comme problème », in Revel (J) (dir.), *Jeux d'échelles : la micro analyse à l'expérience*, Hautes Etudes- Gallimard- Seuil, Paris, 1996, pp. 209-231.
- Grendi (Edoardo), « Repenser la micro-histoire ? », in Revel (J)… *op.cit*., pp. 233-243.

لا يدّعي تقديم حقائق كلّية ونهائية، كما لا يسعى إلى التوفيق بين وجهات النظر المختلفة، بل يهدف إلى تقديم قراءة ممكنة للواقع، تمثل وجهة نظر خاصة في مقابل وجهات نظر أخرى مختلفة.

- على مستوى المنهج: ينأى هذا المؤرخ في اختياره للعيّنة المدروسة عن دراسة "الأنموذج المثالي" « L'idéal-type »، وعن دراسة الجماعات والطبقات والهياكل، ليختار دراسة حالة عادية من خلال تتبع مسار فردي خاص. ويختار عادة تصغير العيّنة المدروسة « Réduction d'échelle » ليدرس الظواهر بمنظار مجهري « A la loupe ». ويكون تصغير العيّنة مجاليّا بتجنب المجالات الكبرى شبه الراكدة مقابل التركيز على المجالات الصغرى الحيوية (المدينة والقرية، والحي...). ويكون كذلك على مستوى المجموعات بالانطلاق من الطبقة إلى الشريحة إلى الفئة، أو خاصة على مستوى الأشخاص بالابتعاد عن النماذج الصورية والتركيز على النماذج المنسيّة أو المقصاة أو المبعدة أو المبهمة أو المهمشة أو المشوهة. أمّا على مستوى زاوية النظر أو المقاربة فإنّ هذا المؤرخ يرفض المقاربات الخطيّة والوقائعية، ويختار عادة تنويع زوايا النظر وتدقيقها في إطار تمشي معقد يعكس مدى تعقد الأشياء وتنوعها بعيدا عن التناسق الوهمي والسكون المخادع.

- على مستوى الأسلوب: يختار أنصار هذا التيار عادة لغة قريبة من فهم الجماهير التي يسعون إلى التعبير عن خلجاتها وتطلعاتها، لذلك أعادوا الاعتبار للسرد الأدبي والرواية بأسلوب مبسط بعيد عن التجريد المبالغ فيه. فالاشتغال على اللغة مسألة هامة بالنسبة للمؤرخ الميكرو ستوري لأنّها تعكس أهدافه الخاصة، فأسلوبه غير التقريري وغير المتسلط يدل على إنّه لا يدّعي امتلاك الحقيقة المطلقة بل هو بصدد إعادة تشكيل عالما جديدا بما فيه من حيوية ونسبية.[30]

---

[30] Noiriel (G) : *Qu'est ce que l'histoire contemporaine…op.cit.*, pp.110-112.
Dosse (F) : Le pari… *op.cit.*, pp.279-303.
Revel (J), « L'émergence de la Micro- Histoire », in Ruano- Borbalan (Jean- Claude) : *L'histoire aujourd'hui*, Editions Sciences Humaines, Paris, 1999, pp. 239- 247.

وكان من نتائج هذه التحولات، التي شملت فرنسا والبلدان الغربية غير الانجلو سكسونية، أن استعادت البيوغرافيا بريقها وشرعيتها بوصفها مقاربة ممكنة وجدية لكتابة التاريخ مع الوعي بجملة المحاذير الملازمة لهذا النوع من الكتابة كالتعاطف المبالغ فيه مع المترجم له أو السقوط في محاكمته أو تعويم البطل في محيطه وعصره واتخاذه حجة للنفاذ إلى قضايا عامة وغيرها من المزالق التي يصعب جدا على أيّ مؤرخ أن ينجو من الوقوع في بعضها. ولا ينقص ذلك كثيرا من أهمية هذه المقاربة، فالمدخل البيوغرافي يمكن أن يكون الأساس والمنطلق لأيّة مقاربة تاريخية، لأن التاريخ ليس مبنيّا للمجهول، فوراء الأحداث والأرقام يوجد أناس يؤثرون ويتأثرون، أي أناس من لحم ودم وعظم، وعليه يجب أن نعرف من هم هؤلاء الأشخاص قبل أن نعرف ماذا فعلوا؟[31]

وتفتح البيوغرافيا أمام المؤرخ آفاقا جديدة سواء على مستوى المنهاج أو على مستوى الموضوع نظرا لما توفّره له العلوم الإنسانية الأخرى من إمكانيات لإثراء علم التاريخ وللتجريب، وإذا نجح المؤرخ في طرح الإشكاليات الملائمة والمعمّقة يصبح قادرا على الوصول إلى كشف حقائق جديدة،[32] كما أن المؤلفات البيوغرافية، وفضلا عمّا توفره للقارئ من متعة وإشباع للفضول، تعتبر معينا تعليميّا وقيميّا لا ينضب لأنّ الكاتب بإمكانه أن يحيي في قرّائه مشاعر الفخر والاعتزاز وأن يمنحهم الثقة، و يساعدهم على التخلي عن الأحكام المتسرعة أو القيميّة والتصنيفات المبتذلة.[33]

وتوفّر البيوغرافيا للقرّاء نماذجا لمسارات حياتية فردية يمكن أن تكون صالحة لتعديل المسارات الشخصية من خلال الإقتداء وإحياء الذاكرة واكتشاف طرقا جديدة للبحث عن الهوية،[34] وتعودّنا البيوغرافيا أخيرا على أن نتعايش مع الموت على حدّ تعبير فيليب آرياس Philippe Ariès، أو على أن نتعلم كيف نموت على حدّ تعبير بيار شوني Pierre Chaunu.[35]

ولسائل أن يسأل وهو محق في ذلك: أين نحن من كل هذا؟

وللإجابة عن ذلك يجب أن نذكّر أنّ الجامعة التونسية الحديثة لم تفرز بعد ما يمكن أن نسميه مدرسة تاريخية تونسية، وأنّها ارتبطت منذ بداياتها بالمدرسة الفرنسية وهو ما يفسّر تفاعل

[31] Pillorget (R), « La biographie comme genre historique…*op.cit.*, p.21.
[32] Jeanneney (Jean-Noël), « Vive la biographie », *L'histoire*, n°13, juin 1979, p.83.
[33] Pillorget (René) : « La biographie comme genre historique…*op.cit.*, p.11.
[34] Dosse (F) : « Le pari biographique …*op.cit.*, p.15.
[35] *Ibid*. p.123.

المؤرخين الأكاديميين بتونس مع التأثيرات القادمة من الغرب سواء زمن سطوة مدرسة الحوليات أو بعد انتعاش الاتجاهات الجديدة في كتابة التاريخ. ويظهر هذا التأثر في تعدد الكتابات حول التاريخ الجهوي والتاريخ المحلي في البلاد التونسية منذ منتصف سبعينات القرن العشرين،[36] وفي انفتاح الجامعيين على البيوغرافيا التاريخية في السنوات الأخيرة وهو توجه لا يفسّر فقط بندرة مواضيع البحث في التاريخ الحديث والمعاصر أو بالرغبة في إعادة قراءة التاريخ التونسي من وجهة نظر جديدة ومختلفة عن الرواية الرسمية السائدة، ولا ننسى أخيرا تلك الموجة الكبرى من الكتابات الحميمية كالمذكرات والشهادات التي ظهرت بتونس مع نهاية دولة بورقيبة في أواخر الثمانينات.

ولم نكن بمعزل عن هذه التأثيرات إذ أغرانا العمل البيوغرافي والاشتغال على كتابة تاريخ حياة الطاهر بن عمار (1889- 1985) ، وهي حياة "طويلة الأمد" « Une longue période de vie » امتدت على كامل الفترة الاستعمارية تقريبا والعشريات الثلاثة الأولى من دولة الاستقلال وتداخل فيها السياسي بالاجتماعي والاقتصادي، وهو ما أفرز إنتاج شخصية ذات حضور فريد في الساحة التونسية وذات طابع إشكالي في نفس الوقت.

وتبيّن لنا أنّ هذه الشخصية المركّبة لم تنل حظها بعد من الدراسة المعمّقة، فقد تمّت دراستها في سياقات عامة ولم تدرس لذاتها، وتعرضت علاوة على ذلك إلى نوع من الإبعاد من الذاكرة الجماعية وفق سيرورة معقدة، وإلى التجاهل والتهميش والتشويه من البعض والتضخيم والتنميط من البعض الآخر.

وعموما يمكن أن نميّز بين ثلاثة أنواع من السياقات التي تم في إطارها تناول شخصية الطاهر بن عمّار:

- مقاربة الهادي التيمومي[37] والهادي جلاب[38] : وتعاملت مع الطاهر بن عمار بوصفه شخصية أنموذجا أو شخصية حجة، فلم تدرس لذاتها وإنّما للدلالة على التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية التي تمثلها أي "الفصيل الزراعي لكبار ملاكي وسائل الإنتاج العصرية".

---

[36] ليسير (فتحي)، "المحلي موضوعا للدراسات التاريخية"، في ليسير (فتحي) (جمع وتقديم): **بحوث حول تاريخ القرى في تونس**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، صفاقس، 2008، ص. 30.

[37]- التيمومي (الهادي): **الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية الكادحون "الخماسة" في الأرياف التونسية 1861-1943**، دار محمد علي للنشر،صفاقس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، تونس، جزءان، 1999.

[38]- جلاب (الهادي): **النخب الاقتصادية التونسية** (1920- 1956)، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1999.

وتندرج هذه المقاربة ضمن المقاربات التي أسمها جيوفاني ليفي Giovanni Lévi "البيوغرافيا الموجّهة" « Biographie modale ».[39]

- الخطابات التأبينية « Oraisons funèbres » : وتشمل مجموعة من المقالات الصحفية التي كتبها البعض بعد وفاة الطاهر بن عمار سنة 1985 للتعريف بمناقب الفقيد واستعراض المحطات المضيئة في حياته النضالية بهدف ردّ الاعتبار لشخصه. وتنتمي هذه المقاربات، التي سنعرّف بها لاحقا، إلى ما أسماه المؤرخ الإيطالي جاك دي فوراجين Jaques de Voragine (القرن 18) « Légende dorée » أي ما معناه "الأسطورة المزركشة أو الموشّاة بالذهب".

- مقاربة أغلب مؤرخي الحركة الوطنية: تبدو شخصية الطاهر بن عمّار في مؤلفات جل مؤرخي الحركة الوطنية هامشية و ضبابية، فهي حاضرة في مختلف مراحل العمل الوطني لا سيّما في فترتي العشرينات (قيادته للوفد الدستوري الثاني) والخمسينات (رئاسته لحكومتي التفاوض من أجل الاستقلال الداخلي والاستقلال التام) ولكنّ حضورها باهت نسبيا، وأحيانا يتم التلميح إلى كون هذه الشخصية كانت مقربة من الأوساط الفرنسية أو متعاونة صراحة مع الفرنسيين، وهو ما يمكن إدراجه ضمن مقاربات "الأسطورة الحالكة أو السوداء" « Légende noire ».

وخيرنا من جهتنا الابتعاد عن هذه المقاربات المختلفة إذ لا تتمثل مهمتنا في اتخاذ شخصية الطاهر بن عمار مدخلا لدراسة الشريحة التي ينتمي إليها، ولا في إقامة أحكام تقريظية ولا سلبية بالمثل لأنّ هدف المؤرخ يقتصر على محاولة الفهم والتفسير لا إطلاق الأحكام.[40]
وسنسعى بدلا عن ذلك إلى كتابة بيوغرافيا شاملة « Biographie Totale » على غرار ما قام به جاك لوغوف Le Goff عند كتابته لتاريخ حياة الملك والقديس الفرنسي سان لويس Saint Louis وهو ما يفرض التعرض لمختلف مراحل حياة المترجم له والتعريف بالخصائص الجوهرية لشخصيته واستكشاف مختلف صورها من خلال المصادر المتنوعة.[41] وسيكون اهتمامنا

---

[39] Lévi (G), « Les usages de la biographie »…*op.cit.*

[40] جعيط (هشام): **تاريخية الدعوة المحمدية في مكة**، دار الطليعة، بيروت، جانفي، 2007، ص. 6.

[41] Le Goff (J) : *Saint Louis*, Editions Gallimard, Paris, 1996, p. 24.

منصبا على دراسة المسار الفردي للطاهر بن عمار في سياق تنظيم كرونولوجي لا يخل من عمق إشكالي ولا يهمل الإطار العام المميّز لكل مرحلة من مراحل حياته لانّ كلمة مسار، حسب المؤرخ هشام جعيط، لا تعني فقط الدراسة البيوغرافية مهما اتسعت بل وأيضا المناخ المحلي وكذلك المناخ العالمي.[42]

وسنحاول القيام في مختلف مراحل هذا العمل بطرح إشكاليات عديدة ومناسبة لكل مرحلة من مراحل حياة المترجم له وعيا منا بأنّ طرح إشكاليات وجيهة أكثر أهمية من الأجوبة أو الافتراضات في حدّ ذاتها وإيمانا منّا بالطابع التطوري لكل شخصية.

ونشير إلى أنّ شخصية الطاهر بن عمار اشتهرت أثناء الفترة الاستعمارية بانتمائها الاجتماعي (كان من كبار الأعيان أو الوجهاء ومن عناصر النخبة التونسية الجديدة)، وبنشاطها السياسي (قيادته للوفد الدستوري الثاني في بداية سنة 1921 ورئاسته للحكومة التونسية من شهر أوت 1954 إلى شهر سبتمبر 1956 وإمضاؤه على اتفاقيات الاستقلال الداخلي يوم 3 جوان 1955 وعلى بروتوكول الاستقلال يوم 20 مارس 1956..)، وبحضورها على رأس بعض المؤسسات (رئاسته للحجرة الفلاحية التونسية للشمال من 1930 إلى 1957)، وخصوصا بمكانتها الاقتصادية المتميزة بوصفه كان من كبار الفلاحين الذين بادروا باستعمال الوسائل الفلاحية العصرية وانفتحوا على الطرق الرأسمالية لإدارة الثروة. وبقدر ما كانت هذه الشخصية معروفة بحضورها الكبير في الحياة السياسية والاقتصادية التونسية من بداية العشرينات إلى حدّ الاستقلال، بقدر ما لفّها النسيان بعد ذلك وتحديدا منذ محاكمة الطاهر بن عمار من قبل دولة بورقيبة سنة 1958، وارتسمت لها في الأذهان صورا ضبابية ومتضاربة فهي شخصية مجهولة بالنسبة للأغلبية ومصنّفة ضمن المتعاونين مع الاستعمار في نظر البعض أو ضمن الشخصيات الهامشية التي قامت بدور وطني محدود حسب البعض الآخر.

وارتأينا أن نركّز إشكاليتنا حول هذه النقطة بالذات لنفهم آليات الإقصاء الذي تعرّضت له هذه الشخصية، التي تميّز صاحبها بأنّه لم يكن "نظاميا" « Régimiste » ناجحا مثل محمد شنيق أو

---

[42] جعيط (هشام): **تاريخية الدعوة المحمدية**...**نفس المرجع**، ص. 5.

انضباطيا مثل حسن حسني عبد الوهاب لأنّ ابن عمار نجح في التأقلم مع نظام الحماية وفشل في ضمان مكانة مريحة في بداية عهد دولة الاستقلال.

فبم نفسّر هذا التهميش الذي تعرّضت له هذه الشخصية وهذا التشكيك الكبير في دورها الوطني: هل يرتبط ذلك بالطابع الثنائي الهوية لشخصية الطاهر بن عمار الذي كان ملّاكا كبيرا وسياسيا معتدلا وببعض الخيارات الاستراتيجية التي تبنّاها كانضمامه للحزب الإصلاحي التونسي منذ سنة 1921 والتحاقه بمؤسسة المجلس الكبير منذ 1928 وعدم انضمامه للحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد؟ أم إنّها تعود إلى النجاحات الاقتصادية والسياسية التي حقّقها أثناء مساره الطويل وتعارض توجهاته مع توجهات دولة الاستقلال الناشئة بقيادة الحبيب بورقيبة؟

وحاولنا الاعتماد قدر الإمكان على مصادر مختلفة ومتنوعة، وساعدنا على ذلك الطاهر بن عمار بصفة غير مباشرة لأنّه أنتج أو أنتج حوله ما يكفي من الوثائق والمصادر بحكم نشاطه الواسع على الصعيد السياسي والاقتصادي والنيابي والجمعياتي، وهو ما جعل منه شخصية تتوفّر حولها معلومات كافية وقادرة على تمثيل عصرها.
ويكمن المشكل في كيفية قراءة هذه المصادر قراءة نقدية وقريبة من الموضوعية، وخصوصا في غياب الكتابات الحميمية التي خلّفها ابن عمار والتي لا يمكن التعرّف بدونها على بعض الخلجات الذاتية والمشاعر الخاصة التي لم يقع التعبير عنها أو على الأقل التي لم يتم توثيقها،[43] ويهم المشكل بدرجة أقل الكتابات أو التأملات ذات الطابع الفكري وهو ما يمكن تعويضه نسبيا بالخطب العديدة والمداخلات التي قدّمها في الحجرة الفلاحية والمجلس الكبير وفي بعض المؤتمرات الخارجية التي شارك فيها.
واعتمدنا بالأساس على الأرشيف الفرنسي الموجود سواء بمقر الأرشيف الوطني التونسي، أو بمقر المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية التونسية أو كذلك بمقر وزارة الخارجية

[43] Dethan (Georges), « Une conception nouvelle de la biographie ? », *Revue d'Histoire Diplomatique*, n^{os} 1- 2, 1982, p. 57.

الفرنسية، وأتيح لنا زيارة مقر وزارة الخارجية الفرنسية بباريس (الكاي دورساي) حيث تمكنّا من الإطلاع على مصادر أرشيفية مهمة ومتنوعة.
واستفدنا كثيرا من التقارير الأمنية التي تهم الطاهر بن عمار مباشرة ومن أبرزها:

- التقارير الخاصة بالطاهر بن عمار "المشبوه سياسيا" (الصندوق الخاص بالمشبوهين Gens suspects في الأرشيف الوطني التونسي) من خلال نشاطه ضمن الشبان التونسيين و"النادي التونسي" ونشاطه ضمن الحزب الحرّ الدستوري التونسي والحزب الإصلاحي التونسي. وتغطي هذه التقارير الفترة الممتدة من سنة 1912، تاريخ أول تقرير عثرنا عليه حول الطاهر بن عمار في ملف خاص بالعربي الشريف، وسنة 1922 تاريخ انضمامه إلى مجلس قيادة الأحواز ومجلس الجهة الثانية.
- التقارير المتعلقة بالطاهر بن عمار المترشّح لانتخابات الحجرة الفلاحية سنة 1920 وهي تقارير مهمة حول نشاطه السياسي ووضعه المادي وعلاقته بالإدارة الفرنسية.
- التقارير التي تهم أنشطة الطاهر بن عمار السياسية والاقتصادية أثناء فترة الحرب العالمية الثانية.
- التقارير الخاصة بالطاهر بن عمار المرشّح لرئاسة الحكومة التونسية سنة 1954 وتنحصر في تقريرين خطيرين حول نشاطه السياسي والاقتصادي وتوجهاته وتحالفاته منذ بداية الحرب العالمية الثانية إلى سنة 1954.

ووفّر لنا هذا الأرشيف أيضا تقارير ومراسلات الإدارة الفرنسية والمقيمين العامين الفرنسيين حول الطاهر بن عمار في محيطه المحلي في سبالة الكاهية (السلسلة A)، وفي مختلف المؤسسات التي شارك فيها كالحجرة الفلاحية والمجلس الكبير، الذي توجد محاضر جلساته كاملة في هذا الأرشيف. وأفادتنا هذه التقارير في التعرّف على نشاط الطاهر بن عمار ضمن الوفود الفلاحية التي شارك فيها في الثلاثينات، وحول نشاطه السياسي الذي تكثّف منذ الحرب العالمية الثانية وسار في خط تصاعدي إلى حدود سنة 1954 تاريخ ارتقائه

إلى رئاسة الحكومة التونسية، كما سمح لنا فتح الأرشيف الخاص بالبلاد التونسية بين سنوات 1956 و1969 بتعميق معرفتنا بالطاهر بن عمار إذ عثرنا على ملف ضخم حول المترجم له يحتوي على وثائق مهمة حول نشاطه أثناء رئاسته لحكومتي التفاوض وخصوصا حول محاكمته سنة 1958.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التعامل مع الأرشيف الفرنسي يطرح بعض الصعوبات ويتضمن بعض النقائص ومنها عدم فتح بعض الملفات السرية للعموم إلى حدّ الآن، واحتواء التقارير الأمنية على بعض المبالغة والتهويل، وهشاشة بعض الملفات وافتقارها إلى الإضافة ولا سيّما تلك المتعلقة بالجمعيات والشركات الاقتصادية والمهنية التي ساهم الطاهر بن عمار في تكوينها وتسييرها إذ لا يتوفّر ملف "الجمعية الفلاحية الأهلية" مثلا سوى على وثيقتين يتيمتين حول نشاط رئيسها الطاهر بن عمار.

والتجأنا تعويضا لهذا النقص إلى الدوريات التونسية والفرنسية لاحتوائها على منجم من المعطيات حول الطاهر بن عمار، ولم نكتف بالصحف المدافعة عنه مثل جريدة "النهضة"، التي اطلعنا على كل أعدادها الموجودة بالأرشيف الوطني التونسي والتي تهم الفترة الممتدة من 1928 إلى 1954، بل عدنا إلى جل الصحف بما فيها تلك المعادية له وللإصلاحيين عموما مثل "النديم" و"لسان الشعب" و"الإرادة" في الثلاثينات والأربعينات وجريدة "الأسبوع" في الخمسينات. وساعدتنا هذه الصحف أيضا إلى الرجوع إلى محاضر جلسات المجلس الكبير التي كانت تنشر بالتفصيل مرفقة بتعليقات مفيدة، وخصوصا إلى محاضر جلسات الحجرة الفلاحية التونسية للشمال لأنّ أرشيفها اختفى وتم نقله من مقرها الكائن بشارع روسطان بتونس (مقر ولاية تونس حاليا بشارع الحبيب ثامر) إلى وجهة غير معلومة أثناء محاكمة الطاهر بن عمار.

وكانت استفادتنا كبيرة من الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار في معرفة كل ما يتعلق بجذور هذه العائلة وأملاكها وعلاقاتها وتحالفاتها ومصاهراتها، وأيضا بظروف نشأة الطاهر بن عمار وتكوينه العلمي. ووفر لنا هذا الأرشيف العائلي مجموعة من الصور المعبّرة عن مختلف مراحل حياة الطاهر بن عمار، ولا يخفى ما لذلك من الأهمية لانّ "الأيقونوغرافيا" « Iconographie » يمكن أن تكون مصدرا مساعدا للمؤرخ وبصفة أخص في مجال الدراسات

البيوغرافية حتّى أنّه ظهر تقليد إبداعي جديد في هذا المجال يعرف باسم "الفوتو بيوغرافيا" أو "السيرة الذاتية المصوّرة".

واستفدنا من موقع الواب العائلي (www.taharbenammar.com) في الحصول على عدة معلومات مفيدة حول الطاهر بن عمار وخصوصا الرسائل الخاصة رغم طابعها الرسمي والانتقائي في الغالب، واعتمدنا على بعض المصادر الالكترونية الأخرى في التعريف ببعض الشخصيات الفرنسية التي تعاملت معه. ويحتوي الموقع العائلي أيضا على بعض الشهادات المهمة حول بطلنا وهو ما يحيلنا إلى الحديث عن مصدر آخر لا يقل أهمية ويتمثل في المصادر الشفوية، التي تعاملنا معها بنوع من الانتقاء المدروس إذ لم نتلهف على جمع أكثر ما يمكن منها بل اكتفينا بالشهادات الموثّقة في كتب خاصة كالمذكرات والذكريات واليوميات وخصوصا تلك التي وردت في سياق رؤية متكاملة، ولم نعتمد بعض الشهادات المتوفرة لدينا إمّا لطابعها التعميمي والسطحي أو لخلوّها من الإضافة الحقيقية واندراجها ضمن مقولة "اذكروا موتاكم بخير". واستفدنا أخيرا من الكتاب الذي خصّصه الأستاذ خليفة الشاطر إلى الطاهر بن عمار، والذي صدر في نهاية شهر جانفي 2010، لما فيه من معطيات مهمة تكمن خاصة في طبيعة القراءة المتبعة والاستنتاجات المرتبطة بها.[44]

واخترنا تنظيم هذا العمل باعتماد ثلاثة أبواب يتضمن كل باب ثلاثة فصول، ولئن بدا الاختيار الذي ارتكز عليه تخطيطنا "زمنيا" أو "كرونولوجيا"، وهو "شر لا بد منه" في معظم الدراسات البيوغرافية، فإنّه ارتكز على محاور إشكالية تعلقت بتدرج الطاهر بن عمار في الترقّي الاجتماعي والوعي السياسي والنضال المجتمعي. وجعلنا هذا التقسيم متمحورا حول انتماء الطاهر بن عمار إلى مؤسسة المجلس الكبير سنة 1928 بوصفه الحدث المفصلي في مساره من وجهة نظرنا، وهي الأبواب الآتية:

- الباب الأول: خصصناه إلى الطاهر بن عمار قبل دخوله المجلس الكبير أي من ولادته سنة 1889 إلى سنة 1928، وتناولنا فيه بالتعريف عائلته ونشأته وتكوينه

[44] Chater (Khalifa) : *Tahar Ben Ammar…op.cit.*

ومكانته المادية والاجتماعية ورؤيته للعمل السياسي وتوجهاته الاقتصادية ونشاطه ضمن الحزب الحر الدستوري التونسي والحزب الإصلاحي وعلاقته بالمجموعة الإصلاحية وبالسلطة الفرنسية وانضمامه للمجالس التمثيلية والنيابية الاستعمارية ودوره في تكوين بعض الجمعيات والشركات ذات الطابع الاقتصادي.

- الباب الثاني: وخصصناه لمسار الطاهر بن عمار خلال وجوده في المجلس الكبير أي من 1928 إلى 1951،وتعرضنا فيه إلى رؤيته للعمل من داخل الأجهزة الاستشارية لدولة الحماية وموقفه من سياسة المشاركة والتعاون مع الإدارة الفرنسية ونضاله الاقتصادي لفائدة الفلاحة التونسية والفلاحين التونسيين المهدّدين من جرّاء الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات، وعرّفنا بنشاطه السياسي المستقل والإصلاحي وبعلاقته بالوطنيين التونسيين وبالسلطة الفرنسية وبأهم مواقفه وأدواره ورؤاه الاقتصادية والسياسية.

- الباب الثالث: وخصصناه للطاهر بن عمار بعد خروجه من المجلس الكبير، الذي ساهم في تعطيله نهائيا سنة 1951، إلى حدّ وفاته سنة 1985، ودرسنا فيه أهم إسهاماته النضالية ذات الطابع الوطني قبيل ارتقائه لرئاسة الحكومة التونسية سنة 1954، وعرّفنا بأهم أدوار وانجازات الطاهر بن عمار الوزير وموقفه من الخلاف اليوسفي البورقيبي، وتعرّضنا في إلى أطوار وملابسات محاكمته سنة 1958 والمصير الذي تعرّض إليه بعد ذلك، وانتهينا برسم مختلف الصور التي علقت حوله في الذاكرة من خلال استعراض بعض الشهادات الفرنسية والتونسية حوله.

الباب الأول

نشأة الطاهر بن عمار وأنشطته السياسية والاقتصادية إلى حدّ دخوله المجلس الكبير سنة 1928.

« Né à Tunis le 25 novembre 1885 (sic), Tahar Ben Ammar, apparenté à des familles de la bonne bourgeoisie tunisoise, s'est débattu jusqu'à son entrée au Grand Conseil, en 1928, dans des difficultés financières chroniques ».

(المصدر: **أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية**، السلسلة: مراسلات سياسية تجارية، السلسلة الفرعية: تونس (1944-1955)، البكرة 638، الصندوق 296، تقرير حول الطاهر بن عمار قبيل ارتقائه لرئاسة الحكومة سنة 1954).

« Tahar Ben Ammar est né à la fin de l'autre siècle, le 25 novembre 1889, dans une famille aisée d'agriculteurs voués à la terre depuis qu'un ancêtre était venu de Zouara…
Nous ne connaissons pas l'activité précise de Tahar Ben Ammar durant cette période de maturation : des recherches sur cette partie de sa vie expliqueraient peut- être pourquoi nous le trouvons, à l'âge de trente ans, parmi les personnalités dont l'histoire a retenu le nom comme fondateurs du parti du Destour ».

Boularès (Habib), « Tahar Ben Ammar », *Revue Monde Arabe : Maghreb-Machrek*, n° 115, janvier 1987.

الفصل الأول:

العائلة والتكوين وبروز شخصية الطاهر بن عمار السياسية والاقتصادية.

"يوجد المحراث الأوروبي عند بعض الأهالي المشهورين بهاته الصناعة كالسيد الحاج علي ابن عمار، والسيد الحبيب المستيري، والسيد صالح الجويني وغيرهم. ولازالت الناس تقلد غيرهم في آلات الفلاحة الأوروبية لما لها من مزيد النفع في هاته الصناعة".

الحشايشي (عثمان): **العادات والتقاليد التونسية. الهدية أو الفوائد العلمية في العادات التونسية**، دراسة وتحقيق الجيلاني بلحاج يحي، دار سراس للنشر، تونس، 2004، ص. 151.

« Un autre ancien élève de lycée, Tahar Ben Ammar, se distinguait par la fidélité au métier agricole de sa famille ; il y introduisit des méthodes modernes. Gentleman-farmer comme le chef de la deuxième délégation, mais instruit à la Zitouna, Taïb Radhouane était un des soutiens financiers de la première heure du Destour ».

Goldstein (Daniel) : *Libération ou connexion. Aux chemins croisés de l'histoire tunisienne (1914- 1922)*, MTE, Tunis, 1978, p. 326.

ولد الطاهر بن عمار سنة 1889[1] أي قبل اكتمال العشرية الأولى لانتصاب الحماية الفرنسية بتونس، ونشأ في فترة تميزت بتجذّر نظام الحماية وتحوّله إلى استعمار مباشر ذو طابع امبريالي وعسكري وتوطيني.

وتتميز شخصية الطاهر بن عمار بتلازم البعدين السياسي والاقتصادي في تشكيل هويته باعتباره ملاكا كبيرا عرف بإخلاصه للعمل الفلاحي وسياسي "وطني" برز في عدة محطات سياسية قبل تقلده منصب الوزارة الكبرى سنة 1954.

وبناء على ذلك سنحاول البحث عن العوامل المتحكمة في تشكّل شخصية الطاهر بن عمار السياسية والاقتصادية، لندرك طبيعة رؤيته للنشاط الفلاحي في ظلّ الثنائية الاقتصادية التي خلقها الاستعمار الفرنسي والقائمة على التعايش بين اقتصاد تونسي متخلّف واقتصاد استعماري عصري، ولنفهم دواعي إقبال هذا الملاك العقاري الكبير على العمل السياسي الذي لم يكن من الخيارات الإستراتيجية لعائلته، وكيفية تفاعله مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن نظام الحماية.

وانطلاقا من هذا التلازم بين الاقتصادي والسياسي، هل يمكن القول إنّ الوضعية المادية المريحة للطاهر بن عمار كانت المدخل الأساسي الذي قاده إلى ولوج عالم السياسة؟ أم إنّ هذا الإقبال على العمل السياسي كان حصيلة عوامل ذاتية وموضوعية أكثر تعقيدا؟

---

[1] يندر ذكر هذا التاريخ في التقارير الفرنسية التي تحدد عادة سنة ميلاد الطاهر بن عمار بسنة 1885 أو 1888، وبالمقابل يؤكد السيد الشاذلي بن الطاهر بن عمار أنّه التاريخ الذي أقره "عدلان شاهدان" في وقت لم تنظم فيه بعد إجراءات الحالة المدنية.

I- عائلة بن عمار ومكانتها الاجتماعية والمادية.

1- جدّه علي بن عمار مؤسس و"متونس" العائلة.

تنحدر عائلة بن عمار من أصول طرابلسية مثلها مثل عدة عائلات أخرى تبوأت مكانة مهمة في الحياة التونسية كعائلة بورقيبة والأدغم وابن ميلاد[2] وبنّيس[3] وغيرها.
وهي بالتالي لا تمتّ بصلة قرابة للعائلات التونسية الأخرى الحاملة لنفس اللقب العائلي، ومنها عائلة بن عمار المخزنية المنحدرة من قبيلة شارن التونسية[4] وعائلة بن عمار الشواشية والفلاحية ذات الأصول الأندلسية[5] وعائلة الوكيل محمد بن عمار والد وسيلة بورقيبة وأصلها من الشمال الغربي التونسي.
وقد ولد علي بن محمد بن عمار (1808- 1915) جدّ الطاهر بن عمار ببلدة زوارة الواقعة على ساحل المتوسط على بعد 60 كلم من الحدود التونسية، وهي ذات أصول أمازيغية ويتبنّى سكانها المذهب الإباضي، وترتبط مع جزيرة جربة بعدة صلات جغرافية وتاريخية.

وكان والد علي بن عمار، وهو محمد بن عمار (1760- 1828)، ينتمي لعرش بني نايل ويعتبر من أعيان زوارة إذ يمتلك بها أراضي مخصصة لزراعة الحبوب وقطيعا مهما من الماشية يعدّ 5 آلاف رأس،[6] لذلك كان يضطر إلى البحث عن المراعي بشمال البلاد التونسية، ويستغل تنقلاته في تعاطي التجارة حيث كان ينقل البضائع بين زوارة وتونس الحاضرة بواسطة الإبل التي يمتلك منها مائة رأس.

---

[2] أبو القاسم (إبراهيم أحمد): **المهاجرون الليبيون بالبلاد التونسية (1911-1957)**، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، 1992، ص. 60-68.

[3] Montety (Henri de) : *Enquête sur les vieilles familles et les nouvelles élites en Tunisie*, Tunis, 1939, (pro manscripto), p..55

[4] Ben Achour (Mohamed El Aziz) : *Catégories de la société tunisoise dans la deuxième moitié du XIX^{ème} siècle*, I. N. A. A., Tunis, 1989, p. 44 et p. 162.

[5] Montety (Henri de) : *Enquête sur les vieilles familles...op.cit.*, p.43.

[6] استقينا المعلومات الخاصة بعلي بن عمار من السيد الشاذلي نجل الطاهر بن عمار، وقد تفضّل بمدنا برد مرقون عن كل الأسئلة التي توجهنا بها إليه حول جدّ والده وذلك خلال لقاءنا به في قرطاج بتاريخ 27 ديسمبر 2007، ونتوجّه له بالمناسبة بخالص الشكر والتقدير.

وقدم معه في إحدى زياراته ابنه علي بن عمار ولم يتجاوز السادسة من عمره (حوالي سنة 1814) ولا ندري هل استقرت العائلة بتونس منذ ذلك التاريخ؟ أم واصلت سياستها السابقة القائمة على الانتجاع طويل المدى؟

ويبدو حسب الرواية العائلية دائما أنّ علي بن عمار لم يستقر نهائيا بتونس إلاّ بعد وفاة والده محمد بن عمار حوالي سنة 1828، حيث بنى منزلا كبيرا بحي رأس الدرب وهو على شاكلة منازل البلدية لأنّه عبارة عن مركّب يضم الإسطبلات والمخازن ومحل خاص بسكنى المعينين المنزليين، وبنى بجواره مسجدا حبّس عليه 80 هكتارا. واشترى بعد ذلك مسكنا بضاحية خير الدين كان على ملك الايطالي انطونيو بوقو Antonio Bogo الخبير السابق بجيش باي تونس.[7] واشترى كذلك أراض شاسعة بمنطقة بوعرادة وبجهة سبالة الكاهية الكائنة شمال الحاضرة على طريق بنزرت (قنطرة بنزرت وسبالة بن عمار حاليا) واقتصر نشاطه على تعاطي الفلاحة وتربية الماشية والإبل والخيول. وقد عرف بهذا النشاط حتّى تمّ تعيينه "أمين فلاحة" بمنطقة السبّالة.[8] وكان علي بن عمار، الفلاح العصامي التكوين، "أميّا" لكنّه امتاز بنباهته وولعه بلعبة الشطرنج، واتخذ لنفسه ناديا بنهج عبد الوهاب ليجتمع فيه صحبة أصدقائه ومقرّبيه.

وتقابل هذه الرواية العائلية رواية أخرى استقاها هنري دي مونتيتي من الأوساط البلدية بالحاضرة من دون الإفصاح عن مصدرها الحقيقي، وتفيد أنّ علي بن عمار كان في صباه ينازع أقرانه في باردو جمع الدراهم التي كان يلقيها الباي من شرفة قصره، وأنّه استنبط حيلة فريدة لحيازة أكثر ما يمكن منها وذلك بغمس يديه في الوحل، وقد جلبت له هذه المهارة اهتمام الأمراء فحظي لاحقا بدعمهم وتشجيعهم له من دون أن يحدّد نوعية هذا الدعم ماديا كان أم معنويا .

---

[7] Revault (Jaques) : *Palais et résidences d'été de la région de Tunis (XVI-XIX^{è} siècles)*, CNRS, Paris, 1974, p. 296. (Note n^{o} 3).

[8] ورد في عقد ملكية هنشير "خارجه الثانية" الذي حرّره العدل محمد حمودة باكور ما يلي: "الحاج علي بن عمار من الرعايا التونسية أمين فلاحة"، وتشير بعض العقود الأخرى إلى أصله الطرابلسي.

ويؤكد هنري دي مونتيتي أنّ علي بن عمار حصل على ثروته في منتصف القرن التاسع عشر بفضل النشاط التجاري و قيادة قوافل الإبل بين طرابلس وتونس في البداية ثم بفضل العمل الفلاحي بعد ذلك.[9]

وتوجد رواية ثالثة وهي فرنسية مستوحاة من الوسط المحلّي، وقد عثرنا عليها ضمن تقرير أعدّه ضباط الشؤون الأهلية الفرنسيون في العشرية الأولى لانتصاب الحماية الفرنسية بتونس، وقد ورد فيه أنّ علي بن عمار كان سنة 1891 من أعيان سبالة الكاهية وأنّه "كان بالغ الثراء ويقال أنّه شديد البخل" « Il est fort riche et on le dit très avare ».[10]

وتتقاطع هذه الروايات الثلاث، رغم ما فيها من تباين في زوايا النظر، في تأكيد حقائق مهمة يمكن أن تساعدنا على كشف بعض الملابسات المتصلة بالشخصية التي تعنينا في المقام الأول وهي شخصية الطاهر بن عمار ومن أبرزها:

- إنّ الطاهر بن عمار لم يكوّن ثروته مع الحماية الفرنسية كما زعم البعض[11] بل هي ثروة موروثة عن جدّه ولا ينفي ذلك أنّه ساهم في الحفاظ عليها وفي تنميتها بالطرق التي سنبينها لاحقا.
- إنّ المصدر الأساسي لثروة آل بن عمار يتمثل في تجارة القوافل وخاصة في الفلاحة، التي تمثل النشاط المميز للمهاجرين الطرابلسيين المستقرين بتونس،[12] والخيار الأساسي لعائلة بن عمار. وكان علي بن عمار من المبادرين باستعمال الآلات الفلاحية الفرنسية منذ مطلع القرن العشرين حسب شهادة صهره محمد بن عثمان الحشايشي حيث كتب سنة 1904 ما يلي بيانه:

---

[9] Montety (H. de) : *Enquête sur les vieilles familles…op.cit.*, p. 54.

وقد ذكر دي مونتيتي أنّ مصدر معلوماته يعود أساسا إلى العائلات التونسية المنتمية للوسط البلدي بالحاضرة وخاصة إلى الجنرال بلخوجة وحسن حسني عبد الوهاب. وقد نفى الشاذلي نجل الطاهر بن عمار، في لقائنا معه بتونس بتاريخ 27 ديسمبر 2008، نفيا قاطعا صحّة هذه الرواية معتبرا أنّها من ابتكار أعداء والده المنتمين إلى كتلة محمد بن رمضان في المجلس الكبير. وذكر في نفس الوقت أنّ علي بن عمار كان من المقربين للوزير خير الدين باشا، الذي عيّنه أمين الأمناء الفلاحيين وكان يستشيره في كل ما يتعلّق بالشؤون الفلاحية، وهو ما يمكن أن يؤكد جانبا من رواية دي مونتيتي أي ذلك الذي يتعلّق بعلاقة علي بن عمار بالأمراء الحسينيين لاسيّما أنّ أملاكه كانت موجودة في منطقة تميّزت تاريخيّا بأهمية الحضور المخزني والمملوكي فيها وهي سبالة الكاهية.

[10] **المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية**، سلسلة الإقامة العامة، بكرة G1، صندوق 3: السبالة ومنوبة واريانة، محيّن في 1891.

[11] Ben Salem (Mohamed) : *L’antichambre de l’indépendance (1947-1957)*, Cérès Productions, Tunis, 1990, p.149 et 154.

[12] أبو القاسم (إبراهيم أحمد): **المهاجرون الليبيون بالبلاد التونسية (1861-1881)**، شهادة الكفاءة في البحث، إشراف الأستاذ الهادي التيمومي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1888، ص. 77.

"يوجد المحراث الأوروبي عند بعض الأهالي المشهورين بهاته الصناعة كالسيد الحاج علي بن عمار، والسيد الحبيب المستيري، والسيد صالح الجويني وغيرهم. ولازالت الناس تقلد غيرهم في آلات الفلاحة الأوروبوية لما لها من مزيد النفع في هاته الصناعة".[13]

- إنّ عائلة بن عمار لم تندمج بسهولة في الوسط البلدي بالحاضرة رغم ثرائها واستقرارها بتونس، والغالب على الظن أنّ الرواية التي ذكرها دي مونتيتي اختلقها بعض أعيان "البلدية" للتذكير بأصول هذه العائلة ولتبرير الصعود السريع لمؤسسها.

أمّا عن الحياة الخاصة لعلي بن عمار فقد كان متزوجا بزوجتين لا نعرف للأسف أصليهما، وقد أنجب من الزوجة الأولى ثلاث بنات هنّ:

- منّوبية بن عمار المتزوجة بمحمد بكّار العباسي.
- متّانة بن عمار المتزوجة بعلالة بن محمد ضو.
- أمينة بن عمار.

وأنجب من الزوجة الثانية وهي المدعوّة صلوحة:

- محمد بن عمار (1843-1907) والد الطاهر، المتزوج بعائشة بنت عثمان الحشايشي ثم بفاطمة بنت محمد علي حجّوج والدة الطاهر بن عمار.
- شلبية بن عمار المتزوجة بمحمد بن عثمان الحشايشي وهو المؤرخ والأديب المعروف صاحب "الرحلة الصحراوية" وكتاب "العادات والتقاليد التونسية".

وبناء على هذه الخيارات الاستراتيجية في مستوى التحالف يمكن استخلاص بعض النتائج:

- التجاء علي بن عمار إلى الزواج الثاني « Bigamie » يمكن تفسيره بحالة الرخاء المادي التي كان عليها وخاصة ببحثه عن وريث ذكر لأنّ الزوجة الأولى لم تنجب له

---

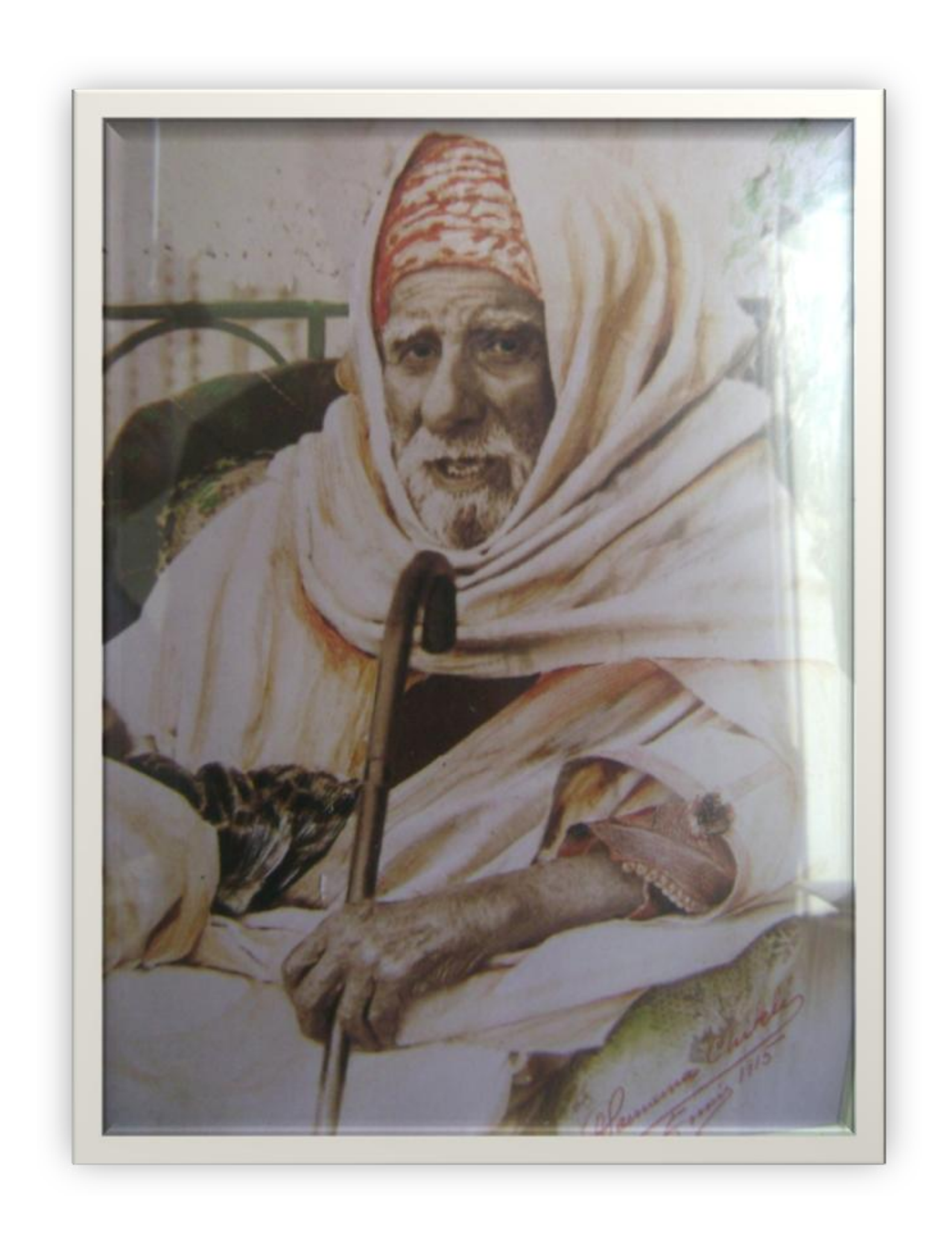
[13] الحشايشي (محمد بن عثمان): **العادات والتقاليد التونسية. الهدية أو الفوائد العلمية في العادات التونسية**، دراسة وتحقيق الجيلاني بلحاج يحي، دار سراس للنشر، الطبعة الثالثة، تونس، 2004، ص. 151.

سوى الإناث، كما أنّ تنويع التحالفات يمكن أن يفسّر بالرغبة في الاندماج في مجتمع الحاضرة.[14]

- فشل علي بن عمار في التحالف مع عائلات بلدية عريقة يرجع إلى الأصول البرانية للعائلة، وربّما أيضا لتعدّد الإناث فيها لانّ البلدي وهو محافظ بطبعه لا يرغب في أن يكون له عددا كبيرا من الأصهار لما ينجرّ عن ذلك من علاقات وزيارات.[15] ولتعويض ذلك سعى إلى التحالف مع عائلة تنتمي إلى الأشراف وهم من "جماعات المكانة" في المجتمع التونسي[16] وهي عائلة عثمان الحشايشي (1788-1868)، وقد نشأ والده محمد بن قاسم الحشايشي حسب المؤرخ أحمد بن أبي الضياف "في بيت نبيه شرفه".[17]
- اختيار علي بن عمار لأصهاره حكمته عوامل أخرى محدّدة وهي الجوار والانتماء لنفس المهنة (عائلتي ضو والعباسي).
- محافظة علي بن عمار على بعض الطرق التقليدية كزواج البدل أو "قُصّة بقُصّة" كما يعرف في المأثور المحلي: ابنته تزوجت بمحمد بن عثمان الحشايشي (1853-1912) وابنه الوحيد تزوج بعائشة بنت عثمان الحشايشي، لكنّه عمل على توسيع شبكة التحالف العائلي وتنويع قاعدة المصاهرة بطريقة توحي بوجود استراتيجية فردية وعائلية واعية وهادفة إلى تثبيت مكانة عائلة بن عمار.

---

[14] Ben Achour (M. A.) : *Catégories de la société tunisoise…op.cit.*, p. 216.
[15] *Ibid.*, p. 224.
[16] المكني (عبد الواحد): **النخب الاجتماعية التونسية زمن الاستعمار الفرنسي (1881-1956) الأشراف والبلدية مثالا**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، صفاقس، 2004، ص. 19.
[17] ابن أبي الضياف (أحمد): **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، الدار العربية للكتاب، تونس، 2001، الجزء 7، ص. 125.



الحاج علي بن عمار جدّ الطاهر بن عمار في ضيعته بالسبّالة سنة 1915.
المصدر: الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار.

2- والده محمد بن عمار وإخوته وأصهاره.

لا نعرف الكثير عن محمد بن عمار، الذي ولد بتونس في أواسط القرن التاسع عشر، سوى أنّه كان أقل ميلا لخدمة الأرض من والده وأكثر إقبالا على حياة اللهو والترف حتّى أنّه حاول في وقت ما العودة إلى العيش في زوارة بسبب خلافه مع علي بن عمار المحافظ.[18] أمّا عن حياته العائلية فقد تزوج محمد بن عمار بامرأتين وذلك لأسباب خاصة لأنّ زوجته الأولى وهي عائشة الحشايشي لم تنجب إلاّ بعد زواجه من فاطمة حجّوج،[19] فساعده ذلك على تكوين عائلة موسّعة وتنويع شبكة تحالفاته. وقد أنجب من زوجته الأولى:

- حبيبة بن عمار (1881-1957) زوجة العربي الشريف.
- الحطاب بن عمار (1885-1967) وقد تزوج بدوره بامرأتين هما بيّة عباس ابنة عم الشيخ محمد عباس ثم فاطمة بن عثمان.
- محرزية بن عمار (1887-1966) التي تزوجت بمحمد الطاهر بودربالة ثم بشقيقه عبد العزيز بودربالة.

أمّا زوجته الثانية فهي فاطمة (شهرت مجيزة) حجّوج (1856-1938) بنت محمد علي حجّوج وحبيبة بن عياد (شقيقة محمد العروسي بن عياد جد زكية بن عياد زوجة الطاهر بن عمار)، وهي أخت يونس حجّوج وزير القلم والاستشارة في عهد محمد الناصر باي والذي تزوج بدوره بامرأتين:

- بنت الجيلاني التي أنجب منها الطبيب حمادي حجّوج زوج ليلى بنت علي باش حانبة.
- بنت زروق التي أنجب منها ولدا وخمس بنات إحداهن زينب زوجة البحري قيقة.

وتتكون أسرة محمد بن عمار وفاطمة حجّوج من:

---

[18] أفادنا بهذه المعطيات حفيده الشاذلي بن عمار، وورد أيضا في شهادة خالد بن عمار أنّ جده محمد بن عمار كان محبا للرحلات والأسفار وأنّه قام في نهاية القرن التاسع عشر برحلة إلى تركيا وفرنسا استغرقت عامين كاملين. أنظر:

- Chater (Khalifa) : *Tahar Ben Ammar…op.cit.*, p. 24.

[19] حسب المأثور الشعبي المتواتر هناك تفسير طريف لهذه الظاهرة وهو في نهاية الأمر تفسير نفساني مفاده أنّ "الأرحام تغير" أي هناك غيرة بيولوجية تؤدي إلى الخصوبة عند المرأة التي لم تنجب .

- حلومة بن عمار (1879-1972) التي تزوجت بمنصور بن الشيخ الفلاح أصيل بنزرت فأنجبا بهيجة زوجة المحامي أحمد حمزة، وزكية زوجة حمودة الاسكندراني، وتوحيدة بن الشيخ زوجة الدكتور حمادي بن زينة وهي أول طبيبة تونسية وأخيرا المحامي توفيق بن الشيخ المتزوج من فرنسية.
- هنونة (شهرت هناني) بن عمار (1883-1937) زوجة الشاذلي العقبي وهو من عائلة شريفة من أصل جزائري استقرت بالقيروان، وقد شغل عدة خطط: قايد الأحواز سنة 1914 وقايد الوطن القبلي سنة 1918 وقايد سوق الأربعاء سنة 1921 وشيخ مدينة تونس سنة 1926 وقايد الكاف سنة 1932 ثم قايد شرفي ورئيس جمعية الأوقاف سنة 1935.[20] وقد أنجبا ثلاث بنات وأربعة ذكور وهم فضيلة زوجة الشريف عبّو، وصوفية زوجة الأديب والمحامي محمد السعيد الخلصي، ورفيعة زوجة الهادي الرايس طبيب العيون المشهور، والمحامي المنصف العقبي زوج ميمي القلاتي، ومحمود العقبي الذي شغل خطة خليفة طبرقة، والشريف العقبي، ومصطفى العقبي.
- المنوبي بن عمار (1886-1965) زوج زهرة بنت الصادق الجلولي وقد أنجبا أربعة بنين هم فريدة ومحمد والسيّدة زوجة عبد الحميد بلّامين وفاطمة زوجة الطاهر السقاط.
- الطاهر بن عمار (1889-1985) وقد تزوج في مارس 1929 بزكية بن عياد (1910-2003) وهي بنت أحمد التيجاني بن محمد العروسي بن رجب بن يونس بن احميدة بن قاسم بن عياد، وأمها أم هاني بنت الباجي صفر. وقد أنجبا مصطفى (1930) زوج آسيا بنت الطاهر السقاط، وخالد (1931- 2009) زوج سندة بنت حفيز الماطري ثم خيرة العمري، وصليحة (1935-1953)، والشاذلي(1945) زوج هند الشاوش، ومحمد علي (1950-1979).

[20] **أ. و. ت**، السلسلة C، الصندوق 1، الملف 2، الملف الفرعي 17: الملف الإداري للشاذلي العقبي رئيس جمعية الأوقاف.

- قمر بن عمار (1893-1982) زوجة مصطفى صاحب الطابع الذي شغل خطة قايد الكاف، وقد أنجبا سبعة أبناء، وكانت مامية شقيقة مصطفى صاحب الطابع قد تزوجت محمد بورقيبة شقيق الحبيب بورقيبة.[21]



توحيدة بن الشيخ، ابنة حلومة بن عمار شقيقة الطاهر بن عمار، هي أول تونسية حازت شهادة الباكالوريا (1928) وأول طبيبة تونسية (1936).

أخذت هذه الصورة بمدينة باريس سنة 1930 وتجمع بعض الطلبة التونسيين المنتمين لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا مع ضيفهم المهندس محمد علي العنابي. ونلاحظ في الصف الأول من اليسار وجود محمد علي العنابي والشاذلي بن رمضان وسالم الشاذلي وتوحيدة بن الشيخ والطاهر الزاوش ومحمد السقا ومحمد عطية.

المصدر: www.leaders.com.tn

[21] يذكر أنّ مامية صاحب الطابع الزوجة الثانية لمحمد بورقيبة كانت تعامل الطفل الحبيب بورقيبة معاملة قاسية تعبيرا عن نقمتها على هذا التحالف غير المتكافئ. أنظر:

- Bessis (Sophie) et Belhassen (Souhayr) : *Bourguiba*, t.1, printer industria grafica, Espagne, 1988, p.29.

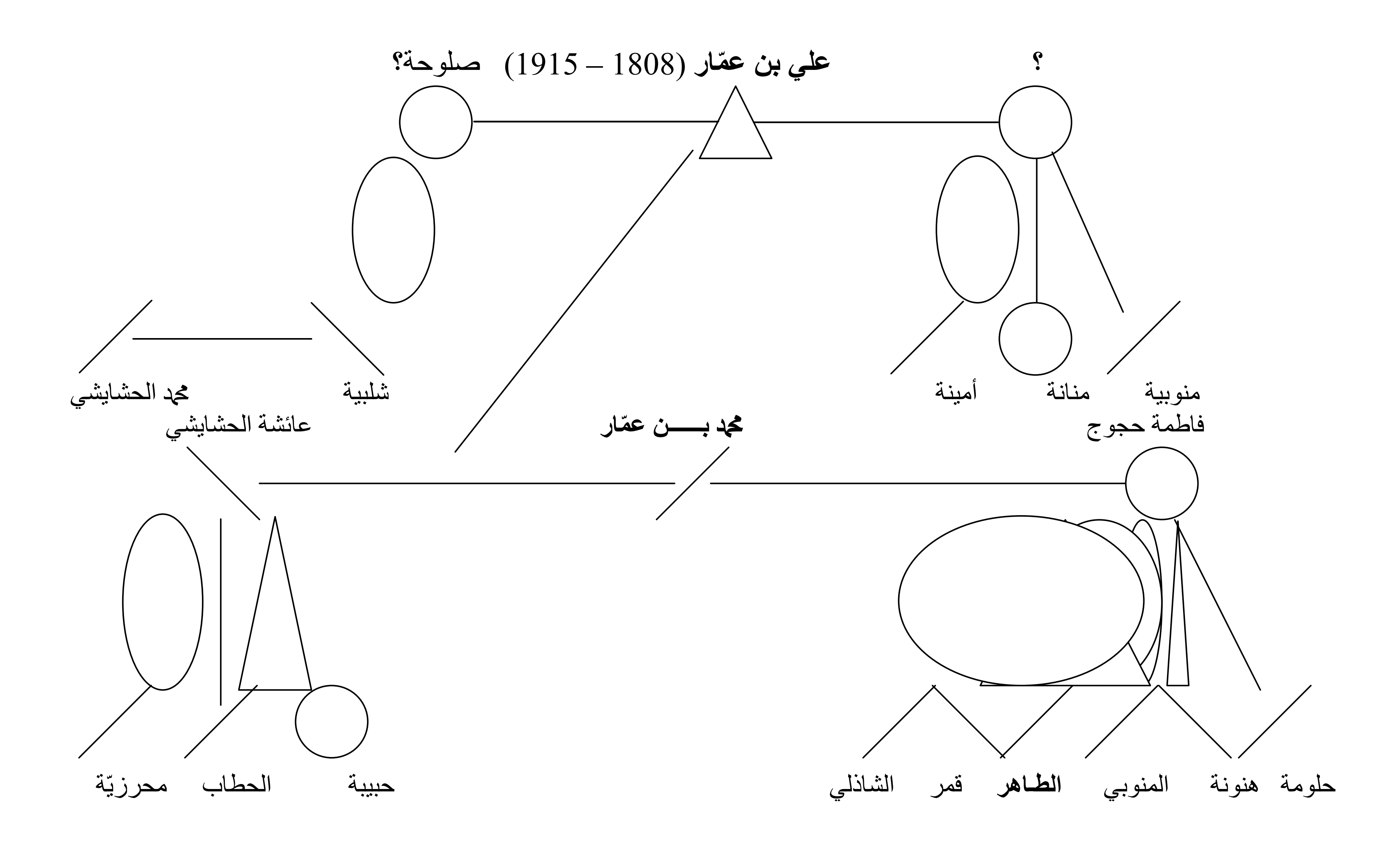
- الشاذلي بن عمار (1899-1942) وتزوج من فرنسية تدعى جينات.

وندرك من خلال هذه الشبكة المتنوعة من التحالفات أنّ عائلة بن عمار حافظت على توجهها الاستراتيجي القائم على البحث عن الاندماج في الوسط البلدي للحاضرة، وأصبحت تسعى في نفس الوقت إلى حماية أملاكها ومصالحها المادية، وهو ما يفسر تحالفها مع عائلات "شريفة" (عائلات الحشايشي والعقبي والشريف) وأخرى مخزنية تتميز سواء بعراقتها وبجاذبية رأسمالها الرمزي أو بنفوذها السياسي والإداري (عائلات حجّوج والعقبي وصاحب الطابع وبن عياد والجلولي). وبقيت علاقات الجوار والانتماء لنفس الشريحة المهنية من العوامل المحددة أيضا في اختيار الشركاء (عائلة بن الشيخ مثلا).

ولئن نأت عائلة بن عمار عن بعض الممارسات التقليدية كتعدد الزوجات وزواج بنت العم، فقد اضطرت إلى ممارسة الزواج الثاني على نطاق واسع والزواج الداخلي بدرجة أقل (زكية بن عياد هي حفيدة خال الطاهر بن عمار). ومن مظاهر الانفتاح الناجم عن أفكار الحداثة العصرية نذكر الزواج من فرنسيات (الشاذلي بن عمار وتوفيق بن الشيخ)، وتأخر سن الزواج (تزوج الطاهر بن عمار وهو على مشارف الأربعين)، وتشجيع تعليم البنت إذ كانت حلومة بن عمار امرأة متفتحة وعصرية حيث شجعت ابنتها توحيدة بن الشيخ على السفر إلى باريس سنة 1928 لدراسة الطب رغم معارضة صهرها الشاذلي العقبي.[22]

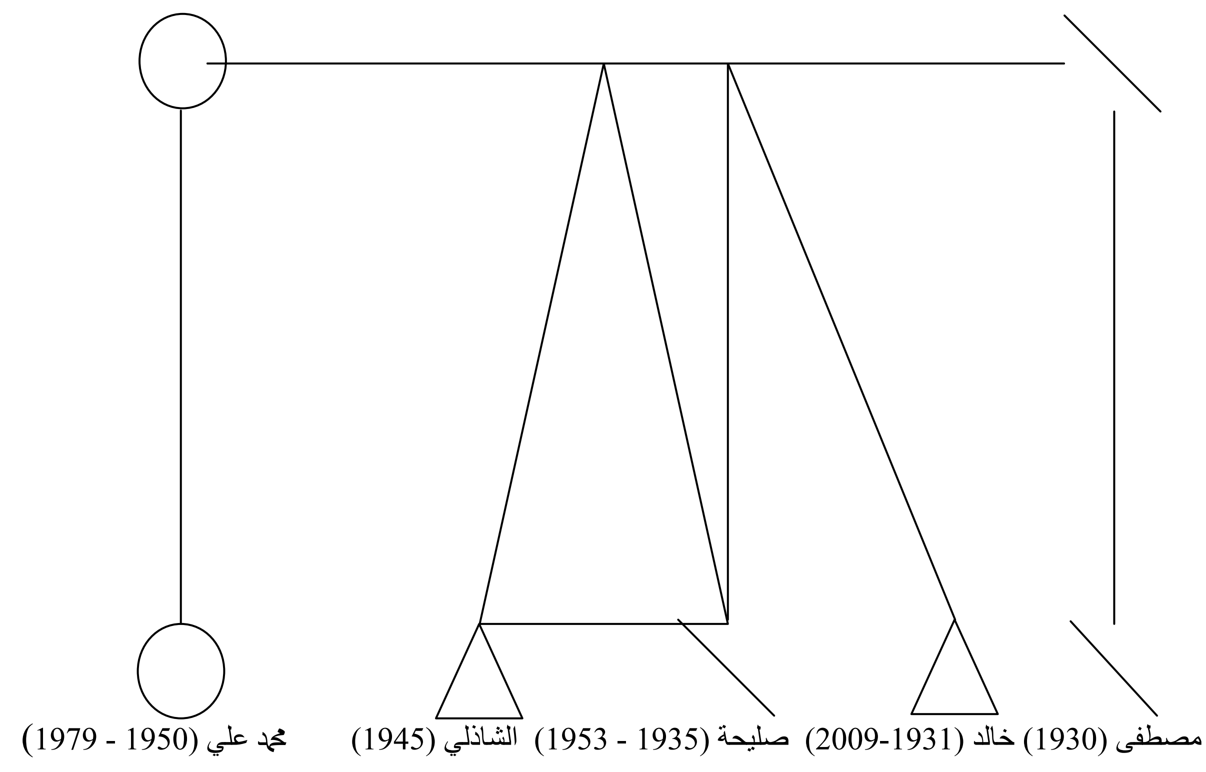
وبناء على ما تقدم يمكن القول إنّ العائلة التي أسسها علي بن عمار باستقراره بتونس، نجحت مع محمد بن عمار وأبنائه في الاندماج نهائيا في الوسط التونسي بفضل تنويع شبكة التحالفات العائلية، ولعلّ تمتع هذه العائلة برصيد ضخم من الأملاك ساهم أيضا في ذلك.

[22] "لقاء مع توحيدة بن الشيخ أول طبيبة تونسية"، جريدة "**الصباح**"، 22 ديسمبر 2005.



صلوحة؟
علي بن عمّار (1808 – 1915)
؟
شلبية
محمد الحشايشي
أمينة
منانة
منوبية
عائشة الحشايشي
محمد بـــــن عمّار
فاطمة حجوج
حبيبة
الحطاب
محرزيّة
الشاذلي
قمر
الطـاهر
المنوبي
هنونة
حلومة





شجرتا أسرة علي بن عمار وأسرة الطاهر بن عمّار

3- الأملاك العائلية بمنطقة سبالة الكاهية.

تتركّز أملاك عائلة بن عمار بمنطقة سبالة الكاهية المعروفة أيضا باسم سبالة صاحب الطابع (سبالة بن عمار حاليا)، وتوجد في الشمال الغربي لحاضرة تونس على بعد حوالي 18 كلم منها على الطريق المؤدّية لمدينة بنزرت.[67] وهي منطقة واقعة على الضفة اليمنى لنهر مجردة ومعروفة بخصوبتها وبارتفاع قيمة الأرض بها منذ بداية التسرّب الاستعماري.[68] وكانت أول جهة تونسية على الإطلاق تنفتح على رياح التعصير الفلاحي منذ أيّام خير الدين باشا بوصفه أوّل من بادر باستعمال الآلات العصرية الأوروبية في ضيعته الكائنة بالسبالة.[69]

وتواصل استعمال الآلات الفلاحية العصرية بسبالة الكاهية بعد انتصاب الحماية الفرنسية، وقد قال عنها إميل فيولار Emile Violard في بداية القرن العشرين ما يلي:

"يقطن بعض الأهالي الميسورين في هذه المنطقة، وهم يفلحون حسب الطريقة الفرنسية مساحات تتراوح بين 500 و600 هكتار ولا يسكنون المساكن البدائية من نوع القوربي Gourbis وإنّما يقيمون بمنازل فلاحية حقيقية".[70]

وكان الحاج علي بن عمار جدّ الطاهر بن عمار أحد أبرز هؤلاء الملاّكين العصريين بالسبالة منذ بداية النصف الثاني للقرن التاسع عشر، إذ اشترى أولى ضيعاته بهذه المنطقة سنة 1864، ولعلّه استفاد في ذلك من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد التونسية في تلك السنة التي شهدت انتفاضة علي بن غذاهم، كما استفاد من العائدات المالية المهمة التي وفّرها له تعاطيه لنشاط تجارة القوافل وصلاته ببعض الأمراء المالكين بسبالة الكاهية وعلى رأسهم خير الدين باشا كما بيّنا ذلك سابقا. ونجح علي بن عمار في توسيع ملكياته بهذه المنطقة والمجال التابع لها ومن أهمّها نذكر الضيعات الآتية:

---

[67] السباعي (فوزي)، "سبالة بن عمار: التسميات المختلفة ودلالاتها التاريخية"، في **بحوث حول تاريخ القرى في تونس** (جمع وتقديم فتحي ليسير)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، 2008، ص. 85- 108. وقد عرفت هذه المنطقة بعدّة تسميات: السبالة وسبالة بنزرت وسبالة خير الدين وسبالة سيدي عبيد وسبالة صاحب الطابع وسبالة الكاهية، وتعرف منذ 1954 باسم سبالة بن عمار نسبة إلى عائلة الطاهر بن عمار.

[68] **المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية**، سلسلة الإقامة العامة، بك. G1، ص. 3...**نفس المصدر.**

[69] Poncet (Jean) : *La colonisation et l'agriculture européennes en Tunisie depuis 1881*, Mouton et Co, Paris- La Haye, 1961, p. 43.

[70] Violard (Emile) : *La Tunisie du nord : Les contrôles civils de Souk-El Arba, Béja, Tunis, Bizerte et Grombalia*. Imp. Moderne, Tunis, 1906, p. 222.

وقد اعتمدنا التعريب الذي قام به الأستاذ الهادي التيمومي .

- هنشير "خارجه الثانية": اشتراه الحاج علي بن عمار يوم 9 ديسمبر 1864 الموافق ليوم 10 رجب 1281 مقابل 65 ألف ريال، وكان من أملاك محمد بن سلامة وقبله سليمان كاهية.[71] وقد بادر علي بن عمار بتسجيل هذا العقار في دفتر خانة الأملاك العقارية منذ يوم 4 جوان 1898، ويحتوي هذا الهنشير "على أرض محترثة بها برج وثلاثة آبار، كائن جميع ذلك بوطن طبربة من عمل طبربة وقضوية صلح تونس الجوفية. وهذا الملك له من المساحة ثلاثمائة هكتار تقريبا".[72]

ووجدنا في وثيقة فرنسية مؤرخة في جوان 1920 أنّ مساحة هذا الهنشير كانت تبلغ 580 هكتار،[73] وربّما تعلّق الأمر بتوسّع مطّرد لهذا الملك أو أنّ المساحة المذكورة تشمل باقي الضيعات التي تعرف بنفس الاسم وهي "خارجه الأولى" و"خارجه الكبيرة" و"خارجه الصغيرة".

- هنشير "الدلاّعية": وهو مثل سابقه حبس خاص تمّ تسجيله بدفتر خانة في نفس التاريخ المذكور أعلاه، ويحتوي "على أرض محترثة وهندي وبرج وحماضه، كائن جميع ذلك بوطن طبربة من عمل طبربة وقضوية صلح تونس الجوفية. وهذا الملك له من المساحة ثلاثمائة هكتار تقريبا. ويحدّه قبلة قبر الجاهلي في البعض وهنشير منيب في الباقي، وشرقا هنشير بوحنش وهنشير مديونه، وجوفا هنشير خارجه على ملك كعوانه، وغربا طريق جعفر".[74]

وقد وصلت مساحة هذا الهنشير، الذي اشتراه علي بن عمار من ورثة سيدي سليم، إلى 700 هكتار سنة 1920 حسب المصادر الفرنسية.[75]

---

[71] أمدّنا بهذه المعطيات السيد الشاذلي بن عمار، وقد تفضّل مشكورا بتمكيننا من الإطلاع على وثيقة ملكية هذا الهنشير المحرّرة بقلم العدل محمد حمودة باكور، وذلك خلال لقائنا معه بتونس يوم 27 ديسمبر 2208.

[72] **الرائد التونسي**، 11 جوان 1898، 22 محرم 1316، مطلب تسجيل عدد 3518.

[73] **أ. و. ت**، س. E، ص. 222، م. 6...**نفس المصدر**، مذكّرة صادرة عن المراقب المدني بتونس يوم 23 جوان 1920 حول الطاهر بن عمار المترشّح لانتخابات الحجرة الشورية للمصالح الفلاحية بشمال المملكة التونسية.

[74] **الرائد التونسي**، 11 جوان 1898، 22 محرم 1316، مطلب تسجيل عدد 3519.

[75] **أ. و. ت**، س. E، ص. 222، م. 6...**نفس المصدر**.

- هنشير "القصير": وهو الحبس الثالث الذي سجّله علي بن عمار في دفتر خانة بتاريخ يوم 4 جوان 1898، ويحتوي "على أرض محترثة وهندي، كائن جميع ذلك بوطن طبربة من عمل طبربة وقضوية صلح تونس الجوفية. وهذا الملك له من المساحة مائتا هكتار. ويحدّه قبلة وادي المالح، وشرقا أرض قليعة الأندلس، وجوفا وادي مجردة، وغربا هنشير طبياش".[76] وكان هذا الهنشير في الأصل ملكا لمراد الثاني حبّسه له والده حمودة باشا المرادي منذ 1665.[77]

- هنشير "السبالة": كان إلى حدّ 1891 مجالا تابعا لعدّة عائلات مخزنية ومملوكية على غرار زروق ورستم وخير الدين، وهم من الملاكين التغيبيين الذي يديرون أملاكهم بصفة غير مباشرة عن طريق الوكلاء، وكان علي بن عمار أحد النزلاء بهذا الهنشير وتصفه التقارير الفرنسية بأنّه كان "قائد دوار" وربّما يقصد بذلك أنّه كان يشغل خطة أمين فلاحة.[78] وتمكّن بعد ذلك من شراء عدّة قطع من هذا الهنشير تتفاوت من حيث الأهمية وأبرزها القطعة التي كانت مساحتها تصل سنة 1920 إلى 720 هكتار.[79]

- هنشير " طبياش": اشتراه علي بن عمار من محمد كعوانة، وهو أحد الملاكين بالسبالة الذين ساهموا في المقاومة المسلّحة سنة 1881.[80] وكانت مساحته 91 هكتارا.

---

[76] **الرائد التونسي**، 11 جوان 1898، 22 محرم 1316، مطلب تسجيل عدد 3520.

[77] El Aouani (M), « Structure agraire dans un village côtier du nord-est de la Tunisie : Galaat El Andleuss » in *R.T.S.S*, n°3, juin 1965. P.82.

[78] **المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية**، سلسلة الإقامة العامة، بك. G1، ص. 3...**نفس المصدر.**

[79] **أ. و. ت**، س. E، ص. 222، م. 6...**نفس المصدر**، مذكّرة صادرة عن المراقب المدني بتونس يوم 23 جوان 1920.

[80] **المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية**، سلسلة الإقامة العامة، بك. G1، ص. 3...**نفس المصدر.**



مشهد لجني الزياتين بهنشير "السبّالة" في جانفي 1917. وقد كانت مداخيل الزياتين والزيوت عاملا مساعدا على تعصير العمل الفلاحي من قبل عائلة بن عمار.

المصدر: الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار.

وإلى جانب هذه الملكيات الرئيسية تمكّن علي بن عمار من شراء عدة ضيعات أخرى بالسبالة وبروتفيل (قنطرة بنزرت) كهنشير "ميسره" الواقع قرب "خارجه الثانية"، ولم يكن يملك بمنطقة الفحص سوى هنشير "طرف شنا" الواقع بطريق بوعرادة. وتصل المساحات الجملية لهذه الأراضي إلى 2091 هكتار حسب تقرير المراقب المدني لتونس سنة 1920،[81] أو إلى 2600 هكتار حسب مذكّرة أمنية مؤرخة في نفس التاريخ.[82] وكان النشاط الرئيسي لعائلة بن عمار يتمثّل في زراعة الحبوب وإنتاج الزيوت حيث تمتلك حوالي 6500 شجرة زيتون ومعصرة كائنة بسبالة الكاهية، فضلا عن نشاط تربية الماشية إذ كانت العائلة تملك سنة 1920 قطيعا من الغنم يعدّ 2500 رأسا.[83]

وقد التجأ علي بن عمار إلى تحبيس أملاكه من الأراضي اعتمادا على مذهب أبي يوسف تلميذ أبو حنيفة النعمان وهو مذهب البايات والطائفة التركية بتونس، وتكون هذه الأراضي بمقتضى ذلك أحباسا خاصة لذريته على أن تتحوّل بعد انقطاع نسلهم إلى أحباس عامة لفائدة الحرمين الشريفين. وخصّص علي بن عمار بعض أراضيه لفائدة بعض المنشآت الدينية والمشاريع الاجتماعية كمسجد الحاج علي برأس الدرب ومسجد المحرزية بنهج عبد الوهاب ومؤسسة "التكيّة" أو مأوى العجّز الكائنة بالقصبة.[84]

وقام آل بن عمار باستغلال أحباسهم بصفة مشتركة إلى حدّ اقتسامها سنة 1924، ولم يكتف الطاهر بن عمار باستغلال نصيبه من التركة وهو هنشير خارجة إنّما كان يشارك أيضا في استغلال أملاك شقيقه المنوبي في حين اهتم أخواهما الشاذلي والحطاب أكثر بمشاريعهما التجارية المشتركة قبل أن يفوّتا في جزء من نصيبهما لفائدة الطاهر بن عمار كما سنبيّن ذلك لاحقا.[85]

وتؤكّد هذه المعطيات أنّ الطاهر بن عمار نشأ في عائلة ثريّة جدّا ومهتمة بتعاطي النشاط الفلاحي بالطرق العصرية، وهو ما سيكون له تأثير كبير ومباشر على مسيرته الفردية ابتداء من تكوينه التعليمي إلى رؤيته للعمل السياسي ونوعية علاقاته مع التونسيين والفرنسيين

---

[81] **أ. و. ت**، س. E، ص. 222، م. 6...**نفس المصدر**، مذكّرة صادرة عن المراقب المدني بتونس يوم 23 جوان 1920.
[82] **المصدر نفسه**، مذكّرة أمنية بتاريخ 15 جوان 1920.
[83] **المصدر نفسه**، مذكّرة صادرة عن المراقب المدني بتونس يوم 23 جوان 1920.
[84] لاحظنا ذلك في عقود الملكية التي مكّننا السيد الشاذلي بن عمار مشكورا من الإطلاع عليها.
[85] Chater (K.) : *Tahar Ben Ammar…op.cit.*, p. 30.

وصولا إلى أنشطته الاقتصادية المميّزة وكيفية تصرّفه في هذه الثروة الموروثة والطرق التي حاول بواسطتها تنمية هذه الثروة وإدارتها والمحافظة عليها.

II- نشأة الطاهر بن عمار وتكوينه وبروز شخصيته إلى حدود بداية العشرينات.

1- نشأة الطاهر بن عمار وتكوينه وبداية انجذابه للعمل السياسي.

ولد الطاهر بن عمار في الخامس والعشرين من نوفمبر 1889 بمنزل العائلة الكائن بحي رأس الدرب[86] المشرف على الربض الجنوبي للحاضرة وهو ربض باب الجزيرة. ولئن تميز هذا الربض في النصف الثاني من القرن 19 بطابعه الشعبي (رحبة الغنم وبطحاء الخيل وسيدي البشير) وبأهمية العناصر الوافدة من آفاق الإيالة ودواخلها، فإنّ جزءه الأكثر ارتفاعا والمعروف برأس الدرب كان مقر سكنى أعيان المخازنية المنتمين لعائلات بن عمار وعبد الوهاب وباش حانبة.[87] وقد قضّى الطاهر بن عمار طفولته في كنف أسرته الميسورة بين رأس الدرب وخير الدين الضاحية الشمالية للعاصمة والضيعة الفلاحية العائلية الكائنة بسبالة الكاهية، ويعني ذلك أنّه نشأ في بيئة تتميز بالتنوع والأصالة والانفتاح على الآخر.

والتحق في سنة 1895 بالمدرسة الابتدائية الملحقة بالمعهد العلوي الكائن بالمركاض القريب من رأس الدرب، وهي مدرسة ابتدائية عليا « Ecole d'enseignement primaire supérieure » مهمتها إعداد التلاميذ للدخول إلى المدارس الوطنية الخاصة بالفنون والمهن.[88]
وواصل الطاهر بن عمار، بعد حصوله على الشهادة الابتدائية، دراسته الثانوية في دار المعلمين التابعة أيضا للمعهد العلوي وذلك بين 1902 و1906،[89] ولهذا المعهد ملحق آخر

---

[86] دار بن عمار الكائنة حاليا بحي رأس الدرب عدد 25 تعود إلى سنة 1903، أمّا الدار التي ولد بها الطاهر بن عمار فقد كانت مقابلة لها وتمّ هدمها.

[87] Ben Achour (Mohamed El Aziz) : *Catégories de la société tunisoise…op.cit.*, p. 44.
مع الإشارة إلى أنّ عائلة بن عمار المعنية هنا ليست عائلة الطاهر بن عمار إنما هي عائلة مخزنية قديمة منحدرة من قبيلة شارن.

[88] Violard (Emile) : *La Tunisie du nord…op.cit.*, p. 175.

[89] استقينا هذه المعلومات الخاصة بطفولة الطاهر بن عمار وتكوينه من ابنه السيد الشاذلي بن عمار، وذلك أثناء جلستنا معه بتونس بتاريخ 17 نوفمبر 2007 وبقرطاج بتاريخ 27 ديسمبر 2007.

يتمثل في مدرسة تطبيقية خاصة بتلاميذ دار المعلمين، ولم يكن يضم سنة 1905 سوى 15 تلميذا تونسيا من جملة 163 تلميذا.[90]

وقد تأهل الطاهر بن عمار بفضل هذا التكوين العصري والمزدوج للدخول إلى معهد كارنو الفرنسي الذي كان آنذاك حكرا على بعض أبناء العائلات التونسية المتنورة والمرفهة، ولا أدل على ذلك من أنّه لم يكن يضم سنة 1905 سوى 35 تلميذا مسلما من جملة 850 تلميذا من جنسيات مختلفة. وقد التحق ابن عمار بهذا المعهد سنة 1906 واضطر إلى مغادرته قبل أن يتم سنته الثانية من المرحلة الثانوية الثانية بسبب وفاة والده سنة 1907، وكان آنذاك في الثامنة عشرة من عمره منها اثنتا عشرة سنة قضاها بمقاعد الدراسة.
ويمكن اعتبار سنة 1907 المنعطف الرئيسي الأول في حياة الطاهر بن عمار لأنّه فقد والده وانقطع عن مواصلة دراسته بسبب ذلك والتحق لمعاضدة جده المسن في تحمل أعباء المسؤوليات العائلية وتفرغ للنشاط الفلاحي.

وكان لجملة هذه الأحداث انعكاسات غير خافية على شخصية الشاب الطاهر بن عمار وعلى مستقبله، ففقدان الأب في سن مبكرة نسبيا لم يؤدّ به إلى التحرر من الاستراتيجيا العائلية ونحت مسار خاص به إنّما دفع به إلى الالتحاق المبكر بالعمل الفلاحي والتماهي مع المسار الخاص بعائلته، وهو نفس المصير الذي تعرّض له محمد شنيق، الذي اضطر إلى الانقطاع عن الدراسة في سن الخامسة عشرة بعد وفاة والده وتفرغ بفضل مساعدة عبد الله بدرة للنشاط التجاري وهو النشاط المميز للجرابة بني موطنه.[91]
ويمكن تفسير ذلك بتأثير الجد علي بن عمار الذي يعتبر الأب الحقيقي للعائلة، وبتأثير البيئة الحضرية التونسية التي تثمّن قيمة "النسج على منوال الآباء والأجداد"، فضلا عن تأثير الوضع المادي للعائلة التي لم تكن بحاجة إلى توظيف أبنائها.

---

[90] Violard (Emile) : *La Tunisie du nord…op.cit.*

[91] **أ. و. خ. ف.**، السلسلة تونس 1944-1955، السلسلة الفرعية تونس 1950-1955، بكرة 27، صندوق 277: شخصيات سياسية تونسية، وثيقة عدد 52: تقرير حول محمد شنيق.

ومن جهة ثانية فقد أثّر انقطاع الطاهر بن عمار عن الدراسة على تكوينه حيث كان بمقاييس ذلك العصر تكوينا كافيا وعصريا من شأنه أن يقربه من النخبة التونسية ذات الثقافة الغربية، لكنه يبقى غير مكتمل وهو ما لا يمكن أن يساعده على اكتساب مواقع قيادية ضمن هذه النخبة بالذات.

وما تقدم ذكره لا يعني أنّ الطاهر بن عمار لم تكن له خيارات استراتيجية خاصة به ومؤثرة في الاستراتيجيا العائلية، من ذلك أنّه اقتحم مبكرا عالم السياسة هذا العالم الذي كان خارج دائرة اهتمام أسرته، وهو توجه مرتبط في جانب منه بطبيعة تكوينه وانتمائه الاجتماعي، ألم يعلن فكتور دي كرنيار Victor de Carnières زعيم المعمرين: "إنّ ألدّ أعدائنا هم هؤلاء الشبان المنحدرون من عائلات بورجوازية الذين ربتهم إدارة التعليم على النمط الفرنسي"؟[92]

وتعود أقدم إشارة عثرنا عليها حول النشاط السياسي للطاهر بن عمار إلى 26 أكتوبر 1912 وهي مذكرة أمنية فرنسية تتعلق بعشرين تونسيا واكبوا أطوار قضية الثلب التي رفعها عبد الجليل الزاوش، أحد قادة حركة "الشباب التونسي"، ضد فكتور دي كرنيار والمندرجة ضمن تداعيات حوادث الزلاج. وتضم هذه المجموعة الطاهر بن عمار وهو "تاجر حبوب" وأحمد الصافي والعربي الشريف (زوج حبيبة بن عمار الأخت غير الشقيقة للطاهر بن عمار) والصادق التلاتلي ومحمد بنّيس وغيرهم.[93] وهو ما يؤكد أنّ الطاهر بن عمار كان، وهو في الثالثة والعشرين من عمره، من المتعاطفين مع الشبان التونسيين والمتابعين للشأن السياسي المحلي في ظروف يغلب عليها التوتر بعد حوادث الزلاج (1911) والترامواي (1912) وإعلان حالة الحصار في العاصمة (نوفمبر 1911) ونفي رموز الحركة التونسية (مارس 1912) واستفحال الكساد الاقتصادي سنة 1912.

[92] جوليان (شارل أندري): **المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي** (معرب)، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، (د. ت.)، ص. 65.
[93] **أ. و. ت.**، السلسلة E، صندوق 550، ملف 30/15: وجوه مشبوهة، ملف فرعي 67: العربي الشريف، مذكرة أمنية مؤرخة في 26 أكتوبر 1912.

وأصبح الطاهر بن عمار منذ 1913 يرتاد "النادي التونسي" « Le Cercle Tunisien »،[94] الذي كان يترأسه عبد الجليل الزاوش بمساعدة علي باش حانبة ومحمد الأصرم وحسن القلاتي، والذي اعترف به رسميا في جانفي 1908 باعتباره جمعية مهتمة بالنظر في بعض المسائل الاقتصادية التي تهم الأهالي. ولعل ما ساهم في دخول ابن عمار لهذا النادي وجود بعض أقاربه ضمن أعضائه سنة 1912 على غرار صهره الشاذلي العقبي وخاله يونس حجّوج.[95]
وتواصلت مشاركة الطاهر بن عمار في بعض الأنشطة السياسية أثناء الحرب الكبرى، حيث أشار تقرير 2 مارس 1915 إلى اجتماع بعض الأهالي في محل تابع لحسن العباسي وكائن في نهج عبد الوهاب عدد 68 للتباحث حول أحداث الحرب وتحليل أخبار الصحف الفرنسية التي يتهمونها بتزييف الحقائق في غالب الأحيان. وضم هذا الاجتماع الأخوان حسن وميلود العباسي وهما ملاكان بسبالة الكاهية والأخوان الطاهر والمنوبي بن عمار وصهرهما العربي الشريف وهو كاتب بقيادة الأحواز وأحمد لازوغلي خليفة الأحواز ورشيد بن عياد والبشير باش حانبة والبشير الأسود (تارزي) واحمد بوسنينة (بنّاء).[96]

وأشار تقرير 10 مارس 1915 إلى اجتماع مماثل بمحل علي بن صالح عبد الوهاب شقيق حسن حسني عبد الوهاب، الكائن بنهج عبد الوهاب عدد 25 مكرر بمشاركة فرحات وحامد ابن عياد والمنوبي بن عمار وسليمان بن جمعة وغيرهم، وبيّن أنّهم يلتقون أيضا في مقهى الكازينو لتنظيم ألعاب ترفيهية ومناقشة بعض القضايا السياسية.[97]
وتبيّن هذه التقارير أنّ الطاهر بن عمار كان مثل جل التونسيين آنذاك متعاطفا مع الإمبراطورية العثمانية وحلفائها وأنّه كان ينشط ضمن دائرة مضيقة ومتكونة من أصدقائه وأقاربه وجيرانه نظرا للرقابة الصارمة المفروضة على رموز "النادي التونسي" الذين اختاروا سياسة الكمون والانتظار. وتؤكد من ناحية ثانية أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه

---

[94] وردت هذه المعلومة في موقع الواب الخاص بعائلة بن عمار www.taharbenammar.com لكننا لم نعثر في الأرشيف التونسي على ما يؤكد صحتها لأنّ التقارير الأمنية الموجودة والخاصة بسنتي 1912 و1913 لم يرد فيها اسم الطاهر بن عمار.
[95] **أ. و. ت.**، السلسلة E، صندوق 509، ملف 3: النادي التونسي – نادي القلاتي (1907-1947)، تقرير 5 مارس 1912 وغيره من التقارير.
[96] **أ. و. ت.**، س. E، ص. 550، م. 30/15، م. ف. 67 (العربي الشريف) و516 (أحمد لازوغلي) و408 (حسن العباسي)، تقرير أمني مؤرخ في 2 مارس 1915.
[97] **أ. و. ت.**، س. E، ص. 550، م. 30/15، م. ف. 515 (المنوبي بن عمار)، تقرير أمني مؤرخ في 10 مارس 1915.

البنى العائلية والاجتماعية، كعلاقات القرابة والتحالف والمصاهرة والتضامن العائلي في التأثير على بعض الشخصيات وذلك بمساعدتها على التميّز والصعود.

وتدعّم بفضل هذا النشاط الحس السياسي والوطني للطاهر بن عمار وأصبح أكثر اقتناعا بحدّة التناقضات التي أفرزها نظام الحماية والتي تضررت منها مختلف الشرائح الاجتماعية بما فيها شريحة كبار الملاكين العقاريين التونسيين، لذلك ساهم بعد الحرب في مقاومة مشروع القرض الفرنسي لتونس والمخصص أساسا لتنمية الاستعمار الاستيطاني، واعتبرته الدوائر الأمنية المحرّض المسؤول عن نشر المقالات المعادية لهذا المشروع في جريدة "الديمقراطية التونسية" « La Démocratie Tunisienne » التي يديرها الصحفي مارياني Mariani.[98]

وندرك بناء على ما تقدم، تداخل العوامل المفسّرة لمشاركة الطاهر بن عمار في الشأن السياسي التونسي ولعلّ أهمّها العامل الاقتصادي المرتبط بانتمائه إلى أسرة في حالة صعود اجتماعي لكنّ مصالحها المادية أضحت مهددة من قبل استعمار امبريالي واستيطاني، ويلتقي في ذلك مع قسم من النخبة التونسية آنذاك وهم أبناء العائلات المرفّهة في حين ينتمي القسم الباقي إلى عائلات في حالة انحدار اجتماعي بسبب الواقع الجديد الذي فرضته الحماية الفرنسية (عائلتي بن عياد وعبد الوهاب مثلا).
وقد حتّم عليه هذا الوضع السعي إلى حماية هذه المصالح المادية الشخصية والعائلية المتمثّلة في الأراضي المحبّسة، والعمل على تأكيد المكانة الاجتماعية للعائلة بمختلف الطرق المتاحة سياسية كانت أو اقتصادية.

[98] **أ. و. ت.**، س. E، ص. 222، م. 6، م. ف. 2، مذكرة أمنية مؤرخة في 4 جوان 1920.



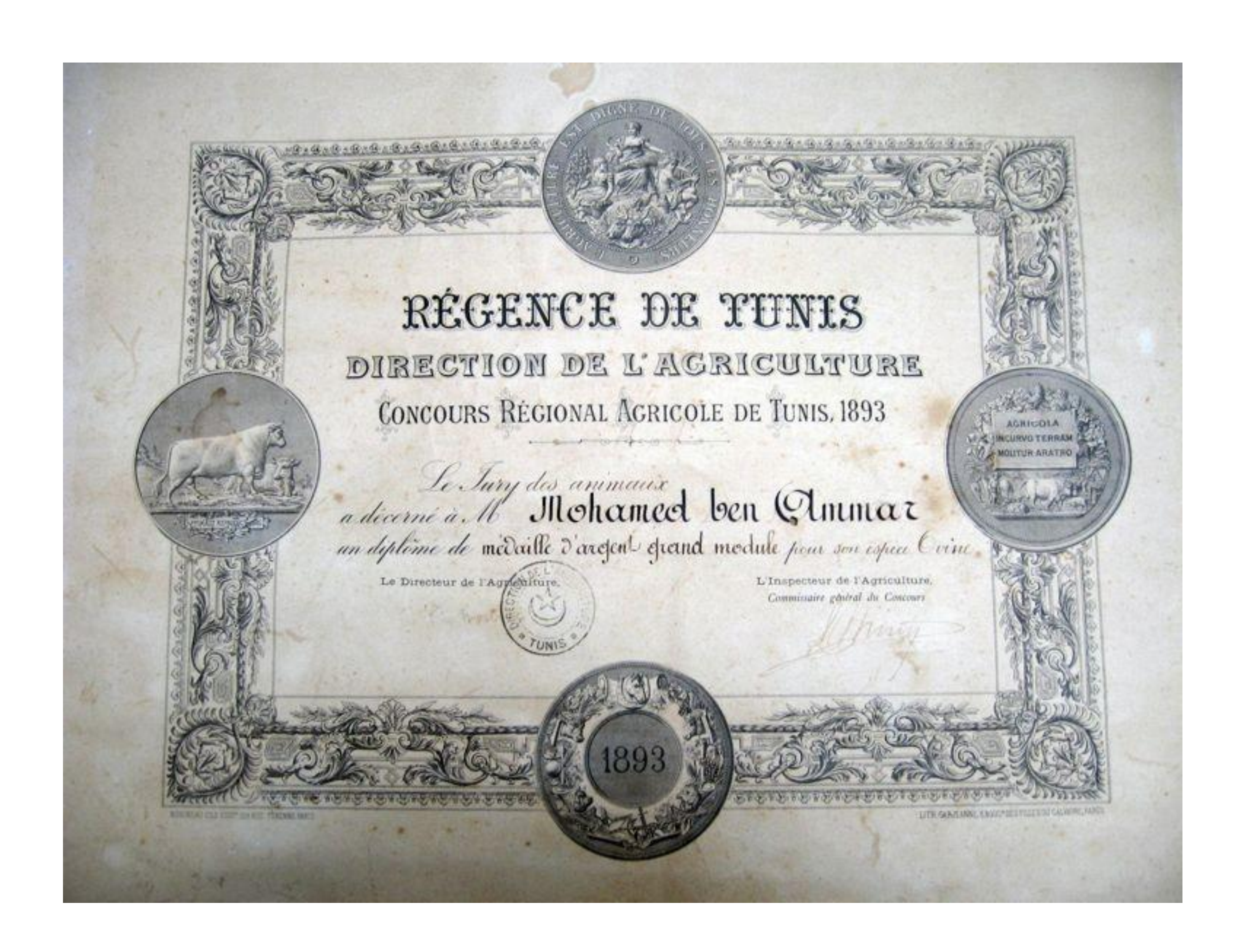
الطاهر بن عمار في 12 فيفري 1916.

يظهر الشاب الطاهر بن عمار في هذه الصورة بزي الشبان التونسيين، وهو زي عصري يتميز بوجود الطربوش المجيدي والبدلة الأوروبية وربطة العنق، ويحيل إلى مدلول ثقافي وسياسي مميز للنخبة التونسية العصرية.

المصدر: الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار.

2- مساهمة الطاهر بن عمار في تعصير العمل الفلاحي وتبنيه الطرق الرأسمالية لإدارة الثروة.

كانت عائلة بن عمار عائلة ذات توجه فلاحي بالأساس إذ تميزت منذ عهد مؤسسها علي بن عمار بإتباع طريقة الاستغلال المباشر للأرض وباستعمال وسائل عصرية وبتخصصها في إنتاج الحبوب والزياتين وتربية الماشية بجميع أنواعها ولا سيّما تربية الأغنام، وقد حصل محمد بن عمار على الميدالية الفضية في هذا الاختصاص الأخير منذ سنة 1893.[99]


RÉGENCE DE TUNIS
DIRECTION DE L'AGRICULTURE
CONCOURS RÉGIONAL AGRICOLE DE TUNIS, 1893
Le Jury des animaux
a décerné à M Mohamed ben Ammar
un diplôme de médaille d'argent grand module pour son espèce Ovine
Le Directeur de l'Agriculture,
L'Inspecteur de l'Agriculture,
Commissaire général du Concours

---

[99] موقع الواب العائلي www.taharbenammar.com.

وحافظ الطاهر بن عمار على هذه التقاليد منذ تفرغه سنة 1907 للإشراف المباشر على أراضي العائلة، وسعى إلى تدعيمها أسوة بأسلافه وبالمعمرين الفرنسيين. وممّا ساعده أيضا على إتباع طرق الفلاحة العصرية تكوينه الغربي واتساع ملكياته العائلية ومبادرة جده الحاج علي بتسجيلها مع بداية تركيز الحماية الفرنسية،[100] مما يمكن أن يساعد على توفير مصاريف التجهيزات العصرية ويتيح إمكانية الحصول على القروض.

غير أنّ إقبال الطاهر بن عمار على استعمال الوسائل والطرق العصرية في الاستغلال الفلاحي على النمط الأوروبي لا يعني القطع مع أدوات العمل وعقود الشغل العتيقة كعقود الرعي والمغارسة والخماسة، ولعلّ ذلك راجع إلى امتداد أراضيه واضطراره إلى تخصيص أخصبها فقط للفلاحة العصرية مع رغبته في استغلال الباقي بالطرق الشائعة والأقل كلفة. ونذكر في هذا السياق أنّ ابن عمار كان يستعمل الخماسة إلى حدود الحرب الكبرى على الأقل وكان يعامل خمّاسته معاملة جيدة في وقت تميز بندرة اليد العاملة، حيث تقدم في مارس 1914 بشكوى ضدّ الحاج محمد كمون الطرابلسي شيخ سبالة الكاهية بدعوى سعيه "في إفساد خمّاسته عليه".[101] وبيّن الشيخ أثناء استجوابه أنّ الطاهر بن عمار كان متعوّدا على دفع ما على خمّاسته من المطالب الدولية لكنه رفض في المدة الأخيرة دفع المجبى عن خمّاسه محمد بن صالح الشارني بدعوى أنّه ميسور الحال.[102]

وشهدت عملية التعصير الفلاحي قفزة هائلة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وازداد إقبال الفلاحين الكبار على استعمال الآلات العصرية،[103] وكان الطاهر بن عمار من المبادرين بالانخراط في هذا المسار الجديد حيث تقدّم في فيفري 1920 بمطلب للحصول على جواز سفر بغية زيارة مصانع مختصة في صنع الآلات الفلاحية في ايطاليا وفرنسا وسويسرا والنمسا وألمانيا، وتقدّم أخواه المنوبي والحطاب وصهرهما مصطفى صاحب الطابع بنفس

[100] ورد ذلك في تصريح الطاهر بن عمار أثناء محاكمته سنة 1958. أنظر: جريدة "**العمل**"، 2 سبتمبر 1958.
[101] **أ. و. ت.**، السلسلة A، صندوق 6، ملف 45: مشيخة سبالة الكاهية، ملف فرعي 1: السبالة بين 1906 و1917، وثيقة 38.
[102] **المصدر نفسه**، وثيقة عدد 40.
[103] التيمومي (الهادي): **الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية: الكادحون "الخمّاسة" في الأرياف التونسية (1861-1943)**، دار محمد علي الحامي وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، صفاقس وتونس، 1999، الجزء 2، ص. 160.

المطلب لزيارة فرنسا وايطاليا، وقد تمّت الموافقة مع عدم الترخيص بزيارة ألمانيا والنمسا.[104]

وساهم الطاهر بن عمار في نفس السنة في تأسيس شركة "النهضة الاقتصادية" المختصة في توريد الآلات الفلاحية كما سنبيّن لاحقا، وأصبحت ضيعاته ضيعات نموذجية شبيهة بضيعات "أرقى المعمرين في مجال استعمال الآلات والطرق الزراعية العصرية"،[105] وحصل سنة 1923على وسام الاستحقاق الفلاحي برتبة فارس Chevalier.[106] وتواصل هذا المسار التحديثي القائم على استعمال الآلات الفلاحية العصرية، وإتباع أحدث الطرق الزراعية، من بداية العشرينات إلى حدّ الوصول إلى "المكننة" التامة في منتصف الأربعينات.[107]

ويفسّر انفتاح هذا "الفلاح الكيّس" « Gentleman-farmer » كما وصفه دانيال قلدشتاين[108] على أحدث طرق الاستغلال الرأسمالي للثروة بعدّة عوامل:

- اقتناعه الشخصي بجدوى إتباع الطرق العصرية في الفلاحة وبأهمية المبادرة الفردية في هذا المجال، حيث صرّح في شهادة خاصة للمؤرخ قلدشتاين أنّ إنشاء مستغلّة ناجعة يحتاج أساسا إلى المجهود الفردي.[109]
- أهمية الأسفار والرحلات التي قام بها في توسيع آفاقه الاقتصادية والتجارية وفي تبصيره على الواقع السياسي في الخارج وخاصة في البلدان المتقدمة آنذاك.
- علاقته الوطيدة بالشق المستنير من الشبان التونسيين المقتنعين بأهمية الإقتداء بالغرب وتبنّي مظاهر الحداثة الغربية.
- استفادته من المؤسسات الفلاحية العصرية، حيث ذكر في تصريح آخر لنفس المؤرخ أنّه كان ينتدب رؤساء العملة « Contremaîtres » إلى ضيعاته من مدرسة سمنجة الفلاحية التي أنشأت سنة 1914 والتي كان يديرها عمر القلاتي.[110]

---

[104] **أ. و. ت**، السلسلة E، صندوق 550، ملف 30/15: وجوه مشبوهة، ملف فرعي 1946: بن عمار، مذكرة أمنية مؤرخة في 19 فيفري 1920.
[105] التيمومي (الهادي): **الاستعمار الرأسمالي**...**نفس المرجع**، ص. 164.
[106] موقع الواب الخاص بعائلة بن عمار.
[107] Chater (K.) : *Tahar Ben Ammar…op.cit.*, p. 33.
[108] Goldstein (Daniel) : *Libération ou annexion. Aux chemins croisés de l’histoire tunisienne (1914-1922)*, MTE, Tunis, 1978, p. 326.
[109] *Ibid.*, p. 104.

- تحقيقه لأرباح مهمّة أثناء الحرب الكبرى لتواتر سنوات ممطرة وتقلص المنافسة الأوروبية وانتعاش الصادرات الفلاحية التونسية.[111]
- امتلاكه لموارد أخرى غير فلاحية وهو ما يمكن أن يشجعه على المجازفة وتوظيف جانب من رأسماله في اقتناء الآلات العصرية،[112] وتتأتّى هذه الموارد من تجارة الحبوب والزيوت التي كان الطاهر بن عمار يتعاطاها على نطاق واسع. ولم يكتف بذلك بل إنّه استغلّ ظروف الحرب لتنويع أنشطته التجارية، حيث قام حسب ادعاء الدوائر الأمنية الفرنسية باقتناء كميات ضخمة من الأقمشة بقيمة 150 ألف فرنك لغايات مضاربية لكنّه عجز عن ترويجها لانخفاض الأسعار بعد نهاية الحرب واضطر إلى تخزينها إلى حدود سنة 1922 ثم كلّف شقيقه الشاذلي بالسعي إلى ترويجها في فرنسا وألمانيا.[113]

وتدل هذه الأمثلة أنّ الطاهر بن عمار كان من الأوائل في البلاد التونسية الذين استوعبوا المنطق الرأسمالي القائم على الاستثمار والربح والمبادرة الخاصة والارتباط بالسوق الرأسمالية في ظل محدودية السوق الداخلية الوطنية. وقد جسّد بذلك أفكار النخبة التونسية العصرية أمثال عبد الجليل الزاوش وحسن حسني عبد الوهاب والطاهر الحداد ومحمد الصالح مزالي، وبفضله تحوّل هذا الخيار إلى خيار عائلي استراتيجي.

ويمكن أن نذكر تأكيدا لذلك إقدام أخواه الحطاب والشاذلي بن عمار على إنشاء شركة مختصّة في النقل البحري كائنة بنهج روسطان عدد 20 بتونس، وقد تمكنت هذه الشركة سنة 1928 من كراء باخرتي "السي" و"تميستو كلاس" واحتكرت عملية نقل الحجيج التونسيين والجزائريين بفضل دعاية محكمة تضررت منها الشركات المنافسة.[114] ولكنّ هذا المشروع لم يدم طويلا إذ أفلست الشركة بعد حصول حريق في إحدى السفن التابعة لها وتدخّل الطاهر ابن عمار لإنقاذ أخويه من التتبعات العدلية بدفعه للتعويضات اللازمة للمتضررين مقابل حصوله على جزء من نصيبهما من الأراضي الفلاحية مساهما بذلك في حماية أملاك عائلته وبالتالي في تدعيم مكانتها الاجتماعية.

---

[110] *Ibid*., p. 36 (note nº 56).

[111] المحجوبي (علي): **جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1934)**،(معرّب)، بيت الحكمة، قرطاج، 1999، ص. 171 وما يليها.

[112] التيمومي (الهادي): **الاستعمار الرأسمالي**...**نفس المرجع**، ص. 167.

[113] **أ. و. ت.**، س. E، ص.550، م. 30/15، م. ف. 1946...**نفس المصدر**، مذكّرة أمنية مؤرخة في 27 جانفي 1922.

[114] راجع حول هذه الشركة جريدة **"الزهرة"** أعداد 8 أفريل و24 أفريل و4 ماي 1928.



أشغال حراثة بهنشير "خارجه" في سبتمبر 1929.



أشغال حراثة بهنشير "ميسره" في أوت 1930.

المصدر: الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار.

3- نجاح الطاهر بن عمار في تدعيم مكانته الاجتماعية.

لم تكن عائلة بن عمار تنتمي إلى صنف "البلدية" بحكم أصولها الوافدة و"البرانية" وحداثة استقرارها بتونس، ومع ذلك فقد اندمجت بسرعة في مجتمع الحاضرة و"تبلدنت" وفق استراتيجية محددة بدأت منذ عهد مؤسسها علي بن عمار واكتملت شروطها مع الجيل الثاني للعائلة أي مع أبناء محمد بن عمار، وهو أمر ممكن لأنّ "الانتماء البلدي هو انتماء نفسي واجتماعي وتاريخي بالأساس وعامل الجغرافيا والسلالة رغم أهميته ليس محدّدا حاسما في الشعور بالانتماء للمجموعة".[115]

ولعلّ ما يؤكّد ذلك اكتساب هذه العائلة لجلّ العلامات الخارجية المميّزة لأعيان الحاضرة إذ تنطبق عليها مجمل المقاييس المميّزة للبلدية كما حدّدها محمد العزيز بن عاشور وهي الآتية:[116]

- السكنى بالربض الجنوبي للعاصمة، وهذا الأمر يمكن أن يوحي بأنّ عائلة بن عمار لا تنتمي إلى البلدية المصنّفين "بلدية من قاع الخابيه" الذين يسكنون قلب المدينة العتيقة وتحديدا حول الجامع الأعظم، غير أنّ الاستقرار بالربضين الشمالي والجنوبي لم يكن أبدا علامة نقص أو مصدر رفض لا من قبل العائلات البلدية ولا من قبل العائلات المخزنية، ثمّ إنّ رأس الدرب بالذات كان مقرّ سكنى عدّة عائلات عريقة أشهرها عائلة عبد الوهاب.
- امتلاك تربة أو مدفن خاص بالعائلة[117] ألم يختزل المثل العامي صفات البلدي في امتلاكه "دار وحانوت وقبر وين يموت".[118]
- امتلاك مصيف عائلي بالضواحي القريبة من الحاضرة.
- التحالف مع عائلات شريفة وأخرى مخزنية كما بيّنّا ذلك سابقا.

---

[115] المكني (عبد الواحد): **النخب الاجتماعية التونسية**...**نفس المرجع**، ص. 199.

[116] Ben Achour (Mohamed El Aziz), « Les signes extérieurs de la notabilité citadine au début du siècle dernier à Tunis », *Les Cahiers de la Méditerranée*, n° 45, décembre 1992, pp 105-116.

[117] توجد هذه التربة بالجلاز وقد ذكر لنا الشاذلي بن عمار في لقاء خاص معه بتونس بتاريخ 27 ديسمبر 2008 أنّ الرئيس الحبيب بورقيبة أمر بعد الاستقلال بهدم السور المحيط بها.

[118] المكني (عبد الواحد): **النخب الاجتماعية**...**نفس المرجع**، ص. 215.

- امتلاك أراضي وأحباس خاصة في ظهير تونس وتعاطي التجارة.
- تبنّي نمط العيش البلدي من لباس وترفيه وضوابط سلوكية.
- الإقبال على الأسفار والرحلات وكل وسائل الترفيه الأخرى.

وليس من الغريب إذن أن تصنّف هذه العائلة في التقارير الفرنسية لفترة العشرينات بوصفها من أعرق العائلات التونسية « une famille des plus honorables de Tunis » [119] ويعني ذلك أنّها أتمّت آنذاك سيرورة تتونسها وانصهرت كليّا في الوسط البلدي.

وكان لزاما على هذه العائلة أن تبدأ في تثبيت مكانتها وتدعيم نفوذها الاجتماعي من داخل الوسط المحلي، فبعد الخلاف المذكور بين الطاهر بن عمار وشيخ سبالة الكاهية نجح آل بن عمار في فرض مرشحهم للمشيخة وهو خميّس بن علالة بن محمد ضو، ابن منّانة بن عمار الأخت غير الشقيقة لمحمد بن عمار والد الطاهر، الذي احتكر هذا المنصب لمدة أربعين سنة من 1917 إلى 1957، وكان المنوبي بن عمار على رأس الضامنين فيه قبيل تعيينه وعند تجديد ترشّحه.[120] ولا يجب أن يخفى علينا أهمية وجود ممثّلين لعائلة بن عمار في مستوى السلطة المحلية (الشيخ) والجهوية (القايد الشاذلي العقبي والقايد مصطفى صاحب الطابع) في تيسير تسيير أمورها الخاصة وفي إكسابها بعض الوجاهة والنفوذ.

وشرع الطاهر بن عمار، بالتوازي مع ذلك، في تدعيم حضوره ضمن النخبة التونسية المثقفة كما ذكرنا سابقا باعتباره مرشح العائلة المكلف أو المبادر بتمثيلها والحفاظ على مصالحها وهي استراتيجية معروفة لدى العائلات التونسية وتقوم على "تقديم أحد أعيان العائلة إلى الصدارة حتى تبقى لها كلمة في تسيير الشؤون الخاصة بالجماعة".[121]
وكان رهان عائلة بن عمار على التعصير الفلاحي ونجاحها في ذلك صحبة أقلية من العائلات التونسية المدخل الأساسي الذي دعمت به مكانتها ونفوذها، وفي هذا السياق يعتبر

---

[119] **أ. و. ت**، السلسلة E، صندوق 222، ملف 6، ملف فرعي 2، بطاقة إرشادات شخصية خاصة بالطاهر بن عمار وصادرة عن المراقب المدني بتونس بتاريخ 23 جوان 1920.
[120] **أ. و. ت.**، س. A، ص. 6، م. 45، م. ف. 2: السبالة بين 1917 و1957، وثيقة عدد 5: قائمة الأعيان الضامنين في المترشح خميّس بن علالة ضو.
[121] التليلي (مصطفى)، "احتكار النفوذ المحلي وآليات المحافظة عليه من خلال مسيرة عائلة السماوي بمدينة قفصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر"، مقال مخطوط وتحت النشر.

الأستاذ محمد الهادي الشريف أنّ الملاكين العقاريين الذين نجحوا في إدخال الآلات العصرية بمنشآتهم الفلاحية كانوا من أكبر المستفيدين من نظام الحماية لأنّهم فرضوا أنفسهم كشركاء للمعمرين الفرنسيين في الاستفادة من السوق الفرنسية المحمية وضمنوا بذلك نجاحا اقتصاديا أكيدا. ويرى أنّ الطاهر بن عمار يمثّل النموذج الأكمل بالنسبة لهؤلاء ويعتبره من كبار الأعيان « Grand notable ».[122]

وفي الحقيقة فقد شهد المجتمع التونسي منذ بداية العشرينات، بفعل تسارع حدّة التناقضات التي أفرزها نظام الحماية، تحولات عميقة منها تجدّد النخب أو دورانه وتراجع نفوذ جماعات المكانة من أشراف وبلدية[123] وكل أصحاب الامتيازات المستمدّة من دولة البايات والمعروفين باسم "الخاصة"، وتطور القيم الفردية وتراجع الشعور بالانتماء في صفوف "الفئات المغلقة" « Castes ».[124] وتزامن ذلك مع صعود مجموعات اجتماعية أخرى على غرار "الأعيان الجدد" كما أسماهم الأستاذ حسين رؤوف حمزة وعناصر "النخبة" « Nouvelle élite » وتربطهما علاقة تحالف وثيق.[125] وتعني النخبة تلك الفئة الاجتماعية القيادية المؤهلة لقيادة "الأمة" والحاضنة للزعماء و"الشخصيات"، والتي لا تستمدّ نفوذها إلاّ من ذاتها (المستوى التعليمي والقدرات الذاتية) ومن تمثيلها للأهالي، وتنطبق هذه الخصال على الشبان التونسيين وعلى العناصر القيادية للأحزاب الوطنية التونسية.[126]

وقد تفطّن هنري دي مونتيتي إلى هذا التحول لكنّه أطلق على الفئتين المتحالفتين (الأعيان الجدد والنخبة) اسم "النخب الجديدة" في صيغة الجمع، وميّز بين النخبة الجديدة المنبثقة من العائلات الكبرى والنخبة الجديدة الصاعدة من صفوف الشعب والبورجوازية الصغرى. واعتبر أنّ ظاهرة إثراء أشخاص من أصول متواضعة ظاهرة معروفة في تونس، حيث ازداد نسقها مع التحولات الاقتصادية الناجمة عن نظام الحماية لكنّها كانت موجودة قبل ذلك،

---

[122] Chérif (Mohamed Hédi), « Tunis de la fin du XVII[è] siècle à 1956 : Introduction historique », in, *Hasab wa nasab : Parenté, alliance, et patrimoine en Tunisie*, CNRS, Paris, 1992, p. 45.

[123] المكني (عبد الواحد): **النخب الاجتماعية التونسية**..**نفس المرجع**.

[124] Montety (Henri de) : *Enquête sur les vieilles familles…op.cit.*, p. 49.

[125] Hénia (Abdelhamid), « Introduction », in, *Être notable au Maghreb. Dynamique des configurations notabiliaires*, IRMC- Maisonneuve et Larose, 2006, p. 28-29.

[126] *Ibid.*

واستدلّ على رأيه هذا بعائلة بن عمار التي نجح مؤسسها علي بن عمار في الحصول على ثروة طائلة منذ منتصف القرن التاسع عشر.[127]

ويحقّ لنا أن نستنتج اعتمادا على كل هذه المعطيات أنّ الطاهر بن عمار أصبح ينتمي إلى فئة "الأعيان الجدد" التي نجحت في الاستفادة من التحولات الاقتصادية المتسارعة غداة الحرب الكبرى، ولعلّ ذلك ما عناه الأستاذ الشريف بتصنيفه ضمن كبار الأعيان. وكان ينتمي في نفس الوقت إلى "النخبة" بفضل تكوينه ونشاطه السياسي وصلاته بأهم رموزها.
وتدعمت مكانة الطاهر بن عمار الاجتماعية بدخوله إلى المجلس الكبير منذ 1928 لأنّ ذلك سيتيح له الحصول على هامش من النفوذ، وهو أمر أساسي لاكتمال وجاهته، لأنّ الوجاهة تقوم على ما يتمتع به الشخص من مكانة « Statut » ونفوذ « Pouvoir » لدى معاصريه ولدى السلطات،[128] ولأنّ النفوذ لم يعد يستمد من المخزن الحسيني بل من مؤسسات دولة الحماية وهذه القناعة لم ترسخ لدى الطاهر بن عمار إلّا بعد مروره بتجربة النضال السياسي ضمن الحزب الحر الدستوري ثم ضمن الحزب الإصلاحي.

[127] Montety (H. de) : *Enquête…op.cit.*, p. 54.
[128] Ben Achour (M. A.) : *Catégories…op.cit.*, p. 154 et SS.

الفصل الثاني:

نشاط الطاهر بن عمار ضمن الحزب الحر الدستوري التونسي (1920-1921) وضمن الحزب الإصلاحي (1921-1928).

"السيد الطاهر بن عمار هو أحد الأفراد الذين مرقوا من صف الوطنيين وانحازوا إلى صف أعداء البلاد وخصومها يوم خرج قلاتي ومن معه، وقد كان آلة قلاتي التي ينفذ به أغراضه في الوفد الثاني الذي سافر إلى باريس".

جريدة "**لسان الشعب**"، 14 نوفمبر 1928.

« Il s'est distingué par une approche non pas dogmatique mais pragmatique du problème tunisien. D'où ce qu'on appelle chez lui la modération. Mais c'était une modération de la parole confortée par la fermeté des convictions. Tahar Ben Ammar a fait sienne la règle selon laquelle la politique est l'art du possible, mais tout est possible, y compris la libération nationale ».

Dellagi (Moncef), « Il ya dix ans disparaissait Tahar Ben Ammar », *La Presse*, 16 mai 1995.

يعرف عن الطاهر بن عمار استقلاله السياسي المرتبط ببقائه تنظيميا بعيدا عن الانتماء للأحزاب السياسية. وقد ترسخت هذه الصورة في الأذهان حتّى أنّها حجبت أو كادت أن تحجب التجربة السياسية للرجل، والتي تواصلت من 1920 إلى 1928 وتميزت بانتمائه إلى الحزب الحر الدستوري التونسي ثم إلى الحزب الإصلاحي.

وبناء على ذلك سنحاول في هذا المبحث أن نتعرف على ملامح هذه التجربة وما رافقها من انجازات وانتكاسات شخصية. ولتحقيق ذلك سنعمل على تجنب إعادة كتابة تاريخ هاذين الحزبين، وإن كانت هذه العملية لم تكتمل بعد ولا تزال تغري الباحث بالخوض فيها، والسعي في المقابل إلى البحث في أدوار الطاهر بن عمار وإسهاماته الخاصة في تشكّل هاذين التنظيمين وفي أنشطتهما، وأن نبيّن في نفس الوقت انجازات الآخرين وأدوارهم لكي لا نجعل من بطلنا المحور الذي تنسب له كل المبادرات، وأن نراعي دوما الإطار العام للأحداث لمزيد الفهم وتقريب الحقائق من الأذهان، وأن نحاول أخيرا ألّا نسقط في التعاطف معه « Sympathie » أو في التقمص الوجداني لشخصيته « Empathie » أو في محاكمته وهي مزالق تكاد أن تكون ملازمة لعمل البيوغرافي.

I- نشاط الطاهر بن عمار السياسي غداة الحرب الكبرى ودوره ضمن الحزب الحر الدستوري التونسي إلى حدّ منتصف شهر سبتمبر 1921.

كان الطاهر بن عمار من المواكبين لتأسيس الحزب الحرّ الدستوري التونسي إلى جانب عدد من الرجال الذين تباينت مساهماتهم وأدوارهم في العملية التأسيسية. ولكن إذا حاولنا القيام بقراءة سريعة للتجربة الدستورية للطاهر بن عمار، ندرك أنّه لم يتبقّ منها في الأذهان سوى أنّ الرجل كان قائدا للوفد الدستوري الثاني، الذي أرسله الحزب إلى باريس، وأنّه لم يبرز بخصاله القيادية على غرار عبد العزيز الثعالبي، أو بإسهاماته النظرية مقارنة بحسن القلاتي ومحمد نعمان وأحمد الصافي، أو حتّى بعمله الميداني مثلما برز صالح بن يحي ومحمد الرياحي والشاب أحمد توفيق المدني. ومن المفارقات أنّ المدني بالذات اعترف أنّ الطاهر ابن عمار كان "من كبار الدستوريين".[129]

ولعلّ ذلك ما دفعنا إلى محاولة البحث في مكانة الطاهر بن عمار وأدواره خلال الفترة التي عقبت الحرب الكبرى واستمرت إلى جوان 1920 وهي الفترة التي تميزت باستئناف الشبان التونسيين لنشاطهم الذي أفضى إلى تأسيس الحزب الدستوري التونسي، ثم على امتداد الفترة التي قضاها في صفوف هذا الحزب أي إلى حدود أواخر 1921.

فهل كان عنصرا قياديّا مؤثّرا وملتزما بدوره النضالي؟ أم إنّه كان مجرّد تابع ومساهم في تدعيم نشاط الحزب بأمواله وعلاقاته؟

وهل تميّز بأفكاره الخاصة ومبادراته الشخصية؟ أم إنّه اكتفى بالحضور الرمزي في أنشطة الحزب الرسمية؟

ثم هل كان يتحرك في إطار الاندفاع؟ أم الاقتناع؟ أم الدفاع عن مصالحه الاقتصادية؟

[129] المدني (أحمد توفيق): **حياة كفاح (مذكرات) الجزء الأول في تونس 1905-1925**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1973، ص. 274.

1- دور الطاهر بن عمار وأشقائه في النشاط السياسي للشبان التونسيين غداة الحرب الكبرى وإلى حدّ تأسيس الحزب الحرّ الدستوري التونسي في شهر مارس 1920.

أ- انضمام الطاهر بن عمار إلى القيادة العليا للشبان التونسيين وموقفه من كتاب "تونس الشهيدة"(1919 – بداية 1920).

خرج الشبان التونسيون اثر نهاية الحرب الكبرى من انكماشهم وشرعوا منذ نوفمبر 1918 في تنظيم اجتماعات مضيّقة في أماكن خاصة (منزل علي كاهية...) وأخرى عامة (بعض مقاهي الحاضرة).[130] وكان أوّل نشاط للنخبة التونسية يتمثّل في التحرّك باتجاه الرئيس الأمريكي ويلسون، الذي كان قد أطلق منذ جانفي 1918 مبادئه البرّاقة، وذلك بهدف الاعتماد على أفكاره لعرض القضية التونسية على السياسيين الفرنسيين.[131]

وبالفعل فقد قام الشبان التونسيون بإرسال برقية إلى ويلسون اشترك في تحريرها كل من خير الله بن مصطفى وحسن القلاتي، ثم دعّموها بمذكّرة ينسب تأليفها إلى الثعالبي أرسلت إلى الرئيس الأمريكي ونواب مؤتمر السلم بفرساي في مارس 1919[132]، وذلك للمطالبة بتطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها على البلاد التونسية.
ويذكر الشاذلي بن عمار أن والده هو الذي قام بعرض المطالب التونسية على الرئيس الأمريكي ويلسون في فرساي في سنة 1919.[133] وهو طرح لا تدعمه الوثائق والحقائق التاريخية، ويؤكد ذلك ما ورد في كتاب دانيال قلدشتاين، الذي اعتمد في مصادره على شهادة شفوية للطاهر بن عمار بالذات، ومع ذلك لم يشر إلى قيامه بهذه المهمة بل ذكر أن مذكرة مارس1919 تم تقديمها إلى ويلسون إمّا بواسطة المحامي أحمد السقّا،أو عن طريق

---

[130] **المركز الوطني للتوثيق**، الملف ب 3-2: الحركة الوطنية التونسية (1904-1932) مذكرات ووثائق، بقلم الشاذلي خير الله.
[131] أشار تقرير العقيد بارون إلى الاتفاق الحاصل بين الثعالبي والقلاتي حول توظيف أفكار ويلسن للتعريف بالمسألة التونسية من دون الانسياق وراء جوهرها المخادع. أنظر: التقرير المحفوظ بالمركز الوطني للتوثيق وتوجد نسخة معرّبة لهذا التقرير في كتاب: الثعالبي (عبد العزيز): **تونس الشهيدة**، تعريب حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984، ص. 333.
[132] Goldstein (Daniel) : *Libération ou annexion…op.cit.*, p. 275.
[133] www.taharbenammar.com (rubrique : chronologie).

القنصلية الأمريكية بتونس[134] وهو الأقرب للواقع لأنّ السقّا لم يسافر إلى باريس إلا في أفريل 1919 بوصفه أوّل مبعوث للحزب الدستوري الناشئ.

وتبيّن رسائل محمد باش حانبة إلى الثعالبي أنّ هذه المذكّرة تم إرسالها عبر البريد، واستغرب من تخوّف الشبان التونسيين من التوقيع تحتها بأسمائهم الحقيقية.[135] مع العلم أنّ "الهيئة الجزائرية التونسية" أرسلت بدورها من جينيف مذكّرة ممضاة إلى مؤتمر السلم للمطالبة بالاستقلال، ثم أرسلت برقية إلى ويلسون بتاريخ 2 جانفي 1919 وكان في زيارة إلى روما للمطالبة بإيفاد مبعوثين شرعيين إلى مؤتمر السلم لتمثيل الشعب التونسي الجزائري.[136]

وفي كل الأحوال فإن الطاهر بن عمار لم يسافر أصلا إلى باريس سنة 1919، بل إنّه لم يحصل على أوّل جواز سفر إلاّ في 18 فيفري 1920 وتمّت زيارته الأولى إلى فرنسا في مارس 1920،[137] ثم إنّ هذه العملية كانت دعائية بالأساس وتدل على رغبة الشبان التونسيين، الذين أصبحوا يكوّنون ما يعرف ب "الحزب التونسي"، في مواكبة تحوّلات ما بعد الحرب. وقد واصلوا نشاطهم التأسيسي طيلة سنة 1919 وقرّروا المراهنة على دعم الأحزاب اليسارية الفرنسية، وكلّفوا أحمد السقّا بتمثيلهم في باريس منذ أفريل 1919 ثم التحق به الثعالبي في شهر جويلية من نفس السنة.[138]

وقد شارك الطاهر بن عمار في هذه الحركة وانضمّ إلى القيادة الحزبية العليا « L'état-major » غداة الحرب الكبرى صحبة مجموعة من المحامين والأطباء وكبار الملاكين والصحافيين كما يوضّح الجدول الآتي ذلك:

التركيبة المهنية	أهم المنضمين لقيادة الحزب التونسي

[134] Goldstein (D) : *Libération ou annexion…op.cit.*, p. 288.
[135] **المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية**، أرشيف وزارة الخارجية (الكاي دورساي)، سلسلة تونس 1917-1940، صندوق 318، بكرة 622، ورقات 49-56، رسائل محمد باش حانبه إلى الثعالبي (سبتمبر 1919- جانفي 1920).
[136] *La Revue du Maghreb*, nos 9-12, Genève, septembre-décembre 1918, p. 129-140.
[137] **الأرشيف الوطني التونسي**، السلسلة E، صندوق 550، ملف 30/15: وجوه مشبوهة، ملف فرعي 1946: عائلة بن عمار، وثيقة عدد 2 مؤرخة في 19 فيفري 1920.
[138] المحجوبي (علي): **جذور الحركة الوطنية التونسية...نفس المرجع**، ص. 223.

محامون	أحمد السقّا- صالح فرحات- الطيب الجميّل- صالح بلعجوزة- حسونة العيّاشي- البشير عكاشة- عبد القادر القبايلي.
أطباء	الحبيب زويتن- المختار القرطبي.
صحافيون	الطيب بن عيسى- الشاذلي القسطلّي- الصادق الزمرلي.
كبار الفلاحين والتجار	علي كاهية- حمودة المنستيري- **الطاهر بن عمار**- عبد الرحمان اللزّام- فرحات بن عيّاد- الجيلاني بن رمضان- محمد الصالح ختّاش- عمر المقدم.
أمراء العائلة المالكة	محمد الحبيب باي- محمد الصالح باي.

قائمة المنضمين لقيادة "الحزب التونسي" سنة 1919 وتوزيعهم المهني.

المصدر:
Casemajor (Roger) : *L'action nationaliste en Tunisie : du pacte fondamental de M'hamed Bey à la mort de Moncef Bey (1857-1948)*, Tunis, 1948, p. 73.

ولكن ماذا يعني الانتماء للقيادة في حزب لم يكن قد تهيكل بعد؟ وهل أنّ الملتحقين انضموا للحزب في نفس الوقت؟ وعلى أيّ أساس يمكن التمييز بين عنصر عادي وآخر قيادي في بداية 1919؟

حدّد العقيد بارون Le colonel Baron في تقريره مقياسا للنشيطين في صفوف "الحزب التونسي" يستند إلى مساهمة الأفراد "مساهمة منتظمة وفعّالة في الاجتماعات والمناقشات وغير ذلك من التظاهرات الدعائية أو التشجيعية للحزب".[139] وتوصّل إلى تحديد قائمة تضم زهاء خمسين شخصيّة من بينها الطاهر بن عمار وغيره من الروّاد والوافدين، لكنّ هذه القائمة تبدو موسّعة نسبيّا ولا تمكّننا من التمييز بين العناصر حسب أهمية نشاطها وسبقها في النشاط الوطني.

أمّا المؤرخ دانيال قلدشتاين Goldstein فقد كان أكثر تدقيقا في القائمة التي أعدّها، حيث ذكر الملتحقين الجدد بقيادة "الحزب التونسي" بعد الحرب الكبرى بتمييزهم عن النواة القديمة للشبان التونسيين (عبد العزيز الثعالبي وحسن القلاتي ومحمد نعمان والصادق الزمرلي وحسونة العياشي وأحمد الصافي)، وبيّن أن الانتماء للقيادة يعني في ظل غياب قوائم رسمية كل الذين تميزوا بنشاطهم وورد ذكرهم في قائمات الوفود وفي التقارير الإدارية، ويبرز الجدول الآتي أبرزهم:

التركيبة المهنية	أهم المنضمين لقيادة الحزب التونسي
محامون	الطيب الجميّل- أحمد السقّا- صالح فرحات- صالح بلعجوزة- البشير عكاشة.

[139] تقرير العقيد بارون الوارد في ذيل كتاب: الثعالبي (عبد العزيز): **تونس الشهيدة**... **نفس المصدر**، ص. 334-335.

كبار الملاّكين	عبد الرحمان اللزّام- الجيلاني بن رمضان- فرحات بن عيّاد- **الطاهر بن عمار**- الطيب رضوان- علي كاهية- الشاذلي درغوث- حمودة المنستيري- الطاهر المهيري- صالح بن يحي.
صحافيون	محمد الجعايبي (مهنته الأصلية خياط)- سليمان الجادوي (تاجر تفصيل واسكافي)- الطيب بن عيسى (اسكافي)- الشاذلي المورالي (موظف بمحكمة شرعية)- الشاذلي القسطلّي (أمين)- محمد الدامرجي (حلاق).
موظفون	أحمد بنّيس- محمد الرياحي- الشيخ الصادق النيفر- الشيخ محمد بورقيبة.

قائمة المنضمين لقيادة "الحزب التونسي" غداة الحرب الكبرى وتوزيعهم المهني.

المصدر:

Goldstein (D) : *Libération ou annexion…op.cit.*, p. 325-327.

ونتبيّن من خلال هذه الأمثلة، أن الطاهر بن عمار كان سنة 1919 وهو في الثلاثين من عمره، عنصرا قياديا فاعلا في النشاط الوطني وذلك إلى جانب مجموعة من العناصر القيادية الأخرى، التي تنتمي إلى مشارب فكرية ومراتب اجتماعية متباينة، والتي توحدت نتيجة ظروف عالمية متحولة حول حد أدنى مشترك يتمثل في المطالبة بحق الشعب التونسي في تسيير شؤونه بنفسه في إطار مؤسسات عصرية. ثم تطوّرت هذه المطالب وتمكنت النخبة

النشيطة في تونس بالتنسيق مع مبعوثي الحزب الدستوري في باريس من صياغة برنامج متكامل يرنو إلى تحقيق الاستقلال الداخلي ويقطع مع سياسة التشريك التي كانت محور نضالات الشبان التونسيين قبل الحرب.[140] وقد ورد هذا البرنامج ضمن كتاب تونس الشهيدة الذي نشره الثعالبي والسقّا في باريس في جانفي 1920.[141]

فكيف كان موقف الطاهر بن عمار من كتاب تونس الشهيدة وما ورد فيه من عرض ومطالب؟

يجدر بنا قبل تناول هذه المسألة الشائكة أن نتعرّض إلى طبيعة العلاقة التي كانت تربط بين الطاهر بن عمار وعبد العزيز الثعالبي، وهي تعكس إلى حدّ ما العلاقة بين الروّاد والدستوريين الأوائل. فالروّاد أو بالأحرى من تبقّى منهم كانوا يتميزون عن الدستوريين الأوائل الذين خلفوهم برؤية أوضح ونشاط أوفر[142] لكنّهم لم يفرزوا من داخلهم قائدا موّحدا وقادر على نحت استراتيجية تحرّرية عامة، وذلك لا ينفي بروز البعض منهم بقدرتهم على الإقناع وعلى التأثير في المقرّبين منهم.[143]

وكان الثعالبي، مثله مثل القلاتي، من أبرز المؤهّلين لتولّي منصب القيادة العليا باقتدار لشخصيته الكاريزمية ولثراء تجربته وتنوّع علاقاته. فقد تمكّن بفضل مجهوده الشخصي من استغلال المناخ السياسي العام لفترة ما بعد الحرب لجلب عناصر ثرية ومتنفّذة إلى حظيرة الحزب الناشئ على غرار علي كاهية والشاذلي درغوث وحمودة المنستيري والطاهر المهيري وصالح بن يحي.[144] أما الطاهر بن عمار فقد انتمى إلى الحزب عبر قنوات أخرى، وكان بحكم تكوينه مؤهّلا ليكون أقرب إلى محور القلاتي منه إلى محور الثعالبي.

ويبدو أنّ علاقة الطاهر بن عمار مع عبد العزيز الثعالبي كانت سياسية أكثر منها شخصية حتّى قبل تفجّر الخلاف بينه وبين القلاتي، من ذلك أنّه كان من ضمن المسؤولين الثلاثة عشر المكلّفين بجمع الاكتتابات لفائدة الثعالبي أثناء وجوده بباريس وذلك إلى جانب كل من صالح

---

[140] المحجوبي (علي):**جذور الحركة الوطنية التونسية**...**نفس المرجع**، ص. 231.

[141] انظر فصل **مطالبنا** في كتاب: الثعالبي (عبد العزيز): **تونس الشهيدة**...**نفس المصدر**، ص. 291 وما يليها.

[142] جوليان (شارل أند ري): **المعمّرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي**...**نفس المصدر**، ص. 95-96.

[143] Dabbab (Mohammed) : *Les délégations destouriennes (1919-1921)*, Maison Tunisienne de l’Edition, Tunis, 1980, p. 13.

[144] Goldstein (D) : *Libération ou annexion…op.cit.*, p. 327.

ابن يحي ومحمد الرياحي وصالح فرحات ومحمد الصالح ختّاش وعلي كاهية وغيرهم ممّن كانوا آنذاك في معظمهم من الزيتونيين المقرّبين للشيخ.[145]

والتقى الطاهر بن عمار بالثعالبي في باريس في شهر أفريل 1920 ربّما لتمكينه من جانب من التمويلات التي تم جمعها بتونس، حيث يذكر تقرير العقيد بارون أنّ المبالغ المالية كانت توجّه إلى الثعالبي "سواء عن طريق أشخاص موثوق بهم تحوّلوا إلى باريس أو بواسطة صكوك على حساب بعض البنوك الباريسية التي لها فروع في تونس".[146]

وشارك في هذا الإطار في بعض الاحتفالات المقامة بمناسبة صدور الكتاب في بباريس، وتؤكد ذلك الصورة الموجودة أدناه التي التقطت في العاصمة الفرنسية يوم 20 أفريل 1920.[147]

[145] **أ. و. ت.**، سلسلة الحركة الوطنية، صندوق 19، ملف 1: مذكرات وتقارير حول أنشطة وفود الشبان التونسيين إلى باريس ومشروعهم الهادف إلى بعث دستور وإيقاف الثعالبي، وثيقة عدد 177: قائمة المسؤولين عن جمع التبرعات لفائدة الثعالبي (بدون تاريخ).

[146] تقرير العقيد بارون الوارد في ذيل كتاب: الثعالبي (عبد العزيز): **تونس الشهيدة**..**نفس المصدر**، ص. 374.

[147] Dabbab (M) : *Les délégations destouriennes…op.cit.*, p. 12. Voir également www.taharbenammar.com (rubrique : album de photos).



مجموعة من ممثلي الحزب الدستوري التونسي يتوسّطهم الشيخ الثعالبي ويظهر الطاهر ابن عمار في أقصى يسار الصورة وقوفا. وقد التقطت هذه الصورة في باريس يوم 20 أفريل 1920.

المصدر: الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار.

أمّا بخصوص موقفه الشخصي من كتاب تونس الشهيدة، فإنّ الطاهر بن عمار لم يجاهر بمعارضته للكتاب أو لبعض ما ورد فيه خلال اجتماع يوم 10 فيفري 1920،الذي تمت فيه مناقشة محتواه وآثاره في الساحة الفرنسية، بخلاف القلاتي ونعمان اللذان انتقدا بعض ما فيه من غلو ومبالغة.[148] لذلك لم يكن حسب ما ذكره أحمد توفيق المدني من "الأقلية الضئيلة" التي تبرّأت من الكتاب ومن صاحبه، والتي كانت تضم حسن القلاتي ومحمد نعمان ومصطفى صفر والشاذلي القسطلّي وبكّار العروسي ومحمد بورقيبة،[149] وهم في معظمهم من الأصدقاء القريبين من الطاهر بن عمار.

ويبدو أنّ الطاهر بن عمار لم ينسق في البداية وراء هذه المجموعة، بل إنّه حافظ على اندفاعه إلى حدود بداية شهر جوان 1920 وهو تاريخ بداية التصعيد الفرنسي بتونس ضدّ كل المساندين أو المروّجين لكتاب تونس الشهيدة، ثمّ أصبح بعد ذلك أكثر رصانة أو حذرا أو خوفا على مصالحه المادية، وسيكون انتماؤه للحزب الإصلاحي لاحقا التعبير السياسي الملائم لهذه التوجهات الشخصية والعائلية الجديدة. وتفيد مذكّرة أمنية صادرة عن إدارة الأمن الخاص بتاريخ 12 جوان 1920، أنّ بعض الشبان التونسيين وعلى رأسهم الطاهر بن عمار أصبحوا أكثر تعقّلا بعد رواج إشاعات حول عزم إدارة الحماية اتخاذ إجراءات متشدّدة ضدّهم، وتضيف نفس المذكرة أنّهم سرعان ما استأنفوا نشاطهم المعادي لفرنسا باستثناء الإخوة بن عمار والبعض من أصدقائهم، الذين ظلوا خارج دائرة الشبهات.[150]

ومهما يكن من أمر فإن المواقف من الكتاب قبيل تأسيس الحزب الدستوري التونسي كانت ذات طابع شخصي بالأساس، والخلاف بين ممثلي النخبة التونسية كان متمحورا حول ضرورة تغيير التكتيك المتّبع بعد فشل الأحزاب اليسارية في انتخابات نوفمبر 1919.[151]

---

[148] الشايبي (محمد لطفي)، "الحركة الوطنية التونسية ومطلب الاستقلال: 1881-1956"، **الصباح**، الأربعاء 12 أوت 2007.
[149] المدني (أحمد توفيق): **حياة كفاح**...**نفس المصدر**، ص. 165-166.
[150] **أ. و. ت.**، ص. 19، م. 1...**نفس المصدر**، وثيقة عدد 88 : مذكرة أمنية مؤرخة في 12 جوان 1920.
[151] تقرير العقيد بارون الوارد في ذيل كتاب: الثعالبي (عبد العزيز): **تونس الشهيدة**...**نفس المصدر**، ص. 348-349.

ويعني ذلك أن مرحلة الوفاق حول برنامج تونس الشهيدة لم تعمّر طويلا وذلك بشهادة الثعالبي نفسه الذي دعا الشبان التونسيين منذ بداية 1920 إلى ضرورة التنظّم على أسس جديدة والاكتفاء بالمطالبة بدستور يمكّن التونسيين من إدارة شؤونهم بأنفسهم في إطار نظام الحماية.[152] ولهذا الغرض انتظمت بالحاضرة اجتماعات عديدة من أبرزها اجتماع يوم غرة فيفري 1920 الذي عقد بمحل علي كاهية[153] بنهج الباشا وذلك لطابعه التأسيسي والتوفيقي بين مجموعتي الثعالبي والقلاتي أو بين أنصار المطالبة بالاستقلال وأنصار سياسة المشاركة.[154]

فما هي أبعاد مشاركة الطاهر بن عمار في هذا الاجتماع؟ وما هي المواقف التي تبنّاها؟

---

[152] المحجوبي (علي):**جذور الحركة الوطنية التونسية**...**نفس المرجع**، ص. 235-236.

[153]هو ابن المختار كاهية الذي نشط في صفوف الشبان التونسيين وهو من أصول تركية، وهو زيتوني مقرّب من الثعالبي وأحد كبار الملاكين من ذوي النفوذ والحظوة في الوسط البلدي بالعاصمة وتربطه علاقة تصاهر مع العائلة الحسينية المالكة.

[154] Casemajor (R) : *L'action nationaliste en Tunisie*…*op.cit*., p. 75.

ب- مشاركة الطاهر بن عمار في الاجتماعات التأسيسية التي سبقت تشكّل الحزب الحرّ الدستوري التونسي في شهر مارس 1920 ومساهمته وإخوته في الأنشطة الدعائية.

شارك في اجتماع يوم غرة فيفري 1920 أبرز ممثلي النخبة التونسية آنذاك وهم كلّ من علي كاهية وحسن القلاتي ومحمد نعمان والطيب الجميّل وأحمد السقّا وعبد الرحمان اللزّام وحمودة المنستيري والطاهر بن عمار والصادق الزمرلي ومحمد التليلي ومحمد الرياحي والهادي الرياحي والهادي الكسوري وأحمد حفيّظ ورشيد بن مصطفى والشيخ محمد بورقيبة.[155]

وقد تمّ تنظيم هذا الاجتماع بناء على رغبة الثعالبي ونصائح رجل الاقتصاد الفرنسي شارل جيد Charles Gide، وفي تونس كانت المبادرة من كل من عبد الرحمان اللزّام[156] ومحمد الرياحي[157] اللذان تعهّدا بجمع ممثلي "اليقظة التونسية" من بين عناصر النخبة الموجودين بالعاصمة وتوحيد جهودهم حول مبدأ مشترك وهو تحرّر البلاد التونسية « Emancipation » وعرض مطالبهم بصفة علنية والتحاور حول نقاط الخلاف الطارئة بينهم.[158]

وعلى اثر مشاورات تمهيدية، عقد الاجتماع وترأسّه اللزّام واختير الصادق الزمرلي كاتبا للجلسة. وكان القلاتي أوّل المتدخلين وأعلن أنّه من حق التونسيين أن يخرجوا من الوضعية

---

[155] ورد في تقرير العقيد بارون اسم الشاذلي بورقيبة ! وهو خطأ تفطّن له حمادي الساحلي معرّب كتاب تونس الشهيدة، بالمقابل سقط كل من محمد الصالح الآجري ومحمد دبّاب في خلط آخر عندما ذكرا أنّ المقصود هو الشاذلي بودربالة رغم اعتمادهما على نفس التقرير. وذكر محمد دبّاب أنّ عدد المشاركين كانوا أربعة عشر فقط (أسقط اسمي السقّا واللزّام رغم أنّه مهندس الاجتماع)، أمّا كازمجور فقد ذكر ستة أشخاص فقط (علي كاهية وحسن القلاتي ومحمد نعمان والطيب الجميّل والطاهر بن عمار والصادق الزمرلي)، في حين ركّز المحجوبي وقلدشتاين على الخلاف الحاد بين الرياحي والقلاتي في هذا الاجتماع. وتعتبر رسالة محمد الرياحي إلى الثعالبي المؤرخة في 5 فيفري 1920 المصدر الأساسي حول هذا الاجتماع وفيها تقرير مفصّل عن أهم ما دار فيه من نقاش بين الحاضرين وعددهم ستة عشر منهم الشيخ محمد بورقيبة الوكيل ويعرف في بعض الوثائق باسم أحمد بن محمد بورقيبة. أنظر:

- تقرير العقيد بارون...**نفس المصدر**، ص. 357.
- المحجوبي (علي): **جذور**...**نفس المرجع**، ص. 236.
- **المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية**، أ. و. خ. ف.، سلسلة الإقامة العامة، ص. B1552، م. 2، بك. R28 : خلاف في صلب الحزب الدستور وموقف القلاتي (اجتماع 1 فيفري 1920).
- Dabbab (M) : *Les délégations…op.cit.*, p. 52.
- Lejri (Mohamed Salah) : *L'évolution du mouvement national tunisien : des origines à la deuxième guerre mondiale*, Maison Tunisienne de l'Edition, Tunis, 1974, p. 179.

[156] ملاك وصناعي ببنزرت وكان آنذاك عضوا بالندوة الشورية.

[157] زيتوني متصلّب ومقرّب من الثعالبي وكان يعمل آنذاك موظّفا بجمعية الأوقاف.

[158] **المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية**، أ. و. خ. ف. ، سلسلة الإقامة العامة، ص. B1552، بك. R28...**نفس المصدر**.

التي هم فيها وأن يعاملوا على قدم المساواة في إطار العدالة، وبيّن أنّ مطلب الاستقلال أضحى مطلبا طوباويا بعد ثبات زيف الوعود الولسنية وفشل الأحزاب اليسارية الفرنسية في الانتخابات، ودعا إلى ضرورة الاعتماد على قوة القانون والاكتفاء بالمطالبة بما يمكن الحصول عليه فعليا ثم تطوير المطالب تدريجيا حسب تغيّر الظروف. ورفض القلاتي فكرة تجنيس الفرنسيين بالجنسية التونسية واقترح أن يتركّب المجلس التشريعي بصفة مشتركة بين التونسيين والفرنسيين وأن يكون العدد متساويا وأن يتولّى كل طرف انتخاب ممثّليه.[159]

وقد ردّ عليه الرياحي ردّا عنيفا وعبّر عن رفضه المطلق لسياسة المشاركة وأعلن أنّه لا يمكن الاعتراف لفرنسا بأدنى حق لها في تونس. وبعد نقاشات مطوّلة شارك فيها أغلب الحاضرون تمّ التوصّل إلى الاتفاق الآتي:

- المطالبة بدستور وبمجلس تشريعي تونسي منتخب بالاقتراع النسبي من قبل جميع المتساكنين على اختلاف أجناسهم.
- تكوين لجنة تونسية تتولّى السفر إلى باريس لمعاضدة الثعالبي وعرض المطالب التونسية المعدّلة نسبيّا عن برنامج تونس الشهيدة.
- التزام الحاضرين بنشر هذه الأفكار بالداخل والمساهمة في جمع الأموال اللاّزمة لتحقيق هذا المشروع.
- مواصلة الاجتماع يوم 8 فيفري 1920 لاختيار أعضاء الوفد والاتفاق حول كيفية الحصول على الإمضاءات المساندة للمطالب التونسية.[160]

ويتّضح من خلال هذا العرض الذي اعتمدنا فيه على ما ورد في رسالة محمد الرياحي إلى الثعالبي المؤرّخة في 5 فيفري 1920، أنّ الطاهر بن عمار كان عنصرا فاعلا في المشاورات التي جرت اثر الحرب الكبرى لتنسيق الجهود بين الوطنيين التونسيين قبيل بعث الحزب الحر الدستوري، ويتأكّد ذلك من خلال مشاركته في هذا الاجتماع المضيّق، الذي غابت عنه بعض الوجوه المؤثرة على غرار أحمد الصافي وصالح بن يحي ومحمد الجعايبي

[159] المصدر نفسه.
[160] المصدر نفسه.

وفرحات بن عيّاد. ويبدو أنّ الاختيار كان مدروسا واقتصر على أبرز ممثلي مجموعتي الثعالبي والقلاتي، حيث تشير الرسالة صراحة إلى عبارات مثل "القلاتي ومرافقوه" و"القلاتي والمحيطون به" مقابل بروز الرياحي ومجموعته المقرّبة من الثعالبي.

ولا تمكّننا هذه الرسالة من التعرّف بدقة على الميولات السياسية للطاهر بن عمار، ولكن يبدو أنّه لم يكن يتبع آليّا آراء القلاتي وأنّه كان آنذاك ضدّ سياسة المشاركة، فعند النقاش حول تركيبة المجلس التشريعي رفض كل الأعضاء مقترح القلاتي حول المجلس المشترك باستثناء محمد بورقيبة، كما اتفق المتدخّلون حسب الرياحي على عدم الاعتراف بنظام الحماية وعلى تحيّن الفرص للتخلّص منه.[161]

وعليه يجب ألّا نسقط الحقائق اللاّحقة التي تهمّ فترة ظهور الحزب الإصلاحي على الواقع الخاص ببداية فيفري 1920 وهي فترة لم يتجذّر فيها الاستقطاب ولم يتعمّق فيها الخلاف بين عناصر النخبة التونسية وذلك رغم تحقيق أنصار سياسة التشريك والاعتدال لبعض المكاسب من ذلك القطع مع أفكار محمد باش حانبة المنادي بالاستقلال التام والتخلي عن فكرة تجنيس الفرنسيين الواردة بكتاب تونس الشهيدة والاعتراف ضمنيا بفشل مهمة الثعالبي في باريس من خلال التفكير في تدعيم الحضور التونسي هناك بوفد جديد.

ولم يكن اجتماع يوم الأحد 1 فيفري 1920 حاسما رغم أهميته البالغة، لذلك تواصلت الاجتماعات أسبوعيّا إلى أن تمّ الاتفاق في اجتماع يوم الأحد 29 فيفري الذي ترأسّه راجح إبراهيم بين مجموعتي القلاتي والرياحي على مشروع برنامج للحزب الحر الدستوري وأرسلت نسخة منه إلى الثعالبي.[162] وفي يوم الأحد 14 مارس 1920 انتظم اجتماع "تاريخي" لمؤسّسي الحزب بمنزل علي كاهية وفيه تمّ إدخال تعديلات جزئيّة على البرنامج قبل إرساله إلى الثعالبي للنظر فيه بصفة نهائية، وتمّ عرضه للمصادقة عليه من قبل الحاضرين وكان عددهم 23 شخصا[163] مقابل غياب سبعة أشخاص وهم الطاهر بن عمار

[161] **المصدر نفسه**.

[162] **المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية**، أ. و. خ. ف.، س. الإقامة العامة، ص. B1552، بك. R28، : رسائل فرحات بن عياد إلى الثعالبي (رسالة مؤرخة في 7 مارس 1920).

[163] **المصدر نفسه**.

بسبب وجوده بفرنسا وكلّ من القلاتي ونعمان والشيخ بورقيبة بسبب المرض ! وأحمد حفيّظ وراجح إبراهيم ورشيد بن مصطفى لأسباب مختلفة.[164] والملاحظ أنّ جلّ المتغيبين كانوا من المقرّبين من القلاتي، فهل يتعلق الأمر بعملية إقصاء أم بغياب احتجاجي؟ أم أنّ موازين القوى مالت لفائدة المجموعة المتصلبة التي آلت إليها خلال هذا الاجتماع أهم مناصب اللجنة التنفيذية للحزب؟

أمّا الطاهر بن عمار الذي قضّى شهري مارس وأفريل في فرنسا فقد غاب عن بعض الاجتماعات التأسيسية المهمّة، وكان يراوح هناك بين نشاطه السياسي العام وبين اهتماماته الاقتصادية الخاصة.[165] وهذا الغياب لم يبعده تماما عن الساحة السياسية بتونس حيث واصل حضوره عن طريق أصدقائه وأشقائه ولا سيّما شقيقه الأصغر الشاذلي بن عمار الذي لم يتخطّ سنة 1920 ربيعه الحادي والعشرين.

وفي هذا السّياق تفيد مذكّرة أمنية أنّ الشاذلي بن عمار شارك في المظاهرة التي انتظمت يوم 10 مارس 1920 احتجاجا على احتلال القوات البريطانية لاستانبول عاصمة الخلافة الإسلامية، واختير ضمن اللجنة التي قابلت المقيم العام اتيان فلاندان Etienne Flandin نيابة عن المتظاهرين وكانت تضمّ أيضا محمد الصالح ختّاش والوكيل محمد بن عمار.[166]

ويفيد تقرير العقيد بارون أنّ الوفد الذي استقبله المقيم العام كان يضمّ بين 8 و10 أشخاصا يقودهم الشاذلي المورالي مدير جريدة "المشير"، وأنّها كانت مظاهرة سلمية لم يتبنّاها الحزب الدستوري رسميا.[167] وقد انطلقت هذه المظاهرة بصفة عفوية من الوسط الزيتوني وساهم في تأطيرها بعض قدماء الزيتونيين منهم البشير الفورتي والشاذلي المورالي والطيب ابن عيسى ومحمد الجعايبي رفقة حسن القلاتي.[168]

وكان الحاضرون في الاجتماع حسب هذه الرسالة كلّ من:
حمودة المنستيري والجيلاني بن رمضان وأحمد الصافي والطيب الجميّل وسعيد (كذا) وهو فلاح ببنزرت (يبدو أنّه سعيد بن عبد الله) وعبد الرحمان اللزّام ومحمد التليلي وصالح بلعجوزة والبشير عكاشة وأحمد السقّا والصادق الزمرلي وعلي كاهية ومحمد الجعايبي والطيب بن عيسى والشاذلي المورالي وفرحات بن عياد وصالح فرحات وعبد السلام القلّي وحسونة وهو تاجر من المهدية ومحمد الرياحي والهادي الرياحي والهادي الكسوري ومقداد الورتاني.

[164] **المصدر نفسه**.

[165] **أ. و. ت.**، س. E، ص. 550، م. 30/15، م. ف. 1946...**نفس المصدر**.

[166] **المصدر نفسه**، وثيقة عدد 1: قائمة الوفد الذي قابل المقيم العام يوم 10 مارس 1920.

[167] تقرير العقيد بارون...**نفس المصدر**، ص. 384-385.

[168] الزيدي (علي): **الزيتونيون: دورهم في الحركة الوطنية التونسية (1904-1945)**، مكتبة علاء الدين بصفاقس وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، مارس 2007، ص. 257.

ويبدو أنّ اندفاع الشباب لا يفسّر وحده حضور الشاذلي بن عمار في هذه التظاهرة، فوجود القلاتي ضمن المؤطرين يمكن أن يكون حافزا له للمشاركة التي تتنزّل في إطار الإستراتيجية العائلية لا سيّما أنّ شقيقيه الطاهر والمنّوبي كانا بفرنسا آنذاك. ونشير تأكيدا لذلك إلى الدور المهم الذي قام به الشاذلي بن عمار بمناسبة قدوم النائبين الفرنسيين شارل لوبوك Charles Leboucq ولويس دي شابدولان Louis de Chappedelaine إلى تونس في أفريل 1920. ويعتبر شارل لوبوك آنذاك من أبرز المتعاطفين مع القضية التونسية حتّى أنّ الأهالي كانوا يسمّونه "نائبنا" « notre député » أمّا شابدولان فكان مقرّر الميزانية التونسية بالبرلمان الفرنسي.[169] وقد التقيا الثعالبي بباريس قبل مجيئهما إلى تونس في مهمة برلمانية "وما إن وصلا إلى تونس حتّى استأثر بهما قادة الحزب الذين أكرموهما ونظّموا لهما الجولات والمآدب... وحاولوا قدر المستطاع إبعادهما عن تأثير ممثلي وأعوان الحكومة وإدارة الحماية".[170]

وكان من بين هؤلاء "القادة" الشاذلي بن عمار، الذي نظم نيابة عن شقيقيه الطاهر والمنوبي مأدبة عشاء على شرف النائبين الفرنسيين في دار بن عمار مساء السادس من أفريل 1920 وذلك بحضور الوكيل محمد بن عمار وفرحات بن عياد ومحمد العربي الشريف وهو سكرتير سابق بقيادة الأحواز ووجّهت الدعوة إلى خير الله بن مصطفى لكنّه امتنع عن الحضور.[171]

ويدل ذلك على أنّ الإخوة بن عمار نجحوا في تطوير أدائهم السياسي وتمتين علاقاتهم بالأوساط الفرنسية، لكنّهم ظلوا على المستوى الداخلي ينشطون مع نفس المجموعة التي نشطوا معها خلال سنوات ما قبل الحرب الكبرى. واستغل الوطنيون التونسيون فرصة وجود هاذين النائبين بتونس للشروع في نشاطهم الدبلوماسي القائم على المطالبة بالدستور، وكانت المبادرة لأحمد الصافي الذي طالب في خطاب له أمام النائبين بتاريخ 7 أفريل 1920

[169] **أ. و. ت.**، س. E، ص. 550، م. 30/15، م. ف. 1946...**نفس المصدر**، و. عدد 5: تقرير أمني حول زيارة لوبوك إلى تونس مؤرخ في 17-04-1920.

[170] تقرير العقيد بارون...**نفس المصدر**، ص. 364.

[171] **أ. و. ت.**، س. E، ص. 550، م. 30/15، م. ف. 1946...**نفس المصدر**، و. عدد 4، مؤرخة في 9 أفريل 1920.

بضرورة منح التونسيين دستورا ومجلسا منتخبا بالاقتراع العام،[172] وفي نفس اليوم كرّر الجيلاني بن رمضان نفس المطالب أمام النائبين عند زيارتهما لمدينة المهدية.[173]

وفي الحادي عشر من أفريل جاء دور الشاذلي بن عمار الذي طالب في خطابه بضرورة منح تونس دستورا وبحماية الأحباس الخاصة وبالسعي إلى تأجيل القرض التونسي إلى حدّ منح تونس برلمانا منتخبا بالاقتراع العام.[174] وكان من نتائج هذه المساعي أن تدعّم تعاطف البرلماني شارل لوبوك مع المسألة التونسية، حيث نشر بعد عودته إلى باريس مقالا بجريدة "الوفاق" « L'Entente » بتاريخ 9 ماي 1920 عنوانه "من أجل تونس" انتقد فيه سياسة إدارة الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية.[175]

وشرع الحزب الدستوري الناشئ، بعد عرض المطالب التونسية على بعض ممثّلي النواب الفرنسيين بتونس، في توسيع نشاطه الدبلوماسي خارج البلاد التونسية وذلك بإرسال الوفد الدستوري الأوّل إلى باريس، والذي لم يشارك فيه الطاهر بن عمار بصفة رسمية لكنّه قدّم له مساعدات مهمّة.

2- مساعدة الطاهر بن عمار للوفد الدستوري الأول بباريس (جوان- جويلية 1920).

[172] Goldstein (D) : *Libération...op.cit.*, p. 295.
[173] *La Revue Parlementaire*, n^os^17-18, 1^er^ mai 1920.
[174] *Ibid.*
[175] **أ. و. ت.**، س. E، ص. 550، م. 30/15، م. ف. 2059: شارل لوبوك.

حقّق أنصار الثعالبي من المتشدّدين مكسبا ظرفيا آخر تمثل في اختيار أعضاء الوفد الدستوري الأول إلى باريس من بين المقرّبين منهم.[176] ففي إطار الاجتماعات التمهيدية السابقة لسفر الوفد الأول تمّ إقصاء كل من حسن القلاتي والصادق الزمرلي لأنّهما طالبا بضرورة التعقّل والحذر في وقت تصاعد فيه غضب ممثلي النخبة التونسية اثر اعتقال محمود بن الحاج حسين الركبي ومحاكمته بتهمة ترويج كتاب تونس الشهيدة،[177] ونتيجة لذلك تراجع عبد الرحمان اللزّام عن المشاركة ضمن الوفد رغم وعوده السابقة التي تعود إلى اجتماع 1 فيفري 1920.[178]

وقبيل سفر الوفد الدستوري الأول الذي تقرّر ليوم 6 جوان 1920، اقترح كل من الطاهر بن عمار وحسن القلاتي والصادق الزمرلي على أعضاء الوفد القيام بزيارة مجاملة إلى الكاتب العام للحكومة التونسية لكنهم رفضوا بعد بعض التردد.[179] وقد شارك في هذا الوفد ثلاثة من المحامين وهم أحمد الصافي وهو رئيس الوفد وصالح بلعجوزة والبشير عكاشة، واثنان من كبار الملاكين ومشايخ الطرق الصوفية وهما البشير البكري ممثّل الزاوية البكرية ومصطفى الباهي ممثّل الزاوية الباهية. وكانت مهمة الوفد تتمثل أساسا في تقديم عريضة مذيّلة بآلاف الإمضاءات ومذكّرة حول المسألة التونسية إلى البرلمان والحكومة الفرنسية.[180]

ويذكر أحمد توفيق المدني أنّ هذا الوفد تلقّى مساعدة مهمّة في باريس من أحمد السقّا وفرحات بن عياد ممثّل الحزب الرسمي هناك وهو خلط جليّ لأنّ ابن عياد لم يعيّن في هذه الخطة إلاّ في أكتوبر 1920 أي بعد عودة الوفد الأول وترحيل الثعالبي وبالتالي فإنّ هذا الدور قام به بنجاح مع الوفد الثاني.[181]

---

[176] بن ميلاد (أحمد) وإدريس (محمد مسعود): **الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية (1892-1940)**، الجزء الأول، بيت الحكمة، قرطاج،1991، ص. 207.

[177] **أ. و. ت.**، س. الحركة الوطنية، ص. 19، م. 1...**نفس المصدر**، و. عدد 2: تقرير أمني مؤرخ في 5 جوان 1920.

[178] Goldstein (D) : *Libération…op.cit.*, p. 308.

[179] **أ. و. ت.**، س. الحركة الوطنية، ص. 19...**نفس المصدر**، و. عدد 33: تقرير أمني مؤرخ في 7 جوان 1920.

[180] Essafi (Ahmed), « M. Essafi répond », *Le Courrier de Tunisie*, 9 septembre 1921.

[181] المدني (أحمد توفيق): **حياة كفاح**...**نفس المصدر**، ص. 185-186.

وفي الحقيقة لم يكن هذا الخطأ الوحيد الذي سقط فيه المدني حيث ذكر أنّ حسونة العياشي كان عضوا بالوفد الأول والثابت أنّه لم يشارك إلّا ضمن الوفد الثاني، كما ذكر أنّ الوفد سافر في الثالث من جوان 1920 والأصحّ هو السادس من جوان، وتحدّث عن وفد الأربعين الذي قابل محمد الناصر باي يوم 8 جوان 1920 والصواب هو أنّ هذا الوفد الذي قابل الباي يوم 18 جوان كان يتركّب من حوالي 30 عضوا فقط وعادة ما يقع الخلط بينه

وبالمقابل تتفق عدّة مصادر على أهمية الدور الذي قام به الطاهر بن عمار لإنجاح مساعي أعضاء الوفد الأول مكمّلا بذلك جهود عبد العزيز الثعالبي وأحمد السقّا.

ويبدو أنّ مساهمات الطاهر بن عمار بدأت قبل سفر هذا الوفد، حيث تبيّن مراسلة من الكاتب العام للحكومة التونسية إلى بومارشي Beaumarchais المدير المساعد للشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 8 ماي 1920، أنّ الطاهر بن عمار كلّف بمهمة في باريس من قبل الشبان التونسيين وأنّه استقبل في مقر وزارة الخارجية، ولكنّ هذا الاستقبال كان مخيّبا لآماله وساهم في فتور حماسه « l'a très fortement refroidi ».[182] وفي ختام هذه المراسلة طلب الكاتب العام للحكومة من بومارشي أن يمدّه بفحوى هذه المهمّة وبطبيعة الردّ الذي تلقاه الطاهر بن عمار من وزارة الخارجية[183] ولكن للأسف لم نتمكّن من العثور على جواب بومارشي على الطلب المذكور. ويدعّم ذلك ما ورد في البرقية المرسلة من الإقامة العامة بتونس إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 27 جويلية 1920، والتي ورد فيها أنّ البلاد التونسية كانت تمر آنذاك بحالة من الفتور السياسي الراجع أساسا إلى خيبة الأمل التي تلت رحلة الطاهر بن عمار إلى باريس.[184]

ويلاحظ المتأمل لهذه الوثائق وغيرها من المصادر التي سبق ذكرها أنّ الرحلة المقصودة هي الرحلة الأولى للطاهر بن عمار إلى باريس خلال شهري مارس وأفريل 1920 والتي كلّف فيها بعدّة مهام لفائدة الحزب الدستوري التونسي، ثم تلتها رحلة ثانية استمرت بصفة مسترسلة من 16 جوان 1920 إلى بداية أوت 1920[185] وهي الفترة التي كان فيها الوفد الدستوري الأول بالعاصمة الفرنسية، لذلك فإنّ تقرير 27 جويلية المذكور يشير إلى تبعات

وبين وفد الأربعين الذي قابل المقيم العام لوسيان سان في تونس يوم 21 جانفي 1921...ومثل هذه الأخطاء وغيرها ملازم لهذا النوع من الكتب التي تعتمد أساسا على الذاكرة (**الذاكرة تمليها والقلم يرسمها** كما ورد في مقدمة الكتاب) لذلك وجب التعامل معها بحذر وبروح نقدية صارمة.

[182] **أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية (الكاي دورساي)**، سلسلة المغرب وتونس 1917-1940، السلسلة الفرعية تونس 1917-1940، ملف 317: مسألة الثعالبي ونشاط الشبان التونسيين والوفود التونسية (جوان 1919- جوان 1920)، وثيقة غير مرقمة: مراسلة من الكاتب العام للحكومة التونسية إلى مساعد مدير الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية الفرنسية مؤرخة في 8 ماي 1920.

[183] **المصدر نفسه**.

[184] **أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية (الكاي دورساي)**، س. المغرب وتونس 1917-1940، س. ف. 1917-1940، م. 318: وفود تونسية إلى باريس ومسألة الثعالبي (جويلية 1920- ديسمبر 1920)، و. غ. م.: برقية من مندوب الإقامة العامة بتونس إلى وزارة الخارجية مؤرخة في 27 جويلية 1920.

[185] **أ. و. ت.**، س. الحركة الوطنية، ص. 19، م. 1، و. عدد 37: مذكرة صادرة عن الأمن الخاص بتاريخ 12 أوت 1920.

المهمة المجهولة التي قام بها الطاهر بن عمار في وزارة الخارجية الفرنسية في أواخر شهر أفريل 1920 أي تلك التي أشارت إليها مراسلة 8 ماي 1920.

أمّا بخصوص المهمة الثانية التي انطلقت في أواسط شهر جوان فكانت بطلب ملحّ من أعضاء الوفد الأول وذلك لتمكينهم من مبلغ مالي كبير حسب مذكرة أمنية مؤرخة في 16 جوان 1920،[186] أو لتقديمه إلى وزير الخارجية الفرنسي صحبة الجيلاني بن رمضان، الذي تلقّى نفس الاستدعاء، بوصفهما من الأعيان التونسيين « comme notables tunisiens ».[187] والأرجح أنّ هذه الدعوة كانت أساسا للاستفادة من العلاقات الواسعة للرجلين ولا سيّما للطاهر بن عمار بالأوساط الفرنسية لأنّه لم تمض على وصول الوفد الباريسي أكثر من عشرة أيام ولا نتصوّر أنّه أمسى في حاجة إلى الدعم المادي.

وممّا يؤكّد ذلك ما أورده الطاهر بن عمار شخصيا في شهادة شفوية خصّ بها المؤرخ دانيال قلدشتاين في كتابه الموسوم "تحرير أم إلحاق" « Libération ou connexion »، ومفادها أنّ أحمد الصافي رئيس الوفد اتصل به في باريس وكان في حالة ذعر شديد وأعلمه أنّ عناصر من الأمن الفرنسي قاموا بمداهمة مقرّ إقامته ومصادرة وثائقه بما فيها النص الأصلي للعريضة الممضاة من التونسيين وهي الوثيقة الأساسية التي كلّف الوفد الدستوري بتقديمها للبرلمان والحكومة الفرنسية، فتدخّل الطاهر بن عمار لدى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، وكان آنذاك الكسندر ميلّران Alexandre Millerand، وتمكّن من إرجاع العريضة المصادرة إلى أحمد الصافي.[188] وهي شهادة فريدة حيث لم تذكر المصادر بما فيها تقرير العقيد بارون عملية التفتيش التي تعرّض لها الصافي في باريس، ويمكن أن تكون قد تمّت بالتزامن مع مداهمة مقرّ الثعالبي هناك في أواخر شهر جوان 1920.[189]

---

[186] **المصدر نفسه**: مذكرة أمنية مؤرخة في 16 جوان 1920.
[187] **المصدر نفسه**: مذكرة أمنية مؤرخة في 18 جوان 1920.
[188] Goldstein (D) : *Libération…op.cit.*, p. 311.
[189] *Ibid.*, p. 322 (note n° 30).

وتتدعّم هذه الشهادة حول الدور الذي قام به الطاهر بن عمار في تيسير عمل الوفد واتصالات أعضائه ببعض الشخصيات الفرنسية البارزة بشهادة أخرى مكتوبة بخط الشاذلي خير الله ومحفوظة بالمركز الوطني للتوثيق بتونس، ويذكر فيها أنّه بفضل الطاهر بن عمار نظّمت السيدة ميّاي، زوجة المقيم العام السابق روني ميّاي René Millet[190]، وابنها فيليب ميّاي حفل استقبال بمقر إقامتهما واستدعيا له أعضاء الوفد التونسي ليمكنّاهم من الاتصال المباشر بعدد من البرلمانيين والسياسيين والصحافيين الفرنسيين من ذوي النفوذ لدى الحكومة والبرلمان والرأي العام الفرنسي، وفي خضمّ المناقشات الودية حول المطالب التونسية أعلن أحمد الصافي بشيء من الحدّة:

« C'est à prendre ou à laisser » أي في ما معناه "إمّا أن تساندوننا أو فلتتركونا وشأننا"، وأمام هذا التصعيد المفاجئ انسحب ضيوف روني ميّاي بلباقة من الحفل.[191]

وبفضل هذه التدخلات وغيرها تمكن هذا الوفد رغم قلة الخبرة لدى أعضائه[192] من مقابلة مسؤولي "الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان" و"الهيئة الفرنسية الإسلامية" التي كان يرأسها آنذاك ادوارد هرّيو Herriot زعيم الحزب الراديكالي، كما استقبلته بعض اللجان التابعة للبرلمان الفرنسي.[193] ولم يتمكن الوفد من مقابلة الكسندر ميلّران Millerand رئيس المجلس ووزير الخارجية واكتفى بلقاء قصير يوم 31 جويلية 1920 مع بومارشيBeaumarchais ، وهو المدير المساعد للشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية، الذي قدّم لأعضاء الوفد وعودا مبهمة بالنظر في بعض المطالب التونسية شريطة الالتزام بعدم القيام بأيّة تحركات من شأنها أن تمسّ بالنظام العام في تونس.[194] وقد تزامن هذا اللقاء مع موافقة البرلمان على مشروع القرض التونسي يوم 30 جويلية رغم سعي أعضاء الوفد لمنعه أو على الأقل تأجيله،[195] وكذلك مع إيقاف عبد العزيز الثعالبي بباريس يوم 31 جويلية 1920.

---

[190] شغل روني ميّاي وظيفة المقيم العام بتونس من ديسمبر 1894 إلى نوفمبر 1900.

[191] **المركز الوطني للتوثيق**، الملف B3-28: وفود تونسية إلى باريس (1920-1924)، وثيقة غير مرقمة: مذكرة بخط الشاذلي خير الله.

[192] Guellaty (Hassan), « La question tunisienne », *Tunis Socialiste*, 28 août 1921.

[193] المحجوبي (علي): **جذور**...**نفس المرجع**، ص. 258.

[194] **أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س.ف. تونس (1917-1940)، م. 318...**نفس المصدر**، مراسلة من رئيس مجلس الوزراء إلى مندوب الإقامة العامة بتونس (4 أوت 1920).

[195] **المصدر نفسه.**

ويؤكّد كل ذلك فشل هذا الوفد في تحقيق مطالبه الأساسية، ممّا يمكن أن يساعد على إتاحة الفرصة لأنصار الاعتدال لاسترجاع هيمنتهم على الحركة، ويتجلّى ذلك في سيطرتهم على المشاورات السّابقة لإرسال الوفد الدستوري الثاني إلى باريس وهو الوفد الذي تولّى قيادته الطاهر بن عمار.

3- قيادة الطاهر بن عمار للوفد "الدستوري" الثاني إلى باريس (ديسمبر 1920- فيفري 1921) وإسهاماته الشخصية في إنجاح مهمته.

تمّ اختيار الطاهر بن عمار لقيادة الوفد الثاني الذي سيّرته النخبة التونسية إلى باريس لعرض مطالبها أمام المسؤولين الفرنسيين. ويعدّ هذا الاختيار تشريفا رمزيا مهما للشاب الطاهر بن عمار بالنظر إلى صعوبة مهمة هذا الوفد بعد التأثيرات السلبية التي خلّفها نشر كتاب "تونس الشهيدة" في باريس، وخصوصا نتيجة وجود عدة شخصيات تونسية تفوقه آنذاك من حيث التجربة السياسية والمستوى التعليمي.

فهل يعود اختيار الطاهر بن عمار على رأس الوفد الثاني إلى ما قدّمه من مساعدات إلى الوفد الأول بفضل علاقاته الباريسية الواسعة؟
أم إنّ ذلك يرجع إلى بداية تبنّيه الكامل لأطروحات المعتدلين بقيادة حسن القلاتي تأثّرا بفشل رهانات أنصار الثعالبي وبالتصلّب الفرنسي؟

أ- دواعي اختيار الطاهر بن عمار لقيادة الوفد التونسي إلى باريس في ديسمبر 1920 ودوره في تشكيل تركيبة هذا الوفد.

عقد ممثلي النخبة التونسية، أثناء وجود الثعالبي رهن الإيقاف، اجتماعات عديدة بمقر "شركة مطبعة النهضة" وبمقر مجلة "الفجر" لاختيار أعضاء الوفد الثاني الذي سيتكفّل بإعادة عرض المطالب للمقيم العام الجديد لوسيان سان Lucien Saint قبل حلوله بتونس وتعرّضه لتأثيرات المعادين للقضية التونسية.[196] وكانت السيطرة على هذه المشاورات لفائدة المعتدلين الذين عملوا على اختيار ممثلين يرفضون صراحة طرق عمل "الشهيد" الثعالبي كما وصفه حسن القلاتي تهكّما[197] وإبعاد المتشددين على غرار أحمد الصافي الذي ذكر أنّه رفض قيادة الوفد ليمكّن غيره من المشاركة في التضحية وتحمّل المسؤوليّات.[198]

وفي الحقيقة فإنّ الصافي رشّح من قبل أصدقائه فقط ويستبعد أن يكون الإجماع قد حصل حول شخصه، كما يستبعد أن يكون المحامي اليهودي إيلي زراح Elie Zirah قد اختير لترأس الوفد لكنّه رفض مقترحا ألبير بسّيس بديلا عنه[199] بل إنّه رفض في البداية عضوية الوفد وهو نفس موقف جاك سمامه،[200] وكان توجّه الحزب الدستوري يقتضي آنذاك اختيار أحد ممثلي الطائفة اليهودية لمعاضدة رئيس الوفد وذلك لطمأنة الأوساط الفرنسية ولتأكيد التقارب الحاصل بين عناصر النخبة التونسية من مسلمين ويهود لا سيّما في المجال الاقتصادي كما سنتبيّن لاحقا.

وقد اختير الطاهر بن عمار لقيادة هذا الوفد رغم أنّه لم يكن أكبر الأعضاء سنّا ولا أوسعهم تجربة ولا أعمقهم تكوينا، ويعود ذلك بداهة إلى متانة اتصالاته بالأوساط الفرنسية،[201] والتي

---

196 Guellaty (Hassan), « La question tunisienne », *Tunis Socialiste…op.cit.*

197 *Ibid*.

198 Essafi (Ahmed), « M. Essafi répond », *Le Courrier de Tunisie…op.cit.*

199 **أ. و. ت.**، س. الحركة الوطنية، ص. 19. م. 1...**نفس المصدر**، و. عدد 305: مذكّرة أمنية مؤرخة في 13- 12- 1920.

200 **المصدر نفسه**، و. عدد 303: مذكّرة أمنية مؤرخة في 09- 12- 1920.

201 المدني (أحمد توفيق): **حياة كفاح**...**نفس المصدر**، ص. 191.

تأكدت بعد ما قدّمه من خدمات مهمّة للوفد الأول في باريس.[202] ويعود هذا الاختيار أيضا إلى انتماء الطاهر بن عمار إلى المجموعة القريبة من حسن القلاتي والمعروفة باعتدالها واستعدادها للتفاهم مع العناصر الفرنسية التحررية بالطرق الودية التي تعتمد الحوار والإقناع وتنأى عن العنف والإثارة. ويدل هذا الاختيار في كل الأحوال على بداية تبلور خصوصية مهمة في شخصيته السياسية، وهي شخصية الوسيط « Le médiateur » أو الموفّق « L'Homme de compromis » القادر على كسب ثقة طرفي النزاع أي السلطات الفرنسية والوطنيون التونسيون.

وقد أفاد الطاهر بن عمار أنّه تولّى بنفسه اختيار أعضاء الوفد وذلك على أساس الانتماء لمختلف الشرائح الاجتماعية، وأنّ هذا الاختيار كان بمباركة الحزب الدستوري.[203] والأقرب للظن أنّ ذلك الاختيار كان بمشاركة المجموعة التي أصبح قريبا منها، حيث ذكر القلاتي أنّه تمكّن من فرض ترشيح صديقه حسونة العيّاشي ورفيقيه إيلي زراح وأندري دوران انقليفيال André Durand- Angliviel،[204] وأكّد عبد الرحمان اللزّام أنّه اشترط حضور القلاتي ضمن الوفد للمشاركة في عضويته[205] وذكر العيّاشي في شهادة خاصة للمؤرخ قلدشتاين أنّه لم يتم اختياره من الحزب الدستوري التونسي الذي لم يكن ينتمي إليه أصلا.[206]
وفي الحقيقة فإنّ المشاورات استمرت على مدى حوالي شهرين بين مدّ وجزر[207] وعلى إثرها تمكّنت مجموعة القلاتي من اختيار تركيبة الوفد الثاني ويضمّ الأعضاء الستة الذين أمضوا على حجّة التوكيل القانونية وعلى العريضة الرسمية، ومعهم مرافقان أسندت لهما مهمة استشارية فقط وهو ما يبيّنه الجدول الآتي:

---

[202] Goldstein (D) : *Libération…op.cit.*, p. 315.
[203] *Ibid.*
[204] Guellaty (H), « La question…*op.cit.*
[205] Lettre de M. Abderrahman Lazem, Bizerte le 13 septembre 1921, *Le Courrier de Tunisie*, 21 sep. 1921.
[206] Goldstein (D) : *Libération…op.cit.*, p. 315.
[207] كانت القائمة الأولية التي تمّ الاتفاق حولها في أواخر نوفمبر 1920 تضمّ الطاهر بن عمار وبوهاشم والقلاتي واللزّام والعيّاشي وبوحجبة وزراح والسلّامي من صفاقس، وفي اجتماع يوم 25 نوفمبر تراجع القلاتي والمعتدلون عن فكرة إرسال الوفد وعبروا عن ضرورة منح الثقة للمقيم العام ثم تجددت المفاوضات واقتنع الجميع بأهمية بعث وفد جديد. أنظر:
- **أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، م. 318...**نفس المصدر**، تقريري 24 و26 نوفمبر من مندوب الإقامة العامة إلى وزارة الخارجية.

الشخصيات المشاركة	مهامها في صلب الوفد	وظائفها الأصلية	ملاحظات أخرى
الطاهر بن عمار	رئيس الوفد	ملّاك وفلاح	
ايلي زراح	مساعد رئيس الوفد	محامي يهودي	عاد إلى تونس قبل نهاية مهمة الوفد وشارك في وفد الأربعين الذي قابل المقيم العام بتونس
حسونة العيّاشي	كاتب عام الوفد	محامي بسوسة	لم يكن ينتمي للحزب الدستوري
عبد الرحمان اللّزام	عضو بالوفد	ملّاك وصناعي ببنزرت	كان عضوا بالندوة الشورية
حمودة المنستيري	عضو بالوفد	ملّاك وفلاح	الزيتوني الوحيد بالوفد
فرحات بن عياد	عضو بالوفد	ملّاك وفلاح	ممثّل الحزب الدستوري بباريس
حسن القلاتي	مستشار مرافق للوفد	محامي جزائري	قطع مرافقته للوفد للمشاركة في مؤتمر الحزب الاشتراكي الفرنسي
دوران انقليفيال	مستشار مرافق للوفد	محامي فرنسي	قطع مرافقته للوفد للمشاركة في مؤتمر الحزب الاشتراكي الفرنسي

وكان في الحسبان أن يكون معهم حمودة بوحجبة الملّاك بتونس لكنّه تخلف عن السفر لعوائق صحية،[208] أمّا أحمد السقّا فقد سافر في نفس اليوم مع الوفد بدون أن يكون عضوا فيه.[209] وقد رافق الوفد المحاميان دوران انقليفيال وحسن القلاتي باعتبارهما مستشاران وليتمكنا في نفس الوقت من حضور مؤتمر الحزب الاشتراكي الفرنسي المزمع عقده في ديسمبر 1920 في مدينة تور Tours الفرنسية. وقد برّر الاشتراكي أندري دوران انقليفيال André Durand- Angliviel مشاركته في الوفد التونسي بأنّها ضرورية ليمنعه من "الانحراف" إلى مسار وطني ومعادي لفرنسا.[210]

أمّا المحامي حسن القلاتي فقد صرّح في البداية أنّه سافر أساسا للمشاركة في مؤتمر تور وأنّ جنسيته الجزائرية لا تسمح له بالحديث باسم التونسيين،[211] ولكن عندما اتهمه أحمد الصافي بأنّه كان دخيلا على الوفد وأنّه جاء من مدينة تور Tours للتأثير سلبيا على أعضائه،[212] التجأ إلى أصدقائه الذين شاركوا في الوفد الثاني وهم الطاهر بن عمار وعبد الرحمان اللزّام وحسونة العيّاشي فأجمعوا في رسائل منفردة نشرت في جريدة "بريد تونس" « Le Courrier de Tunisie » الصادرة يوم 21 سبتمبر 1921 على مساندته داحضين عنه تهم أحمد الصافي، وقد ورد في رسالة الطاهر بن عمار أنّ القلاتي كان بالفعل قد رافق الوفد بصفته مستشارا ولكنّه لم يكمل المهمة حيث ابتعد منذ يوم 10 جانفي 1920[213] أي بعد فترة قصيرة من اختتام مؤتمر الحزب الاشتراكي.

ويلاحظ المتأمل لتركيبة هذا الوفد من دون اعتبار المستشارين أنّه لم يكن وفدا دستوريا خالصا لأنّ عضوين من أعضائه لا ينتميان للحزب الدستوري التونسي وهما حسونة العيّاشي وايلي زراح، أمّا عبد الرحمان اللزّام فقد اختير على أساس انتمائه لمؤسسة "الندوة الشورية" « Conférence Consultative » لا على أساس انتمائه الحزبي.

---

[208] بن عيسى (الطيب)، "يوم تاريخي"، **الوزير**، 27 ديسمبر 1920.
[209] **أ. و. ت.**، س. E، ص. 550، ص. ف. 30/15، م. 1946...**نفس المصدر**، مذكرة أمنية مؤرخة في 4 فيفري 1921.
[210] **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س. ف. تونس 1917-1940)، م. 318... **نفس المصدر**، تقرير من مندوب الإقامة العامة إلى وزارة الخارجية مؤرخ في 22 ديسمبر 1920.
[211] **المصدر نفسه**.
[212] Essafi (A), « M. Essafi répond », *Le Courrier…op.cit.*
[213] « Lettre de M. Tahar ben Ammar, Tunis le 14 septembre 1921 », *Le Courrier de Tunisie*, 21 septembre 1921.

وينتمي جل أعضاء الوفد للمجموعة المعتدلة والمقربة من القلاتي باستثناء حمودة المنستيري المنتمي للمجموعة المتصلبة، التي كان أبرز رموزها آنذاك على ذمّة قاضي التحقيق الفرنسي (الثعالبي ومحمد الرياحي وصالح بن يحي)، وقد روى الطاهر بن عمار أنّه كان يجد صعوبة قصوى في إقناع حمودة المنستيري وبعض الزيتونيين الآخرين.[214]

ويبدو أنّ هذه التركيبة لاقت استحسان الأوساط الفرنسية، حيث رأى الكاتب العام للحكومة التونسية غابريال بيّو Gabriel Puaux أنّها بعيدة كل البعد عن التطرّف واعتبر في أحد تقاريره أنّ عبد الرحمان اللزّام هو "الرأس الوحيد" في هذه المجموعة التي يقودها الشاب الطاهر بن عمار، الذي كان يرغب في العودة مجدّدا إلى مدينة باريس التي قضّى فيها سابقا أوقات ممتعة « où il s'est, dit-il fort amusé »، وذكر أيضا أنّه تلقّى تطمينات من أبرز عناصر الوفد حول مشاعر ولائهم نحو فرنسا وثقتهم في الحكومة التونسية.[215] ويؤكّد ذلك ما ورد في تقرير مندوب الإقامة العامة الفرنسية بتونس، الذي عبّر عن ارتياحه لمظاهر الولاء التي أعرب عنها العيّاشي الناطق باسم الوفد قبل سفره إلى باريس، واعتبر أنّ إبعاد المتصلّبين ناتج عن التأثير الحاصل اثر إيقاف الثعالبي.[216]

وسافر هذا الوفد إلى باريس يوم 22 ديسمبر 1920 بعد أن بلغه نبأ قرب قدوم المقيم العام الجديد الذي قدّم موعد حلوله بتونس بناء على نصيحة من الكاتب العام للحكومة بهدف إرباك عمل هذه المجموعة.[217] وقد حقّق هذا الوفد نجاحات ملموسة مقارنة بالوفد الأول، ويعود ذلك في جانب كبير منه إلى وجود مجموعة متجانسة عموما في توجهاتها الفكرية والسياسية وإلى إشعاع أعضائه وعلى رأسهم الطاهر بن عمار.

---

[214] Goldstein (D) : *Libération…op.cit.*, p. 330.

[215] **أ.و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، م. 318...**نفس المصدر**، تقرير من الكاتب العام للحكومة إلى وزارة الخارجية مؤرخ في 15 ديسمبر 1920.

[216] **المصدر نفسه**، تقرير مندوب الإقامة العامة إلى وزارة الخارجية مؤرخ في 22 ديسمبر 1920.

[217] **المصدر نفسه**، تقرير من الكاتب العام للحكومة إلى وزارة الخارجية مؤرخ في 15 ديسمبر 1920.

ب- دور الطاهر بن عمار في إنجاح المهمة الدعائية للوفد التونسي بباريس ورؤيته للمطالب الوطنية التونسية (ديسمبر 1920- فيفري 1921).

شرع الوفد التونسي منذ وصوله إلى باريس في الاتصال بالصحافيين والحقوقيين والبرلمانيين الفرنسيين بعد أن مهّد لذلك بإرسال برقية ودية إلى الشعب الفرنسي ركّز فيها على إبراز مظاهر الولاء وحسن النيّة بدون القيام بتفصيل المطالب التونسية.[218]

وتمت جلّ هذه الاتصالات حسب التقارير الفرنسية بفضل الثلاثي حسن القلاتي وايلي زراح ودوران انقليفيال، وهم من المحامين المتأثرين بالأفكار الاشتراكية،[219] وهو أمر طبيعي لمتانة علاقة هؤلاء بالبرلمانيين الاشتراكيين وأبرزهم أندري برتون Berthon وموريس موتي Moutet، ولكنّه لا يجب أن يحجب دور باقي الأعضاء.

ومن المعلوم أنّ الطاهر بن عمار، رئيس هذا الوفد، كان على علاقة جيّدة بفيليب ميّاي المسؤول بصحيفة "الزمان" « Le Temps »، وبفضله تمكّن من مقابلة بيرتّي Peretti مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية الفرنسية وهو المسؤول المباشر لبومارشي المدير المساعد للشؤون الإفريقية[220] وضمن كذلك تعاطف الصحيفة اليومية الأكثر رواجا آنذاك بباريس مع القضية التونسية.[221]

وكان فرحات بن عيّاد يمتلك من جهته قدرة غريبة على التسرّب إلى مختلف مواقع صنع القرار في باريس، وكانت تربطه علاقات جيّدة مع النائبين بيار تايتنجر Taittinger وموريس بارّيس Barrès،[222] وكان حسونة العيّاشي ينفرد بالإشراف على صياغة أدبيّات الوفد وعرضها خلال اللقاءات الرسمية أمام المسؤولين الفرنسيين.

---

[218] برقية بعنوان "تحية إلى الشعب الفرنسي" « Salut au peuple de France » وهي بإمضاء الطاهر بن عمار وحمودة المنستيري وحسونة العيّاشي وعبد الرحمان اللزّام وإيلي زراح.

[219] **أ. و. ت.**، س.الحركة الوطنية، ص. 20، م. 1: مراقبة سياسية لأنشطة الشبان التونسيين (1921)، مذكّرة أمنية مؤرخة في 17 جانفي 1921.

[220] Goldstein (D) : *Libération…op.cit.*, p. 316.

وقد صرّح بيرتّي لأعضاء الوفد أن لوسيان سان غادر باريس وهو عازم على القيام "بإصلاحات اقتضها مشاركة التونسيين في الحرب العالمية الكبرى..." وحدّد الإطار العام لتلك الإصلاحات "التي يجب أن ترتكز خاصة على إعادة تنظيم المجلس الاستشاري التي قد درسها فلاندان من قبل، وتنمية التعليم العمومي، ونظام الأراضي، ودخول أهالي البلاد إلى الوظيفة العمومية." أنظر:

المحجوبي (علي): **جذور**...**نفس المرجع**، ص. 267.

[221] تلمّح بعض التقارير الفرنسية إلى أنّ المقالات التي نشرتها "الزمان" لفائدة التونسيين كانت بمقابل مادي أي أنّها من نوع المقالات الإشهارية. مع العلم أنّ صحيفة لوموند الفرنسية الشهيرة هي وريثة هذه الصحيفة.

[222] كان فرحات بن عيّاد وراء الاستشارة القانونية الصادرة في جويلية 1921 عن جوزيف بارتيلمي Joseph Barthélémy وأندري وايس André Weiss ومفادها أنّ دستور 1861 لا يزال نافذ المفعول وأنّ النظام الدستوري لا يتنافى مع نظام الحماية وكذلك وراء العريضة التي قدّمها تايتنجر إلى البرلمان في فيفري 1922 للمطالبة بمنح ميثاقا دستوريّا إلى تونس، وهو توجّه اعتبره القلاتي غير ذي جدوى لأنّ المطالب التونسية لم تعد متناقضة مع نظام الحماية بعد تعديلها.

وعموما كان هذا الوفد متجانسا ومتكاملا بشهادة الطاهر بن عمار نفسه،[223] ولم يكن خاضعا لتأثير عبد الرحمان اللزّام فقط كما ذكرت بعض التقارير الفرنسية أو لوصاية حسن القلاتي كما صرّح بذلك أحمد الصافي.

ولعلّ من أهمّ أنشطة هذا الوفد لقاءه بالمقيم العام الجديد لوسيان سان يوم 28 ديسمبر 1920، وقد تمّ هذا اللقاء في جوّ ودّي وبحضور كل الأعضاء باستثناء القلاتي وفيه وعدهم بدراسة المطالب التونسية بروح عالية من التفهّم والعدالة.[224] وفي 6 جانفي 1921 نجح الوفد في مقابلة جورج لايق Leygues رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الذي أعلن له أنّه فوّض مسألة الإصلاحات التونسية الممكنة إلى المقيم العام الجديد، مع العلم أنّ تقديم الوفد التونسي خلال هذا اللقاء تمّ مثل سابقه بواسطة لافنارد Lavenarde كاتب عام "لجنة العمل الفرنسي الإسلامي لشمال إفريقيا".[225]

وبعد سقوط حكومة جورج لايق Leygues في 16 جانفي 1921، تمكّن الوفد التونسي من الالتقاء برئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الجديد وهو المحنّك أرستيد بريان Aristide Briand، وقد عبّر الطاهر بن عمار في خطابه أمامه عن التضحيات الكبرى التي قدّمها التونسيون لفرنسا أثناء الحرب الكبرى وعرض عليه كراس المطالب التونسية والإصلاحات اللازمة لتحسين وضع التونسيين.[226] ومن جهته نصح أرستيد بريان أعضاء الوفد بالحذر والتعقّل وبمنح الثقة للمقيم العام وأعلن أنّه لا يستطيع الإذن بإلغاء حالة الحصار لأنّ هذا القرار كان آنذاك محلّ مشاورات قانونية حول مدى تأثيره على إطلاق سراح الثعالبي.[227]

وقد تلقّى أعضاء الوفد مثل هذه النصائح من جميع الذين قابلوهم في باريس، حيث ذكر لهم فيليب ميّاي أنّ صحيفة "الزمان" « Le Temps » وصلتها عدّة رسائل تهديد من المعمرين

[223] Goldstein (D) : *Libération…op.cit.*, p. 323 (note n° 54).
[224] « Une délégation tunisienne à Paris », *Le Temps*, 29 décembre 1920.
[225] « La délégation tunisienne chez le président du conseil », *Le Temps*, 7 janvier 1921.
[226] Hauser (Fernand), « Revendications tunisiennes », *Le Journal*, 18 juillet 1922.
[227] **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، بك. 623، ص. 319: وفود تونسية إلى باريس ونشأة الدستور (جويلية 1920- نوفمبر 1924)، مراسلة من وزير الخارجية إلى المقيم العام مؤرخة في 26 فيفري 1921.

الفرنسيين بتونس بسبب مساندتها للقضية التونسية، أمّا روني بيّو René Puaux فقد نصحهم بالحذر في عرض المطالب والاكتفاء بالمطالبة بالحريات التي لا تمس من هيبة فرنسا، بينما بيّن لهم النائبان أندري برتون وموريس موتي أنّ نفوذهما محدود بالمجلس وطلبا منهم الاتصال بنواب "الكتلة الوطنية" « Bloc National ».[228]

ونتيجة لذلك أدرك أعضاء الوفد استحالة الحصول على الدستور الذي كانوا يتمثّلونه ولا سيّما مطلبي المجلس التشريعي والمسؤولية الحكومية، فدعاهم القلاتي إلى التمسّك بهذين المطلبين بوصفهما غاية سياسية عليا ومشروعة والاكتفاء تحضيرا لذلك بتحويل "الندوة الشورية" إلى ندوة تفاوضية مشتركة ومنتخبة وذات صلاحيات واسعة في مجال الميزانية، واقترح بمساندة من حسونة العيّاشي إضافة بندا تاسعا للمطالب التونسية يتعلق بإجبارية التعليم وتعميمه.[229]

ويبدو أنّ الطاهر بن عمار لم يكن متحمّسا في البداية إلى تغيير مطلب المجلس التشريعي بمجلس تفاوضي، حيث ذكر في رسالته إلى حسن القلاتي أنّ الوفد ذهب إلى باريس وفي برنامجه المطالبة بمجلس تشريعي وبمسؤولية حكومية محدّدة أمامه، وأنّ القلاتي أبدى قبل السفر شكّه في نجاح هاذين المطلبين وطالب بالاعتدال في طرح المطالب والاكتفاء بمجلس تقريري وكان يسانده في ذلك عبد الرحمان اللزّام وأغلب الحاضرين في اجتماع وقع بمقر شركة مطبعة النهضة.[230]

ويؤكد ذلك ما ورد في رسالة عبد الرحمان اللزّام الذي بيّن أنّ التحوير وقع بباريس بعد تردّد البعض والاتفاق على ضرورة استنفاذ كل الخطوات قبل تأكيده،[231] وكذلك ما جاء في رسالة العيّاشي الذي بيّن أنّ ذوي التكوين الحقوقي كانوا واعين بصعوبة تحقيق المطلبين الأول

---

[228] **أ. و. ت.**، س. الحركة الوطنية، ص. 20، م. 1...**نفس المصدر**، مذكرة أمنية مؤرخة في 17 جانفي 1921.
[229] Guellaty (H), « La question…*op.cit.*
[230] « Lettre de M. Tahar ben Ammar…*op.cit.*
[231] « Lettre de M. Abderrahman Lazem…*op.cit.*

والثاني ولكنّ الاكتفاء بالجانب المرحلي للمطالب لم يتم إلاّ في باريس بعد اتصالات أعضاء الوفد بأصدقائهم الفرنسيين وقبولهم لاقتراحات القلاتي وأندري دوران انقليفيال.[232]

وبناء على ذلك حرّر أعضاء الوفد مذكّرة رسمية تتضمن المطالب المعدّلة مع شرحها شرحا ضافيا، وتدلّ صياغتها على ثقافة قانونية واسعة لمحرّريها حيث جمّعت المطالب حول مبدأ أساسي وهو "استقرار القانون" « La stabilité de la loi » الذي لا يتحقّق إلّا بالقضاء على نظام القوانين/الأوامر وتحويل "الندوة الشورية" إلى مجلس تشريعي موحّد ومشترك ومنتخب، وبتحقيقه تتحقّق آليّا جملة المطالب الأخرى وهي المسؤولية الحكومية أمام المجلس وفصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية وفصل السلطة القضائية عن السلطة الإدارية وتمكين التونسيين من المشاركة في مناقشة ميزانية الدولة وفي الوظائف العمومية وإطلاق الحريات العامة والفردية وحماية الملكيات ونشر التعليم، وتعني كل هذه الإصلاحات منح التونسيين ميثاقا دستوريا ملائما لدرجة تطورهم الاجتماعي على أن يكون ذلك تحت الرقابة الفرنسية.[233]

ويتضح من ذلك أنّ التعديلات المدخلة على برنامج الحزب الدستوري لم تكن جوهرية حيث أشارت هذه الوثيقة الرسمية إلى السلطة التشريعية التي يجب أن تتوفّر للمجلس كي يكون قادرا على تجاوز نفوذ الإدارة الفرنسية بتونس الخاضعة لسيطرة المتفوقين.[234]
وقبيل عودة الوفد نجح الطاهر بن عمار في نشر مقال عنوانه "**الحقيقة عن المسألة التونسية**" بصحيفة "الزمان" « Le Temps » الباريسية،[235] وفيه جدّد ثقة التونسيين في فرنسا وتمسكهم بقيمها الحضارية، ودافع عن نوايا النخبة التونسية كما يراها لا كما صوّرها حزب المتفوقين الفرنسيين، وممّا جاء في هذا السياق قوله:

---

[232] « Lettre de M. Hassouna Aiachi, Sousse le 12 septembre 1921 », *Le Courrier de Tunisie*, 21 septembre 1921.
[233] مذكّرة عنوانها "المسألة التونسية" « La question tunisienne » وهي بإمضاء العيّاشي وابن عياد واللزّام وابن عمار وزرراح والمنستيري.
[234] Goldstein (D) : *Libération…op.cit.*, p. 316.
انظر كذلك:
- "بلاغ من الحزب الدستوري"، جريدة "**الوزير**"، 31 أكتوبر 1921.
[235] Ben Ammar (Tahar), « La vérité sur les revendications tunisiennes », *Le Temps*, 30 janvier 1921.

"لم تنجح أبدا كلّ نقائص الإدارة وأخطائها في جعلنا نفقد أملنا في فرنسا... لقد وقع اعتبارنا بمثابة العملاء للأجنبي أو بمثابة الممثلين لاتّجاه قومي ضيّق الأفق ومتطرّف أو حتّى بمثابة الاثنين معا. وقد وجدت هذه الأقاويل الضّارة أصداء لدى الرأي العام الفرنسي. إنّه لا وجود في الواقع لحزب الشباب التونسي. والتطلّعات التي وقع التعبير عنها لديكم تعجّ بها كلّ القلوب التونسية. إنّ الذين يطلقون عليهم الشباب التونسي هم بكلّ بساطة أولئك الذين أصبحوا بفضل مستواهم التعليمي وانتمائهم الاجتماعي ينطقون باسم الجميع..." .[236]

وأنهى الطاهر بن عمار مقاله بتقديم خلاصة المطالب التونسية بطريقة تذكّر بأسلوب رواد حركة "الشباب التونسي"، المدافعين عن سياسة التشريك والداعين إلى النهوض بالتونسي ثقافيا واقتصاديا وسياسيا، وذكر في هذا الصدد ما يلي نصه:

"نطالب بحماية القانون المكتوب كي نضمن الحرية لأشخاصنا والحماية لأملاكنا ضدّ نزوات إدارة غير مسؤولة... ونطالب بالمشاركة في إدارة بلادنا وبمراقبة الميزانية وبتعاطي الوظائف الأخرى غير وظيفة شاوش أو مترجم وبتطوير التعليم العمومي... " .[237]

وتضمّن هذا المقال تعديلا جزئيّا للمطالب التونسية يتمثّل في إمكانية العدول وقتيّا على صيغة الاقتراع العام حيث طالب ابن عمار " بمجلس تفاوضي منتخب على أساس الاقتراع العام أو على أساس الانتخاب الأوسع بشرط ضمان استقلاله الكامل عن الإدارة، ويكون الأعضاء التونسيون والفرنسيون متساوين من حيث العدد حتّى يستفيد كل طرف من خبرة الطرف الآخر...". ويدل ذلك على أنّ الطاهر بن عمار لم يكن قادرا آنذاك على اتخاذ المبادرات السياسية فقط، بل إنّه بدأ يكتسب عمليا تلك النزعة البراغماتية المتميّزة بتبنّي الاعتدال والمرحلية في تحقيق الأهداف السياسية .

---

[236] *Ibid.*

وقد اعتمدنا التعريب الذي قام به الهادي التيمومي لجزء كبير من هذا المقال. انظر: كتاب التاريخ لتلاميذ السنة السابعة ثانوي، م. ق. ب. (ب. ت.). وهو أكثر دقة من التعريب الصادر بجريدة **"الإتحاد"** بتاريخ 13 فيفري 1921.

[237] *Ibid.*

ويبدو أنّ علاقات الطاهر بن عمار المتميّزة مع صحيفة "الزمان" « Le Temps » دفعتها إلي التفاعل ايجابيّا مع الوفد الثاني مقارنة بالوفد الأوّل،[238] ويبرز ذلك في المقال الذي نشرته بتاريخ 2 فيفري 1921 ونوّهت فيه برسالة رئيس الوفد وبشرعية المطالب التي تضمّنتها.[239]

وقد شرع أعضاء الوفد منذ عودتهم إلى تونس في 4 فيفري 1921 في عقد اجتماعات يومية للتعريف بنتائج عملهم في باريس، ثم نظّموا في 25 مارس تجمّعا شعبيّا بمدرسة نهج جامع الهواء تدخّل فيه أحمد الصافي وحسونة العيّاشي ودوران انقليفيال وحضره أعضاء الوفدين وعدد كبير من الأهالي.[240]

وكان تقييم عمل الوفود محور اختلاف حقيقي بين عناصر النخبة التونسية سرعان ما تحوّل إلى خلاف ثم إلى قطيعة مع ظهور الحزب الإصلاحي الذي التحق به الطاهر بن عمار.

---

[238] Goldstein (D) : *Libération…op.cit.*, p. 317.

[239] « La question tunisienne », *Le Temps*, 2 février 1921.

[240] **أ. و. ت.**، س. الحركة الوطنية، ص. 20، م. 1...**نفس المصدر**، مذكرة أمنية مؤرخة في 4 فيفري 1921 ومذكرة أمنية مؤرخة في 25 مارس 1921.

II- نشاط الطاهر بن عمار في الحزب الإصلاحي التونسي (1921- 1928).

يعتبر التيار الإصلاحي تيارا ملازما لحركات التحرر الوطني لا سيّما في بلاد المغرب حيث ظهرت بتونس والجزائر والمغرب الأقصى زمن الاستعمار الفرنسي حركات إصلاحية متشابهة من حيث ملامحها العامة ومن حيث الجدل الذي حف بطبيعتها، إذ ربط بعض الدارسين بين الإصلاحية والولاء للمستعمر[241] ورأى فيها آخرون رافدا من روافد العمل الوطني،[242] وركّز البعض الآخر على العلاقة التكاملية بين النزعات الإصلاحية والبراغماتية والتحديثية.[243]

وقد انخرط الطاهر بن عمار في هذه الحركة الإصلاحية اثر انسلاخه عن الحزب الدستوري والتحاقه بالحزب الإصلاحي بعد فترة قصيرة من تأسيسه سنة 1921 وإلى حدّ اضمحلاله سنة 1928، ونشط في صفوفه دون أن يرتقي إلى مصاف القادة البارزين لهذا الحزب من أمثال حسن القلاتي ومحمد نعمان وحسونة العيّاشي هذا إن صحّ الحديث أصلا عن وجود حزب مهيكل لأنّه لم يكن في نظر البعض سوى"هيئة أركان بدون جنود" .[244]

فهل كان هذا الانسلاخ نتيجة رفض الطاهر بن عمار للبرنامج الدستوري الذي لم يعد ملائما لواقع تلك المرحلة؟ أم إنّه كان تعبيرا عن تضامنه مع المجموعة التي يرتبط معها بعلاقات خاصّة ذات طابع شخصي واقتصادي؟

وهل تعود مكانته الهامشية في الحزب الإصلاحي إلى بقائه بمنأى عن الخلافات الشخصية المرتكزة حول مسألة الزعامة والمنافسة المهنية التي كانت تؤثّر على علاقة المحامين؟ أم إنّه

---

[241] Mansar (Adnen), « Entre réformisme et loyalisme : Le cas M'Hamed Belkodja 1868-1943 », *Rawafid*, Revue de l'ISHMN, n° 7, 2002.

[242] Rahal (Malika), « la place des réformateurs dans le mouvement national algérien », *Vingtième Siècle. Revue d'histoire*, n° 83, 2004, pp. 161-171.

[243] Tahtah (M.) : *Entre pragmatisme, réformisme et modernisme. Le rôle des Khattabi dans le Rif (Maroc) jusqu'à 1926*, Peeters Publishers, Louvain, 1999.

[244] Kraïem (M.), « Le parti réformiste », *Revue d'Histoire Maghrébine*, n° 4, Tunis, 1975, p. 320.

لم ينضم أصلا لهذا الحزب وكان من المتكاتفين معه دون اندماج فيه على حدّ تعبير أحمد توفيق المدني؟[245]

وهل إنّ تبنّي الطاهر بن عمار لأفكار الحزب الإصلاحي القائمة على الاعتدال والبراغماتية يعبّر عن نزعة وطنية إصلاحية؟ أم إنّه يؤدّي موضوعيّا إلى التواطئ مع الاستعمار؟

1- انسلاخ الطاهر بن عمار عن الحزب الحر الدستوري وانضمامه للحزب الإصلاحي في منتصف شهر سبتمبر 1921.

تشير مذكّرة أمنية صادرة في 18 جوان 1921 إلى أنّ الحزب الحر الدستوري التونسي أعاد تنظيم هياكله وكوّن مكتبا جديدا يضم المجموعة المتصلبة وأبرز عناصرها الثعالبي والصافي وصالح بن يحي والطيب بن عيسى وسليمان الجادوي ومحمد الجعايبي وعلي كاهية وحمودة المنستيري وغيرهم، وأنّه قرّر الانطلاق في حملة دعائية هدفها المطالبة بدستور ومقاومة "حزب الاعتدال" الذي تكوّن بسيدي بوسعيد ومن أهم باعثيه محسن زكريا.[246] وأشارت نفس المذكّرة إلى انضمام عدد من الشبان التونسيين إلى هذا الحزب الجديد وهم حسن القلاتي ومحمد نعمان ومحمد السعيد الخلصي ويوسف زويتن والطاهر بن عمار ومحمد بورقيبة والشاذلي القسطلّي ورشيد حيدر...[247]

فما هي حقيقة هذه المجموعة المعروفة باسم "جماعة سيدي بوسعيد"؟ وما هي علاقتها بالحزب الإصلاحي؟ وهل كان للطاهر بن عمار صلة بها؟

---

245 المدني (أحمد توفيق): **حياة كفاح**...**نفس المصدر**، ص. 278.

246 كان محسن زكريا، وهو من أصهار العائلة الحاكمة، يشغل خطة رئيس الفرع الإسلامي لرابطة قدماء المحاربين الفرنسيين. وقد مكنته صفته هذه من إلقاء خطاب أمام المقيم العام لوسيان سان يوم 8 جانفي 1921 عبّر فيه عن تمسّكه بنظام الحماية وانتقد مناورات الشبان التونسيين الذين يزعمون التكلم باسم الشعب. وقد كوفئ على هذا الولاء بأن عيّن في جوان 1921 كاهية بطبرقة، لكنّه تعرّض قبل ذلك إلى هجمات عنيفة من الصحافة التونسية، واتهمت مجموعة سيدي بوسعيد بالتعامل معه لتشويهها أمام الرأي العام.

247 **أ. و. ت**، سلسلة الحركة الوطنية، ص. 20، م. 1...**نفس المصدر**، مذكّرة أمنية مؤرخة في 18 جوان 1921.

تتفق كل المصادر على أنّ "حزب الاعتدال" تكوّن قبل سفر الوفد الثاني إلى باريس بمبادرة من بعض الأعيان القاطنين بضاحية سيدي بوسعيد وذلك بهدف مقاومة كل غلوّ في المطالب اقتناعا منهم بأنّه يمكن دفع الحكومة إلى تحسين وضعية الأهالي بواسطة مطالب معتدلة وقابلة للتحقيق.[248]

وكان من أبرز أعضاء هذه المجموعة أحمد بنّيس والشاذلي القسطلّي ومحمد محسن ومحمد بورقيبة وعلالة جمعة ومحمد سيالة،[249] وهم حسب حسونة العيّاشي، ثلة من المثقفين الذين ظلوا مجرّد متابعين للشأن السياسي التونسي ولم يصدر عنهم ما يمكن اعتباره عملا سياسيا عدائيا حيث لم يكتبوا مقالات صحفية ولم يصدروا بيانات سياسية.[250]

وقد شهدت هذه "الخلية النائمة" بعد عودة الوفد الثاني "توسّعا سريعا ومفاجئا" على حدّ تعبير المقيم العام لوسيان سان بعد أن انضم إليها القلاتي ومحمد نعمان والصادق الزمرلي ومحمد بن عروس وبعض أفراد عائلة محسن، وذلك في إطار تقارب مالي أكثر منه سياسي، حيث نجح القلاتي في التحالف مع هذه المجموعة للسيطرة على أسهم شركة "مطبعة النهضة" وتولّي رئاسة مجلس إدارتها. واستبشرت الإقامة العامة لهذا التقارب وعملت على استغلال هذه النزعات المعتدلة لإحداث قطيعة في صلب الحزب الدستوري،[251] وذلك بالتزامن مع إطلاق بعض الإصلاحات المسكّنة (رفع حالة الحصار في 29 مارس 1921 وإحداث وزارة العدل في 24 أفريل 1921).

وبالفعل فإنّ مظاهر الخلاف بين المعتدلين والمتصلبين، التي كانت كامنة وخفيّة، أصبحت منذ أفريل 1921 حادّة وعلنيّة، واتخذت أبعادا شخصية ترجمتها الحملات الصحفية والحملات المضادة بين محمد نعمان والمحمد الجعايبي في البداية وبين حسن القلاتي وأحمد الصافي بعد ذلك.[252] وبلغت الحملة أوجها في أواخر أوت 1921 بصدور مقال تأليفي حول

[248] Goldstein (D) : *Libération…op.cit.*, p. 333.

[249] **أ. و. ت.**، سلسلة الحركة الوطنية، ص. 19، م. 1...**نفس المصدر**، مذكّرة أمنية مؤرخة في 26 مارس 1921.

[250] Aiachi (H), « Soyons raisonnables », *Le Courrier de Tunisie*, 11 septembre 1921.

[251] **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، بك. 40، ص. 62، م. 2: مسائل سياسية وإدارية (1920-1921)، تقرير من لوسيان سان إلى أرستيد بريان مؤرخ في 4 مارس 1921.

[252] بن ميلاد (أحمد) وإدريس (محمد مسعود): **الشيخ عبد العزيز الثعالبي...نفس المرجع**، ص. 219-222.

"المسألة التونسية" لحسن القلاتي، وفيه انتقد الثعالبي والصافي وتهجّم على مديري الصحف العربية، الذين كانوا يطالبون بالمجلس التشريعي والحكومة المسؤولة أمامه متجاهلين التعديلات التي أدخلت على برنامج الحزب، ودعا في الأخير إلى ضرورة تغيير اسم الحزب الدستوري ليصبح "الحزب الإصلاحي".[253] فردّ عليه أحمد الصافي بلهجة شديدة مقدّما قراءة مغايرة للمسار السياسي للحزب الدستوري منذ نشأته.[254]

وبذلك تحوّل الخلاف بين المجموعتين إلى قطيعة نهائية استحالت معها كل محاولات المصالحة التي قام بها العيّاشي والجيلاني بن رمضان[255] والصادق النيفر وعبد الرحمان الكعاك.[256] وتجلّت هذه القطيعة في بعث "المنشقين" لحزب جديد عرف بالحزب الإصلاحي التونسي « Parti Réformiste Tunisien »، وكان ظهوره الرسمي في منتصف شهر سبتمبر 1921 مع إصدار جريدته "البرهان" وإعلان برنامجه الإصلاحي.[257]

وبناء على كل ما تقدّم يتضح أنّ مجموعة سيدي بوسعيد تكوّنت في فترة كان فيها الطاهر بن عمار مشغولا في المشاورات الإعدادية لسفر الوفد الثاني إلى باريس ومتأرجحا بين الالتزام بالبرنامج الدستوري الذي كلّف بتبليغه إلى الأوساط الفرنسية ومساندة أنصار التعديل والاعتدال ويمثلهم آنذاك القلاتي واللزّام، ويعني ذلك أنّه لم ينضم أصلا إلى هذه المجموعة التي تربطه ببعض عناصرها علاقات صداقة فضلا عن علاقات الجوار باعتباره كان يقطن بضاحية خير الدين القريبة من سيدي بوسعيد.

وحافظ ابن عمار على هذا التوجّه حتّى عندما حصل التقارب بين مجموعة بنّيس ومجموعة القلاتي في مارس 1921 رغم شراكته معهم في التنافس حول مطبعة النهضة، ولم يشارك في الجدل القائم بين الإصلاحيين والدستوريين على أعمدة الصحافة إلى حدود بداية شهر سبتمبر 1921، بل إنّه دعّم مكانته داخل الحزب الدستوري حيث تمّ اختياره عضوا في اللجنة التنفيذية الثانية للحزب يوم 29 ماي 1921 خلال الاجتماع الذي انعقد في محل حمودة

---

[253] Guellaty (H), « *La question tunisienne…op.cit.*

[254] Essafi (A), « *M. Essafi répond…op.cit.*

[255] **أ. و. ت.**، س. الح. الو.، ص. 20، م. 1...**نفس المصدر**، مذكرة أمنية مؤرخة في 30 نوفمبر 1921.

[256] المدني (أحمد توفيق): **حياة**...**نفس المصدر**، ص. 206.

[257] صدر هذا البرنامج بصحيفة "**تونس الاشتراكية**" « Tunis Socialiste » يوم 18 سبتمبر 1921 ثم بصحيفة "**البرهان**" في اليوم الموالي.

المنستيري برئاسة الثعالبي،[258] علما أنّه لم يكن عضوا باللجنة التنفيذية الأولى السرية التي انتخبت في اجتماع 14 مارس 1920.
وشارك الطاهر بن عمار في أنشطة الحزب الدستوري واجتماعاته خلال شهر جوان وبداية جويلية 1921، ويؤكّد ذلك ما أورده أحمد توفيق المدني كاتب الحزب الدستوري وموثّق محاضر جلساته ومنها محضر اجتماع غرة جويلية 1921 الذي ورد فيه ذكر الطاهر بن عمار ضمن الحاضرين الخمسة عشر،[259] وهذا يفنّد ما ورد في مذكّرة 18 جوان المذكورة أعلاه التي أشارت إلى انضمامه للحزب الإصلاحي في ذلك التاريخ.

وقد عاد المدني إلى مسوّدات محاضر جلسات الحزب عند حديثه عن تفجّر الخلاف بين الإصلاحيين والدستوريين وتحديدا تلك التي تهم الفترة الممتدة بين 17 أوت و20 سبتمبر 1921. ويلاحظ المتأمّل لهذه المحاضر أنّ اسم الطاهر بن عمار لم يرد فيها إطلاقا لا بوصفه من الدستوريين الحاضرين ولا من الإصلاحيين المنشقين وهم حسن القلاتي ومحمد نعمان ومحمد بورقيبة ومحمد محسن ومصطفى صفر ورشيد حيدر والهادي بن الطاهر.[260]
فهل يعني ذلك أنّ الطاهر بن عمار اختار البقاء على الحياد أو القيام بوقفة تأمل قبل اختيار الصفّ المناسب؟ أم إنّه لم يكن عنصرا فاعلا في هذا الجدل الذي تركّز بين الصحافيين والمحامين وخيّر الاهتمام بشؤونه الاقتصادية؟

ويوحي كلام المدني بأنّ الطاهر بن عمار لم ينضم طيلة هذه الفترة إلى هذا الحزب الناشئ، وأنّه كان من "الذين تكاتفوا مع الحزب الإصلاحي دون اندماج فيه"[261] وهم أولئك الذين ساندوا إصلاحات 1922 وشاركوا في انتخابات المجالس النيابية التي بعثها لوسيان سان وهي المجلس الكبير ومجالس القيادات والجهات، وقد أورد في هذا السياق: "وهكذا، ما أخذت أبواب الانتخابات تفتح، حتّى أمّها جمع ممّن كنّا نعتقد فيهم الأمانة والإخلاص...وأكبر من ذلك، إعلان جماعة من كبار الدستوريين: الطاهر بن عمار، محمد شنيق، الطاهر

---

[258] المدني (أحمد): **حياة...نفس المصدر**، ص. 194.
[259] **المصدر نفسه**، ص. 197.
[260] **المصدر نفسه**، ص. 205-220.
[261] **المصدر نفسه**، ص. 278.

التوكابري، الجيلاني بن رمضان، وأشباههم، انضمامهم إلى الإصلاحات وتولّيهم مقاعد المجلس الكبير وتزاحمهم على كرسي الرئاسة".[262]
وفي الحقيقة فإنّ موقف الطاهر بن عمار من الخلاف لم يكن واضحا في البداية لأنّه لم يعبّر عن آرائه في الصحافة مثلما كان يفعل القلاتي ونعمان والعيّاشي والصافي ولأنّه لم يحضر الاجتماعات الدستورية رغم ارتقائه إلى خطة قيادية عليا داخل الحزب الدستوري.

ومنذ منتصف سبتمبر 1921 خرج عن حياده وانحاز إلى صفّ صديقه القلاتي، ويظهر ذلك في الرسالة التي وجّهها له بطلب منه بتاريخ 14 سبتمبر 1921 ونشرت في صحيفة "بريد تونس" « Le Courrier de Tunisie » يوم 21 سبتمبر مع رسالتي العيّاشي واللزّام.[263] وفي هذه الرسالة دافع الطاهر بن عمار عن القلاتي وردّ عنه بعض التهم التي كانت تروّجها الصحف التونسية، لكنّه كان حذرا كعادته ولم يعبّر عن ولاء سياسي للقلاتي أو للإصلاحيين بخلاف العيّاشي مثلا الذي نوّه بفكرة بعث صحيفة "البرهان" ووعد بالمساهمة فيها. وقد عبّر القلاتي عن ارتياحه لصدور هذه الشهادات الثمينة التي أكّدت حسب رأيه صدق كلّ ما كان قد كتبه أو صرّح به.[264]

ولعلّ اختيار الطاهر بن عمار الانسلاخ عن الحزب الدستوري والالتحاق بالحزب الإصلاحي يرجع إلى أسباب موضوعية لأنّ الإصلاحيين كانوا يتبنّون المطالب المعتدلة التي ساهم في صياغتها أثناء قيادته للوفد الثاني ولأنّ وجوده في صفوف هذا الحزب المعتدل كفيل بتوفير حماية أفضل لمصالحه الطبقية، ولكن ذلك لا ينفي دور الجوانب الذاتية في تحديد هذا الاختيار باعتباره كان من أصدقاء القلاتي وكان يرتبط مع المجموعة الإصلاحية بعدة روابط اقتصادية.

ونشير أخيرا إلى أنّ انتماء الطاهر بن عمار للحزب الإصلاحي لا يعود إلى سنة 1922 كما أشار إلى ذلك أحمد توفيق المدني بل إنّه تمّ بالتوازي مع ظهور هذا الحزب رسميا في

---

262 **المصدر نفسه**، ص. 274-275.
263 « La question tunisienne », *Le courrier de Tunisie*, n° 5941, 21 septembre 1921.
264 Guellaty (H), « Réponse Guellaty à M. Essafi », *Tunis Socialiste*, 25 septembre 1921.

منتصف سبتمبر 1921 أو بعد ذلك بفترة قصيرة، ويعود أوّل نشاط قام به في صفوفه إلى يوم 9 ديسمبر 1921 تاريخ مشاركته في وفد إصلاحي قاده حسونة العيّاشي. وقد تولّى هذا الوفد تقديم برنامج العشر نقاط الخاص بالحزب الإصلاحي إلى المقيم العام لوسيان سان،[265] وتواصلت بعد ذلك مشاركته في مختلف أنشطة الحزب السياسية والاقتصادية.

2- مساهمة الطاهر بن عمار في الأنشطة السياسية والدعائية للمجموعة الإصلاحية (1922- 1928).

خفّت حدّة التوتر بين الدستوريين والإصلاحيين بمناسبة أزمة أفريل 1922،[266] إذ ساهم تلويح الباي محمد الناصر بالاستقالة في توحيد مختلف القوى السياسية بالبلاد ظرفيا وظاهريا.[267] وأثناء هذه الأزمة كان الطاهر بن عمار في زيارة أخرى إلى باريس حيث تولّى حسب بعض المصادر الأمنية مقاومة الدستوريين[268] أي أنّه مرّ إلى مرحلة الدعاية المضادة ومعارضة الحزب الدستوري ولم يعد مجرّد متعاطف مع الحركة الإصلاحية. وتواصلت هذه الزيارة إلى أواخر شهر أفريل وعاد إلى تونس قبيل زيارة الكسندر ميلّران Alexandre Millerand رئيس الجمهورية الفرنسية إليها ابتداء من 27 أفريل 1922.[269]

وقد ساهمت أزمة أفريل في تراجع حظوة الحزب الدستوري وبروز الحزب الإصلاحي بوصفه بديلا راهن عليه لوسيان سان لتمرير سياسته الإصلاحية مستغلا نزعته الليبرالية والإصلاحية وصداقته لفرنسا، التي تأكدت له بعد مقابلته مع حسن القلاتي ونشر جريدة "البرهان" لمقال نوّهت فيه بالمقيم العام المتفهم لقضايا الأهالي وبإصلاحاته الموعودة.[270]

---

[265] Goldstein (D) : *Libération…op.cit.*, p. 336.

[266] حول هذه الأزمة أنظر: المحجوبي (علي): **جذور**...**نفس المرجع**، ص. 301-322.

[267] Goldstein (D) : *Libération…op.cit.*, p. 408.

[268] **أ. و. ت**، س. الح. الو.، ص. 17، م. 3: مراقبة سياسية للعناصر اليهودية، مذكرة أمنية مؤرخة في 13 أفريل 1922.

[269] **أ. و. ت**، س. الح. الو.، ص.19، م. 1،... **نفس المصدر**، مذكرة أمنية مؤرخة في 21 أفريل 1922.

[270] **أ. و. خ.ف.**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، بك. 55، ص. 66: حملة وبرقيات معارضة للإصلاحات الإدارية (جويلية 1922- سبتمبر1923)، تقرير من لوسيان إلى وزير الخارجية مؤرخ في 15جويلية 1922.

وإثر هذا التمهيد أطلق لوسيان سان إصلاحات 13 جويلية 1922 وفيها أقرّ تمثيل التونسيين في مجالس محدثة في المستويات المحلية والجهوية والوطنية وهي مجالس القيادات ومجالس الجهات والمجلس الكبير وأعلن إلغاء خطة الكتابة العامة للحكومة التونسية.[271]

وقد عبّر الطاهر بن عمار عن مساندته لهذه الإصلاحات وذلك في البرقية المرسلة إلى رئيس مجلس الوزراء الفرنسي ريمون بوانكاري Raymond Poincaré في 27 جويلية 1922 من مجموعة من الإصلاحيين، وهم إلى جانب الطاهر بن عمار، حسن القلاتي ومحمد نعمان وأحمد بنّيس والشاذلي القسطلّي ومحمد بورقيبة وبوبكر تريمش والمأمون شويخة.[272] وتضمنت هذه البرقية النص الآتي:

"بعد دراسة معمّقة وواعية للأوامر الصادرة أخيرا عن السيد لوسيان سان والتي تمنح الشعب الإصلاحات الديمقراطية، يسعد الحزب الإصلاحي التعبير لملكه المعظّم سموّ الباي، ولحكومة الجمهورية، وسيادة رئيس مجلس الوزراء، عن أخلص عبارات الشكر والتقدير. وإنّ الأهالي ليرون في هذه الإصلاحات التحرّرية، بعد حرمانهم إلى حدّ الآن من أيّ مشاركة في الحياة العامة، مرحلة كفيلة بتدريبهم على إدارة الشؤون العامة والإسراع بتطويرهم التدريجي في تعاون وثيق مع الدولة الحامية. وإنّا لعاقدون الأمل على أن يكرّس الأمر الذي هو بصدد الإعداد، والمتعلق بتنظيم المجلس الأعلى، مبدأ المساواة بين عدد الممثلين الفرنسيين والتونسيين وأن تتبع ذلك في أقرب الآجال الانتخابات البلدية الموعودة، لتمكين العنصر المثقف من أداء رسالته التربوية.
وبتأكيدنا لكم إرادة التعاون المخلص والفعلي، في كنف الهدوء والنظام، والعمل، نرجوكم التفضل بقبول فائق مشاعر التقدير".[273]

---

[271] للتوسّع في دراسة فحوى هذه الإصلاحات وأبعادها وحدودها يمكن الرجوع إلى:
Mahjoubi (Ali), « Les réformes de 1922 et le mouvement national tunisien », *Revue Tunisienne de Sciences Sociales*, n° 45, 13è année, 1976, pp. 99-139.

[272] **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، بك. 55، ص. 66...**نفس المصدر**، برقية من الإصلاحيين إلى رئيس مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 27 جويلية 1922.

[273] اعتمدنا التعريب الذي قام به عبد الحميد الشابي والوارد في : المحجوبي (علي): **جذور**...**نفس المرجع**، ص. 339. وللمقارنة يمكن الرجوع أيضا إلى النص المنشور في جريدة **"الوزير"** بتاريخ 31 جويلية 1922.

وقد ثمّن ريمون بوانكاري موقف الإصلاحيين وتوجّه بالشكر للأعضاء الموقّعين على البرقية، ولقائدهم حسن القلاتي على البرقية التي أرسلها باسم إدارة جريدة "البرهان"، وتجاهل احتجاجات الشعب الدستورية.[274]

فلماذا ساند الإصلاحيون إصلاحات جويلية 1922، التي كانت هزيلة بشهادة الدستوريين واليسار الفرنسي بتونس وبفرنسا والمعمرين أنفسهم، والتي لم تكن تستجيب لأهم مطالبهم المعلنة في برنامج الحزب الإصلاحي؟

وما هي أبعاد هذا الموقف الذي لم يلتق فيه مع الإصلاحيين سوى ممثلي الطائفة اليهودية بتونس وبعض أعوان الإدارة من أعيان القبائل وشيوخ الطرق الدينية؟

وهل يدل ذلك على "ذكاء سياسي" كما ذكرت صحيفة "البرقية التونسية" « Dépêche Tunisienne » الموالية للإقامة العامة؟[275] أم يعني سقوط الإصلاحيين في الخيانة والعمالة للمستعمر كما كان يردّد الدستوريون؟

تجدر الإشارة إلى أنّ مساندة الحزب الإصلاحي لإصلاحات جويلية 1922 لم تكن مطلقة إنّما كانت تتعلّق بقبول المبدأ الإصلاحي مع التحفّظ على جوهر الإصلاحات والمطالبة بتدعيمها وتوسيعها. وفي هذا السياق يرى حسن القلاتي أنّ الإصلاحات، وإن كانت قليلة الأهمية في الظاهر، فإنّها غنية بالأمل بالنسبة للمستقبل، وتمثّل ميدانا ملائما للتدريب والتكوين السياسي للتونسيين، ولم تفته المطالبة بتمكين النخبة المثقفة من المشاركة في المجالس وتوسيع قاعدة الانتخاب.[276]

ويؤكّد ذلك أنّ الإصلاحيين ومنهم الطاهر بن عمار أصبحوا يمتلكون توجّها مميّزا هو مزيج من الاعتدال والبراغماتية كما سنتبيّن في العنصر القادم، ولكن يجب ألّا ننسى أنّ هذه الإصلاحات وضعت على قياس فئة الأعيان، ذوي الجاه والنفوذ والعلاقات الوديّة مع فرنسا،

---

[274] **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، بك. 55، ص. 66...**نفس المصدر**، رسالة من بوانكاري إلى مندوب الإقامة العامة بتونس مؤرخة في 31 جويلية 1922.

[275] *La Dépêche Tunisienne*, 28 juillet 1922.

[276] **أ. و. خ. ف**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، بك. 55، ص. 66...**نفس المصدر**، ترجمة لمقال صادر بجريدة "المبشر" بتاريخ 11 أوت 1922 عنوانه " الإصلاحات والإصلاحيون"، وقد نشر تعقيبا على مقال القلاتي الصادر في "البرقية التونسية" بتاريخ 30 جويلية 1922.

وقد بيّن ذلك النائب الشيوعي أندري برتون André Berthon، الذي رأى أنّها دعّمت النزعة المحافظة وأدخلت للقانون التونسي امتيازات سياسية جديدة لفائدة أصحاب الثروة.[277]

ويدل منح هذه الامتيازات على الدهاء السياسي للمقيم العام لوسيان سان، الذي استعمل بنجاح سياسة الترغيب والترهيب ووظّفها لعزل الحزب الدستوري، وحرمانه من ذوي النزعة المعتدلة والتحررية، وهم في نفس الوقت مموّليه السابقين، ومن المترددين والطامحين والطامعين، ليكوّنوا قوّة موازية يمكن استعمالها من دون المبالغة في تضخيم حجمها الحقيقي.[278] وعليه فإنّ الحزب الدستوري فقد بفقدان الطاهر بن عمار أحد مموّليه البارزين، الذي سقط موضوعيا في خدمة السياسة الفرنسية بقطع النظر عن نواياه الحسنة أو عن إرادته الطيبة.

ولم يقتصر نشاط الإصلاحيين على الاهتمام بالشؤون السياسية الداخلية بل تعدّى ذلك ليشمل بعض قضايا السياسة الخارجية، ففي 17 سبتمبر 1922 أرسل نخبة من ممثلي الحزب الإصلاحي، وهم الطاهر بن عمار وحسن القلاتي والشاذلي القسطلّي وأحمد بنّيس وعبد الرحمان اللزّام ومحمد بورقيبة ومحمد نعمان والطاهر المهيري، برقية إلى المقيم العام توجّهوا فيها بالشكر إلى بوانكاري على الدعم الذي قدّمته الحكومة الفرنسة للإمبراطورية العثمانية، وبالتهاني لممثل تركيا بباريس بمناسبة نجاح الجيوش التركية في تحرير آسيا الصغرى من الاحتلال اليوناني المدعوم من انكلترا.[279]

وعندما أفضى هذا التحرير إلى بعث دولة تركية حديثة ولائكية بقيادة مصطفى كمال، كان الإصلاحيون، أو الشق المتنور منهم على الأقل، من الأوائل الذين ساندوها واستوحوا مبادئها التحديثية.[280] وهو ما يمكن أن يعطينا فكرة واضحة عن تبنّي الطاهر بن عمار للمبادئ التحديثية والتنويرية التي انتصرت لها الدولة التركية الحديثة، وهي نفس المبادئ التي تبنّاها بعد ذلك الحبيب بورقيبة مؤسس الدولة التونسية الحديثة.

---

[277] **المصدر نفسه**، رسالة من بعض النواب الفرنسيين إلى رئيس مجلس الوزراء الفرنسي مؤرخة في 10 أوت 1922 وممضاة من قبل أندري برتون وأرنست لافون Ernest Laffont.

[278] **المصدر نفسه**، تقرير من لوسيان إلى بوانكاري مؤرخ في 20 نوفمبر 1922.

ابن ميلاد (أحمد) وإدريس (محمد مسعود): **الشيخ عبد العزيز الثعالبي**...**نفس المرجع**، ص. 258.

[279] **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، بك. 55، ص. 66...**نفس المصدر**، مراسلة من لوسيان سان إلى بوانكاري مؤرخة في 17 سبتمبر 1922.

[280] Cohen-Hadria (Elie) : *Du protectorat français à l’indépendance tunisienne : souvenirs d’un témoin socialiste*, C. M. M. C., Nice, 1976, p. 43.

وتواصلت في سنة 1923 نجاحات الإصلاحيين والحزب الإصلاحي مستفيدين من متانة علاقاتهم بالأوساط الحكومية الفرنسية التي ظهرت جليّا خلال زيارة الوفد التونسي الذي قاده الطاهر بن عمار سنة 1921، ومستغلين تلك الانقسامات المتواصلة داخل الحزب الدستوري التونسي.[281]

وفي 1924 نجح التحالف الانتخابي المعروف باسم "كتلة اليسار" « Cartel des Gauches » في الحصول على الأغلبية البرلمانية بفرنسا، فتكونت حكومة جديدة ترأسّها الراديكالي ادوارد هرّيو Herriot وساندها الاشتراكيون من دون المشاركة فيها.

فهل استفاد الإصلاحيون من هذا التحوّل لا سيّما أنّ علاقتهم كانت جيّدة مع الراديكاليين، وأنّ بعض رموزهم ينتمون إلى الجامعة الاشتراكية بتونس؟ وما هي خلفيات التوتر الحاصل في علاقة ابن عمار والإصلاحيون عموما بهذه الحكومة منذ شهر مارس 1925؟

استغل الإصلاحيون صعود هذه الحكومة الجديدة ليذكروها بمواصلتهم تبنّي سياسة التعاون الخالص مع فرنسا، وليطالبوها في نفس الوقت بضرورة توسيع إصلاحات 1922 وبتدعيم تعليم الأهالي وتخصيص مكانة أوسع للغة العربية.[282] وفي أكتوبر 1924 تمكّن حسن القلاتي وأندري دوران انقليفيال من مقابلة ادوارد هرّيو بباريس، فوعدهما ببعث لجنة مكلفة بدراسة الإصلاحات السياسية التي ينوي إدخالها بتونس. ويبدو أنّ القلاتي بالغ في تأويل هذا الوعد وحاول استثماره في دعايته السياسية، حيث كان وراء المقال الذي نشرته "تونس الاشتراكية" في 18 أكتوبر 1924 وعنوانه: " إصلاح عظيم: فرنسا تمنح دستورا إلى تونس"، فتهاطلت برقيات الشكر والولاء على هرّيو والنائب موتي Moutet من رموز الحزب الإصلاحي وبعض خلاياه، وظنّ الإصلاحيون أنّهم حقّقوا للبلاد التونسية ما عجز عنه المتصلّبون.[283]

---

[281] **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، بك. 55، ص. 66...**نفس المصدر**، تقرير من مندوب الإقامة العامة إلى بوانكاري مؤرخ في 26 ماي 1923.
بعد انسلاخ فرحات بن عياد والطيب بن عيسى والشاذلي المورالي عن الحزب الحر الدستوري وتكوينهم للحزب "الدستوري المستقل" في أواخر 1922، ابتعد عن هذا الحزب أيضا أحد أبرز المتصلبين وهو امحمد الجعايبي صاحب جريدة "الصواب".
[282] **أ. و. خ. ف**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، ص. 67: الوضع السياسي (أكتوبر 1923- نوفمبر 1924)، برقية من حسونة العياشي باسم الحزب الإصلاحي إلى ادوارد هرّيو مؤرخة في 21 جوان 1924.
[283] **المصدر نفسه**، برقيات من حسونة العياشي والقسطلّي ومن خلايا الحزب الإصلاحي بماطر وصفاقس وطبربة.

وبالفعل فقد تكوّنت " اللجنة الاستشارية للدراسات التونسية" بمقتضى قانون 27 نوفمبر 1924 وأصدرت هذه اللجنة مشروعها الإصلاحي في مارس 1925، وتضمّن بعض الإصلاحات القضائية والإدارية، ولعلّ أخطرها الحدّ من صلاحيات العدالة التونسية وتخصيص ثلثا أعضاء المجالس البلدية للرعايا الفرنسيين. ويعني ذلك أنّ هذه الإصلاحات شكّلت تراجعا بالنسبة للوضع السائد آنذاك بالبلاد التونسية بضربها لمبادئ المساواة والسيادة التونسية وتدعيمها للتفوق الفرنسي.[284]

وكانت خيبة الأمل كبيرة في صفوف الطاهر بن عمار ورفاقه الإصلاحيين الذين كانوا يأملون في سدّ ثغرات إصلاحات 1922 وتوسيع ما فيها من بوادر ايجابية، وعبّروا عن ذلك في برقية 21 مارس 1925، التي أمضاها ابن عمار وعشرون من أصحابه.[285]
وبيّنوا في هذه البرقية صدمتهم العميقة من توجّهات هذه اللجنة وتوصياتها المناهضة لمصالح التونسيين، ففي الوقت الذي كان فيه الإصلاحيون ينتظرون بثقة تطوير إصلاحات 1922 باتجاه أكثر ليبرالية وذلك بتوسيع نظام الاقتراع وتشريك كل الشرائح الاجتماعية في الحياة السياسية وزيادة عدد النواب التونسيين في المجالس المنتخبة، فإنّهم فوجئوا بأنّ الإصلاحات الموعودة تمثّل تراجعا غير مبرّر بخصوص مبدأ المساواة بين المنتخبين التونسيين والفرنسيين، والذي طبّق سنة 1922 في مجالس الجهات ومجلس التحكيم، وعبّروا في الأخير عن انزعاجهم من الأخبار الخاصة بمشروع الإصلاح القضائي.[286]

وبهذا الموقف يكون الطاهر بن عمار قد عبّر عن تماهيه الفكري والسياسي مع أطروحات الإصلاحيين، وامتلاكه لرؤية سياسية واضحة تقوم على التعاون والتدرج في تحقيق المكاسب مع السعي إلى المحافظة عليها وتدعيمها، لذلك يجب ألّا ننفي عنه وعن هؤلاء كل

---

[284] المحجوبي (علي): **جذور**...**نفس المرجع**، 415-417.
[285] **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، ص. 74: الوضع السياسي : اللجنة الاستشارية (1924-1927)، برقية من الحزب الإصلاحي مؤرخة في 21 مارس 1925 وممضاة من القلاتي ونعمان والعياشي واللزّام والدامرجي وبورقيبة والقسطلّي والخلصي والطاهر بن عمار وتريمش والمهيري وبنّيس والعبّاسي وباش حانبه والتبريزي والكعاك والوسلاتي وحيدر والجيلاني وحمزة وبن مصطفى.
[286] **المصدر نفسه.**

روح وطنية وألّا يتم التعامل معهم على أساس أنّهم مجرّد أبواق للدعاية الفرنسية. وقد التقوا في هذا الموقف مع اليسار الفرنسي والحزب الدستوري، وساهموا في تعطيل تطبيق مشروع الإصلاحات إلى أن ألغي تماما مع سقوط حكومة ادوارد هرّيو في أفريل 1925.[287]

وكان هذا الالتقاء مناسبة لعودة التنسيق بين الإصلاحيين وبين الحزب الدستوري من خلال تنظيم بعض الاجتماعات المشتركة، ولتدعيم التحالف الناشئ منذ بداية فيفري 1925 بين الإصلاحيين والاشتراكيين والدستوريين وأعضاء القسم التونسي للمجلس الكبير والموجّه ضدّ الهيمنة الشيوعية وجامعة عموم العملة التونسية. وقد تمكّن هذا التحالف، الذي يمثّل انتصارا ظرفيا للبرنامج السياسي المشترك بين الحزب الإصلاحي والحزب الاشتراكي، من صياغة ثلاثة وثائق مشتركة:

- البرقية المرسلة في 18 فيفري 1925 إلى ادوارد هرّيو، وهي موجّهة ضدّ تصريح النائب الشيوعي أندري برتون الدّاعي إلى رحيل فرنسا عن تونس، وفيها أيضا تكذيب للأخبار الرائجة حول حدوث اضطرابات سياسية بتونس ومطالبة بإصلاحات تحرّرية في إطار نظام الحماية.[288]
- بيان 18 فيفري الصادر في جريدة "النهضة" بتاريخ 19 فيفري 1925، وهو موجّه ضدّ الصحف الاستعمارية والمحافظة، التي تعمل على إخماد صوت الأهالي وحرمانهم من مساندة الليبراليين والديمقراطيين، ويقرّون فيه بعدم الارتباط بالشيوعية، ويطالبون بالمساواة في الحقوق مع الفرنسيين وبإصلاحات في إطار النظام والأمن.[289]
- بيان 21 فيفري الصادر في جريدة "النهضة" بتاريخ 22 فيفري 1925، وفيه بيّن الموقّعون أنّهم لا يمتلكون سلطة مباشرة على العملة، لكنّهم عازمين على استعمال

---

[287] المحجوبي (علي): **جذور**...**نفس المرجع**، ص. 424.

[288] **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، بك. 57، ص. 70...**نفس المصدر**، تقرير من مندوب الإقامة العامة إلى ادوارد هرّيو مؤرخ في 21 فيفري 1925 حول برقية كتلة الأحزاب السياسة التونسية.

[289] **المصدر نفسه**، بيان بتوقيع محمد بورقيبة وعمر بوزقرو وعلي كاهية ومحمد الصالح ختّاش والمدني والشاذلي خزندار والبشير العنابي وصالح فرحات والجعايبي والقلاتي ومحمد شنيق والقسطلّي والصافي وحسين الجزيري والطاهر التوكابري والطيب الجميّل وعبد الرحمان الكعاك.

قوّة نفوذهم بواسطة الصحافة، والعمل على نصح العمال التونسيين للانضمام لجامعة اتحاد النقابات الفرنسية.[290]

والملاحظ أنّ الطاهر بن عمار لم يمض على أيّة وثيقة من هذه الوثائق، ويبدو أنّ ذلك راجع إلى وجود أسباب ذاتية منعته من المشاركة كالسفر أو ربّما تعلّق الأمر بفتور التزامه السياسي وانصرافه لشؤونه الفلاحية والاستثمارية، غير أنّه لم يقطع نهائيّا مع الإصلاحيين ومع الحزب الإصلاحي ولا أدلّ على ذلك من توقيعه على بيان 21 مارس 1925 المذكور سابقا.

ولم تدم كتلة "الاشتراكيين- الأهليين" طويلا حيث تصدّعت في شهر جوان 1925 بسبب رفض الإصلاحيين لسياسة الحزب الدستوري المتصلبة ومساندته لثورة عبد الكريم الخطابي،[291] أو لنقل إنّها انحلّت تلقائيّا بعد أن وظّفها كل طرف لخدمة أغراضه السياسية.

وخفت منذ ذلك التاريخ نشاط الحزب الإصلاحي وأقبل أعضاؤه من الأعيان على الاهتمام بمشاريعهم المشتركة في ظروف مناخية ملائمة، وكان ذلك شأن الحزب الدستوري أيضا الذي أصبح "حزبا موهوما" غير قادر على القيام بأيّ نشاط سياسي جاد.[292] وتواصل هذا الوضع إلى ربيع 1928 حيث عاد الإصلاحيون إلى الساحة السياسية بقوة ونظّموا حملة انتخابية مشتركة لاكتساح المجالس النيابية والحجرات الاقتصادية.

وبفشل الشاذلي القسطلّي وحسونة العيّاشي وحسن القلاتي في هذه الانتخابات توقّف نشاط الحزب الإصلاحي نهائيّا، وصارت تحركات أعضائه تتم بصورة فردية وبأسمائهم الشخصية وإن كانت العلاقة في ما بين المجموعة لم تنفصم.[293] أمّا الطاهر بن عمار، الذي تجاوز بنجاح انتخابات 1928، فقد أصبح متفرّغا لنشاطه الجديد داخل هذه المجالس

[290] **المصدر نفسه**، بيان بتوقيع الصافي وفرحات وجميّل والقليبي والجعايبي والمدني وختّاش (عن الحزب الدستوري)، والقلاتي واللزّام والكعاك والقسطلّي وتريمش (عن الحزب الإصلاحي)، والعنابي وشنيق والتوكابري (عن المجلس الكبير).

[291] المحجوبي (علي): **جذور**...**نفس المرجع**، ص. 434.

[292] الماطري (محمود): **مذكّرات مناضل**، تعريب حمادي الساحلي، دار الشروق، القاهرة، 2005، ص. 36.

[293] القسنطيني (الكراي)، "الثوابت والتجديد في الفكر الإصلاحي غداة خروج المحور من تونس (ماي – ديسمبر 1943)"، في أعمال المؤتمر الرابع لتاريخ الحركة الوطنية: **تونس من 1939 إلى 1945**، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1989، ص. 78.

ولمشاريعه الخاصة من دون أن يبتعد عن المجموعة الإصلاحية، التي يرتبط معها بروابط موضوعية وذاتية منها تبنّي نفس الأفكار والتوجهات القائمة على الانتهازية والبراغماتية.

3- الطاهر بن عمار والإصلاحيون: مواقف انتهازية أم براغماتية؟

يجدر بنا قبل التصدّي لهذا الموضوع أن ندقّق في تبيان دلالات مصطلحي الانتهازية والبراغماتية، وأن نشير إلى أنّنا سوف لن نستعملهما لا في إطار معياري أخلاقي ولا في إطار فضفاض خارج السّياق التاريخي الذي احتضنهما، إذ أنّ مهمّتنا لا تتمثّل في محاكمة الأشخاص والنّوايا، إنّما تنبني على محاولة فهم الحقائق والظواهر التاريخية بعيدا عن المدح والقدح.

وقد ظهر مصطلح "الانتهازية" ضمن القاموس السياسي مع نهاية الستينات من القرن التاسع عشر، وما لبث أن تجذّر في الأدبيات الماركسية في إطار الجدل مع الاشتراكية- الديمقراطية الألمانية وأصبح مرادفا لمصطلح "التحريفية". ويعود أول تعريف للانتهازية في صيغتها الاشتراكية إلى فريدريك إنجلس، حيث ذكر في سنة 1891 ما يلي:

إنّ "نسيان الاعتبارات الأساسية الكبرى من أجل المصالح اليومية العابرة، واللّهاث وراء تحقيق نجاحات مؤقتة، والصراع الذي يدور حولها دون الاهتمام بالنتائج اللاحقة، والتخلّي عن مستقبل الحركة من أجل حاضرها، كل ذلك يمكن أن يكون دوافع نزيهة. إلاّ أنّه انتهازية وسيبقى كذلك. والحال، ربما كانت الانتهازية النزيهة أخطر أشكال الانتهازية".[294]

أمّا لينين فقد ربط الانتهازية بشريحة البورجوازية الصغرى، وحمّل المفهوم بعدا تقدميا، حيث كان يعيب على الانتهازية عدم دقتها وترددها ومراوغتها ونزوعها الدائم نحو الإصلاحية، وقد ذكر في هذا السّياق: " يكتفي الانتهازيون... دائما بما هو راهن وببريق آخر

[294] بن سوسان (جيرار) ولابيكا (جورج): **معجم الماركسية النقدي** (ترجمة جماعية)، دار محمد علي للنشر ودار الفارابي، صفاقس وبيروت، 2003، ص. 176.

تجديد، بينما ينبغي علينا نحن أن ننظر إلى بعيد وبصورة أعمق، ينبغي علينا أن نبيّن...في هذا التقدم الجوانب التي تشكّل أساس التقهقر وتترجم الطابع الأحادي الجانب الضيق والعابر لكل ما وقع تحقيقه". وينطبق هذا الحدّ على ما أسماه لينين تيار "الانتهازية التحريفية"، أمّا عندما تعلّق الأمر بمقاومة النزعة اليسراوية، فلم يستنكف عن دعوة الأحزاب الثورية إلى أن تكون أكثر انتهازية أي أن تكون أكثر رصانة وحكمة وتعقّلا وألّا تتوانى عن مصارحة الجماهير.

وأعطت روزا لوكسمبورغ للمفهوم بعده الإجرائي، وبيّنت أنّ الانتهازية ظاهرة طبيعية كامنة في الحزب وفي تطوره ويمكن تفسيرها بظروف النضال المعقّدة باطراد.[295]

وينتمي مصطلح البراغماتية إلى حقل معرفي مختلف، باعتباره أدخل ضمن القاموس الفلسفي في نهاية القرن 19 بواسطة "النادي الميتافيزيقي" « Metaphysical Club »، الذي نشط في الولايات المتحدة الأمريكية بمبادرة من بعض المفكرين لعلّ أبرزهم شارل ساندرس بيرس وويليام جيمس وجون ديوي. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت البراغماتية، وهي كلمة إغريقية تعني الأشياء التي يجري عملها، تشكّل تيارا فلسفيا أمريكيا يرى أنّ مقياس صحّة الأفكار والتصوّرات يكمن في جدواها أو نفعيتها العملية وفي نجاحها في حل المشاكل. ويعارض ذلك الرأي القائل بأنّ المبادئ الإنسانية والفكر يمثلان وحدهما الحقيقة، حيث لا توجد بالنسبة للبراغماتيين حقائق كونية مطلقة في مجال الأخلاق والنظم السياسية، بل توجد معارف مفيدة بدرجة تقل أو تكثر.[296]

وقد لاقت هذه الفلسفة صدودا في أوروبا العقلانية، ورأى فيها الفلاسفة الأوروبيون فلسفة الوصولية والانتهازية أو فلسفة الذرائعية والمصلحة الشخصية فقط، واعتبروا أنّها تعبّر عن فكر أصحاب المصارف والبنوك ورجال الأعمال، وعرفها الفيلسوف البريطاني برتراند رسل بأنّها "فلسفة التاجر" « philosophie de commerçant ».[297]

---

[295] **المصدر نفسه**، ص. 178 و182.

[296] Dortier (Jean-François), « Le pragmatisme. Une philosophie venue d'Amérique », *Sciences Humaines*, Hors Série n° 30 (1900-2000. Un siècle de sciences humaines), décembre 2000/janvier-février 2001.

[297] *Ibid.*

- Lesgards (Roger), « L'élite et son pragmatisme », *Le Monde diplomatique*, avril 1995, p. 32.

فهل يمكن سحب هاذين المصطلحين، المنتميان إلى سياقات وأنساق مختلفة، على الحقائق الخاصة بتوجهات المجموعة الإصلاحية بتونس غداة الحرب الكبرى؟

يعود أول تقرير فرنسي أشار صراحة إلى انتماء الطاهر بن عمار إلى التيار "الانتهازي" « Opportuniste » أو الوصولي « Arriviste » إلى سنة 1937،[298] ورغم أنّه متأخر نسبيا عن الفترة التي نتناولها حاليا، فإنّه يبدو شديد الأهمية في التعريف بتوجهات الانتهازيين وجذورهم، لا سيّما أنّ هذه النزعة كانت كامنة وخفية أحيانا زمن التجربة الدستورية، ثم عبّرت عن نفسها باحتشام مع الحزب الإصلاحي قبل أن تصبح أكثر وضوحا بعد تفككه وتحرّر النزعات الفردية من ضوابط الالتزام الحزبي.

وفي هذا الإطار يبيّن هذا التقرير أنّ جانبا مهما من النخبة التونسية أصبح يشكّل تيارا غير منظم يمكن أن نجمع ممثليه في خانة الانتهازيين، وهم يشتركون في حذرهم وسعيهم إلى الربح الفوري وتعاونهم مع السلط الفرنسية، و"يمثل أعضاء المجلس الكبير نواتهم ويتأرجح أعضاؤه بين الانتهازية الاقتصادية وعمليات المضاربة على غرار الطاهر بن عمار ومحمد شنيق والمنصف العقبي (وهو ابن شقيقة الطاهر بن عمار) ومحمد بن رمضان، والإصلاحية المعتدلة الليبرالية ويمثلها حسن القلاتي، وغيرهم من أصحاب الميول الفاشية على غرار الشاذلي خير الله والطاهر الصافي".[299]

وقد أرجع كاتب هذا التقرير ظهور هذه النخبة، ذات التأثير المحدود في الرأي العام، إلى الانتماءات الاجتماعية لأعضائها، وطبيعة تكوينهم، وتبنّيهم لطرق عمل مختلفة، وخاصة إلى الصراعات حول الزعامة بين القادة.

---

[298] المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، نشرية **وثائق**، عدد 3، 1985: " تقرير حول الوضع السياسي في تونس، ديسمبر 1937".
وتنسب كتابة هذا التقرير، حسب محمد الهادي الشريف، إلى هنري دي مونتيتي أو شارل سوماني، والأقرب للظنّ أنّ هذا التقرير كاتبه هنري دي مونتيتي الذي عبّر عن مثل هذه الأفكار في كتابه عن النخب والعائلات التونسية القديمة والموسوم:
« Enquête sur les vieilles familles et les nouvelles élites en Tunisie »

[299] **المصدر نفسه**، ص. 26 و27.
القسنطيني (الكراي)، "الثوابت والتجديد في الفكر الإصلاحي...**نفس المرجع**، ص. 78.

ولتأكيد ذلك سنعتمد شهادة شارل مونشيكور « Charles Monchicourt »، الذي واكب الإرهاصات الأولى لظهور هذه النخبة الإصلاحية وبدايات تطورها في مفتتح العشرينات. فقد بيّن هذا الموظف السامي، أنّ الانقسام الذي طرأ على الحزب الدستوري سنة 1921 بخصوص الموقف من الثعالبي، يعود إلى وجود نزعات متباينة داخل هذا الحزب منذ 1919 وميّز أبرزها:

- المتصلّبون بقيادة الثعالبي وهم المتمسكون ببرنامج تونس الشهيدة.
- الدستوريون الحقيقيون بقيادة أحمد الصافي ويطالبون بمجلس تشريعي مختلط وبحكومة مسؤولة أمامه.
- الانتهازيون بقيادة حسن القلاتي ويلتقون مع سابقيهم في المبادئ لكنهم يختلفون عنهم في العمل، حيث يتبنون المرحلية في تحقيق المطالب.[300]

وبيّن أنّ الانتهازيين يعبّرون عن إخلاص حقيقي لفرنسا، لكن يصعب التصريح العلني به لمعارضة شقي الدستور الآخرين لذلك. وقد أصبح التمايز جليّا بين هذه التيارات منذ إطلاق سراح الثعالبي، ثم حصلت القطيعة النهائية بينهما بعد أن قام القلاتي بنشر مقاله حول المسألة التونسية في 28 أوت 1921، وفسّرها بمزيج من العوامل الشخصية (الخلاف حول قيادة الحركة)، والسياسية (الخلاف حول طرق العمل والموقف من فرنسا)، والمهنية (الصراع بين المحامين).[301]

أمّا أحمد توفيق المدني فقد بيّن أنّ الخلاف تطغى عليه المسائل الشخصية والتنافس من أجل الزعامة، وأنّ القلاتي هو المتسبب فيه لأنّه كان منقادا في نظره "بثلاثة عوامل أساسية، الضغينة والمكابرة والاعتدال". وقد انحاز باقي الإصلاحيين إلى شق القلاتي بدافع من روابط الصداقة التي كانت تجمعهم به باستثناء الشيخ بورقيبة وأبو بكر العروسي اللذان

---

[300] Rodd Balek (pseudonyme de Charles Monchicourt) : *La Tunisie après la guerre*, publication du comité de l'Afrique française, Paris, 1920-1921, p. 395.
[301] *Ibid.*

انضما إلى المجموعة انطلاقا من حقدهما الدفين ضد الشيخ الثعالبي.[302] وتضفي هذه القراءة المتشنجة نوعا من السطحية على المسألة لأنّها تجرّد باقي أعضاء المجموعة الإصلاحية، بمن فيهم الطاهر بن عمار، من هامش الحرية الشخصية التي يتمتعون بها وتحوّلهم إلى مجرد أذيال لحسن القلاتي.

وقد أشار المدني نفسه في مواقع أخرى إلى عمق الاختلاف بين المجموعتين حول طبيعة المجالس وطرق تحقيق المطالب، حيث ذكر مثلا أنّ الإصلاحيين قاوموا الدستوريين "بدعوى التعقّل والتبصّر وعدم التهريج والمطالبة بما تسمح الظروف بالمطالبة به"،[303] ويتوافق ذلك مع تحاليل القلاتي، الذي ذكر أنّ جوهر الخلاف يتعلّق أساسا بمنهج العمل « C'est une simple question de méthode »،[304] أي التعارض بين نزعة متشدّدة ومنغلقة وأخرى مرنة وبراغماتية، ومن الطبيعي أن تتحوّل الخلافات السياسية إلى خلافات شخصية في المجتمعات القائمة على الشخصنة، والتي تنعدم فيها التقاليد الديمقراطية.

وعليه يصبح التساؤل الأكثر مشروعية: لماذا تبنّى كل طرف تلك النزعة بالذات؟ وهل أنّ تبنّي تلك النزعة، متطرفة كانت أم معتدلة، نابع عن قناعة ومبدئية أم ناتج عن حسابات شخصية ونوايا خفية؟

يمكن الإشارة، من دون التورط في المحاكمة العبثية للنوايا، إلى وجود عوامل معقّدة ساهمت في حصول الاستقطاب، وقد أشار تقرير1937 إلى أبرزها ويمكن أن نضيف إليها أهمية التحالفات الاقتصادية والمشاريع المشتركة بين الإصلاحيين ودورها في بروز نوع من الوعي المميز لهذه الفئة، والذي تجسّد في تبنّي رؤى انتهازية وبراغماتية لحماية المصالح المشتركة، ولعلّ غياب هذه المصالح هو الذي يفسّر بقاء بعض الدستوريين على وفائهم للدستور على الرغم من التقائهم مع الإصلاحيين في بعض المبادئ أو في طرق العمل، على غرار الطيب الجميّل، الذي وصفه تقرير فرنسي بأنّه "يتبنى أفكار حزب القلاتي ويتظاهر

---

[302] المدني (أحمد توفيق): **حياة كفاح**...**نفس المصدر**، ص. 222- 225.
[303] **المصدر نفسه**، 221.
[304] Guellaty (H), « Les insulteurs », *Tunis Socialiste*, 11 septembre 1921.

بأنّه دستوري حقيقي...وهو انتهازي لا يسعى إلّا لخدمة مصالحه وإنعاش مكتبه"،[305] أو صالح فرحات، الذي عارض الصافي والثعالبي مبيّنا أنّ المجلس الذي أضحى يطالب به الدستور هو مجلس تفاوضي وليست له أيّ صبغة تشريعية،[306] فالتقى بذلك مع جوهر أطروحات القلاتي من دون أن ينضم إلى مجموعته.

ومن جهة أخرى لم يكن الحزب الإصلاحي متجانسا، حيث كان يضم جناحا زيتونيا، يمثله الشاذلي القسطلّي ومحمد بورقيبة، وهما وإن كانا من المتنورين، فقد ساهما في دفع الحزب إلى تبنّي بعض المطالب المدعمة للهوية الوطنية كمطلب أولوية اللغة العربية في التعليم الابتدائي، ويقابله جناح تحديثي يضم حسن القلاتي ومحمد نعمان والطاهر بن عمار وغيرهم، وكان يهتم بالمطالب ذات الطابع الاقتصادي كإسناد القروض الفلاحية والتجارية وتوطين الفلاحين في أراضيهم.[307]

وقد وجد شارل مونشيكور، أمام راهنية الحدث، صعوبة في تحديد البعد الطبقي والاجتماعي للحركة الإصلاحية الناشئة، ومع ذلك اعتبر أنّ الحزب الدستوري حزب محافظ من الناحية الاجتماعية لأنّه يعبّر عن مصالح الملاكين العقاريين الحالمين بإحياء الهيمنة الإقطاعية الدينية لما قبل 1881، أمّا الحزب الإصلاحي فيمثل "شيئا أكثر تطوّرا ولائكية"، وهو يعبّر عن مصالح الرأسمالية الصناعية والتجارية الهادفة إلى خلق شركات اقتصادية حديثة.[308] ويلتقي في هذه النظرة بالذات مع الشيوعيين، الذين رأوا في هذا الانقسام تعبيرا عن الصراع بين الشق الرأسمالي والشق الإقطاعي داخل الحركة الوطنية التونسية.[309]

وفي هذا السياق، بيّن الأستاذ الهادي التيمومي أنّ "الفصيل الزراعي للرأسمالية التونسية" الناشئة، يتميّز ثقافيا وإيديولوجيا بجملة من المواصفات المشتركة منها التشبع "بمبادئ

[305] **أ. و.خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، ص. 68: الوفد الدستوري الثالث والأنشطة الدستورية (1924-1925)، مذكرة أمنية مؤرخة في 15 ديسمبر 1924.
[306] المدني (أحمد توفيق): **حياة كفاح**...**نفس المصدر**، ص. 219.
[307] Goldstein (D) : *Libération...op.cit.*, p. 336.
[308] Rodd Balek : *La Tunisie…op.cit.*, p.400.
[309] Goldstein (D) : *Libération…op.cit.*, p. 388.

النجاح والربح والواقعية والمساومة والنجاعة والفردانية والاستفادة المشروعة وغير المشروعة من الفرص"،[310] وتنتمي هذه الخصائص إلى الحقل الدلالي الواسع لمصطلحي الانتهازية والبراغماتية. واعتبر أنّ الطاهر بن عمار، يمثّل "أفصح أنموذج عن البورجوازية الزراعية الناشئة"، أي أنّه يجسّد كأفضل ما يكون المواصفات المميزة لشريحة كبار ملاكي وسائل الإنتاج العصرية.

ويرى شارل مونشيكور أنّ الإصلاحيين كانوا يكوّنون ناديا أكثر منه حزبا سياسيا، ولم تفته الإشارة إلى أهمية النوادي في تاريخ فرنسا الحديث لدورها في تطوير الحريات العامة، وخلص إلى الحديث عن ظهور حركة تونسية أكثر تنوعا حيث أصبحت تضم أربعة تيارات متباينة:

- تيار أقصى اليسار ويمثله الحزب الشيوعي التونسي.
- تيار اليسار ويمثله الحزب الحر الدستوري (شقي الثعالبي والصافي).
- تيار الوسط ويمثله الحزب الإصلاحي التونسي المتعاطف والمرتبط بالفرع الاشتراكي بتونس « SFIO ».
- تيار اليمين ويضم العناصر الموالية صراحة للسلطة الفرنسية.[311]

وقد تناول المؤرخ الأمريكي ليون كارل براون Léon Carl Brown المسألة من وجهة نظر أخرى، فبيّن أنّ الأنموذج المثالي للتحول من مجتمع راكد إلى مجتمع متحرك في المستعمرات، يقتضي المرور بمراحل نضالية متعاقبة:

- مرحلة الهدوء والبناء.
- مرحلة العمل النخبوي: وتتميّز بوجود نخبة صغيرة تقلد المستعمر لتثبت له أنّ الأهالي قابلين للتحضر ولتقود هؤلاء إلى سبيل الخلاص.

---

[310] التيمومي (الهادي): **تاريخ تونس الاجتماعي (1881-1956)**، دار محمد علي الحامي، صفاقس، الطبعة الثانية،جانفي 2001، ص. 45.
[311] Rodd Balek : *La Tunisie…op.cit.*, p. 399.

- مرحلة الاتصال والتواصل مع الجماهير الشعبية: ويشترط فيها أن تقوم النخبة بخطوة إلى الوراء في المجال الإيديولوجي لتكون قادرة على جذب العناصر المحافظة، وأن تتخلى بذلك عن اعتدالها لتصبح أكثر تطرفا وديماغوجية وحركية.
- المرحلة النهائية: وهي مرحلة النضال المشترك والمتوازن.[312]

ورأى أنّ المرحلة الثالثة تتطابق مع وضع البلاد التونسية بعد الحرب الكبرى،غير أنّ الدستوريين فشلوا في تحويل حركتهم إلى حركة جماهيرية لأنّهم لم يغيروا أشكالهم النضالية العتيقة القائمة على ترديد المطالب التسعة وعرضها بطريقة المحامين المثالية، وفشل الإصلاحيون بدورهم في إحداث هذا التحول لأنّهم ظلوا يواصلون "تربية الأهالي" آملين في الحصول على بعض التنازلات من الفرنسيين مقابل اعتدالهم وإخلاصهم، ويدل هذا الموقف على عدم ثقتهم في الجماهير أكثر مما يدل على خوفهم من المواجهة ومواصلة النضال التحديثي. ويفسّر براون نجاح الحزب الدستوري الجديد منذ منتصف الثلاثينات بفهمه لهذه المعادلة وإعطائه الأولوية للتحرير على حساب التحديث.[313]

ومن مزايا هذه المقاربة أنّها تعطي أبعاد أعمق لفهم الانعطافات التي مر بها العمل الوطني بعد الحرب الكبرى، وتسمو على التفسيرات السطحية والقيمية. ويؤكد هذا الخوف أو التعالي عن الجماهير الشعبية، تحول المجموعة الإصلاحية إلى ما يشبه "الطغمة" أو "الفئة المغلقة" « caste »، التي كانت تتبنى سياسيا مبدأ المشاركة والإصلاحات المرحلية شعارها في ذلك "الكل أو لا شيء لا يؤدي إلى الحصول على أي شيء"، وتتحرك اقتصاديا في إطار المنفعة والمصلحة والربح الفوري. بمعنى أنّها تجمع بين البراغماتية الاقتصادية والانتهازية السياسية من دون أن يكون لها عمقا جماهيريا، وهذا هو بالضبط الفرق بينها وبين الدستور الجديد، أو الشق البورقيبي فيه ، الذي مزج بين البعدين بتوازن ذكي.

[312] Goldstein (D) : *Libération…op.cit.*, p. 9.
[313] *Ibid.*, pp. 489-500.

ويفسر هذا الطابع النخبوي بقاء المجموعة الإصلاحية على وفائها لإرث الشبان التونسيين القائم على تبني سياسة المشاركة، وبذلك سقطت موضوعيا في لعبة السلط الفرنسية لأنّها تمسكت بسياسة تجاوزتها الأحداث من دون اعتبار تحولات الرأي العام المحلي والظروف العالمية،[314] ولأنّ سياسة المشاركة لا تمثل في نهاية المطاف سوى " شكلا من أشكال الخداع فالطرف الأول سلطة هيمنية استعمارية لها مصالح تريد فرضها، أمّا الطرف الثاني فليس له من رصيد يقدمه سوى ذلك الذي أخذه من البلد الأم".[315]

ويدل ذلك على أنّ التيار الانتهازي، حتى إن كان نزيها في وطنيته، فإنّه قدم تنازلات وظّفتها سلط الحماية لضرب الحزب الدستوري وتأجيل التحرر الوطني، أي أنّ عملهم الانشقاقي كان مفيدا بالنسبة للسلطة الفرنسية لأنّه أتاح لها هامشا أوسع للمناورة ولأنّه أثر سلبيا على صورة الوطنيين التونسيين لدى الرأي العام.[316]

ولعلّ ما ساهم في عزلة الإصلاحيين وترسيخ الصورة السلبية حولهم في الأذهان مجمل العوامل الآتية:

- انتهاء تجربتهم السياسية بسرعة من دون أن يتمكنوا من نحت استراتيجية تحررية مميزة، أو أن يقدموا تضحيات تحسب في رصيدهم النضالي، وكان ذلك أيضا نفس مصير الحزب الدستوري المستقل.
- ايلاؤهم أهمية ثانوية للسياسة، حيث كانوا حسب شهادة لوسيان سان "يسعون إلى المناصب وبعض الامتيازات الأخرى أكثر من اهتمامهم بالسياسة".[317]
- انخداعهم بنوايا المقيم العام لوسيان سان الليبرالية وقد مارس بدوره سياسة براغماتية تقوم على إتباع سياسة الإصلاحات البطيئة، التي من شأنها أن ترضي المعتدلين ولا تساهم في تهييج المحافظين.

---

[314] المحجوبي (علي): **جذور**...**نفس المرجع**، ص. 299.
[315] القسنطيني (الكراي)، " الثوابت والتجديد...**نفس المرجع**، ص. 69.
[316] Kraïem (Mustapha) : *Nationalisme et syndicalisme en Tunisie (1918-1929)*, UGTT, Tunis, 1976, p. 317.
[317] **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، ص. 72، تقرير من لوسيان سان إلى وزارة الخارجية الفرنسية مؤرخ في 22 ماي 1926.

- تعرضهم لحملات واسعة من المتفوقين الفرنسيين، الذين رأوا فيهم تهديدا بعيد المدى لدعوتهم إلى المساواة بين التونسيين والفرنسيين في الوظائف وفي توزيع الأراضي،[318] وخاصة من الصحافة الموالية للحزب الدستوري، التي اتهمتهم بالخيانة والعمالة والزندقة والتلون في المواقف.[319]
- خضوعهم لتأثير الحزب الاشتراكي، الذي دفعهم إلى الاعتدال والتعقّل لكسب ثقة الرأي العام الفرنسي، وجعلهم يولون أهمية لتحرير الأفراد على حساب تحرير البلاد، وهو توجّه كان يمكن أن يؤدي ، حسب الحبيب بورقيبة، إلى الاندماج التونسي الفرنسي.[320]

وإذا أخذنا بالاعتبار كل هذه العوامل، وتناولنا الظاهرة في تاريخيتها، يمكن أن نصل إلى أنّ ظهور التيار الانتهازي البراغماتي يمثل مسألة طبيعية بل وملازمة لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها نتيجة انفتاحها الدائم على قوى جديدة ومتنافرة. ويعني ذلك أنّ ظهور هذا التيار كان رد فعل طبيعي على الرؤية المثالية والسكونية، التي ميزت نظرة الدستوريين الأوائل للسياسة، والمختلفة عن الرؤية الإصلاحية، التي تعتبر أنّ السياسة هي الممارسة اليومية لفن الممكن، أو هي "فن المراوحة بين الممكن والمنشود" عل حدّ تعبير أرستيد بريان.

أمّا بخصوص الطاهر بن عمار، الذي انحاز تدريجيا للتيار الانتهازي في الحركة التونسية، بعد أن استخلص العبر من تجربته الدستورية ومن تجارب أصدقائه، فقد عبّر بذلك عن نفور من السياسة القائمة على الانضباط الحزبي والالتزام التنظيمي، وهو ما يفسّر الغياب الفجائي والكلي لشقيقيه المنوبي والشاذلي عن الساحة السياسية منذ 1921. فهل كان ذلك بداعي الخوف والإحباط؟ أم بسبب التعقل والواقعية؟

---

[318] Goldstein (D) : *Libération…op.cit.*, p. 338.

[319] تعرضت جريدة "التحرري" « Le Libéral » في عددها الصادر في 6 ديسمبر 1924 إلى "انتهازية" محمد نعمان، فرأت أنّه يكون شيوعيا في مكتبه واشتراكيا في شارع سان جان وإصلاحيا في النادي التونسي ومعارضا للدستور في جريدة "تونس الاشتراكية" وماسونيا في قطار TGM ومفكرا حرا في المرسى !

[320] Goldstein (D) : *Libération…op.cit.*, p. 500.

وفي الواقع فإنّه يصعب الجزم بحقيقة الدوافع الحقيقية المفسّرة لتبنّي ابن عمار لهذا الخيار الاستراتيجي، ولكن مهما كانت طبيعة هذه الدوافع، فإنّ هذا الاختيار أثّر سلبيا على المسيرة اللاحقة للطاهر بن عمار، لأنّه طمس ما قام به من انجازات لفائدة الحركة الوطنية بين 1919 و1921، وجعله يصنّف من قبل عدة تونسيين ضمن المجموعة الموالية لفرنسا، والتي لا تدافع إلاّ عن مصالحها الشخصية ومصالح الشريحة التي تنتمي إليها.

ولعلّ اهتمامه الكبير بالمشاريع ذات الطابع الاقتصادي، وانضمامه إلى المجالس النيابية، من العوامل التي ساهمت في تكريس هذه الصورة المتمثّلة عنه.

الفصل الثالث:

حضور الطاهر بن عمار داخل الجمعيات الاقتصادية والهياكل التمثيلية الرسمية خلال العشرينات.

« S'il y avait parmi les notables de bons discoureurs et de bons trousseurs d'articles, les hommes de premier plan manquent pour diriger convenablement les choses de la collectivité et pour préférer l'intérêt général à l'intérêt personnel ».

Rodd Balek : *La Tunisie après la guerre*, Publication du comité de l'Afrique française, Paris, 1920, p. 403.

"ولكن الحادث لم يقف عند أستاذنا الكبير الشيخ الصادق النيفر فكثير من رجالنا في آفاق البلاد نفخ شيطان الغرور في أوداجهم وقالوا كيف؟ أتنشأ مجالس في البلاد يتولّاها الأدنون ونحن في الوجود؟ هؤلاء قوم تفعل بهم فرنسا ما تشاء أمّ نحن فعلى الأقل نفكّر ونختار أخفّ الضررين. وهكذا ما أخذت أبواب الانتخابات تفتح، حتّى أمّها جمع ممّن كنّا نعتقد فيهم الأمانة والنزاهة والإخلاص. وأكبر من ذلك إعلان جماعة من كبار الدستوريين: الطاهر بن عمار ومحمد شنيق والطاهر التوكابري والجيلاني بن رمضان وأشباههم انضمامهم إلى الإصلاحات وتوليهم مقاعد المجلس الكبير وتزاحمهم على كرسي الرئاسة".

المدني (أحمد توفيق): **حياة كفاح (مذكرات)**، الجزء الأول، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1973، ص. 274- 275.

I-دور الطاهر بن عمار في تكوين بعض الجمعيات والشركات ذات الطابع الاقتصادي والمهني في العشرينات.

تبيّن لنا من خلال دراسة تجربة "الالتزام" السياسي للطاهر بن عمار، أنّه لم يكن محترف سياسة، ولم يبرز بخصاله القيادية أو بإسهاماته النظرية في المجال السياسي، وذلك لا ينفي بأيّة حال أهمية الأدوار السياسية التي قام بها لا سيّما خلال المرحلة التأسيسية للحزب الدستوري. وفي مجرى نضاله السياسي تميّز ابن عمار بدوره المهم في بعث جمعيات ودّية واقتصادية ومهنية، بالتعاون مع أبرز ممثلي النخبة التونسية ممّن يلتقون معه في المبادئ السياسية والمكانة الاجتماعية وفي التخصّص في النشاط الفلاحي العصري.

وسنحاول في هذا المبحث التعرّف على الإسهامات الشخصية للطاهر بن عمار في بعث هذه الجمعيات المختلفة، مع السعي في الوقت ذاته إلى البحث في الخلفيات العميقة الكامنة وراء تكوينها لنتبيّن دور العوامل السياسية والاقتصادية في ذلك.

1- مساهمة الطاهر بن عمار في بعث جمعية "الرابطة اليهودية الإسلامية" وجريدتها "تونس الجديدة" سنة 1920.

ساهمت الحرب الكبرى وانتشار الدعاية الصهيونية اثر وعد بلفور في بروز بعض التحركات المعادية لليهود في البلاد التونسية.[321] ولعلّ ذلك ما ساعد الحركة الصهيونية على اكتساب مواقع أكثر تقدما في أوساط اليهود بتونس مقارنة مع الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى.[322]

وفي هذا الإطار المتقلب، تكونت بتونس "الرابطة اليهودية الإسلامية" « L'Alliance Judéo-musulmane » (تعرف أيضا بالاتحاد اليهودي الإسلامي أو بالاتحاد اليهودي العربي)، وتمكنت من إصدار جريدة "تونس الجديدة" « La Tunisie Nouvelle »، وكان الطاهر بن عمار من المساهمين الفاعلين في حصول هذا التقارب بين العناصر اليهودية والمسلمة بتونس.
فما هي أبعاد مشاركته في هذه الهيئة المختلطة؟ وهل كان هذا التقارب لغايات سياسية أم اقتصادية؟ وكيف أمكن حصوله في ظل بداية التغلغل الصهيوني بتونس؟

نشير في البداية إلى أنّ التنسيق بين الشبان التونسيين و"اليهود التوانسة" بدأ غداة الحرب الكبرى وتحديدا في مارس 1919، حيث شارك ثلاثين يهوديا تونسيا وثلاثين مسلما في اجتماع مشترك بمقهى فرنسا ترأسه خير الله بن مصطفى، وتبنّى اليهود المشاركين مطالب إصلاحية معتدلة.[323] ورغم ابتعاد جل هؤلاء عن التنسيق مع الشبان التونسيين، فإنّ بعض الأعيان اليهود واصلوا القيام بدور نشيط في الحركة التونسية على غرار ألبير بسّيس وجاك سمامه Jaques Scemama وإيلي زراح وثلاثتهم من سلك المحاماة.[324]

---

[321] *Ibid.*, p. 362.

[322] التيمومي (الهادي): **النشاط الصهيوني بتونس (1897-1948)**، دار محمد علي للنشر، صفاقس، الطبعة الثانية ، أوت 2001، ص. 104.

[323] **المركز الوطني للتوثيق**، م. ب. 3- 2: الحركة الوطنية التونسية (1904-1932) ملاحظات ووثائق...**نفس المصدر.**

[324] Goldstein (D) : *Libération…op.cit.*, p. 363.

وقد أفضى هذا النشاط إلى إنشاء هذه الرابطة قبيل تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي، ويعود الفضل في بعثها إلى حسن القلاتي وأحمد السقّا ومحمد نعمان ومحمد الجعايبي والطاهر بن عمار من الجانب "المسلم"، أمّا من الجانب اليهودي فقد تحمس لهذه الحركة أبراهام بيزموث Abraham Bismuth وجاك سمامه ومردخاي سماجه Mardoche Smadja وأوجين بسّيس Eugene Bessis.[325]

ويؤكد ذلك ما ورد في مذكرة أمنية مؤرخة في 22 نوفمبر 1920، إذ جاء فيها أنّ تأسيس الرابطة يعود إلى 1919 بمبادرة من بعض المحامين الشبان وتحريض من ألبير بسّيس، الذي تعهد بخلق متاعب لفرنسا بتونس لدوافع شخصية وثأرية بعد توتر علاقته بالمحامين الفرنسيين وعائلاتهم. وتضيف نفس المذكرة أنّ الأمير الهاشمي باي وأنطوان فابر Antoine Fabre صاحب جريدة « Le Cri du Soir » كانا من المتحمسين لهذه الرابطة.[326]

ويبدو، رغم هذه التأكيدات، أنّ الرابطة كانت في تلك الفترة مجرد التقاء ذي طابع غير رسمي بين الأعيان التونسيين اليهود والمسلمين، وأنّ بدايتها الفعلية لم تكن إلا في أكتوبر 1920 بالتزامن مع ظهور جريدتها "تونس الجديدة".
وقد ظهر العدد الأول لهذه الجريدة يوم الأحد 3 أكتوبر 1920، وتكونت هيئتها المديرة وتضم عشرة يهود وعشرة مسلمين، وعرفت هذه الهيئة المشرفة على إصدار الجريدة، والتي كانت تجتمع بمقر مطبعة النهضة، باسم "الرابطة اليهودية الإسلامية" أو "الاتحاد اليهودي الإسلامي" « L'Union Judéo-musulmane ».[327]

وتتكون هذه الهيئة المديرة للجريدة من شخصيات معروفة بنشاطها السياسي ضمن الحزب الدستوري الناشئ وخاصة بمكانتها المادية المرموقة، حيث كانت تضم إلى جانب الطاهر بن

---

[325] التيمومي (الهادي): **النشاط الصهيوني...نفس المرجع**، ص. 95.
[326] **أ. و. ت.**، س. الح. الو.، ص. 19، م. 1...**نفس المصدر**، مذكرة أمنية مؤرخة في 22 نوفمبر1920.
[327] **المصدر نفسه**، مذكرة أمنية مؤرخة في 9 أكتوبر 1920.

عمار، كل من حسن القلاتي والجيلاني بن رمضان ومحمد نعمان والمحمد الجعايبي وأحمد السقّا وراضي بن الشاذلي فرحات[328] ومحمد التليلي وبلخوجة وصالح بن يحي.[329]

أمّا من الجانب اليهودي فكانت تضم بعض الوجوه المتنفّذة على غرار مردخاي سماجة (صاحب جريدة "العدالة" « La Justice ») وبيزموث (أو بشموط كما ينطق في اللسان المحلي) والمحامي جاك سمامه والمصرفي أوجين بسّيس[330] وألبير بسّيس وإيلي زراح (رئيس هذه الرابطة) والدكتور بولاقيه Boulakia (عضو الندوة الشورية) وغيرهم.[331]

غير أنّ هذه الرابطة سرعان ما تصدّعت نتيجة خلافات حادة بين باعثيها انتهت باستقالة ستة من أعضائها المسلمين في أواخر نوفمبر 1920.[332] ويبدو أنّ الطاهر بن عمار لم يكن ضمن المستقيلين لأنّه اعتبر حسب مذكرة أمنية مؤرخة في 9 ديسمبر 1920 أكثر أعضاء الرابطة نفوذا صحبة الجيلاني بن رمضان رغم اختلافهما في وجهات النظر، باعتبار أنّ الأول يتبنى الأطروحات الدستورية بينما يحلم الثاني بعودة النفوذ التركي.[333]

ومنذ 27 ديسمبر 1920 توقفت أسبوعية "تونس الجديدة"[334] عن الصدور المنتظم وعن التعامل مع مطبعة النهضة، ثم صدرت بصفة متقطعة إلى حدود شهر مارس 1921 بإشراف موظف شاب بمصرف يهودي من دون مشاركة العناصر المسلمة.[335]

ويعني ذلك فشل التقارب اليهودي المسلم بصفة مبكرة، ويجدر بنا قبل التعرض إلى أسباب هذا الفشل أن نعرّف بطبيعة هذه الرابطة وأهدافها. فهي لم تتكون نتيجة مناورات ألبير بسّيس بخلاف ما ورد في "أسطورة التأسيس" التي تضمنتها مذكرة 22 نوفمبر المذكورة أعلاه، ولم يكن ظهورها مرتبطا لا باللاسامية ولا بالصهيونية.

---

[328] **أ. و. ت.**، س. E، ص. 550، م.30/15...**نفس المصدر**، م. ف. 833 (الجيلاني بن رمضان)، مذكرة أمنية مؤرخة في 26 نوفمبر 1920.

[329] **أ. و. ت.**، س. الح. الو.، ص. 19، م. 1...**نفس المصدر**، مذكرة أمنية مؤرخة في 9 أكتوبر 1920.

[330] **أ. و. ت.**، س. E، ص. 550، م. 30/15، م. ف. 833...**نفس المصدر**، مذكرة أمنية مؤرخة في 26 نوفمبر 1920.

[331] Goldstein (D) : *Libération...op.cit.*, p. 364.

[332] **أ. و. ت.**، س. E، ص. 550، م. 30/15، م.ف. 833...**نفس المصدر**، مذكرة أمنية مؤرخة في 27 نوفمبر 1920. وهي مكررة في:
أ. و.ت.، س. الح. الو.، ص.19، م. 1...**نفس المصدر.**

[333] **المصدر نفسه**، مذكرة أمنية مؤرخة في 9 ديسمبر 1920.

[334] يجب عدم الخلط بين هذه الجريدة ونظيرتها التي تحمل نفس الاسم والتي صدرت بصفاقس في سبتمبر 1927، وكانت ذات توجه معتدل، وأشرف على إدارتها زهير العيادي.

[335] Goldstein (D) : *Libération…op.cit.*, p. 364.

فالموجة اللاسامية العابرة والمحدودة التي شهدتها البلاد التونسية غداة الحرب الكبرى لم تشمل سوى بعض الأوساط الشعبية، بالمقابل كانت استراتيجية الشبان التونسيين تقوم على ضرورة استقطاب العناصر اليهودية لتوسيع حركة المطالبة بالدستور وللاستفادة من وزنهم المادي. وقد التقت هذه الرؤية مع رغبة الأعيان اليهود في المطالبة بتحسين نظام الحماية وجعله أكثر ليبرالية.

وكان هذا التقارب ممكنا لأنّ الحركة الصهيونية بتونس بقيت منحصرة طيلة العشرينات في الأوساط البورجوازية الصغيرة والمتوسطة، وثانويا في بعض الأوساط البروليتارية.[336] أمّا البورجوازيين الكبار لطائفة اليهود التوانسة فقد خاب أملهم في نوايا فرنسا تجاههم وقادهم موقعهم الطبقي إلى التحالف مع حركة الشبان التونسيين ثم مع الحزب الحر الدستوري الذي يمثل مصالح الملاكين العقاريين الليبراليين والبورجوازية الناشئة.[337]

وقد ظل أعيان اليهود بمنأى عن الدعاية الصهيونية، فمردخاي سماجة كان يدعو عبر جريدته "العدالة" إلى التقارب مع الفرنسيين بل إلى الانصهار في صلب المجتمع الفرنسي، أمّا ألبير بسّيس فكان محل اهتمام "الرابطة اليهودية العالمية" « L’Alliance Israelite Universelle » الموالية لفرنسا، والتي سعت لتنصيبه قائدا للجنة مناهضة للصهيونية بتونس،[338] بينما عرف باقي الأعضاء بتعاطفهم مع الشبان التونسيين على غرار بشموط أو مع الحركة الاشتراكية الديمقراطية بتونس على غرار إيلي زراح.

فهل يعني ذلك أنّ الالتقاء بين الأعيان المسلمين واليهود كان لأسباب سياسية فقط؟

تعمل بعض التقارير الأمنية الفرنسية، التي تميل دوما إلى التهويل والمبالغة، على إضفاء بعدا سياسيا واضحا على هذه الرابطة، فهي أحيانا موجهة "ضد سياسة الحكومة التونسية التي لا تساند بما فيه الكفاية الطائفة اليهودية"،[339] أو هي في أحيان أخرى "تحالف يعمل

[336] التيمومي (الهادي): **النشاط الصهيوني**...**نفس المرجع**، ص. 104.
[337] **المرجع نفسه**، ص. 94.
[338] **أ. و. ت.**، س. الح. الو.، ص. 19...**نفس المصدر**، مذكرة أمنية مؤرخة في 22 نوفمبر 1920.
[339] **أ. و. ت**، س. E، ص. 550، م. 30/15، م. ف. 833...**نفس المصدر**، مذكرة أمنية مؤرخة في 26 نوفمبر 1920.

لفائدة الشبان التونسيين" وتكمن خطورته حسب المصادر الأمنية الفرنسية في علاقة ألبير بسّيس بعائلة روتشيلد Rothschild اليهودية والبالغة الثراء.[340]

وتستند هذه الآراء إلى بعض الحقائق حيث كان لهذه الرابطة نشاطا سياسيا بارزا لا سيّما في الفترة التحضيرية السابقة لإرسال الوفد "الدستوري" الثاني إلى باريس بقيادة الطاهر بن عمار ، وكانت بعض المشاورات والاجتماعات تقام بمقر جريدة "تونس الجديدة" أو بمقر شركة "مطبعة النهضة" التابعة لها بمشاركة عدد من اليهود منهم ألبير بسّيس وإيلي زراح الذي شارك في عضوية الوفد، ونظمت الرابطة اجتماعات مشتركة مع الحزب الاشتراكي الفرنسي بتونس.[341]

ويدرك المتأمل لتركيبة هذه الرابطة أنّها لم تكن حلفا سياسيا موسّعا بقدر ما كانت شكلا من أشكال التحالف أو الشراكة الاقتصادية بين أقطاب المال والأعمال من الطائفتين، ولا أدل على ذلك من وجود شخصيات مثل ألبير بسّيس وأوجين بسّيس، الذي تسميه تقارير مصلحة الاستعلامات "الثري"،[342] والطاهر بن عمار والجيلاني بن رمضان وحسن القلاتي، الذي كان يتولى إدارة مطبعة النهضة التي يصل رقم معاملاتها إلى 800 ألف فرنك فرنسي.[343]

وقد تواصل التنسيق الاقتصادي المشترك بين هؤلاء حتى بعد فشل مشروع الرابطة، حيث تفيد مذكرة أمنية مؤرخة في 17 فيفري 1921 أنّ اجتماعا عقد في مكتب الجيلاني بن رمضان بنهج انكلترا بتونس بحضور الطاهر بن عمار وحسن القلاتي ومحمد نعمان، وكان موضوعه إنشاء "بنك يهودي إسلامي"، وبعد نقاشات بين الحاضرين وعد ابن رمضان بتشريك رجل أعمال أمريكي، كان على صلة تجارية معه، في تمويل هذا المشروع.[344]

---

[340] **أ. و. ت.**، س. الح. الو.، ص. 19...**نفس المصدر**، مذكرة أمنية مؤرخة في 22 نوفمبر 1920.
[341] **أ. و. ت.**، س. E، ص. 550،م. 30/15، م. ف. 833...**نفس المصدر**، مذكرة أمنية مؤرخة في 22 أكتوبر 1920.
[342] التيمومي (الهادي): **النشاط الصهيوني**...**نفس المرجع**، ص. 95.
[343] **أ. و. ت.**، س. الح. الو.، ص. 19...**نفس المصدر**، مذكرة أمنية مؤرخة في 22 نوفمبر 1920.
[344] **أ. و. ت**، س. E، ص. 550، م. 30/15، م. ف. 1946...**نفس المصدر**، مذكرة أمنية مؤرخة في 17 فيفري 1921.

ويؤكد ذلك وعي أصحاب رؤوس الأموال بمحدودية رؤوس أموالهم، وبضرورة "تجميعها بالبنوك" لأنّ "أي نشاط مالي لا يمكن أن يكتمل إلاّ بتنظيم مسألة القروض".[345]

ويبدو أنّ مصير هذا البنك كان كمصير الرابطة بلا مستقبل، فقد تكونت نتيجة تحالف طبقي هادف إلى انجاز مشاريع اقتصادية مشتركة، وفشلت أيضا لأسباب مادية بحتة. فالخلافات التي أفضت إلى انسحاب جل الأعضاء المسلمين من عضوية الهيئة المديرة للجريدة كانت أساسا لأسباب مالية وتقنية، ففي جانفي 1921 حاول بعض أعضاء الرابطة دمج جريدتهم مع جريدة « L'Intransigeant » أو مع جريدة "الديمقراطية التونسية" « La Démocratie Tunisienne » لكنهم لم ينجحوا في ذلك، فدعاهم حسن القلاتي إلى التخلي عن هذه الفكرة ووعدهم بإيجاد التمويلات اللازمة والمسؤول القادر على إدارة جريدتهم.[346]

ويدل ذلك على أنّ "العامل الاقتصادي هو المحدد الرئيسي للعلاقة بين عرب تونس ويهودها" على حدّ تعبير محمود درويش،[347] لكن هذا لا ينفي أهمية العوامل الثقافية (انغلاق الطائفة اليهودية، وأهمية الحواجز الدينية، والحذر المفرط وانعدام روح المغامرة والمبادرة لدى جل الأعيان التونسيين...)، والعوامل السياسية (تحسّن وضعية اليهود نتيجة بعض الإصلاحات الفرنسية، والتجاء الكتلة الإصلاحية التونسية إلى التحالف سياسيا واقتصاديا مع "مجموعة سيدي بوسعيد"...).
إلا أنّ هذه العوامل السياسية والثقافية تبقى عوامل ثانوية مقارنة بالعامل الاقتصادي، الذي يعتبر حسب الأستاذ الهادي التيمومي "العامل المحدّد في نهاية المطاف « Surdéterminant » للعلاقة بين اليهود في تونس والمسلمين".[348] ويعني ذلك أنّ المصالح الاقتصادية المشتركة، وليس معاداة اللاسامية ، هي التي ساهمت في دفع الطاهر بن عمار إلى تمتين علاقاته مع أبرز ممثلي الطائفة اليهودية بتونس لأنّ الالتقاء بين الأعيان اليهود والمسلمين كان التقاء طبقيا أكثر منه سياسيا وتجسّد خصوصا في القيام بمشاريع تجارية واستثمارية مشتركة.

---

[345] مزالي (محمد الصالح): **تطور تونس الاقتصادي (1881-1920)**، (تعريب الهادي التيمومي)، بيت الحكمة، تونس، 1990، ص. 95.
[346] **أ. و. ت.**، س. الح. الو.، ص. 20، م. 1...**نفس المصدر**، مذكرة أمنية مؤرخة في 24 جانفي 1921.
[347] التيمومي (الهادي): **النشاط الصهيوني**...**نفس المرجع**، ص. 5.
[348] **المرجع نفسه**، ص. 36.

2- دور الطاهر بن عمار في تسيير شركة "النهضة الاقتصادية" منذ 1920 وشركة "مطبعة النهضة" منذ 1921.

إنّ فشل محاولات الشراكة الاقتصادية بين اليهود والمسلمين بتونس، لم يمنع أعيان النخبة التونسية المسلمة من القيام بمشاريع اقتصادية مشتركة وذات طابع عصري. فبالتوازي مع نضالهم السياسي من أجل الدستور، حاول الشبان التونسيون، بتحريض من الثعالبي، تحقيق ما أسماه شارل مونشيكور "الدستور الاقتصادي" ويعني به سعي النخبة إلى الانفصال اقتصاديا عن وصاية فرنسا وهيمنتها.[349]

وتجسّد ذلك عمليا في بعث شركات تجارية، لعلّ أقدمها "الاتحاد التجاري" الذي أسسه عبد الجليل الزاوش منذ 1907، وأبرزها في مفتتح العشرينات شركتي "النهضة الاقتصادية" و"مطبعة النهضة"، وكان الطاهر بن عمار من ضمن المساهمين والمسيّرين لهاتين الشركتين لا سيّما المطبعة التي كانت محل تنافس شديد بين حسن القلاتي وأتباعه من جهة وخصومهم من أنصار الثعالبي من جهة أخرى.

فما هي قيمة مشاركة الطاهر بن عمار في مثل هذه المشاريع الاقتصادية العصرية في ظروف العشرينات؟

وما هي حدود نجاح هذه المشاريع المشتركة؟ وتأثيرها على النشاط السياسي المشترك للنخبة الدستورية التونسية؟

تكونت شركة "النهضة الاقتصادية" « Renaissance Economique » بمبادرة من القلاتي سنة 1920 برأس مال قدره 100 ألف فرنك[350] بهدف توريد الآلات الفلاحية العصرية للفلاحين

---

[349] Rodd Balek : *La Tunisie après la guerre…op.cit.*, p. 403.

[350] نعتقد أنّ مبلغ مليون فرنك الذي ذكره الأستاذ الهادي التيمومي عند حديثه عن رأسمال هذه الشركة مبالغ فيه، وقد يكون المقصود به رقم معاملاتها. أمّا محمد الصالح مزالي فقد ذكر مبلغ 100 ألف فرنك وهو نفس رأسمال جل الشركات التونسية آنذاك. أنظر:

- التيمومي (الهادي): **الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية: الكادحون "الخماسة" في الأرياف التونسية (1861-1943)**، الجزء الثاني، دار محمد علي الحامي، صفاقس، كلية العوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1999، ص. 160.
- مزالي (محمد الصالح): **تطور تونس**...**نفس المصدر**، ص. 94.

التونسيين وتخريج السائقين والفنيين في صيانة المعدات الفلاحية،[351] حيث تتولّى هذه الشركة بيع الآلات الفلاحية العصرية في محلّها الكائن بشارع باريس عدد 9 ثم بنهج باب سعدون عدد 19، وتوجد بالمحل المذكور ورشة لإصلاح الآلات الميكانيكية وصيانتها.[352] وكانت هذه الشركة في بداياتها منظمة بطريقة محكمة حسب شهادة محمد الصالح مزالي "إذ علاوة على ما يوفره قانونها الداخلي من ضمانات صلبة لمنخرطيها استطاعت تفادي سبب من أسباب تعثّر المنشآت التونسية، فقامت بانتداب خبراء يعملون بصفتهم مديرين فنيين إلى جانب الإداريين".[353]

ويدل تأسيس هذه الشركة على التحولات الهيكلية التي شهدتها الفلاحة التونسية غداة الحرب الكبرى بمبادرة من بعض الملاكين العقاريين المتنورين وتتمثل خاصة في تحوّلهم إلى الاستغلال المباشر لأراضيهم وإقبالهم المكثف على استعمال الآلات العصرية.[354] ويؤكّد وجود الطاهر بن عمار ضمن مسيّريها وممّوليها أنّه كان بالفعل أحد أبرز المدافعين على تعصير الفلاحة التونسية في تلك الفترة.

غير أنّ نجاح هذه الشركة لم يعمّر طويلا، حيث تفيد شهادة معاصرة أخرى أنّها تعرضت منذ 1921 إلى بعض الصعوبات التي كادت أن تعصف بها.[355] وقد تكون هذه العراقيل ناجمة عن تأثير الجفاف الذي تواصل سنتي 1919 و1920 بعد سنوات الخصب السابقة، وتسبب في رداءة المحاصيل الزراعية وأثّر سلبيا على الطاقة الشرائية للفلاحين.[356] وتضاف لهذه العوامل الطبيعية، عوامل تقنية وبشرية، لأنّ الفلاحين الكبار أفرطوا في استعمال الآلات العصرية وقادتهم قلة خبراتهم إلى تكبّد مصاريف إضافية وخسائر جسيمة.[357] وفي 1928 انحلت هذه الشركة نهائيا وانتقلت مطبعة النهضة إلى محلها الكائن بباب سعدون،[358]

---

[351] **المصدر نفسه والمرجع ذاته**.

[352] راجع في هذا الصدد الإعلانات الإشهارية الواردة بجريدة "**النهضة**" والتي تواصل صدورها إلى حدّ منتصف سنة 1925، ويبدو أنّه تاريخ بداية الصعوبات التي سبقت سقوطّ هذه الشركة.

[353] مزالي (محمد الصالح): **تطور تونس**...**نفس المصدر**، ص. 94.

[354] التيمومي (الهادي): **الاستعمار الرأسمالي**...**نفس المرجع**، ص. 166.

[355] Rodd Balek : *La Tunisie…op.cit.*, p. 403.

[356] المحجوبي (علي): **جذور**...**نفس المرجع**، ص. 196-198.

[357] التيمومي (الهادي): **الاستعمار الرأسمالي**...**نفس المرجع**، ص. 160.

[358] جريدة "**النديم**"، 16 جوان 1928.

واعتبرت جل الصحف العربية أن فشل هذه الشركة يرجع إلى سوء تصرف مديرها حسن القلاتي وعدم التزامه بقانونها الأساسي.[359]

وفي نفس الوقت الذي تكونت فيه شركة "النهضة الاقتصادية" تم بعث شركة "مطبعة النهضة"، وكانت أكثر نجاحا من الأولى لأنّها تتعامل مع الصحف العربية الصادرة بتونس وكذلك مع الصحف التابعة للاشتراكيين والراديكاليين.[360]
وقد انطلق مشروع هذه الشركة منذ ربيع 1920 بعد أن نجح القلاتي في إقناع أعيان الحزب الدستوري الناشئ بشراء مطبعة الفرنسي فوكي Fouquet الكائنة بنهج الجزيرة عدد 11 بتونس.[361] وكان الهدف من ذلك دعائيا في المقام الأول، حيث عزم الحزب على إصدار جريدة يومية خاصة به تسمّى "صدى تونس" على أن تتولى نفس المطبعة إصدار جريدة "تونس الجديدة" لسان حال "الرابطة اليهودية الإسلامية"، ولا ينفي ذلك إمكانية توظيف المطبعة لأغراض تجارية.[362]

ولهذه الأسباب تكونت شركة "مطبعة النهضة" وهي شركة خفية الاسم برأسمال قدره 100 ألف فرنك موزّع على 200 سهم قيمة الواحد 500 فرنك.[363] وكانت منظمة بطريقة عصرية إذ يشرف عليها مدير (رشّح أحمد السقّا ثم تمّ اختيار محمد التليلي) ومجلس إدارة يتكوّن من رئيس و10 أعضاء ينتخبهم المساهمون في بداية كل سنة إدارية.
وقد أسفرت الانتخابات الأولى في صائفة 1920 على انتخاب القلاتي رئيسا، وعبد الرحمان اللزّام والطيب رضوان وحسونة العياشي وأحمد الصافي والصادق النيفر ومحمد نعمان ومحمد بوهاشم ومحمد الرياحي والمحمد بن عمار(الوكيل) وحمودة المنستيري بصفتهم أعضاء.[364]

---

[359] أنظر على سبيل المثال: ابن عطية (لخضر): "لا تثريب عليه"، جريدة **"الزهرة"**، 26 فيفري 1929.
[360] Rodd Balek : *La Tunisie…op.cit.*, p. 403.
[361] **أ. و. ت.**، س. الح. الو.، ص. 17، م. 1: مراقبة المحلات وأماكن الاجتماعات (1917-1921)، مذكّرة أمنية مؤرخة في 1 نوفمبر 1920.
[362] **المصدر نفسه**.
[363] « Constitution d'une société », *La Tunisie Française*, 20 mars 1921.
[364] **أ. و. ت.**، س. الح. الو.، ص. 17، م. 1...**نفس المصدر**، مذكّرة أمنية مؤرخة في 1 نوفمبر 1920.

وتدل هذه النتائج على تفوق المتصلبين من أنصار الثعالبي أي نفس المجموعة التي نجحت في قيادة الوفد الدستوري الأول، وقد ذكر الرياحي في رسالة إلى الثعالبي مؤرخة في 27 أكتوبر 1920 أنّ القلاتي ونعمان فشلا في السيطرة على المطبعة وفي فرض بعض أصدقائهما بمجلس إدارتها على غرار الشيخ بورقيبة ومحمد محسن ومصطفى صفر.[365]
وبما أنّ القانون الأساسي لهذه الشركة يحتّم تنظيم جلسة عامة انتخابية للمساهمين في مفتتح كل سنة إدارية، فقد تمّ تجديد الهيئة المديرة في اجتماع 18 فيفري 1921 وأصبح مجلس إدارة الشركة يتكوّن من الأعضاء الآتية أسماؤهم: الطاهر بن عمار وحسونة العيّاشي وعبد الرحمان اللزّام ومحمد نعمان والشيخ بورقيبة ومحمد بن حميدة محسن ويوسف زويتن والصادق النيفر وأحمد الصافي ومحمد الرياحي، وحافظ حسن القلاتي على نفس منصبه.[366]

ويلاحظ المتأمل لهذه التركيبة أنّ المنضمين الجدد، وهم ابن عمار ومحسن وبورقيبة وزويتن، ينتمون إلى مجموعة القلاتي المتكونة من المعتدلين وممّن كان يطلق عليهم في تلك الفترة "مجموعة سيدي بوسعيد"، مقابل انسحاب أربعة من أنصار الثعالبي منهم اثنان من أكبر أثرياء الحزب الدستوري وممّوليه وهما الطيب رضوان وحمودة المنستيري.
وتعكس هذه النتائج بصفة جليّة تطوّرات المشهد السياسي في تونس آنذاك، إذ لا ننسى أنّ هذا الاجتماع تمّ مباشرة بعد عودة الوفد "الدستوري" الثاني من باريس وتغيّر موازين القوى ظرفيّا لفائدة المعتدلين، الذين دفعتهم هذه المكاسب الاقتصادية والسياسية إلى الانسلاخ عن الحزب الدستوري وبعث الحزب الإصلاحي.

ورغم فضيحة التلاعب المالي لفائدة جمعية الأوقاف، التي تورّط فيها محمد التليلي مدير المطبعة سنة 1921،[367] فقد تواصلت سيطرة المجموعة الإصلاحية على مطبعة النهضة طيلة سنتي 1922 و1923 ومع ذلك لم يتخل بعض الدستوريين عن أسهمهم بهذه الشركة.

[365] بن ميلاد (أحمد) ومسعود (محمد إدريس): **الشيخ عبد العزيز الثعالبي**...**نفس المرجع**، ص. 215.
[366] « Constitution de société », *La Tunisie Française...op.cit.*
[367] Rodd Balek : *La Tunisie…op.cit.*, p. 403.

وتفيد مذكرة أمنية مؤرخة في 5 مارس 1923، أنّ القلاتي كان يتعمّد، حسب الحزب الدستوري، خلق الصعوبات عن طريق أعوان المطبعة للجرائد الموالية له، وأنّه لم يقم بعد باستدعاء المساهمين للاجتماع السنوي لخوفه من فقدان منصبه.
ومنذ ذلك الوقت أصبح الدستوريون يخطّطون لاستغلال هذه الثغرة القانونية لاستعادة هيمنتهم على المطبعة، وتعهّد بعضهم بشراء مجموعة من الأسهم على غرار عبد العزيز الثعالبي ومحمد الجعايبي وحمودة المنستيري وصالح بن يحي.[368]
وقد فشلت هذه المحاولة وتواصلت سيطرة الإصلاحيين على المطبعة التي أصبحت تتولّى إصدار جريدة تحمل نفس الاسم "النهضة" ويديرها الشاذلي القسطلّي.

وبناء على كل ما تقدّم يمكن الوصول إلى بعض الاستنتاجات المهمّة:

- إنّ انحياز الطاهر بن عمار سياسيا إلى المجموعة الإصلاحية أو المجموعة الانتهازية والبراغماتية يرجع في جانب كبير منه إلى ارتباطه معها بعلاقات تحالف مالي وتجاري وهو ما يبرهن على أهمية العامل الطبقي في تحديد هذا الانتماء.
- إنّ الخلاف بين المتشدّدين والمعتدلين ثم بين الدستوريين والإصلاحيين لم يكن سياسيا فقط، بل كان يحرّكه أيضا تضارب المصالح الاقتصادية بين المجموعتين، وما الخلافات الشخصية إلا انعكاس لهذا التنافس الاقتصادي، لذلك طغت عليه تهم سوء التصرّف المالي والاختلاس... رغم تخفيها وراء قوالب سياسية كالخيانة والعمالة...
- إنّ النخبة التونسية لم تكن فاشلة تماما في تسيير المنشآت الاقتصادية العصرية أو ذات المصلحة العامة كما ادّعى شارل مونشيكور، إذ حقّقت بعض النجاح في هذا المجال الجديد بالنسبة إليها. وما تعدّد الشركات، رغم كونها "شركات أشخاص" لا "شركات رؤوس أموال" إلاّ دليلا "على ظهور روح جديدة تبشّر بكل خير فيما يتعلّق بالرقي الاقتصادي للبلاد".[369] أمّا فشل جلّ هذه المشاريع المشتركة فلا يعود فقط إلى عجز النخبة التونسية عن إدارة المنشآت ذات الطابع الرأسمالي مقابل إبداعها في

[368] **المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية**، البرنامج القومي للبحث في تاريخ الحركة الوطنية، نشرية **وثائق** عدد 13، جوان 1990، مذكرة أمنية مؤرخة في 5 مارس 1923، ص. 61-62.
[369] مزالي (محمد الصالح): **تطور تونس الاقتصادي**...**نفس المصدر**، ص. 95.

مجال الخطابة والصحافة[370] إنّما يرجع أيضا إلى جِدّةِ هذا النوع من المشاريع وعدم تهيّؤ الشروط الذاتية والموضوعية لإنجاحه.

3- دور الطاهر بن عمار في تكوين "الجمعية الفلاحية الأهلية" سنة 1928 وفي قيادتها منذ 1930.

شرع الطاهر بن عمار منذ أواخر العشرينات في تنويع أنشطته وفق استراتيجية جديدة تقوم على الابتعاد عن ما هو سياسي صرف، والاهتمام بدلا عن ذلك بالأنشطة الاقتصادية الموجّهة لتحقيق مكاسب فردية وبالعمل الجمعياتي الهادف إلى الدفاع عن الشريحة الاجتماعية التي ينتمي إليها وهي شريحة كبار الفلاحين المتبرجزين. وتتنزّل في هذا الإطار، مساهمته البارزة في بعث "جمعية الفلاحين الأهليين"
« Société des Agriculteurs Indigènes » وهي الأولى من نوعها في البلاد التونسية.[371]

وقد انطلقت فكرة بعث هذه الجمعية بمبادرة من كبار الفلاحين بالشمال الذين نظموا اجتماعا خاصا بمقهى فرنسا يوم 17 أفريل 1928 "واتفقوا على تأسيس جمعية فلاحية أهلية موضوعها تحسين حالة الفلاح ماديا وماليا وأدبيا وربط عرى التوادد والتعارف وبث أصول فن الفلاحة العصرية بينهم"،[372] كما قرروا تعيين لجنة وقتية لتحرير قانونها الأساسي وعرضه على المؤسسين للموافقة عليه، وتتركب هذه اللجنة من الذوات الآتية أسماؤهم: الطاهر بن عمار (رئيس) والطاهر التوكابري (كاهية رئيس) والطاهر المنستيري (كاتب عربي) ومصطفى القلاتي (كاتب فرنسي) والمنوبي بن عمار (أمين مال) والطيب رضوان وعبد الرحمان الباجي (أعضاء).[373]

وقد اعتبرت جريدة "النديم" أنّ تأسيس هذه الجمعية مجرّد مناورة انتخابية "بل هي ألعوبة من ألاعيب الترشح للحجرة الفلاحية المقبلة" باعتبار أن المشاركة في الاجتماع المذكور

---

[370] Rodd Balek : *La Tunisie…op.cit.*, p. 403.
[371] تكونت قبلها جمعية فلاحية أهلية منذ 1892 وترأسها محمد العصفوري لكنّها لم تعمر طويلا. أنظر:
- التيمومي (الهادي): **الاستعمار الرأسمالي...نفس المرجع**، الجزء 2، هامش عدد 77 ص. 59.
[372] "جمعية فلاحية أهلية"، جريدة **"الزهرة"**، 19 أفريل 1928.
[373] **المصدر نفسه**.

اقتصرت على كبار ملّاكي الشمال المعنيين بانتخابات الحجرة الفلاحية.[374] أمّا جريدة "الصواب" فقد بينت أنّ بعث هذه الجمعية راجع إلى قصور الحجرة الفلاحية للشمال وعجزها عن حل مشاكل الفلاحين التونسيين.[375] ويعني ذلك أنّ إنشاء هذه الجمعية تم بمبادرة من الفلاحين الذين لم يتمكنوا من الدخول إلى الحجرة الفلاحية في انتخابات 1920 وذلك بهدف إيجاد الحلول للأزمة التي شهدتها البلاد التونسية بداية من 1928، والتي تميزت بانخفاض قيمة العملة وتدهور أسعار المواد الفلاحية نتيجة تضخّم الإنتاج في الأسواق وانخفاض سعر الأرض، ممّا أثر سلبيا على أداء المؤسسات المالية المقرضة للفلاحين.[376]

وفي يوم 3 فيفري 1929 انتظم بقاعة الخلدونية الاجتماع التأسيسي لهذه الجمعية وأسفرت نتيجة الاقتراع السري عن انتخاب المنجي البكوش رئيسا والسادة الآتية أسماؤهم أعضاء وهم: عبد الرحمان الباجي ومحمد شنيق والحطاب بوحجبة وحسن العباسي والشاذلي درغوث ومحمد بن عبد الجليل وقدور الفيّاش والأخضر بن عطية والطاهر التوكابري وأحمد التونسي والطيب مختار ومحمد الأصرم وعبد العزيز الباجي والطاهر المنستيري والطيب رضوان.[377]

ونتبيّن من خلال هذه النتائج أنّ الهيئة الوقتية للجمعية لم يقص منها سوى الطاهر بن عمار وشقيقه المنوبي وصديقهما مصطفى القلاتي. ويعود ذلك إلى نجاح الحملة الصحفية التي تعرّض لها الإصلاحيين بمناسبة انتخابات المجلس الكبير لسنة 1928 من قبل الصحف الموالية للحزب الدستوري على غرار "الصواب" و"لسان الشعب" وخاصة "النديم" التي ذكرت في هذا الصدد:

"إنّ السيد الطاهر بن عمار الذي نجح في انتخاب المجلس الكبير بنصف صوت قد بذل ما في وسعه ووسع أتباعه وأعوانه وأعوان أعوانه من الجهود في نشر الدعاية له طمعا في أن

---

[374] "الجمعية الفلاحية الأهلية"، جريدة "**النديم**"، 5 ماي 1928.
[375] "جمعية فلاحية تونسية"، جريدة "**الصواب**"، 4 ماي 1928.
[376] الطيب (علي)، "الاستثمار والربح لدى الفلاحين التونسيين وعلاقتهم بمؤسسات القرض 1881-1934 (الجزء الثاني)، **روافد**، العدد 9، 2004، ص. 43.
[377] "جمعية الفلاحين الأهليين"، جريدة "**النديم**"، 16 فيفري 1929.

تسند له رئاسة هذه الجمعية... وبكل الأسف (ولسنا نحن المتأسفين) إنّ صاحب الدعاية المتقدم ذكرها قد أحرم (كذا) حتى من العضوية في حين كان طامحا إلى مقعد الرئاسة. ولم يرحم في هذه المرة ولو بربع صوت".[378] وتجدر الملاحظة أنّ هذه الحملة الدستورية المنظّمة لم تطل الطاهر بن عمار في ذاته إنّما شملت أيضا محمد شنيق ومحمد بدرة وحسونة العياشي وكل هؤلاء سينحازون فيما بعد للحزب الدستوري الجديد ضدّ القدامى وهو ما يمكن أن يوحي بأنّ العداء بين الطرفين ظل دفينا وأنّ الإصلاحيين تحرّكوا في إطار المبدأ القائل: "عدو عدوي صديقي".

ولم يدم هذا الإقصاء طويلا حيث عاد الطاهر بن عمار إلى رئاسة الجمعية الفلاحية منذ 1930 مستفيدا في ذلك من التجاوز الخطير الذي قام به المنجي البكوش بنشره لمقال باسم هذه الجمعية في جريدة "صوت التونسي" « La Voix du Tunisien » جاء فيه قوله:

"إنّنا غير أهل لإدارة المشاريع العمومية ما دام المحامي يعالج الأمراض والطبيب يبحث في القوانين. والذي يجب أن نصدع به هو أن المستعمرين والأهالي قد باتوا بفضل سياسة التشريك على أتم وفاق وفي أرغد عيش...".[379]

ونتيجة لذلك اتفقت الأغلبية على عقد جلسة عامة أفضت إلى اختيار مكتب جديد تكوّن كالآتي:

- الطاهر بن عمار: رئيس الجمعية.
- عبد الرحمان الباجي: نائب رئيس.
- عبد الرحمان الكعاك: كاتب أول.

وضّمت هيئة هذه الجمعية أيضا عدة أعضاء من كبار الملاكين بالشمال على غرار الحطاب بوحجبة وحسن العبّاسي ومحمد شلبي وغيرهم، ومنذ نوفمبر 1930 أصبح لها مقرا خاصا كائنا بشارع باب الجديد عدد 46 مكرّر.

[378] **المصدر نفسه**.
[379] الجزيري (حسين): "أزمة فلاحية وعقلية"، جريدة "**النديم**"، 23 أوت 1930.

أمّا عن أهداف هذه الجمعية وأنشطتها فكانت مركّزة بالأساس على مسألتين حيويتين بالنسبة للفلاح التونسي آنذاك وهما توفير سلفات البذر وتيسير الحصول على القروض، ولتحقيق ذلك كانت هذه الجمعية تقوم بدور الوسيط بينه وبين المؤسسات المالية المانحة وهي الشركات التونسية للحيطة « Sociétés Indigènes de Prévoyance » وصناديق القرض الفلاحي التعاوني « Crédit Mutuel ».[380]

وقد كان الفلاح التونسي يتعرض، قبل بعث هذه الجمعية، لحيف كبير ملازم لهاتين العمليتين، فالبذور التي يحصل عليها بمشقة تكون عادة من النوع الرديء وهي قروض عينية يخضع استخلاصها لقواعد استخلاص الضرائب، أمّا القروض المالية فيعسر الحصول عليها في آجالها لتعدد العراقيل القانونية والإدارية، وهو ما أدّى به إلى السقوط فريسة للمرابين.[381] غير أنّ بعث الجمعية الفلاحية الأهلية لم يقض تماما على هذه الصعوبات إنّما ساهم في الحدّ منها فقط، إذ ساهم اندلاع الأزمة الاقتصادية التقليدية منذ 1930 ثم تلاحمها مع الأزمة الاقتصادية العصرية ابتداء من 1932، في جعل عملها أكثر عسر، وهو ما يفسّر تعرّضها لانتقادات حادّة من الملّاك محمد الصالح ختّاش رغم خلفياتها السياسية باعتباره من الدستوريين.[382]

ولا يكمن قصور هذه الجمعية في محدودية مواردها المالية وعدم إشرافها المباشر على منح القروض فحسب، بل كذلك في اقتصار عضويتها على كبار الملاكين بالمناطق الشمالية للبلاد، ومن هذا المنطلق بادر الطاهر بن عمار منذ أفريل 1932 بطلب ترخيص من السلطات الفرنسية للقيام بجولة دعائية لفائدة الجمعية الفلاحية في المراكز الفلاحية الكبرى بالبلاد التونسية، على أن تتضمّن أيضا تقديم بعض الدروس التوعوية حول طرق تطوير الأساليب الزراعية وكيفية الحصول على القروض وضرورة احترام آجال استخلاصها.[383]

[380] "جمعية الفلاحين الأهليين: جلسة 5 نوفمبر 1930"، جريدة "**النهضة**"، 9 نوفمبر 1930.
[381] الثعالبي (عبد العزيز): **تونس الشهيدة**...**نفس المصدر**، ص. 213-216.
[382] "حفلة الجمعية الفلاحية الأهلية"،جريدة "**النهضة**"، 9 ديسمبر 1930.
[383] **أ. و. ت.**، س. E، ص. 509: جمعيات مختلفة، م. 108: الجمعية الفلاحية الأهلية، رسالة من الطاهر بن عمار إلى المدير العام للداخلية مؤرخة في 4 أفريل 1932.

وقد تحوّل بالفعل وفد عن هذه الجمعية، يتكوّن من الطاهر بن عمار والدكتور محمد التلاتلي ومحمد بن رمضان ومحمد بن عمار، إلى القيروان في 17 أفريل 1932، حيث تمكّنوا من تحقيق نجاحا مهما بإقناعهم لخمسين فلاحا من فلاحي الجهة بالانخراط في هذه الجمعية الفلاحية، التي لم تعد تهتم بفلاحي منطقة الشمال فقط.[384]

ومع استفحال أمر الأزمة الاقتصادية بتونس، ساهمت هذه الجمعية في دعم المساعي القائمة من أجل البحث عن الحلول وذلك بواسطة إعداد الدراسات والتقارير والمشاركة في الوفود المرسلة إلى فرنسا للدفاع عن مصالح الفلاحين التونسيين.[385]

ومنذ منتصف الثلاثينات تخلّى الطاهر بن عمار عن رئاسة الجمعية الفلاحية لفائدة صديقه علي بلحاج ولم يتخلّ عن عضويته بها، وأصبحت مهمّتها الأساسية تتمثّل في تأجيل تسديد القروض المتخلّدة بذمّة الفلاحين التونسيين، كما أصبحت تدعم جريدة "صوت الفلاح التونسي" بواسطة الاشتراك الجماعي لمنخرطيها.[386]

وبالتوازي مع هذه الأنشطة المختلفة، حاول الطاهر بن عمار منذ فترة انتمائه إلى الحزب الدستوري، الانضمام إلى المجالس النيابية والاستشارية المحدثة على غرار المجلس الكبير والحجرة الشورية للمصالح الفلاحية.

II- حضور الطاهر بن عمار في الهياكل التمثيلية الرسمية ذات الطابع النيابي والاستشاري خلال العشرينات.

[384] **المصدر نفسه**، تقرير من المراقب المدني بالقيروان إلى المقيم العام مؤرخ في 18 أفريل 1932.
[385] جريدة "**النهضة**"، 7 أوت 1932.
[386] "جمعية الفلاحين التونسيين: جلسة 20 جويلية 1935"، جريدة "**النهضة**"، 2 أوت 1935.

راهن الطاهر بن عمار على المشاركة في مختلف الهياكل التمثيلية الرسمية المحدثة من قبل المقيم العام اتيان فلاندان وخلفه لوسيان سان، سواء ذات الطابع الاستشاري المهني كالحجرة الشورية للمصالح الفلاحية، أو ذات الطابع الاستشاري الاقتصادي كالمجالس النيابية المحلية (مجالس القيادات) والجهوية (مجالس الجهات) والوطنية (المجلس الكبير).
وقد أصرّ على تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي رغم فشله في دخول الحجرة الفلاحية سنة 1920 والمجلس الكبير سنة 1922، فشارك من جديد في انتخابات 1928 التي كانت ناجحة بالنسبة إليه.

فهل ترتبط هذه الاستراتيجية الفردية بالإستراتيجية العامة للإصلاحيين، الذين دافعوا عن سياسة الإصلاح المرحلي وساهموا في إنجاحها؟ أم إنّها ترتبط بفشل جل المشاريع المشتركة للنخبة التونسية؟
أو بطريقة أوضح هل كان دخول الطاهر بن عمار إلى هذه الهياكل يرمي إلى تحقيق مكاسب شخصية وحماية مصالحه المادية أو توسيعها، لا سيّما أنّ بعض التقارير الفرنسية أشارت إلى تخبّطه في صعوبات مالية دورية إلى حدّ سنة 1928 وهو تاريخ دخوله إلى المجلس الكبير؟[387] أم إنّه كان يهدف إلى ممارسة العمل الوطني من داخل الهياكل الاستعمارية بعد تضييق الخناق على الأطر السياسية من قبل لوسيان سان والتأكّد من محدودية جدواها العملية؟

وإن صحّت هذه الفرضية ما هي حدود النجاح ومقاييسه للحكم على هذه التجربة لأنّ تحقيق مكاسب "طبقية" لا يفهم دوما على أساس أنّه عمل وطني خالص؟ وأخيرا إلى أيّ حدّ كان الطاهر بن عمار واعيا بقيمة هذا الشكل "النضالي"؟ وهل نجح في توظيف سياسة التعاون لخدمة القضية الوطنية والمصلحة العامة؟

[387] **أ. و. خ. ف.**، س. مراسلات سياسية وتجارية، س. ف. تونس 1944-1955، بك. 638، ص. 296، م. ف. 3: وزارة الطاهر بن عمار، مذكرة سرية غير موقّعة حول الطاهر بن عمار المرشّح للوزارة الأولى سنة 1954.

1- مشاركة الطاهر بن عمار في انتخابات "الحجرة الشورية الأهلية للمصالح الفلاحية بشمال المملكة التونسية" سنة 1920 وأسباب إبعاده عن عضويتها.

أحدثت "الحجرة الشورية الأهلية للمصالح الفلاحية بشمال المملكة التونسية" بمقتضى أمر عليّ صادر في 21 جانفي 1920. وتتمثّل مهمّتها في مدّ الحكومة بمختلف البيانات والإرشادات والمقترحات الخاصة بوضعية الفلاحة الأهلية وسبل تطويرها. وتتكوّن الحجرة من 14 عضوا يتمّ اختيارهم على ثلاث درجات بطريقة مركّبة تشمل الاتفاق والانتخاب المحدود والتعيين.[388]

وقد ترشّح الطاهر بن عمار لعضوية هذه الحجرة منذ إحداثها، ولكن لم يشفع له الحصول على إجماع الناخبين في الدخول إليها. فما هي خلفيات هذا الإقصاء؟

تجرى انتخابات الدرجة الأولى في مستوى المشيخة، إذ يقوم كبار ممثلي العائلات المباشرين للنشاط الفلاحي باختيار ممثلا لهم عن طريق الاتفاق "حسب طرائق وعوائد الجماعات القديمة".[389] وقد أسفرت انتخابات أفريل 1920 عن اختيار الطاهر بن عمار لتمثيل مشيخة سبّالة الكاهية في انتخابات الدرجة الثانية، ولم تسجّل أيّ معارضة لهذا التعيين من قبل السلط المحلية أو الأهالي.[390]

وفي 16 ماي 1920، جرت بمقر إدارة قيادة الأحواز انتخابات الدرجة الثانية، وتتمثّل في انتخاب أربعة ممثلين عن القيادة من بين مرشحي المشيخات وعددهم 17 بحساب ممثل واحد لكل مشيخة من مشيخات قيادة الأحواز، ويتمتع "كبار النواب" فقط بحق المشاركة في عملية التصويت، التي أفرزت النتائج الآتية:

---

[388] **أ. و. ت.**، س. E، ص. 222، م. 10: بعث الحجرة الشورية الأهلية للمصالح الفلاحية بالشمال، نسخة من الأمر العليّ الصادر في 21 جانفي 1920 والمتكوّن من 12 فصلا.

[389] **المصدر نفسه**، الفصل الحادي عشر من أمر 21 جانفي.

[390] **المصدر نفسه**، أسماء ممثلي المشيخات المعينين عن قيادة الأحواز.

1- الطاهر بن عمار (سبّالة الكاهية) : 16 صوتا أي بإجماع الناخبين باعتبار تغيّب ممثل مشيخة الملاّسين.

2- المنوبي بوسن (المرناقية): 14 صوتا.

3- نصر بن محمود الدقاشي (عين غلال): 11 صوتا.

4- الكيلاني شلبي (حلق الوادي): 9 أصوات.[391]

وتقتضي المرحلة الثالثة والأخيرة من هذه العملية أن يقوم المقيم العام باختيار أحد المرشحين الأربعة عن كل قيادة ليكون عضوا بالحجرة الفلاحية، وبذلك يتمّ تعيين 14 عضوا بحساب عضو واحد عن كل قيادة من قيادات شمال البلاد التونسية. وقد اختار المقيم العام المنوبي بوسن ليمثل قيادة الأحواز في هذه الحجرة مقابل رفض تزكية ترشيح الطاهر بن عمار،[392] مستندا في ذلك إلى جملة من التقارير الأمنية والإدارية.

وتعطينا التقارير الخاصة بالمترشح الطاهر بن عمار فكرة ضافية عن سيرته الذاتية وأنشطته السياسية ومكانته الاقتصادية والاجتماعية وعن علاقاته بالسلطات الفرنسية إلى حدود 1920، ومن أبرز ما ورد فيها نذكر ما يلي:

- مذكرة صادرة عن الكتابة العامة للحكومة التونسية في 4 جوان 1920: وتعرّضت إلى الأنشطة السياسية السرية والمشبوهة للطاهر بن عمار منذ 1915.[393]
- مذكرة أمنية صادرة في 15 جوان 1920: وركّزت على تكوينه المزدوج وأهمية أملاكه العقارية، وبيّنت أنّه يتميّز في نشاطه الفلاحي بالاستقامة، ورجّحت أنّه يمكن أن يكون من المتعلّقين بفرنسا وبالفرنسيين.[394]
- استمارة شخصية صادرة عن المراقب المدني بتونس في 23 جوان 1920: وبيّنت ضمنيّا توفّر الشروط الموضوعية لقبول ابن عمار في عضوية الحجرة، لما يتمتّع به

---

391 **المصدر نفسه**، انتخابات الدرجة الثانية، وثائق عدد 37 و59 و60.

392 **المصدر نفسه**، وثيقة عدد 58، ويمثّل أعضاء الحجرة القيادات الآتية: الأحواز- زغوان- بنزرت- ماطر- باجة- مجاز الباب- سوق الأربعاء- عين دراهم- الكاف- تاجروين- تبرسق- أولاد عيار- أولاد عون- الوطن القبلي.

393 **أ. و. ت**، س. E، ص.222،م. 6...**نفس المصدر**، وثيقة عدد 175، مذكّرة 4 جوان 1920.

394 **المصدر نفسه**، مذكرة أمنية مؤرخة في 15 جوان 1920.

من جاه ووجاهة وثروة ومستوى تعليمي وأخلاقي، وخلصت إلى أنّه "شاب ذكي ورصين، يتمتّع بسمعة طيبة، وينتمي إلى عضوية هيئة شركة النهضة الاقتصادية، وهو علاوة على ذلك من المناضلين في الحزب التقدّمي المعروف باسم "الشباب التونسي".[395]

- تقرير غير مؤرخ وغير ممضى ويتعلّق بالمرشّحين الأربعة عن قيادة الأحواز وعلى رأسهم الطاهر بن عمار، الذي اعتبر "مرشّحا كفئا من الناحية الفلاحية لكن يتحتّم إبعاده لأسباب سياسية" باعتباره من النشيطين في الحزب الدستوري "رغم ما أبداه من مساعي توفيقية ضمن الوفد الدستوري في باريس" (الأكيد أنّ المقصود بذلك الوفد الأول لا الوفد الثاني). وطالب نفس التقرير باستبعاد نصر الدقاشي لصغر سنّه (36 سنة) ومحدودية إشعاعه الشخصي وخاصة لتواضع أصوله العائلية، والكيلاني شلبي لجهله باللغة الفرنسية. واقترح صاحب التقرير على المقيم العام أن يختار المنوبي بوسن لخبرته ونضجه (50 سنة) ولوجاهته واعتداله وخاصة لأنّه مرشّح المراقبة المدنية وصديق الباي.[396]
- تقرير صادر عن المراقب المدني بتونس وموجّه لمندوب الإقامة العامة بتاريخ 23 جوان 1920: ويتعلّق أيضا بالمرشّحين الأربعة، ويقترح إقصاء الطاهر بن عمار لأنّه "صغير السنّ، ويحمل أفكارا متقدّمة جدّا، ولأنّه لا يمثّل إلاّ الأقلية المحرّضة من السكان التونسيين"، ويفضّل تزكية المنوبي بوسن الأكثر خبرة ونفوذا واعتدالا.[397] وهو، فضلا عن ذلك، عضو بالندوة الشورية ومعروف بموالاته التامة للحكومة حسب الحزب الدستوري الذي نجح في عرقلة انتخابه بالمجلس الكبير سنة 1922.[398]

وندرك بناء على ما ورد في هذه التقارير أنّ الطاهر بن عمار لم يتمكّن من دخول الحجرة الفلاحية سنة 1920 لأسباب سياسية بحتة، باعتباره من النشيطين ضمن الحزب الدستوري الناشئ، ولأنّه كان في تلك الفترة في أوج اندفاعه وحركيته، وهي خصال خطيرة بالنسبة

---

[395] **المصدر نفسه**، استمارة شخصية صادرة عن المراقب المدني في 23 جوان 1920.
[396] **المصدر نفسه**، تقرير موجّه إلى المقيم العام.
[397] **المصدر نفسه**، تقرير المراقب المدني في 23 جوان 1920.
[398] Goldstein (D) : *Libération…op.cit.*, p. 462.

لدولة الحماية لا سيّما إذا تدعّمت بما يتمتّع به الرجل من إشعاع وتأثير على الأقل في المستويين المحلّي والجهوي وفي أوساط كبار الفلاحين، وبما يحمله من أفكار متقدّمة.

ويبدو أنّ هذا الصدّ الفرنسي لم يدفع بالطاهر بن عمار إلى المزيد من التصلّب إنّما دفعه إلى التنازل والاعتدال، ولتأكيد ذلك لا بأس من التذكير بمذّكرة 12 جوان 1920، المتزامنة مع انتخابات الحجرة الفلاحية، والتي نوّهت بتعقّل الطاهر بن عمار وأشقائه وبعض أصدقائه، وفسّرته بالخوف من الإجراءات القمعية الفرنسية.[399]

فهل يعني ذلك أنّ رغبة الطاهر بن عمار في اكتساب مكانة مميّزة داخل الهياكل الرسمية تفوقت على رغبته في مواصلة طريق النضال السياسي الشائك؟ أم إنّها كانت مجرّد مناورة انتخابية قام بها الطاهر بن عمار لضمان دخول الحجرة الفلاحية ومواصلة النضال بعد ذلك بأساليب أكثر تنوعا وفاعلية؟

[399] **أ. و. ت.**، س. الحركة الوطنية، ص. 19، م. 1...**نفس المصدر**، مذكرة أمنية مؤرخة في 12 جوان 1920.

2- حضور الطاهر بن عمار في مجلس قيادة الأحواز ومجلس الجهة الثانية منذ سنة 1922.

بادر الطاهر بن عمار، منذ إطلاق لوسيان سان لإصلاحات جويلية 1922، بالمشاركة في انتخابات المجالس النيابية المحدثة، ونجح في الانضمام إلى مجلس قيادة الأحواز ومجلس الجهة الثانية،[400] ولكنّه فشل في الدخول إلى المجلس الكبير. ومن المفيد أن نذكّر في هذا السياق، أنّ الطاهر بن عمار لم ينضم إطلاقا إلى مؤسسة "الندوة الشورية" أو "المجلس الشوري" « Conférence Consultative » قبل الحرب العالمية الأولى على خلاف ما ذكرت بعض الدراسات الأكاديمية،[401] وكلّ ما في الأمر أنّه رشّح سنة 1920 لهذه العضوية لتعويض عبد الجليل الزاوش[402] ولكنّ الإدارة الفرنسية خيّرت في الأخير اختيار المنوبي بوسن لهذا المنصب بعد نجاحه في الدخول إلى الحجرة الفلاحية.

فما هي الأهداف الاستراتيجية المفسّرة لدخول الطاهر بن عمار إلى المجالس التمثيلية؟ وما هي الأدوار التي قام بها داخل المجالس المحلية والجهوية؟ ولماذا سمحت له السلطات الفرنسية بالانضمام إليها بعد أن عارضت دخوله إلى الحجرة الفلاحية سنة 1920؟

تكوّنت مجالس القيادات « Conseils de Caïdat » بمقتضى أمر 13جويلية 1922، وهي تتكوّن أساسا من التونسيين، ويتم انتخاب الأعضاء على درجتين، حيث يتولّى أعيان كل مشيخة انتخاب أربعة مرشحين عنهم ثم يجتمع ممثلي المشيخات في مقر القيادة وينتخبون من بينهم أعضاء مجلس القيادة على أساس عضوين عن كل مشيخة.[403]

---

[400] قسّمت البلاد التونسية إلى خمس جهات من دون اعتبار المناطق العسكرية بالجنوب وهي على التوالي: بنزرت وتونس والكاف وسوسة وصفاقس، وتضمّ الجهة الثانية القيادات التابعة للمراقبات المدنية بتونس وقرمبالية وزغوان. أنظر:
- **محاضر جلسات المجلس الكبير : القسم التونسي (1923-1952)**، أمر 23 جويلية 1922 المتعلّق بإنشاء مجالس القيادات ومجالس الجهات.

[401] - التيمومي (الهادي): **الاستعمار الرأسمالي**...**نفس المرجع**، ص. 162.
- جلاب (الهادي): **مقدمة لدراسة الأوضاع المادية للعناصر البورجوازية التونسية الكبيرة (1920-1956)**، شهادة التعمّق في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس ، تونس، 1989-1990، ص. 151.
ويبدو أنّ مصدر هذا الخلط يعود إلى تقرير صادر عن وكالة فرانس براس AFP في 2 أوت 1954.

[402] **أ. و. ت.**، س. الح. الو.، ص. 19، م. 1...**نفس المصدر**، مذكّرة أمنية مؤرخة في 11 أكتوبر 1920، وقد ورد فيها أنّه "يفترض أن يسمّى الطاهر ابن عمار عضوا في الندوة الشورية، ويعلّق الشبان التونسيون آمالا عريضة على نجاح هذا الترشيح".

[403] Mahjoubi (Ali), « Les réformes de 1922 et le mouvement national tunisien…*op.cit.*, p.119.

ويتولّى هذا المجلس الاستشاري النظر في كل ما يتعلّق بالحاجيات الاقتصادية للقيادة وتقديم الاقتراحات والآراء للحكومة بشأنها.[404]

أمّا مجالس الجهات « Conseils de Région » المحدثة بمقتضى الأمر نفسه، فهي مجالس استشارية مشتركة ومخصّصة بدورها لأكثر ممثلي الأعيان نفوذا ووجاهة، ويتم اختيارهم إمّا بواسطة الاتفاق على غرار ممثلي مجالس القيادة أو بالانتخاب الجزئي على غرار ممثلي الحجرات الاقتصادية أو عن طريق التعيين ويهم ذلك بعض ممثلي المجالس البلدية بهذه المجالس الجهوية. ويهتم مجلس الجهة بالنظر في المسائل الاقتصادية التي تهم الجهة ودراسة المشاريع والأشغال المبرمجة بها، وإبداء الرأي في المصاريف التي تخصّصها الميزانية العامة للجهة.[405]

ويعني ذلك أنّ الطاهر بن عمار شارك بنجاح في انتخابات مشيخة سبّالة الكاهية، وهي مسألة هيّنة باعتباره من أكبر الملّاكين العقاريين بها فضلا عن نفوذه الشخصي والعائلي ووجاهته، ثم انتخب عضوا بمجلس قيادة الأحواز، واختاره هذا المجلس بإجماع أعضائه لتمثيله في مجلس الجهة الثانية. وكان هذا المجلس يتكوّن سنة 1923 من 32 عضوا منهم 20 فرنسيا و12 تونسيا، ويضم في صفوفه بعض الاشتراكيين كدوران انقليفيال وبعض الدستوريين كالملّاك الطيب رضوان.[406] ويترأسه أحد المراقبين المدنيين التابعين للجهة بمساعدة نائبي رئيس أحدهما تونسي والآخر فرنسي، وقد تمّ اختيار عمر البكوش لهذه الخطة واختير الطاهر بن عمار لعضوية لجنة الشؤون المالية.[407]

وتفيد محاضر جلسات مجلس الجهة الثانية، أنّ الطاهر بن عمار كان من أكثر الأعضاء نشاطا ودراية بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمنطقته وللبلاد التونسية ككل، ولتأكيد ذلك سنقوم بعرض أهم المطالب التي تبنّاها في جلسات مجلس قيادة الأحواز سنتي 1922 و1923 وعرضها هذا المجلس في شكل مقترحات على مجلس الجهة الثانية:

---

404 *Ibid.*, p. 126.

405 *Ibid.*, p. 122 et 127.

406 **محاضر جلسات المجلس الكبير**...**نفس المصدر**، محضر جلسة مجلس الجهة الثانية لسنة 1923.

407 **المصدر نفسه**.

- تشريك الفلاحين التونسيين في جمعية "الصناديق الجهوية للقروض الفلاحية" المخصّصة للمعمرين اقتداء بتجربة كبار الفلاحين بسبّالة الكاهية، الذين تمّ قبولهم في صندوق المعمرين بالجهة بوصفهم شركاء.
- توفير القروض المعاشية لسكان قيادة الأحواز على غرار القيادات المجاورة لأنّ الفلاحين أصبحوا عاجزين عن توفير المواد الغذائية لخمّاستهم وعملتهم.
- إقامة مركز بريد مجهّز بالسبّالة، وتعيين مدرّس بمدرسة قنطرة مجردة لتدريس اللغة العربية وتعليم القرآن.
- تمديد مدة كراء أراضي الأوقاف والأراضي الدولية إلى 12 سنة.
- توطين الفلاحين بالأراضي التي يستغلونها منذ زمن بعيد بهدف ضمان استقرار اليد العاملة والحدّ من النزوح، وتشجيعهم على تعاطي الفلاحة العصرية.
- تمتيع مستغلّي هنشير روّاد بحق الإنزال، وتخصيص جانب من هنشير السبّالة إلى المغارسية المستغلين له بهدف توطينهم نهائيا وحمايته من الاستعمار الزراعي.
- بعث تقنيين مختصين في تربية الماشية وفي تعليم سياقة الجرارات.
- تجهيز بعض آبار مشيخة السبّالة بقنوات لنقل المياه إلى سكان هنشير بوحناش وقبر الجهلي.
- تحسين المسلك الرابط بين قلعة الأندلس واريانة وتعبيد المسلك الرابط بين السبّالة وبرج الطويل.[408]

ونتبيّن من خلال هذه الأمثلة أنّ الطاهر بن عمار تأقلم بسرعة مع آليات عمل هذه المجالس الاستشارية مستفيدا من خبرته التي راكمها في المجالين السياسي والاقتصادي، وحاول توظيفها للدفاع عن مصالح كبار الفلاحين المنسجمة بالضرورة مع مصالحه الشخصية، ولكنّه لم يهمل تماما مصالح المزارعين والخمّاسة والجدّارية والمغارسية ومتساكني المشيخة ككل وهم غير ممثلين بمجلس الجهة، إيمانا منه بأنّ الاستقرار الاجتماعي وتوفّر البنى التحتية الملائمة شرطان ضروريان لنجاح المشاريع الاقتصادية. ومن ناحية أخرى تعطينا

[408] **المصدر نفسه**، محاضر جلسات مجلس الجهة الثانية لسنتي 1923 و1942.

هذه المطالب فكرة عن تبنّي الطاهر بن عمار للطرق العصرية للاستغلال الفلاحي ورغبته في نشرها بجهته، وعن اقتناعه بجدوى التنسيق مع المعمرين الفرنسيين.

ولا تمكّن مجالس الجهات الأعيان من التعبير عن مصالحهم الطبقية فحسب، بل تتيح لهم أيضا إمكانية الدخول إلى المجلس الكبير[409] باعتبار أنّ كل مجلس جهة ينتخب عضوين من أعضائه لتولّي هذه الخطة النيابية، وهو ما لم يتحقق للطاهر بن عمار لأنّ مجلس الجهة الثانية اختار عمر البكوش، نائب رئيس بلدية سيدي بوسعيد، ومحمد بن قدور الصالحي، ممثل مجلس قيادة الوطن القبلي، لتمثيله بالمجلس الكبير سنة 1922.[410]

وبناء على ما تقدّم يتّضح لنا أنّ الطاهر بن عمار أصبح مرشّحا مقبولا من السلطات الفرنسية بعد انسلاخه عن الحزب الدستوري وانضمامه إلى المجموعة الإصلاحية التي ساندت إصلاحات لوسيان سان، فانتفت بذلك عوامل إبعاده عن عضوية الحجرة الفلاحية سنة 1920. وقد اختار الانضمام للمجالس النيابية، التي أحدثت على مقاس كبار الملاكين العقاريين جزاء للموالين وترغيبا للمترددين منهم،[411] لأسباب سياسية مرتبطة بتبنيه لأطروحات الحزب الإصلاحي، وخاصة لأسباب اقتصادية متعلقة بما وفرته هذه المجالس من امتيازات لأصحاب المال والأعمال. أمّا عن أسباب فشله في الانضمام للمجلس الكبير سنة 1922، فيبدو أنّها لم تكن ناتجة عن وجود تحفّظات من السلطات الفرنسية حول شخصه استنادا إلى كونها لم تعرقل دخوله إلى مجلس الجهة الثانية، وسيتمكّن ابن عمار من الدخول إلى المجلس الكبير خلال دورته السابعة سنة 1928 بعد أن اكتسب مزيدا من الخبرة الشخصية خلال التجربة التدريبية التي قضاها بالمجالس المحلية والجهوية منذ 1922.

[409] أحدث المجلس الكبير بمقتضى أمر 13 جويلية 1922، وهو مجلس استشاري مشترك يتكوّن من قسمين منفصلين: قسم فرنسي يضم 44 عضوا وقسم تونسي يضم 18 عضوا فقط، ويهتم بالنظر في المسائل الاقتصادية وبعض المسائل المتصلة بالميزانية.

[410] **المصدر نفسه**.

[411] المحجوبي (علي): **جذور...نفس المرجع**، ص. 333.

3- المنعرج الحاسم: دخول الطاهر بن عمار إلى الحجرة الفلاحية والمجلس الكبير سنة 1928.

تمكّن الطاهر بن عمار من الدخول إلى الحجرة الفلاحية والمجلس الكبير منذ سنة 1928، ولكنّه فشل في البداية في اكتساب مكانة مهمة داخل هاذين الهيكلين، حيث لم يتمكن من ضمان رئاسة الحجرة الفلاحية إلّا منذ 1930 ولم ينجح في الانتماء إلى مكتب المجلس الكبير أو حتى إلى أيّ لجنة من لجانه خلال هذه الدورة.

فما هي العوامل التي ساعدته على الدخول إلى الحجرة والمجلس بعد فشله في ذلك سابقا؟ وكيف تمكّن من تثبيت مكانته داخل هاذين الهيكلين ليصبح عنصرا قارا وفاعلا فيهما بعد فترة قصيرة من انضمامه لهما؟

أ- انضمام الطاهر بن عمار إلى الحجرة الفلاحية الأهلية للشمال منذ سنة 1928 وتولّيه رئاستها ابتداء من سنة 1930.

نجح الطاهر بن عمار في الانضمام لعضوية الحجرة الفلاحية إثر انتخابات 2 جوان 1928، بوصفه ممثلا لقيادة الأحواز صحبة صديقه حسن العبّاسي.[412] وقد استفاد في ذلك من التحويرات التي أدخلت على تركيبتها بتقليص عدد القيادات إلى 7 عوضا عن 14 ومضاعفة عدد ممثلي كل قيادة، وببعث قسم الاقتصاد الفلاحي الذي مكّن بعض المثقفين من الدخول إلى الحجرة على غرار حسن القلاتي ومحمود الماطري.[413] واستفاد ابن عمار كذلك من تحسّن علاقته بالسلطات الفرنسية منذ ابتعاده عن الحزب الدستوري ومشاركته في المجالس التمثيلية المحلية والجهوية منذ 1922.

---

[412] جريدة "**النهضة**"، 3 جوان 1928.

[413] **المصدر نفسه**، والقيادات المعنية بانتخابات الحجرة هي : الأحواز- بنزرت- ماطر- باجة- سوق الخميس- عين دراهم وزغوان. ونشير في هذا السياق إلى أنّ محمود الماطري لم يذكر في مذكّراته انضمامه إلى الحجرة الفلاحية فهل كان مجرّد سهو؟

وقد تميّزت التركيبة الجديدة للحجرة بغياب رئيسها السابق المنوبي بوسن وبوجود عدد مهم من الإصلاحيين والمعتدلين منهم الطاهر بن عمار وحسن القلاتي (استقال سنة 1930 وعوضه علي بلحاج) وعبد الرحمان اللّزام والبشير العنابي والراضي فرحات، غير أنّهم لم يفلحوا في السيطرة على مكتب الحجرة فآلت رئاستها إلى عمر البكوش، الذي ينتمي إلى عائلة مخزنية عريقة وذات صلات متينة بالأوساط الفرنسية.[414]

ويتّضح أنّ إبعاد ابن عمار عن رئاسة الحجرة هو ثمرة نجاح الدعاية الدستورية التي استهدفته على غرار ما ذكرنا سابقا في موضوع الجمعية الفلاحية، وكمثال عن ذلك نقدّم ما ذكرته جريدة "النديم" لنفهم البعد الآخر لصورة الطاهر بن عمار من زاوية نظر منافسيه:

"من الشائع أنّ سي الطاهر بن عمار هو المرشح من طرف الإصلاحيين لرئاسة هذه الحجرة ! ولكن نحن نود أن نعرف ما الذي ينويه هذا السيد لمستقبلها وهل لا يزال على فكرته في إلحاقها بالحجرة الفرانسوية؟ نقول هذا بناء على ما فاه به في الحفلة التي أقيمت في شهر ماي 1925 بخان الماجستيك لتكريم م. دوفارين (de Warren) نائب الأمة بالمجلس الفرانساوي وعمدة حزب الاستعمار بتونس والتي حضرها مع الهيئات الرسمية السيد الطاهر المذكور وألقى خطابا نوّه فيه بفوائد الاستعمار وحرّض التونسي على العمل في سبيل الاتحاد مع الاستعماريين إلى أن قال: نحن لا نفهم جعل تفرقة في حجرات منفصلة عن بعضها بين الفلاحين الأهليين والمعمرين الفرنسيين ما دامت احتياجاتهم واحدة وأنتم (يخاطب نواب المعمرين) لا ترضون أن لا نتلقى إلا صدى بعيدا وغير فعال من تعليمات تجربتكم إذا نحن بعدنا عنكم وعن مناقشاتكم ثم قال: إذا تعممت ثقتكم ومشاركتنا- ونحن على يقين من حصول ذلك- فإن الضغائن والبذور الخبيثة التي تتولد من الفقر بقدر ما تتولد من الحسد والكسل لا تكون إلا مظاهرات (كذا) لا صدى ولا أهمية لها".[415]

---

[414] **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، ص. 367: المجلس الكبير للبلاد التونسية (1930-1939).

[415] "الحجرة الفلاحية ومرشح الإصلاحيين"، جريدة **"النديم"**، 20 أكتوبر 1928.

ومن جهة أخرى شنّ الإصلاحيون حملة عنيفة، عبر جريدة "النهضة"، ضد هيئة الحجرة الفلاحية متهمين أعضائها بالعجز والخمول وتغليب المصالح الشخصية، وداعين إلى ضرورة تعويضهم برجال أكثر قدرة على الإدارة والاستشارة "مثل السادة البشير العنابي والطاهر بن عمار والقلاتي وقاسطون حداد فهؤلاء لهم المقدرة الكافية للرئاسة ونيابتها مع النشاط إذ لهم من المعرفة باللسانين العربي والفرنساوي والخبرة بالأمور الإدارية والفنية وإقامة الحجة البالغة مع اللطافة عند مواجهة رجال الدولة".[416]
وقد تمكّن الطاهر بن عمار، بفضل هذه الدعاية وخاصة بفضل نشاطه وعلاقاته ومكانته في أوساط كبار الفلاحين العصريين، من الارتقاء إلى رئاسة الحجرة الفلاحية منذ 1930 والمحافظة عليها بصفة مستمرة إلى حدّ حلّها في 10 أكتوبر 1957.[417]

ب- نجاح الطاهر بن عمار في الدخول إلى مؤسسة المجلس الكبير منذ سنة 1928 رغم شدّة الدعاية الدستورية ضدّه.

شارك الطاهر بن عمار ممثل مشيخة سبالة الكاهية، بالتوازي مع مشاركته في انتخابات الحجرة الفلاحية، في انتخابات مجلس قيادة الأحواز يوم 26 ماي 1928، فانتخب على رأس هذا المجلس وأعيد اختياره لتمثيله في مجلس الجهة الثانية "بأغلبية لم يشذ عنها إلّا خمسة أصوات وانتخب كاهية له وكاتبا لمجلس العمل (القيادة) السيد حسن العبّاسي".[418] وفي العاشر من نوفمبر 1928 تم انتخابه لأول مرة لعضوية المجلس الكبير ممثلا للجهة الثانية صحبة منافسه الدكتور محمد التلاتلي.

وقد ساهم هذا النجاح في تصعيد الحملة الصحفية المنظمة ضده من قبل الصحف الموالية للدستور، وسنكتفي لإبراز ذلك بالتقرير الصادر بجريدة "لسان الشعب" حول الطاهر بن عمار وكيفية نجاحه في انتخابات 1928 ومن أهم ما ورد فيه:

---

[416] "هل من ملتفت للحقائق"، جريدة "**النهضة**"، 24 أفريل 1929.
[417] **أ. و. ت.**، س. E، ص. 222، م. 9: إلغاء بعض الهياكل الاقتصادية.
[418] "انتخاب مجلس عمل الأحواز عضو الجهة الثانية"، جريدة "**النهضة**"، 27 ماي 1928.

"السيد الطاهر بن عمار هو أحد الأفراد الذين مرقوا من صف الوطنيين وانحازوا إلى صف أعداء البلاد وخصومها يوم خرج قلاتي ومن معه وقد كان آلة قلاتي التي ينفذ بها أغراضه في الوفد الثاني الذي سافر إلى باريس وهو الذي صرّح في إحدى خطبه بقوله: نحن لا نفهم جعل تفرقة في حجرات منفصلة عن بعضها بين الفلاحين الأهالي والمعمرين الفرنسيين... وهو الذي أقام حفلة خارجه[419] يوم كان مترشحا للانتخاب وأحضر لها النواب الناخبون والحكام الإداريون ودعى (كذا !) لها جناب المقيم العام ليظهر للناخبين مركزه ووجاهته لدى السلط العليا فيخشون بأسه ويتقون معاكسته وهذا ما أراده من تلك الحفلة في ذلك الإبان وذلك ما كان وقد خاصم قلاتي من أجله السيد عبد الرحمان الكعاك الذي كان يريد أن يترشح للجهة الثانية قائلا له في أثناء الخصومة يجب أن تترك مكانك لابن عمار لأنه دفع إعانة للنهضة عشرة آلاف فرنكا وللسيد الطاهر بن عمار صداقة متينة مع بعض العمال وقرابة بالبعض الآخر ربما فكر في الاستفادة منها لانتخابه وهذا طريق الإصلاحيين الذي يسلكونه لنفرة (كذا) الشعب منهم وأخيرا ترشح ابن عمار هذا في قائمة واحدة مع السيد أحمد بن عروس ليستفيد من مكانة هذا الرجل في بعض الجهات ونفوذه المصطبغ بصبغة الدين... فماذا كانت النتيجة؟ حصلت قائمة خصم الإصلاحيين الدكتور محمد التلاتلي على 153 صوتا وحصلت قائمة مرشح الإصلاحيين ابن عمار المذكور على 77 صوتا فقط فعدت النهضة هذه النتيجة انتصارا باهرا نوهت به حسب عاداتها في التباهي بالمخجلات والتفاخر بالهنات وهل مما يفاخر به الحزب الإصلاحي أن يحصل مرشحه على نصف أصوات خصمه ويزيد عنه بنصف صوت وليس هذا النصف وحده هو الذي حال دون سقوطه...".[420]

وبصرف النظر عن ما تضمنه هذا التقرير الصحفي الخطير من حقائق ومن مبالغة أو تشويه فإنّه يعطينا فكرة متكاملة عن الوجه الآخر للطاهر بن عمار، والمقصود ليس الطاهر بن

[419] زار المقيم العام لوسيان سان قلعة الأندلس يوم 10 ماي 1928 ومر في طريقه بهنشير "خارجه" التابع للطاهر بن عمار الذي أعد بالمناسبة احتفالا ضخما حضره حوالي ألف شخص ونشطته فرقة العيساوية، ورأى منافسيه في ذلك تأثيرا غير مباشر على الناخبين. أنظر:
- الجزيري (حسين): "حكاية حديث"، جريدة "**النديم**"، 19 ماي 1928.

[420] "ابن عمار في الجهة الثانية"، جريدة "**لسان الشعب**"، 14 نوفمبر 1928.

عمار "الحقيقي" إنّما صورة الطاهر بن عمار "الإصلاحي" كما كان يتمثلها دعاة الحزب الدستوري المتشددين سنة 1928.

وقد أسفرت انتخابات 1928 عن دخول 16 عضوا جديدا للمجلس الكبير، وكانت خيبة الإصلاحيين كبيرة لأنّ جل رموزهم وأنصارهم سقطوا في الانتخابات على غرار حسن القلاتي وحسونة العيّاشي والشاذلي القسطلّي والبشير عكاشة وعلي بوحاجب ولم ينجح منهم سوى الطاهر بن عمار وعبد الرحمان اللّزام. وقد لازمهم هذا الإخفاق في الانتخابات الداخلية للمجلس التي جرت في نوفمبر 1928 وهيمن عليها الأعضاء القدامى بقيادة محمد شنيق، الذي حافظ على رئاسة القسم التونسي،[421] واختير عبد العزيز الباجي نائبا له. أمّا الطاهر بن عمار فقد ترشّح لخطة نائب كاتب المجلس ولم يحصل سوى على 6 أصوات في حين حصل منافسه الطاهر التوكابري على 17 صوتا، وفشل أيضا في الانتماء لعضوية لجنة الشؤون المالية بحصوله على 9 أصوات مقابل 17 لمنافسيه.[422]

وتدل هذه النتائج على وجود انقسام في صلب المجلس بين من اصطلح على تسميتهم بالأغلبية، وهم مجموعة شنيق، والأقلية التي يقودها محمد بن رمضان[423] وتضم 9 أعضاء منهم الطاهر بن عمار وعبد الرحمان اللزام والبشير العنابي.

وسرعان ما انتقل هذا الصراع إلى الصحافة الوطنية، فانحازت "النهضة" إلى جانب الأقلية "المتركبة من نخبة النواب وعلية القوم" وهاجمت "الشرذمة الانتفاعية" التي يقودها شنيق بسبب "تكالبها على احتكار المناصب والمقاعد" وسياستها الإقصائية تجاه الأقلية "من ذلك أنّهم حرموا جهتين من الجهات الخمس من كل نيابة بلجنتي المالية والجهاز الاقتصادي،

---

[421] يترأس القسم التونسي في الحقيقة الوزير المفوّض المعتمد السفيري بتونس Ministre plénipotentiaire délégué à la Résidence، ويأتي بعده مباشرة الرئيس المنتخب من النواب التونسيين ويعرف بكاهية الرئيس ويساعده كاهية كاهية الرئيس.

[422] **محاضر جلسات المجلس الكبير**...**نفس المصدر**، محضر جلسة الدورة السابعة لسنة 1928.

[423] هو شقيق الجيلاني بن رمضان، وهو ملاك وتاجر من المهدية، وقد انضم للمجلس ممثلا للجهة الرابعة وكان عضوا فاعلا في الحجرة المختلطة للوسط بعد أن نجح في إزاحة حسونة العياشي عن عضويتها.

حتى أنّ السيدين البشير العنابي والطاهر بن عمار سجلا على ذلك الصنيع لدى رئيس الجلسة".[424]

وانحازت الجرائد القريبة من الحزب الدستوري لصفوف الأغلبية، حيث اتهمت "النديم" الأقلية داخل المجلس بتغليب مصالحها الشخصية على حساب المصلحة العليا، واعتبر الجعايبي في "الصواب" أنّ الأحداث الجارية أكدت صحة آرائه لأنّ أنصار القلاتي بالمجلس يعملون ضد مصلحة الأهالي، وذكرت "الزهرة" أنّ محمد نعمان انتقد عدم امتثال الأقلية، وهم من أصدقائه، لقرارات الأغلبية.[425]

إلّا أنّ هذا الصراع، الذي كشف بعض النوايا الخفية للنواب التونسيين، لم يستمر طويلا حيث حل الوفاق بين المجموعتين خلال الدورة الثامنة للمجلس في ديسمبر 1929، فانتخب شنيق رئيسا للمجلس وابن رمضان نائبا له بإجماع الحاضرين، وانتخب الطاهر بن عمار مقرّرا للشؤون التجارية والفلاحية بلجنة الشؤون المالية،[426] وهو أول منصب شغله بالمجلس الكبير. وأهّله هذا الوضع المريح إلى الشروع في الدفاع عن مصالحه الاقتصادية ومصالح كبار المنتجين والمصدرين، فطالب بإلغاء الزيادة في الأداء الموظف على صادرات الزيوت باعتبارها مضرة بالاقتصاد وغير معمول بها في باقي الدول المنتجة. وقد استجابت الحكومة الفرنسية لهذا الطلب فقلصت من الأداء المذكور إلى النصف، وهو إجراء استثنائي خاص بسنة 1930 فقط وهادف لمساعدة الفلاحين على مجابهة انخفاض أسعار الزيوت.[427]

وبناء على ذلك ندرك أنّ الطاهر بن عمار نجح في تدعيم مكانته بالمجلس بفضل تحالفه مع الأغلبية وربط مصالحه بامحمد شنيق وممثلي المصالح الاقتصادية وعلى رأسهم كبار الفلاحين، وكان لانحلال الحزب الإصلاحي دورا جليّا في انخراطه في أشكال جديدة من التحالفات القائمة أساسا على المصلحة الاقتصادية وغير المقيدة ببرامج سياسية معينة، كما سيكون لأزمة الثلاثينات الاقتصادية أثرا مهما في تعميق وعي مجموعة كبار الملاكين بالمجلس بوحدة مصالحها وبمصيرها المشترك.

---

424 "في المجلس الكبير: التمادي في الاحتكار"، جريدة "**النهضة**"، 23 نوفمبر 1928.

425 **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، ص. 37...**نفس المصدر**، تقارير حول تغطية الصحف التونسية لأشغال الدورة السابعة للمجلس: "النديم" بتاريخ 15 ديسمبر 1928 و"الزهرة" بتاريخ 17 ديسمبر و"الصواب" بتاريخ 14 ديسمبر.

426 **محاضر جلسات المجلس الكبير**...**نفس المصدر**، محضر جلسة الدورة الثامنة لسنة 1929.

427 **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، ص. 367...**نفس المصدر**، تقرير من المقيم العام مونصرون إلى أرستيد بريان رئيس المجلس ووزير الخارجية مؤرخ في 22 نوفمبر 1930.

خاتمة الباب الأول:

جدلية المال والسياسة في نحت مسار الطاهر بن عمار إلى حدّ نهاية العشرينات.

تطرّقنا على امتداد الفصول الثلاثة لهذا الباب إلى جملة من الإشكاليات التي يمكن اختزالها أو تكثيفها في الإشكالية الآتية:

لم غامر الطاهر بن عمار، الشاب المرفّه، بالدخول إلى عالم السياسة؟ ولم تبنّى سياسة الاعتدال والتعاون، وانتمى إلى الهياكل الاستعمارية بعد تجربة قصيرة في صفوف الحزب الحر الدستوري؟ ألأنّه كان يسعى إلى حماية مصالحه الاقتصادية وتدعيمها؟ ولأنّه أصبح يفضّل المساهمة في النضال السياسي والاقتصادي من داخل الأجهزة والهياكل الرسمية لدولة الحماية؟ أم لأنّ مكانته المادية المرموقة هي التي جعلته في البداية مطمعا لمحترفي السياسة الذين استقطبوه للاستفادة من هباته ودعمه المالي، ثم محلّ رهان سلط الحماية بعد ذلك لاستغلال مكانته الاقتصادية والاجتماعية في تمرير مشاريعها وسياستها؟

وتمكنّنا قراءة المسار الفردي للطاهر بن عمار إلى حدّ نهاية العشرينات من التمييز بين عدة مراحل متعاقبة من حيث تشكّل ملامح شخصيته الاقتصادية والسياسية:

- مرحلة الطفولة والتكوين (1889-1907).
- مرحلة التفرّغ للنشاط الفلاحي والبحث عن الذات (1907-1912).
- مرحلة الاندفاع السياسي (1912- جوان 1920): بدأ الطاهر بن عمار نشاطه السياسي منذ 1912 بصفة محتشمة في البداية وبتأثير متبادل مع بعض أصدقائه المنتمين لعائلتين في حالة هبوط اجتماعي وهما عائلتي بن عياد وعبد الوهاب، وخاصة بتأثير من صهره العربي الشريف، الذي فقد منصبه كقاضي بمحكمة

"الوزاره" بعد تورطه في قضية استغلال نفوذ سنة 1907.[428] ثم أصبحت مشاركته السياسية أكثر توازنا واندفاعا منذ بداية الحرب الكبرى وخاصة بعد وفاة جدّه سنة 1915، ويعود ذلك أساسا إلى تبلور وعيه بخطورة السياسة الاستعمارية على مصالحه كملاك كبير (مسألة القرض التونسي واستهداف أراضي الأحباس العامة والخاصة)، وإلى تقربه من "الشبان التونسيين" الذين نجحوا في استمالة جل أعيان المال والأعمال آنذاك. وتحوّل غداة الحرب إلى عنصر فاعل من عناصر النخبة التونسية وساهم في تأسيس الحزب الحر الدستوري وتدعيم أنشطته، ولكنّه لم يرتق سياسيا إلى مراتب قيادية عليا ويعود ذلك إلى عدم اكتمال تكوينه التعليمي وخاصة لأنّه لم يكن محترف سياسة ولم يكن متفرغا للنشاط السياسي على غرار عبد العزيز الثعالبي مثلا أو الحبيب بورقيبة لاحقا.

- مرحلة "التعقّل" والتركيز على النشاط الاقتصادي والجمعياتي مع مواصلة العمل داخل أطر الحزب الحر الدستوري (جوان 1920- سبتمبر 1921): تميزت هذه المرحلة المفصلية بتحول طارئ على المسلك السياسي للطاهر بن عمار مع الحفاظ على تصلب القناعات (قيادة الوفد الثاني والانتماء للجنة التنفيذية للحزب الدستوري)، حيث صار حسب التقارير الفرنسية أكثر رصانة وتعقّلا، ويعود ذلك إلى تأثير علاقاته بالأوساط الفرنسية منذ زيارته إلى باريس (مارس- أفريل 1920 وجوان- أوت 1920)، وإلى خشيته من تأثير الاندفاع على مصالحه المادية لا سيّما منذ أن رفض المقيم العام تزكية ترشحه لعضوية الحجرة الفلاحية (جوان 1920)، وإلى بداية تشكل بعض الملامح الجديدة في شخصيته بوصفه رجل اعتدال وحوار ووفاق، واندفاعه نحو قضايا التجديد الاقتصادي (تعصير الاستغلال الفلاحي والمشاركة في إنشاء الجمعيات والشركات الاقتصادية...).

[428] **أ. و. ت.**، س. E، ص. 550، م. 30/15، م. ف. 67، مذكرة صادرة عن الكاتب العام للحكومة (بدون تاريخ).

- مرحلة الاعتدال وتبنّي الأفكار الإصلاحية والانطلاق في سياسة التعاون (سبتمبر 1921- نوفمبر 1928): وتميّزت بتبنّيه الكامل لأطروحات الإصلاحيين أو القلاتيين، سواء السياسية (الاعتدال والبراغماتية والمرحلية والمشاركة) أو الاقتصادية (الانتهازية وتبنّي الطرق الرأسمالية لإدارة الثروة والمشاريع). وشرع بالتوازي مع ذلك في التسرّب إلى المجالس التمثيلية المحلية الجهوية.

- مرحلة العمل السياسي والاقتصادي من داخل الهياكل الرسمية منذ أواخر 1928: كسب الطاهر بن عمار ثقة الجانب الفرنسي منذ ابتعاده عن الحزب الدستوري ومع ذلك لم ينجح في الدخول إلى المجلس الكبير سنة 1922، لذلك شرع في توسيع قاعدة أعوانه ومناصريه، واعتمد في ذلك على مكانته الاقتصادية (تنظيم الاحتفالات والولائم وتخصيص بعض الهبات والتبرعات المالية لفائدة الدعاية[429]) وكذلك على خبرته السياسية وعلاقاته الواسعة. فنجح في الانضمام إلى الحجرة الفلاحية ثم إلى المجلس الكبير ليتفرغ إلى الدفاع عن مصالحه الاقتصادية وتمثيل مصالح الشريحة التي ينتمي إليها. ويعني ذلك أنّه أصبح مقتنعا بأنّ الأهداف السياسية والاقتصادية التي يتمثلها يمكن تحقيقها من داخل الأجهزة الاستعمارية نفسها وبإتباع طرق أكثر مرونة واعتدالا. وسنقيّم في الباب الموالي طبيعة هذه الأهداف ومدى انسجامها مع المشروع الوطني ونجاحه في تحقيقها.

---

[429] تبرّع الطاهر بن عمار وإخوته بمبلغ 2000 فرنك لفائدة الحكومة الفرنسية في إطار قرض هادف لاسترجاع قيمة الفرنك الأصلية. أنظر:
- "برور تونس بفرنسا"، جريدة **"الزهرة"**، 27 ماي 1928.

وقدّم الطاهر بن عمار هبة مالية لجريدة النهضة تقدّر بعشرة آلاف فرنك وهو ما جعل القلاتي يفرض ترشيحه لانتخابات المجلس الكبير عن الجهة الثانية عوضا عن عبد الرحمان الكعاك. أنظر:
- "ابن عمار في الجهة الثانية"، جريدة **"لسان الشعب"**، 14 نوفمبر 1928.

ونظم احتفالا كبيرا بهنشير "خارجه" بمناسبة زيارة المقيم العام لوسيان سان له، فرأى البعض أنّ هدفه من ذلك التأثير على الناخبين. أنظر:
- "حكاية حديث"، جريدة **"النديم"**، 19 ماي 1928.

وذكرت نفس الجريدة أنّ الطاهر بن عمار خصّص رجلا يدعى الهادي بن عمار (لا قرابة له بعائلة بن عمار) ليقوم بالدعاية لفائدته في كل المجالس: أنظر: عدد 16 جوان 1928 وقد تضمّن أيضا قصيدة عنوانها "مائدة اللزّام" فيها انتقاد لاذع لعبد الرحمان اللزّام وصديقه الطاهر بن عمار.

ونتبيّن من خلال هذه القراءة أنّ البعد الاقتصادي كان هو المهيمن في تحديد خصوصيات المسار الفردي للطاهر بن عمار لأنّه شكّل في نهاية المطاف ملامح شخصيته وهويته وحدّد طبيعة علاقاته وتوجّهاته واستراتيجياته. ويتشابه في الملامح العامة لشخصيته مع عدّة معاصرين له على غرار الجيلاني بن رمضان وعبد الرحمان اللزّام ومحمد شنيق، ويتميّز عنهم في نفس الوقت ببعض الخصوصيات المميّزة لمساره الشخصي والتي لا يمكن التفطّن إليها إن كتبنا بيوغرافيا "موجّهة" تكتفي بدراسة الشخص بوصفه ممثّلا لمجموعة ما أو شريحة معيّنة.

ونشير في الأخير إلى أنّ الطاهر بن عمار تأثّر في هذه المرحلة من حياته بشخصيتين تونسيتين محوريتين هما جدّه الحاج علي بن عمار وحسن القلاتي، وأنّ أداءه السياسي والاقتصادي كان في جانب كبير منه نتاجا لموقعه الطبقي والاجتماعي لأنّه لم ينحت كيانه من العدم « Self- made- man » رغم ما اتصف به من ميل للمبادرة والتحديث.

الباب الثاني:

الأنشطة الاقتصادية والنيابية والسياسية للطاهر بن عمار وعلاقاته بالسلطات الفرنسية وبالقوى الوطنية التونسية من 1928 إلى حدّ حلّ المجلس الكبير سنة 1951.

" إنّ الرئيس الطاهر بن عمار مثال الإقطاعي التونسي الكامل، وهذا ما يفسّر إلى حدّ ما رغبته في مداراة المعارضة الدستورية دون الإعراض تماما عن حكومة الحماية والحال أنّه مدين لحكومة الحماية بكل شيء خصوصا في عهد الجنرال ماست...
والسيد الطاهر بن عمار الذي قلّد حديثا الصنف الثاني من وسام جوقة الشرف قد بدّل رباط رقبته بآخر حسب الملحوظ، وهو امرؤ سعيد وهو يترأس من جهة أخرى الحجرة الفلاحية التونسية حيث يسعى في تقديم شواهد إخلاصه للدستور الجديد".

جريدة "**النهضة**"، 16 أوت 1950، نقلا عن جريدة "**كارفور**" « *Carrefour* ».

« (Tahar Ben Ammar) était un nationaliste modéré mais il n’était pas modérément nationaliste ».

Alain Savary.

الفصل الأول:

تفرّغ الطاهر بن عمار للمساهمة في إيجاد الحلول لمشاكل الفلاحة التونسية وموقفه من سياسة المشاركة والتعاون مع السلطات الفرنسية في الثلاثينات.

« On a reproché parfois à Tahar Ben Ammar d'être l'avocat d'une classe. C'est oublier que pendant des décennies, il ne s'agit pas de choisir entre propriétaires et salariés, mais entre propriété tunisienne et distribution des terres à des européens sous forme de lots de colonisation ».

Boularès (Habib), « Tahar Ben Ammar…*op.cit.*, p.73.

« Si nous sommes pour une politique d'amitié franco-tunisienne cela n'implique nullement de notre part l'abandon de nos justes et légitimes revendications ».

Ben Ammar (Tahar), *La Voix Du Tunisien*, 10 octobre 1931.

تفرّغ الطاهر بن عمار طيلة الثلاثينات إلى "النضال الاقتصادي"، وهو توجّه ناتج بداهة عن ابتعاده عن المشاركة السياسية المنظمة منذ اضمحلال الحزب الإصلاحي سنة 1928، وعن أهمية مصالحه الاقتصادية بوصفه أحد أبرز ممثلي شريحة كبار الملاكين العصريين بالبلاد التونسية. وزادت في تأكيد هذا التوجّه الظروف الموضوعية السائدة والمتمثلة في تلاحم أزمتين اقتصاديتين مختلفتين من حيث الطبيعة ومتشابهتين من حيث التأثير على الاقتصاد والمجتمع.

فكيف كانت رؤية الطاهر بن عمار للنضال الاقتصادي في ظروف الأزمة الطويلة الأمد؟ وما هي إسهاماته الشخصية واستراتيجياته الخاصة في مواجهة هذه الأزمة وحماية مصالحه المادية ومصالح الشريحة التي يمثلها؟

وهل ستؤدّي هذه التجربة الجديدة إلى ترسيخ قناعاته الاقتصادية والسياسية القائمة على الاعتدال والبراغماتية والتعاون؟ أم إنّها ستمكنه من التسلّح بمقاربات ورؤى جديدة ومختلفة في مستوى القناعات والعلاقات؟

I- تفرّغ الطاهر بن عمار للنشاط الاقتصادي ودوره في التصدّي لأزمة الفلاحة التونسية طيلة الثلاثينات.

1- إسهامات الطاهر بن عمار في حماية الفلاحة التونسية وتطويرها في مطلع الثلاثينات.

شهدت البلاد التونسية على امتداد سنتي 1930 و1931 أزمة اقتصادية "تقليدية" تمثّلت في نقص الإنتاج نتيجة رداءة الأحوال المناخية لتعاقب سنتي جفاف استثنائي.[430]
فكيف كانت قراءة الطاهر بن عمار لهذه الأزمة الدورية؟ وما هي إسهاماته النظرية والعملية في الحدّ من تأثيراتها السلبية على الفلاحين التونسيين بوصفه رئيسا للحجرة الفلاحية وللجمعية الفلاحية الأهلية؟

أ- رؤية الطاهر بن عمار لطبيعة أزمة الفلاحة التونسية في بداية الثلاثينات.

استغل الطاهر بن عمار لقاءه مع أعضاء اللجنة البرلمانية الفرنسية المرافقة لرئيس الجمهورية قاسطون دوميرق Gaston Doumergue أثناء زيارته للبلاد التونسية في شهر أفريل 1931 بمناسبة الاحتفال بخمسينية الحماية، ليعرض أمام النواب مشاكل الفلاحة التونسية ومطالبها.[431] وقد لخّص في خطابه أزمة الفلاحة الأهلية في مسألتين أساسيتين:

- تعدّد العراقيل المرتبطة بالنظام العقاري: استهلّ ابن عمار خطابه، بعد بعض المجاملات البروتوكولية، بالتشديد على خطورة وضع الأراضي التونسية. وذكّر بما تعرضت له أراضي الأحباس العامة والأراضي الدولية من استعمار ومصادرة، مشيرا إلى أنّ أراضي "الملك" أصبحت عرضة بدورها لأطماع المضاربين والمرابين، ونبّه إلى ضرورة حماية حقوق آلاف الفلاحين المستغلّين لهذه الأراضي

430 المحجوبي (علي): **جذور**...**نفس المرجع**، ص. 582.
431 Ben Ammar (Tahar), « Les revendications de l'agriculture indigène », *La Voix Du Tunisien*, n° 85, 15 avril 1931.

منذ عهود طويلة والذين أضحوا مهددين بالضياع نتيجة انتقال الملكيات. وانتقد وضعية ما يعرف بالأراضي الجماعية أو أراضي العروش، وهي أراضي مجمّدة منذ صدور أمر 14 جانفي 1901، الذي كان آنذاك محل معارضة دوماس Dumas (رئيس المحكمة المدنية بتونس)، مطالبا بضرورة تحرير هذه الأراضي وتغيير وضعها القانوني تغييرا ملائما لمصالح مستغليها وضامنا لحقوقهم. أمّا بخصوص أراضي الأحباس الخاصة، فقد بيّن أنّ طابعها الخاص بوصفها أراضي مقدسة وغير قابلة للتصرف فيها، والذي يبدو ظاهريا بمثابة العائق اللّااقتصادي، هو الذي مكّن من حمايتها من المصادرة والتفويت وأهّلها لتكون المصدر الأساسي لتوطين الأهالي بأراضيهم. واعتبر أنّها في حاجة إلى إعادة تأهيل شريطة أن يكون ذلك لصالح التونسيين وألّا يمسّ بخصوصيتها.

- عدم نجاعة السياسة الفلاحية الاستعمارية: طالب ابن عمار بضرورة تبنّي إجراءات كفيلة بتطوير الفلاحة الأهلية، وذلك بتحريرها من العوائق الإدارية وتوطين الفلاحين على أراضيهم ومنحهم نفس الامتيازات والتسهيلات الموفّرة للمعمّرين وتهيئتهم بواسطة نشر التعليم المهني إلى تبنّي طرق العمل الفلاحي العصري.[432]

وساهم الطاهر بن عمار أيضا في صياغة كراس المطالب الاقتصادية والسياسية، الذي سلّمه بعض ممثلي النخبة الاقتصادية التونسية إلى الرئيس دوميرق أثناء زيارته المذكورة لتونس.[433]

وفي جويلية 1931، شارك ابن عمار في المؤتمر الفلاحي الاستعماري الذي عقد بباريس، وقدّم في إطاره تقريرا حول حاجيات الفلاحة التونسية الأهلية[434] حاول فيه الكشف عن الأسباب العميقة لأزمتها وتقديم الحلول اللّازمة للنهوض بها.

---

[432] *Ibid.*

[433] **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، بكرة 71، ص. 576: الفلاحة التونسية (1930-1932)، تقرير موجّه من مندوب الإقامة العامة بتونس إلى ادوارد هرّيو رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسية بتاريخ 14 أوت 1932.
وقد شارك في صياغة هذه المطالب إلى جانب الطاهر بن عمار، محمد شنيق والبشير العنابي وعبد الرحمان اللّزام ومحمد التلاتلي ومصطفى الكعاك وفكتور بسّيس ومحمد بن رمضان. أنظر حول ذلك:
- « Deuxième réponse de M. Chenik », *La Voix Du Tunisien*, n° 163, 17 juillet 1931.

[434] **المصدر نفسه**، تقرير صادر عن الطاهر بن عمار رئيس الحجرة الفلاحية التونسية حول حاجيات الفلاحة الأهلية بتونس بتاريخ 19 جويلية 1931 (7 صفحات).

وقد أبرز في مستهل هذا التقرير أنّ البلاد التونسية، وخلافا للرأي الشائع، ليست دولة فقيرة بل إنّها تحتوي على ثروات هائلة من شأنها أن تعيد لها مجدها القديم شريطة وجود من يحسن اكتشاف هذه الموارد واستغلالها بعقلانية على غرار ما قام به الرائد الفرنسي بول بورد Paul Bourde[435] الذي أحكم استغلال السباسب شبه الصحراوية بالجنوب ووهب البلاد التونسية غابة زياتين صفاقس الشهيرة. وبيّن أنّ مشكل الفلاحة التونسية لا يكمن في عدم نجاعة الطرق الفلاحية أو في عدم قدرة الأهالي على التأقلم مع الأساليب الزراعية العصرية أو في وجود مساحات شاسعة من الأراضي المهملة نتيجة طبيعة نظام الملكية الإسلامية، لأنّ هذه الحجج لا تصمد أمام الدارس المتمعّن. وأكّد أنّ التونسي قادر على أن يهضم بسهولة استعمال الأدوات الفلاحية العصرية وأن يستغل أراضيه استغلالا محكما إذا توفرت له الإمكانيات والحوافز والإطار العقاري الملائم، واستدلّ مرّة أخرى بالنجاح الباهر الذي حققه أهالي صفاقس في مجال غراسة الزياتين عندما توفرت لهم الظروف السانحة.[436]

وبيّن الطاهر بن عمار أنّ جمود الفلاحة التونسية يعود إلى سبب أساسي ووحيد وهو عدم استقرار النظام العقاري، ويعني بذلك وضعية أراضي العروش وأراضي الأحباس، وهي أراضي غير قابلة للتقسيم المؤدي إلى ظهور ملكيات فردية مؤمّنة عبر التسجيل العقاري ومقبولة من قبل مانحي القروض، ومكبّلة بعوائق قانونية وإدارية عديدة وغير مبرّرة، وخاضعة لهيمنة المرابين الجشّع. وطالب بتحرير هذه الأراضي قبل مطالبة التونسي بتطوير وسائله الفلاحية لأنّه قادر على العمل المثمر والعصري وتقليد جاره المعمّر، ولأنّ التعصير سيكون بعد هذا التحرير نوعا من "الترف الضروري" « Luxe nécessaire ».

ودعا في انتظار تحقيق ذلك إلى حماية أراضي التونسيين، أو بالأحرى ما تبقّى منها، من أطماع المتربّصين بها وهم في نظره ليسوا المعمّرين الفرنسيين بل أولئك المضاربين

وقد نشرت جريدة "**صوت التونسي**" النص الحرفي لهذا الخطاب في عددها 234 الصادر في 21 أوت 1931، ولكن من دون أن تشير إلى صاحبه.

[435] بول بورد (1851-1914): رحّالة وكاتب مسرحي وصحفي بجريدة "الزمان" الباريسية، عيّن على رأس إدارة الفلاحة بتونس وكان له الفضل في إنشاء غابة زياتين صفاقس.

[436] **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س.ف تونس (1917-1940)، بك. 71، ص. 576، تقرير صادر عن الطاهر بن عمار...**نفس المصدر**.

بالأراضي التونسية على حساب المجموعات الفرنسية والتونسية. وأضاف صاحب التقرير أنّ الأزمة الفلاحية الرّاهنة أكّدت ضرورة تنظيم القرض الفلاحي بطريقة محكمة ومتناسقة مع خصوصية النظام العقاري المحلّي لقطع الطريق أمام المرابين، واعتبر أنّ آفة الرّبا، المستفحل أمرها بتونس، هي أخطر من جميع الآفات الطبيعية مجتمعة.
وخلص إلى أنّ الخطوة الموالية لعمليتي تطوير النظام العقاري وتنظيم القرض الفلاحي يجب أن تشمل مساعدة الفلاحين على تعصير أدوات الاستغلال وطرق الإنتاج، وذلك بتوفير المشاتل الممتازة وإنشاء مخابر التجريب والتعاونيات وتدعيم التكوين والإرشاد والتعليم الفلاحي وتنظيم المسابقات وتقديم الحوافز والجوائز التشجيعية، ونادى بضرورة تكوين هيكلا فرعيا في صلب الإدارة العامة للفلاحة ليهتم أساسا بالنظر في كل ما يخصّ الفلاحة الأهلية.[437]

ويدلّ هذا التقرير على نضج صاحبه وارتقائه إلى مستوى الخبير الفلاحي تجربة ومعرفة فهو يمتلك تصوّرا واضحا حول الجذور العميقة للأزمة الفلاحية ممّا يؤهّله إلى استنباط الحلول الكفيلة بتجاوزها أو على الأقل الحدّ من خطورتها. ويعود ذلك إلى خبرته الشخصية في مجال العمل الفلاحي العصري وإلى حضوره في مختلف الهياكل والجمعيات الفلاحية، وهو ما مكّنه من الإطلاع على آراء الآخرين والاستفادة من خبراتهم وتجاربهم. ولعلّ ما يلفت النظر في هذا التقرير مهاجمة الطاهر بن عمار للإدارة البيروقراطية وللمرابين والمضاربين، وتقديمه صورة مشرقة عن الفلاح التونسي ومختلفة عن الصورة النمطية التي يتمثّلها عنه المعمرون الفرنسيون. ولكنّه لم ينتقد بنفس الحماس الاستعمار الزراعي والاستيطاني بل إنّه دافع، في مجرى انتقاده لظاهرة المضاربة، عن "استيطان حقيقي ودائم من قبل مزارعين فرنسيين لغايات فرنسية".[438]

[437] **المصدر نفسه.**
[438] **المصدر نفسه.**

ولم يقتصر نشاط الطاهر بن عمار على هذه المساهمات التنظيرية فقط بل إنّه توجّه سنة 1931 إلى باريس لتنبيه المسؤولين الفرنسيين إلى خطورة الوضع الفلاحي بتونس ودفعهم إلى اتخاذ اجراءات عاجلة لإنقاذ الفلاحة التونسية.

ب- قيادة الطاهر بن عمار للوفد الفلاحي الأول إلى باريس سنة 1931.

شرع الطاهر بن عمار بعد عودته إلى تونس في التشاور مع ممثلي المصالح الاقتصادية من التونسيين حول سبل التحرّك لمجابهة الأزمة الاقتصادية. وتمّ الاتفاق، وفق عادة النخبة التونسية، على إرسال وفد تونسي إلى باريس للتعريف بخطورة هذه الأزمة ومحاولة إيجاد الحلول لها. ويبدو أنّ هذه المشاورات شهدت بعض التعثّر والخلاف، ممّا دفع صحيفة "صوت التونسي" « La Voix Du Tunisien » إلى انتقاد أعضاء هذا الوفد وعلى رأسهم الطاهر بن عمار، لا سيّما بعد أن وصلها التقرير المنسوب إلى الحجرة الفلاحية حول الأزمة الاقتصادية، والذي تغلب عليه السطحية والولاء والبكائيات حسب بعض محرّري هذه الجريدة.[439]

فما هي حقيقة هذا التقرير وطبيعة هذا الوفد وأهدافه من منظور الطاهر بن عمار؟

اتصل الطاهر بن عمار بصحيفة "صوت التونسي" يوم 9 أكتوبر 1931، وهو نفس اليوم الذي سافر فيه بعض أعضاء الوفد إلى باريس بعد أن سبقهم آخرون قبل يوم، وذلك لتوضيح اللّبس الحاصل بعد نشر التقرير المتعلّق بمطالب الحجرة الفلاحية، وليبيّن موقفها من الأزمة الاقتصادية. وقد أكّد لمحاوره شمس الدين العجيمي[440] أنّه لم يكن على علم بالتقرير الذي نشر وأنّه لا يعبّر عن وجهة نظر الحجرة الفلاحية، بل هو اجتهاد شخصي من عبد الرحمان الباجي الذي اعترف بذلك في رسالة خاصة إلى إدارة جريدة "صوت التونسي".

وذكر الطاهر بن عمار أنّه لم يرفض الحديث سابقا لهذه الصحيفة إنّما أجّل ذلك فقط حتّى يتسنّى له إعداد التقرير الرسمي المعبّر عن رؤية الحجرة الفلاحية. أمّا عن الوفد التونسي،

---

[439] Bourguiba (Habib), « Autour de la crise agricole », *La Voix Du Tunisien*, n° 234, 10 octobre 1931.

[440] Ladjimi (Ch. E.), « M. Tahar Ben Ammar nous déclare », *La Voix Du Tunisien*, n° 234, 10 octobre 1931 (article présenté par Chedly Khairallah).

فبيّن أنّ الأمر لا يتعلّق بوفد مشترك بل بثلاثة وفود مستقلة ممثلة للحجرتين التجارية والفلاحية والجمعية الفلاحية الأهلية، وقد تمّ اختيار هذا التمشّي لتقسيم العمل وضمان أوفر حظوظ النجاح، ونفى أن يكون ذلك ناتجا عن انعدام التفاهم بين الأعضاء.
وأكّد ابن عمار أنّ إرسال هذه الوفود لا يعني التمرّد على السلطة المحلية أو رميها بالقصور، لأنّه تمّ بالتنسيق مع المقيم العام فرانسوا مونصرون François Manceron في إطار احترام المصلحة العليا للبلاد ولأنّ المسائل المطروحة تتجاوز صلاحيات الحكومة المحلية.

وتقتصر مهمّة الوفد الفلاحي الذي يقوده الطاهر بن عمار على طرح الوضعية المأساوية للفلاحة التونسية واقتراح مشروع بعث هيكل جديد للقرض الفلاحي تكون وظائفه كالآتي:

- إعادة شراء كل الديون المتخلدة بذمة الفلاحين لفائدة الدائنين والمرابين، مع المطالبة باعتماد عقود الملكية "العربي" بوصفها ضمانات مقبولة. ويكون هذا القرض طويل المدى وبفائض منخفض، ويهمّ هذا الإجراء كبار الملاكين ومتوسطيهم.
- مباشرة دفع ما تخلّد بذمّة الفلاحين من التزامات مالية بضمان المحاصيل والماشية، ويعني ذلك تقديم قروض متوسطة المدى لفائدة الفلاحين المتوسطين.
- منح القروض البلدية في مختلف مراكز القيادات لفائدة صغار الفلاحين بضمان رهن بعض الممتلكات الثمينة كالحلي، أي أن يقوم هذا الهيكل بنفس الدور الذي تقوم به المؤسسة الخيرية المعروفة باسم « Mont-de-piété » في فرنسا.
- تقديم القروض الريفية مع الترفيع في سقفها لتعويض قصور الجهاز المسؤول عنها حاليا وهو الديوان العمومي للقرض الفلاحي.[441]

وقد اتضح عند نشر الإعلام الرسمي الصادر عن الحجرة الفلاحية أنّ مكتبها قرّر منذ 7 سبتمبر 1931 إرسال وفد جديد إلى باريس يتكون من أربعة من أعضائها بقيادة الطاهر ابن عمار، ليحاول إيجاد الحلول اللازمة لمسألة الديون الفلاحية والقرض الفلاحي.[442]

---

[441] *Ibid*.
[442] « Chambre d'Agriculture Indigène du Nord », *La Voix du Tunisien*, nº 235, 12 octobre 1931.

وقد تمكّن أعضاء الوفود بباريس من مقابلة بعض المديرين العامين للحماية الذين كانوا موجودين هناك، وبعض رؤساء المصالح بوزارة الخارجية، ولكنّهم لم يفلحوا في لقاء وزير الخارجية ورئيس مجلس الوزراء الفرنسي.[443]

وطالب وفد الحجرة الفلاحية بضرورة مقاومة الرّبا، الذي يهدّد أثناء هذه الأزمة بإصابة ثلثي الفلاحين التونسيين بالإفلاس والانهيار، وبيّن أنّ هذا لا يمكن أن يتحقّق بصفة جذرية إلّا بعد تعميم عمليات التسجيل العقاري للأراضي، الذي يتيح إمكانية التمتع بالقروض العقارية. وأمام استحالة تحقيق هذه الإجراءات على المدى القريب، فقد اقترح أعضاء الوفد بعض الحلول التي تمّ رفضها جملة وتفصيلا من قبل السلطات الفرنسية، فإعادة شراء الديون يتطلّب توفير قرض قدره 150 مليون فرنك وهو ما لا يمكن أن تتحمّله قدرات البلاد التونسية، أمّا إلغاء الديون ووقف التتبعات العدلية ضدّ المدينين من أصحاب العقارات المرهونة، فمن شأنه أن يؤثّر سلبيا على القروض التجارية وعلى الاقتصاد التونسي ككل.[444] واكتفت الحكومة الفرنسية باقتراح تحسين النظام السائد للقرض الفلاحي، وذلك بالزيادة في المنحة المخصّصة للجمعيات الأهلية للحيطة « Sociétés de Prévoyance Indigène »، الموجّهة للفلاحين الذين يقل حجم ملكياتهم عن 50 هكتارا، من 13 مليون فرنك إلى 18 مليون فرنك، وتدعيم مجهود "الديوان العمومي للقرض الفلاحي" « L'Office Public de Crédit Agricole Indigène »، الذي أنشأ سنة 1925 ومكّن كبار الفلاحين من قروض قيمتها 40 مليون فرنك.[445]

ورغم هذا الصدّ الفرنسي فإنّ مجهودات الطاهر بن عمار ومحمد شنيق أثمرت في الأخير بعث هيكلا جديدا للقرض الفلاحي وهو "الصندوق العقاري" « Caisse Foncière »، الذي تقرّر بعثه منذ أواخر سنة 1931 ليختص في تقديم القروض لأصحاب الملكيات غير

[443] **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، بك. 71، ص. 576...**نفس المصدر** ، مذكرة صادرة عن إدارة الشؤون السياسية والتجارية بوزارة الخارجية الفرنسية (قسم إفريقيا والمشرق) بتاريخ 28 أكتوبر 1931.
[444] **المصدر نفسه.**
[445] **المصدر نفسه**.

المسجلة وقبول رهنها بضمان "العقود العربي"، وقد وزّع في سنته الأولى (1932) 13 مليون فرنك لفائدتهم.[446]

ولعّله من المفيد أن نذكّر بما قاله الطاهر بن عمار عن ظروف بعث هذا الصندوق في إحدى جلسات المجلس الكبير سنة 1944:
"إنّ تأسيسه كان في سنة 1934 (الأصحّ هو أنّه تأسّس رسميّا بمقتضى أمر 26 فيفري 1932 ثم أعيدت هيكلته صحبة باقي مؤسسات القرض بمقتضى أمر 21 فيفري 1934)،[447] وأنّي قد اشتركت مع نخبة من زملائي الفلاحين في السعي لتأسيسه وذهبنا إلى فرنسا لأجل هذه الغاية، وقد بذلت مع زملائي، وبالأخص محمد شنيق الذي كان من أكبر المعاضدين لي في هذا المشروع، مجهودا كبيرا لإحداث هذه المؤسسة لتخليص الفلاحين من الضائقة التي حلّت بهم آنذاك، ولولا هذا الصندوق العقاري لما أمكن انتشال العدد الكبير من الفلاحين ولأدّت الحال إلى إتلاف كثير من أرزاقهم... وإنّي لو شاهدت شيئا من الخلل بهذا الصندوق لما بقيت به ولتولّيت النضال عن المصالح العامة".[448]

وندرك بناء على ما تقدّم أنّ الوفد الفلاحي نجح نسبيّا في إقناع السلطات الفرنسية بالقيام ببعض الإصلاحات الضرورية للتخفيف من تأثيرات الأزمة الاقتصادية، ولكنّه لم ينجح في فرض مجمل الإصلاحات الجذرية التي طالب بها. ولم تؤدّ تلك الإجراءات إلى القضاء على مشاكل الفلاحة التونسية، لذلك سرعان ما قرّر ممثّلو النخبة الاقتصادية التونسية إرسال وفد آخر إلى باريس في ظروف مختلفة.

---

[446] **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917- 1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، بك. 71، ص. 577: القرض الفلاحي ولجنة تاردي (نوفمبر 1932- ديسمبر 1934)، رسالة من ادوارد هرّيو إلى محمد شنيق مؤرخة في 14 نوفمبر 1932 (8 صفحات).

[447] الطيب (علي)، "الاستثمار والربح لدى الفلاحين التونسيين...**نفس المرجع**، ص. 46-47.

[448] "الجلسات العامة للقسم التونسي للمجلس الكبير"، جريدة "**النهضة**"، 3 فيفري 1944. وكان تدخل الطاهر بن عمار ردّا على انتقاد أبو بكر دبّيش للصندوق العقاري، الذي لم يستفد منه حسب رأيه سوى "أصحاب الرسوم المسجلة أو من لهم وجاهة يستثمرونها في هذا الصدد أمّا أغلبية الفلاحين وأمّا السواد الأعظم فقد تضرّروا منه". ويبدو أنّ هذا الصندوق قد انحرف بعيدا عن الأهداف التي بعث من أجلها حيث ذكر عبد العزيز الباجي "أنّ الغاية التي تأسّس عليها الصندوق هي حماية أراضي الفلاحين وهي الغاية التي وجّهت من أجلها الحجرة الفلاحية وفدها مرتين إلى فرنسا عندما كانت أرزاق الفلاحين على وشك التلاشي وكان إذّاك نحو 3 آلاف ملف للقضايا الفلاحية أمام المحاكم...فكيف نراه اليوم يتولّى بنفسه بيعها".

2- أنشطة الطاهر بن عمار ومواقفه أثناء استفحال الأزمة الاقتصادية بتونس (1932-1933).

شهدت سنة 1932 بداية وصول تأثيرات الانهيار الاقتصادي العالمي الكبير إلى فرنسا ومستعمراتها، فساهم ذلك في تعميق أزمة الفلاحة التونسية التي كانت تعاني أساسا من مشاكل محلية أبرزها مشكل انتشار المعاملات الربوية.[449] وتعود جذور هذه الأزمة المحلية إلى بداية الحرب الكبرى، حيث أقبل الفلاحون التونسيون على تعصير أدوات استغلالهم واضطروا إلى التداين ورهن أملاكهم لدى المرابين لأنّ البنوك كانت مغلقة أمامهم نتيجة عدم ملاءمة نظام الملكية العقارية السائد. وساهمت العوامل المناخية المتقلبة من جفاف وفيضانات (نوفمبر وديسمبر 1931) في تكريس تبعية الفلاح التونسي للمرابين، وأصبحت أكثر من 200 ألف أسرة تونسية (أي ما يساوي حوالي مليون ونصف تونسي) مهدّدة بفقدان ملكياتها المرهونة.[450]

فكيف كان موقف الطاهر بن عمار من هذه الأزمة؟ وما هي المبادرات التي قام بها بهدف الحدّ من تأثيراتها السلبية على البلاد التونسية؟

أ- مشاركة الطاهر بن عمار في الوفد الفلاحي الثاني إلى باريس (1932) وفي لجنة تاردي (1932- 1933).

قرّرت نخبة من كبار الفلاحين والملاكين التونسيين منذ شهر جويلية 1932 السفر إلى باريس مجدّدا لعرض مشاكل الفلاحة التونسية، واتفقوا على أن يكون الوفد هذه المرّة موحّدا ومشتركا بين ممثلي الفلاحة الفرنسية بتونس وممثلي الفلاحة التونسية إلّا أنّ المشاورات بين الطرفين سرعان ما تعثّرت، واضطرّ مندوب الإقامة العامة بتونس إلى استدعاء الطاهر بن عمار وقونو Gounot بوصفهما رئيسي الحجرتين الفلاحيتين التونسية والفرنسية لدعوتهما إلى

---

[449] **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917- 1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، بك. 71، ص. 577...**نفس المصدر**، مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية الفرنسية حول لقاء الوفد التونسي مع ألبار ميلهو بتاريخ 16 نوفمبر 1932.
[450] **المصدر نفسه.**

إعداد مذكرة المطالب المشتركة أو تأجيل المشروع ككل إلى بداية الخريف القادم.[451] وتبيّن في الأخير استحالة التوافق بين الطرفين حول برنامج مطلبي واحد نتيجة تمسّك ممثّلي النخبة الاقتصادية التونسية بعرض مسألة تطوير النظام العقاري التونسي من وجهة نظر أهلية صرفة ومتعارضة مع مصالح المعمرين الفرنسيين، وهو ما رأى فيه الفرنسيون ضربا من تسييس مطالب الفلاحين.[452]

وتواصلت المشاورات بين أعضاء المجلس الكبير والجمعية الفلاحية الأهلية، وأسفرت في بداية خريف 1932 على تشكيل وفد تونسي يتكوّن من سبعة أعضاء وهم:

- محمد شنيق: رئيس القسم التونسي للمجلس الكبير ورئيس الحجرة التجارية التونسية، وتمّ اختياره رئيسا لهذا الوفد.
- الطاهر بن عمار: عضو بالمجلس الكبير ورئيس الحجرة الفلاحية التونسية ورئيس الجمعية الفلاحية الأهلية وعضو بمجلس الجهة الثانية (جهة تونس).
- الدكتور محمد التلاتلي: عضو بالمجلس الكبير وبمجلس الجهة الثانية وبالحجرة التجارية التونسية.
- عبد العزيز الكعاك: عضو بالمجلس الكبير ونائب رئيس الحجرة التجارية التونسية.
- عبد العزيز الباجي: عضو بالمجلس الكبير وبمجلس الجهة الثالثة (جهة الكاف) وبالحجرة الفلاحية التونسية.
- عبد الرحمان اللزّام: عضو بالمجلس الكبير وبالحجرة الفلاحية التونسية وبمجلس الجهة الأولى (جهة بنزرت).
- علي بلحاج: نائب رئيس الحجرة الفلاحية التونسية ونائب رئيس الجمعية الفلاحية الأهلية.[453]

[451] **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917-1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، بك. 71، ص. 576...**نفس المصدر**، تقرير من مندوب الإقامة العامة بتونس إلى ادوارد هرّيو رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بتاريخ 14 أوت 1932.

[452] **المصدر نفسه.**

[453] **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917- 1940)، س. ف. تونس (1917-1940)، بك. 71، ص. 577...**نفس المصدر** ، مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية الفرنسية حول لقاء الوفد التونسي مع ألبار ميلهو بتاريخ 16 نوفمبر 1932.

وهو على ما يبدو وفد متجانس ويضم أبرز ممثلي كتلة محمد شنيق بالمجلس الكبير وأغلبهم من الأصدقاء المقربين للطاهر بن عمار (اللزّام وبلحاج)، وقد تمّ اختيار هذه التركيبة بعد استبعاد محمد بن رمضان وبعض عناصر مجموعته الذين كانوا من المرشحين لعضوية هذا الوفد.[454] وكان هذا الوفد محلّ انتقاد شديد من جريدة "العمل التونسي" « L'Action Tunisienne » منذ صدور عددها الأول في غرّة نوفمبر 1932، حيث خصّص شمس الدين العجيمي جملة من المقالات الناقدة لأعضائه الذين نعتهم بالمتعاونين مع المستعمر الفرنسي والساعين لخدمة مصالحهم الشخصية. واستغرب من إصرارهم على السفر رغم أنّ المقيم العام مونصرون أكّد في برقية للطاهر بن عمار انعدام الفائدة من تنقلهم إلى باريس، وسخر العجيمي من محمد شنيق "التاجر الذي يقود وفدا فلاحيا".[455]

وقد سافر هذا الوفد إلى باريس في بداية أكتوبر 1932، ولم يتمكّن من مقابلة ادوارد هرّيو رئيس مجلس الوزراء الفرنسي إلّا في 17 أكتوبر أي بعد مضيّ عشرة أيام عن لقائه بوفد المعمرين الفرنسيين.[456] وطالب أعضاء الوفد، بعد التعريف بخطورة وضعية الفلاحة التونسية، بضرورة حماية الفلاحين المدينين من الانهيار الوشيك الذي بات يتهدّدهم، وذلك إمّا بتكليف قاضي النزاعات العاجلة بإعادة جدولة ديونهم أو بإيجاد تسوية صلحية تحرّرهم كليا من الارتباط بدائنيهم.[457] وكان الرد الفرنسي مخيّبا لآمالهم حيث بيّن لهم هرّيو Herriot استحالة تطبيق هاذين الإجراءين لأسباب قانونية واقتصادية، واكتفى بالتعهّد بتدعيم عمل المؤسسات المانحة للقروض (الجمعيات الأهلية للحيطة والديوان العمومي للقرض الفلاحي والصندوق العقاري)، ودعاهم إلى استغلال نفوذهم لإقناع الفلاحين بدفع ما تخلّد بذممهم من مبالغ مالية خاصة بحصص سنة 1932.[458]

[454] جريدة "**النهضة**"، 7 أوت 1932. كان من المفروض أن يضم هذا الوفد محمد بن رمضان والطاهر التوكابري والأخضر بن عطية وأوجين بسّيس إلى جانب العناصر المذكورة.

[455] Ladjimi (Ch. E.), « La chenikale délégation à Paris », *L'Action Tunisienne*, 4 novembre 1932.

[456] **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917- 1940)، س. ف.، تونس (1917- 1940)، بك. 71، ص. 576...**نفس المصدر**، مذكرتي 7 و17 أكتوبر 1932 الصادرتين عن وزارة الخارجية الفرنسية.

[457] **المصدر نفسه**، تقارير ومذكرات صادرة عن الخارجية الفرنسية بتاريخ 17 و19 و25 أكتوبر 1932.

[458] **أ. و. خ. ف.**، ص. 577...**نفس المصدر**، رسالة من ادوارد هرّيو إلى محمد شنيق بتاريخ 14 نوفمبر 1932 (8 صفحات مرقونة).

ومع بداية شهر نوفمبر تكثّفت الضغوطات على أعضاء الوفد لدفعهم إلى العودة إلى تونس واستئناف أشغالهم بالمجلس الكبير مع ترك ممثّل وحيد عنهم بباريس، ولكنّ ابن عمار وشنيق تمسّكا بالدفاع عن مطالب الفلاحة التونسية، وصرّحا أنّ رجوعهما إلى تونس من دون تحقيقها يعني فقدانهما لمصداقيتهما وهيبتهما أمام الفلاحين.

ورأى بعض كبار مسؤولي وزارة الخارجية الفرنسية أنّ المسألة أخذت منحى سياسيا متعارضا مع المصالح الفرنسية بتونس، حتّى أنّهم أصبح يحرّضون المقيم العام مونصرون على الاحتجاج لدى الحكومة الفرنسية.[459] غير أنّ رئيس الحكومة الفرنسية استجاب لتدخلات النائب موتي Moutet، الذي سبق له أن قدّم خدمات مهمّة للوفد الدستوري الثاني الذي قاده الطاهر بن عمار في العشرينات، وطلب من أعضاء الوفد التونسي تمديد إقامتهم بباريس متعهّدا بالنظر شخصيا في مطالبهم.[460]

وفي أواخر نوفمبر 1932، قرّر ادوارد هرّيو Herriot الاستجابة لمقترح المقيم العام مونصرون القاضي بتشكيل لجنة ميدانية مختلطة لتقصّي الحقائق حول أزمة الفلاحة التونسية، تجمع ممثلي الإدارة والفلاحة والتجارة والبنوك وبعض أعضاء الوفد التونسي، واختار على رأسها لويس تاردي Louis Tardy، المدير العام للديوان الوطني الفرنسي للقرض الفلاحي.[461]

وعبّر أعضاء الوفد التونسي منذ البداية عن خيبة أملهم في تكوين هذه اللجنة الجديدة، التي ستكون خاضعة لسيطرة الإدارة التونسية وممثلي المصالح المالية، والتي ستكون فيها العناصر التونسية مجرّد أقلية لا نفوذ لها.[462] وقبلوا عن مضض المشاركة في هذه اللجنة وغادروا باريس يوم 30 نوفمبر باتجاه مدينة ليون، ثم عادوا إلى تونس في بداية ديسمبر 1931 بالتزامن مع وصول أعضاء لجنة تاردي، التي ضمت من الجانب التونسي تسعة

---

[459] **المصدر نفسه**، تقرير من الموظف السامي بوزارة الخارجية الفرنسية روجيه راينو Roger Raynaud إلى المقيم العام مونصرون بتاريخ 18 نوفمبر 1932.
[460] **المصدر نفسه والوثيقة ذاتها**.
[461] **المصدر نفسه**، رسالة من هرّيو إلى شنيق (بدون تاريخ) ورسالته إلى مونصرون بتاريخ 22 نوفمبر 1932.
[462] **المصدر نفسه**، رسالة من شنيق إلى هرّيو بتاريخ 29 نوفمبر 1932.

عناصر هم الطاهر بن عمار ومحمد شنيق وعبد العزيز الكعاك ومحمد التلاتلي ومحمد بن رمضان وعلي بلحاج وعبد العزيز الباجي وعبد الرحمان اللّوز وفيكتور بسّيس.[463]

ويلاحظ المتأمل لهذه التركيبة أنّها اقتصرت على أعضاء ينتمون جميعا إلى القسم التونسي للمجلس الكبير، وأنّ ستة منهم شاركوا في الوفد الفلاحي التونسي حيث تم إبعاد اللزّام وتدعيم المجموعة بثلاثة عناصر جديدة غير تابعة لكتلة شنيق- ابن عمار بالمجلس الكبير، ويبدو أنّه إجراء مقصود لإضعافها واستغلال خلافاتها مع كتلة محمد بن رمضان. وسرعان ما انسحب محمد التلاتلي من هذه اللجنة بعد استقالته من المجلس الكبير صحبة الأخضر بن عطية والحطاب بوحجبة خلال دورة 20 ديسمبر 1932.[464]

وكانت هذه الدورة ساخنة جدّا، وتميّزت بالخطاب المهم الذي ألقاه الطاهر بن عمار واستعرض فيه جذور الأزمة الاقتصادية والحلول الكفيلة بتجاوزها، وقد نوّهت صحيفة "لاكسيون" كثيرا بهذا الخطاب رغم تواصل حملتها على النواب التونسيين بالمجلس الكبير، وقامت بنشره والتعليق على أبرز ما ورد فيه.[465] ومن أهم ما جاء في هذا المقال:

"تحدّث السيد الطاهر بن عمار مطوّلا عن الوضعية المأساوية للفلاحة التونسية ولم يخف تفاؤله بإمكانية خروج الفلاحين من مأزقهم إذا تمّ إيجاد الحلول للوضعية التي سيتولّى تحليلها. وبيّن أنّه يجدر في البداية التمييز بين الوضعية بالشمال التونسي من جهة والوضعية بالوسط والجنوب من جهة ثانية، فمنذ 1929 كانت المحاصيل بالشمال ضعيفة باستثناء سنة 1931 أمّا بالوسط والجنوب فكانت المحاصيل رديئة طيلة هذه السنوات الثلاث، ومنذ 1932 ساءت الوضعية بجميع المناطق، حيث انضافت الكوارث الطبيعية إلى ضعف المردود العام، فالفيضانات دمرت آلاف الهكتارات من الأراضي المزروعة حبوبا في أكثر المناطق خصوبة بالبلاد، وهو ما يفسّر الانهيار الكبير للأسعار... وأمام هذا الوضع انبرى الطاهر بن

---

[463] **المصدر نفسه**، وقد ضمّت هذه اللجنة عشرون عضوا فرنسيا من ممثلي الإدارة والمالية والعدل والبنوك والمجلس الكبير والحجرات الاقتصادية.

[464] *L'Action Tunisienne*, nº 45, 22 décembre 1932.

[465] « La crise agricole », *L'Action Tunisienne*, 23 décembre 1932.

عمار يدافع عن الفلاحين، وقد أهّله منصبه على رأس الحجرة الفلاحية لامتلاك النفوذ والمعرفة الضروريتين لقيامه بهذه المهمة.

فبيّن أنّ الفلاحين يساهمون بمبلغ 26.2 مليون فرنك من إجمالي الضرائب، ويوفرون 20 مليون فرنك للجمعيات الأهلية للحيطة و3 ملايين فرنك للديوان العمومي للقرض الفلاحي، أي أنّهم دفعوا 49.2 مليون فرنك في الوقت الذي لم توفر لهم محاصيلهم سوى 115 مليون فرنك، أمّا ما تبقّى لهم وهو 65 مليون تقريبا فيعادل ما يقدمونه لدائنيهم الخواص...

وأكّد ابن عمار أنّ الفلاحين كانوا يدفعون ديونهم بانتظام إلى حدّ بداية الأزمة، ولم يحصل التراجع في الدفع إلّا منذ 1931 نتيجة الصعوبات المذكورة بالوسط والجنوب. وذكر أيضا أنّ الفلاحين ليسوا بناكري جميل كما يقع اتهامهم ولكن يكمن المشكل في الإجراءات التي كانت غير كافية ومتأخرة. وبيّن أنّ إجمالي القروض الممنوحة للفلاحين وهي في حدود 181 مليون فرنك لا تمثّل مبلغا كبيرا قياسا لثرواتهم المقدرة بأكثر من مليون هكتار و12 مليون زيتونة وآلاف المواشي.

أمّا عن قطاع الزياتين فبيّن ابن عمار أنّ الأمر تجاوز الأزمة وتحدّث عن كارثة حقيقية، حيث لم تعد الأسعار تغطّي ثمن التكلفة لأنّ الزيتونة الواحدة تحتاج إلى مصاريف تقدّر بستة فرنكات في حين أنّها لم تعد توفّر سوى خمسة فرنكات. وبيّن أنّه تمّ تكوين لجنة تاردي للنظر في إيجاد الحلول لهذه المشاكل وعندما تنهي أشغالها سيستدعي المقيم العام المجلس الكبير للانعقاد في دورة استثنائية، وهو يسعى حاليا لإيقاف البيوعات العدلية ويطالب بسحب الامتيازات التي يحظى بها المعمرون الفرنسيون على الفلاحين التونسيين حتّى يساعدهم على الحفاظ على أملاكهم، وتقدّم في الأخير بالطلب الآتي:

نظرا إلى أنّ النقاش حول الأزمة الفلاحية لا يمكن أن يتواصل بالمجلس الكبير قبل نهاية أعمال لجنة تاردي، ونظرا إلى أنّ هذه اللجنة مطالبة برفع تقريرها إلى الحكومة الفرنسية للمصادقة عليه قبل عودته إلى حكومة دولة الحماية المطالبة بعرضه في دورة استثنائية للمجلس الكبير، ونظرا إلى أنّ الوضعية الحالية تتطلب حلولا عاجلة وفورية حتّى وإن كانت

ظرفية، فإنّنا نطالب بمنح الفلاحين أجلا بستة أشهر لدفع ديونهم أثناء الصابة المقبلة وذلك لحماية المدينين من دون المسّ بمصالح الدائنين. وقد صادق المجلس على هذا الطلب".[466]

ويدل هذا الخطاب على تصلب موقف الطاهر بن عمار من السياسة الاستعمارية القائمة على حماية مصالح المعمرين الفرنسيين على حساب نظرائهم التونسيين، وعاد بذلك إلى الالتقاء موضوعيا مع أطروحات الشبان الدستوريين المناهضين آنذاك لسياسة التعاون. فكيف سيكون موقفه من تقرير تاردي، الذي تسرّب إلى الصحف التونسية منذ بداية أفريل 1933،[467] والذي كان مخيّبا لآمال الجميع؟

ب- موقف الطاهر بن عمار من تقرير لجنة تاردي حول أزمة الفلاحة التونسية (1933).

عبّر الطاهر بن عمار عن موقفه من هذا التقرير خلال الجلسة الخارقة للعادة للحجرة الفلاحية للشمال التي عقدت يوم 11 أفريل 1933، حيث دعا جميع الأعضاء إلى إبداء آرائهم في تقرير لجنة تاردي فأجمعوا على رفض ما ورد فيه من استنتاجات واقتراحات. وكشف لهم ابن عمار ما ورد في التقرير من مغالطات ومنها الاعتراف المنسوب للأعضاء التونسيين المشاركين في اللجنة بأنّهم بالغوا في تصوير الحالة التي كانت عليها الفلاحة التونسية، واتهامهم بأنّهم طالبوا بتأجيل دفع الديون الفلاحية « Moratoire » في حين أنّهم طالبوا فقط بتسوية صلحية بين الدائنين والمدينين « règlement transactionnel ». وفي الختام تم الاتفاق على تكليف ممثلي الحجرة بالمجلس الكبير بالاحتجاج بشدة على تقرير تاردي بسبب الأخطاء الواردة فيه والاتهامات الزائفة التي وجهها للفلاحين التونسيين، ورفض مقترحات الحكومة بخصوص مشاريع الميزانية المرتبطة بالتقرير المذكور، والتمسّك بالمطالب التي تمّ تقديمها في باريس سنتي1931 و1932.[468].

---

[466] *Ibid.*

[467] صدر هذا التقرير منذ31 جانفي 1933 وظل سريّا إلى أن تسرّب إلى جريدة "صوت الشعب" في أواخر شهر مارس. أنظر:
- Abdel-Hac (pseudonyme de Chadly Khalladi), « Le rapport Tardy », *La Voix du Peuple*, n° 3, 25 mars 1933.
وقد تواصلت أشغال لجنة تاردي طيلة الفترة الممتدة من 14 إلى 30 ديسمبر 1932 برئاسة لويس تاردي ومساعداه قاسطون مارينج وأندريه كراموا، وللإطلاع على النص الكامل للتقرير الذي أصدرته يمكن الرجوع إلى الصحف الصادرة يوم غرّة أفريل 1933 ومنها على سبيل الذكر La Dépêche Tunisienne و Le Petit Matin.

[468] « Chambre d'Agriculture Indigène du Nord », *La Dépêche Tunisienne*, 26 avril 1933.

وتكفّل الطاهر بن عمار بنقل موقف الحجرة الفلاحية من تقرير تاردي خلال الجلسة الاستثنائية للمجلس الكبير التي التأمت بداية من 12 أفريل 1933 ، حيث ورد في الخطاب المهم الذي ألقاه بالمناسبة، بعد التعريف بالأزمة الفلاحية وخطورتها، ما يلي:

"دعني أقول لكم يا جناب الوزير بالنيابة عن الحجرة الفلاحية إنّ أملنا قد خاب تماما... إنّ تقرير تاردي بسكوته عن المطالب التي قدّمها الوفد التونسي إلى هذه اللجنة، وبتناسيه كل التفنيدات المكتوبة أو الشفوية المعارضة لكل الافتراءات المشاعة عادة وبصفة منظمة على حساب صغار الفلاحين، وبمجانبته الترفّع عن بعض الأحكام والاتهامات المزعجة والمتعسّفة الموجهة ضدّ عقلية العربي حيث تصفه بالمبذّر والعاجز عن الإيفاء بالتزاماته المالية، كما تعيب عليه تخلّيه عن النظر إلى المصلحة العليا للبلاد، فإنّ هذا التقرير ينتهي رغم ذلك إلى مساندة أطروحة الإدارة التي لا تريد أن تنظم في هذه البلاد سوى سياسة قرض لا يمنح إلّا بالتقتير بشروط تعسّفية... إنّ تقصير هذا التقرير جليّ وإنّه من المستحيل المقارنة بين ما يقع بفرنسا وبالبلاد التونسية في مادة القرض. إنّ الفلاحة الفرنسية تتمتع زيادة على مساهمات الدولة والأجهزة التعاونية، بتسهيلات من البنوك لا تنضب، يستمدّ منها الملّاكون ما يحتاجون إليه من الأموال بعشرات المليارات. فمن الواضح إذن، إذا كان المجهود الواجب القيام به لتخليص فلاحة هذه البلاد ينبغي له أن يقتصر، كما يبدو انطلاقا ممّا أوصى به السيد تاردي، على المستوى الذي بلغه إلى يومنا هذا، وفي نفس الصيغ، وفي نفس الظروف من حيث الحجم والزمن، فإنّ تقرير تاردي لا يكون قد ساهم في حلّ المشكلة الخطيرة المطروحة والتي تجعل مستقبل سكان الإيالة الفلاحين مظلما أكثر فأكثر".[469]

وأضاف الطاهر بن عمار بانّ تقرير تاردي تسبّب في أزمة أخلاقية لما تضمّنه من انتقادات واهية وجارحة مسّت مجمل الأهالي والمسلمين، ولما ورد فيه من ادّعاءات زائفة حول أعضاء الوفد التونسي. واعترف في الأخير بفشل مهمة ممثلي الفلاحة التونسية رغم

---

[469] **محاضر جلسات المجلس القسم الأهلي للمجلس الكبير**، الدورة الخارقة للعادة، 12- 15 أفريل 1933. وقد اعتمدنا التعريب الذي قام به عبد الحميد الشابي لهذا الخطاب والوارد في كتاب المحجوبي (علي): **جذور**...**نفس المرجع**، ص. 643.

النضالات التي خاضوها، ودعا الحكومة إلى تحمّل مسؤولياتها في البحث عن الحلول الكفيلة بتجاوز الحالة المأساوية للفلاحة الأهلية.

وطالب ابن عمار من النواب في نهاية الجلسة تحديد موقفهم من التقرير، فأكد له شنيق، رئيس القسم الأهلي للمجلس الكبير، إجماع أعضاء المجلس على مساندة تصريحاته التي أوردها باسم الحجرة الفلاحية،[470] وهو ما يعني رفض المصادقة على تقرير تاردي.

وكرّر الطاهر بن عمار موقفه الرافض لتقرير تاردي بمناسبة الجلسة الاستثنائية للحجرة الفلاحية التي عقدت يوم 11 ماي 1933 بحضور باراس Parès نائب مدينة وهران بالبرلمان الفرنسي، الذي كلفته لجنة المستعمرات والمحميات بالقيام بدراسة ميدانية بتونس حول تقرير تاردي. وقد ذكر ابن عمار في خطابه أمام هذا النائب أنّ التقرير المذكور لم يتضمّن أيّ حل عملي لأزمة الفلاحة التونسية، وأنّ الاقتراح الايجابي الوحيد الذي جاء فيه يتمثل في تكوين لجان تحكيمية بمختلف المناطق وهو إجراء تم العمل به منذ صائفة 1932 في مدينة صفاقس.[471]

ولم تثن الإخفاقات السابقة الطاهر بن عمار على مواصلة نهج الدفاع عن مصالح الفلاحين التونسيين، وبدأت مساعيه المدعومة بمجهودات سائر ممثلي النخبة الاقتصادية التونسية تعطي أكلها لا سيّما منذ تعيين مارسيل بيروطون Marcel Peyrouton مقيما عاما بتونس في شهر أوت 1933.

[470] « La séance plénière de la section indigène », *La Dépêche Tunisienne*, 13 avril 1933.
[471] « Chambre d'Agriculture Indigène de Tunis », *La Dépêche Tunisienne*, 19 mai 1933.

3- مساعي الطاهر بن عمار لحلّ أزمة الفلاحة التونسية من 1933 إلى حدّ بداية الحرب العالمية الثانية.

ساهم الطاهر بن عمار، بمشاركته في الوفدين التونسيين إلى باريس سنتي 1931 و1932، وباتصالاته بممثلي السلطة الفرنسية بتونس، في تحقيق مكسبين مهمين لفائدة الفلاحين التونسيين لا سيّما المدينين منهم ويتمثلان في بعث جهاز بنكي جديد وفي وقف البيوعات العدلية. ففي بداية جانفي 1934 تمّ بعث "الصندوق التونسي للقرض والدعم" « La Caisse de Crédit et de Consolidation » (يعرف أيضا باسم صندوق توثيق الديون)، المموّل من حكومة دولة الحماية والمختص في تقديم القروض لفائدة الفلاحين التونسيين والفرنسيين، وهو لا يشترط أن يكون العقار المرهون مسجّلا لأنّه يتكفّل بالقيام بهذه العملية، كما يقبل رهن الصابة.[472]

وفي شهر ماي 1934 طالب الطاهر بن عمار، باسم الحجرة الفلاحية، بتعجيل النظر في مطالب القروض المعروضة على "الصندوق العقاري" وأن يتولّى هذا الصندوق "البطيء جدا... مخابرة أرباب الديون لكي تمنح لكل طالب ثلاثة أو أربعة أشهر آجالا ريثما تتم عمليات القروض وهكذا يفوز الدائن بحقوقه والمدين لا يكون في الحال مقلقا بالتتبعات العدلية".[473]

وطالب أيضا بتقسيط الديون المخلفة عن "الديوان العمومي للقرض الفلاحي"، بعد حلّه وإدماجه في "الجمعيات الأهلية للحيطة "، على خمس سنوات مع تخفيض نسبة الفوائض.[474]

وفي شهر أوت 1934 أشرف الطاهر بن عمار على جلسة استثنائية للحجرة الفلاحية بحضور سولمانيون Soulmagnon مدير الفلاحة والتجارة والاستيطان، وعبّر خلالها عن استيائه الشديد من عدم جديّة الإدارة الفرنسية في التعاطي مع الأزمة الاقتصادية رغم أنّ

---

[472] الطيب (علي)، "الاستثمار والربح لدى الفلاحين التونسيين...**نفس المرجع**، ص. 48.
[473] "الحجرة الفلاحية التونسية للشمال: جلسة 11 ماي 1934"، جريدة "**النهضة**"، 29 ماي 1934.
[474] **المصدر نفسه**.

الحجرة الفلاحية كانت أوّل المنبّهين لخطورتها. وأعلن ابن عمار أنّه فقد ثقته في هذه الإدارة وأنّه فكّر في الاستقالة من الحجرة ولم يثنه عن ذلك سوى الخوف من اتهامه بالتخاذل. وذكّر في الأخير بالمطالب العاجلة للحجرة الفلاحية التونسية وعلى رأسها الوقف الفوري للبيوعات العدلية وإيجاد حلول جذرية لمسألة الديون الفلاحية.[475]

وتدعيما لهذا التوجّه، شارك الطاهر بن عمار في الوفد المتكوّن من بعض أعضاء المجلس الكبير والحجرة الفلاحية، والذي قابل المقيم العام مارسيل بيروطون يوم 26 أوت ثمّ في بداية سبتمبر 1934 لمطالبته بإيقاف البيوعات العدلية للأملاك الفلاحية المرهونة، فوعدهم باتخاذ إجراءات إيجابية في وقت كانت فيه البلاد التونسية تحت وطأة القوانين الاستثنائية التي تمّ بمقتضاها نفي زعماء الدستور إلى الجنوب التونسي.[476] وهو ما تحقّق فعليّا بصدور الأمر العليّ ليوم 2 أكتوبر من نفس السنة، والقاضي بوقف البيع العدلي وتقسيط الديون لآجال أقصاها ثلاث سنوات مع التوقّف عن عقلة الماشية من أدوات فلاحية ودواب.[477]

وواصل الطاهر بن عمار في منتصف الثلاثينات دفاعه عن الفلاحين التونسيين بوصفه رئيس الحجرة الفلاحية ورئيس القسم التونسي للمجلس الكبير وعضو الجمعية الفلاحية الأهلية. فطالب خلال جلسة الحجرة الفلاحية ليوم 19 سبتمبر 1935 بضرورة منح آجال جديدة للفلاحين العاجزين عن دفع الأقساط التي حلّت عليهم نتيجة انحطاط أسعار الحبوب ورداءة المحاصيل، وأرسل باسم الحجرة مكتوبا في الغرض للكاتب العام للحكومة التونسية وللمقيم العام الفرنسي بتونس.[478]

واستغل ابن عمار جلسة المجلس الكبير للتذكير بوضعية الفلاحين المدينين وبنقائص أمر 2 أكتوبر 1934 الذي صدر لإسعافهم، فذكر في خطابه أنّه قد "ظهرت صعوبات جديدة عند تطبيق الأمر الموما إليه لأنّ آجال الفصل التي اقتضاها الأمر المذكور قد تبيّن أنّها غير كافية

---

[475] « La crise agricole : Au cours de deux importantes réunions la Chambre d'Agriculture Tunisienne du Nord insiste sur la nécessité de prendre, de toute urgence, des mesures de salut », *Le Petit Matin*, 27 août 1934.

[476] جريدة "**النهضة**"، 9 سبتمبر 1934.

[477] جريدة "**النهضة**"، 4 أكتوبر 1934.

[478] "الحجرة الفلاحية التونسية: جلسة 19 سبتمبر 1935"، جريدة "**الزهرة**"، 14 أكتوبر 1935.

الأمر الذي دعا الممثلين الرسميين المصالح الفلاحية والاقتصادية لإلفات نظر الحكومة لفائدة المدينين المستقيمين الذين لم يستطيعوا الوفاء بالتزاماتهم طالبين إسعافهم بآجال جديدة. وقد استجيب لهذا الطلب باتخاذ تدابير تخفيف في القريب العاجل ستسمح لأولئك الفلاحين بالحصول على تمديد في الأجل قدره ثلاثة أشهر".[479]

وفي ديسمبر 1935 شارك الطاهر بن عمار في الوفد التونسي الذي عرض في باريس مسألة الزيوت التونسية، التي أصابها الكساد بسبب العقوبات الاقتصادية المسلطة على ايطاليا الفاشية اثر احتلالها للحبشة، وكانت قبل ذلك من أهم المستورين للزيوت التونسية.[480]

ومع حلول المقيم العام الفرنسي الجديد أرمان قيّون Armand Guillon في مارس 1936 خلفا لبيروطون، تولّى الطاهر بن عمار مقابلته على رأس وفد عن الحجرة الفلاحية، وطالب في خطابه أمامه "بتأجيل استخلاص قروض الديوان العمومي والصناديق الاحتياطية والديون التي أحالها الصندوق الآفاقي على الصندوق العقاري، وتمديد آجال الدفع المعينة من طرف اللجان التحكيمية بالنسبة للفلاحين الذين أصيبوا أكثر من سواهم".[481]

وعاد الطاهر بن عمار سنة 1936 إلى باريس رفقة محمد شنيق وعبد الرحمان اللزّام لإيجاد الحلول لإنهاء الأزمة الفلاحية، والتقوا للغرض بادوارد هرّيو الرئيس السابق لمجلس الوزراء الفرنسي وببيار فيينّو Pierre Vienot كاتب الدولة المساعد لوزير الخارجية. وقد قدّم ابن عمار وشنيق بالمناسبة تصريحا لمراسل "البرقية التونسية" « La Dépêche Tunisienne » نقلته جريدة "النهضة" بتاريخ 6 أكتوبر 1936، ومن أبرز ما ورد فيه:

"ذكر لنا السيد الطاهر بن عمار ومحمد شنيق ما فحواه: بينّا للسيد فيينّو أنّ البلاد هادئة غير أنّ الحالة الاقتصادية بسبب الجائحة لم تكن باهرة وأنّه يلزم الرجوع إلى سنة 1867 لإيجاد صابة فاسدة مثل صابة هذه السنة. وشرحنا له أنّه نظرا لهذه الحالة يتحتّم الزيادة في قروض

---

479 "تدابير جديدة لفائدة المدينين الفلاحين"، جريدة "**الزهرة**"، 29 نوفمبر 1935.

480 "مساعي الوفد التونسي بباريس للدفاع عن قضية الزيت"، جريدة "**الزهرة**"، 4 ديسمبر 1935.

481 "الحجرة الفلاحية التونسية للشمال"، جريدة "**النهضة**"، 30 ماي 1936. وقد شارك في هذا الوفد إلى جانب الطاهر بن عمار، عبد الرحمان اللزّام وعلي بلحاج والبشير البكري.

البذر حتّى يتمكّن كل فلاح من بذر أرضه وحتّى تتلقّى كل أرض محروثة الحبوب اللّازمة لذلك، كما ذكرنا له أنّه يجب الزيادة في توزيع الشعير وحبّ القطاني للمحتاجين، وألححنا على أن تمنحنا أم الوطن (كذا) إعانة جدّية ومهمة... وقد عرضنا عليه مسألة شراء الديون الفلاحية. نعم لقد أحدثوا بالمملكة مؤسسات كالصندوق العقاري وصندوق توثيق الديون اللذين أتيا حقيقة بفائدة منذ عامين غير أنّه اتضح أنّهما غير كافيين ليسمحان بتوثيق مجموع ديون الفلاحين الفرنسويين والتونسيين. وللوصول إلى تلك الغاية ذكرنا للوزير أنّه يلزم الالتجاء إلى قرض حتّى تتمكّن المملكة التونسية من إيجاد المال بنسبة فوائض منخفضة...وانتظارا لذلك فقد طلبنا منه أن يتفضل بإعطاء الأوامر حتّى توقف بيوعات الأملاك مدة ستة أشهر على الأقل. فأجابنا بأنّه سيتّفق في هذا الشأن مع المقيم العام".[482]

واستغل أعضاء الوفد لقاءهم مع فيينّو، ممثل حكومة الجبهة الشعبية، للتذكير بمطالبهم السياسية، حيث ورد في التصريح نفسه ما يلي : "وفي ما يخص الإصلاحات السياسية فقد ذكرنا أنّه أثناء رحلة رئيس الجمهورية الفرنسية ببلاد المملكة في سنة 1931 سلّم كراس مطالب لفخامة دوميرق Doumergue من طرف القسم التونسي للمجلس الكبير. وقد اشتمل ذلك الكراس على انجاز إصلاحات اعتبرت إذّاك كأنّها أكثر تأكّدا من غيرها وبالأخص البلديات المنتخبة وإصلاح المجلس الكبير ومراقبة المصاريف مراقبة فعلية والتعليم الإجباري إلى حدّ الشهادة الابتدائية وتأسيس لجنة تشريعية وفصل السلط وقبول التونسيين في جميع الوظائف الإدارية وغير ذلك. ونحن لا زلنا نطالب بانجاز هذه الإصلاحات".[483]

ويدل ما تقدّم ذكره أنّ أولوية الاقتصادي في نشاط الطاهر بن عمار لم يمنعه من مواصلة الاهتمام بالشأن السياسي العام للبلاد التونسية وتبنّي نفس المطالب الإصلاحية التي دافع عنها في العشرينات، لكن من دون التورّط في أيّ شكل من أشكال التعاطف مع الحزبين الدستوريين القديم والجديد.[484]

[482] "تصريحات قيّمة للسيدين الطاهر بن عمار ومحمد شنيق"، جريدة "**النهضة**"، 6 أكتوبر 1936.
[483] **المصدر نفسه.**
[484] « Autour de la réception par M. Vienot de MM. Tahar ben Ammar, Chenik et Abderrahman Lezam », *Le Petit Matin*, 23 octobre 1936.

ويبدو أنّ زيارة فيينّو للبلاد التونسية في أواخر فيفري 1937 وإلقائه لخطاب غرة مارس الشهير، لم يكونا نتيجة تأثير لقاءيه مع الحبيب بورقيبة خلال شهري جويلية وأوت 1936 فقط، بل كانا خاصة نتيجة هذا اللقاء بوفد المجلس الكبير، الذي تمّ مباشرة بعد نهاية زيارة بورقيبة في سبتمبر 1936.[485] ولعلّ ما يرجّح ذلك، ما ورد في تصريح ابن عمار وشنيق حيث ذكرا أنّ السيد فيينّو جعلهما يأملان "أنّه ربّما سيتوجّه إلى البلاد التونسية ليدرس على عين المكان المشاريع التونسية"،[486] ثمّ إنّه رفض لقاء بورقيبة خلال زيارته الموالية لباريس في فيفري 1937، وقد اغتاظ من ذلك كثيرا حسب شهادة رفيقه محمود الماطري.[487]

وتواصلت سنة 1937 مساعي الطاهر بن عمار الهادفة إلى مساعدة الفلاحين التونسيين الذين يمثّلهم، وكانت هذه السنة صعبة جدّا لأنّ الفقر لم يعد، حسب تقرير الحجرة الفلاحية التونسية للشمال، تهديدا يخشى بل أصبح حقيقة جليّة في مختلف أنحاء الإيالة بما في ذلك مناطق الشمال التي وصلتها آفة المجاعة.[488] وقد كرّر ابن عمار وزملاؤه من أعضاء هذه الحجرة مطالبهم الكفيلة حسب رؤيتهم بحلّ الأزمة الفلاحية والعقارية التي تعاني منها البلاد التونسية منذ مطلع الثلاثينات، ولعلّه من المفيد هنا التذكير بأبرزها :

- مراجعة السياسة العقارية القائمة على عدم المساواة والهادفة إلى مصادرة الأراضي التونسية، وحماية أملاك التونسيين وضمان حقوقهم المكتسبة لا سيّما على أراضي الأحباس بنوعيها العام والخاص.
- تحسين أداء "الصندوق العقاري" حتّى يكون قادرا على إنجاز المهمة الأساسية التي بعث من أجلها وهي حماية الملكيات التونسية المهددة بالتفويت، وذلك لا يمكن أن يتمّ إلّا بإيقاف البيع العدلي وإعادة شراء ديون الفلاحين الراهنين لأملاكهم.

[485] Casemajor (R.) : *L'action nationaliste en Tunisie…op.cit.*, p. 107.
[486] جريدة "**النهضة**"، 6 أكتوبر 1936.
[487] الماطري (محمود): **مذكرات مناضل**...**نفس المرجع**، ص. 111.
[488] « Le problème foncier et agricole en Tunisie. Rapport de la Chambre d'Agriculture Tunisienne du Nord de la Tunisie », *La Voix Du Tunisien*, 11 juin 1937.

- توطين الفلاحين على الأراضي الدولية وأراضي الأحباس وأراضي العروش بعد تقسيمها وتوزيعها على المستحقين وتشجيعهم على حسن استغلالها، وهي إجراءات ضرورية للقضاء على مظاهر البداوة والفقر.
- اعتماد سياسة فلاحية واضحة وعادلة للقضاء نهائيّا على الثنائية القائمة وغير المبرّرة بين فلاحة فرنسية عصرية ومحظوظة وفلاحة أهلية عتيقة ومهملة.[489]

ومنذ 1938 بدأت حدّة الأزمة الفلاحية تخفّ تدريجيّا، حيث تحسّنت الظروف المناخية وكانت محاصيل الحبوب جيّدة سنتي 1938 و1939.[490] ومع ذلك واصل الطاهر بن عمار مساعيه الرامية إلى حلّ بعض المشاكل الفلاحية العالقة، حيث طالب في خطاب له أمام المقيم العام الفرنسي، بتعجيل النظر في مطالب القرض التي قدمها الفلاحون المهدّدون بانتزاع أملاكهم إلى الصندوق العقاري وبالتنقيص في معين الفوائض الموظفة عليها.[491]

ونتبيّن بناء على كلّ ما تقدّم ذكره، أهمية الدور الذي قام به الطاهر بن عمار طيلة الثلاثينات في حماية الفلاحة التونسية والدفاع عن مختلف شرائح الفلاحين ولا سيّما كبار الملاكين منهم. وقد ساهم بذلك في إنقاذ آلاف الفلاحين المدينين من فقدان أملاكهم لفائدة المرابين، وهو عمل يكتسي أهمية سياسية ووطنية في بلد مستعمر فضلا عن أبعاده الاقتصادية والاجتماعية البارزة.
ويجدر التنبيه إلى أنّه قام بهذه المهمة انطلاقا من مسؤوليته على رأس الحجرة الفلاحية التونسية للشمال والجمعية الفلاحية الأهلية، وبمعاضدة مختلف أعضاء هاذين الهيكلين، الذين يجب عدم التغافل عن أدوارهم حتّى لا نسقط في مزالق التضخيم والتحجيم. وتميّزت إستراتيجية الطاهر بن عمار، وهو رجل يتقن العمل الجماعي في إطار مجموعات صغيرة ومتجانسة، بالتوجه أساسا إلى ممثلي السلطة الفرنسية بتونس وفرنسا لعرض المشكل بدقة وإسهاب ثم اقتراح الحلول الجذرية لمعالجته ومتابعة كل ذلك بصبر وأناة. وهو توجّه مختلف عن الطريقة التي تعامل بها الحبيب بورقيبة مثلا مع هذه الأزمة الاقتصادية، حيث اختار

489 *Ibid.*

490 "محضر جلسة الحجرة الفلاحية ليوم 9 ماي 1939"، جريدة "**النهضة**"، 23 ماي 1939.

491 " خطاب الطاهر بن عمار في حفلة المدرسة الفلاحية بسمنجة"، جريدة "**النهضة**"، 25 ماي 1939.

التوجّه إلى الجماهير الشعبية عبر الخطابات والمقالات الصحفية، التي لم تكن تهدف إلى معالجة الأزمة بقدر ما كانت تهدف إلى محاولة توظيف تداعياتها في الدعاية السياسية المناهضة للاستعمار الفرنسي.[492] ورغم هذا الاختلاف فقد نوّه بورقيبة بمساهمة الطاهر بن عمار في إيجاد الحلول لأزمة الفلاحة التونسية.[493]

ولعلّ السؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح هو الآتي: إلى أيّ مدى أثرت نضالات الطاهر بن عمار الاقتصادية على علاقته بالسلطات الفرنسية وعلى رؤيته لسياسة المشاركة والتعاون؟

[492] نذكر في هذا السياق ما قام به بورقيبة أثناء إحدى خطبه أمام تجمع شعبي كبير بحديقة قمبطا Gambetta-Park (شارع محمد الخامس حاليا)، حيث أخرج من جيبه حزمة من الوصولات الجبائية وذكر أنّ الحكومة الفرنسية لم تستح من ابتزاز ما يمتلكه ضحايا المجاعة بالوسط من دراهم محدودة، وهو ما أثّر في الحاضرين إلى حدّ البكاء ومنهم سليمان بن سليمان. أنظر :
- Ben Sliman (Sliman) : *Souvenirs politiques*, Cérès Productions, Tunis, 1989, p. 94.
[493] Bourguiba (Habib), « La famine en Tunisie », *La Voix du Tunisien*, 9 mai 1931.

II- رؤية الطاهر بن عمار لسياسة المشاركة والتعاون مع السلطات الفرنسية طيلة فترة الثلاثينات.

ارتقى الطاهر بن عمار سنة 1930 لرئاسة الحجرة الفلاحية لأوّل مرّة، فأهّله ذلك إلى تدعيم علاقاته بممثّلي السلطة الفرنسية والتعبير عن مواقفه المؤيدة لسياسة المشاركة « Association » والتعاون « Collaboration » مع الفرنسيين، حتّى أصبح في نظر الكثيرين رمزا من رموز الموالاة والإخلاص « Loyalisme » إلى فرنسا، وقد اقترنت به "تهمة" الولاء هذه طويلا رغم ما شهدته مسيرته من تطوّرات مختلفة، وتحوّلت إلى صفة ملازمة لشخصيته ومفارقة لسياقها التاريخي الذي أنتجها من دون مراعاة تطوّرات هذه الشخصية وتغيّرات الظروف التاريخية.

فما هي المضامين الحقيقية لمصطلحات الولاء والتعاون والمشاركة؟ هل تعني السقوط في العمالة للسلطة الاستعمارية؟ أم تدل على التعلّق بالمبادئ الفرنسية التحرّرية والتنويرية؟

ولماذا اقترنت هذه السياسة بغير المنتمين للحزب الحر الدستوري فقط؟ ألم يمارسها هذا الحزب بالذات منذ نشأته حتّى مؤتمر نهج الجبل الذي عقد في ماي 1933؟[494]

وما هي خلفيات تبنّي الطاهر بن عمار لهذه القناعات؟ هل كانت مجرّد غطاء لحماية المكاسب الشخصية والطبقية؟ أم هي شكل من أشكال العمل الوطني الإصلاحي القائم على البراغماتية والنضال من داخل الأجهزة الاستعمارية ذاتها؟

وكيف تمكّن من التعبير عن هذه المبادئ وتوظيفها عبر الممارسة العملية الواعية في الواقع الملموس والمتغير؟

---

[494] ورد في ديباجة لائحة مؤتمر نهج الجبل (12 و13 ماي 1933) أنّ سياسة التعاون قد أفلست تماما، ويعني ذلك أنّ الحزب قرّر التخلّي عنها بعد أن تبنّاها لمدّة أربعة عشر عاما كما ذكر الطاهر صفر، ويؤيده في ذلك محمد بورقيبة حيث يقول : "قرّر الحزب الحر الدستوري في مؤتمره المنعقد في شهر ماي من العام المنصرم سلوك سياسة المعارضة والتخلّي عن نقيضتها سياسة المشاركة". أنظر:

- صفر (الطاهر)، "لماذا لم نشارك في لجنة الإصلاحات التونسية"، جريدة "**العمل**"، العدد 1، 1 جوان 1934.
- بورقيبة (محمد)، "سياسة المعارضة"، جريدة "**العمل**"، العدد 2، 5 جوان 1934.

1- تبنّي الطاهر بن عمار لسياسة المشاركة والتعاون (1930-1931).

برز الطاهر بن عمار سنة 1930، على غرار باقي ممثّلي النخبة الاقتصادية التونسية، بدفاعه الواضح عن سياسة التعاون والمشاركة، وكانت الحجرة الفلاحية والمجلس الكبير المؤسستان اللتان عبّر بواسطتهما عن مصالحه وآرائه.

فخلال جلسة الحجرة الفلاحية ليوم 10 مارس 1930، أعلن ابن عمار تعاطفه مع فرنسا التي كانت في حالة حداد إثر فيضانات منطقة ميدي Midi، واقترح تقديم إعانات مادية إلى المنكوبين، فتبرعت الحجرة بمبلغ ألف فرنك.[495] وهو عمل رمزي كانت له انعكاسات آنية، حيث قرر المقيم العام مونصرون Manceron الزيادة في المنحة السنوية المسندة للحجرة من 45 ألف فرنك إلى 75 ألف فرنك، ممّا مكّنها من تقديم منح دراسية للمحتاجين المنتمين للقيادات التابعة لها تشجيعا للتعليم الفلاحي العصري.[496]

واستغلّ الطاهر بن عمار زيارة كاتب الدولة الفرنسي المساعد للشؤون الفلاحية روبار سيرو Robert Sérot لمقر الحجرة الفلاحية صحبة المقيم العام، ليعبّر أمامهما عن تعلّقه بفرنسا وبمبادئها العادلة في إطار سياسة قائمة على المشاركة الصادقة، والتعاون الودّي والمثمر الذي يطمح له الأهالي من أعماقهم، والذي كان مبعث إخلاصهم الثابت أثناء الحرب الكبرى، ومصدر شعورهم بالتضامن الكلّي والمسؤول مع فرنسا في محنتها الأخيرة.[497]

وتكريما للطاهر بن عمار، قرّر كاتب الدولة الفرنسي تشريفه بزيارة ضيعته المسمّاة "خارجه" والكائنة ببروتفيل Protville (قنطرة بنزرت)، أثناء مغادرته للبلاد التونسية عبر مدينة بنزرت يوم 15 أفريل 1930. وقد عبّر روبار سيرو ومرافقيه ومنهم شارل مونشيكور المراقب المدني بتونس والمقيم العام مونصرون وصلاح الدين البكوش قايد الأحواز، عن

---

[495] « Procès verbaux de la Chambre d'Agriculture Tunisienne », *La Dépêche Tunisienne*, 1 avril 1930.
وقد نشرت هذه الجريدة قائمات المتبرعين لمنكوبي الفيضانات ومنهم محمد بن رمضان الذي دفع مبلغ 500 فرنك.

[496] « Procès verbaux de la Chambre d'Agriculture Tunisienne : séance du 20 mai 1930 », *La Dépêche Tunisienne*, 18 juin 1930.

[497] *La Dépêche Tunisienne*, 13 avril 1930.

انبهارهم بالتجهيزات المتطورة الموجودة بهذه الضيعة التي تستعمل فيها أحدث الأساليب الزراعية العصرية والمنظمة بطريقة لا تقل إحكاما عن الضيعات الفرنسية الكبرى.[498]
ويمكن أن تساهم زيارة المجاملة هذه في تشجيع المضيّف على مواصلة الدفاع عن سياسة التعاون وتمكّنه من تدعيم علاقاته وصداقاته مع الفرنسيين، وهي تساعده أيضا على تأكيد وجاهته الاقتصادية والاجتماعية والرفع من مكانته أمام الأهالي وخصوصا أمام ناخبيه.

وقد برهن الطاهر ابن عمار على تعلّقه الكبير بسياسة الولاء والتعاون عندما صرّح برغبته في المشاركة في الهيئة الشرفية المشرفة على تنظيم المؤتمر الأفخارستي المزمع عقده بقرطاج في شهر ماي 1930 رغم أنّه لم يتلقّ استدعاء رسميّا ولم يظهر اسمه في القائمة التي نشرتها جريدة "البرقية التونسية" « La dépêche Tunisienne » بتاريخ 23 أفريل 1930.[499]

وقد خلّفت مشاركة أبرز الذوات التونسية المسلمة في الهيئة الشرفية لهذا المؤتمر المسيحي استياء كبيرا في صفوف الأهالي لا سيّما بعد أن صرّح أسقف قرطاج أنّ هذا المؤتمر بمثابة "حملة صليبية جديدة"،[500] وقرّر الحزب الحر الدستوري التونسي توجيه رسائل إلى الباي ورجال دولته وإلى أعضاء المجلس الكبير وباقي أعضاء الهيئة الشرفية يدعوهم فيها إلى رفض المشاركة في تنظيم هذا المؤتمر، "ولم ترسل نسخة من المكاتيب المتقدمة إلى الطاهر ابن عمار رئيس الغرفة الزراعية لأنّه لمّا علم بأنّ أسقف قرطاجنة أرسل ورقة دعوته إلى الرئيس الأسبق للغرفة وهو السيد عمر البكوش غلطا، وهذا أرجعها إليه إصلاحا لذلك الغلط نشر بجريدة الدبيش تونيزيان ما نصّه: إنّني أقبل بكل السرور إعطاء اسمي للجنة المؤتمر الشرفية، فرأت لجنة الحزب الحر الدستوري أنّه لا فائدة من طلب التخلّي عن المشاركة في المؤتمر من رجل يتشرّف بإعطاء اسمه للجنة المؤتمر الشرفية".[501]

[498] - *La Dépêche Tunisienne*, 16 avril 1930.
- *Le Petit Matin*, 16 avril 1930.
[499] *La Dépêche Tunisienne*, 26 avril 1930.
[500] مكتب الأخبار التونسية: **ظاهرة مريبة في سياسة الاستعمار الفرنسي**، المكتبة السلفية، القاهرة، ديسمبر 1930، ص. 17. صدر هذا الكتيب بإمضاء مكتب الأخبار التونسية بعد نشره بصحيفة الفتح الإسلامية بالقاهرة، ويبدو أنّه من تأليف محي الدين القليبي.
[501] **المصدر نفسه**، ص. 20.

ويحمل هذا الاستثناء بعدا دلاليا عميقا، إذ يبيّن صورة الطاهر بن عمار المتعاون والمتعامل مع السلطة الاستعمارية من منظور الدستوريين والمتعاطفين معهم، وهي صورة خاصة بواقع بداية الثلاثينات لكنّها تمثّل امتدادا لصورة ابن عمار الإصلاحي والمعتدل والبراغماتي التي تشكّلت منذ ابتعاده عن الحزب الدستوري في أواخر 1921. وتنطبق هذه الصورة على جلّ أقطاب النخبة الاقتصادية التونسية آنذاك على غرار محمد بن رمضان ومحمد شنيق، لذلك لابدّ من النظر إلى المسألة من زاوية نظر مختلفة عن الزاوية الدستورية، وتصغير العيّنة المدروسة من خلال تسليط الضوء على بعض عناصر النخبة الاقتصادية العصرية التونسية الناشطة ضمن المجالس الاستشارية والتمثيلية، ومقارنة أداء الطاهر بن عمار ومواقفه بهؤلاء بالذات لا بأشخاص يختلفون عنه من حيث الظروف المادية.

ولتوضيح ذلك سنعتمد المقابلة التي قام بها الشاذلي خير الله بين الطاهر بن عمار ومحمد شنيق اعتمادا على ما ورد في خطابيهما اللذان ألقيا في نفس اليوم وهو 11 أفريل 1931: خطاب الأول أمام أعضاء اللجنة البرلمانية المرافقة للرئيس الفرنسي قاسطون دوميرق، وخطاب الثاني أمام الرئيس الفرنسي ذاته.[502] وقد نوّه خير الله بخطاب ابن عمار وأشاد بشجاعته في طرح مشاكل الفلاحة التونسية، وبيّن أنّ الحقائق التي أوردها بكل تعمّق ومصداقية أثارت حماسة النائب تايتنجر Taittinger وتعصّبه لمصالح فرنسا الاستعمارية. ورأى أنّ ردّ الفعل الاستفزازي لهذا النائب يؤكّد جليّا أنّ الطاهر بن عمار لم ينحن ولم يتنازل خلافا لما فعل محمد شنيق، الذي طغت على خطابه مظاهر الولاء والثناء على الدولة الحامية. واعتبر أنّ ابن عمار قام بواجبه على أكمل وجه ولا يستحقّ على ذلك أيّ شكر أو ثناء، وخصّص باقي المقال للتشهير بشنيق الذي بالغ في تمجيد الانجازات الفرنسية بتونس في مجال الأمن والصحة والتعليم وفي تعظيم سياستها الحضارية والتحديثية حتّى أنّه أعلن أمام رئيس الجمهورية الفرنسية أنّ التونسيين متعلّقين بفرنسا تعلّقهم بوطنهم وأنّهم يرتبطون معها بروابط أخلاقية وثيقة وأكثر قوة من جميع الاتفاقيات والمعاهدات.[503]

[502] Khairallah (Chedly), « Bulletin », *La Voix Du Tunisien*, n° 85, 15 avril 1931.
[503] *Ibid.*

وبالفعل فقد خلّف خطاب محمد شنيق امتعاضا كبيرا لدى الرأي العام التونسي في فترة دقيقة تميّزت بالاحتفالات الفرنسية بخمسينية الحماية، واعتبر محمود الماطري أنّه "لا يليق حتّى بباش شاوش أصبح خليفة ويطمح لمنصب قايد"،[504] وصنّف سليمان بن سليمان صاحبه بوصفه "المتعاون رقم واحد مع الحماية الفرنسية من لوسيان سان إلى أرمان قيّون مرورا بمونصرون والطاغية بيروطون".[505] أمّا الطاهر بن عمار فكان في خطابه المذكور أكثر اتزانا وتوازنا، فعلاوة على عرضه المحكم للأزمة الفلاحية كما بيّنّا سابقا، فقد دعا النواب إلى تأمّل انجازات فرنسا بتونس، وأكّد لهم أنّهم سيلاحظون إلى جانب الإيجابيات نقائص كبيرة، وبيّن لهم أنّ ممثلي الأهالي مؤهلون لإرشادهم حول المطالب الشرعية للتونسيين. ودافع عن سياسة تعاون حقيقي وهادف إلى تحقيق تطور متجانس وسلمي للبلاد، وهو نفس ما ينادي به بعض النواب الفرنسيين المعروفين بتعاطفهم مع الأهالي على غرار ادوارد دي وارّن Edouard de Warren.[506] وفي الحقيقة فإنّ الكونت دي وارّن، وهو أحد أبرز منظري سياسة القمع والمراقبة التي طبّقها لوسيان سان بتونس في منتصف العشرينات،[507] كان يتبنّى رؤية ضيّقة لسياسة المشاركة بحيث لا تتوجّه إلاّ إلى كبار الفلاحين التونسيين القادرين على تقليد المعمرين الفرنسيين،[508] وكان الطاهر بن عمار من ضمن هؤلاء لا سيّما أنّه كان عضوا بالتعاونية الفلاحية وفيدراليتها المعروفة باسم "الجمعية الفلاحية بتونس" « Association Agricole de la Tunisie » التي يتولّى دي وارّن رئاستها الشرفية.[509] وقد صرّح الطاهر بن عمار في شهادة خاصة للمؤرخ قلدشتاين بأنّ دي وارّن يتقن خلق علاقات

[504] Materi (M.), « Lettre ouverte à M. Chenik », *La Voix Du Tunisien*, n° 102, 6 mai 1931.
[505] Ben Sliman (S.) : *Souvenirs…op.cit.*, p. 91.
[506] Ben Ammar (Tahar), « Les revendications de l'agriculture indigène…*op.cit.*
[507] المحجوبي (علي): **جذور...نفس المرجع**، ص. 459-460.
الكونت دي وارّن هو أحد قدماء المعمرين الذي لم تزل له أملاك ومصالح بالبلاد التونسية بعد مغادرته لها، ورئيس الجمعية الفلاحية الفرنسية بتونس، ونائب مقاطعة مورت وموزيل « Meurthe et Moselle » بالبرلمان الفرنسي ورئيس لجنة الجزائر والمغرب وتونس بهذا المجلس، وأحد أبرز المدافعين عن مصالح المتفوقين الفرنسيين بتونس. وكان سنة 1922 من أنصار إدخال بعض التحسينات التدريجية لفائدة الأهالي من دون المسّ بسلطة فرنسا ومصالحها بتونس، وعيّن سنة 1924 عضوا باللجنة الاستشارية لدراسة الإصلاحات التونسية التي كوّنها ادوارد هرّيو، فتخلى عن مطالبه الإصلاحية وأصبح يدافع عن سياسة الشدّة والمراقبة وهو من أوحى للوسيان سان باتخاذ الأوامر الجائرة في جانفي 1926.
[508] Goldstein (D.) : *Libération…op.cit.*, p. 379.
[509] « Les assemblées générales des œuvres de mutualité agricole », *La Dépêche Tunisienne*, 13 mai 1930.

شخصية جيّدة مع الملاكين التونسيين،[510] ويوحي ذلك بأنّ تأثير هذا النائب كان كبيرا في تبنّيه لسياسة المشاركة في بعدها الاقتصادي الضيّق.

وعلى الرغم من أنّ خطاب ابن عمار المذكور أعلاه تضمّن الحدّ الأدنى المطلبي حسب بعض الوطنيين، واقتصر على معالجة تقنية للأزمة الفلاحية، فقد أثار احتجاج بعض النواب الفرنسيين الحاضرين مثل تايتنجر الذي صرّح أنّ فرنسا متمسّكة إلى الأبد بحقوقها بتونس.[511]

ويؤكّد ذلك الصعوبات التي كان يواجهها أنصار سياسة التعاون والمشاركة، حيث كانوا بين مطرقة الوطنيين التونسيين المندفعين والمتربصين بهم لاستثمار هناتهم وهفواتهم والمحرّضين لهم على مزيد التصلّب والقطع مع السلطة الفرنسية، وبين سندان المتعصبين الفرنسيين المعارضين لأيّ تنازل يمنح للأهالي على حساب مصالح المعمرين.

وتأكيدا لذلك نذكر أنّ جريدة "صوت التونسي" « La Voix du Tunisien » التي حيّت شجاعة الطاهر بن عمار في شهر أفريل 1931 سرعان ما تولّت مهاجمته وانتقاده في شهر أكتوبر من نفس السنة عندما تأخّر في مدّها بتصريحاته قبيل زيارة الوفد الفلاحي الأول إلى باريس،[512] وواصلت التلميح إلى وجود بعض الخلافات بين أعضاء هذا الوفد حتّى بعد قبوله التحاور مع شمس الدين العجيمي.

وقد تعلّق جانب من هذا الحوار برؤية الطاهر بن عمار لسياسة التعاون والولاء مع الفرنسيين، حيث سأله العجيمي: "ستكونون مرغمين أحببتم أم كرهتم على التعرّض إلى الجانب السياسي للمسألة التونسية، فكيف ستنقلون مطالب الشعب التونسي؟ وهل ستواصلون تبنّي سياسة التعاون التي أثبتت الأزمة الراهنة إفلاسها؟ وهل ستعبّرون عن الولاء بحجة

---

[510] Goldstein (D.) : *Libération…op.cit.*, p. 38.

[511] Abdelhac (pseudonyme de Chadly Khalladi), « Quand Taittinger parle…à la manière de Guillaume II », *La Voix Du Tunisien*, 14 avril 1931.

[512] *La Voix Du Tunisien*, 9 et 10 octobre 1931.

وقد ذكر الشاذلي خير الله في "صوت التونسي" عدد 234 بتاريخ 10 أكتوبر 1931 أنّه سيكشف في العدد الموالي للجريدة الأسباب الحقيقية لامتناع الطاهر بن عمار عن الإدلاء بتصريح لهم، لكنّه تراجع عن ذلك عند صدور العدد 235 بتاريخ يوم الاثنين 12 أكتوبر واكتفى بمنح فرصة جديدة لأعضاء الوفد لتجاوز أخطائهم وخلافاتهم والتفرّغ لإنجاح مهمتهم.

الانتهازية؟"، فكان ردّ ابن عمار مقتضبا وواضحا فذكر: "سنقوم بعرض مطالبنا الملحّة بكل إخلاص، وإذا كنّا من أنصار سياسة الصداقة التونسية الفرنسية، فإنّ ذلك لا يعني التخلّي عن مطالبنا الشرعية والعادلة، وسنعرض هذه المطالب بكل شجاعة ونزاهة وشرف وبإمكانكم الثقة بنا في هذا الموضوع".[513]

ويعطينا هذا التصريح فكرة عن تصوّر الطاهر بن عمار لسياسة التعاون وحدودها، فهي في نظره تجسيد للصداقة مع فرنسا بما تختزله من قيم ذات بعد إنساني وعالمي، بشرط ألّا يتعارض ذلك مع مصالح التونسيين أو بالأحرى مع مصالح الفلاحين والملاكين منهم، ولا أدلّ على ذلك من تراجع نزعة التعاون لديه منذ أن أثبتت الأزمة الفلاحية تضارب المصالح كليّا بين الفرنسيين والتونسيين، وثانويّا بين الفلاحين التونسيين والمعمرين الفرنسيين.

2- تراجع الطاهر بن عمار عن تبنّي سياسة التعاون والمشاركة (1932- 1933).

بدأت المؤشرات الأولى لتراجع نزعة التعاون تظهر لدى الطاهر بن عمار وبعض زملائه من أعضاء المجلس الكبير المنتمين تحديدا للحجرتين الفلاحية والتجارية للشمال منذ صائفة 1932. ولا أدلّ على ذلك من فشلهم في تكوين وفد تونسي فرنسي مختلط للدفاع عن مطالب الفلاحة التونسية، بسبب تمسّك الطرف التونسي بمطلب تغيير الوضع العقاري بالبلاد التونسية تغييرا ملائما لمصالح الأهالي، وعرضهم لمطلب إلغاء الثلث الاستعماري الذي يتمتع به الموظفون الفرنسيون للحدّ من عجز الميزانية التونسية.[514] وقد رأت الإقامة العامة الفرنسية في اختلاف ممثلي المصالح الاقتصادية التونسيين والفرنسيين، واضطرارهم إلى تكوين وفدين مستقلين، تراجعا ناتجا عن تصلّب ممثلي النخبة الاقتصادية التونسية لأنّ تكوين

[513] Ladjimi (Ch. E.), « Tahar Ben Ammar nous déclare…*op.cit.*

[514] **أ. و. خ. ف.**، ص. 576...**نفس المصدر**، تقرير من مندوب الإقامة العامة الفرنسية بتونس إلى ادوارد هرّيو رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بتاريخ 14 أوت 1932.

وفد مشترك من شأنه أن يؤكد للحكومة الفرنسية مظاهر ولاء وإخلاص كافة سكان البلاد التونسية.[515]

وتطورت هذه النزعة تدريجيا بعدما شهده أعضاء الوفد الفلاحي التونسي في باريس من تجاهل وتسويف، فرفضوا العودة إلى تونس لاستئناف أشغال المجلس الكبير رغم الضغوطات المسلّطة عليهم، وصرّح ابن عمار وشنيق أنّهما لا يستطيعان العودة إلى البلاد التونسية من دون تحقيق أيّ مطلب من مطالب الفلاحين التونسيين، واعتبرا أنّ موقفهما هذا لا ينمّ عن العداء للمقيم العام مونصرون.[516] وقد انعقدت بالفعل أشغال المجلس الكبير في نوفمبر 1932 في ظروف غير عادية بسبب غياب ابن عمار وباقي أعضاء الوفد.[517]

ولم تؤدّ إجراءات ادوارد هرّيو القاضية بإنشاء لجنة ميدانية لتقصّي الحقائق حول الأزمة الفلاحية بتونس إلى إرضاء أعضاء الوفد التونسي الذين استاؤوا من تركيبتها التي تسمح بهيمنة ممثلي الإدارة والمصالح الاقتصادية الفرنسية عليها، واضطر محمد شنيق، باسم أعضاء الوفد التونسي، أن يذكّر رئيس مجلس الوزراء بما قاموا به سابقا من دفاع عن سياسة التعاون، ودعاه إلى الثقة بهم بوصفهم من أبرز أصدقاء فرنسا بتونس.[518]

ولم تكن مثل هذه التصريحات الإنشائية لتقنع السلطات الفرنسية بباريس لا سيّما بعد أن دعاها مندوب الإقامة العامة الفرنسية بتونس إلى "عدم الانخداع بالتصريحات المعتدلة والرصينة التي يطلقها محمد شنيق رئيس القسم الأهلي للمجلس الكبير والطاهر بن عمار رئيس الحجرة الفلاحية التونسية للشمال لأنّها تخفي مشاعر الغضب والإحباط، وحتّى إن

[515] **المصدر نفسه.**

[516] **أ. و. خ. ف.**، ص. 577...**نفس المصدر**، تقرير من وزارة الخارجية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 16 نوفمبر 1932، وإلى المقيم العام مونصرون بتاريخ 18 نوفمبر 1932.

[517] **المصدر نفسه**، تقرير من الإقامة العامة إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 28 نوفمبر 1932.

[518] **المصدر نفسه**، رسالة من محمد شنيق رئيس الوفد التونسي إلى ادوارد هرّيو بتاريخ 29 نوفمبر 1932.

عبّرا عن رغبتهما في التعاون فإنّ حقيقة توجّهاتهما لا تختلف عن توجّهات صاحب مقال جريدة صوت التونسي".[519]

وقد تأكّد ذلك فعليّا بعد صدور تقرير لجنة تاردي وانعقاد الدورة الاستثنائية للمجلس الكبير في شهر أفريل 1933، حيث عارض الطاهر بن عمار جملة وتفصيلا ما ورد فيه من عرض للأزمة وحلول لها كما بيّنا سابقا، وهو ما جرّ باقي أعضاء الحجرة الفلاحية لتبنّي نفس الموقف، وكان شنيق قد أعلن قبل ذلك إفلاس سياسة التعاون بين أعضاء المجالس الاستشارية والإدارة الفرنسية.[520] وهو موقف أربك المقيم العام مونصرون لأنّه حبك في الخفاء ولم يطلع على تفاصيله قبل انعقاد الجلسة المذكورة، حيث اجتمع بأبرز أعضاء القسم التونسي للمجلس الكبير في جلسة خاصة فلم يصدر عنهم خلالها ما يوحي بأنّهم قد تخلّوا عن سياسة التعاون والمشاركة كما كانوا يتمثّلونها سابقا.[521]

ونعتقد أنّ ذلك لا يدلّ على تردّد النواب المعارضين لتقرير تاردي، بقدر ما يدلّ على وجود مناورة محكمة التنظيم تمّت ربّما بمساندة أو بإيحاء من بعض الوطنيين التونسيين وتحديدا من جماعة جريدة "لاكسيون" « L'Action Tunisienne »، حتّى يتمكّنوا من التعبير عن موقفهم في إطار الجلسة العامة من دون ضغوطات أو تأثيرات أو مناورات فرنسية مضادة. ولعلّ ما يؤكّد ذلك ما ميّز خطابي شنيق وخاصة ابن عمار من حدّة وقطع في التعبير عن الرفض المطلق لتقرير تاردي، وما رافق ذلك من تنسيق وتوافق بين أعضاء الحجرتين الفلاحية والتجارية للشمال وإقصاء وتهميش لممثلي الوسط والجنوب بقيادة محمد بن رمضان نائب رئيس القسم التونسي للمجلس الكبير، الذي أعلن أنّه لم يكن على علم بما جرى من ترتيبات جانبية بين ممثلي الشمال قبيل انعقاد الجلسة الاستثنائية وبعدها.[522]

---

519 **أ. و. خ. ف**، ص. 576...**نفس المصدر**، تقرير من مندوب الإقامة العامة الفرنسية بتونس بدون تاريخ (ويبدو أنّه يعود إلى أواخر سبتمبر أو بداية أكتوبر 1932)، ويلمّح كاتب هذا التقرير إلى مقال نشره الطاهر الأخضر بجريدة "صوت التونسي" ودعا فيه الفرنسيين إلى العودة إلى بلادهم لتوطينها.

520 راجع في هذا الصدد تصريحه إلى محمد بورقيبة الصادر في جريدة "لاكسيون" « L'Action Tunisienne » بتاريخ 13 جانفي 1933.

521 **أ. و. خ. ف.**، ص. 577...**نفس المصدر**، تقريران من مونصرون إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 15 و22 أفريل 1933.

522 « Lettre de M. Mohammed ben Romdhane », *Le Petit Matin*, 3 mai 1933. Voir également : *La Dépêche Tunisienne*, 4 mai 1933.

وتتويجا للاتّفاق الحاصل قرّر معارضو التقرير الانسحاب بعد تقديم مواقفهم منه خلال الجلسة الافتتاحية ليوم 12 أفريل 1933 ولم يواصلوا أشغال المجلس الكبير حتّى نهاية الدورة، أي أنّهم اختاروا مقاطعة الدورة الجارية آنذاك ولم يعلنوا استقالتهم من عضوية المجلس، ولم تجتمع اللجنة المالية للقسم التونسي للمجلس الكبير لأنّ رئيسها وهو الطاهر بن عمار رفض الإشراف على اجتماعها وكان من المقاطعين صحبة شنيق وباقي الأعضاء المنتمين لجهات الشمال التونسي.[523] وصرّح المنسحبون أنّهم يرفضون القرض الذي اقترحته لجنة تاردي وقيمته 50 مليون فرنك ويعارضون توظيف ضرائب جديدة لتوفير هذا المبلغ، ويطالبون الحكومة الفرنسية بمنح قرض لتونس قيمته 400 مليون فرنك.[524]

ولم يؤدّ هذا التصعيد غير المسبوق إلى شلّ عمل المجلس الكبير لأنّ تسعة من أعضائه الستّة والعشرين يقودهم محمد بن رمضان قرّروا مواصلة الأشغال إلى نهاية الدورة،[525] مع العلم أنّ هؤلاء رفضوا المصادقة على مشروع القرض المقترح لفائدة الصندوق العقاري وقدره 50 مليون فرنك حتّى لا يبتعدوا كثيرا عن موقف الأعضاء المنسحبين، بل إنّهم انتخبوا ثلاثة منهم لعضوية اللجنة المختلطة التونسية الفرنسية التي ستتولّى دراسة مشروع الجهاز البنكي المزمع بعثه، وهم الطاهر بن عمار ومحمد شنيق وفكتور بسّيس، ولم يمثّل الأقلية في هذه اللجنة سوى محمد بن رمضان، لكنّهم رفضوا الانتماء إلى هذه اللجنة انسجاما منهم مع قرار المقاطعة فتمّ تعويضهم بالطيب كمون وعبد الرحمان اللّوز وشارل كوهين.[526]

واستنادا إلى ما تقدّم، يمكن القول إنّ الطاهر بن عمار برفضه القطعي لتقرير تاردي، وبمقاطعته لأشغال المجلس الكبير، وبرفضه المشاركة في اللجنة المشرفة على بعث الجهاز البنكي الموعود، يكون قد اختار صراحة التخلّي عن سياسة التعاون والمشاركة التي كان

[523] **أ. و. خ. ف.**، ص. 577...**نفس المصدر**، تقرير من المقيم العام مونصرون إلى وزير الخارجية الفرنسي بول بونكور Paul-Boncour بتاريخ 29 أفريل 1933.
[524] **المصدر نفسه**، تقرير من مونصرون إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 15 أفريل 1933.
[525] **المصدر نفسه**، وينتمي الأعضاء الذين رفضوا مقاطعة المجلس الكبير إلى الوسط والجنوب التونسي بما في ذلك المنطقة العسكرية وهم إلى جانب محمد بن رمضان، عبد الرحمان اللّوز وعمر العواني ومحمد الصغيّر بن ناصر والحاج الصغيّر نقرة وشارل كوهين والطيب كمون وتوفيق الفندري والجليدي العماري. ويبلغ عدد ممثلي هذه المناطق 11 نائبا منهم نائبان تغيّبا عن هذه الدورة لأسباب خاصة.
[526] **أ. و. خ. ف.**، ص. 577...**نفس المصدر**، تقرير من المقيم العام مونصرون إلى وزير الخارجية الفرنسي بول بونكور بتاريخ 29 أفريل 1933.

رمزا من أبرز رموزها صحبة صديقه محمد شنيق، لكن من دون أن يؤدّي ذلك إلى الاستقالة من عضوية المجلس الكبير وتبنّي سياسة المعارضة الصريحة.

وقد كان لهذا الموقف أصداء مختلفة باختلاف مواقع أصحابها وأهدافهم، حيث حيّاه وسانده جماعة "لاكسيون" وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة، الذي رأى فيه فرصة مناسبة لتعميق التناقضات بين أنصار سياسة التعاون ونظام الحماية، والبرهنة على زيف هذا الخيار الذي اتبعته "البورجوازية التجارية والعقارية" التي كانت تدور في فلك محمد شنيق.[527]

أمّا الحزب الحر الدستوري التونسي فقد عبّر عن موقفه من هذه القضية على لسان كاتبه العام المساعد صالح فرحات، الذي اعتبر أنّ محمد بن رمضان، بإحداثه لهذا الانقسام في المجلس الكبير ومواصلته لسياسة التعاون غير المشروط، يكون قد ساهم موضوعيا في خدمة الحكومة وتهميش مبادرة الأغلبية المقاطعة للدورة، لكنّه عاب في نفس الوقت على المنسحبين عدم استقالتهم من المجلس الكبير لتأكيد تخلّيهم الفعلي عن سياسة المشاركة.[528]

وكانت تعاليق جريدة "الإرادة" لسان الحزب الحر الدستوري أكثر عنفا وتهجّما على ابن عمار وزملائه وخاصّة على شنيق، حيث اعتبرت أنّ ما جرى خلال الدورة الاستثنائية للمجلس الكبير في أفريل 1933 هو "مجرّد مسرحية" تميّزت "بانسحاب أغلبية أعضاء المجلس من حضور الجلسات وإبقاء أمر المشاركة وعدمها معلّقا في الفضاء كالمرأة المعلّقة".[529] وقد لمّحت بذلك إلى عجز المنسحبين عن مغادرة المجلس الكبير نهائيّا، ولم تقبل التبريرات التي قدّمها بعضهم على غرار الطاهر بن عمار، الذي صرّح أنّ عدم استقالته من الحجرة الفلاحية لا يعني التمسّك بالمناصب بل إنّه يعتبر في مثل تلك الظروف "ضربا من الجبن والخيانة" وكان قد أعلن أيضا في جلسة علنية بالمجلس الكبير أنّه "سيستقيل من الحجرة والمجلس الكبير إذا لم تتم الحكومة ما وعده به مسيو تييري في مشكلة

---

[527] المحجوبي (علي): **جذور...نفس المرجع**، ص. 645. ولمزيد التعمق حول هذه المسألة يمكن الرجوع إلى مقالات الحبيب بورقيبة المنشورة بجريدة "لاكسيون" خلال شهري فيفري ومارس 1933.
[528] Farhat (Salah), « Réponse à M. Mohammed ben Romdhane », *La Voix du Peuple*, 6 mai 1933.
[529] "المصلحة الشخصية أولا"، جريدة "**الإرادة**"، 4 مارس 1934.

النزول".[530] وبيّن شنيق أنّ الأغلبية لم تستقل احتراما لناخبيها، ولأنّ التخلّي من شأنه أن يفسح المجال لغيرهم للسيطرة على المجلس الكبير.[531]

ومهما كان موقفنا من هذه التبريرات ومن أسباب عدم تحوّل المقاطعة إلى قطيعة، فإنّ ما قام به الطاهر بن عمار وزملاؤه يعدّ مبادرة شجاعة وخطوة أولى في سبيل القطع مع سياسة التعاون والمشاركة، أو على الأقل وضعها موضع التساؤل وإعادة النظر في أسسها.
فما هي الدوافع والخلفيات المفسّرة لاتخاذهم هذه الخطوة غير المسبوقة في ظروف بداية الثلاثينات؟

سنعرض في البداية وجهة نظر محرّري جريدة "الإرادة" لهذه القضية حتّى نحاول تشكيل صورة متعدّدة الأبعاد للمسألة بتنويع زوايا النظر وهدفنا من ذلك مزيد الفهم والتدقيق.
فقد اعتبرت هذه الجريدة على لسان أبرز محرّريها، وهما المنصف المنستيري ومحي الدين القليبي، أنّ ما قام به المنقلبون على سياسة المشاركة هو مجرّد مناورة هدفها الضغط على السلطات الفرنسية لتتراجع عن الدعوى القضائية المنشورة ضد "التعاضدية التونسية للقرض"[532] ورئيسها محمد شنيق، وقد ذكرت في هذا السياق أنّه:

"عندما قامت الحكومة في السابق بتتبع قضية بنك التعاضد المالي أعلن السيد محمد شنيق وأركان حربه من أعضاء المجلس الكبير حربا طاحنة على الحكومة وشنّوا غارة شعواء على سياسة المشاركة، وكلّما كان يزداد ضغط الحكومة وتتّسع اجراءات التتبع العدلي ضد بنك التعاضد كلّما كان السيد شنيق يزداد إغراقا في مطاعنه".[533]
وبيّنت "الإرادة" أنّ كل ما قام به ممثلي النخبة الاقتصادية التونسية لم يتم نتيجة اعتبارات وطنية ولم تراع فيه المصلحة بل كان أساسا لدوافع شخصية ونفعية، فخبر كراس المطالب

[530] المنستيري (منصف)، "صح النوم نوابنا وشعورهم بالأزمة"، جريدة **"الإرادة"**، 27 أوت 1934. والمقصود بمشكلة النزول أو الإنزال هو سعي الحجرة الفلاحية إلى إلغاء أمر 12 أفريل 1913 الخاص بتسويغ أراضي الأحباس الخاصة.
[531] « Une lettre de M. Chenik », *La Voix du Peuple*, 13 mai 1933.
[532] التعاضدية التونسية للقرض « Coopérative Tunisienne de Crédit » هي مؤسسة مصرفية ومالية أنشأت سنة 1922 لمساعدة أرباب الحرف والتجار التونسيين. وقد تعرّض رئيسها محمد شنيق منذ بداية 1933 إلى تتبعات عدلية بتهم الاختلاس والابتزاز وسوء التصرّف، غير أنّ هذه القضية سرعان ما حفظت واعتبر مدير المالية في أفريل 1933 أنّ الاختلال الموجود لم يستفد منه شنيق شخصيا.
[533] جريدة **"الإرادة"**، 24 جانفي 1934.

الذي قدموه إلى الرئيس الفرنسي دوميرق سنة 1931 "لم يسمعه الناس إلاّ اثر الحملة التي أشهرناها على شنيق في الصحافة الوطنية إذاك بسبب مشاركته في الاحتفال باستعباد أمته واحتلال بلاده"،[534]

واعتبر القليبي أنّ تقديم هذا الكراس المزعوم تمّ إمّا للتكفير عن خطاب شنيق أمام رئيس الجمهورية وعن تصريحاته ضدّ الحزب الحرّ الدستوري، أو ليبرهن للحكومة أنّ أعضاء المجلس الكبير يمكن أن يشكّلوا حزبا سياسيا بديلا ومناصرا لسياسة التعاون، "أمّا عن وفدهم الفلاحي الذي يتبجّحون به فإنّه تكوّن في وقت كان فيه بعض أعضاء المجلس الكبير أحوج ما يكون للاقتراض والاقتراض الوفير لدفع ما عليهم من ديون فلاحية وغير فلاحية، فالدافع لهم على تشكيل هذا الوفد الأزمة الخاصة لا الأزمة العامة"، وبيّن في الأخير أنّ سعيهم في مشروع الإقراض، وهو الانجاز الثالث الذي يتباهون به، كان بدوره استجابة لمصالح شخصية.[535]

ويبدو من خلال هذا العرض، وبقطع النظر عن ما تضمّنه من حقائق أو مبالغات، أنّ موقف "الإرادة" كانت تحرّكه بالأساس دوافع سياسية بحتة، فهو يندرج ضمن الحملة الانتخابية للمجلس الكبير التي انطلقت منذ شهر جانفي وتواصلت إلى أواخر شهر مارس 1934 وكان الحزب الحر الدستوري متردّدا في أمر المشاركة فيها قبل أن يقرّر في آخر شهر جانفي الاكتفاء بمساندة بعض الشخصيات المقرّبة منه كما سنتبيّن لاحقا، وهو موجّه في ذات الوقت ضدّ جماعة جريدة "لاكسيون" منافسيهم الجدد في الميدان الصحافي والسياسي الذين انحازوا في معظمهم إلى مساندة شنيق وزملائه لحسابات خاصة بهم. ولعلّ النقطة الأكثر أهمية في فكّ رموز خطاب "الإرادة" تتمثّل في أنّه ورد مفارقا لسياقه التاريخي بما أنّه لم يواكب بروز نزعة التعاون لدى ابن عمار وشنيق وغيرهم بل جاء بعد فتور هذه النزعة لدى هؤلاء وعودتهم لتبنّي سياسة المشاركة منذ بداية 1934 وهو أيضا تاريخ صدور هذه الجريدة.[536]

534 القليبي (محي الدين)، جريدة "**الإرادة**"، 28 جانفي 1934 (مقال غير معنون).
535 **المصدر نفسه.**
536 بينّا سابقا أنّ صالح فرحات ساند بروز نزعة عدم التعاون سنة 1933 ولو ببعض التحفّظ وندّد بمحمد بن رمضان وكتلته لأنّهم لم ينخرطوا فيها.

وتبقى مسألة العلاقة بين قضية بنك التعاضد وبروز نزعة عدم التعاون لدى شنيق وابن عمار وأتباعهما في حاجة بدورها إلى بعض التفكيك، فهل كان تراجع نزعة التعاون مجرّد رد فعل على التتبعات العدلية الجارية آنذاك ضدّ محمد شنيق؟ أم أنّ اختلاق هذه القضية هو الذي كان نتيجة لتراجع شنيق وأنصاره عن التعاون وذلك للضغط عليهم لاستئناف سياستهم السابقة؟ ألم يتم غلق ملف هذه القضية وتبرئة شنيق في أفريل 1933[537] مباشرة قبيل انعقاد الجلسة الاستثنائية للمجلس الكبير؟ إذن كيف نفسّر تواصل نزعة التراجع عن سياسة المشاركة وتعمّقها أثناء هذه الدورة بالذات وبعدها؟ ثم ألا يؤدّي ربط مواقف مختلف ممثلي النخبة الاقتصادية للشمال بالتضامن مع شنيق إلى نفي جانب المبادرة الفردية وتجاهل هامش الحرية الشخصية الذي يتمتع به الآخرون، وهم لا يقلون عنه نفوذا ومكانة على غرار الطاهر بن عمار وعلي بلحاج والدكتور التلاتلي وغيرهم؟

ونأتي الآن إلى استعراض الموقف الفرنسي من مسألة تراجع نزعة التعاون في صفوف أبرز ممثلي النخبة الاقتصادية التونسية، ونشير في البداية إلى أنّ مصالح الإقامة العامة الفرنسية بتونس تفطنت قبل تشكّل لجنة تاردي إلى أنّ ما يظهره الطاهر بن عمار ومحمد شنيق من ولاء ورغبة في التعاون ما هو إلاّ غطاء مخادع، فهما يخفيان مشاعر الحقد والإحباط المتولّدة من جرّاء هذه الأزمة الاقتصادية وراء مقولات رصينة ومعتدلة، ويتحدّثان باسم ناخبيهم لكنّهما يدافعان خفية عن مصالحهما الذاتية، وينتقدان المرابين وهما يحرّضان بطرق غير مباشرة الفلاحين على عدم دفع الضرائب، ويعتبران صناديق القرض الأهلية بمثابة الاحتياطي الذي يوفر لهما حاجياتهما الدائمة وما على الحكومة إلّا التكفّل بتوفير الأموال اللّازمة لتمويلها.[538] وهو تحليل متجانس مع ما ذكرناه سابقا حول انتماء الطاهر بن عمار إلى التيار "الانتهازي والبراغماتي" الذي راهن على خدمة مصالحه الذاتية والطبقية عبر الأجهزة الاستعمارية ذاتها، من دون التورّط في تبنّي الرؤية الدستورية للعمل السياسي وفي نفس الوقت من دون التعبير عن مواقف لاوطنية غير محسوبة.

---

[537] *La Dépêche Tunisienne*, 11 avril 1933.

[538] **أ. و. خ. ف.**، ص. 576...**نفس المصدر**، تقرير من مندوب الإقامة العامة الفرنسية بتونس إلى وزارة الخارجية الفرنسية بدون تاريخ، ويبدو أنّه يعود إلى نهاية سبتمبر أو بداية أكتوبر 1932 وتحديدا قبل مقابلة الوفد التونسي لادوارد هرّيو يوم 17 أكتوبر 1932.

ومع حصول مقاطعة أشغال المجلس الكبير في أفريل 1933، اعتبرت السلطات الفرنسية أنّ هذا التصعيد ناتج عن تأثير الصحف الدستورية الرافضة لما ورد في تقرير لجنة تاردي من اقتراحات محدودة لفائدة الفلاحة والفلاحين التونسيين.[539] وأشارت التقارير الفرنسية أيضا إلى استياء أعضاء الحجرة الفلاحية التي يرأسها الطاهر بن عمار من تخلّي الإدارة الفرنسية عن الفلاح التونسي واعتماد سياسة قائمة على الميز وعدم المساواة بينه وبين المعمّر الفرنسي، وقد ورد في أحدها: "إنّنا نجد أيضا عناصر معارضة من بين أعضاء الحجرة الفلاحية الأهلية، وهي من صنف رفيع، وقد اعتبرت أنّ حكومة الحماية قد أفرطت بهباتها في مساعدة المعمرين".[540]

وهو ما يؤكّد التفسيرات التي قدّمها الطاهر بن عمار في خطابه خلال الدورة الاستثنائية للمجلس الكبير، حيث أشار إلى خيبة أمله من جرّاء السياسة الاستعمارية التي لم تسعف الفلاح التونسي ولم تتخذ الإجراءات الضرورية لحماية الفلاحة التونسية رغم المساعي العديدة التي قام بها ممثليها والاقتراحات الجدية التي قدّموها.[541]

وليس من الفائدة القليلة الإشارة إلى أنّ تراجع نزعة التعاون هذه تزامنت مع موجة عامة من الاستياء والغضب الشعبي، ومع تصلب برنامج الحزب الحر الدستوري التونسي منذ مؤتمر نهج الجبل (ماي 1933)، وهي تطورات ناجمة عن تداعيات مسألة التجنيس وتواصل الأزمة الاقتصادية وصدور الأوامر الجائرة.[542] وقد تدخّل الطاهر بن عمار صحبة محمد شنيق لدى السلطات الفرنسية وساهما في تهدئة الأوضاع والنفوس.[543]

وبناء على كل ما تقدّم ذكره، يمكن القول إنّ العامل الاقتصادي هو العامل الحاسم في تفسير مسألة تراجع نزعة التعاون في صفوف قسم بارز من النخبة الاقتصادية التونسية، لأنّ الأزمة الاقتصادية كشفت لهم أنّ مصالحهم لم تكن تلتقي بالضرورة مع مصالح فرنسا وأنّ

---

[539] **أ. و. خ. ف.**، ص. 577...**نفس المصدر**، تقريران من مونصرون إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 15 و22 أفريل 1933.
[540] المحجوبي (علي): **جذور**...**نفس المرجع**، ص. 644.
[541] « La séance plénière de la section indigène : discours de M. Tahar Ben Ammar », *La Dépêche Tunisienne*, 13 avril 1933.
[542] الماطري (محمود): **مذكرات**...**نفس المرجع**، ص. 48. والمقصود بالأوامر الجائرة: أمر 6 ماي 1933 القاضي بإحداث نظام المراقبة الإدارية وأمر 13 ماي القاضي بحلّ الحزب الحر الدستوري وأمر 27 ماي 1933 القاضي بوقف الصحف التونسية المكتوبة بالفرنسية.
[543] Casemajor (Roger) : *L'action nationaliste…op.cit.*, p. 91.

السلطات الفرنسية، التي طالما وظفتهم لتمرير سياستها ومشاريعها، سرعان ما تخلّت عنهم عندما تعلّق الأمر بمصالح رعاياها الفرنسيين.[544]

وساهمت هذه الأزمة من جهة أخرى في طمس التناقضات الثانوية التي كانت تشق المجتمع التونسي آنذاك وتضخم التناقض الأساسي ممّا يؤدّي بالضرورة إلى بروز الوعي الوطني على حساب الوعي الطبقي، ومع ذلك ظلت نظرة الدستوريين لهذا التحول نظرة مثالية وتعامل معه جماعة "لاكسيون" بطريقة براغماتية.

ولعلّ ما يهمّنا أكثر في هذه المسألة أنّ تراجع الطاهر بن عمار عن تبنّي سياسة التعاون والمشاركة، الذي تمّ في إطار التنسيق مع المجموعة التي يرتبط معها بعلاقات شخصية ومادية متينة، والذي كان نتيجة ظروف موضوعية طارئة ومتغيّرة، ساهم في تقريبه من بعض الأوساط الوطنية وكشف أمامه رهانات استراتيجية جديدة يمكن اعتمادها في مسيرته اللّاحقة، ومع ذلك لم يؤدّ به إلى القطع نهائيّا مع فرنسا ومع مبادئه القائمة على الاعتدال والبراغماتية، وهو ما يفسّر استئنافه لسياسة التعاون ولكن في ظروف جديدة.

3- "استئناف" الطاهر بن عمار لسياسة التعاون والمشاركة منذ سنة 1934.

تميّزت سنة 1934 بعودة ممثلي النخبة الاقتصادية التونسية وعلى رأسهم شنيق وابن عمار لتبنّي سياسة التعاون والمشاركة بعد فترة من الشكّ في جدوى هذه السياسة.

فهل يعني ذلك أنّ ما عبّروا عنه طيلة سنة 1933 من تصعيد ورفض لهذه السياسة كان مجرّد مناورة هادفة إلى الدفاع عن بعض المصالح الشخصية كما رأى جل الدستوريون آنذاك؟ أم إنّ ذلك يرتبط ببداية انفراج الأوضاع الاقتصادية وتوفّر مناخ سياسي ملائم مع حلول المقيم العام الجديد مارسيل بيروطون؟

[544] المحجوبي (علي): **جذور...نفس المرجع**، ص. 640.

استهلّ الطاهر بن عمار نشاطه السياسي لسنة 1934 بإصدار نداء موجه إلى الفلاحين التونسيين باسم "الجمعية الفلاحية الأهلية" يوم 20 جانفي، ومن أبرز ما ورد فيه:

"لا ريب أنّ الآمال في مجموعها تتّكل الآن على المجلس الكبير وعلى مجهودات أعضائه الذين ابتلوا في ما سبق فإذا هم عند مقطع (كذا) الثقة وفي موقف الإخلاص لهذه الأمة... وهذه الحجرات الاقتصادية والفلاحية هي الساعة بحكم القانون الجديد أمام تغيير نصف أعضائها. وعلى هذا التغيير بالذات يتوقف تغيير الحالة الاقتصادية عموما، وماضيها أرانا أنّها كانت تضم في هيأتها أغلبية صالحة مباركة جاهدت ما أمكنها الجهاد وعملت ما وجدت إلى العمل سبيلا".[545]

وقد استغلت جريدة "الإرادة" صدور هذا البيان لتهاجم الطاهر بن عمار حيث اتهمته باستعمال الجمعية الفلاحية لأغراض انتخابية ودعائية وشخصية لا علاقة لها بمصالح الفلاحين، وحملته مسؤولية تضخم الميزانية التونسية نتيجة موافقة المجلس الكبير على الزيادة في مرتبات الموظفين في مناسبات عديدة، واعتبرت في الأخير أنّ "انتقال الحجرتين الفلاحية والتجارية من محلهما القديم إلى القصر القنصلي (مقر ولاية تونس حاليا) حيث هما الآن" يدل على سوء تصرف ابن عمار وشنيق في الأموال العامة لأنّه تسبّب في "تثقيل كاهل ميزانية حجرتهما بمبلغ 60 ألفا لدفع كراء المحلات الضخمة الفارغة".[546]

وفي الحقيقة فقد استغلت جريدة "الإرادة" استئناف ابن عمار وزملاؤه لسياسة التعاون والمشاركة لتؤكد صحّة أطروحات الدستوريين الذين اعتبروا أنّ ما قام به هؤلاء منذ عودة وفدهم من باريس كان مجرّد مناورة ذات أهداف شخصية بحتة. واعتبرت "الإرادة" أنّ موافقة أعضاء المجلس الكبير بعد انسحابهم على مشروع "بنك فيليبار"[547]على ما فيه من

---

[545] جريدة "**الإرادة**"،21 جانفي 1934.
[546] **المصدر نفسه.**
[547] جورج فيليبار Georges Philippar هو أحد أصحاب رؤوس الأموال الفرنسيين، وقد كوّن مجموعة من المضاربين الذين اهتموا بشراء الأملاك التونسية المرهونة عند تقديمها للبيع العدلي، ثم تعهّد بتكوين شركة مالية لشراء الديون الفلاحية التونسية وتقديم القروض للفلاحين التونسيين بفوائض مرتفعة، وقد تمكّن ديبواتان مدير المالية من إقناع أعضاء المجلس الكبير بقبول هذا المشروع قبل أن يقرّر المقيم العام الجديد بيروتون صرف النظر عنه وتعويضه بمشروع قرض جديد أخف وطأة على التونسيين. راجع حول هذه المسألة:

- Abdelhac (pseudonyme de Chadly Khalladi), « Marcel Peyrouton : son bon départ et sa déplorable arrivée », in *Au temps de la colonisation,* t. 1 : *des hommes et leurs comportements,* M. T. E., Tunis, 1989, p. 130.

ربا فاحش يؤكّد وجود نوع من الصفقة بينهم وبين الحكومة، أو هي "أشبه ما تكون نتيجة صلح تمّ بين السيد محمد شنيق ومسيو ديبواتان Dubois-Taine داعية المشروع المذكور بتونس. وكان طرفا هذا الصلح هما حمل السيد شنيق وزملائه وأتباعه أعضاء المجلس الكبير على الموافقة على المشروع المذكور كما عرضته الحكومة من جهة، ومن جهة أخرى سكوت الحكومة على مسألة بنك التعاضد المالي".[548]

وإذا كنّا قد وضحنا سابقا أنّ أسباب تراجع نزعة التعاون لدى النخبة الاقتصادية التونسية كانت أكثر عمقا ولا يمكن ربطها بقضية "التعاضدية التونسية للقرض" فقط، فإنّنا نعود الآن لنذكّر بتصدّع الحزب الحرّ الدستوري منذ بداية مارس 1934 وظهور الحزب الحرّ الدستوري الجديد ومساندة محمد شنيق المادية للمنشقين في عقد مؤتمرهم بقصر هلال،[549] وهي تطورات كافية لتفسير الحملة الشديدة التي كانت تشنّها "الإرادة" لسان حال الحزب الحرّ الدستوري القديم على شنيق وزملائه من أعضاء النخبة الاقتصادية.

وتفسّر عودة هؤلاء إلى الدفاع عن سياسة التعاون في نظرنا بظهور ظروف جديدة اقترنت ببداية عهدين جديدين: سياسيا بنهاية فترة المقيم العام مونصرون في أواخر جويلية 1933 وقدوم مقيم عام جديد هو بيروطون وتعهّده بإيجاد الحلول الضرورية للمشاكل الاقتصادية والسياسية العالقة، ونيابيا بانتهاء المدّة النيابية لأعضاء المجلس الكبير المنتخبين منذ 1928 وضرورة تجديد نصف أعضاء الحجرات الاقتصادية ولم يكن في نيّة للمقاطعين للمجلس الكبير منذ 1933 إطلاقا أن ينسحبوا نهائيّا من عضوية المجالس النيابية والاستشارية.

وقد بادر بيروطون باتخاذ جملة من الإجراءات الهادفة إلى امتصاص الغضب الشعبي الناجم عن تأثيرات الأزمة الاقتصادية والأوامر القمعية والتعسفية لسلفه مونصرون، ونذكر في هذا السياق إجراءان كان لهما تأثير ايجابي على ابن عمار وزملائه المتراجعين عن سياسة التعاون وهما:

---

548 "المصلحة الشخصية أوّلا"، جريدة **"الإرادة"**، 4 مارس 1934.

549 Casemajor (Roger) : *L'action nationaliste…op.cit.*, p. 96.

- أمر 6 جانفي 1934 القاضي بالزيادة في عدد أعضاء القسم التونسي للمجلس الكبير من 26 إلى 41 عضوا وذلك بترفيع نسبة التمثيل الحضري لتمكين بعض العناصر المثقفة من الدخول إلى المجلس، مع توسيع مشاركة العناصر اليهودية.[550] وكان من نتيجة ذلك أن نظّم المقاطعون صفوفهم وشاركوا في الحملة الانتخابية التي أفضت إلى اكتساحهم لمقاعد المجلس الكبير والحجرات الاقتصادية.

- أمر 2 اكتوبر 1934 المذكور سابقا والقاضي بوقف البيع العدلي للأملاك المرهونة وتقسيط ديون الفلاحين لآجال أقصاها 3 سنوات.[551] وهو استجابة لمطلب تحرّك من أجله الطاهر بن عمار وزملاؤه من أعضاء الوفدين الفلاحيين منذ 1931.

ويؤكّد التقرير الصادر عن بيروطون في 24 أفريل 1934 ما ذهبنا إليه حول أسباب تراجع نزعة التعاون وأسباب استئنافها بعد ذلك، حيث ورد فيه:

"إنّ كل التونسيين، من وطنيين ودستوريين ونواب بالمجالس وغيرهم، كانوا مستائين من الحكومة والإدارة بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية ورفض القروض التي طالب وفد المجلس الكبير لإنقاذ الفلاحين التونسيين، فضلا عن بعض القضايا الخاصة كمسألة التتبعات الموجّهة ضدّ مجلس إدارة التعاضدية التونسية للقرض، والعامة كمسألة التجنيس والإجراءات المتخذة ضدّ الصحف. وفي مثل هذه الظروف كانت أولوية اهتمامنا موجّهة إلى ضرورة تهدئة النفوس باتخاذ جملة من الإجراءات كإعادة تنظيم القرض الفلاحي والميزانية التونسية. وقد وجّهنا في نفس الوقت إلى كتلة شنيق دعوة صريحة إلى التعاون لأنّها تمثّل أغلبية أعضاء المجلس الكبير والحجرات الاقتصادية، وتمثّل أيضا تجار مدينة تونس وباقي

---

550 **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1917- 1940)، س. ف. تونس (1917- 1940)، بك. 17، ص. 367: المجلس الكبير للبلاد التونسية (1930- 1933)، تقرير من بيروتون حول إصلاح المجلس الكبير. وقد أصبحت الطائفة اليهودية تتمتع بمقتضى هذا الإصلاح بأربعة مقاعد، أمّا القسم الفرنسي للمجلس الكبير فأصبح يتكوّن من 56 عضوا بدل 52.

551 جريدة "**النهضة**"، 4 أكتوبر 1934.

المدن الكبرى وقسم مهم من البورجوازية التونسية. وقد نجحت هذه السياسة في إرجاع ثقة الجميع، ويبدو حاليا أنّ كتلة شنيق أصبحت متحالفة كلّيا مع الحكومة".[552]

ونشير أيضا إلى أنّ عودة الروح لنزعة التعاون مع بداية عهد بيروطون لم تكن خاصة بمجموعة شنيق- ابن عمار فقط بل كانت شبه عامة، فالشاذلي خير الله "جعلته التجربة أكثر رصانة وتعقّلا"،[553] والحزب الدستوري القديم شارك في "اللجنة الاستشارية للدراسات والإصلاحات التونسية"، التي بعثها بيروطون في جوان 1934 ومن أعضائها يمكن أن نذكر أحمد الصافي والشاذلي خير الله والطاهر بن عمار ومحمد شنيق ومحمد بن رمضان وغيرهم من النواب والموظفين والأعيان التونسيين.[554]

أمّا الحزب الدستوري الجديد، الذي رفض المشاركة في هذه اللجنة، فقد ساند في البداية سياسة بيروطون وسعى إلى التعاون معه، ونظّم في مساء 13 مارس 1934 مظاهرة حاشدة لدعمه ردّا على المظاهرة التي نظّمها ضدّه المعمّرون الفرنسيون في نفس اليوم، وقد كانت المرّة الوحيدة التي يشارك فيها الحبيب بورقيبة في مظاهرة عمومية في شوارع العاصمة.[555]

وعندما حصلت القطيعة بين بيروطون والحزب الدستوري الجديد في سبتمبر 1934، حاول بعض أعضاء المجلس الكبير التدخّل لفائدة المعتقلين المنفيين بالجنوب التونسي،[556] لكنّهم واصلو مع ذلك انخراطهم في سياسة التعاون والمشاركة وأصبحوا أكثر تنظيما وتحكّما في المجلس الكبير والحجرات الاقتصادية.

---

[552] **أ. و. خ. ف.**، ص. 367...**نفس المصدر**، تقرير من بيروتون إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 24 أفريل 1934.
[553] **المصدر نفسه.**
[554] « Commission consultative d'études et de réformes tunisiennes : 26 juin 1934 », *Le Temps*, 26 juin 2002.
[555] الماطري (محمود): **مذكرات...نفس المرجع**، ص. 57.
[556] **المرجع نفسه**، ص. 65.

الفصل الثاني:

نشاط الطاهر بن عمار ضمن المجالس النيابية والمهنية والهياكل الاقتصادية الأخرى في الثلاثينات.

« Cette catégorie ne forme pas un parti organisé : mais on peut réunir ses représentants sous l'étiquette d'opportunistes ; la section tunisienne du Grand Conseil en est l'âme ; les opportunistes ont des attitudes extrêmement variées, depuis l'affairisme économique d'un Tahar Ben Ammar, d'un Chenik, d'un Moncef El Okby, d'un Mohamed Ben Romdan, jusqu'au réformisme pondéré et libéral d'un Guellati, ou jusqu'au fascisme d'un Chadly Kairallah ou d'un Tahar Essafi ».

Henri de Montety ?, décembre 1937.

ورد في نشرية "**وثائق**"، عدد 3، تونس، 1985.

برز الطاهر بن عمار طيلة الثلاثينات بتركيزه المطلق على النشاط الاقتصادي المرتبط باهتماماته الفلاحية، وقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها السلبية على الفلاحة والفلاحين دورا مهما في تأكيد هذا التوجّه. ونجح في مجرى هذا النشاط في تدعيم مكانته بوصفه أحد أبرز ممثلي النخبة الاقتصادية التونسية والمدافع الأول عن مصالح الفلاحين التونسيين، وفي توسيع خبراته الاقتصادية والنيابية والتمثيلية بفضل إدارته للحجرة الفلاحية وللجمعية الفلاحية الأهلية وارتقائه لرئاسة القسم التونسي للمجلس الكبير وتمثيله للمصالح الفلاحية التونسية في مختلف المجالس واللجان والمؤتمرات، وتمكّن أخيرا من تمتين علاقاته بعدد من ممثلي النخبة الاقتصادية التونسية والفرنسية.

وسنهتم في هذا الفصل بالبحث في أدوار الطاهر بن عمار وأنشطته وإسهاماته الشخصية في العمل الاقتصادي من داخل المجالس النيابية والاستشارية واللجان المختلفة التي شارك في عضويتها، وذلك ليس بهدف العرض المجرّد لهذه المسائل إنّما لتسليط الضوء على جوانب أخرى وأساسية في شخصيته ولفهم استراتيجياته المتبعة في هذا المجال وإبراز كيفية توظيفه لهذه المؤسسات والهياكل الاستعمارية في التعبير عن قناعاته وتوجّهاته.

I- نجاح الطاهر بن عمار في تدعيم مكانته بالمجلس الكبير وبالحجرة الفلاحية التونسية للشمال في بداية النصف الثاني من الثلاثينات.

1- انتماء الطاهر بن عمار إلى كتلة محمد شنيق بالمجلس الكبير في الثلاثينات

كان المجلس الكبير، إضافة إلى دوره الاستشاري في كل ما يتعلّق بالميزانية التونسية، فضاء للمنافسة والصراع بين أعضائه وهم من الأعيان وجلّهم من أصحاب المال والأعمال، ومن الطبيعي أن يساهم ذلك في حصول تحالفات وتكتلات ظرفية أحيانا وطويلة الأمد في أحيان أخرى. وقد انحاز الطاهر بن عمار منذ بداية الثلاثينات إلى الكتلة التي يتزعمها محمد شنيق بعد أن كان في 1928، وهي سنة دخوله إلى هذا المجلس، ضمن الأقلية التي كان يقودها آنذاك محمد بن رمضان.

فما هي حقيقة هذه التكتلات السائدة بالقسم التونسي للمجلس الكبير؟
وما الذي حمل الطاهر بن عمار على الانضمام إلى كتلة محمد شنيق؟ هل كان ذلك لأسباب مرتبطة بوحدة البرامج والرؤى السياسية والاقتصادية؟ أم إنّ الأمر يتعلّق بمجرّد لعبة مصالح ذاتية بل وجهوية أيضا؟

شارك الطاهر بن عمار في انتخابات المجلس الكبير لسنة 1928 بتنسيق وتوافق مع الحزب الإصلاحي الذي كان ينتمي إليه آنذاك، ويعني ذلك أنّه واجه في نفس الوقت منافسة الأعضاء القدامى للمجلس، ودعاية الحزب الحرّ الدستوري المكثّفة ضدّ الإصلاحيين. ومن نتيجة ذلك أنّه لم ينجح إلا بصعوبة قصوى في الدخول إلى هذا المجلس، ووجد نفسه بعد هذا النجاح ضمن الأقلية التي التفّت حول محمد بن رمضان، والتي فشلت في الوصول إلى عضوية هيئة المجلس الكبير ولجانه المختلفة.[557]

[557] "في المجلس الكبير: التمادي في الاحتكار"، جريدة "**النهضة**"، 23 نوفمبر 1928.

ومنذ 1929 حصل نوع من التوافق بين جميع الأعضاء تمّ بمقتضاه تقسيم المهام والمناصب بين ممثلي الأغلبية والأقلية، فحافظ شنيق على الرئاسة بحصوله على 24 صوتا وهو نفس عدد الأصوات التي حصل عليها نائبه محمد بن رمضان، واختير الطاهر بن عمار مقرّرا للشؤون التجارية والفلاحية بلجنة الشؤون المالية وهي أهم لجنة بالمجلس الكبير.[558]
غير أنّ هذا الوفاق لم يعمّر طويلا حيث تشكّل في مجرى تحوّلات بداية الثلاثينات استقطابا جديدا بين أغلبية متحالفة مع امحمد شنيق، الذي احتكر رئاسة القسم التونسي للمجلس الكبير من 1925 إلى 1934،[559] وأقلية يقودها محمد بن رمضان ممثل الجهة الرابعة.[560]

وقد اختار الطاهر بن عمار التحالف مع مجموعة شنيق، ويعود ذلك في نظرنا إلى انحلال الحزب الإصلاحي منذ 1928، وارتباطه مع ممثلي الحجرتين الفلاحية والتجارية للشمال بصلات شخصية ومادية متينة. وهو ما يفسّر مشاركته في الوفدين الفلاحيين إلى باريس سنتي 1931 و1932 وإقصاء أتباع ابن رمضان من الانضمام للوفد الثاني بعد أن كانوا مرشّحين لذلك،[561] وتبنّيه لنفس مواقف هذه الكتلة بخصوص تقرير تاردي ومقاطعة أشغال المجلس الكبير في أفريل 1933 والتوقف عن التعاون مع السلطات الفرنسية كما بينّا سابقا.

وتأكيدا لهذا التوجّه، شارك الطاهر بن عمار في حملة انتخابات المجلس الكبير التي امتدت من جانفي إلى مارس 1934 ضمن القائمة المساندة من كتلة شنيق. وتمكّن من تحقيق فوز مريح منذ الدور الأول في انتخابات 17 مارس 1934 بحصوله على 75 صوتا وهي أعلى نسبة من الأصوات في انتخابات الجهة الثانية التي شارك فيها خمسة مرشّحون.[562]

---

[558] **أ. و. خ. ف.**، ص. 37: المجلس الكبير للبلاد التونسية (1925- 1929)...**نفس المصدر**، تقرير من مونصرون إلى وزير الخارجية الفرنسي أرستيد بريان بتاريخ 28 ديسمبر 1929.
[559] يسمّى شنيق في الحقيقة كاهية رئيس القسم التونسي للمجلس ويسمّى نائبه كاهية كاهية الرئيس لأنّ القسم التونسي يرأسه حسب النظام الداخلي الوزير المفوّض المعتمد السفيري بتونس Ministre plénipotentiaire délégué à la Résidence générale de France à Tunis.
[560] ينتمي محمد بن رمضان إلى عائلة عريقة من المهدية، وهو ملاك وصناعي بها وشقيق الجيلاني والشاذلي بن رمضان. أمّا الجهة الرابعة فتضم المراقبات المدنية لسوسة والقيروان وتالة.
[561] جريدة **"النهضة"**، 7 أوت 1932.
[562] جريدة **"الإرادة"**، 19 مارس 1934.

وتؤكّد هذه النتائج أنّ ابن عمار استفاد من انتمائه لكتلة شنيق حيث حافظ على منصبه بالمجلس الكبير، وأصبح يحظى بدعم التجار والحرفيين فضلا عن ما يتمتّع به من نفوذ شخصي وإشعاع في أوساط الفلاحين المنتمين لجهة الشمال. واستفاد الطاهر بن عمار كذلك من دخول ابن شقيقته أم هاني إلى المجلس الكبير، وهو المحامي المنصف العقبي، الذي نجح في الانتخابات الخاصة بتونس المدينة صحبة الأستاذ محمد المقدم بعد منافسة شديدة من سليمان الجادوي وعبد الرحمان الكعاك.[563] وتحقّق هذا النجاح بفضل مساندة شنيق للعقبي رغم استياء الرأي العام وتدخل محمود الماطري لتعويضه بمرشّح آخر.[564]

وبرهن الطاهر بن عمار على التزامه بالانتماء إلى كتلة شنيق بمناسبة افتتاح أشغال المجلس الكبير وانتخاب مكتبه الجديد، فساند ترشيح امحمد شنيق لرئاسة المجلس وضغط على النواب من أجل تحقيق ذلك حسب شهادة علي بوحاجب الذي كان شاهد عيان أثناء الجلسة الافتتاحية للمجلس الكبير في أفريل 1934 حيث ذكر:

"قام السيد الطاهر بن عمار هو أيضا وصرّح بأنّه يرغب من الأعضاء الحاضرين أن يعيّنوا هيئة القسم التونسي وأن يحافظوا على الاتحاد الذي ينشده المقيم، وأنّ الاتحاد هو مستحيل ماديا إذا لم يقع انتخاب السيد امحمد شنيق وفكتور بسّيس والأخضر بن عطية وتوفيق الفندري... وأخذ السيد الطاهر بن عمار في إجهاد فكره مكرّرا كلماته العجيبة فنهض الأستاذ العقبي لنجدته ودخلت جماعة التعاضد المالي التونسي في الميدان وأحاطت بالمسكين محمد ابن رمضان وأخيه لأنّهما من المحتمل يريدان إسقاط شنيق".[565]

[563] جريدة "**الإرادة**"، 23 مارس 1934. وقد شهدت هذه الانتخابات الخاصة بالعناصر المثقفة منافسة شديدة بين أنصار شنيق وساندهم الشاذلي خير الله وبعض الدستوريين الجدد من جهة، وأنصار الكعاك المدعومين من الحزب الدستوري القديم والزيتونيين وبعض المثقفين الآخرين على غرار محمد نعمان.
[564] "رسالة من محمود الماطري"، جريدة "**الإرادة**"، 25 مارس 1934. وقد بيّن فيها أنّه اتصل بشنيق وأعلمه "بأنّ الفكر العام يظهر منه عدم الرضا بترشيح السيد المذكور والإنكار على السيد امحمد شنيق مساعفته له"، فردّ عليه شنيق بالقول "بأنّ الفكر العام لا يدرك هذه المسائل أو لا تهمّه هذه المسائل"، ويعني ذلك أنّ الماطري كذّب ما ذكرته "الإرادة" سابقا عندما ذكرت أنّ شنيق ردّ عليه قائلا: "تلك هي إرادتي".
[565] بوحاجب (علي)،"آثار الجلسات"، جريدة "**الإرادة**"، 8 أفريل 1934.

وفي الحقيقة فإنّ الطاهر بن عمار لم يكن في حاجة إلى مثل هذا المجهود الخاص لأنّ مجموعته كانت تكوّن أغلبية مريحة بفضل إصلاح المجلس الكبير سنة 1934،[566] وكذلك بفضل وجاهة أبرز عناصرها ونفوذهم، وخاصة بفضل الشعبية التي اكتسبوها نتيجة مساعيهم المبذولة لإنقاذ الفلاحين المدينين وتراجعهم النسبي عن سياسة التعاون.

وينتمي أعضاء هذه المجموعة إلى جهات الشمال (الجهة الأولى والثانية والثالثة) وإلى الحجرتين التجارية والفلاحية للشمال، أمّا عناصر الأقلية فينتمون إلى الساحل والوسط والجنوب (الجهة الرابعة والخامسة) وإلى المنطقة العسكرية للجنوب وإلى الحجرة الاقتصادية المختلطة للوسط والحجرة الاقتصادية المختلطة للجنوب.

وبدا بموجب هذا الوضع وكأنّ الصراع بين الأغلبية والأقلية ينحصر في اختلاف الأصول الجغرافية أو الجهوية بين الأعضاء، وهو طرح سطحي لانّ جوهر هذا الصراع يشي بوجود عوامل أكثر تعقيدا. وهو ما نبّهت إليه جريدة "الإرادة" مثلا، التي لم تعلن تعاطفها مع الأقلية واكتفت بالإشارة إلى أنّ هذا الانقسام لا يمكن اختزاله في مجرّد الانتماء الجغرافي لأنّ تشكّله "لم يكن الغرض منه تفوّق الشمال على الجنوب بل انتقاء الذين يكون منهم أغلبية وهم بالطبع من العاصمة والناحية الشمالية أين يؤثّر بنك التعاضد التجاري، وحينئذ من تأمّل في أسباب وجود أكثرية وأقلية لا يجد لذلك سببا سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا بل سببا أساسه مصلحة السيد محمد شنيق وجماعته الشخصية وجعل نفوذهم ينتفعون من ورائه".[567]

وهو تحليل يتوافق تقريبا مع ما ذكره المقيم العام بيروطون، الذي ذكر أنّ الأمر يتعلّق بخلافات بين الأشخاص واجه فيها نواب الوسط والجنوب الكتلة التي يقودها محمد شنيق.[568]

وبناء على ما تقدّم يمكن أن نستنتج أنّ انتماء الطاهر بن عمار لكتلة محمد شنيق بالمجلس الكبير كان أساسا نتيجة لوحدة المصالح الاقتصادية بينه وبين كبار الملاكين والتجار

---

[566] استفادت كتلة شنيق من الإصلاحات التي أدخلت على المجلس الكبير بمقتضى أمر 6 جانفي1934، حيث أصبحت الحجرتان التجارية والفلاحية ممثلتين ب 12 عضوا بدل 8 أعضاء في حين أصبحت الجهات ممثلة بثلاثة أعضاء عن كل جهة بدل عضوين، واستفادت من إدخال عضوين جديدين عن مدينة تونس فضلا عن الزيادة في عدد ممثلي الجالية اليهودية.

[567] الصديق القديم،"أغلبية محمد شنيق"، جريدة **"الإرادة"**، 20 أفريل 1934.

[568] **أ. و. خ. ف.**، ص. 367...**نفس المصدر**، تقرير من بيروتون إلى وزارة الخارجية الفرنسية حول الدورة 12 للمجلس الكبير بتاريخ 14 ماي 1934.

والصناعيين المنتمين للحجرتين الفلاحية والتجارية، وتبنّيه نفس أطروحاتهم التحديثية والإصلاحية والسياسية القائمة على الاعتدال والبراغماتية وإعطاء الأولوية للنضال الاقتصادي من داخل الهياكل الاستعمارية ذاتها. ولا ينفي ذلك أهمية البعد الذاتي في تشكيل هذه التحالفات، حيث كان ابن عمار مقتنعا بأحقّية محمد شنيق في قيادة النخبة الاقتصادية العصرية التونسية، ومساندا له في صراعه مع محمد بن رمضان حول هذه الزعامة.

وقد بيّن لنا السيد الشاذلي بن عمار نجل الطاهر بن عمار أنّ والده كان على علاقة شخصية متينة جدّا بشنيق، حيث دعاه إلى نقل مقر الحجرة التجارية إلى جانب مقر الحجرة الفلاحية الجديد بالقصر القنصلي، وكان هنشير ابن عمار الكائن بجهة الفحص محاذيا لهنشير محمد شنيق. وأشار إلى أنّ الاختلاف الوحيد بين الرجلين يتعلّق برفض مشاركة والده لشنيق في بعث بعض المشاريع الصناعية المشتركة.[569]

وفي الحقيقة فإنّ مسار الرجلين ومسيرتهما النضالية متشابهان إلى حدّ كبير، فهما ينتميان إلى نفس الجيل بل هما من مواليد السنة ذاتها (1889) ويشتركان في تبنّي نفس التوجهات السياسية والاقتصادية ويتبعان نفس الاستراتيجيات من أجل تحقيقها. غير أنّ شخصيتهما تختلف بشكل واضح، فشنيق ينتمي إلى نموذج الشخصيات المتشنجة،[570] وهو النموذج السائد عل مستوى الزعامة في تونس أثناء الاحتلال الفرنسي إذ ينطبق على أبرز رموزها على غرار الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف والبحري قيقة والحبيب عاشور، في حين ينتمي الطاهر بن عمار إلى نموذج الشخصيات الهادئة أو الرصينة ويلتقي في ذلك مع شخصيات أخرى أمثال الهادي نويرة والباهي الأدغم والمنجي سليم ومحمود الماطري وغيرهم.

وتأكيدا لذلك يمكن أن نشير إلى ما اتصف به محمد شنيق من عناد شديد حسب شهادة المقيم العام لويس بيريّي Louis Périllier الذي خبره جيّدا أثناء رئاسته للحكومة التفاوضية في بداية

---

[569] شهادة خاصة أمدّنا بها السيد الشاذلي بن عمار أثناء لقائنا معه بتونس يوم 27 ديسمبر 2008.

[570] استوحينا هذه العبارة والتحليل المرتبط بها من قراء قدمها الأستاذ حسين رؤوف حمزة حول شخصية الباهي الأدغم في محاضرة ألقاها بمؤسسة التميمي يوم 26 أفريل 2008. انظر:

- جريدة "**الصباح**"، 27 أفريل 2008.

الخمسينات،[571] وكان رجل صدام ومواجهة لا يستنكف عن مقارعة خصومه والردّ على اتهاماتهم بكل الطرق بما فيها الكتابة بالصحف المختلفة، وكان ميّالا إلى الزعامة رغم ما عرف عنه من اعتماد كبير على عضده محمد بدرة.[572] أمّا الطاهر بن عمار فيتميز أكثر بخصال رجل الوفاق، وبقدرته على ربط العلاقات والصداقات مع الجميع بفضل ما عرف به من مرونة وتواضع واعتدال وتفاؤل دائم وصبر على متابعة الملفات والقضايا مع الميل إلى العمل من وراء الكواليس.

وقد تدعّمت العلاقة بين الرجلين طيلة الثلاثينات وأصبح الطاهر بن عمار يتقاسم الأدوار القيادية مع امحمد شنيق داخل المجلس الكبير.

---

[571] Périllier (Louis) : *La conquête de l'indépendance tunisienne*, Editions Robert Laffont, Paris, 1979, p. 80.

[572] ذكر محمد بن رمضان في لقاء له مع موظّف فرنسي سامي سنة 1951 أنّ شنيق لا يساوي شيئا من دون محمد بدرة وأنّ خصومه يلقّبونه ب « L'horloge » لأنّ هذا الأخير يتحكّم فيه كما يشاء. أنظر:

- **أ. و.خ. ف.**، س. مراسلات سياسية وتجارية: تونس (1944- 1955)، بك. 637، ص. 294: المجلس الكبير (1950- 1951)، تقرير من موظف سامي فرنسي حول لقاء جمعه بمحمد بن رمضان في باريس بتاريخ 21 سبتمبر 1951.



الطاهر بن عمار في صورة جماعية مع أعضاء القسم التونسي للمجلس الكبير بمناسبة انتخابه رئيسا له سنة 1935. وقد أخذت هذه الصورة أمام مقر هذا المجلس بشارع باريس بتونس (مقر دار الثقافة ابن رشيق حاليا).

المصدر: الأرشيف الخاص بعائلة ابن عمار.

2- ارتقاء الطاهر بن عمار لرئاسة المجلس الكبير سنة 1935 ونشاطه بهذا المجلس إلى حدّ تخلّيه عن الرئاسة لفائدة محمد شنيق سنة 1938.

ارتقى الطاهر بن عمار إلى رئاسة القسم التونسي للمجلس الكبير للمرّة الأولى خلال الدورة 14 التي انعقدت يوم 30 أكتوبر 1935.[573] ويبدو أنّ هذا الارتقاء لم يتحقق إلّا نتيجة الضغط

[573] **أ. و. خ. ف.**، ص. 367...**نفس المصدر**، تقرير من المقيم العام حول الدورة 14 للمجلس الكبير المنعقدة في أكتوبر 1935.

الذي سلّطه بيروطون على شنيق ليتخلّى عن منصبه لفائدة ابن عمار،[574] حيث كانت علاقة شنيق بهذا المقيم العام متوتّرة جدّا رغم التكذيب الذي نشره بجريدة "الزهرة" وأكّد فيه تمسّكه "بسياسة المشاركة المبنية على الوداعة والمجاملة" ونفيه للإشاعات الرائجة حول معارضته لسياسة بيروطون.[575]

وبخلاف ذلك، كانت علاقة ابن عمار ببيروطون أكثر وثوقا وظلت كذلك حتى بعد انتهاء مهامه بتونس، ويؤكّد ذلك ما نقلته جريدة "النهضة" حول خطابه التوديعي له حيث ذكرت: إنّ "السيد الطاهر بن عمار الذي لا يشك في إخلاصه وتعلّقه المتين بسياسة التشريك قد ألقى على مسامع جناب المقيم العام الراحل خطابا أبان فيه عن جميع إحساساته نحوه، وأعرب عن أسفه الشديد وحزنه الذي ليس عليه مزيد لأنّ بيروطون سيغادر الإيالة".[576]
ولا ينفي ذلك أنّ الطاهر بن عمار أصبح مرشّحا مقبولا لرئاسة المجلس الكبير بفضل خبرته النيابية، وتزعمه للوسط الفلاحي المحلي، وقدراته الشخصية على ربط علاقات متينة مع مختلف الأوساط الفرنسية والتونسية، وانتمائه للأغلبية بهذا المجلس ونجاحه في كسب أتباع مخلصين له به على غرار علي بلحاج رئيس لجنة الشؤون المالية والمنصف العقبي رئيس لجنة التجهيز الاقتصادي وباقي ممثلي الحجرة الفلاحية،[577] وقد سيطر هؤلاء على أشغال الدورة 14 للمجلس الكبير رغم بعض المعارضة التي واجهتهم من محمد بن رمضان وعبد الرحمان اللّوز.[578]

ولعلّ ما يؤكّد ذلك أيضا، نجاح الطاهر بن عمار في المحافظة على رئاسة المجلس الكبير حتّى بعد رحيل بيروطون، وكان ذلك خلال الدورة 15 التي عقدت في أواخر 1936.[579]

[574] ابن مصطفى (محمد الصالح)، "محمد شنيق رجل التحديات"، **المجلة التاريخية المغربية**، العددان 99- 100، تونس، ماي 2000.
[575] شنيق (محمد)، "تكذيب إشاعات"، جريدة **"الزهرة"**، 23 نوفمبر 1935.
[576] "هل في الإمكان اتقاء دسائس المخبرين"، جريدة **"النهضة"**، 28 مارس 1936.
[577] كان يمثّل الحجرة الفلاحية للشمال خلال هذه الدورة النيابية للمجلس الكبير ستة أعضاء هم الحكيم القرطبي والحطاب بوحجبة وعلالة بن العشّي والأخضر بن عطية وعثمان بن كريم وأبو بكر دبّيش، وغيرهم من الأعضاء الذين انتموا للمجلس كممثلين للجهات على غرار علي بلحاج وغيره.
[578] جريدة **"النهضة"**، 24 نوفمبر 1935.
[579] **أ. و. خ. ف.**، ص. 367...**نفس المصدر.**

وتميّزت أشغال هذه الدورة باشتعال الخلاف بين الأغلبية والأقلية وخاصة بين محمد شنيق رئيس لجنة الشؤون المالية ومحمد بن رمضان الذي أعلن أنّه "يزدري بقرارات هذه اللجنة".[580] وظلت الأغلبية بقيادة الطاهر بن عمار مسيطرة على أشغال المجلس ومحدّدة لتوجّهاته مقابل إقصاء الأقلية، من ذلك تنظيمهم لجلسة خاصة بمقر المجلس الكبير يوم 2 فيفري 1937 وصياغتهم للائحة مساندة للمقيم العام أرمان قيّون ثم تولّى أبرز ممثّليهم، وهم ابن عمار وشنيق والعقبي واللزّام والأخضر بن عطية وبشير البكري وعبد الرحمان الباجي وألبير بسّيس، تقديمها للمقيم العام. وقد تضمنت هذه اللاّئحة مساندة نوّاب المجلس الكبير المطلقة لأرمان قيّون ولسياسته التحررية في مواجهة الحملة الصحفية الفرنسية المنظمة ضدّه بتونس وفرنسا، والتي تدّعي أنّ التونسيين يخطّطون للقيام بأعمال معادية للحضور الفرنسي، وأكّدوا في ختامها "أنّ النواب التونسيين المنتخبين والممثلين لمختلف مناطق الإيالة، والمعروفين لدى الجميع بتبنّيهم لسياسة التعاون والاعتدال يؤكدون زيف هذه الإدّعاءات".[581]

غير أنّ السياسة التحررية للمقيم العام ولحكومة الجبهة الشعبية سرعان ما أثارت سخط نواب المجلس الكبير لا سيّما عندما بلغهم نبأ الزيادة الجديدة في الأجور المزمع منحها للموظفين، فاجتمعوا يومي 23 و25 ماي 1937 بمقر الحجرة الفلاحية التونسية للشمال بدعوة من الطاهر بن عمار الذي ترأس هذا الاجتماع بوصفه رئيس المجلس الكبير، وأصدروا عريضة احتجاج تولّوا تقديمها للمقيم العام وللحكومة الفرنسية.[582]

وقد تضمنت هذه العريضة احتجاج النواب الشديد على تضخّم مصاريف التصرف الإداري وامتصاصها لجل مقدرات الميزانية التونسية على حساب المشاريع المنتجة، وعلى عدم استشارة المجلس الكبير قبل الإعلان عن هذه الزيادة الجديدة التي من شأنها أن تثقل كاهل الميزانية أو أن تتم تغطيتها بقروض وافق عليها المجلس لغايات أخرى. وأعلنوا رفضهم المطلق لهذه الزيادة المقدّرة بمبلغ 45 مليون فرنك سنويّا في وقت لم يتجاوز ما خصصته

[580] جريدة "**النهضة**"، 15 ديسمبر 1936.
[581] **أ. و. خ. ف.**، ص. 367...**نفس المصدر**، تقرير من المقيم العام أرمان قيّون إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 6 فيفري 1937.
[582] « La protestation des grands conseillers tunisiens », *La Voix du Tunisien*, 4 juin 1937.

الحكومة للفلاحين وضحايا الأزمة الاقتصادية عموما 22 مليون فرنك منذ بداية جانفي 1937، وفي وقت لا تزال فيه الظروف الصحية للسكان متردية جدّا نتيجة غياب التجهيزات ولا يزال أربعة أخماس السكان يشكون الأمية، فضلا عن انتشار المجاعة ومظاهر البؤس في مختلف أنحاء البلاد. وطالبوا في الأخير بحمل منحة الثلث الاستعماري وعجز شركة السكك الحديدية على عاتق الميزانية الفرنسية.[583]

ويدلّ هذا التحول في مواقف النواب على رؤيتهم البراغماتية لمسألة التعاون، إذ سرعان ما ينتفضون ويتخلون عن اعتدالهم كلّما أصبحت مصالحهم ومصالح ممثليهم مهددة، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ بيروطون نجح في إرجاعهم لتبني سياسة التعاون والمشاركة لأنّه ركّز على الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى معالجة آثار الأزمة الاقتصادية، وبادر منذ حلوله بتونس إلى تخفيض مرتبات أعوان الدولة وسلك سياسة تقليدية تقوم على استهداف الموظفين أثناء الأزمات « L'antifonciοnnarisme ».[584]

وتجدّدت ثقة الأغلبية في الطاهر بن عمار فاختير للمرّة الثالثة على التوالي رئيسا للقسم التونسي للمجلس الكبير خلال الدورة 16 في أكتوبر1937 التي طغت على أشغالها مسألة تضخّم الميزانية. ولتجنّب الصدام مع الموظفين ونقاباتهم القوية "صرّح الطاهر بن عمار وشنيق والمنصف العقبي والحكيم التلاتلي وغيرهم بأن ليس في هذا الموقف الذي وقفه القسم التونسي ما يفهم منه أيّ جفاء أو عداء تجاه الموظفين بل هو من باب الدفاع عن مصالح الشعب بأسره المتضامن اقتصاده العام في بعضه بعضا... وقد لاحظ النواب أيضا أنّ معارضتهم للميزان الذي عرضه عليهم جناب المقيم العام واضطرارهم لإدخال عدّة تعديلات عليه لا ينبغي أن يؤولا على معنى قلة الثقة بجناب العميد الحالي الذين يشهدون كلهم بطيبة قلبه...غير أنّهم أرادوا بهذه المعارضة أن يتفصّوا من مسؤولية انحدار البلاد إلى الهاوية إذا هم وافقوا في هذا العام على ازدياد تضخّم المصاريف غير المنتجة".[585]

---

[583] *Ibid.*

[584] Cohen-Hadria (Elie) : *Du protectorat français à l'indépendance tunisienne. Souvenirs d'un témoin socialiste,* C. M. M. C., Nice, 1976, p. 102.

[585] "حقيقة موقف الأعضاء التونسيين بالمجلس الكبير تلقاء مشكلة تضخم المصاريف الإدارية"، جريدة "**النهضة**"، 2 جانفي 1938.

ومع حصول القطيعة بين الحزب الحرّ الدستوري الجديد وحكومة الجبهة الشعبية واندلاع حوادث 9 أفريل 1938، قرّر الطاهر بن عمار زيارة باريس وحاول هناك أن يبيّن "أنّ الأمة التونسية غير منقادة للمهيجين، وأنّها مخلصة للدولة الحامية إخلاص ليس له حدّ، وأنّها تنتظر الإصلاحات التي لا غنى عنها وخاصة في الميدان الاقتصادي، وفتح أبواب المناصب العليا في وجه المثقفين".[586]

وبعد انتهاء مدّة ولاية المقيم العام أرمان قيّون في أكتوبر 1938، قرّر أعضاء المجلس الكبير إرسال وفد عنهم إلى باريس لمقابلة المقيم العام الجديد إيريك لابون Eirik Labonne وطرح مطالبهم المتعلقة بضرورة التقليل من النفقات الإدارية والضغط على المصاريف، وشارك في هذا الوفد سبعة أعضاء هم ابن عمار وشنيق والعقبي واللزّام وابن رمضان والدكتور التلاتلي وألبير بسّيس.[587]

ويبدو أنّ هذا الوفد لم يكن متجانسا ولم يقم أعضاؤه بنفس الخطوات في باريس حيث تمّ إبعاد محمد بن رمضان من المشاركة في بعض المشاورات، وعن كل ذلك ذكر شنيق في تصريح له قبيل مغادرة باريس:

"إنّ زميلي وصديقي الطاهر بن عمار هو أحرى بمدّكم ببيانات مفصلة عن نتائج المساعي التي قام بها وفدنا، أمّا أنا فلا أستطيع إلا مدّكم بآرائي الشخصية. إنّ مهمة وفدنا كانت شرح الموقف الذي اتخذه القسم التونسي من المجلس في مسألة الميزانية وعلى الأخص حيال المصاريف التي يستدعيها القيام بالشؤون الإدارية وعجز السكك الحديدية لممثلي الحكومة الفرنسية... إنّ وفدنا الذي يضم سبعة نواب من القسم التونسي بالمجلس الكبير من أعضاء المجلس الأعلى قد لاقى سواء لدى شوطان (Camille Chautemps) كاهية رئيس الوزارة المكلف بتنسيق شؤون الشمال الإفريقي أو لدى بقية الأقسام أحسن قبول، فكاهية رئيس الوزراء قد اقتبل طويلا ولمرتين وفدنا الذي اقتبله أيضا بوني وزير الخارجية وكذلك اقتبلنا

586 مجلة "**الشهاب**"، قسنطينة، ماي 1938.
587 جريدة "**النهضة**"، 11 نوفمبر 1938.

أيضا لابون مقيمنا العام الجديد... وفي ما عدا مساعي الوفد فإنّ البعض منّا وبالأخص السيد الطاهر بن عمار كاهية رئيس القسم التونسي والدكتور التلاتلي كاهية رئيس اللجنة المالية والأستاذ العقبي رئيس لجنة الجهاز الاقتصادي وأنا نفسي (كان يشغل خطة رئيس اللجنة المالية بالمجلس) لم نفوّت فرصة الاتصال بالرئيس سارّو (ألبير سارّو Albert Sarraut كان وزير الداخلية آنذاك) الخبير جدّا بجميع المسائل السياسية الإمبراطورية والرئيس هرّيو الذي ما انفكّ مهتما بالبلاد التونسية، كما اتصلنا بعدّة رجال من أعضاء البرلمان".[588]

ولم يدم هذا الخلاف طويلا بين ممثلي الأغلبية والأقلية، فبمجرّد عودة الوفد من باريس انعقدت الدورة 17 للمجلس الكبير التي حصل فيها الوفاق والاتحاد التام بين جميع الأعضاء، وجرت انتخابات شكلية أسفرت عن انتخاب شنيق رئيسا للقسم التونسي والصادق التلاتلي نائبا له واختير محمد بن رمضان رئيسا للجنة المالية.[589]

فهل طرأت تطورات خفية ليتم إبعاد الطاهر بن عمار عن تولّي أيّة خطة قيادية من خطط المجلس الكبير لا سيّما أنّ المنصف العقبي لم يعد بدوره على رأس لجنة التجهيز الاقتصادي وتم تعويضه بالدكتور محمد التلاتلي؟ أم إنّ الأمر يتعلّق بمجرّد تبادل ادوار ودّي بينه وبين صديقه امحمد شنيق الذي صرّح بعد تنصيبه قائلا: "إنّني متأثّر من هذا الصنيع وهو مظهر من مظاهر الاتحاد والوئام خصوصا وأنّ وجودي على هذا المقعد راجع لتواضع ولتجرّد زميلي وصديقي ابن عمار الذي عدل في هذا العام عن الاضطلاع بأعباء مهمة قام به منذ عام 1935 أحسن قيام"؟[590]

وسوف لن يعود الطاهر بن عمار لتبوأ هذا المنصب إلّا في سنة 1943، ولكنّه واصل قبل ذلك نشاطه على عدّة واجهات أخرى أبرزها قيادته للحجرة الفلاحية التونسية للشمال.

---

[588] تصريح أمدّ به مراسل جريدة "البرقية التونسية" « La Dépêche Tunisienne » ونقلته جريدة "**النهضة**"، 13 نوفمبر 1938.
[589] "المجلس الكبير: حصول الوفاق والاتحاد"، جريدة "**النهضة**"، 30 نوفمبر 1938.
[590] **المصدر نفسه.**

3- مكانة الطاهر بن عمار ونشاطه ضمن الحجرة الفلاحية التونسية للشمال[591] طيلة الثلاثينات.

سنحاول أن نركّز في هذا العنصر على التوجهات الهيكلية الثابتة للحجرة الفلاحية التونسية للشمال، ولا نهدف من وراء ذلك إلى دراسة هذه المؤسسة المهمة لذاتها بقدر ما نسعى إلى إبراز مكانة الطاهر بن عمار في صفوفها، واستكشاف رؤيته الخاصة لواقع الفلاحة التونسية وللعمل الفلاحي في الثلاثينات.

وسوف ننأى عن اعتماد مقاربة كرونولوجية للمسألة رغم كونها ممكنة بفضل توفر محاضر جلسات هذه الحجرة لمختلف سنوات الفترة التي تعنينا،[592] لانّ ذلك من شأنه أن يدخلنا في سرد مملّ لتفاصيل أنشطتها وهي للحقيقة من التنوع والأهمية بما يسمح بإفرادها بدراسة خاصة، كما أنّنا لن نكرّر الحديث عن كل ما ذكرناه سابقا حول دورها في معالجة أزمة الثلاثينات الاقتصادية ودفاعها عن الفلاحين المدينين.

ونشير منذ البداية إلى أنّ الطاهر بن عمار انضم إلى الحجرة الفلاحية منذ 1928، وتمكّن بعد سنتين فقط من إزاحة رئيسها آنذاك وهو عمر البكوش واحتكار رئاستها بصفة مسترسلة لمدّة 27 سنة من بداية 1930 إلى 10 أكتوبر 1957 تاريخ حلّها نهائيا.[593]

ويدلّ ذلك على نجاحه في تسيير هذه المؤسسة الاستشارية، التي كانت تضم في الثلاثينات ستة عشر عضوا يمثلون ثلاث جهات وستة عشر عملا أو قيادة،[594] وفي كسب ثقة أعضائها والمحافظة عليها طيلة هذه الفترة الطويلة.

---

[591] عرفت هذه الحجرة عند بعثها بمقتضى الأمر العلي الصادر في 21 جانفي 1920 باسم "الحجرة الشورية الأهلية للمصالح الفلاحية بشمال المملكة التونسية" « Chambre consultative indigène des intérêts agricoles du nord de la Tunisie »، ثم أصبحت تسمّى "الحجرة الفلاحية الأهلية لشمال البلاد التونسية" « Chambre d'agriculture indigène du nord de la Tunisie »، ومنذ 20 أفريل 1934 أصبحت تعرف باسم "الحجرة الفلاحية التونسية لشمال البلاد التونسية" « Chambre tunisienne d'agriculture du nord de la Tunisie ». وقد شهد نظام الحجرة تنقيحات عديدة سنوات 1928 و1934 و1936و1947 و1954، وتمت الزيادة في عدد أعضائها من 14 عضوا عند تأسيسها إلى 16 عضوا في الثلاثينات . أنظر:

- **أ. و. ت.**، س. E، ص. 222، م. 10: تكوين حجرة شورية للمصالح الفلاحية بشمال المملكة التونسية.
- **أ. و. ت.**، س. E، ص. 222، م. 6: الحجرة الفلاحية التونسية (1920- 1955).
- **أ. و. ت.**، س. E، ص. 222، م. 8: الحجرات الفلاحية والتجارية.

[592] توجد محاضر جلسات الحجرة الفلاحية في الجرائد اليومية الصادرة بتونس آنذاك على غرار "الزهرة" و"النهضة" و"البرقية التونسية" « La Dépêche Tunisienne »، وبدرجة أقل بالصندوق عدد 222 من السلسلة E بالأرشيف الوطني التونسي والذي تطغى عليه النصوص القانونية.

[593] **أ. و. ت.**، س. E، ص. 222، م. 9: حلّ بعض الهياكل الاقتصادية.

ولعلّ ما يؤكد ذلك أننّا لم نعثر في محاضر جلسات هذه الحجرة ما يفيد وجود أيّ نوع من أنواع الصراع أو المنافسة أو التشكيك في جدارة ابن عمار بقيادتها حتّى من بعض الأعضاء المعروفين باستقلاليتهم وميلهم إلى المشاكسة في المجلس الكبير على غرار الصادق التلاتلي. وقد فسّر هذا العضو وهو "رئيس السن" بالحجرة الفلاحية أسباب إجماع الأعضاء حول أهلية الطاهر بن عمار لقيادة مكتبهم سنة 1935 قائلا:

"إنّي على يقين من أن أترجم عن إحساسات جميع الزملاء الأعزاء إذا تقدمت بتهنئة الرئيس ابن عمار عن الثقة الكاملة التي لنا في ذاته، والتي أقل ما يؤيدها هذا الإجماع الكلّي على انتخابه الذي يدل دلالة واضحة عن إحساساتنا نحوه ورضانا عن حسن تصرّفاته وما رأينا فيه من دماثة الأخلاق ولين العريكة، هذه الأوصاف التي كانت ديدنه دائما في إدارة الجلسات، زد على ذلك مواقفه المشرفة في الدفاع عن الفلاحة والعمل لخير تونس والتونسيين".[595] وكانت الإدارة الفرنسية راضية عن هذا الإجماع وكانت تزكّي في كل مرة ترشيح الطاهر بن عمار لما أبداه من استعداد للعمل والتعاون معها حسب تصريح ممثلها في نفس الجلسة.[596]

ويعتمد الطاهر بن عمار في تسيير هذه المؤسسة المتجانسة نسبيا على بعض أصدقائه القدامى والجدد، وهم من الأعيان والوجهاء وأصحاب الأملاك الكبرى، على غرار عبد الرحمان اللزّام والبشير البكري وعبد العزيز الباجي والحطاب بوحجبة والطاهر التوكابري والأخضر بن عطية وخاصة عضده الأيمن علي بلحاج الملاك بمدينة تستور.[597]
وتنسّق الحجرة أعمالها مع قسم الاقتصاد الريفي الملحق بها والذي يضم في صفوفه بعض المثقفين أمثال حسن القلاتي ثم محمد نعمان، ومع الجمعية الفلاحية الأهلية التي كان يرأسها ابن

---

[594] ينتمي أعضاء هذه الحجرة إلى جهات بنزرت وتونس والكاف، أمّا القيادات التابعة لها فهي: ماطر وباجة وسوق الخميس والكاف ومكثر وتبرسق وبنزرت وسوق الأربعاء وأحواز الحاضرة ونابل وأولاد عون وزغوان ومجاز الباب وتاجروين وسليمان وعين دراهم.
[595] "الحجرة الفلاحية التونسية: جلسة يوم 11 جانفي 1935"، جريدة "**النهضة**"، 29 جانفي 1935.
[596] **المصدر نفسه.**
[597] انضم علي بلحاج للحجرة الفلاحية في مارس 1930 بعد استقالة حسن القلاتي من قسم الاقتصاد الريفي، وسرعان ما أصبح من أكبر المقربين للطاهر بن عمار والمساعدين له في إدارة الحجرة والجمعية الفلاحية الأهلية، وكان مكتب الحجرة في الثلاثينات يضم عادة ابن عمار وعلي بلحاج وعبد العزيز الباجي والبشير البكري والصادق التلاتلي وينضم لهم أحيانا الطاهر التوكابري والأخضر بن عطية.

عمار نفسه وكان يمكّن أعضاءها غير المنتمين للحجرة من حضور اجتماعاتها المهمة،[598] ويقوم بنفس الإجراء مع "نقابة الفلاحين التونسيين" « Syndicat des Agriculteurs Tunisiens »، التي كان يرأسها عبد الرحمان الباجي.[599]

ويلاحظ المتأمل لمحاضر جلسات الحجرة الفلاحية في الثلاثينات أنّها كانت تهتم بكل ما يهم الفلاحين الراجعين لها بالنظر، وأنّها كانت تعقد اجتماعات دورية ترفع فيها مطالب محدّدة للجهات المسؤولة ثم تقع متابعة تحقيقها بواسطة اللّجان العديدة التي تنبثق عنها. ومن أهم المطالب التي تبنتها الحجرة في الثلاثينات يمكن أن نذكر:

- إلغاء ضريبة العشر، وهي ضريبة عينية متغيّرة توظّف على أساس المساحة والإنتاج، وتعويضها بضريبة عقارية قارة توظّف على أساس المساحة فقط.[600]
- تشجيع التعليم الفلاحي العصري، ومساعدة كبار الفلاحين الذين يستعملون وسائل ميكانيكية وطرق استغلال حديثة.[601]
- تمثيل الحجرة الفلاحية في مختلف الدواوين كديوان الزيت والديوان العمومي للقرض الفلاحي، وقد استجابت السلطات لهذا المطلب وأصبح ابن عمار عضوا في الهيئة المديرة لديوان الزيت ثم في هيئة ديوان الحبوب.[602]
- معارضة أوامر 1913 و1926 و1930 المتعلّقة بإقرار النزلاء بأراضي الأحباس الخاصة، وتكوين لجنة يرأسها الطاهر بن عمار مهمتها السعي في إبطال الأوامر المذكورة.[603] وقد تبنّت الحجرة والجمعية الفلاحية مشروعا بديلا يقضي بعدم شراء الإنزال إلّا بعد انقضاء 15 سنة، وعدم تمكين النزيل من إحالة حقوقه إلّا للمستحق أولا ثم له أن يتمتع بذلك لنفسه إذا لم يوجد الأول، والامتناع عن إنزال الفواضل

[598] « Chambre d’Agriculture Indigène de Tunis. Une réunion extraordinaire s’est tenue le 11 mai 1933 en présence de M. Parès, député d’Oran », *La Dépêche Tunisienne*, 19 mai 1933.

[599] جريدة "**النهضة**"، 3 أوت 1933. وكان مكتب هذه النقابة يتكوّن من عبد الرحمان الباجي وقدّور الفيّاش وأحمد نجاح وأحمد التونسي ومحمد شلبي، ومن أعضائها أيضا نذكر الطاهر الأخضر وسالم بوحجبة والجيلاني بوحجبة وحسن شنيق.

[600] « Chambre d’Agriculture Indigène de Tunis : séances du 10, 11 et 12 mai 1930 », *La Dépêche Tunisienne*, 1 avril 1930.

[601] *Ibid.*

[602] جريدة "**النهضة**"، 23 فيفري 1939.

[603] "الحجرة الفلاحية التونسية للشمال: جلسة يوم 11 ماي 1934، جريدة "**النهضة**"، 29 ماي 1934.

بالإشهار بل كرائها إذا وجب ذلك لمدة طويلة ليتسنّى إنزال ذرية المستحقين أو النزلاء فيها فيما بعد.[604]

- متابعة النزاعات المتعلّقة بأراضي الغابات، وقد ذكر الطاهر بن عمار في جلسة الحجرة الفلاحية لسنة 1934 "أنّ هذا المشكل العظيم قد كان محل اهتمام كافة أعضاء القسم التونسي في الدورة الأخيرة للمجلس الكبير قصد التوصل لحلّ نهائي لفائدة أرباب الأراضي الداخلة في أملاك الدولة والتي تعيش فوقها منذ قرون آلاف العائلات. حيث أصبحت اليوم لا يهنأ لها قرار من جرّاء تصرّفات أعوان الإدارة، ولم يخرج المجلس من دورته هذه إلّا بعد أن أخذ الوعد الصادق بعمل اللّازم لإنهاء هذه المشكلة ومن ذلك إجراء العمل بما جاء به أمر عام1930".[605]
- المطالبة بأن تقدم سلفات البذر للفلاحين نقدا لا عينا.[606]
- تطهير قانون الملكية والمطالبة بسنّ قانون عقاري جديد وملائم لخصوصيات الفلاحة التونسية، وقد تمّ سنة 1935 تكوين لجنة برئاسة ابن عمار لدراسة المشروع الذي عرضته الحكومة في هذا الغرض.[607]
- المساواة بين الفلاح التونسي والفرنسي بخصوص الامتيازات الممنوحة.[608]
- تشجيع الصادرات الفلاحية التونسية ودعوة الفلاحين إلى ضمان جودتها.[609]

ونتبيّن من خلال هذه الأمثلة أنّ الحجرة الفلاحية راهنت على تشجيع العمل الفلاحي العصري، ويبدو هنا تأثير الطاهر بن عمار جليّا بوصفه من الأوائل الذين بادروا باعتماد الطرق الفلاحية العصرية في أراضيه منذ بداية العشرينات كما بينّا سابقا. وقد ساهم الإقبال المكثّف على استعمال الآلات الفلاحية الحديثة في إثقال كاهل الفلاحين التونسيين بمصاريف كبيرة وإقبالهم على التداين،[610] حتّى أنّ الحجرة الفلاحية تبنّت سنة 1933 اقتراحا غريبا تقدّم به عبد العزيز الباجي ويقضي بمقاطعة استعمال الآلات الفلاحية العصرية والعودة إلى

---

[604] "جمعية الفلاحين التونسيين: جلسة 28 أكتوبر 1935"، جريدة "**الزهرة**"، 7 نوفمبر 1935.
[605] "الحجرة الفلاحية التونسية للشمال: جلسة 11 ماي 1934"، جريدة "**النهضة**"، 29 ماي 1934.
[606] **المصدر نفسه.**
[607] "الحجرة الفلاحية التونسية: جلسة 11 جانفي 1935"، جريدة "**النهضة**"، 29 جانفي 1935.
[608] **المصدر نفسه.**
[609] "الحجرة الفلاحية التونسية: جلسة 9 ماي 1939"، جريدة "**النهضة**"، 23 ماي 1939.
[610] "عاش من عرف قدره"، جريدة "**النهضة**"، 13 جانفي 1937.

استعمال الطرق المحلية التقليدية نكاية في المصانع الفرنسية التي لم تساعد الفلاحين التونسيين أثناء الأزمة الاقتصادية.[611]

ومن مظاهر التعصير الفلاحي التحوّل إلى الاستغلال المباشر والممكنن والتخلّي عن التعامل مع الخِماسة، وهو توجّه اعتمده الطاهر بن عمار وأُقلية من كبار الملاكين التونسيين في العشرينات، إلّا أنّ بعض الفلاحين التقليديين المنتمين للحجرة على غرار جمعة السعفي وعلي السديري ومحمد بن التونسي ظلوا متشبثين بهذه المؤسسة، وطالبوا سنة 1930 بجعل مسألة النزاعات بينهم وبين خمّاستهم من مشمولات القياد، لكن معارضة بعض أعضاء الحجرة لهذا المطلب أدت إلى تأجيل الحسم فيه.[612]
وقد رفضت السلطات الفرنسية أيضا هذا المقترح لأنّ الاستجابة إليه تعني توسيع صلاحيات القياد والعودة المقنّعة إلى قانون خير الدين الصادر سنة 1874 فيما يتعلّق بمسألة السجن الفوري للخمّاس المنقطع عن العمل.[613]

وفي سنة 1935 طرحت مسألة الخِماسة من جديد بالحجرة الفلاحية، وطالب بعض الأعضاء من حجرتهم "أن تعمل على حماية الفلاح من احتيال الخمّاس على الأموال المسبقة له"، غير أنّها لم تتبنّ هذا المطلب ودعاهم الأخضر بن عطية إلى الاحتياط لأنفسهم وعدم المبالغة في مقدار التسبقة.[614]
ولم يشارك الطاهر بن عمار وباقي الملاكين العصريين في هاتين المناسبتين في الجدل الدائر حول الخِماسة ممّا يؤكّد استعاضتهم كلّيا أو جزئيا عل الأقل عن الخمّاسة لفائدة الأجراء الفلاحيين الذين كانوا يعرفون في بداية العشرينات باسم "الكنتارة" نسبة إلى الكلمة الفرنسية « Contrat » أي عقد اتفاق.[615]

---

[611] « Chambre d'Agriculture Indigène du nord de la Tunisie : séance du 11 avril 1933 », *La Dépêche Tunisienne*, 26 avril 1933.
[612] *La Dépêche Tunisienne*, 1 avril 1930…*op. cit.*
[613] التيمومي (الهادي): **الاستعمار الرأسمالي**...**نفس المرجع**، الجزء 2، ص. 227.
[614] جريدة "**النهضة**"، 29 جانفي 1935...**نفس المصدر**. وأصحاب هذا المطلب هم عثمان بن رحيم وأبو بكر دبّيش والطاهر بن عبروق ومحمد بن التونسي.
[615] التيمومي (الهادي): **الاستعمار الرأسمالي**...**نفس المرجع**، الجزء 2، ص. 168.

وتدلّ هذه القراءة لمحاضر جلسات الحجرة الفلاحية أيضا على أنّها كانت تمثّل أساسا مصالح كبار الفلاحين التونسيين وهي مسألة طبيعية باعتبار انتماء أعضاء مكتبها لهذا الفصيل، لكنها كانت تحاول في نفس الوقت الدفاع عن مصالح الفلاحين التونسيين عموما. وكانت تعمل على مقاومة المرابين والمحتكرين، ويمكن أن نذكر في هذا السياق ردّ الطاهر بن عمار على مراسل جريدة "النهضة" بمدينة صفاقس الذي اتهم الحجرة بالدفاع عن مصالح المحتكرين وإهمالها لمشاكل الفلاحين التونسيين،[616] ومن أهم ما ورد فيه قوله:
"متى قامت هيأتنا بالدفاع عن مصلحة المحتكرين؟ اللهمّ إنّ هذا باطل... وبعد أيجرأ هذا المخبر على اتهام مؤسستنا بإهمال شأن الفلاحة التونسية وهي التي ما انفكت تجاهد وتناضل بكل ما أوتيت من قوة في الدفاع عن مصالح الفلاحين وحقوقهم المشروعة".[617] واتّضح في الأخير أنّ الأمر مجرّد لبس لأنّ المراسل كان يقصد في الحقيقة "الحجرة المختلطة للجنوب"، ولم يمنعه ذلك من التنويه بتبرّء ابن عمار من المحتكرين.[618]

ويكشف نظام هذه الحجرة الاستشارية القائم على التعامل المباشر مع الإدارة الفرنسية لعرض مشاكل الفلاحين ومطالبهم واقتراحاتهم، أنّها كانت أداة أساسية للتعبير عن انخراط أعضائها في سياسة التعاون والمشاركة، بل إنّها كانت لا تتوانى عن تشجيع بعض المنابر الأخرى الداعية لهذه السياسة كجريدة "النهضة" مثلا، التي حصلت سنة 1935 على إعانة استثنائية من هذه الحجرة قدرها ثلاثة آلاف فرنك.[619]

وبناء على كل ما تقدّم ندرك أنّ الحجرة الفلاحية للشمال تمثّل مقياسا مهما لمعرفة مكانة الطاهر بن عمار وإشعاعه في أوساط الفلاحين وتأثيره الايجابي فيهم، وهي تعتبر أيضا المؤسسة الرئيسية التي دافع بواسطتها عن مصالحه ومصالح الشريحة التي ينتمي إليها وهي شريحة كبار الملاكين العصريين، وعبّر من خلالها عن سياسة التعاون والمشاركة التي كان

---

[616] جريدة "**النهضة**"، 23 أوت 1936.
[617] جريدة "**النهضة**"، 29 أوت 1936.
[618] جريدة "**النهضة**"، 5 سبتمبر 1936.
[619] "الحجرة الفلاحية التونسية: جلسة 20 و21 سبتمبر 1935"، جريدة "**الزهرة**"، 15 أكتوبر 1935. وقدمت الحجرة منحة أخرى قدرها ألف فرنك لجريدة "صوت الفلاح"، وكانت هذه الهبات بطلب من علي بلحاج والأخضر بن عطية.

يتبنّاها. وقد قام بهذه الأدوار أيضا عبر مؤسسات أخرى كالمجلس الكبير والجمعية الفلاحية الأهلية، وكذلك بواسطة اللّجان العديدة التي انتمى إليها في الثلاثينات.

II- اختيار الطاهر بن عمار للمشاركة في بعض اللجان والمؤتمرات الاقتصادية في الثلاثينات.

1- مشاركة الطاهر بن عمار في "اللجنة القارة للدفاع الاقتصادي" منذ سنة 1934.

بعثت "اللّجنة القارة للدفاع الاقتصادي" « Le Comité Permanent de Défense Economique » في أوت 1934 بقرار من المقيم العام مارسيل بيروطون Marcel Peyrouton بعد فترة قصيرة من حلوله بالبلاد التونسية، بهدف الاستفادة من آراء أبرز الخبراء الاقتصاديين بتونس حول الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتجاوز مخلفات الأزمة الاقتصادية.[620] وكانت هذه اللجنة ذات طابع تقني واستشاري ولم تكن لها أية سلطة تنفيذية، وأرادها بيروطون أن تكون "قارة"

[620] Résidence générale de la république française à Tunis : *Comité Permanent de Défense Economique. Procès verbaux des séances (août- octobre 1934) textes législatifs*, Imp. J. Aloccio, Tunis, 1935.

لأنّها مدعوة إلى الاجتماع المنتظم إلى حدّ الاتفاق على حلول عملية للأزمة، مع إمكانية قيامها باجتماعات دورية كلّما اقتضى الحال.[621]

أمّا من حيث تركيبتها فهي لجنة مختلطة فرنسية تونسية يرأسها المقيم العام وتتكوّن من 23 عضوا فرنسيا يمثلون مختلف المصالح الاقتصادية والإدارية الفرنسية بتونس، وسبعة تونسيين فقط وهم الأعضاء الآتية أسماؤهم:

- الطاهر بن عمار: رئيس الحجرة الفلاحية التونسية للشمال.
- محمد شنيق: رئيس الحجرة التجارية التونسية للشمال.
- عبد السلام القلّي: ممثل الحجرة التونسية المختلطة للوسط.
- عبد الرحمان اللّوز: ممثل الحجرة التونسية المختلطة للجنوب.
- الدكتور محمد التلاتلي: رئيس لجنة التجهيز الاقتصادي بالقسم التونسي للمجلس الكبير.
- عبد العزيز الباجي: ممثل القسم التونسي للمجلس الكبير.
- فيكتور بسّيس: ممثل القسم التونسي للمجلس الكبير.[622]

وقد عقدت هذه اللجنة أولى جلساتها يوم 29 أوت 1934 وحدّد المقيم العام جدول أعمالها بالنظر في مسألتي الحبوب والخمور واقتراح بعض الحلول التي لا تتبع نظر الحكومة المحلية فقط. وكان الطاهر بن عمار أول المتدخلين في هذه الجلسة، وطالب بإيقاف البيع العدلي لأملاك الفلاحين وتسوية مسألة الديون الفلاحية. ورأى أنّ الحل الوحيد يكمن في تمديد آجال الدفع لمدة 15 سنة بالنسبة لأصحاب الديون المضمونة برهن، ولمدة 20 سنة بالنسبة لأصحاب الديون غير المضمونة، وأن يكون ذلك بدون فائض.[623]

واستجابة لهذا المقترح قرّر المقيم العام إضافة بند تسوية الديون إلى جدول أعمال هذه اللجنة، ولم يكتف ابن عمار بذلك بل طالب أن يكون هو موضوع الجلسة الوحيد.[624] وسانده

---

621 *Ibid.*
622 *Ibid.*
623 *Ibid.*, p. 11.
624 *Ibid.*, p. 13.

في ذلك محمد شنيق مبيّنا أهمية البعد الاجتماعي للأزمة الاقتصادية والمتمثل في وضعية الفلاحين العاجزين عن دفع ديونهم والمهددين بفقدان أملاكهم نتيجة البيع العدلي.[625]
ورفض الطاهر بن عمار اقتراحا تقدّم به مدير ديوان الزيت ويقضي بالانتقال إلى بلجيكا لدراسة الحلول المتخذة هناك لحل الأزمة، وأكّد ضرورة التوصل إلى حلول ذاتية وعاجلة وألّا يتمّ تجاوز شهر نوفمبر من سنة 1934.[626]

وقد ساهم اقتراح ابن عمار المتعلّق بأولوية مسألة الديون في تأجيل النظر في مسألتي الحبوب والخمور إلى الجلسة الثانية لهذه اللجنة التي انعقدت يوم 4 سبتمبر 1934 بدون حضوره وبدون حضور شنيق أيضا، فهل كان غيابهما احتجاجا ضمنيا على اعتقال قادة الحزب الحرّ الدستوري الجديد قبل يوم واحد من انعقاد هذا الاجتماع؟ أم كان ذلك لأسباب أخرى غير معروفة؟

نميل صراحة إلى ترجيح الاحتمال الأول لأنّ الجلسة الثالثة التي انعقدت يوم 6 سبتمبر 1934 وخصّصت لمسألة الزيوت لم يحضرها من الأعضاء التونسيين سوى عبد الرحمان اللّوز. ونعتقد أنّ بيروطون سعى إلى إرضاء هؤلاء الأعضاء بأن خصّص الجلسة الرابعة للجنة الدفاع الاقتصادي المنعقدة يوم 12 سبتمبر للنظر في مشاريع قوانين جديدة خاصة بمسألة تسديد الديون، وقد واكب أعمال هذه الجلسة كل الأعضاء التونسيين وانضم إليهم أيضا علي بلحاج صديق ابن عمار.[627]
وتتمثل هذه المشاريع في ثلاث لوائح أوامر عليّة وقرارات، يتعلّق النص الأول "بتنظيم وقف البيوعات العدلية مؤقتا التي تنجر من وراء العقلات التي تطبق على المدينين من الفلاحين والملاكين للأراضي كما ينص على منح المدينين آجالا تمكنهم من الاتفاق مع أرباب ديونهم على تقسيطها بالصفة الصلحية أو تجعلهم يقصدون المؤسسات التعاملية لتوثيق الديون قصد

[625] *Ibid.*, p. 14.
[626] *Ibid.*, p. 20.
[627] *Ibid.*

الإيفاء بمعين الدين"، ويهتم النص الثاني بتنظيم اللجان التحكيمية المكلفة بالنظر في مطالب الفلاحين المدينين، أمّا النص الثالث فيهم توسيع وظيفة صناديق توثيق الديون.[628]

وواصل الطاهر بن عمار مشاركته في أعمال هذه اللجنة، وطالب في الجلسة الخامسة المنعقدة يوم 14 سبتمبر 1934 بضرورة تخفيض المبالغ التي يدفعها الفلاحون مقابل حصولهم على سلفات البذر المخصصة لسنة 1935على غرار ما تمّ سنتي 1932 و1933، كما طالب الإدارة الفرنسية بالتخلي عن الخطايا المتخلدة بذمة أصحاب الأراضي التي هي محلّ نزاع بينهم وبين إدارة الغابات.[629]

واختتمت هذه اللجنة أشغالها بعقد الجلسة السابعة يوم 10 أكتوبر 1934، أي بعد صدور الأمر العليّ المؤرخ في 2 أكتوبر 1934 والمتعلّق بوقف البيوعات العدلية والامتناع عن عقلة الماشية وتقسيط الديون على آجال أقصاها ثلاث سنوات.[630] غير أنّ تطبيق هذا الأمر، الذي اعتبره الفلاحون مكسبا مهما، تسبّب في حصول مشاكل جديدة لأنّ الآجال الممنوحة للفلاحين المدينين لم تكن كافية حسب تصريح الطاهر بن عمار في المجلس الكبير،[631] وكذلك لأنّ الدائنين احتجّوا على بيروطون في باريس وطالبوا بضمان "شراء ديونهم صبرة (كذا) واحدة وبصفة جملية مقابل تسليم رقاع من الصندوق العقاري".[632] ونتيجة لذلك اضطر بيروطون إلى دعوة اللجنة القارة للدفاع الاقتصادي للاجتماع من جديد بين 9 و20 نوفمبر 1935، لكنّها رفضت الاستجابة لمطالب الدائنين التي من شأنها إثقال كاهل الميزانية لوجود ديون لا تتوفر فيها أدنى الضمانات وبالتالي لا يمكن المجازفة بشرائها.[633]

---

[628] "أعمال اللجنة الدائمة للدفاع الاقتصادي: الاعتناء بالديون الفلاحية والتسهيل على الفلاحين. بلاغ من السفارة العامة"، جريدة "**الإرادة**"، 17 سبتمبر 1934.

[629] Résidence générale de la république française à Tunis : *Comité Permanent de Défense Economique…op.cit.*, p. 116.

[630] جريدة "**النهضة**"، 4 أكتوبر 1934.

[631] "تدابير جديدة لفائدة الفلاحين المدينين"، جريدة "**الزهرة**"، 29 نوفمبر 1935.

[632] "شراء الديون"، جريدة "**الزهرة**"، 23 نوفمبر 1935.

[633] **المصدر نفسه.**

وقد ساهمت تدخلات هذه اللجنة في إعادة الثقة والأمل للفلاحين التونسيين ولقيت صدى ايجابيا لدى الرأي العام عموما،[634] إلّا أنّ الإجراءات القمعية التي اتخذها بيروطون ضدّ القادة الدستوريين لم تساعد على تهدئة الأوضاع والنفوس.

ومن هذا المنطلق بادر بعض أعضاء اللجنة القارة للدفاع الاقتصادي، وهم الطاهر بن عمار ومحمد شنيق وفيكتور بسّيس وخمسة أعضاء فرنسيين، بمحاولة القيام بدور سياسي لم يكن أبدا من مشمولاتهم.[635] وبعد اجتماعهم في جلسة خاصة بمقر الحجرة التجارية الفرنسية يوم 20 سبتمبر 1934، قابلوا المقيم العام بيروطون وقدّموا له مطالب منفصلة، إذ قدّم الوفد الفرنسي مطالب عامة تعلّقت بضرورة اتخاذ اجراءات عفو من شأنها إعادة الثقة والأمن للنفوس والقلوب مذكرين بدورهم في حل المشاكل الاقتصادية وباستجابة الأهالي لنداءات التهدئة، في حين طالب الوفد التونسي بضرورة إرجاع المبعدين إلى الجنوب التونسي وبيّن أنّ الاضطرابات السابقة لم تكن أبدا ضدّ فرنسا.[636] ووعدهم بيروطون بالاستجابة لمطالبهم لكن ابتداء من يوم 3 أكتوبر 1934 أي بعد انقضاء شهر من الاعتقال، وذكر أنّه سيبدأ بإصدار العفو على خمسة من المبعدين من جملة أربعة عشر وأنّه لن يسمح بعودة جريدة "العمل" للصدور.[637]

ويؤكّد هذا التدخل ما ذكرناه سابقا حول تغيب ابن عمار وبعض زملائه عن بعض جلسات اللجنة احتجاجا على إيقاف قادة الدستور الجديد، ويبيّن أيضا أنّهم لم يكتفوا بتوظيف مشاركتهم في لجنة الدفاع الاقتصادي في إنقاذ الفلاحين المدينين من التتبعات العدلية ومساعدتهم على حماية أراضيهم فقط بل حاولوا الاستفادة من حاجة السلطات الفرنسية لتعاونهم لتحقيق بعض المكاسب ذات الصبغة العامة ولتوطيد صداقاتهم مع نظرائهم

---

[634] جريدة "**النهضة**"، 9 سبتمبر 1934.

[635] *Le Petit Matin*, 21 septembre 1934.

شارك في هذه المبادرة 5 أعضاء فرنسيين هم: Ventre رئيس الحجرة التجارية الفرنسية و Venèque رئيس الحجرة الفلاحية الفرنسية وCouder رئيس لجنة التجهيز الاقتصادي بالقسم الفرنسي للمجلس الكبير وFabre رئيس مجلس إدارة مخازن الحبوب وMattei ممثل الحجرة الفرنسية المختلطة للجنوب.

[636] *Ibid.*

[637] *Ibid.*

الفرنسيين. وقد واصل الطاهر بن عمار طيلة الثلاثينات مشاركته في أهم الأنشطة الاقتصادية سواء بالداخل أو بالخارج.

2- مشاركة الطاهر بن عمار في "المؤتمر الإمبراطوري الاقتصادي" بباريس سنة 1935.

انتظم هذا المؤتمر بباريس في مفتتح سنة 1935 بهدف بحث الوسائل الموصلة إلى زيادة انتعاش الحالة الاقتصادية بفرنسا والمستعمرات وبلدان الحماية. وشارك في الوفد الاقتصادي التونسي، الذي وصل إلى باريس في 28 جانفي 1935، الطاهر بن عمار والعزيز الجلولي والمحمد شنيق وعلي بلحاج وعبد العزيز الباجي ومحمد بدرة والطيب كمون ومحمد الرصّاع وفيكتور بسّيس وعبد الجليل الباجي.[638]

وقد شارك الطاهر بن عمار في هذا المؤتمر بوصفه رئيس الحجرة الفلاحية التونسية للشمال، حيث عرض موضوع هذه المشاركة في جلسة هذه الحجرة ليوم 11 جانفي 1935 للاستفادة من مقترحات أعضائها بشأن المواضيع التي يرغبون في طرحها بواسطة ممثلهم. وبيّن لهم أنّ اللجنة التي تهمّ الفلاحة من بين لجان المؤتمر الخمس هي اللجنة العامة للمنتجات، التي يرأسها الكونت ادوارد دي وارّين Edouard de Warren الخبير بوضعية الفلاحة التونسية،[639] والذي يكنّ له ابن عمار تقديرا خاصا.
وقد قدّم الطاهر بن عمار قبيل مغادرته باريس تقريرا مطولا عن هذه المشاركة لمراسل جريدة "البرقية التونسية" « La Dépêche Tunisienne »، لم يكتف فيه باستعراض المطالب التي قدّمها الوفد الفلاحي التونسي بهذا المؤتمر فقط بل حاول تقديم رؤيته الخاصة لوضعية الفلاحة التونسية وإبراز أهم معوقاتها واقتراح الحلول الضامنة لتحسين مستقبلها.[640]

وقد استهل ابن عمار هذا الحوار الصحفي بالحديث عن أنشطة الوفد الفلاحي ومطالبه المعبرة عن رغبات الفلاحين التونسيين، وكثّفها في ثلاثة مطالب أساسية:

---

[638] "حوار لمندوب النهضة بالإسكندرية مع المحمد شنيق"، جريدة "**النهضة**"، 2 أفريل 1935. وقد توجّه شنيق مباشرة بعد نهاية المؤتمر إلى مصر صحبة محمد بدرة لزيارة مصانع النسيج والحرير هناك.
[639] "الحجرة الفلاحية التونسية : جلسة 11 جانفي 1935"، جريدة "**النهضة**"، 29 جانفي 1935.
[640] "المؤتمر الإمبراطوري الاقتصادي: آراء السيد الطاهر بن عمار رئيس الحجرة الفلاحية التونسية"، جريدة "**النهضة**"، 13 مارس 1935.

- تحسين حالة الفلاح التونسي ومساعدته على مزيد تطوير وسائله وأساليبه الزراعية: وقد انطلق في بلورة هذا المطلب من تقديم صورة متفائلة لوضعية الفلاحة التونسية حيث ذكر "أنّ الفلاحين التونسيين قد تطوّروا كثيرا، وأنّ الفلاحة التونسية هي أرقى منها في القطرين الشقيقين الجزائر والمغرب الأقصى. فالفلاح التونسي لا سيّما بالجهة الشمالية لم يبق ذلك الفلاح الذي يحرث أرضه بالمحراث الخشبي العتيق بل يحرثها بالمحراث العصري متبعا خطوات المعمر الفرنسي، مستزيدا في العلم بالترقيات الداخلة على المادة الفلاحية فتراه قد أخذ في إحياء الأرض ثم ينمّي ماشيته ويشيّد عمارات فلاحية، وهو يستعمل ماكينات فلاحية وفي بعض الأحيان المحراث الكبير، ويحرث مرتان إحداهما في فصل الربيع والأخرى في الشتاء".[641]

ودعا إلى مساعدته على مواصلة السير في هذا النهج التعصيري مذكّرا بالمطلب الذي طالما قدّمته الحجرة الفلاحية للجمعيات الاحتياطية، والمتعلّق بتعويض سلفات البذر العينية بأخرى نقدية بهدف "إبقاء الحرية للفلاح فيما يخصّ شراء بذره واختياره وبذلك يتسنّى له تحسين حاصلاته الفلاحية واستبدال نوع البذر في كل ثلاثة أو أربعة أعوام وهي قاعدة مشهورة عند الفلاحين".[642]

- حماية الملكيات التونسية: بيّن ابن عمار أنّ هذه المسألة أثيرت بعمق في المؤتمر ونوّه بأمر 2 أكتوبر 1934 القاضي بإيقاف البيع العدلي للملكيات المرهونة ظرفيا، وطالب "بإحداث مؤسسة حكومية تتولى توقيف انتزاع الأراضي بصورة نهائية أي بأن تباشر تلك المؤسسة شراء الأملاك المثقلة بديون لا يمكن توثيقها، والتنازل عنها لأحد أقارب المدين ويدفع هذا الأخير مبلغ الدين أقساطا سنوية، وبهذه الصورة يبقى التونسي مستقرا بأرضه".[643]

---

[641] المصدر نفسه.
[642] المصدر نفسه.
[643] المصدر نفسه.

- تشجيع الزراعات العائلية كزراعة التبغ، ومساعدة الفلاحين على نشر زراعة الخضر والبقول وتطويرها.

ويلاحظ المتأمل لهذه المطالب الفلاحية أنّها متجانسة مع رؤية الطاهر بن عمار وبعض كبار الملاكين العصريين للعمل الفلاحي القائم على تبنّي أحدث الطرق في الاستغلال الفلاحي، وهي تؤكد من ناحية إهمال الأجهزة الاستعمارية للفلاحة التونسية وتكريسها للازدواجية الاقتصادية لأنها تمثل في الحقيقة مطالب قديمة رفعها ممثلو هذه الشريحة منذ العشرينات عبر الحجرة الفلاحية والجمعية الفلاحية الأهلية، وتبرز من ناحية أخرى أهمية التفاوت في التقدم داخل الوسط المحلي بين مختلف الجهات وبين الفلاحين التونسيين.

واستغل الطاهر بن عمار هذا اللقاء الصحفي للتعبير عن مواقفه الشخصية تجاه بعض القضايا الخاصة كقضية التداين الفلاحي وانتشار المعاملات الربوية، واعتبر أنّ الربا "جرح يعسر اتقاؤه إذ الفلاح غنيمة سهلة يجب فتح بصره لسوء مغبة هذا الداء الوبيل". وطالب بضرورة تنظيم عملية القرض الفلاحي، إذ "يجب إسعاف الفلاح التونسي بقروض لكن يجب ألّا تعطى له في أوائل السنة الفلاحية حيث يتحتّم عليه أن يشارك شخصيا بنصيب من المال عند افتتاح كل موسم زراعي... ويلزم اعتبارها كتكملة وإعانة لا سيّما في سنيّ الجدب".[644]

ودافع الطاهر بن عمار عن بعض القضايا الخاصة التي تهمه مباشرة بوصفه منتج للحبوب وصاحب أحباس خاصة، فطالب بتنظيم تجارة الحبوب على امتداد السنة بإحداث مطامير ومخازن لتمكين الفلاح من "خزن حبوبه والتمتع بالتأمين وبذلك لا يضطر لبيع محاصيله بثمن بخس في أوقات الميسرة وشراء مؤونته في أيام القحط بأثمان باهظة"، وشدّد على ضرورة عدم مس أراضي الأحباس الخاصة "إذ الملك الخاص المحبّس يجب احترامه والكف عن تضحيته (كذا) لفائدة النزلاء". ولم يهمل تماما الدفاع عن بعض القضايا الفلاحية

[644] **المصدر نفسه.**

العامة على غرار مسألة الأراضي المشتركة أو أراضي العروش، فطالب بضرورة إعادة النظر بصورة نهائية في النظام التشريعي الخاص بهذه الأراضي.[645]

ونشير في الختام إلى أننّا تعمدنا إتاحة المجال هنا للطاهر بن عمار ليعبر عن رؤيته لمجمل القضايا الفلاحية التي تهم واقع فترة الثلاثينات، لأنّها تتوج كل ما ذكرناه سابقا عن صورته كفلاح تونسي راهن على العمل الفلاحي العصري وعلى المشاركة في مختلف المؤسسات الفلاحية والتمثيلية التي أتاحتها دولة الحماية للتعبير عن مشاغله ومشاغل الشريحة التي يمثلها والدفاع عن مصالحه ومصالح هذه الشريحة. وهو توجه استراتيجي مميز لهذه الشخصية وأساسي لفهما، وقد تواصل انخراطه في هذا التوجه المتناغم مع ظروفه الاجتماعية والمادية، ومع ورؤيته للعلاقة بفرنسا والفرنسيين، وخاصة مع مكانته وخبرته بالشؤون الفلاحية والاقتصادية عموما.

3- مشاركة الطاهر بن عمار في "لجنة دراسة الأوضاع المالية لجمعية الأوقاف" سنة 1937.

تعود جمعية الأوقاف إلى زمن الوزير المصلح خير الدين باشا التونسي، حيث تأسست بأمر منه سنة 1874 لتتولى الإشراف على مختلف الأعمال والخدمات المالية والاجتماعية لأملاك الأوقاف العامة.[646] وقد شهدت هذه الجمعية منذ بداية الثلاثينات أزمة خانقة نتيجة العجز المتواصل في ميزانيتها بسبب نقص المداخيل وتضخم المصاريف وتراكم الديون، وهي وضعية مريبة بالنظر إلى ضخامة أملاك هذه الجمعية المتكونة من آلاف الرّبِاعات (عمارات وديار ودكاكين وفنادق...) وعقارات تحتوي على أكثر من 700 ألف شجرة زيتون و50 ألف شجرة نخيل حسب إحصائيات سنة 1936.[647]

---

[645] **المصدر نفسه.**

[646] بنبلغيث (الشيباني): **فصول في تاريخ الأوقاف في تونس من منتصف القرن التاسع عشر إلى 1914**، مكتبة علاء الدين، صفاقس، 2004، ص. 52.

[647] بنبلغيث (الشيباني) : **جمعية الأوقاف والاستعمار الفرنسي في تونس (1914- 1943)**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس ومكتبة علاء الدين، صفاقس، 2005، ص. 202.

ومن هذا المنطلق قامت السلطات الفرنسية بتونس سنة 1937 بتكوين لجنة دراسة الأوضاع المالية لجمعية الأوقاف بعد ضغط شديد من الصحف الوطنية ونواب المجلس الكبير. وقد ضمت هذه اللجنة الاستشارية المختلطة، التي ترأسها الكاتب العام للحكومة التونسية بمساعدة وزير القلم، رجال الشرع (بلحسن النجار المفتي المالكي ومحمد بلخوجة المفتي الحنفي) ومندوبين عن الحكومة وممثلي الجمعية وهما الشاذلي العقبي رئيس مجلس جمعية الأوقاف ومحمد سعد الله مدير الجمعية، وبعض الوجهاء الذين يمثلون الرأي العام التونسي وهم:

- الطاهر بن عمار: رئيس القسم التونسي للمجلس الكبير ورئيس الحجرة الفلاحية.
- عبد الرحمان اللزّام: عضو المجلس الكبير.
- مصطفى الكعاك: محامي وعضو سابق بالمجلس الكبير.
- محمد الفراتي : عضو مجلس بلدية الحاضرة.[648]

وقد حددت مهمة هذه اللجنة في معالجة الوضعية المالية لجمعية الأوقاف وتقديم الاقتراحات والنصائح الضرورية لإصلاح أوضاعها المالية والإدارية. وانتظمت لهذا الغرض خمسة اجتماعات متتالية بين 17أفريل و27 ماي 1937. ويلاحظ المتأمل لمحاضر جلسات هذه الاجتماعات أهمية الدور الذي قام به الطاهر بن عمار عبر تقاريره ومداخلاته في تشخيص أزمة هذه المؤسسة المهمة واقتراح الحلول الضامنة لإنقاذها.[649]

وقد قدّم ابن عمار خلال الجلسة الثانية لهذه اللجنة التي انعقدت يوم 27 أفريل 1937 تقريرا مفصلا حول وضعية جمعية الأوقاف واحتياجاتها وسبل إصلاحها. وبيّن أنّ أسباب عجز هذه الجمعية لا تعود إلى تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية فقط، بل ترجع أساسا إلى سوء تصرف إدارتها التي لم تستطع التحكم في نفقاتها ولم تحسن استغلال أملاكها والتجأت إلى

[648] **أ. و. ت.**، س. C، ص. 26، م. 5: الوضعية المالية لجمعية الأوقاف (1931- 1956).
[649] **المصدر نفسه.**

التداين وارتكبت علاوة على ذلك خطأ فادحا بتصرّفها في الودائع والأمانات التي بحوزتها.[650]

ولم يعف ابن عمار الحكومة من تحمّل جانب من المسؤولية في أزمة هذه الجمعية لأنّها فرضت عليها أعباء نفقات تمويل بعض المشاريع الاجتماعية التي ترجع في الأصل بالنظر إليها، ولأنّها فوّتت في جانب كبير من عقاراتها (35 ألف هكتار منذ1898) إلى الاستعمار الزراعي واقتنت بأثمانها رِباعات لم تحقق لها مداخيل مهمة لوقوعها تحت طائلة قانون التمسّك « Moratoire ». وخلص ابن عمار إلى تقديم بعض الحلول التي من شأنها أن تساعد على إنقاذ هذه الجمعية وإصلاح أوضاعها وأبرزها:

- تمكين الجمعية من قرض حكومي يعادل مقداره قيمة العجز الذي تشكو منه والبالغ 27 مليون فرنك، على أن يدفع على ثلاثة أقساط ويستخلص منها في مدة 30 سنة من دون فوائض.
- التوقف عن التفويت في أراضي الأحباس العامة لفائدة المعمرين الفرنسيين وذلك بإلغاء أمر سنة 1898 القاضي بتفويت ألفي هكتار سنويا من أراضي الأوقاف لإدارة الفلاحة بأسعار رمزية.
- إعادة تنظيم هياكل الجمعية وتبسيطها والضغط على المصاريف، وإعفاء الجمعية من تحمّل نفقات عمومية لا تهمّها والالتزام بدفع ديونها وإلغاء قانون التمسّك.
- إيجاد تسوية ودية بين الجمعية ونزلاء أوقاف عزيزة عثمانة.
- الاستغلال الأمثل لأملاك الجمعية من زياتين ونخيل.[651]

وركّز الطاهر بن عمار في الجلسة الثالثة للجنة المنعقدة يوم 11 ماي 1937 على استهداف أراضي الأوقاف لفائدة الاستعمار الزراعي، وبيّن أنّ عملية التفويت فيها غير قانونية لأنّها لا

[650] **المصدر نفسه**، وثيقة عدد 185، محضر جلسة 27 أفريل 1937.
[651] **المصدر نفسه.**

تتمّ بعد الإشهار والمزايدة. ولم يثنه استنجاد مراقب المالية بأمر 1898 بوصفه المبدأ القانوني لهذه العملية عن المطالبة بإلغاء هذا القانون أصلا.[652]
واقترح ابن عمار في الجلسة الختامية للجنة التي التأمت بتاريخ 27 ماي 1937 أن تقوم الحكومة بإحداث بند جديد في ميزانيتها يخوّل لها تمويل المشاريع الاجتماعية بدل اعتماد أموال الجمعية في ذلك، لكنّ مدير المالية رفض مناقشة هذا الموضوع بدعوى أنّه يتبع مسألة الموازنة المالية.[653]

وقد توّجت هذه الجلسات بالتقرير الذي وجّهه الكاتب العام للحكومة التونسية إلى المقيم العام الفرنسي بتونس بتاريخ 11 جوان 1937، وحاول فيه التقليل من أهمية عامل الاستعمار الزراعي في تفسير أزمة الجمعية بخلاف ما ذهب إليه بعض أعضاء اللجنة الذين ردّدوا ما يشاع في أوساط الرأي العام المحلي.[654]

ويشير هذا التقرير ضمنيا إلى وجود خلافات حادة بين أعضاء هذه اللجنة حول الأسباب الرئيسية لأزمتها وما يلزمها من إجراءات إصلاحية. وقد ميّز الأستاذ الشيباني بنبلغيث بين شقين متعارضين داخل هذه اللجنة: شقّ استعماري هادف إلى ابتلاع مؤسسة الأوقاف والقضاء عليها ويضم الفريق الفرنسي ومن والاه من التونسيين على غرار محمد سعد الله مدير الجمعية ومصطفى صفر شيخ مدينة تونس، ويقابله شقّ وطني متمسّك بهذه المؤسسة ومدافع عنها وراغب في إصلاحها ويضم الطاهر بن عمار ومصطفى الكعاك وعبد الرحمان اللزّام. وقد نوّه كثيرا بشجاعة ابن عمار وزميليه واعتبر أنّ الدفاع عن مؤسسة وطنية يعتبر "موقفا وطنيا لا غبار عليه يدافع عن قضية وطنية وتخص التونسيين".[655]

وفي الحقيقة فإنّ مواقف ابن عمار في هذه اللجنة جديرة بهذا التنويه لا سيّما أنّه لم يواجه ممثلي الحكومة الفرنسية فقط بل واجه كذلك أحد المقربين منه والمؤثرين في شخصيته وهو

[652] **المصدر نفسه**، محضر جلسة يوم 11 ماي 1937.
[653] **المصدر نفسه**، وث. عدد 184، محضر جلسة يوم 27 ماي 1937.
[654] **المصدر نفسه**، وث. عدد 190،تقرير من الكاتب العام للحكومة إلى المقيم العام بتاريخ 11 جوان 1937 ومعه إعلام موجّه إلى الرأي العام حول نتائج أعمال اللجنة.
[655] بنبلغيث (الشيباني): **جمعية الأوقاف**...**نفس المرجع**، ص. 236 و246.

صهره الشاذلي العقبي رئيس مجلس جمعية الأوقاف آنذاك. وقد بلغ الخلاف بين الأعضاء أوجه خلال الجلسة الثانية، حيث احتجّ ابن عمار على التقارير المتفائلة حول وضعية الجمعية وهدّد بسحب اقتراحاته وسانده في ذلك صديقه عبد الرحمان اللزّام، في حين اعتبر شيخ المدينة أنّه يتفهّم موقف الطاهر بن عمار بوصفه يمثّل الرأي العام التونسي وينقل مطالبه الخاصة بهذه الجمعية.[656] وهو موقف لا يتعارض في نهاية المطاف مع توجهاته الإستراتيجية القائمة على الدفاع عن مصالح الفلاحة التونسية والفلاحين التونسيين وعدد كبير منهم معنيّ مثله بهذه النوعية من الملكيات سواء كانت أحباسا عامة أو خاصة.

وقد كانت هذه الأحباس إلى حدّ 1935 مصدر ثروة عدة عائلات تونسية على غرار ابن عمار وشنيق وابن عطية والباهي، ثم أصبح وضعها القانوني يشكّل بعد ذلك نوعا من العائق المعرقل لتطويرها نتيجة التدخل المتزايد للدولة في مجال الاقتصاد منذ انتشار الأزمة الاقتصادية العالمية.[657]

وقد واصل ابن عمار الانخراط في هذا التوجّه الاستراتيجي في الأربعينات ولكنّه عاد في نفس الوقت إلى الاهتمام بالمسائل السياسية.

---

[656] **أ. و. ت.**، س. C، ص. 26...**نفس المصدر.**

[657] Sicard (Hervé), « Les effets sociologiques et économiques de la suppression des habous en Tunisie », in *De l'impérialisme à la colonisation*, Les éditions de Minuit, Paris, 1965, p. 254-255.



الفلاح الطاهر بن عمار سنة 1935 بسبالة الكاهية.

المصدر: الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار.

الفصل الثالث:

أنشطة الطاهر بن عمار الاقتصادية والنيابية والسياسية والإصلاحية من بداية الأربعينات إلى حلّ المجلس الكبير سنة 1951.

« Après la libération Tahar Ben Ammar se met dans le sillage du parti Néo- Destourien. Grâce à son appui il est élu président de la Chambre Tunisienne d'Agriculture du Nord, en 1948 et président de la Section Tunisienne du Grand Conseil, en 1950. Mais son ambition ne s'arrête pas là. Il rêve de jouer un rôle politique de premier plan et brigue ardemment un portefeuille de ministre, qu'il attend des bonnes grâces du Néo-Destour ».

(المصدر: **أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية**، السلسلة: مراسلات سياسية تجارية، السلسلة الفرعية: تونس (1944-1955)، البكرة 638، الصندوق 296، تقرير حول الطاهر بن عمار قبيل ارتقائه لرئاسة الحكومة سنة 1954).

I- مكانة الطاهر بن عمار الاقتصادية والسياسية وعلاقاته بممثلي السلطات الفرنسية وبالوطنيين التونسيين أثناء الحرب العالمية الثانية (1939- 1945).

1- نشاط الطاهر بن عمار الاقتصادي وعلاقته بمختلف ممثلي السلطة الفرنسية أثناء الاحتلال الألماني للبلاد التونسية وبعده (1942- 1944).

تحولت البلاد التونسية إلى جبهة مهمة من جبهات الحرب العالمية الثانية على امتداد حوالي ستة أشهر من نوفمبر 1942 إلى ماي 1943. وقد تميزت هذه الفترة بتراجع مكانة فرنسا بعد هزيمتها المذلة أمام ألمانيا، وانقسام السلطة الاستعمارية بتونس بين ممثلي حكومة فيشي وممثلي حكومة فرنسا الحرة. وانحاز جل التونسيين تلقائيا إلى مساندة قوات المحور، وبرز التعاطف خاصة في صفوف الفئات الشعبية في وقت تميز برخاء اقتصادي نسبي نتيجة انتعاش العمليات التجارية وانتشار عمليات المضاربة واعتماد سياسة التضخم المالي.[658]
غير أنّ هذا الوضع لم يدم طويلا حيث نجح الحلفاء في هزم قوات المحور و"تحرير" البلاد التونسية وإعادة تثبيت السلطة الفرنسية بتونس، التي بادر ممثلها المقيم العام شارل ماست Charles Mast بتنظيم عمليات انتقام واسعة ضدّ المتعاونين مع المحور وملاحقة المضاربين والمحتكرين، وشملت هذه الإجراءات عددا من الأعيان والوجهاء من ذوي النزعة الإصلاحية.[659]

فكيف كان موقف الطاهر بن عمار من ألمانيا أثناء سيطرتها على البلاد التونسية؟ وهل حاول استثمار حضور قوات المحور بتونس لتنمية مشاريعه الاقتصادية على غرار ما قام به جلّ ممثلي النخبة الاقتصادية التونسية؟ وكيف كانت علاقته مع ممثلي السلطة الفرنسية بتونس سواء الموالين منهم لحكومة فيشي المتعاونة مع ألمانيا أو التابعين للجنة الفرنسية للتحرير الوطني[660] « Comité Français de Libération Nationale » التي يقودها شارل ديغول وهنري جيرو Henri Giraud انطلاقا من الجزائر؟

---

[658] القسنطيني (الكراي)، "الثوابت والتجديد في الفكر الإصلاحي غداة خروج المحور من تونس...**نفس المرجع**، ص. 113.

[659] **أ. و. ت.**، س. الح. الو.، ص. 43، م. 1: حالة الأهالي أثناء الحرب العالمية الثانية (1939- 1945). ومن بين الأعيان الإصلاحيين الذين تعرّضوا للإيقاف يمكن أن نذكر حسن القلاتي والجيلاني بن رمضان والهادي بن الرايس والشاذلي الخلادي.

[660] نشأت حركة المقاومة الفرنسية بعد الدعوة التي أطلقها ديغول من لندن في 18 جوان 1940، وانتظمت تحت لواء "حكومة فرنسا الحرة" وكانت قواتها تسمى "القوات الفرنسية الحرة" FFL. ومنذ جويلية 1942 أصبحت هذه الحركة تعرف باسم "فرنسا المقاومة" « La France Combattante » وتشرف عليها ""اللجنة الوطنية الفرنسية" CNF انطلاقا من لندن. وعوضت منذ 3 جوان 1943 ب"اللجنة الفرنسية للتحرير

ورد في مذكرة أمنية سرية أنّ الطاهر بن عمار "أظهر أثناء الاحتلال (الألماني لتونس) من المهارة ما مكّنه من عدم التورّط في التعامل مع الألمان، والاكتفاء بتزويدهم بكميات ضخمة من المواد التموينية عن طريق بعض الوسطاء، محقّقا بذلك أرباحا معتبرة. ولم يكن بمنأى عن السوق السوداء، ففي سنة 1944 خصوصا نجح في توظيف المعلومات التي حصل عليها بحكم وجوده على رأس القسم التونسي للمجلس الكبير للقيام بمضاربات مثمرة على الحبوب. وقد أصبح بعد التحرير تابعا للحزب الدستوري الجديد، وانتخب بفضل مساندته على رأس الحجرة الفلاحية سنة 1948 وعلى رأس المجلس الكبير سنة 1950"[661]

ونشير للتوضيح أنّ هذه المذكرة الخطيرة صدرت عن جهة أمنية أو استعلامية مجهولة بمناسبة ترشيح الطاهر بن عمار لرئاسة الحكومة التفاوضية سنة 1954، وتمت صياغتها بطريقة تعبّر عن رفض هذه الجهة المطلق لقبول هذا المرشّح بعد استعراض تجاوزاته ومناوراته وعلاقاته بالحزب الحر الدستوري الجديد وبالشاذلي باي. ومن هذا المنطلق وجب التعامل معها بحذر لأنّ الحكومة الفرنسية ذاتها لم تعمل بما جاء فيها من إرشادات ولم تعارض ترشيح ابن عمار لتولي مسؤولية رئاسة الوزارة التونسية، وكذلك لأنّه لم يتعرض بعد خروج قوات المحور من تونس في ماي 1943 إلى أيّ شكل من أشكال التتبعات لا بتهمة التعاون مع الألمان ولا بتهمة تعاطي المضاربة والاحتكار.

ونشير إلى أنّ الطاهر بن عمار حقّق خلال الحرب العالمية بعض النجاحات المادية المهمة ولا أدل على ذلك من شرائه سنة 1940 للضيعة المعروفة باسم "تبيكة" الكائنة بجهة الفحص والتي كانت من أملاك الطاهر الصنادلي.[662] وقد تعرّض بعض أقارب الطاهر بن عمار غداة خروج الألمان إلى صعوبات حقيقية على غرار المنصف العقبي، الذي كان

الوطني" CFLN المتمركزة بالجزائر تحت قيادة جيرو وديغول. وتحولت في 3 جوان 1944 إلى "الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية" GPRF بقيادة ديغول، وكان مقرها بالجزائر ثم انتقلت إلى باريس بعد تحريرها في 25 جويلية 1944.

[661] **أ. و. خ. ف**، س. تونس (1944- 1955)، بك. 683، ص. 296: وزارتي الطاهر بن عمار (1954- 1956)، مذكرة غير ممضاة وبدون تاريخ تتكون من ثلاث صفحات مرقونة وتحمل عنوان: الطاهر بن عمار رئيس الحجرة الفلاحية التونسية ورئيس سابق للقسم التونسي للمجلس الكبير وفلاح وتاجر حبوب. أنظر نصها الكامل بالملاحق.

[662] Chater (Khalifa) : *Tahar Ben Ammar…op.cit.*, p.30.

صديقا مقرّبا للوزير الألماني راهن Rahn، وشقيقه الشريف العقبي الذي انضم إلى الجيش الألماني.[663] وفي نوفمبر 1944 بادر المنصف العقبي بتشكيل وفد ضمّ خاله الطاهر بن عمار وبعض أعضاء المجلس الكبير، وسافر الجميع إلى باريس لمساندة المقيم العام ماست، وانتشرت أثناء غيابهم شائعات مفادها أنّهم اعتقلوا بأمر من الجنرال كاترو Catroux.[664]
ويبدو أنّ الطاهر بن عمار لم يتمكّن من تجاوز هذه المحنة إلّا بفضل دعم المقيم العام ماست الذي خيّر استمالة الأعيان والوجهاء ودمجهم في النظام الجديد للاستفادة من مكانتهم في تمرير مشاريعه وسياسته التي يروم إتباعها بتونس رغم أنّه اتخذ في البداية بعض الإجراءات التي توحي بعكس ذلك.

واهتمت السلطات الفرنسية الجديدة بملف المتعاونين والمضاربين والمحتكرين، وأمر الجنرال ماست بفتح تحقيق حول الثروات غير المشروعة التي كوّنها هؤلاء أثناء وجود قوات المحور بالبلاد التونسية، وتكوّنت للغرض ثلاث لجان للبحث والتقصّي.[665] ومن الغريب أنّ أعضاء القسم التونسي للمجلس الكبير ونوابه بالمجلس الأعلى للتحكيم لم يوافقوا على أمر 12 أوت 1943 القاضي بتتبع المتعاونين مع ألمانيا وأصحاب الثروات غير المشروعة، وتأجلت المصادقة عليه نهائيا إلى 8 نوفمبر 1943.[666]

وطالب الطاهر بن عمار في خطاب له بمناسبة افتتاح الدورة العشرين للمجلس الكبير بضرورة التراجع عن هذا الأمر والاهتمام فقط بالمستقبل، ودعا بالتوازي مع ذلك إلى العفو عن المساجين السياسيين مصرّحا في نفس هذا الخطاب: "فكيف يوجد ذلك الاتحاد وذلك التقارب بين القلوب الذين صرّح بهما جناب المقيم العام والحال أنّ العديد من التونسيين وغالبهم أبرياء ذهبوا ضحية الانتقام والوشايات ولا يزالون بالسجون. وإنّي أرى أنّ أوكد وسيلة يجب اتخاذها في هذه الظروف هي إطلاق سبيل جميع المساجين السياسيين باستثناء

---

[663] **أ. و. ت.**، س. الح. الو.، ص. 43، م. 1...**نفس المصدر**، مذكرتان أمنيتان بتاريخ 7 و20 نوفمبر 1944.
[664] **المصدر نفسه**، مذكّرة أمنية بتاريخ 30 نوفمبر 1944. وقد تعرّض أعضاء هذا الوفد، وخاصة المنصف العقبي، للنقد الشديد من الأوساط التونسية والفرنسية على غرار الاشتراكي دوران انقليفيال المحرّر بجريدة « Fraternité ».
[665] جريدة "**النهضة**"، 19 و25 سبتمبر 1943
[666] القسنطيني (الكراي)، "الثوابت والتجديد...**نفس المرجع**، ص. 76.

من كانوا منهم متهمين بأمر معيّن فيمكن لنا على كلّ حال أن نستعطف في حقّهم حلم فرنسا وسماحتها".[667]

وتوحي هذه التخوّفات وهذه المطالب أنّ بعض أعضاء المجلس الكبير أو المقرّبين منهم كانوا معنيين بتعاطي الاحتكار، الذي ينتعش أثناء الحروب والأزمات.[668] ولعلّ ما يؤكّد ذلك ما أشارت إليه بعض الأوساط الفرنسية بالمجلس الكبير، التي اتهمت أعضاء القسم التونسي بمحاولة عرقلة أعمال المجلس في ديسمبر 1944 بفرض شروط مسبقة قبل الافتتاح تتعلّق بضمان حرية تجارة الحبوب واللحوم، وهو ما يعني في نظرهم أنّ كبار الملاكين العقاريين نجحوا في تخزين كميات هامة من الحبوب ثم ضغطوا على أصدقائهم بالمجلس الكبير ليضمنوا حرية ترويجها.[669]

ويبدو أنّ السلطة الفرنسية بتونس، التابعة للجنة الفرنسية للتحرير الوطني CFLN ثم للحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية GPRF المتمركزة بالجزائر، لم تكن جدّية في مقاومة الاحتكار والمحتكرين وهم عادة من الأعيان الذين ترغب في الحفاظ على ولائهم لها وتعاونهم معها.
ومن هذا المنطلق لم تستهدف إطلاقا أيّ رمز من رموز النخبة لاقتصادية التونسية، وحتّى اجراءات التحقيق التي شملت القلاتي وشنيق فكانت لأسباب سياسية تتعلّق بالتعامل مع المحور بالنسبة للأول ومع القنصل الأمريكي هوكر دوليتل Hooker Doolittle والمشاركة في حكومة المنصف باي بالنسبة للثاني، ومع ذلك لم تدم طويلا ولم تسفر عن اتخاذ عقوبات بحقّهما.[670] وعندما اعتقل شنيق ليلة 15 أوت 1943 كان ابن عمار من ضمن المتدخلين لدى المقيم العام ماست لإطلاق سراحه، وهو ما تمّ فعلا يوم 17 أوت.[671]

---

[667] "أشغال المجلس الكبير: خطاب السيد الطاهر بن عمار"، جريدة "**النهضة**"، 19 ديسمبر 1943.
[668] بيّن سليمان بن سليمان في مذكّراته (ص. 196) انتعاش السوق السوداء بتونس أثناء وذكر أنّ الكلّ كان مضطرّا للمشاركة في نشاطها بمن فيهم شقيقه علي بن سليمان وبلحسين جراد وغيرهم.
[669] **أ. و. ت.**، س. الحركة الوطنية، ص. 53، م. 2: مذكرات استخبارية جمعها مكتب الإرشادات العامة (1944)، وثيقة عدد 288 بتاريخ 18 ديسمبر 1944.
[670] القسنطيني (الكراي)، "الثوابت والتجديد...**نفس المرجع**، ص. 77- 76. ونشير إلى أنّ هذه الإيقافات والتتبعات شملت أيضا الجيلاني بن رمضان ومحمد علي العنابي والهادي بن الرايس والشاذلي الخلادي. وقد تسبّب ذلك في حصول حالة من الهلع في صفوف الأعيان والمثقفين التونسيين، وهو ما يمكن أن يفسّر السرعة التي تمّ بها غلق هذه الملفات.
[671] المستيري (سعيد): **المنصف باي. الحكم والمنفى**، تعريب هشام القروي، دار الأقواس للنشر، تونس 1991، ص. 206-207.

ولم يتعرض الطاهر بن عمار إلى مثل هذه الإجراءات، حيث تم انتخابه يوم 1 نوفمبر 1943 من قبل القسم التونسي للمجلس الكبير ليكون العضو التونسي الوحيد بالمجلس الاستشاري المحدث بالجزائر.[672] ويعتبر هذا "المجلس الاستشاري المؤقت" « Assemblée Consultative Provisoire » بمثابة الهيئة البرلمانية التابعة للجنة الفرنسية للتحرير الوطني والممثلة لحركات المقاومة الفرنسية بفرنسا والخارج. وقد أحدث بمقتضى قانون 17 سبتمبر 1943، الذي ينص البند الثامن منه على أنّ عضوية هذا المجلس لا يمكن أن يتمتع بها أيّ شخص ثبت تعاونه مع حكومة فيشي أو مع ممثليها.[673]

ولم تكتف السلطات الفرنسية بتنزيه الطاهر بن عمار عن التعامل مع الألمان فقط بل إنّها اعتمدت شهادته ضدّ بعض الذين شملتهم هذه التهمة على غرار شيخ قلعة الأندلس محمد بن بشير قزمير، الذي كان على خلاف معه منذ سنة 1944 [674] وساهم في إبعاده عن المشيخة سنة 1946 بعد أن شهد صحبة ألبير بسّيس وبعض المعمرين الفرنسيين بأنّ الشيخ المذكور كان متعاونا مع الألمان بخلاف ما ذكره قايد الأحواز عزيز بن خليل الذي دعّمه بحجة أنّه كان مساندا لفرنسا والحلفاء.[675]

ويدل ذلك على أنّ السلطات الفرنسية اعتبرت اتصالات ابن عمار مع المقيم العام السابق استيفا Jean-Pierre Esteva (1940- 1943) اتصالات عادية أو هي مواصلة طبيعية لدوره الاستشاري السابق ضمن المجلس الكبير الذي وقع حلّه في نوفمبر 1940 أو ضمن الحجرة الفلاحية التي واصلت نشاطها. وقد شارك الطاهر بن عمار في اللجنة الاستشارية التي كوّنها المقيم العام استيفا لتعويض قسمي المجلس الكبير وكانت تضم 5 فرنسيين و5 تونسيين (ابن عمار وشنيق وأحمد عكاشة وعبد الرحمان اللوز وفيكتور بسّيس)، وعوّضت في نوفمبر

---

[672] "اجتماع بالمجلس الكبير. انتخاب السيد الطاهر بن عمار وكازابيانكا نائبين عن القسمين بالمجلس الكبير لدى اللجنة الشورية المحدثة بالجزائر"، جريدة "**النهضة**"، 3 نوفمبر 1943.

[673] www.univ.perp.fr: ordonnance du 17 septembre 1943 portant constitution d'une Assemblée Consultative Provisoire.

[674] **أ. و. ت.**، س. A، ص. 6، م.42: مشيخة قلعة الأندلس، وثيقة عدد 15، مذكرة من الكاتب العام للحكومة التونسية إلى المراقب المدني بتونس والأحواز مؤرخة في أكتوبر 1944، ووثيقة عدد 5، عريضة من أعيان القلعة ضدّ الشيخ المعيّن وذيلت بإمضاء الطاهر بن عمار الذي كتب"إنّي أرى مثل بقية أجواري غير لائق بأن يكون شيخا بجهتنا"

[675] **المصدر نفسه**، وثيقة عدد 92، تقرير من مندوب وزارة الدولة بتاريخ 2 جويلية 1946. وقد تعطلت انتخابات مشيخة القلعة من 1944 إلى شهر نوفمبر 1946 وتم في الأخير انتخاب علي بن الحاج المكي شيخا لها.

1941 بلجنة ثانية متكونة من 11 فرنسيا و11 تونسيا منهم ابن عمار وشنيق ومحمد بن رمضان وعلي بلحاج واللّوز وعكاشة وغيرهم.[676]

أمّا عن علاقة الطاهر بن عمار بممثلي القيادة الفرنسية بالجزائر بعد "تحرير" البلاد التونسية من المحور فكانت متميّزة جدّا. فقد تمكّن من مقابلة قائد اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني الجنرال شارل ديغول أثناء زيارته الخاطفة إلى تونس يوم 26 جوان 1943،[677] والتقى به مجدّدا في نوفمبر 1943 بمناسبة مشاركته في أعمال "المجلس الاستشاري المؤقت" بالجزائر، واستغل ذلك للمطالبة بتحسين وضعية التونسيين "لانّ الشعب التونسي لا يستحق أن يبقى ذليلا مقيّدا بمعاهدة باردو المبرمة بتاريخ 12 ماي 1881".[678]

وتجدّد لقاء الطاهر بن عمار بالجنرال ديغول يوم 7 ماي 1944 بتونس بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لهزم الألمان بالبلاد التونسية، وقدّم له مذكرة بالمطالب التونسية وطالب بضرورة المساواة في الحقوق بين التونسيين والفرنسيين وبتوسيع المشاركة التونسية في مختلف الوظائف الصغرى والكبرى لإعداد التونسيين لتقلّد أسمى الوظائف الإدارية، وصرّح في الأخير أنّ الوقت قد حان لتمكين البلاد التونسية من ميثاق دستوري وديمقراطي « Charte constitutionnelle et démocratique ».[679]

وتمكّن الطاهر بن عمار في بداية شهر سبتمبر 1943 من مقابلة روني ماسيغلي René Massigli وزير الشؤون الخارجية لحكومة اللجنة الفرنسية للتحرير، وقدّم له باسم النخبة الإصلاحية التونسية عريضة ضمنوها مطالبهم السياسية والاقتصادية.[680] واختار الجنرال جورج كاترو Georges Catroux، وزير الشؤون الإسلامية لدى لجنة التحرير ووالي الجزائر العام، أن يكتفي بدوره بمقابلة أبرز الوجوه الإصلاحية المعتدلة بتونس يوم 5 سبتمبر 1943

---

[676] **أ. و. ت.**، س. E، ص. 543، م. 2: المجلس الكبير للبلاد التونسية

[677] "خطاب السيد الطاهر بن عمار"، جريدة "**النهضة**"، 16 أكتوبر 1943.

[678] بوكراع (نور الدين)، "الطاهر بن عمار والمجلس الكبير: الخفايا والنوايا"، جريدة "**الصباح**"، 1 فيفري 2009.

[679] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1944- 1949)، ص. 37: اتجاهات التونسيين وتطلعاتهم السياسية، تقرير من المقيم العام ماست إلى الجنرال كاترو Catroux بتاريخ 21 سبتمبر 1944. أنظر النص الكامل لخطاب ابن عمار أمام ديغول في موقع الواب الخاص بالطاهر بن عمار (www.taharbenammar.com)، مع العلم أنّ هذا اللقاء تمّ في شهر ماي لا في نوفمبر كما يذكر في الموقع المذكور. وذكرت المصادر الأمنية أنّ المذكّرة التي قدّمها ابن عمار إلى الجنرال ديغول كانت من تحرير حسن القلاتي.

[680] القسنطيني (الكراي)، "الثوابت والتجديد...**نفس المرجع**، ص. 74 و73.

أمثال الطاهر بن عمار وخير الله بن مصطفى ومصطفى الكعاك والشاذلي القسطلي وحسن القلاتي، للتشاور معهم حول الأوضاع التونسية والإصلاحات الممكنة لتحسينها.[681]

ويدل كل ذلك على رغبة السلطات الفرنسية الجديدة في إعادة تثبيت سلطتها بتونس اعتمادا على رموز النخبة الاقتصادية والإصلاحية التونسية، فوفرت لهم امتيازات جديدة لتشجيعهم على توسيع قاعدتهم المادية: ففي بداية أكتوبر 1943 أصدر المقيم العام ماست قرارا يقضي "بفرض الشغل الإجباري على العملة الفلاحيين مع ضبط عددهم وتوزيعهم بصورة عادلة منصفة على جميع الذين هم في حاجة إليهم من أصحاب العمارات الفلاحية"،[682] واتخذ في نفس الفترة اجراءات جديدة لتحرير التجارة الداخلية حيث لم يعد ديوان الزيت يحتكر التصرف في كامل منتوج هذه المادة بل أصبح يتصرف في خمسها فقط والباقي يتصرف فيه المنتجون ويبيعونه بأسواق الزيت بيعا حرّا،[683] وأصدر سنة 1943نصا قانونيا جديدا يسمح للفلاحين التونسيين بالحصول على قروض من البنك العقاري للجزائر أو من الصندوق العقاري التونسي.[684] وفي 1944 أصبح الفلاحون التونسيون يحصلون على نسبة 20% من الآلات الفلاحية والجرارات مقابل 3% قبل الحرب وهو ما أثار سخط المعمرين الفرنسيين واحتجاجهم.[685]

ومقابل هذه الامتيازات أعلن ممثلو النخبة التونسية عن مشاعر تعلقهم بفرنسا وتمسكهم بسياسة التعاون والمشاركة، وعبّر عن ذلك الطاهر بن عمار بعد انتخابه على رأس القسم التونسي للمجلس الكبير في ديسمبر 1943 حيث صرّح في ختام خطابه قائلا: "إنّنا نرغب أن نرى في أقرب أجل ممكن تحرير فرنسا وان نشاهد أيضا فرنسا الجميلة تتبوأ مقعدها بين الدول العظمى بالعالم... يا جناب الرئيس تيقنوا منّي ذلك أن تكون علاقاتنا مفعمة بهاته الحفاوة وبرغبتنا في الاتحاد التام".[686]

---

[681] جريدة "**النهضة**"، 7 سبتمبر 1943.
[682] جريدة "**النهضة**"، 7 أكتوبر 1943.
[683] جريدة "**النهضة**"، 29 أكتوبر 1943.
[684] "خطاب الجنرال ماست في افتتاح الدورة العشرين للمجلس الكبير"، جريدة "**النهضة**"، 16 ديسمبر 1943.
[685] **أ. و. ت.**، س. الحركة الوطنية، ص. 53، م. 2...**نفس المصدر**.
[686] جريد "**النهضة**"، 21 ديسمبر 1943.

وربط ابن عمار هذا الولاء بضرورة منح التونسيين حقوقا سياسية متماشية مع ما وصلوه من نضج ومن تطور، ويؤكد ذلك ما ورد في خطابه الذي ألقاه بمناسبة الجلسة الختامية المشتركة للمجلس الكبير في جانفي 1945 ومن أهم ما ورد فيه:

"هناك عمل تمديني فرنسي لا ينكر يستمر انجازه بهذه البلاد منذ ما ينيف عن الستين سنة، والنتائج الحاصلة في هذا الصدد لا يفكر أحد في عدم تقديرها حق قدرها. وتعلقنا بفرنسا أمر لا نزاع فيه، وهاهم موتانا وسواقطنا يشهدون بذلك لأي أحد يخامره الشك. فلهذه الأسباب كلها يحق لنا أن نقول لفرنسا إنّ الساعة قد دقت لسماع صوتنا. وما الذي نطلبه؟ نطلب أن يقع تمرين شعبنا ونخبتنا المثقفة ليمكننا تدريجيا في دائرة المعاهدات والاتفاقات تدبير شؤون قطرنا وتحمل المسؤولية في ذلك، وإنّ الذين تمكّنوا من هذا التمرين يجب أن تسند إليهم من الآن المناصب التي تليق بهم. ونطلب أيضا الحريات الأصلية التي هي عبارة على أساس الأنظمة الديمقراطية التي أعلنها رسميا من قاموا بالنهوض الفرنساوي. وإنّ الخطب التي ألقاها الجنرال ديغول ببرازافيل وبقسنطينة وبتونس، وكذلك التصريحات التي قام بها الجنرال كاترو والجنرال ماست تسمح لنا بأن ننتظر في القريب العاجل الأوان الذي يتسنّى لنا فيه القيام بكامل حقوقنا وبواجباتنا بصفة شرعية".[687]

وكانت علاقة الطاهر بن عمار بالمقيم العام شارل ماست متينة جدّا لا سيّما سنتي 1943 و1944، حيث رافقه في زيارته لمدينة القيروان في نوفمبر 1943 وهي الزيارة التي أعلن فيها المقيم العام عن برنامجه الإصلاحي. وفي يوم 22 جوان خصّ المقيم العام ماست الطاهر ابن عمار بزيارة ضيعاته الفلاحية الكائنة ببروتفيل (قنطرة بنزرت)، واطلع هنالك على "الأراضي المزروعة حبوبا وخضرا وهي تشغل مساحة 900 هكتار من 2900 هكتار الذي هو مجموع الأراضي التي يمتلكها. وبفضل نشاط السيد الطاهر بن عمار سلّم ما يزيد عن 1500 قنطار من الحبوب إلى المنظمات الحكومية... وبقدر ما أظهر كاهية رئيس القسم التونسي للمجلس الكبير من عناية بزراعة الخضر والمقاتي اهتم أيضا بالزياتين وبتهيئة أكبر

[687] "الجلسة الختامية المشتركة لدورة المجلس الكبير الحادية والعشرين: خطاب السيد الطاهر بن عمار"، جريدة "**النهضة**"، 16 جانفي 1945.

قسم من أراضيه لزراعة الحبوب في العام القادم. وقد أعجب المقيم بطرق العمل العصرية التي يتبعها السيد الطاهر بن عمار في مزارعه، والتي ضاعفت نسبة الإنتاج فيها".[688]

وفي أكتوبر 1944 نظّم الجنرال ماست اجتماعا خاصا في مقر صلاح الدين البكوش، وقد حضره من الجانب التونسي الطاهر بن عمار والمنصف العقبي وحسن القلاتي (الذي عاد للبروز على الساحة السياسية في هذه الفترة بعد احتجابه في الثلاثينات) ومصطفى الكعاك ومحمد بن رمضان، واعتذر محمد بدرة عن الحضور لخلافه مع الباي الجديد محمد الأمين في حين بيّن المنصف المنستيري أنّ انتماءه للحزب الدستوري القديم يمنعه من الحضور. وفي المساء أعلن الحاضرون عن رغبتهم في بعث جمعية هدفها تدعيم الصداقة التونسية الفرنسية.[689]

ولم تتأثر هذه العلاقة ببعض الخلافات العابرة مثل ذلك الخلاف الذي وقع بينهما في شهر جوان 1945 بسبب تصرّفات بعض أفراد من عائلة العقبي. فعلى اثر استسلام ألمانيا، نظّم الطاهر بن عمار احتفالا بنادي أنصار الحلفاء « Cercle interallié » دعا له بعض أقاربه ومقرّبيه. وعند عزف النشيد الفرنسي "المارساياز" وقف منظّم الحفل وتبعه ضيوفه باستثناء زينة العقبي، التي ظلت غير مبالية رغم تنبيهات الحاضرين. واحتجاجا على ذلك استدعى الجنرال ماست الطاهر بن عمار وعبّر له عن غضبه من عائلة العقبي التي تعاون بعض عناصرها مع الالمان، وهدّده بسحب عضويته من النادي المذكور.[690]

وبناء على كل ما تقدّم نلاحظ أنّ الطاهر بن عمار نجح في الحفاظ على مكانته السياسية والاقتصادية لدى السلطة الفرنسية الجديدة بعد فترة قصيرة من الشك والتخوف من تأثيرات خروج المحور من تونس. وقد استفاد شقيقه المنوبي أيضا من هذه الوضعية الجديدة، وتمكّن سنة 1944 من الارتقاء إلى عضوية مجلس بلدية الحاضرة الذي يرأسه الشاذلي حيدر بمساعدة هنري دي مونتيتي، والذي أصبح يضم 24عضوا نصفهم من التونسيين.[691]

ومن أبرز علامات نجاح الطاهر بن عمار في تدعيم مكانته عودته سنتي 1943 و1944 إلى رئاسة القسم التونسي للمجلس الكبير.

---

[688] "الجنرال ماست يزور مزارع السيد الطاهر بن عمار كاهية رئيس القسم التونسي بالمجلس الكبير"، جريدة "**النهضة**"، 24 جوان 1944.
[689] **أ. و. ت**، س. الحركة الوطنية، ص. 53، م. 2...**نفس المصدر**، وثيقة عدد 194 بتاريخ 11 أكتوبر 1944.
[690] **أ. و. ت.**، س. الح. الو.، ص. 43، م. 1، مذكّرة بتاريخ 4 جوان 1945.
[691] "هيئة المجلس البلدي الجديدة"، جريدة "**النهضة**"، 25 فيفري 1944.

2- عودة الطاهر بن عمار لرئاسة القسم التونسي للمجلس الكبير سنتي 1943 و1944.

تعطلت أعمال المجلس الكبير منذ جويلية 1940 بأمر من حكومة فيشي، ولم يستأنف نشاطه إلّا في أواخر 1943 حيث دعي إلى عقد دورتين عاجلتين في أكتوبر وديسمبر للنظر في ميزانيتي 1943 و1944.[692]

وتمكّن الطاهر بن عمار خلال الدورة 19 للمجلس الكبير التي افتتحت في بداية أكتوبر 1943 من استرجاع منصبه على رأس القسم التونسي للمجلس، واختير عبد العزيز الباجي نائبا له في حين آلت رئاسة لجنة الشؤون المالية إلى محمد بن رمضان ورئاسة لجنة التجهيز الاقتصادي إلى عبد الرحمان اللّوز.[693]

وتدل هذه النتائج على أنّ ابن عمار استفاد من الصلات الوطيدة التي كوّنها مع ممثلي اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني الذين قابلهم بتونس والجزائر وخاصة مع المقيم العام ماست. وأصبح الطاهر بن عمار من ناحية أخرى زعيم الأغلبية المهيمنة على القسم التونسي للمجلس الكبير بعد ابتعاد محمد شنيق عن دائرة هذا المجلس نهائيا بسبب رئاسته للحكومة الوطنية التي كوّنها المنصف باي منذ غرّة جانفي 1943 ، والتي تمّ حلّها في 14 ماي 1943 بعد عزل قائد العرش الحسيني ونفيه. واستفاد ابن عمار كذلك من توقف مظاهر الخلاف والمنافسة ظرفيا بين الأغلبية والأقلية، حيث تم الاتفاق على اقتسام مراكز النفوذ بالمجلس فسيطر ممثّلو الشمال على مكتبه وآلت قيادة اللّجان إلى ممثّلي الوسط والجنوب، وهو ما يفسّر تصريح الجنرال ماست الذي ذكر فيه: "للمرة الأولى في تاريخ المجلس يمكن أن نشاهد جميع النواب والأعضاء يحركهم إحساس التضامن الوطني فيمدون كامل مساعدتهم للحكومة ويصادقون على الميزانية".[694]

[692] جريدة "**النهضة**"، 25 سبتمبر 1943.
[693] **محاضر جلسات القسم التونسي للمجلس الكبير...نفس المصدر**، الدورة 19، أكتوبر 1943.
[694] جريدة "**النهضة**"، 11 نوفمبر 1943.

وقد ساهمت الظروف السياسية السائدة بالبلاد التونسية بعد خروج المحور في فرض مظاهر الهدوء والولاء والاعتدال على تصريحات النواب وأعمالهم. ويتجلّى ذلك في خطاب الطاهر ابن عمار بعد انتخابه رئيسا للقسم التونسي للمجلس الكبير، الذي ذكّر فيه بمعاناة التونسيين خلال أشهر الحرب الستة التي قضتها البلاد "تحت نير احتلال العدو" ودافع عن سياسة المشاركة التونسية الفرنسية القائمة على "الإخلاص والإنصاف" مشيرا إلى الوعود الايجابية التي أطلقها رموز اللجنة الفرنسية للتحرير في هذا المجال. واكتفى بالتعبير "عن أسفه لعدم عرض الإصلاحات العديدة العميقة التي أدخلت على الإدارة التونسية على مختلف هيئات هذه البلاد"، أمّا في المجال الاقتصادي "فطلب بإلحاح الإسراع بحلّ مشكلتين اثنتين وهما مصاريف التصرف والعجز المتولد في السكك الحديدية" ملاحظا أنّ هذا الإجراء من شأنه ضمان النهوض الاقتصادي والاجتماعي.[695]

ولم يتمكّن الطاهر بن عمار من مواصلة أعمال هذه الدورة بعد انتخابه يوم 1 نوفمبر 1943 لتمثيل القسم التونسي للمجلس الكبير في عضوية "المجلس الاستشاري المؤقت" بالجزائر، وقد تحصل في هذا الاقتراع السرّي على 17 صوتا مقابل 10 أصوات لمنافسه محمد بن رمضان.[696]

وتجدّد انتخاب الطاهر بن عمار بعد عودته من الجزائر على رأس القسم التونسي للمجلس الكبير خلال دورته العشرين التي انطلقت يوم 18 ديسمبر 1943 وتواصلت إلى يوم 7 فيفري 1944، وذلك بعد حصول الاتفاق المسبق بين النواب على إبقاء المكتب السابق (ابن

[695] "خطاب السيد الطاهر بن عمار"، جريدة "**النهضة**"، 16 أكتوبر 1943. وتجدر الإشارة إلى أنّ الخطاب المنشور بالصحف لم يرد في صيغته الكاملة لأنّ الرقابة العسكرية الفرنسية أمرت بحذف بعض المقاطع الواردة فيه تجنّبا لردود فعل السكان الفرنسيين. ومن بين هذه المقاطع إشارة ابن عمار المحتشمة لرحيل المنصف باي ومطالبته بإصلاحات عميقة وجادة من شأنها أن تؤدي بالشعب التونسي إلى استقلاله الذاتي. أنظر:
- المستيري (سعيد): **المنصف باي**...**نفس المرجع**، ص. 226-227.
- Casemajor (R.) : *L'action…op.cit.*, p. 230.

[696] "اجتماع بالمجلس الكبير: انتخاب السيد الطاهر بن عمار وكازابيانكا نائبين عن القسمين بالمجلس الكبير لدى اللجنة الشورية المحدثة بالجزائر"، جريدة "**النهضة**"، 3 نوفمبر 1943.

عمار وعبد العزيز الباجي) ومنح رئاسة اللجنة المالية إلى محمد بن رمضان ورئاسة لجنة التجهيز الاقتصادي إلى حامد عكاشة وهما يمثلان الأقلية.[697]

وكان خطاب الطاهر بن عمار خلال هذه الدورة أكثر عمقا من خطابه في الدورة السابقة، واستهلّه بالتعبير عن خشيته من تضخم الميزانية الجديدة نتيجة تواصل ارتفاع نفقات التصرف الإداري وعن أمله في أن توفّق اللجنة التي أحدثها المقيم العام ماست في التنقيص من عدد الموظفين "بحذف الوظائف التي ليس لها فائدة عظمى".[698]
وطالب بالعفو عن المساجين السياسيين وإلغاء التتبعات الموجّهة ضدّ المتعاونين مع المحور وأصحاب الثروات غير المشروعة. وركّز في خطابه على مسألتين تعرّض لهما المقيم العام في خطابه الافتتاحي وهما برنامج تعمير البادية وتشريك التونسيين في بعض الوظائف المهمة، فبيّن أنّ:

"برنامج تعمير البادية ذو الأهمية القصوى بالنسبة للبلاد التونسية يجب أن يقع استئنافه... وإذا ما أنيط هذا المشروع العظيم الفائدة بعهدة أناس ماهرين عارفين بالبلاد فإنّه يمكّن الفلاحين المتوسطين وصغارهم من الاستقرار بالأرض ومن تحسين فلاحاتهم وتربية ماشيتهم بطريقة معقولة وعصرية ومن إحداث غراسات مناسبة لطبيعة الأراضي، فتتغير بذلك حالة عيشهم تغييرا مفيدا ويمكن لهم الانتفاع بأكثر ما يمكن من كدّهم. واليد العاملة الفلاحية التي لم يقع الاهتمام بها قط يجب أن تحاط بحماية وأن يقع في شأنها اتخاذ ترتيب ملائم للبلاد فلا تبقى حينذاك حاجة تدعو إلى الالتجاء إلى نصوص خصوصية كانت قد أثارت الاشمئزاز العام".
وقد انتخب الطاهر بن عمار ليمثل القسم التونسي للمجلس الكبير بمجلس تعمير البادية (22صوتا) صحبة علي بلحاج (17 صوتا)، وانتخب الحطاب بوحجبة وعبد العزيز الباجي نائبين لهما (15 صوتا لكل منهما).[699]

---

[697] "أشغال المجلس الكبير: انتخاب المكتب واللجنتين المالية والاقتصادية للقسم التونسي"، جريدة "**النهضة**"، 19 ديسمبر 1943.
[698] **المصدر نفسه**.
[699] جريدة "**النهضة**"، 12 فيفري 1944.

أمّا عن مسألة تدعيم المشاركة التونسية، فقد نوّه ابن عمار بإحداث ثلاث خطط جديدة لمساعدي رؤساء مصالح تونسيين وتساءل : "هل أنّ هؤلاء الكواهي التونسيين سيتمتعون بالسلطة والنفوذ اللازمين لمباشرة وظائفهم كما ينبغي"، واعتبر في الأخير أنّ هذه المبادرة "لا يمكن إلّا أن تكون باكورة في سبيل تشريك النخبات التونسية كما نتمنّاه".[700]

وبعد انتهاء عمل اللجان وانجاز تقاريرها انطلقت الجلسات العامة للمجلس الكبير في غرّة فيفري 1944، وتميّزت بالطعن الذي قدّمه الصادق التلاتلي أكبر أعضاء المجلس سنا ضدّ طريقة انتخاب مكتب المجلس واعتبرها غير قانونية لأنّها لم تتم بطريقة الاقتراع السرّي بل تمّت بواسطة الاتفاق والتزكية. فعارضه الطاهر بن عمار قائلا له: "إنّ الأغلبية قد حصلت ولم يخالف إلّا صوتكم وعليه فسواء كان الاقتراع بالطريقة السرية أو العلنية فإنّ النتيجة واحدة !"، وسانده المنصف العقبي وعبد الجليل الباجي الذي ذكر أنّ التلاتلي لم يرفض المشاركة في الاقتراع العلني إلّا بعد تأكده من عدم إدراج اسمه ضمن أعضاء اللجان.[701]

وشهدت هذه الجلسات أيضا جدلا واسعا بين النواب حول الصندوق العقاري بعد الاتهامات التي وجّهها ضدّه أبو بكر دبّيش بسبب ارتفاع نسبة الفوائض التي يفرضها على الفلاحين وخاصة بسبب التجائه إلى بيع أراضي غير القادرين منهم على تسديد ديونهم، وسانده محمد بن رمضان وعبد العزيز الباجي في حين ذكّر ابن عمار بظروف نشأة هذا الصندوق ودوره في إنقاذ الفلاحين ودعا بدوره إلى ضرورة تخفيض نسبة الفوائض التي يفرضها.[702]

وكانت هذه الجلسات مناسبة استغلها الطاهر بن عمار للتعبير عن تعلّقه "بسياسة المشاركة الحقّة والصادقة"، وفي نفس الوقت للدفاع عن مصالح الفلاحين والتونسيين عموما حيث طالب بالتوقف عن تسخير الحيوانات وهو إجراء بدأ العمل به مع بداية الحرب "وطالب بتحرير تجارة الصوف مع ترك جانب من الإنتاج لدى المنتج لكساء عائلته وعملته وبالتالي

[700] جريدة "**النهضة**"، 19 ديسمبر 1943.
[701] "جلسة المجلس الكبير ليوم 1 فيفري1944"، جريدة "**النهضة**" 2 فيفري 1944.
[702] جريدة "**النهضة**"، 3 و4 فيفري 1944.

رفع التسخير عن مادة الصوف. وتعرّض إلى حاجة الفلاحين إلى مادة الجلد، وطالب بالاهتمام بوضعية نساء البادية اللواتي أصبحن لا يستطعن الشغل لعدم مبارحتهن لبيوتهن بسبب العراء". وطالب بتخصيص كل مشيخة بممرض وبمحل تمريض، وعرّف بنقابة الريّ التي تمّ إحداثها بسبالة الكاهية.[703]

وانتخب الطاهر بن عمار للمرّة الثالثة على التوالي رئيسا للقسم التونسي للمجلس الكبير خلال دورته الحادية والعشرين التي افتتحت يوم 11 ديسمبر 1944 وتواصلت إلى بداية جانفي 1945، وكانت بخلاف سابقتها دورة هادئة لتوفّر موارد مالية كافية لتغطية الميزانية الجديدة.[704]

وطغت على أعمال هذه الجلسة مسألة برنامج تعمير البادية الذي عهدت إدارته إلى محمد سعد الله، وكان ابن عمار من المساندين لهذا المشروع الاقتصادي والاجتماعي إذ "أعرب عن تقديره وإكباره للجهود التي قامت بها الحكومة، ثم لاحظ بعد ذلك أنّه توجد بالجهة الجوفية (الشمالية) أراضي بأيدي أصحابها رسوم ولكنّهم لا يزالون يتبعون الأساليب العتيقة في الحراثة الأمر الذي يؤسف له. ثم تعرّض لمسألة سكنى الفلاح قائلا إنّها على حالة تعيسة وإنّه في هذه الأيام التي اشتدّ فيه البرد توجد أكواخ وبراريك على حالة يرثى لها. وبعد أن طلب رسم اعتماد في برنامج تعمير البادية لتحسين حالة الفلاحين لاحظ من جهة أخرى أنّ هناك أناسا من بعض نقط من الإيالة الأرض وطاؤهم والسماء غطاؤهم، وطلب من الحكومة العناية بحالة هؤلاء التعساء وذلك بإسعافهم بشيء من الملابس والأغطية لتنتشلهم بذلك ممّا هم فيه وقال اعتقد أنّ الحكومة ستهتم بهذه المسألة لما فيها من مصلحة عامة".[705]

ورغم التفاؤل الدائم الذي عرف به، فقد تميّز الطاهر بن عمار في هذه الفترة بشكّه المسبق في نجاح الوعود والبرامج الفرنسية « Cassandre » وكان يصرّح للجميع في كواليس المجلس أنّ الأمور لا تسير على ما يرام وحاول دفع بعض النواب الفرنسيين إلى تبنّي نفس آرائه وأعلن عن استيائه من ضعف نسبة الموظفين التونسيين ببلدية الحاضرة.[706] واحتجّ ابن

[703] جريدة "**النهضة**"، 5 و9 و10 فيفري 1944.
[704] "الجلسة الختامية المشتركة لدورة المجلس الحادية والعشرين"، جريدة "**النهضة**"، 16 جانفي 1945.
[705] جريدة "**النهضة**"، 14 جانفي 1945.
[706] **أ. و. ت.**، س. الحركة الوطنية،ص. 53، م. 2...**نفس المصدر**، مذكرة أمنية بتاريخ 28 ديسمبر 1944.

عمار في رسالة بعثها إلى المقيم العام عن اجراءات تسخير الماشية وطالب بوقفها الفوري مهدّدا بعرقلة عمل لجنتي المالية والتجهيز الاقتصادي، وهو طلب رفضه الجنرال ماست أصلا وشكلا لعدم أهلية المجلس الكبير في طرح مثل هذه المسائل.[707]

وتعرّض ابن عمار في خطابه الاختتامي إلى بعض المطالب السياسية التي أشرنا إليه سابقا وتتعلق بتشريك النخب التونسية في إدارة البلاد ومنح التونسيين مزيدا من الحريات الأساسية، حتى اضطر المقيم العام إلى تذكيره بأنّ المجلس الكبير لا يجوز له النظر في مثل هذه المسائل رغم أنّها منسجمة مع توجّهات الحكومة الفرنسية الجديدة.[708] وقد كان لخطاب الطاهر بن عمار في الجلسة الاختتامية للدورة 21 للمجلس الكبير صدى ايجابيا في صفوف الأوساط الوطنية التونسية حسب تقارير مصالح الاستخبارات الفرنسية ذاتها، في حين توجّهت عدّة شخصيات تونسية معتدلة باللّوم على الخطيب الذي كان في نظرهم متشددا ولم يصغ إلى نصائحهم واعتبروا أنّه لم يختر الوقت المناسب لطرح المطالب السياسية.[709]

وعندما أطلق الجنرال ماست بعض الإصلاحات السياسية والإدارية في فيفري 1945، اتخذ منها ابن عمار موقفا متحفّظا في انتظار تجلّي نتائجها العملية ودعا إلى ضرورة الاهتمام بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية كمسائل التموين وتسخير الماشية. وساند مبدأ انتخاب المجالس البلدية بشرط تعميمه على كل البلديات وعدم الاقتصار على بلدية الحاضرة، "أمّا في ما يتعلّق في النهاية بانتخاب المشيخات فالحكومة تحتفظ لنفسها بحقّ انتخاب احد المرشحين الثلاثة المقبولين ومعنى ذلك أنّ السلطة المركزية لا تزال ذات القول الفصل في تعيين الموظفين الرئيسيين".[710]

---

[707] **أ. و. ت.**، س. الحركة الوطنية، ص. 43، م. 1...**نفس المصدر**، مذكّرة بتاريخ 26 ديسمبر 1944.

[708] "الجلسة الختامية المشتركة لدورة المجلس الكبير الحادية والعشرين"، جريدة "**النهضة**"، 16 جانفي 1945.

[709] **أ. و. ت.**، س. الحركة الوطنية، ص. 54، م. 1: مذكرات استعلامية جمعها مكتب الإرشادات العامة (1945)، وثيقة عدد 345 بتاريخ 15 جانفي 1945.

[710] "آراء الشخصيات التونسية والفرنسية في برنامج الإصلاحات الجديدة الذي أعلنه المقيم العام: تصريح مواطننا المفضال السيد الطاهر بن عمار"، جريدة "**النهضة**"، 21 فيفري 1945.

ويتضح بناء على ما تقدّم ذكره أنّ الطاهر بن عمار كان يوظّف نفوذه المستمد من رئاسته للمجلس الكبير في التعبير عن سياسة التشريك والتعاون الودّي بين التونسيين والفرنسيين، وفي الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للفلاحين التونسيين. واستغل هذا المنبر أيضا لطرح بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات الطابع العام، وهي توجّهات منسجمة مع إستراتيجيته القديمة القائمة على البراغماتية والاعتدال والإصلاح المرحلي والتركيز على النضال الاقتصادي والوطني من داخل الأجهزة الاستعمارية ذاتها.

ومنذ سنة 1944 توسعت الآفاق السياسية للطاهر بن عمار وذلك بمشاركته في الجبهة الوطنية التونسية وتبنّيه لمطلب الاستقلال الداخلي.

3- نشاط الطاهر بن عمار ضمن الحركة المنصفية والجبهة الوطنية التونسية وتبنّيه مطلب الاستقلال الداخلي للبلاد التونسية (1944- 1945).

شهدت بداية سنة 1944 عودة الاهتمام بالشأن السياسي المحلي، حيث تجدّدت إضرابات الزيتونيين من أساتذة وطلبة،[711] وعمّت الدعاية الشيوعية آفاق البلاد التونسية، وعادت حلقات الإصلاحيين للنشاط وأبرزها "نادي القلاتي" بنهج الكوميسيون،[712] وسعى كل طرف إلى أن يستثمر لصالحه الغضب الشعبي الناجم عن إبعاد المنصف باي. واهتم الحزب الحر الدستوري الجديد بمحاولة ترميم قواعده بدواخل البلاد عبر جولات الحبيب بورقيبة في بعض الجهات، وحاول باقي أعضاء الديوان السياسي بقيادة صالح بن يوسف ضمان مشاركة حزبهم في الحكومة التونسية التي كانت محل تشاور آنذاك بين الإقامة العامة والباي.[713]
وبرز الطاهر بن عمار خلال هذه الفترة الانتقالية بنشاطه المكثف غير أنّه حضوره كان أكثر بروزا في الجبهة الوطنية منه في الحركة المنصفية.

أ- هل كان الطاهر بن عمار منصفيا؟

شارك الطاهر بن عمار في المشاورات الجارية آنذاك قصد تشكيل حكومة بديلة لحكومة محمد شنيق المنحلة، وذكر لمقرّبيه بعد استدعائه لمقر الإقامة العامة يوم 13 مارس 1944 أنّه توجد تركيبتان محتملتان تتمثل إحداهما في اختيار وزارة موظفين ولم يوضح طبيعة الاحتمال الثاني. وختم تصريحه قائلا: "من جهتي ولأسباب عديدة لن أقبل العروض التي يمكن أن تقدّم لي للمشاركة في الحكومة المقبلة".[714]
واستدعي ابن عمار إلى القصر الملكي لنفس الغرض، فاقترح على محمد الأمين باي ألّا تقصر الوزارة على الدستوريين فقط بل يجب مراعاة باقي التيارات الأخرى.[715]
ولعلّ السبب الرئيسي لامتناع الطاهر بن عمار عن المشاركة في هذه الحكومة يعود إلى الخوف من ردود الفعل الوطنية والشعبية التي يمكن أن تلحقه من جرّاء المشاركة في تركيبة وزارية تابعة لمحمد الأمين باي الخلف غير الشرعي للمنصف باي. وكان الحزب الدستوري الجديد واعيا بدوره بخطورة هذه المشاركة، ومع ذلك اتفق صالح بن يوسف مع المنجي سليم

---

[711] الزيدي (علي): **الزيتونيون**...**نفس المرجع**، ص. 530.
[712] **أ. و. ت.**، السلسلة E، ص. 509، م. 3: النادي التونسي ونادي القلاتي (1907- 1947).
[713] Casemajor (R.) : *L'action nationaliste…op.cit.*, p. 236.
[714] **أ. و. ت**، س. E، ص. 509، م. 3...**نفس المصدر**، مذكرة بتاريخ 14 مارس 1944.
[715] Ben Sliman (S.) : *Souvenirs…op.cit.*, p. 201.

والهادي نويرة على إمكانية مشاركة حزبهم في حكومة يرأسها محمد المالقي بشرط أن تكون الدعوة موجّهة من المقيم العام ماست لا من العاهل الحسيني.[716]

وبعد حلّ إضراب مشايخ الزيتونة يوم 5 فيفري 1944 كثّف الإصلاحيون من أنصار المنصف باي أنشطتهم الهادفة إلى خلق جبهة منصفية يقودها محمد بدرة بمساعدة أحمد بن ميلاد ممثل الحزب الدستوري القديم. ورفض الحبيب بورقيبة في اجتماع يوم 18 مارس 1944 الذي التأم بنادي القلاتي الانخراط في هذه الحركة،[717] ولم يمنع ذلك أنصاره من التوقيع على العريضة المطالبة بعودة المنصف باي الملك المخلوع والشرعي للبلاد، وهي العريضة التي تسبّبت في وضع محمد بدرة وعلي كاهية رهن الإقامة الجبرية بمدينة توزر.[718]

وقد بادر الطاهر بن عمار يوم 24 مارس 1944 بالتدخل لدى المقيم العام لفائدة هاذين المبعدين، وصرّح لأصدقائه بأنّه وجد المقيم العام ماست في حالة غضب شديد لأنّ محمد بدرة وعلي كاهية أخلفا وعدهما له بعدم ترويج العريضة المذكورة وكذلك بسبب تنظيم أنصار الحركة المنصفية لاجتماعات ذات طابع سياسي بنادي القلاتي الكائن بنهج الكوميسيون بمشاركة الحبيب بورقيبة عن الحزب الدستوري الجديد وصالح فرحات عن الحزب الدستوري القديم، واتهم محمد بدرة بالسعي إلى تكوين جبهة موحدة بهدف خلق حالة من التوتر والاضطراب.[719]

وحاول الطاهر بن عمار إقناع الجنرال ماست بأنّ اجتماعات نادي القلاتي ليست لها غايات سياسية إنّما هي اجتماعات دأبت النخبة التونسية على تنظيمها أسبوعيا منذ شهر رمضان المنصرم لمناقشة بعض المسائل العامة، وبيّن له أنّه على صلة قديمة بمحمد بدرة الذي لا يمكن أن يفكّر في القيام بأعمال شغب أو تشويش، وأنّ علي كاهية جاء للنادي لتناول القهوة

---

[716] **أ. و. ت**، س. E، ص. 509، م. 3...**نفس المصدر**، مذكرة بتاريخ 14 مارس 1944.
[717] **المصدر نفسه**، مذكرة بتاريخ 29 مارس 1944.
[718] Casemajor (R.) : *L'action nationaliste…op.cit.*, p. 237.
[719] **أ. و. ت**، س. E، ص. 509، م. 3...**نفس المصدر**، مذكرة بتاريخ 27 مارس 1944.

فقط. وبعد شرح موقفه لم يطالب ابن عمار من المقيم العام التراجع عن قراره بل اكتفى بطلب نقل مكان المراقبة الإدارية من توزر إلى نابل أو المرسى.[720]

وقد كان لتدخل ابن عمار صدى ايجابيا لدى الوطنيين التونسيين عموما حسب ما ورد في المذكرة الأمنية المؤرخة في 27 مارس 1944، إلاّ أنّ أصدقاء محمد بدرة عابوا عليه عدم تحمّسه للدفاع عن صديقهم بنفس القدر الذي دافع به عن علي كاهية وفسّروا ذلك برغبته في الانتقام من مدير مكتب محمد شنيق رئيس حكومة المنصف باي بدعوى انّه لم يقترح عليه آنذاك خطة وزارية، كما دافعوا عن حسونة القسنطيني الذي اتهمه أصدقاء الطاهر بن عمار بنقل أسرار اجتماعاتهم إلى المقيم العام.[721]

وبقطع النظر عن مدى صحّة ما جاء في هذه المذكرة الاستخبارية، فإنّها تعكس لنا بعض الحقائق التي تدعمها الوقائع التاريخية ومنها أنّ الطاهر بن عمار لم يكن أبدا وبخلاف ما أشارت إليه بعض التقارير الفرنسية من أقطاب الحركة المنصفية[722] مقارنة بشنيق وبدرة والعزيز الجلولي بل كان من المناصرين للحركة من دون اندفاع إذ شارك في الاجتماعات المنصفية التي التأمت بمقر "المنتدى التونسي" الذي أصبح يعرف باسم "نادي القلاتي" وحاول مساعدة محمد بدرة عندما توترت علاقته بالإقامة العامة الفرنسية.
ويعود عدم انخراط الطاهر بن عمار الكامل في الحركة المنصفية رغم تعاطفه معها إلى كونه لم يكن من المشاركين في حكومة المنصف باي السابقة ولا حتّى في المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الصناعي لأبرز وزرائها وهم في نفس الوقت قادة الحركة المنصفية أمثال شنيق والجلولي وبدرة. ولا ننسى أنّ الطاهر بن عمار تعرّض إلى مضايقات وصعوبات بعد خروج الألمان من تونس وهي وضعية لا يمكن أن تدفعه إلّا إلى المزيد من الحذر والاعتدال خوفا على مكانته ومصالحه، وهو ما جعله يبتعد نسبيا عن محور شنيق – بدرة ويعود للتنسيق مع صديقه القديم حسن القلاتي ويحاول استعادة مكانته وتحسين علاقاته مع المقيم العام الجديد ماست ومع الحزب الدستوري الجديد كما بيّنّا سابقا، كما أنّ هذا التوجه

[720] **المصدر نفسه.**
[721] **المصدر نفسه.**
[722] **أ. و. خ. ف**، س. تونس (1944- 1955)، بك. 683، ص. 296...**نفس المصدر.**

يسمح له بالبقاء فوق الحساسيات السياسية ويمكنّه من المحافظة على دوره كرجل اعتدال ووفاق بين الوطنيين التونسيين والسلطات الفرنسية، وهو الدور الذي يجيده الطاهر بن عمار وقد حاول بالفعل استغلال لقاءاته مع الجنرال ديغول لإثارة قضية الملك المخلوع أو على الأقل تحسين وضعيته في المنفى.[723]

ب- قيادة الطاهر بن عمار للجنة الدراسات والإصلاحات والجبهة الوطنية التونسية وتبنّيه مطلب الاستقلال الداخلي (1944-1945).

استأنفت عناصر النخبة التونسية اجتماعاتها في صائفة 1944 لإعداد كراس مطالب موحدة يمكن تقديمها للحلفاء الذين أوشكوا على إعلان نصرهم النهائي، ولعب الطاهر بن عمار دورا أساسيا في الإشراف على هذه الاجتماعات وقد يكون ذلك بالتنسيق مع المقيم العام ماست، الذي كلفه بالاتصال ببعض الشخصيات التونسية التي يراها مؤهلة للمشاركة في لجنة إصلاحات تونسية فرنسية مهمتها النظر في مشروع الإصلاحات الفرنسية الجديدة.
وقد قام الطاهر بن عمار، حسب شهادة الحبيب شلبي، "بمهمته على أحسن وجه.. واتصل، فيمن اتصل بهم، بالأستاذ صالح فرحات الأمين العام للحزب الدستوري القديم وعرض عليه الفكرة وقال له إنّه اتصل بالأستاذ الحبيب بورقيبة الأمين العام للحزب الدستوري الجديد وبعض الشخصيات منها السيد حمادي بدرة العضد الأيمن للسيد محمد شنيق والدكتور الطاهر الزاوش وأخوه نور الدين الصيدلي ومحمد بن رمضان العضو بالمجلس الكبير، واتفق معهم على عقد اجتماع بكازينو لاجوتاي بحلق الوادي بعد الإفطار (كان ذلك في رمضان 1363 أوت 1944)". [724] أمّا الطاهر بن عمار فقد ذكر أثناء محاكمته سنة 1958 أنّ الجنرال ماست حاول سنة 1944 تكوين لجنة إصلاحات تونسية يشارك فيها إلى جانبه العزيز الجلولي ومحمد بدرة وبعض أعضاء القسم الفرنسي للمجلس الكبير وأكّد أنّه رفض تشريك

---

[723] Chater (Khalifa) : *Tahar Ben Ammar…op.cit.*, p.115.

[724] شلبي (محمد الحبيب)، "خلفيات مؤتمر الاستقلال: 26 رمضان 1365هجري/ 23 أوت 1946"، **المجلة التاريخية المغربية**، عدد 23- 24، تونس، 1981، ص. 322. وقد تمّ هذا الاجتماع بحضور صالح فرحات والشخصيات التي اتصل بها ابن عمار باستثناء بورقيبة. وكان رأي المجتمعين مع المشاركة في لجنة الإصلاحات المختلطة إلّا أنّ صالح فرحات اعترض على هذه المشاركة وحاول إقناعهم بأنّها مناورة سياسية استعمارية لا طائل منها. وتجدّد الاجتماع بعد أسبوع في نفس المكان وبحضور الحبيب بورقيبة.

العناصر الفرنسية وهدّد بمغادرة مقر الاجتماع، ثم تكونت اللجنة برئاسته وضمت فقط عناصر تونسية اختارها الطاهر بن عمار بنفسه.[725]

وقد تكوّنت بالفعل لجنة الإصلاحات التونسية يوم 11 سبتمبر 1944 للنظر في المسائل التي ستتم مناقشتها،[726] وتكوّنت من سبعة أعضاء وهم:

- الطاهر بن عمار: رئيس اللجنة.
- الحبيب بورقيبة: الأمين العام للحزب الحر الدستوري (الديوان السياسي).
- صالح فرحات: الأمين العام للحزب الحر الدستوري (اللجنة التنفيذية).
- محمد بدرة: ممثل الحجرة التجارية والحركة المنصفية.
- الفاضل بن عاشور: مدرّس بجامع الزيتونة ورئيس معهد ابن خلدون.
- محمد بن رمضان: ممثل المجلس الكبير.
- مصطفى الكعاك: محامي مستقل.

وانضم إليهم بعد فترة قصيرة الطاهر الأخضر وهو محامي تربطه صلة صداقة ومصاهرة بالطاهر بن عمار.[727]

وتوّجت المشاورات الأولى بين الأعضاء الثمانية بإصدار "الميثاق التونسي" يوم 30 أكتوبر 1944 وقد جاء فيه أنّ أعضاء هذه اللجنة اجتمعوا مرات عديدة للنظر في طبيعة

---

[725] "محكمة القضاء العليا تحاكم السيد الطاهر بن عمار رئيس الحكومة السابق"، جريدة "**الصباح**"، 2 سبتمبر 1958. أنظر أيضا تغطية هذه الجلسة بجريدتي "**العمل**" و« Dépêche Tunisienne » الصادرتين في نفس التاريخ نظرا للاختلاف في نقل بعض التفاصيل. ويؤكد الحبيب شلبي أنّ صاحب المبادرة في رفض اللجنة المختلطة وتحويلها إلى لجنة إصلاحات تونسية هو صالح فرحات، الذي أقنع بورقيبة بضرورة سحب البساط من تحت رجلي المقيم ماست حتّى لا ينجح في تمرير مشروعه الإصلاحي. وبيّن له أنّ وجودهما في هذه اللجنة، بوصفهما قائدين لحزبين سياسيين، يؤدّي أيضا إلى تهميش بقية العناصر وهم لا يمثّلون الشعب وفيهم عملاء للحكومة. وربّما تعلّق الأمر بتوافق الرؤية بين صالح فرحات والطاهر بن عمار، الذي يحسب له أنّه استغل ثقة ماست به ليشرك ممثلي الحزبين في لجنة الإصلاحات.

[726] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1944- 1949)، ص. 37...**نفس المصدر**، تقرير من ماست إلى الجنرال كاترو بتاريخ 21 سبتمبر 1944.

[727] **المصدر نفسه**، وقد ورد فيه ذكر الطاهر الأخضر بوصفه عضوا بهذه اللجنة منذ البداية ولم يرد ذكر محمد بن رمضان. وتؤكد مصادر أخرى حضور ابن رمضان في هذه اللجنة منذ البداية. أنظر:

- **أ. و. ت**، س. الحركة الوطنية، ص. 53، م. 2...**نفس المصدر**، مذكرة استخبارية بتاريخ 6 نوفمبر 1944.

وذكر سليمان بن سليمان أنّ محمد بن رمضان ظلّ مخلصا للفرنسيين وكان نادرا ما يحضر جلسات الجبهة الوطنية. انظر:

- Ben Sliman (S.) : *Souvenirs…op.cit.*, p. 208.

أمّا عن الطاهر الأخضر فهو من أبرز أصدقاء الطاهر بن عمار آنذاك وهو متزوج من فاطمة بنت الشاذلي صفر قريبة أم هانئ صفر وهي أم زكية ابن عياد زوجة الطاهر بن عمار.

الإصلاحات السياسية والمؤسسات الديمقراطية الملائمة لدرجة تطور الشعب التونسي، وأنّهم أجمعوا بعد نقاشات واسعة على أن تكون مطالب الشعب التونسي مقصورة، نظرا للظروف الراهنة، على مطلب الاستقلال الداخلي للأمة التونسية (الحكم الذاتي) القائم على أساس ديمقراطي على أن تتم تحديد طبيعة هذا الحكم فيما بعد بواسطة مجلس نيابي نابع عن استشارة شعبية واسعة.[728]

وذكرت بعض المصادر الأمنية أنّ الطاهر بن عمار فكّر في سحب إمضائه عن الميثاق المذكور والانسحاب من هذه اللجنة،[729] وهو أمر مستبعد لأنّه عرف في هذه الفترة بالذات بنشاطه الكبير في صلب هذه اللجنة، حيث قابل المقيم العام ماست صحبة محمود الماطري لطمأنته حول مواقف المشاركين في عضويتها،[730] وقام بزيارة باريس لكسب أنصار فرنسيين لمطلب الحكم الذاتي.[731]

وتواصلت اجتماعات هذه اللجنة حسب شهادة ابن عمار في مكتب صالح فرحات أحيانا أو في مكتب الحبيب بورقيبة في مناسبات أخرى قبل أن تنتقل إلى مكتب الطاهر الأخضر،[732] وتوسّعت المجموعة خلال جلسة 13 نوفمبر 1944 بانضمام أحد عشر عضوا جديدا[733] وتمّ الاتفاق على اعتبار بيان 30 أكتوبر مجرّد مقتطف من محضر جلسة لجنة الدراسات في انتظار عرضه على مجلس أكثر اتساع، وطالب البعض بضرورة تعويض صيغة الحكم الذاتي الضبابية بصيغة الملكية الدستورية.[734]

---

[728] Casemajor (R.) : *L'action nationaliste…op.cit.*, p. 244.

ويؤكد الحبيب شلبي أنّ عبارة "نظرا للظروف" وضعت بعد إلحاح من صالح فرحات انسجاما مع مقرّرات حزبه، الذي تبنّى في مؤتمر سرّي عقد في شهر سبتمبر 1944 بمنزل أحمد بن ميلاد مطلب الاستقلال التام. وقد وقّع على وثيقة 30 أكتوبر 1944 الأعضاء الثمانية ثم عرضت بعد ذلك على ألبار بسّيس فوافق بدوره على التوقيع عليها. أنظر:

- شلبي (محمد الحبيب): "خلفيات مؤتمر الاستقلال"...**نفس المرجع.**

[729] **أ. و. ت.**، س. الحركة الوطنية، ص. 43، م. 1...**نفس المصدر**، مذكّرة بتاريخ 10 نوفمبر 1944.

[730] **المصدر نفسه**، مذكّرة بتاريخ 15 نوفمبر 1944.

[731] **المصدر نفسه**، مذكّرة بتاريخ 20 ديسمبر 1944.

[732] جريدة "**الصباح**"، 2 سبتمبر 1958. ويؤيد ذلك ما أورده الحبيب شلبي غير أنّه لم يذكر حصول اجتماعات في مكتب بورقيبة.

[733] وهم: ألبار بسّيس ومحمود الماطري ومحمد شنيق والعزيز الجلولي وأحمد الزاوش ونور الدين الزاوش والطاهر الزاوش والبحري قيقة والمنصف المنستيري وعلي كاهية والشاذلي بن رمضان. وتعرف أحيانا بلجنة السبعة عشرة (17) نظرا لغياب الفاضل بن عاشور وألبار بسّيس حسب الحبيب شلبي ولغياب ابن عاشور ومحمد بن رمضان حسب كازمجور.

[734] Casemajor (R.) : *L'action nationaliste…op.cit.*, p. 245.

ونتبيّن من خلال ما تقدّم أهمية الدور الذي لعبه الطاهر بن عمار في هذه الفترة الحرجة من تاريخ البلاد التونسية، وهو دور برهن خلاله مرّة أخرى على قدراته التوفيقية بين نزعات ومشارب مختلفة حيث ضمّت هذه اللجنة الموسّعة أبرز عناصر النخبة التونسية الممثلين لشرائح واسعة من الرأي العام التونسي بصرف النظر عن خلفيات هذا الالتقاء المختلفة باختلاف الأشخاص والتيارات.

ولم يتخلف عن المشاركة في هذه اللجنة سوى الحزب الشيوعي بالبلاد التونسية بسبب تبنّيه آنذاك لمقولة "الإتحاد الفرنسي"، وهو ما يفسّر مهاجمته للجبهة التونسية المطالبة بالاستقلال الداخلي حيث اعتبرها علي جراد "مؤامرة للإقطاعيين" لا تختلف كثيرا عن "التجمع الفرنسي" الذي كونّه زعيم المعمرين أنطوان كولونا Antoine Colonna، ومن أهم ما ورد في إحدى مقالاته المنتقدة لأعضاء هذه الجبهة :

"إنّها لمؤامرة حقيقية وزعماؤها معروفون وهم يعملون بمسمع من السفارة العامة. وإنّ غايتهم العلنية هي التحصيل على التحرير الداخلي المزعوم للايالة التونسية. وترأس هذه العصابة لجنة تتألف من ثمانية أشخاص... لنقف هنيهة عسانا نتأمل في زعماء هذه المؤامرة وعندئذ نجد من كبار الملاكة ابن عمار وابن رمضان، ونجد بعض قدماء المتعودين بالسياسة مثل الحبيب بورقيبة الذي لم يتبرأ بعد من حبيب الألمان الخائن الحكيم ثامر الذي كان رئيسا للديوان السياسي للحزب الدستوري أثناء الاحتلال الألماني. ومثل صالح فرحات الوزير السابق لراهن Rahn ومثل محمد بدرة العضد الأيمن لشنيق الوزير الأكبر أيام الاحتلال الألماني وبين هؤلاء جميعا ألبير بسّيس الممثل الحقيقي للبورجوازية الإسرائيلية بتونس".[735]

وقد فقد الحزب الشيوعي جانبا مهما من إشعاعه بسبب تمسّكه بمعارضة الاستقلال الداخلي إلى حدّ سنة 1946 وكذلك بسبب عدم دخوله تحت المظلة المنصفية، أمّا لجنة الدراسات فقد

[735] Djerad (Ali), « Alors que les grands seigneurs de la colonisation se regroupent. Voici la conjuration des féodaux », *L'Avenir de la Tunisie*, 9 décembre 1944.
وقد اعتمدنا على التعريب الذي قامت به جريدة "النهضة" لهذا المقال ونشرته بعددها الصادر يوم 9 ديسمبر 1944 تحت عنوان "مؤامرة الإقطاعيين".

توسّعت في بداية 1945 وأصبحت تضم ستين عضوا وحافظ الطاهر بن عمار على قيادته لها. واتفقت "لجنة الستين" بعد اجتماعها يوم 22 فيفري 1945 على إصدار "بيان الجبهة التونسية" وعلى تزكية ما ورد في محاضر جلسات لجنة الدراسات بخصوص تمسك التونسيين بمطلب الاستقلال الداخلي.[736]

ويبدو أنّ المقيم العام تفطّن في الأخير إلى أنّ الأمور قد تجاوزته وتأكّد له ذلك عند مقابلته للطاهر بن عمار يوم 27 فيفري 1945 للتعرف على موقفه من الإصلاحات التي أعلنها، حيث عبّر له عن عدم رضاه لهذه الإصلاحات المحدودة وطالب بالاستقلال الداخلي أو الحكم الذاتي. وكردّ فعل التجأ الجنرال ماست إلى التهديد والمناورة، فأبلغ ابن عمار أنّه على علم بما وقع خلال الاجتماع الأخير في مكتب المحامي الطاهر الأخضر وأنّه سوف لن يتسامح مستقبلا مع مثل هذه الاجتماعات غير القانونية التي يمكن أن تتسبّب في إبعاد منظميها إلى مدينة ققصة.[737]

وقد ذكر الطاهر بن عمار حول هذه الواقعة أنّه كان متفقا مع المقيم العام ماست على أن يسمح لهم بالاجتماع بدون رقابة أمنية وأن يمدّه شخصيا بمحاضر جلسات اجتماعات لجنة الدراسات والإصلاحات. وبيّن أنّه تأخّر بعد اجتماع في مكتب الطاهر الأخضر عن القيام بهذه المهمة رغم أنّه طلب من الحاضرين تسليمه محضر الجلسة ووافقوا جميعا، فاستدعاه المقيم العام ولامه على ذلك ثم استظهر له بتقرير وصله من طرف آخر حول كل ما دار في الاجتماع المذكور.[738]

ويعني ذلك أنّ تشدّد المقيم العام الأخير لم يكن بسبب تنظيم هذه الاجتماعات التي لم تكن سرية أو بسبب مطلب الاستقلال الداخلي الذي تبنته الجبهة التونسية لأنه مطلب آجل ومرتبط

[736] Casemajor (R.) : *L'action nationaliste…op.cit.*, p. 246.
كان عددهم ثمانين عضوا من بينهم جميع أعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء الديوان السياسي حسب شهادة أحد المشاركين في عضوية هذه الجبهة وهو الحبيب شلبي عضو اللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري.

[737] **أ. و. ت**، س. الحركة الوطنية، ص. 54، م. 1...**نفس المصدر**، مذكرة استخبارية بتاريخ 28 فيفري 1945.

[738] « M. Tahar Ben Ammar a comparu à nouveau hier devant la Haute Cour », *La Dépêche Tunisienne*, 2 septembre 1958.

بقيام المجلس النيابي التونسي، إنّما كان بسبب رفض الوطنيون التونسيون ولا سيّما المعتدلون منهم لبرنامج الإصلاحات الإدارية والسياسية الذي أعدته الإقامة العامة.[739]
وكان الطاهر ابن عمار قد عبّر عن خيبة أمله في هذه الإصلاحات المحدودة ورفض المشاركة في لجنة التشريع المكلفة بالنظر في إصلاح المجلس الكبير لأنّ مهمتها لا تتعدّى المسائل الاقتصادية والمالية داعيا إلى عرض هذه المسألة المهمة على التونسيين بتنظيم استشارة شعبية حولها.[740]

ولعلّ ما يدعم ما ذهبنا إليه هو أنّ الجنرال ماست لم يفقد ثقته نهائيا بالعناصر المعتدلة في النخبة التونسية وعلى رأسها الطاهر بن عمار لأنّها قامت رغم مشاركتها في اجتماعات لجنة الدراسات بدور مهم في جعل الدستوريين أقل تشدّدا.[741] ولكن يجب ألّا ننسى أنّ للإصلاحيين أيضا مناوراتهم واستراتيجياتهم، حيث تؤكد المعطيات السابقة أنّ الطاهر بن عمار نجح في هذه الفترة في الحفاظ على مكانته وعلاقاته مع الفرنسيين لكنّه كسب في ذات الوقت ثقة الوطنيين التونسيين والرأي العام التونسي عموما، وتبنّى مطلبا وطنيا متطورا حسب ظروف تلك الفترة وهو مطلب الاستقلال الداخلي. وتمّ ذلك من دون أن يقطع نهائيا مع سياسة المشاركة أو العمل الوطني من داخل المؤسسات الاستعمارية التي لم تتهيأ بعد ظروف زوالها. وقد واصل الطاهر بن عمار مسيرته التطورية بعد الحرب العالمية الثانية ولكنّها لن تشهد نقلتها النوعية إلّا بعد حلّ المجلس الكبير سنة 1951.

II- إسهامات الطاهر بن عمار الوطنية والإصلاحية والاقتصادية من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى حدّ حلّ المجلس الكبير سنة 1951.

1- تعاطف الطاهر بن عمار مع الحزب الحرّ الدستوري الجديد غداة الحرب العالمية الثانية وعودته إلى رئاسة القسم التونسي للمجلس الكبير سنتي 1950 و1951.

[739] من أهم ما ورد في إصلاحات ماست في بداية 1945: توسيع مجلس الوزراء وتعين وزير تونسي للشؤون الاجتماعية، و إصلاح المجلس الكبير بإقرار المساواة بين عدد النواب التونسيين والفرنسيين لأول مرة وتحسين نظامه الانتخابي بإلغاء تمثيلية المصالح الاقتصادية، وكذلك اعتماد الانتخاب في اختيار أعضاء مجلس بلدية الحاضرة وانتخاب مجالس المشيخات.
[740] **أ. و. ت**، س. الحركة الوطنية، ص. 54، م. 1...**نفس المصدر**، مذكرة استخبارية بتاريخ 28 فيفري 1945.
[741] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1944- 1949)، ص. 37...**نفس المصدر**، تقرير من ماست إلى جورج بيدو بتاريخ 11 ماي 1945.

لئن واصل الطاهر بن عمار انخراطه في سياسة التعاون غداة الحرب العالمية الثانية فإنّه أصبح أكثر انسجاما مع توجهات الوطنيين التونسيين وأكثر تعبيرا عن تطلعات الرأي العام المحلي، وغدا أشدّ تصلّبا في قناعاته ومواقفه السياسية بعد أن ظلّ طيلة الثلاثينات مركّزا الاهتمام على المسائل الاقتصادية الصرفة. ومن مظاهر هذا التطور تعاطفه مع الحزب الحرّ الدستوري الجديد لا سيّما منذ 1945 وذلك حسب ما ورد في التقارير الفرنسية التي تدعمها شهادات بعض الوطنيين التونسيين على غرار سليمان بن سليمان.[742]

فبم نفسّر هذا التحوّل وما هي دلالاته؟ هل يمكن إدراجه ضمن التطور العام للنخبة الإصلاحية المعتدلة التي اختارت الانحياز تدريجيا للصفّ الوطني بحكم التقاطع بين نزعتها البراغماتية وبين رغبة الشق اليوسفي في الديوان السياسي في استمالة الأعيان والوجهاء من كبار الفلاحين والتجار؟[743]

أم إنّه يكشف عن جانب من خصوصيات المسار الفردي للطاهر ابن عمار الذي تتميّز شخصيته بتلازم الأبعاد والنزعات الإصلاحية والتعاونية والإعتدالية والتوفيقية والوطنية، ويدل عل توفّر ظروف موضوعية وذاتية جديدة ساهمت في بروز بعض النزعات وفي تراجع أخرى؟

أ- انحياز الطاهر بن عمار للخط الوطني غداة الحرب العالمية الثانية وقيادته لحركة المعارضة ضدّ الإدارة الفرنسية وكتلة محمد بن رمضان بالمجلس الكبير (1945- 1949).

[742] Ben Sliman (Sliman) : *Souvenirs…op.cit.*, p. 358.

[743] يرى بعض الدارسين أمثال الأستاذ الكراي القسنطيني أنّ مواقف الإصلاحيين منذ سنة 1943 وبعدها لا تنمّ عن وطنية إصلاحية بقدر ما تدل على تواطئ أفراد هذه المجموعة مع الإدارة الاستعمارية لأنها مثلت بانتهازيتها وارتشائها السياسي الأدوات الطيعة لتنفيذ المشروع الاستعماري غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية. ويذهب البعض الآخر على غرار الأستاذ حسين رؤوف حمزة إلى عدم إنكار تنامي الحسّ الوطني لدى هؤلاء وربطه بتأثير الاستراتيجيا التي اتبعها الحزب الحرّ الدستوري بعد أحداث أفريل 1938. وهي تحاليل هيكلية ذات طابع عام ووحدها البيوغرافيا تمكّننا من تعديل بعض الأفكار وتنسيب بعض الأحكام انطلاقا من إبراز خصوصيات المسارات الفردية التي لا يجب أن تحجبها السمات المشتركة لمجموعة ما مهما كانت درجة تجانسها. أنظر:

- القسنطيني (الكراي)، "الثوابت والتجديد...**نفس المرجع.**

- Hamza (Hassine-Raouf), « Le néo-Destour, des lendemains d'avril 1938 à la veille de l'indépendance : Hégémonie et institutionnalisation », in *La Tunisie de l'après guerre 1945- 1950*, Actes du 5ème colloque sur l'histoire du mouvement national, ISHMN, Tunis, 1991, pp. 209- 229.

واصل الطاهر بن عمار بعد الحرب العالمية الثانية نشاطه السياسي ضمن الجبهة الوطنية التي يرأسها والتي جمعت حول مطلب الاستقلال الداخلي عناصر دستورية ومنصفية وزيتونية ومستقلة. وقد كلفه المقيم العام ماست سنة 1946 بتنظيم لقاء بينه وبين صالح بن يوسف ممثّل الحزب الدستوري الجديد الأبرز آنذاك بعد رحيل بورقيبة إلى القاهرة، وكان ممثل فرنسا يهدف من خلال هذا اللقاء الذي تمّ بوساطة من ابن عمار إلى معرفة وجهة نظر الحزب حول الإصلاحات السياسية ورؤيته للاستقلال الداخلي.[744]

واستغلّ ابن يوسف هذا اللقاء لتفعيل عمل الجبهة الوطنية وإعداد كراس مطالب وطنية متفق حولها من جميع مكوّناتها في إطار مؤتمر عام. وقد عقد هذا المؤتمر المعروف بمؤتمر الاستقلال أو مؤتمر ليلة القدر مساء يوم 23 أوت 1946 بمشاركة أبرز ممثلي النخبة التونسية الناشطين ضمن الجبهة الوطنية الموسّعة.[745] وتبنّى المؤتمرون على عجل مطلب الاستقلال التام قبل أن تقع مداهمة قاعة الاجتماع وإيقاف بعض المشاركين فيه، ولم يتعرّض الطاهر بن عمار الذي شارك في هذا المؤتمر إلى الإيقاف أو إلى أيّ نوع من التتبعات.[746]

ويبدو أنّ الطاهر بن عمار كان مقتنعا مثل جلّ الدستوريين أنّ مطلب الاستقلال التام هدف آجل لا بدّ أن يسبق بمراحل تحضيرية، ومن هذا المنطلق واصل دفاعه بعد المؤتمر عن مطلب الاستقلال الداخلي وتمكّن أثناء زيارته لفرنسا في سبتمبر 1947 من إقناع عدة برلمانيين فرنسيين بتبنّي هذا المبدأ. وانتقد بعد عودته إلى تونس القادة الوطنيين لأنّهم

[744] **أ. و. ت**، سلسلة الحركة الوطنية، ص.54، م. 4:مذكرات استخبارية جمعها قسم الإرشادات العام (1946)، مذكرة بتاريخ 31 ماي 1946.
وقد ذكر الحبيب المولهي في مذكراته أنّ لقاء ماست مع صالح بن يوسف قبيل مؤتمر ليلة القدر (الذي عقد سنة 1946 لا 1947 كما ذكر المولهي) تمّ بماطر بعد وساطة من عبد الرحمان بن خليفة والمعمر برتولي (اسمه أرتولي Ortoli حسب أحمد بن ميلاد). أما ابن يوسف فقد استغل مبادرة ماست بدعوته ليحاول توريطه أمام قاضي التحقيق الذي استجوبه بعد مشاركته في المؤتمر المذكور، حيث ذكر أنّه نظمه بناء على طلب المقيم العام الذي دعاه إلى جمع أصدقائه واستشارتهم حول المطالب التونسية. أنظر:
- المولهي (محمد الحبيب): **الوطن والصمود**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1991، ص. 104.
- Casemajor (R.) : *L'action…op.cit.*, p. 262.

[745] ذكر سليمان بن سليمان في مذكراته أنّ مصطفى الكعاك كان الوحيد من أعضاء الجبهة الذي رفض حضور هذا الاجتماع رغم تلقيه دعوات متتالية ورغم صداقته الشخصية مع صالح بن يوسف، ولا غرابة إذن أن يعيّن بعد سنة من هذا المؤتمر على رأس الحكومة التونسية الجديدة.

[746] ابن ميلاد (أحمد)، "وثائق عن مؤتمر ليلة القدر 27 رمضان 1365"، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 23- 24، تونس، نوفمبر 1981. وقد انتظم بالتوازي مع هذا المؤتمر مؤتمر نسائي في مقرّ الدكتورة توحيدة بن الشيخ ابنة شقيقة الطاهر بن عمار.

"أضاعوا، حسب رأيه، سنتين نتيجة عدم التزامهم بما ورد في محضر جلسة الجبهة الوطنية الذي أمضوا عليه في بداية سنة 1945".[747]

ويمكن القول استنادا إلى هذه المعطيات أنّ ابن عمار لم ينخرط في هذا التوجّه الوطني نتيجة ضغط الأحزاب الوطنية وعلى رأسها الحزب الحرّ الدستوري الجديد، الذي كان في حالة ضعف طيلة الفترة الممتدة بين 1943 و 1948، [748] ولم يكن ذلك نتيجة رغبة ملحّة في الوصول إلى مناصب وزارية لأنّه رفض المشاركة في حكومة مصطفى الكعاك التي خلفت وزارة صلاح الدين البكوش في جويلية 1947،[749] إنّما كان خياره خيارا واعيا أملته تطورات الأوضاع التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية والمتّسمة ببداية أفول الإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية ودخول حركات التحرّر الوطني في مختلف المستعمرات مرحلتها الحاسمة، وهذا إن دلّ على براغماتية حقيقية فهو يدلّ أيضا على امتلاكه لحس سياسي لا يخل من تبصّر وبعد نظر.

وبالتوازي مع هذا النشاط السياسي المنحصر في نطاق الجبهة الوطنية التي فقدت بريقها تدريجيا إلى أن اضمحلت بعد وفاة المنصف باي في مفتتح سبتمبر 1948، واصل الطاهر ابن عمار نشاطه النيابي عقب نجاحه في ديسمبر 1945 في انتخابات التجديد الكامل للمجلس الكبير الذي شهد تغييرا جوهريا في تركيبته بعد إصلاحه الأخير بمقتضى أمر 15 سبتمبر 1945 إذ أصبح عدد النواب المنتمين للشمال التونسي أقل من نظرائهم ممثلي الوسط والجنوب.[750]

---

[747] **أ. و. ت**، سلسلة الحركة الوطنية، ص. 52، م. 3: مذكرات استخبارية (1942- 1948)، مذكرة استخبارية بتاريخ 18 سبتمبر 1947.

[748] ذكر المولهي في مذكراته أنّ الحبيب بورقيبة كان يتجول سنة 1945 دون أن يكترث به أحد أو يوجّه له التحية، وبيّن سليمان بن سليمان أنّ الدستوريين كانوا في اجتماعات الجبهة الوطنية "كالأيتام على مآدب اللّئام" وهي صورة تعكس ضعفهم مقارنة بالقوى المنصفية وخاصة الزيتونية. ولا ننسى أيضا انتعاش الحزب الشيوعي غداة الحرب واكتساحه لمناطق نفوذ الدستوريين السابقة، وقد استعاد الدستور الجديد زمام المبادرة منذ 1948 وهي سنة وفاة المنصف باي وتنظيم مؤتمر الحزب المعروف بمؤتمر دار سليم.

[749] جريدة "**النهضة**"، 26 جويلية 1947.

[750] العلاقي (عبد الكريم)، "القسم التونسي للمجلس الكبير للبلاد التونسية غداة الحرب العالمية الثانية"، في **البلاد التونسية خلال فترة ما بعد الحرب 1945- 1950**، أعمال الندوة الدولية الخامسة، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1991، ص. 296. وقد تحققت بمقتضى هذا الإصلاح المساواة بين عدد النواب التونسيين والفرنسيين (53 عضوا لكل منهما) وتم إلغاء تمثيل المصالح الاقتصادية (الحجرات التجارية والفلاحية)، وأصبحت مناطق الشمال (الجهات الثلاثة الأولى أي بنزرت وتونس والكاف) ممثلة ب 23 عضوا مقابل 27 عضوا للوسط والجنوب (جهات سوسة وصفاقس وقابس) يضاف لهم 3 ممثلين عن الطائفة اليهودية اثنان من تونس والشمال وواحد من الوسط والجنوب. ويعني ذلك أنّ الطاهر بن عمار سيفقد الأغلبية التي كان يتمتع به سابقا بحكم الانقسام التقليدي بين ممثلي الشمال من جهة وممثلي الوسط والجنوب من جهة ثانية.

وانعكس هذا الإصلاح سلبيا على مكانة الطاهر بن عمار بالمجلس الكبير حيث فقد منصب رئاسة القسم التونسي لفائدة محمد بن رمضان بعد حصوله في انتخابات الدور الثاني على 23 صوتا مقابل 27 صوتا لمنافسه، فانتقلت بذلك قيادة المجلس من ممثلي النخبة الاقتصادية بالحاضرة إلى ممثلي المصالح الاقتصادية بداخل البلاد التونسية. ومع ذلك تمّ الاتفاق على اختيار اللجان وفق الاتفاق المسبق لتشريك جميع الجهات والأشخاص، فاختير الطاهر بن عمار على رأس لجنة الشؤون المالية وتولى المنصف العقبي قيادة لجنة التشريع وآلت رئاسة لجنة الشؤون الاقتصادية إلى علي بلحاج.[751]

وتميزت هذه الدورة الثانية والعشرين للمجلس الكبير حسب تقارير الجنرال ماست بغياب الحساسيات السياسية باستثناء وجود الاشتراكي الشاذلي رحيم،[752] وبتحسن المستوى الثقافي العام للنواب التونسيين الذين واصلوا مع ذلك تغليبهم للشأن المحلي الخاص على حساب المصلحة العامة بخلاف نظرائهم الفرنسيين الملتزمين سياسيا في أحزاب منظمة.[753]
وأمام اقتناعه بحقيقة موازين القوى التي أصبحت سائدة في المجلس الكبير لم يترشح الطاهر ابن عمار لمنافسة خصمه ابن رمضان على الرئاسة خلال الدورة الثالثة والعشرين للمجلس التي التأمت في أواخر نوفمبر 1946 واكتفى بالحفاظ على رئاسة لجنة الشؤون المالية.[754]

ويبدو أنّ ابن عمار كان يساند خفية تحركات بعض أصدقائه على غرار علي بلحاج والشاذلي رحيم ومحمود ياسين الذين حاولوا عرقلة أشغال المجس مطالبين بإطلاق الحريات العامة ورفع حالة الحصار والرقابة. وبرزت في هذه الفترة رغبة الحزب الدستوري الجديد في اختراق المجلس الكبير، فحاول صالح بن يوسف استمالة محمد بن رمضان من دون جدوى لانحيازه التام للإدارة الفرنسية، ونجح في استغلال الشغور الجزئي الحاصل في بعض

---

[751] **أ. و. خ. ف.**، س. المغرب وتونس (1944- 1949)، س. ف. تونس (1944- 1949)، بك. 597، ص. 35: المجلس الكبير (1945- 1949)، تقرير من ماست إلى وزارة الخارجية بتاريخ 31 ديسمبر 1945.
[752] هو ملاك بجهة باجة وناشط في صفوف الجامعة الاشتراكية وصديق مقرب للطاهر بن عمار.
[753] **أ. و. خ. ف**، ص. 35...**نفس المصدر**، تقرير من ماست إلى وزير الخارجية بتاريخ 26 مارس 1945.
[754] **المصدر نفسه**، تقرير من ماست إلى وزارة الخارجية بتاريخ 21 نوفمبر 1946.

الجهات ومنها جهة تبرسق لدفع الحبيب المولهي إلى المشاركة في الانتخابات وهو ما تحقّق بنجاح في بداية نوفمبر 1947.[755]

وكانت الدورة الرابعة والعشرين التي انطلقت يوم 20 نوفمبر 1947 ساخنة جدّا وكادت أن تنتهي بانهيار قلعة المجلس الكبير، وقد لعب الطاهر بن عمار وأصدقاؤه دورا مهما في تعميق أزمة هذا المجلس تمهيدا للقضاء عليه نهائيا.

وتزامن افتتاح هذه الدورة مع تنظيم الحزب الدستوري الجديد بالتنسيق مع الحزب الشيوعي لإضراب عام بالحاضرة وكبريات المدن التونسية لمطالبة النواب بالاستقالة الجماعية احتجاجا على تضخم الميزانية التونسية وإثقال كاهل التونسيين بضرائب جديدة. وتلقى النواب برقيات عديدة من سكان المناطق التي يمثلونها تدعوهم إلى الانسحاب من المجلس وتتهمهم بأنّهم لا يمثلون إلّا أنفسهم، من ذلك البرقيات التي وصلت إلى الطاهر بن عمار من سكان رادس والمرسى وجبل المنار[756] ومنوبة.[757] وانتظمت بالتوازي مع ذلك حملة صحفية غير مسبوقة ضدّ المجلس الكبير ونوابه شاركت فيها حتّى الصحف القريبة من الإصلاحيين والمعتدلين على غرار جريدة "النهضة".

وتفاعلا مع هذه الأجواء المشحونة قرّر بعض النواب المنتمين لكتلة الطاهر بن عمار على غرار علي بلحاج والمنصف العقبي والشاذلي رحيم الامتناع عن انتخاب أعضاء مكتب مجلسهم وطالبوا الحكومة بمدّهم ببرنامجها حول مشكل ارتفاع الأسعار وتضخم جرايات الموظفين.[758] وفي يوم 22 نوفمبر 1947 أصدر النواب عريضة احتجاج أمضاها 46 نائبا لكنّ السلطات الفرنسية لم تعترف بها بدعوى أنّها لم تنبثق عن جلسة رسمية.[759]

---

[755] **المصدر نفسه**، تقارير ماست إلى وزارة الخارجية بتاريخ 3 و10 و23 ديسمبر 1946 و19 نوفمبر 1947. وقد أكّد المولهي في مذكراته أنّ شارك في انتخابات المجلس الكبير بأمر من صالح بن يوسف ونجح فيها بعد حملة انتخابية ضارية نافسه فيها ابن عمه عبد الحق المولهي.

[756] "افتتاح دورة المجلس الكبير: الأمة تطالب بانسحاب الأعضاء التونسيين"، جريدة "**النهضة**"، 21 نوفمبر 1947. وكانت هذه البرقيات متشابهة من حيث المحتوى والصياغة مما يؤكد وقوف الحزب الدستوري الجديد وراءها، وهذا نص البرقية التي أرسلها 800 شخصا من سكان رادس إلى الطاهر بن عمار:"إلى حضرة السيد الطاهر بن عمار النائب في المجلس الكبير.نحن سكان رادس نحتج بكل قوانا ضد الضرائب المسلطة علينا كل عام من طرف مجلسكم لفائدة الانتفاعيين. نطلب منكم التخلي عن نيابتكم المزعومة لأنّكم والحق يقال لا تمثلون إلّا أنفسكم".

[757] **أ. و. ت.**، س. الحركة الوطنية، ص. 52، م. 3...**نفس المصدر**، مذكرة استخبارية بتاريخ 21 نوفمبر 1947. وقد ورد فيها أنّه تمّ القبض بباب سويقة على ثلاثة محرّضين على الإضراب وجدت مع أحدهم برقية مكتوبة إلى الطاهر بن عمار باسم متساكني منوبة.

[758] "اجتماعات المجلس الكبير"، جريدة "**النهضة**"، 22 نوفمبر 1947. مع العلم أنّ القسم الفرنسي للمجلس الكبير عبّر عن احتجاجه بطريقة أخرى حيث تمّ انتخاب المكتب ثمّ انسحب الأعضاء الاشتراكيون والشيوعيون.

[759] **أ. و . خ. ف.**، ص. 35...**نفس المصدر**، تقرير من المقيم العام جان مونص إلى جورج بيدو وزير الخارجية بتاريخ 3 ديسمبر 1947.

وقد ورد في هذه العريضة التي أمضاها الطاهر بن عمار وأنصاره ومحمد بن رمضان وجلّ أتباعه ما يلي:

"نظرا للاندهاش الذي استحوذ على الأمة التونسية من إعلان الضرائب الجديدة الواقع اقتراحها، وحيث أنّ التضخيم المتوالي للميزانية يؤدي بدون شك إلى تفقير الكتل التونسية التي أناخ عليها البؤس من جرّاء الجدب المتوالي منذ خمس سنوات، وحيث أنّ زيادة المصاريف المتسببة بالخصوص من كثرة مصاريف الشؤون الإدارية وخاصة من زيادة المرتبات، وحيث انّه بدون أن يكونوا معارضين مبدئيا لزيادة مناسبة لارتفاع المعاش فإنّ المصحّحين أسفله يذكرون بأنّ الزيادة الجديدة لا يمكن أن تقدّم إليهم إلاّ بعد انجاز الإصلاح الإداري الواقع الوعد به منذ زمان مع إخلاف هذا الوعد. وحيث أنّ هذا الإصلاح الإداري يسمح بتعزيز الصبغة الفنية والتنقيص من عدد الموظفين، وحيث أنّ هذه الحالة هي نتيجة برنامج فلاندان الذي ما انفكّ القسم التونسي للمجلس الكبير يطلب إزالته وإيقاف العمل بمقتضاه. وحيث أنّ الأمر التنظيمي للمجلس الكبير بإحداث المجلس الأعلى من شأنه أن يزيل مفعول المقررات التي تتخذها الأقسام حيث أنّ الحكومة هي من الغريب حكم وخصم في وقت واحد، وحيث أنّ الإصلاح الفلاحي الواقع الإخبار به والموعود به من طرف الحكومة لم يقع حتّى تقديم الاقتراح بشأنه.

فقد قرّرنا عدم النظر في الميزانية ما لم يكن مشروعها مصحوبا بالإصلاح الإداري والإصلاحات الفلاحية وإلغاء برنامج فلاندان".[760]

واعتبرت السلطات الفرنسية أنّ هذا التمرد مناورة ظرفية هادفة إلى استجلاب ثقة الرأي العام ولم تعطه اهتماما كبيرا حتّى لا تساهم في تشجيع النواب على الصمود.[761] وأمام تواصل المقاطعة تفطّن المقيم العام مونص Mons إلى أنّ المحرّضين الفاعلين كانوا يتلقون

[760] "نص العريضة"، جريدة «**الوزير**"، 27 نوفمبر 1947. وكان عبد الرحمان اللّوز العضو الوحيد الذي رفض التوقيع على هذه العريضة مع وجود بعض العناصر التي لم تحضر الاجتماع. وفي يوم 25 نوفمبر هدّد بعض النواب بالعودة إلى مدنهم ومقاطعة الأشغال.

[761] **أ. و. خ. ف.**، ص. 35...**نفس المصدر**، تقرير من المقيم العام جان مونص إلى وزارة الخارجية بتاريخ 26 نوفمبر 1947.

تعليماتهم من الطاهر بن عمار الذي خيّر العمل من وراء الكواليس، واعتبر أنّ دوافعه تتمثّل في كسب ودّ الرأي العام الغاضب والتصدّي لخصمه القديم محمد بن رمضان. واتهم علاوة على ذلك الدستوريين بتأليب الرأي العام على النواب والسعي إلى استغلال الخلافات الشخصية السائدة بينهم داخل المجلس. ولم ينف دور السياسة الداخلية الفرنسية التي تسببت بخللها في وضع النواب بين خطر التهميش أو التنسيق مع الوطنيين التونسيين، وطالب بضرورة معالجة وضع هذا المجلس سواء بتدعيم مكانة سلطة الحماية داخله أو بالبحث عن قاعدة سياسية جديدة له.[762]

أمّا المحامي الطيب العنابي فقد رأى في هذا التمرد مجرّد "غضبة دلال" ولم يمنعه ذلك من الإشادة بهذا الموقف الذي "يعتبر ثورة في تاريخ ذلك البيت الذي كان على الدوام... رمز الموالاة المرّة لسلطة الحماية". وخلص إلى أنّ تقويم هذا الموقف يختلف حسب اختلاف الملاحظ وحسب نوايا كل نائب "فالمغالون في التفاؤل لا يترددون عن التصريح بأنّ الوطنية الصادقة المتدفقة هي التي حدّدت ذلك الموقف، والمغالون في التشاؤم يعلنون بأنّه مناورة انتخابية لا أكثر ولا أقل. والناس الذين لا يسرفون في التفاؤل إسرافا مزعجا ولا يغرقون في التشاؤم إغراقا مشينا لا يريدون أن يروا في هذا الموقف وطنية نزيهة مجردة ولا حيلة انتخابية فحسب، بل هم يحسبون أنّ الذي أملاه هو مزيج عجيب من حب المصلحتين العمومية والخصوصية في آن واحد مع ما عسى أن يتغلب منهما على الآخر عند هؤلاء أو عند أولئك من الأعضاء".[763]

وفي الحقيقة فإنّ ثمة ما يغرينا بأن نرى الرأي الأخير "المتشائل" نفسه في شأن هذه المسألة لأنّه لا يمكن الوصول إلى أحكام موضوعية أو أقرب للحقيقة إلاّ أخذنا في الاعتبار اختلاف الخصوصيات المميزة للمسارات الفردية للفاعلين التاريخيين حتّى وإن كانوا ينتمون إلى نفس الفئة أو الشريحة، فما ينطبق على الطاهر بن عمار لا يصحّ على محمد بن رمضان أو عبد الرحمان اللّوز مثلا رغم انتمائهم إلى نفس المؤسسة وخاصة إلى نفس الشريحة الاجتماعية

[762] **المصدر نفسه**، تقرير من مونص إلى وزارة الخارجية بتاريخ 3 ديسمبر 1947.
[763] العنابي (الطيب)، "غضبة دلال"، جريدة "**النهضة**"، 28 نوفمبر 1947.

ويعود ذلك إلى تداخل عوامل موضوعية وذاتية معقّدة تشمل التربية والتكوين والمحيط الأسري وتأثير المحيطين من الأقارب والأصدقاء ووجود نزعات شخصية لا يمكن عقلنتها وتوفر هامش من الحرية الشخصية مختلف من شخص لآخر.

وقد تواصلت تلك المقاومة السلبية التي لم تتطور إلى إعلان الاستقالة النهائية ثمانية أيام وتمّ في يوم 28 نوفمبر 1947 انتخاب مكتب مؤقت بقيادة محمد بن رمضان هدفه الاتصال بالحكومة لبحث المسائل التي تمّ من أجلها الإضراب.[764] وكان الردّ الحكومي مخيّبا للآمال إذ اقتصر على إصدار أمرين ببعث لجنتين إدارية وعقارية مع الوعد بتوزيع أراضي الايطاليين على الفرنسيين والتونسيين بالتساوي.

وأبدى الطاهر بن عمار رفضه لهذا العرض الحكومي الهزيل وذكر في مداخلته خلال اجتماع يوم 6 ديسمبر 1947 أمام المقيم العام ورجال الحكومة وبعض النواب التونسيين "إنّ تشكيل اللجان الحكومية لم يكن في أيّ وقت من الأوقات علاجا ناجعا وذلك منذ 1931. وهذا ما يحملنا على الوقوف موقف الحذر من اللجنتين الجديدتين، أمّا عن الأراضي الايطالية فإنّ الجنرال ماست وعد نفس الوعد... لكن في نفس الوقت كانت هذه الأراضي تباع لغير التونسيين من أبناء البلاد ولنا ما للمعمرين من حقوق وبفضل الميزان التونسي ازدهر الاستعمار. أمّا المجلس الأعلى للايالة فقد كان دائما يفعل ما يريد بالرغم من قبولنا أو رفضنا لمشاريع الحكومة ونحن هنا منتخبين ولنا كرامتنا، ثمّ ذكّر بمطالبة القسم التونسي منذ عدة سنوات بإلغاء وثيقة فلاندان قائلا بينما تعلنون عزمكم على التنقيص وإذا بكم تطلبون إضافة مليار من الفرنكات لمرتبات المتوظفين وفي نفس الوقت توظف الحكومة ضرائب جديدة على الفلاحة".[765]

وتفعيلا لهذا الموقف رفض الطاهر بن عمار وأعضاء كتلته المشاركة في انتخاب اللجان والنظر في الميزانية وتمكنوا من جلب الأغلبية إلى صفوفهم بحيث لم يبق مع ابن رمضان

---

[764] جريدة "**النهضة**"، 30 نوفمبر 1947.

[765] "موقف الطاهر بن عمار من العرض الحكومي"، جريدة "**النهضة**"، 9 ديسمبر 1947 .

سوى 18 نائبا تمسّكوا بانتخاب لجان المجلس ومواصلة الأشغال.[766] وهو إجراء جدير بالتنويه يذكّرنا بموقف كتلة شنيق- ابن عمار أثناء مقاطعة المجلس في أفريل 1933، وقد رأى فيه الفرنسيون مسّا من هيبة فرنسا وممثلها بتونس لا سيّما أنّ المدّة القانونية لاختتام الدورة العادية المقدرة بعشرين يوما انقضت بنهاية يوم 9 ديسمبر. واضطر الكاتب للحكومة إلى إعلان اختتام الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الكبير بعد استشارة مجلس الوزراء الفرنسي.[767]

واعترفت فرنسا بوجود أزمة مؤسساتية وأصبحت تفكّر في حلّ المجلس وتعويضه على أسس سياسية جديدة،[768] وقبل ذلك كان لزاما على المقيم العام مونص أن يقتلع من الباي أمر 17 ديسمبر 1947 الذي يخوّل للحكومة النظر في شؤون الميزانية في إطار مجلس الوزراء في صورة رفض المجلس الكبير القيام بذلك.[769] وأمكن في الأخير تجاوز هذه الأزمة بعد لجوء الإدارة الفرنسية إلى الترغيب والترهيب، فعقدت جلسة استثنائية للمجلس يوم 12 فيفري 1948 تمّ خلالها تكوين لجنة للإصلاحات العقارية وأخرى للإصلاحات الإدارية وتمّ انتخاب لجان المجلس العادية.

واختير ابن عمار في عضوية اللجنتين المحدثتين بوصفه رئيس اللجنة المالية، فقام صحبة ابن رمضان بتقديم عريضة للحكومة طالبا فيها باتخاذ اجراءات عاجلة وفاعلة لمقاومة خطر المجاعة التي استفحلت آنذاك ومن أهم ما ورد فيها:

"بناء على أنّه من المتأكد جدا إسعاف السكان التونسيين الذين هم في حالة ضنكة انجرت عن الجدب الذي تعاقب منذ سنين. وبناء على أنّ المجهود الذي قامت به الحكومة لإعانة المعوزين لم يبلغ إلا 20 ألف قنطار، وبناء على أنّه من المتحتم الضروري لإنقاذ هؤلاء

[766] جريدة "**النهضة**"، 11 ديسمبر 1947. وينتمي المتمسكون بمواصلة الأشغال إلى الوسط والجنوب وأبرزهم محمد بن رمضان وشقيقه الشاذلي وعبد الرحمان اللّوز والحاج السلّامي ومبروك بلقروي وحامد عكاشة وفكتور قز وغيرهم، وقد أطلقت جريدة "جحجوح" الساخرة على محمد بن رمضان اسم "زعيم عصابة الثمنطاش".

[767] **أ. و. خ. ف**.، ص. 35...**نفس المصدر**، تقرير من المقيم العام جان مونص إلى وزارة الخارجية بتاريخ 10 ديسمبر 1947.

[768] **المصدر نفسه**، تقرير من مونص إلى جورج بيدو بتاريخ 17 ديسمبر 1947.

[769] **المصدر نفسه**، تقرير من مونص إلى جورج بيدو بتاريخ 30 ديسمبر 1947. وردت في القانون المنظم للمجلس بعد إصلاحات 1945 ثغرة قانونية لأنّه لم يتضمن بندا يخوّل للحكومة النظر في الميزانية في حالة امتناع النواب عن القيام بذلك، بخلاف أمر1922الباعث للمجلس الذي تفطّن إلى هذه النقطة. وهذا ما دفع مونص إلى إصدار أمر 17 ديسمبر عن طريق الباي ولكن لم يتم الإعلان عنه رسميا في الرائد الرسمي إلّا يوم 1 جانفي 1948 حتّى لا يتمّ إحراج النواب وألّا تبدو عودتهم إذا وقعت وكأنها ناتجة عن الخوف أو التهديد.

السكان من المجاعة تخصيص 350 ألف قنطار من قمح وشعير وقطانية لسدّ الحاجة لمدة شهرين. فإنّ اللجنة المالية تقترح أن تقدّم الحكومة من الأموال الموجودة بالخزينة مبلغا قدره 500 مليون لشراء 350 ألف قنطار من الحبوب بقصد توزيعها خلال أشهر فيفري ومارس وأفريل وتطلب من الحكومة أن يقع الشروع حالا في توزيع ذلك".[770]

وبعد أن طوي أمر هذه الأزمة، أصبح الطاهر بن عمار رئيس اللجنة المالية وعضو لجنة السكك الحديدية ينسّق مع صالح بن يوسف للعودة إلى رئاسة القسم التونسي للمجلس الكبير بعد أن آلت سنة 1949 إلى محمد بن رمضان للمرة الخامسة على التوالي.[771]

ب- تحالف الطاهر بن عمار مع صالح بن يوسف وعودته إلى رئاسة المجلس الكبير قبل المساهمة في تقويض هذه المؤسسة (1950- 1951).

خصّص محمد الحبيب المولهي فصلا كاملا من مذكراته عنوانه "صالح بن يوسف أوصل الطاهر بن عمار إلى رئاسة المجلس الكبير" للحديث عن ظروف هذا التقارب بين الرجلين، الذي تمّ حسب قوله بمبادرة ومتابعة شخصية منه.[772]

---

[770] "جلسة استثنائية للمجلس الكبير"، جريدة "**النهضة**"،14 فيفري 1948.

[771] **أ. و. خ. ف**.، ص. 35...**نفس المصدر**، تقرير من المقيم العام جان مونص إلى وزارة الخارجية بتاريخ 24 فيفري 1949.

[772] المولهي (الحبيب): **الوطن والصمود**...**نفس المرجع**، ص. 90 وما يليها. وقد ذكر في هذا السياق : "فكرت طويلا وأخيرا انتهيت إلى هذا التساؤل: لو يتمّ اتفاق بين سي صالح بن يوسف وسي الطاهر بن عمار فإنّنا سوف نغنم من ذلك الكثير وتغنم منه كامل مسيرة الحركة الوطنية. ترى ما هو المانع في محاولة تحقيق مثل ذلك الاتفاق؟ اثر ذلك اتصلت بمحمد بن بدر، بصفته في الحجرة الفلاحية، حتّى يؤثّر بدوره معي على الطاهر ابن عمار ويعدّه ويهيؤه للقاء محتمل مع الزعيم صالح بن يوسف. ثم اتصلت بسي صالح وأخبرته بهذه المساعي التي شرعنا فيها قصد تحقيق لقاء

وقد تمّ اللقاء بينهما في مطعم سان لويس بقرطاج بعد أن رحّبا بالفكرة وتحمّسا لها، وهناك "حصل بينهما الاتفاق على أن يبذل الزعيم صالح بن يوسف كامل جهوده حتّى يتمّ تعيين الطاهر بن عمار رئيسا للمجلس الكبير. ومن جهته التزم سي الطاهر بالسير في خطّ الحزب والتصرّف حسب توجيهاته وتعليماته".[773]

وقبيل افتتاح الدورة 26 للمجلس تكفّل المولهي باستدعاء معظم النواب إلى بيت صالح بن يوسف، الذي أقنعهم بضرورة التصويت لفائدة ابن عمار. وهو ما تحقّق فعلا ومكّن الدستوريين من تعطيل عمل المجلس وشلّ قراراته. وقد أجبر هذا التعطيل، حسب رواية المولهي دائما، الحكومة الفرنسية على تغيير المقيم العام مونص بمقيم عام جديد هو لويس بيريي Louis Périllier وتعويض حكومة الكعاك بحكومة شنيق التفاوضية.[774]

ويبدو أنّ المولهي بالغ بعض الشيء في إبراز دوره الشخصي، لأنّ هذا التقارب لم يحصل من العدم إذ سبقته اتصالات بين ابن يوسف وابن عمار في إطار لجنة الدراسات والإصلاحات وفي إطار الجبهة الوطنية التي انبثقت عنها، ثمّ إنّه كان حصيلة توافق الرغبات والاستراتيجيات الفردية والدستورية وهو ما يفهم ضمنيا من كلام المولهي ذاته الذي برّر اختياره للطاهر بن عمار بقوله:
"لقد توسّمت الخير في الطاهر بن عمار الذي كان وقتها رئيسا للجنة المالية التي كنت عضوا بها ومقرّرا لوزارة الفلاحة في نفس الوقت. وكذلك توسّمت الخير في سي الطاهر نظرا لصلاته السابقة بالحركة الوطنية مع الحزب القديم".[775]

وقد أكّدت التقارير الفرنسية حصول التقارب بين الطاهر بن عمار والحزب الحرّ الدستوري الجديد غداة الحرب العالمية الثانية ومنها التقرير الذي ذكرناه سابقا، والذي أعدته إحدى

بينه وبين الطاهر بن عمار. فقلت له كذبا أنّ الطاهر بن عمار يرغب من جهته في مقابلته. ابتهج سي صالح للفكرة وقال بالحرف الواحد: اش بيه... مذا بينا لو كان يجي معانا... قل له يتفضل متى يشاء حتّى نتفاهموا. أحطت بعد ذلك الطاهر بن عمار علما بما حدث مع صالح بن يوسف بخصوص مشروع اللقاء معه فابتهج بدوره".

[773] **المرجع نفسه**، ص. 92.

[774] **المرجع نفسه**، ص. 93.

[775] **المرجع نفسه**، ص 91.

الجهات الأمنية المعارضة لاختيار ابن عمار رئيسا للحكومة التفاوضية سنة 1954 وقد ورد فيه بخصوص هذه المسألة:

"أصبح (الطاهر بن عمار) بعد التحرير تابعا للحزب الدستوري الجديد، وانتخب بفضل مساندته على رأس الحجرة الفلاحية سنة 1948 وعلى رأس المجلس الكبير سنة 1950. ولم يقف طموحه عند هذا الحدّ، إذ كان يطمح إلى لعب دور سياسي أساسي ويناور باندفاع من أجل الحصول على الحقيبة الوزارية التي ينتظرها من خلال صلته بالدستور الجديد، حيث زاد في قيمة الهبات المالية المقدمة له وأحي علاقات الصداقة والأعمال التي كانت تربطه قديما مع بعض قياديي الحزب. وقد أحكم هؤلاء استعماله في كل مرّة كانوا فيها في حاجة إلى رجل بمواصفاته للقيام بمناورة ما، من ذلك تدخله سنة 1950 لتسهيل تعويض وزارة الكعاك بوزارة شنيق بغية حصوله على منصب وزير الفلاحة الذي آل في الأخير للجنرال سعد الله".[776]

وما يهمّنا في هذا التقرير، بصرف النظر عمّا تضمنّه من تأويلات مثيرة للجدل،[777] هو كونه يؤكّد حصول التقارب المذكور ومن نتائجه الفورية استرجاع زعيم كتلة الشمال لمنصبه على رأس القسم التونسي للمجلس الكبير خلال الدورة 26 التي انعقدت في فيفري 1950. وكان هذا الفوز والحق يقال بصعوبة قصوى وبفارق ضئيل من الأصوات حتّى إنّه فاجأ ابن عمار وأنصاره، الذين فشلوا في الحفاظ على أغلبيتهم عند تشكيل اللجان.[778]

---

[776] **أ. و. خ. ف**، س. تونس (1944- 1955)، بك. 683، ص. 296، **نفس المصدر**، مذكرة غير ممضاة وبدون تاريخ تتكون من ثلاث صفحات مرقونة وتحمل عنوان: الطاهر بن عمار رئيس الحجرة الفلاحية التونسية ورئيس سابق للقسم التونسي للمجلس الكبير وفلاح وتاجر حبوب.

[777] يبدو أنّ واضع هذا التقرير محكوم برؤيته الشخصية للطاهر بن عمار في ظروف بداية شهر أوت 1954 وهي لا تنسحب بالضرورة على واقع ما بعد الحرب العالمية الثانية. فالحزب الدستوري الجديد لم يكن آنذاك طرفا فاعلا في اختيار التشكيلات الوزارية (وزارة البكوش ووزارة الكعاك وحتّى وزارة شنيق نفسها) عكس ما أصبح عليه الأمر سنة 1954. ثمّ إنّ الطاهر بن عمار كان بإمكانه الحصول على منصب وزاري بسهولة عبر التحالف مع جهات أخرى أكثر تأثيرا، وقد ذكرت بعض التقارير الفرنسية التي أشرنا إليها إلى أنّه رفض المشاركة في وزارتي البكوش والكعاك. أمّا عن دعمه المادي للديوان السياسي، فما أدرى صاحب هذا التقرير بأنّه كان لغايات شخصية ولم يكن لغايات وطنية؟

[778] **أ. و. خ. ف**، س. تونس (1944- 1955)، بك. 637، ص. 294: المجلس الكبير (فيفري 1950- أفريل 1951)، تقرير من جون مونص إلى روبار شومان وزير الخارجية بتاريخ 23 فيفري 1950.

وقد أشارت بعض الصحف التونسية إلى حصول تلاعب في انتخابات المجلس لإقصاء محمد بن رمضان واختيار الطاهر بن عمار الذي فوجئ بهذا النجاح. أنظر:

- « Quand nos grands conseillers s’amusent », *La Voix du Tunisien*, 11 mars 1950.

وقد ألقى الطاهر بن عمار خطابه الافتتاحي باللغة العربية عكس ما قام به ابن رمضان خلال الدورة المنصرمة، وكان خطابا موجزا يغلب عليه الاعتدال والحذر. ومن أهم ما جاء فيه المطالبة بالتخلّي عن السياسة القائمة على الامتيازات، والاستجابة للرغبات التونسية المشروعة التي عبرّ عنها عاهل البلاد.[779]

وراجت إشاعات قبيل اختتام هذه الدورة مفادها أنّ الطاهر بن عمار يعتزم خلال الجلسة الختامية إلقاء خطاب متشدّد جدّا وذو طابع سياسي يطالب فيه بإصلاحات فورية. واستعدّ أعضاء القسم الفرنسي بقيادة كازابيانكا للردّ بخطاب أكثر تصلّبا، لكنّ المقيم خيّر إلغاء مراسم الاختتام ولم يجد صعوبة في إقناع ابن عمار بالتخلي عن هذا الخطاب حتّى بعد أن اتّضح له، اثر الإطلاع على نسخة منه، أنّه خطاب عادي من حيث الأسلوب والمطالب التي تضمّنها.

ومن أبرز ما ورد في خطاب الطاهر بن عمار، الذي منع من تقديمه ومنعت الصحف من نشره، نذكر ما يلي من المطالب:

- المطالبة بتعصير الاستغلال الزراعي لتحسين المردود والاستجابة لحاجيات التزايد السكاني.
- حلّ مشكل الأراضي بشفافية وعدالة.
- إلغاء احتكار الدولة لمادتي القهوة والشاي ودعم حرية تبادله هذه المنتجات وفق قانون المنافسة الحرة.
- مساندة طلبة الزيتونة في مطالبهم المشروعة المتعلّقة بإصلاح نظامهم التعليمي وتعصير برامجه، مع دعوتهم إلى فكّ الإضراب وانتظار إصلاحات تدريجية.
- ضرورة الاستجابة للتطلعات المشروعة للتونسيين التي طالب بها الباي نفسه.[780]

---

[779] "دورة المجلس الكبير"، جريدة "**النهضة**"، 28 فيفري 1950. وذكر الطاهر بن عمار في هذا الخطاب أنّه سيطنب في الحديث عن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال الجلسة الختامية، وهو ما أثار شكوك الفرنسيين ومخاوفهم.

[780] **المصدر نفسه**، تقرير من مونص إلى روبار شومان بتاريخ 2 ماي 1950. أمّا كازابيانكا رئيس القسم الفرنسي للمجلس الكبير فقد ذكّر في مشروع خطابه بحقوق فرنسا التاريخية في البلاد التونسية وأعلن أنّ حضورها بها حضور نهائي لا رجعة فيه.

وفي يوم 30 مارس 1951 تمّ افتتاح الدورة 27 للمجلس الكبير رغم امتناع وزراء حكومة شنيق (عوّضت في أوت 1951 وزارة الكعاك) عن حضورها. وألقى الطاهر بن عمار، الذي نجح في الحفاظ على رئاسة القسم التونسي، خطابا عبّر فيه عن مساندته للتطور الحاصل في العلاقات التونسية الفرنسية وعن ثقته في نجاح الإصلاحات المعلنة في ضمان الحقوق المشروعة للشعب التونسي. ودعا إلى التعجيل برفع حالة الحصار وإلغاء القوانين الاستثنائية وهي مطالب تمّ رفعها منذ 1945.[781]

وقد شهدت هذه الدورة هيمنة كليّة لكتلة ابن عمار على مكتب المجلس وجميع لجانه بما فيها لجنة التشريع التي آلت رئاستها إلى المنصف العقبي (ابن شقيقة الطاهر بن عمار) بعد منافسة شديدة مع ألبير بسّيس.[782] وتزامنت مع دعاية دستورية مكثّفة مفادها أنّ أغلب النواب ينوون إلقاء "قنبلة" ضدّ السلطة الفرنسية والمؤسسة ذاتها قبل انقضاء هذه الدورة، وقد ساهم الخطاب الذي ألقاه الطاهر بن عمار أمام محمد الأمين باي في تغذية هذه الآمال. وينسب إلى صالح بن يوسف أنّه كان وراء تغيّب الوزراء التونسيين عن الجلسة الافتتاحية للمجلس الكبير حتّى يبقوا بمنأى عن تأثيرات هذه المفاجأة وحتّى يشجّع أنصار ابن عمار على الصمود.[783]

وكان الحزب الدستوري الجديد يهدف إلى القضاء على مؤسسة المجلس الكبير وتعويضه بمجلس نيابي تونسي منتخب، وهي الخطوة الثانية في مخطّطه بعد أن نجح في إلغاء خطّة الكتابة العامة للحكومة التونسية.[784] أمّا على المدى القصير فقد كان يرغب في منع تجديد لزمة السكك الحديدية لفائدة الشركة الفرنسية التي احتكرت امتياز التصرّف فيها، ووضعها تحت نظر وتصرّف الحكومة التونسية. وقد تحقّق ذلك خلال هذه الدورة و"فقد الاستعمار بتونس إحدى دعائمه الهامة الرئيسية... بفضل تدخّل الحزب... وكذلك بفضل موقف النواب التونسيين بالمجلس الكبير وعلى رأسهم الطاهر بن عمار".[785]

---

[781] **المصدر نفسه**، تقرير من لويس بيريي إلى وزارة الخارجية بتاريخ 30 مارس 1951.
[782] **المصدر نفسه**، تقرير من لويس بيريي إلى وزارة الخارجية بتاريخ 18 أفريل 1951
[783] **المصدر نفسه**، تقرير من لويس بيريي إلى وزارة الخارجية بتاريخ 11 ماي 1951.
[784] **المصدر نفسه**، تقرير من وزارة الخارجية إلى المقيم العام الفرنسي بتونس بتاريخ 21 سبتمبر 1951.
[785] المولهي (محمد الحبيب): **الوطن والصمود**...**نفس المرجع**، ص. 96.

ويؤكّد ذلك ما ورد في رسالة الطاهر بن عمار إلى محمد شنيق رئيس الحكومة التونسية، إذ أعلمه أنّ القسم التونسي للمجلس اشترط قبل المصادقة على الميزانية أن تتمّ الاستجابة لمطلبين أساسيين يتعلقان بالسكك الحديدية وتوزيع أراضي الايطاليين، وأنّ الأعضاء التونسيين قرّروا مقاطعة اللجنة المختلطة للمجلس الكبير التي لا يمكنها الانعقاد قانونيا بدون حضورهم. واعتبر أنّ القرارات المتعلقة بالميزانية التي يمكن اتخاذها بعد اختتام هذه الدورة تعتبر غير قانونية وغير ملزمة.[786]

وفي يوم 15 أكتوبر اجتمعت اللجنة المختلطة برئاسة الطاهر بن عمار، ورفض الأعضاء التونسيون مقترح عقد دورة استثنائية للمجلس الكبير. وكان ذلك آخر نشاط قام به المجلس الكبير قبل انحلاله نهائيا، ولعلّ ما ساعد على تقويض هذه المؤسسة انتهاء المدّة النيابية لأعضائها يوم 19 أكتوبر 1951 ومطالبة حكومة شنيق بضرورة تغيير النظام التمثيلي التونسي وعدم دعوتها إلى تجديد القسم التونسي.[787]

وبناء على كل ما تقدّم ذكره ندرك أهمية الدور الذي لعبه الطاهر بن عمار في خلخلة عمل مؤسسة المجلس الكبير منذ 1950 إلى حدّ تقويضه نهائيا بعد ذلك بمساعدة بعض الوطنيين التونسيين من داخل المجلس وخارجه. وباضمحلال هذه المؤسسة النيابية طويت صفحة مهمة من المسار الفردي للطاهر بن عمار بما فيها من انتكاسات ونجاحات.

وعموما يمكن القول إنّ ابن عمار لم يصل مطلقا إلى درجة الابتذال رغم انخراطه في سياسة التعاون والمشاركة من داخل هذه المؤسسة الاستعمارية، وأنّه نجح إجمالا في توظيف هذه المشاركة لخدمة مصالح وطنية عامة لا سيّما في المجال الاقتصادي. وقد أكسبته مشاركته في هذا المجلس خبرة مهمة في التعاطي مع القضايا الاقتصادية والسياسية وفي التفاوض مع السلطات الفرنسية وفي القيادة والتسيير، ومكّنته من تنويع شبكة علاقاته وصداقاته مع

---

[786] **أ. و. خ. ف**، س. تونس (1944- 1955)، بك. 637، ص. 294...**نفس المصدر**، تقرير من الطاهر بن عمار رئيس القسم التونسي للمجلس الكبير إلى محمد شنيق الوزير الأول للملكة التونسية بتاريخ 24 ماي 1951.
[787] **المصدر نفسه**، تقرير من لويس بيريي إلى وزارة الخارجية بتاريخ 15 أكتوبر 1951.

مختلف رموز النخبة الاقتصادية والسياسية سواء من التونسيين أو الفرنسيين، وهي ميزات استفاد منها في مسيرته بعد حلّ المجلس الكبير.

ويعطينا الجدول الآتي فكرة عن حضور الطاهر بن عمار في هذا المجلس وعن بعض المواقف التي اتخذها في صلبه والتي سبق أن عرّفنا بها في سياقاتها التاريخية:[788]

السنة	الدورة	الرئيس	مكانة الطاهر بن عمار وإسهاماته
1922	1	عمر البكوش	كان الطاهر بن عمار طيلة هذه الفترة عضوا بمجلس قيادة الأحواز ممثّلا لمشيخة سبالة الكاهية، وعضوا بمجلس الجهة الثانية (جهة تونس) ممثّلا لمجلس قيادة الأحواز.
1923	2	عمر البكوش	
1924	3	البشير العنابي	
1925	4	محمد شنيق	
1926	5	محمد شنيق	
1927	6	محمد شنيق	
1928	7	محمد شنيق	انتخاب الطاهر بن عمار عضوا بالمجلس الكبير ممثّلا للجهة الثانية.
1929	8	محمد شنيق	حصول ابن عمار على أول منصب له بالمجلس: مقرّر الشؤون التجارية والفلاحية بلجنة الشؤون المالية.
1930	9	محمد شنيق	
1931	10	محمد شنيق	مساهمة ابن عمار في صياغة كراس المطالب التونسية الذي قدمه بعض النواب المنتمين لكتلة محمد شنيق إلى الرئيس الفرنسي دوميرق.

[788] اعتمدنا في صياغة هذا الجدول على مصادر أرشيفية وصحفية متنوعة، إضافة إلى محاضر جلسات المجلس الكبير.

1932	11	محمد شنيق	مشاركة ابن عمار في الوفد التونسي الذي تحوّل إلى باريس من أجل إيجاد الحلول للأزمة الاقتصادية، ومشاركته في لجنة تاردي.
1933	12	محمد شنيق	رفض ابن عمار لتقرير تاردي ومقاطعته لأشغال الدورة الاستثنائية صحبة مجموعة شنيق.
1934	13	محمد شنيق	مساهمة ابن عمار في إصدار أمر 2 أكتوبر القاضي بإيقاف البيع العدلي لأملاك الفلاحين المدينين.
1935	14	**الطاهر بن عمار**	انتخاب ابن عمار رئيسا للقسم التونسي للمجلس الكبير للمرّة الأولى.
1936	15	**الطاهر بن عمار**	
1937	16	**الطاهر بن عمار**	إصدار ابن عمار لعريضة احتجاج ضدّ تضخّم الميزانية وارتفاع أجور الموظفين.
1938	17	محمد شنيق	تخلّي الطاهر بن عمار عن رئاسة المجلس لفائدة محمد شنيق.
1939	18	محمد شنيق	
1940 1941 1942	تمّ في نوفمبر 1940 حلّ قسمي المجلس الكبير وتولّى مهامهما المقيم العام الفرنسي بمساعدة لجنة استشارية مختلطة. وكان الطاهر بن عمار عضوا في هذا اللجنة التي تواصلت إلى حدّ سنة 1940.		
1943	19	**الطاهر بن عمار**	عودة الطاهر بن عمار لرئاسة المجلس الكبير وتزعّمه "لكتلة الشمال" بعد ابتعاد محمد شنيق نهائيا عن عضوية المجلس الكبير. ومشاركته في المجلس الاستشاري المؤقت بالجزائر.
	20	**الطاهر بن عمار**	تجديد انتخاب ابن عمار مع العلم أنّه انعقدت دورتين للمجلس خلال هذه السنة (الأولى في شهر أكتوبر والثانية في شهر ديسمبر).
1944	21	**الطاهر بن عمار**	مطالبة ابن عمار بتوسيع مشاركة النخب التونسية وإطلاق الحريات الأساسية.
1945	22	محمد بن رمضان	رئاسة الطاهر بن عمار للجنة الشؤون المالية.
1946	23	محمد بن رمضان	محافظة ابن عمار على رئاسة لجنة الشؤون المالية.
1947	24	محمد بن رمضان	تعطيل كتلة ابن عمار لانتخابات مكتب المجلس ولجانه، ورفضهم النظر في الميزانية في انتظار

			تحقيق الإصلاحات الإدارية والاقتصادية وإلغاء برنامج فلاندان.
1948	-	محمد بن رمضان	لم تنعقد خلال هذه السنة الدورة العادية للمجلس بل انعقدت جلستين استثنائيتين في فيفري وأفريل.
1949	25	محمد بن رمضان	محافظة ابن عمار على رئاسة لجنة الشؤون المالية.
1950	26	**الطاهر بن عمار**	عودة الطاهر بن عمار لرئاسة القسم التونسي بمساعدة الحزب الحرّ الدستوري الجديد، وتقديمه لمذكرة للحكومة الفرنسية حول المطالب الأساسية للتونسيين.
1951	27	**الطاهر بن عمار**	مساهمة ابن عمار في تعطيل سير المجلس الكبير برفضه النظر في مشروع الميزانية والمشاركة في أعمال اللجنة المختلطة.

2- دور الطاهر بن عمار في تفعيل المسار الإصلاحي والتفاوضي في بداية الخمسينات (1950- 1951).

شهد الوضع السياسي بالبلاد التونسية تحولات مهمة في النصف الثاني من الأربعينات ولا سيّما بعد وفاة المنصف باي في منفاه سنة 1948 وعودة الحبيب بورقيبة من المشرق العربي سنة 1949، حيث اضمحلت الجبهة الوطنية وانحلت الحركة المنصفية وبدأ محمد الأمين باي في اكتساب شرعيته وفشل تسويق مشروع "الاتحاد الفرنسي" وتراجع الميل إلى الالتزام بمقرّرات مؤتمر الاستقلال.

وظهرت بالتوازي مع كل ذلك "نزعة جديدة يظهر عليها الميل الكلّي للتفاهم الودّي مع الفرنسيين... وما إن تبلورت هذه النزعة الجديدة تبلورا كافيا حتّى شدّ الأستاذ بورقيبة الرحال قاصدا باريس في أفريل 1950 ثمّ التحق به إليها دولة السيد الطاهر ابن عمار ومعه الشاذلي رحيم حيث وجد الجميع الميدان ملائما لقبول التفاهم بفضل ما سبق هذه الرحلات من

تمهيد".[789] ومن أهم مظاهر هذه النزعة الجديدة، حسب المنصف المنستيري، هي "النقط السبع التي أعلنها الأستاذ بورقيبة ثمّ المذكّرة التي تقدّم بها بعد ذلك دولة السيد الطاهر بن عمار إلى م. كاي (Henri Queuille) رئيس الحكومة الفرنسية يومئذ ثمّ التصريحات والبلاغات الرسمية التي أعلنت بمناسبة تشكيل وزارة صاحب الدولة السيد محمد شنيق".[790]

فما هي حقيقة هذه التحولات؟ وما هي أبعاد الأدوار التي قام بها الطاهر بن عمار في تدعيم المسار الإصلاحي والتفاوضي سنتي 1950 و1951؟

شرع الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحرّ الدستوري الجديد منذ عودته من القاهرة في سبتمبر 1949 في نحت مسيرة تحرّرية ذات طابع مرحلي وعملي، وعرض بباريس في أفريل 1950 برنامجه الإصلاحي الجديد ذي النقاط السبع.[791]
وتحوّل الطاهر بن عمار بدوره يوم 13 ماي 1950 إلى فرنسا صحبة صديقه الشاذلي رحيم ممثّل مدينة باجة بالمجلس الكبير وعضو الشعبة الاشتراكية بتونس للمشاركة في معركة الإصلاحات.[792] وقدّم الطاهر بن عمار لممثلي السلطة الفرنسية مذكّرة تضمنت مطالب مشابهة لما طرحه بورقيبة من حلول واقتراحات.[793] وقد تضمنت مذكّرة ابن عمار، وعنوانها "مذكّرة حول المطالب التونسية" عرضا مفصّلا للمسألة التونسية من وجهة نظر

---

[789] المنستيري (المنصف)، "نظرة تحليلية خاطفة للاتفاقيات"، جريدة "**الاستقلال**"، 30 سبتمبر 1955.
[790] **المصدر نفسه.** وقد شغل هنري كاي Henri Queuille منصب رئاسة مجلس الوزراء الفرنسي بين سبتمبر 1948 و28 أكتوبر 1949، ويعني ذلك أنّ المنستيري وقع في لبس عندما ذكر أنّ ابن عمار قدّم مذّكرته إليه في حين أنّه قدّمها إلى خلفه جورج بيدو Georges Bidault الذي تولّى رئاسة الوزارة من أكتوبر 1949 إلى بداية جويلية 1950. مع العلم أنّ هنري كاي عاد إلى تقلّد خطة رئاسة المجلس لفترة قصيرة جدّا من 2 إلى 4 جويلية 1950 أي بعد عودة الطاهر بن عمار إلى تونس.
[791] اهتمّ بورقيبة منذ عودته إلى تونس بعد غياب دام أكثر من أربع سنوات بإعادة تنظيم البيت الدستوري وتثبيت مكانته الشخصية في دواخل البلاد وفي صلب الحزب ذاته وترويج إستراتيجيته الجديدة القائمة على الاتجاه نحو فرنسا بدل التعويل على الجامعة العربية ومصر. وتحوّل إلى باريس في بداية شهر أفريل 1950 وعرض هناك مشروعه الإصلاحي الذي كثّفه ماكس زتلاوي Max Zetlaoui، الصحفي بوكالة "فرانس براس"، في سبع نقاط هي الآتية: بعث السلطة التنفيذية التونسية المؤتمنة على السيادة التونسية وتشكيل حكومة تونسية متجانسة وإلغاء خطة الكاتب العام للحكومة وإلغاء خطة المراقبين المدنيين وإلغاء الجندرمة الفرنسية وإحداث بلديات منتخبة وبعث مجلس وطني منتخب بالاقتراع العام.
[792] "رحلة السيد الطاهر بن عمار"، جريدة "**النهضة**"، 16 ماي 1950. وقد التحق بهما هناك المحامي الطاهر الأخضر وعلي بلحاج عضو المجلس الكبير والصديق المقرّب للطاهر بن عمار. وتحوّل في نفس الفترة أيضا إلى باريس محمد بن رمضان وقدّم هناك مشروعا إصلاحيا خاصا به. أمّا فرحات حشاد فقد زار باريس في شهر ماي 1950 على هامش مشاركته في مؤتمر الجامعة العالمية النقابية الذي عقد في عاصمة المجر.
[793] Périllier (Louis) : *La conquête…op.cit.*, p. 76.
وقد تحوّل أيضا إلى باريس يوم 30 ماي 1950انطوان كولونا ممثل "التجمع الفرنسي" لمحاولة تحريض السلطات الفرنسية على اتخاذ إجراءات متشدّدة مع الوطنيين التونسيين.

إصلاحية معتدلة،[794] وفي ما يلي النصّ الكامل لهذه المذكّرة في نسختها المعرّبة التي لم تنشر إلّا في أواخر شهر جويلية 1950:

"المعاهدات وما أدّت إليه من التأويلات

اقتضت معاهدة قصر السعيد المؤرخة في 12 ماي 1881 احتلال الإيالة التونسية احتلالا وقتيا من طرف السلطة العسكرية الفرنسية على أن ينتهي هذا الاحتلال حينما تتفق السلطة العسكرية الفرنسة والتونسية على أنّ الإدارة المحلية صارت قادرة على حفظ النظام. ومن جهة أخرى سلّم سموّ الباي بين يدي الحكومة الفرنسة كل ما له مساس بالعلائق بين الإيالة التونسية والأقطار الأخرى.

وقد أبقت معاهدة قصر السعيد كامل السيادة الداخلية إلى سموّ الباي. والتزم سموّ الباي بمقتضى اتفاقية المرسى المؤرخة في 8 جوان 1883 بإجراء الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي تراها الحكومة الفرنسية مفيدة للبلاد، وذلك في مقابل الضمان الذي خولته الحكومة الفرنسية في سبيل القرض الذي كان في عزم سموّ الباي إبرامه. فعلى أساس هذا النص الوجيز جدا والقابل لشتّى التأويلات أقيم نظام الحماية.

وكان في الحسبان، بقطع النظر عن الإصلاحات التي من شأنها إدخال النظام على البلاد، أن يتجه النظام المذكور نحو الحريات بقدر ما يتحقق القيام بالنظام العمومي وبالإدارة على صورة منتظمة بفضل تلك الإصلاحات التي كان من الواجب أن يمليها الاهتمام بالصالح العام، وكذلك بقدر ما تتمكّن الإيالة نفسها من تسيير هاته الإدارة. وعوض أن يتطوّر النظام تطوّرا صوب هذا الاتجاه، كان يرمي لابتلاع السيادة التونسية ابتلاعا تدريجيا ولم يختصر على إحداث نظرية السيادة المزدوجة، بحسب تلك النظرية التي كون بمقتضاها كل عمل تشريعي أو تنفيذي ناتجا عن اتفاق إرادتين ألا وهما إرادة سموّ الباي وإرادة الحكومة الفرنسية التي يمثلها المقيم العام، بل إنّ حقوق الأولى منهما بقيت في غالب الأحيان حقوقا نظرية.

[794] **المركز الوطني للتوثيق**، ب- 2- 63: ملف خاص بالطاهر بن عمار، رسالة الطاهر بن عمار إلى رئيس تحرير جريدة "صوت التونسي" بتاريخ 25 جويلية 1925 وتتضمّن نص "مذكّرة حول المطالب التونسية" الذي قدّمه رئيس المجلس الكبير للسلطات الفرنسية في ربيع سنة 1950.

أولا: الاحتلال الوقتي الفرنسي من طرف السلطة العسكرية الفرنسية صار احتلالا مستمرا، ولم تتخذ أيّ وسيلة تمكّن الإدارة المحمية من أن تصير قادرة على ضمان حفظ النظام.
ثانيا: إنّ السلطة التشريعية وزعت توزيعا نظريا مثل ما سبق ذكره، ولكن في الحقيقة كان التفوق حليف أحد الطرفين الذي بيده الابتكار وتحضير النصوص وإمضائها. وإنّ الحضرة العلية لها بلا ريب أن تمتنع من الإمضاء ولكن يمكن الإدلاء إزاء هذا الامتناع بنص اتفاقية المرسى، لأنّه من النادر جدّا ألّا تكون تلك الأعمال التشريعية غير ماسة بالميدانين الإداري والمالي الذين تشير لهما تلك الاتفاقية.

وهذه البسطة الوجيزة تبيّن أنّ الإيالة التونسية، وإن حافظت على شخصية حسب القانون الدولي، إلّا أنّها فقدت أو كادت كلّ نبذة من السيادة من جرّاء ما وقع من تأويل المعاهدات ذلك التأويل الذي تجاوز حدود منطوق تلك المعاهدات، وإنّ سيادة الحضرة العلية صارت أو كادت سيادة نظرية ليس إلّا.

وإذا أضفنا لذلك أنّه لم يبذل أيّ مجهود لانجاز مطلب من أقدم المطالب التونسية ألا وهو تخويل دستور لو أنجز لما كان مفعوله إلّا أن تطبّق بالإيالة التونسية المبادئ التي أعلنتها فرنسا، ذلك الدستور الذي يتلاءم مع معاهدات الحماية حسب رأي علماء أجلّاء فرنسيين من الراسخين في علم القانون. وإذا شاهدنا أنّ السيادة وقع القيام بها فعلا في غالب الأحيان لمصلحة العنصر الفرنسي بالإيالة التونسية ولتحقيق تفوقه بفضل ما له من التأثير بالمجلس الكبير وبمجلس الجمهورية وبميدان المراقبة الذي يرمي إلى الإدارة المباشرة بواسطة ما يشغل من الوظائف بالإدارة التونسية. وإذا لاحظنا أنّ هذا العنصر تضخّم عدده بصورة مصطنعة نوعا ما من جرّاء التجنيس المخوّل في بعض الأحيان لمن كان عدوا بالأمس وصار بذلك من الفرنسيين الممتازين، فلا غرابة ممّا يشاهد من الأشياء البادية علائمها على التونسيين.

وهكذا بقي المشكل موضوعا على بساط النظر بالرغم من الالتزامات ذات الصبغة الدولية، وبالرغم عما جاء به رجال الدولة الفرنسية أو ممثلوهم بالإيالة التونسية من التصريحات المشجعة حقا إلّا أنّها لم يعقبها انجاز فعلي.[795]

[795] "مذكرة السيد الطاهر بن عمار"، جريدة "**النهضة**"، 27 جويلية 1950. مع العلم أنّنا ارتأينا الحفاظ على نصّ المذكّرة المعرّب كما ورد بدون إدخال أيّ تعديلات عليه رغم ما فيه من بعض الأخطاء والتراكيب الركيكة.

الحلول

لقد بعث الدستور الفرنسي آمالا عظيمة. وبما أنّه يستمد روحه من الالتزامات المنصوص عليها بقانون الأمم المتحدة، فعبارة استهلاله هي أنّ فرنسا نظرا لتمسّكها بمأموريتها التقليدية عاقدة العزم على قيادة الشعوب التي تكفلت بها إلى حرية إدارة شؤونها بنفسها والتصرف في أمورها حسب المبادئ الديمقراطية.

بسطة عامة في الرغائب التونسية.

إنّ الرغائب التونسية تعرف في عام 1950 حاجة حيوية بعيدة المدى يشعر بها الشعب التونسي، الذي له اليوم نخب تكونت بالكليات وتشبعت بعظيم المبادئ التي جعلت من فرنسا الدولة المناصرة للنظريات الشريفة. وإنّ ما بدا للعيان من تطور الشعب التونسي أثناء السنين الأخيرة لا يسمح أن يستراب اليوم في نضجه السياسي الذي ساعدت فرنسا على بلوغه ولها في ذلك أعظم شرف.

إنّ الرغائب التونسية ترتكز الآن على مبدأ أساسي ألا وهو الاعتراف بالسيادة التونسية وازدهارها. أمّا ما يتعلّق بالاعتراف بالسيادة التونسية فإنّ معاهدات الحماية نفسها صريحة العبارة وتنمّ على ما فيها من الحرص على مراعاة سيادة الدولة التونسية بالرغم عن بعض الاحترازات المتعلقة على الأخص بعلائق الدولة التونسية مع الخارج. نعم إنّ تأويلات صادرة من طرف واحد أدّت ببعضهم إلى الدفاع عن نظرية السيادة المزدوجة، مع أنّ هاته النظرية ينهدم كيانها إذا أمعن النظر في القانون الأساسي للايالة التونسية إمعانا جديا بعيد

المدى. وقد فنّدت دائما وأبدا هاته النظرية أسمى دوائر الحكم بفرنسا من دائرة النقض والإبرام إلى مجلس الدولة.

وتوجد بالإيالة التونسية سيادة تونسية لا تتطلّب إلّا الازدهار مع احترام المصالح العليا التي حصلت عليها فرنسا بالإيالة لا سيّما في ميدان الدفاع عن التراب وفي الميدانين الثقافي والاقتصادي. ويجب أن يتجلّى ازدهار السيادة التونسية بالاحترام المطلق للشخصية التونسية سواء في الميدان التنفيذي أو في الميدان النيابي. أمّا في يخصّ الميدان التنفيذي فإنّ الوزارة يجب أن يكون لها نفوذ يقتضي أن تسند إليها سلط فعالة ووسائل عمل ناجعة. وإنّ المقام الأول سلطة الوزير الأكبر يجب أن تكون في مقدمة كل إصلاح لهيكل الحكومة.

وأمّا ما يتعلق بالميدان النيابي فإنّه يجب تأسيس مجلس تونسي له حق التقرير وليس باستشاري فقط، ويجب أن تتجاوز متعلقاته في الميدان التشريعي النطاق الاقتصادي والمالي والاجتماعي. على أنّ تعزيز شخصية السلطة التنفيذية التونسية يستوجب إصلاح الوظيف العمومي. وممّا يجب عدم إخفائه هو أنّ مشكل الوظيف أعظم المشاكل وأشدّها أثرا في النفس سواء في الميدان السياسي أو من جهة الميزان. أمّا ما يتعلّق بالميدان السياسي فمن البديهي حسب ما نراه أن تحترم الحقوق المكتسبة التي للمتوظفين الفرنسيين المباشرين عملهم الآن بالمملكة التونسية، وينبغي بعد ذلك طبعا أن تخصّص الوظائف في الانتداب المقبل بالتونسي أولا وبالذات ثمّ للفرنسيين بصفة ثانوية.

وأمّا ما يخص الميزانية، فينبغي أن نلاحظ أنّ الإيالة التونسية لا يمكنها الاستمرار على تحمل العبء الثقيل الناشئ عن تطبيق قواعد الأجور المخوّلة بفرنسا مع زيادة الثلث الاستعماري تطبيقا بدون توقف، وذلك أنّ قانون فلاندان مخالف للقوانين الاقتصادية ويتكلف بثمن غال من الوجهة المالية.

فمنذ عام 1943 تمتاز كل دورة من دورات المجلس الكبير بإحداث ضرائب جديدة معدّة لمواجهة المصاريف الناتجة عن قانون فلاندان. فيجب على الإيالة التونسية أن تتعامل بكامل الحرية حسب إمكانيات ميزانيتها في أجور متوظفيها بدون أن تكون ملزمة بإتباع القواعد الفرنسية المرتكزة على حالة مالية مغايرة.

على أنّ تعزيز جانب النيابة التونسية يقتضي إدخال إصلاحات على المجلس. ومن المسلّم ألّا يكون المجلس إلّا تونسيا ما عدى ما يخص القيام بالدفاع عن المصالح الاقتصادية التي تكون لدى المقيم العام ولم تبق مستمدة من السيادة التونسية.

على أنّنا لا ندّعي أنّ الاعتبارات السالف ذكرها لها قيمة برنامج وإنّما القصد منها وضع خطط عامة لوسائل إصلاحية مرتكزة على تأييد الشخصية التونسية وتنميتها بدون إهمال المصالح العليا للأمة الفرنسية.

ونعيد القول أنّ أهم شيء هو جعل حدّ لما يقوم به طرف واحد من التأويلات التي ربما تؤدي إلى الأخذ بنظرية السيادة المزدوجة. وإذا وقع التسليم بالمبدأ الأساسي للسيادة التونسية فلا تبقى فائدة لإقامة البرهان على تأكد فتح المذاكرات في الظروف الراهنة التي تقتضي إجابة الرغائب المشروعة التي أعربت عنها الحضرة العلية دام عزها وعلاها بخطابين رسميين وبمرسوم بعثت به أخيرا إلى فخامة رئيس الجمهورية.

فبسلوك هذا المنهج فقط يتسنى الأمل في انجلاء القلق والإحراز على ثقة الأمة التونسية، وذلك أعظم ما يتمناه من صميم الفؤاد الذين لهم رغبة في إقامة الصداقة مع فرنسا على قواعد متينة وتمكين الإيالة التونسية من التطور في وفاق معها".[796]

وقد تعمدنا نقل النص الكامل لهذه المذكرة الطويلة لما فيها من الإفادة في التعريف بما وصلته شخصية الطاهر بن عمار من نضج سياسي استمدّه بالأساس من خبرته الطويلة في المجالس النيابية ومن صداقاته وعلاقاته الواسعة في صفوف الوطنيين والإصلاحيين والاشتراكيين، وفي كشف بعض الثوابت المميّزة لهذه الشخصية من قبيل الاعتدال والتعلّق بالمبادئ الفرنسية. ويلاحظ المتأمّل لهذه المذكّرة، التي تمّت صياغتها بأسلوب معتدل وموزون، أنّها تضمنت جوهر المطالب التي قدّمها الحبيب بورقيبة للسلطات الفرنسية وخاصة مطلبي الحكومة التونسية والمجلس الوطني التونسي. فهل يتعلّق الأمر بوجود تنسيق مسبق بين الرجلين؟ أم إنّ وجودهما بباريس في نفس الفترة وتقديمهما لمطالب متشابهة كانا مجرّد صدفة؟

---

[796] **المصدر نفسه.**

يصعب الحسم في هذه المسألة، ولكن يستبعد جدّا وجود منافسة بين بورقيبة وابن عمار حول أهلية كلّ منهما في تمثيل القضية التونسية والدفاع عنها أو احتكار القيام بدور "المحاور المناسب" « L'interlocuteur valable ».

ولا يعني ذلك أنّ الطاهر بن عمار لم يكن قادرا على القيام بهذا الدور بل إنّه كان شريكا مقبولا بشهادة بعض الشخصيات الفرنسية الاشتراكية على غرار آلان سافاري Alain Savary، الذي صرّح قائلا بعد لقائه مع بورقيبة رفقة المؤرخ شارل أندري جوليان: " لئن بدا بورقيبة الشخصية الأكثر بروزا وتمثيلا للوطنية التونسية، فإنّه ليس الوحيد إذ يرتبط الطاهر ابن عمار والعزيز الجلولي بصلات متينة مع حزب "الحركة الجمهورية الشعبية" (MRP)،"[797] أو أندري بيدي André Bidet، الذي دعا إلى التفاهم مع بورقيبة كما تفاهمت بريطانيا مع غاندي، على ألّا يتمّ الاقتصار على التفاوض مع الدستوريين الجدد وتوسيع دائرة المفاوضات لتشمل شخصيات أخرى مثل الطاهر بن عمار، "الذي تكتسي رحلته إلى فرنسا صبغة رمزية، ولا شكّ أنّه قد أعرب هو الآخر للسيد بيدو (Georges Bidault) عن رغبات التونسيين في إدارة بلادهم، ولا شكّ أنّه أبدى في الوقت نفسه تعلّقه بفرنسا".[798]

وإنّنا اقرب إلى الميل بأنّه كان يوجد نوع من تقاسم الأدوار التلقائي بين الرجلين يكون بمقتضاه بورقيبة المحاور المناسب مع فرنسا بحكم مكانته السياسية وخصاله الشخصية في حين يلعب الطاهر بن عمار دور الوسيط أو الراعي المناسب لأيّ عملية تفاوضية يمكن أن تجمع الطرفين الفرنسي والتونسي على أساس مبادئ مقبولة من الجميع. ومن علامات هذا التنسيق أنّ الطاهر بن عمار قابل بورقيبة في باريس يوم 19 ماي 1950 للتشاور حول مهمتهما الإصلاحية وربّما حول مكانة ابن عمار في المشهد السياسي القادم.[799]

ولمزيد التعمّق في فهم كنه المهمّة الإصلاحية التي قام بها الطاهر بن عمار بباريس في ربيع سنة 1950 يمكن استعراض التقرير الذي قدّمه بنفسه حول نشاطه واتصالاته هناك إلى أحد الصحفيين ومن أهم ما ورد به:

---

[797] Bessis (S.) et Belhassen (S.) : *Bourguiba*…op.cit., t. 1, p. 27.

[798] "يجب أن نتفاهم مع بورقيبة كما تفاهمت بريطانيا مع غاندي"، جريدة "**النهضة**"، 4 جوان 1950. وهو تعريب لمقال نشره أندري بيدي زعيم الشعبة الاشتراكية بتونس في جريدة "البوبلير" Le Populaire.

[799] جريدة "**النهضة**"، 21 ماي 1950.

"أثناء المدّة التي قضيتها بباريس تشرّفت بمقابلة كلّ من م. فانسون أوريول رئيس الجمهورية الفرنسية وم. جورج بيدو رئيس الوزارة وم. فوركاد رئيس مجلس الوحدة الفرنسية وألبير سارّو الوزير السابق وموريس شومان وهو القائم بالرئاسة الفعلية لكتلة حزب الحركة الجمهورية الشعبية (م. ر. ب.).[800] ولم أتمكن بمزيد الأسف من مقابلة م. شومان (روبار) وزير خارجية فرنسا لانشغاله بعدّة قضايا دولية. وقد دار الحديث في جميع هذه المقابلات حول الحالة السياسية بالبلاد التونسية، فقد سلّمت إلى عدّة شخصيات مسؤولة مذكّرة بيّنت فيها من النواحي التشريعية والسياسية والاقتصادية وجهة نظر الشعب التونسي في مشكلة العلائق التونسية الفرنسية التي هي اليوم على بساط النظر. وتحتوي هذه المذكّرة على الحلول التي من شأنها في نظري تحسين وإقرار هذه العلائق. ومن بين هذه الحلول يوجد بالخصوص إرجاع السيادة وإحداث مجلس وطني تونسي وتشكيل حكومة تونسية وغير ذلك من الإجراءات التي ترمي إلى المحافظة على مصالح فرنسا العليا في جميع الميادين وخاصة في ميداني الاقتصاد والثقافة. وذكرت في مذكّرتي أنّي أرى وجوب احترام الحقوق المكتسبة لمتوظفي المملكة التونسية احتراما كاملا. إنّ هذا الانسجام للعلائق التونسية الفرنسية يستوجبه في نظري لا التطور البارز بروزا واضحا أو التيارات التطورية الدولية فحسب، بل تستوجبه أيضا التضحيات التي قدّمها التونسيون أثناء الحربين الأخيرتين للدفاع عن حرّيات فرنسا المهدّدة. ذلك ما قلته لجميع الذين تحادثت معهم ويسرّني أن أعترف بما وجدت عندهم من لطف واستعداد للتفهّم النزيه. وإذا بقيت اليوم الكلمة للحكومة الفرنسية فإنّ اعتقادي هو أنّه يجب قبل اتخاذ أيّ قرار نهائي استشارة الذين يمثّلون الشعب التونسي باستحقاق استشارة مفيدة".[801]

ولم يكتف الطاهر بن عمار بمساعيه الباريسية بل عمل منذ عودته إلى تونس على التعريف بمذكّرته ونشرها وتحويلها إلى ورقة عمل يتبنّاها أنصاره من أعضاء الحجرة الفلاحية

---

[800] تكوّن حزب "الحركة الجمهورية الشعبية" « Mouvement Républicain Populaire » سنة 1944 ومن أبرز مؤسسيه جورج بيدو وموريس شومان الناطق الرسمي باسم "حكومة فرنسا الحرّة آنذاك"، وهو حزب مسيحي ديمقراطي يصنّف ضمن أحزاب الوسط وكان من أبرز الممثّلين بالبرلمان الفرنسي بين 1945 و1951. وقد تولّى رئاسته موريس شومان (1944- 1949)، الذي كان أحد أبرز أصدقاء الطاهر بن عمار الفرنسيين، ثمّ خلفه جورج بيدو بين 1949 و1952.

[801] "السيد الطاهر بن عمار يصرّح تصريحات هامة عند مبارحته باريس"، جريدة "**الزهرة**"، 4 جوان 1950.

ونواب المجلس الكبير. وأشرف في هذا الإطار على اجتماع استثنائي للحجرة الفلاحية التونسية للشمال يوم 20 جويلية 1950 انتهى بتبنّي أعضاؤها للائحة مساندة للمشروع الإصلاحي الذي تقدّم به رئيس الحجرة.[802] وقد جاء في هذه اللّائحة ما يلي نصّه :

"حيث أنّ الحجرة الفلاحية التونسية ما فتئت تطالب منذ كامل تجديدها اثر انتخابات 18 و25 جانفي سنة 1948 بإعادة تنظيمها تنظيما عميقا يضمن لها مشاركة فعلية واسعة، في حدود منطقتها، في الدراسات والمقررات التي تهمّ الميادين الفلاحية والاقتصادية التابعة لنظرها.

وحيث أنّه بالرغم من الأوامر الصادرة عام 1947 والوعود الصريحة الصادرة من كل من جناب دولة المولى الوزير الأكبر أثناء جلسة يوم 3 مارس سنة 1948 وجناب معالي وزير الزراعة في دورة 9 فيفري سنة 1948، لم يقع تحقيق أيّ شيء ولا الشروع فيه في هذا الصدد.

وحيث أنّ جملة من الإصلاحات السياسة والاقتصادية والاجتماعية هي الآن محلّ مفاهمات جارية بين الحضرة العلية الشامخة سيدنا ومولانا محمد الأمين باشا باي دام له العز والبقاء وبين الحكومة الفرنسية بواسطة المقيم العام السيد بيريي.

وحيث أنّه من الإنصاف والمهم كل الأهمية أن تجيب الإصلاحات المزمع عليها الرغبات الشرعية للفلاحين التونسيين الذين يكوّنون العنصر الأصلي والأغلبية الساحقة لمجموع السكان التونسيين.

وحيث أنّ وجود جيل أو عدّة أجيال ببلاد هم أجنبيون عنها ويدّعون القيام بتحسينات لم تعد بالفائدة في غالب الأحوال إلّا على أصحابها ووقع تمويل معظمها بأموال البلاد، لا يمكن أن تخوّل بحال لهذا القسم الضعيف من السكان حق الادعاء في أيّ سيادة مزدوجة.

وحيث أنّه بالرغم من كلّ ذلك لا توجد بتونس إلّا سيادة واحدة هي السيادة التونسية التي جاءت بها العقود والمعاهدات المعمول بها لليوم والتي لا يجادل فيها فطاحل من المشرعين

[802] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1940- 1955)، بك. 681، ص. 380، م. 5: إصلاحات سياسة (1950)، لائحة صادرة عن الجلسة الاستثنائية للحجرة الفلاحية بتاريخ 20 جويلية 1950.

الفرنسيين والتي يعترف بها عدد كبير من الفرنسيين الذين لا همّ لهم إلّا المصالح العليا لفرنسا وسمعتها.
إنّ الحجرة الفلاحية التونسية الشاعرة بما لها من واجبات ومسؤولية تقدّم كامل احترامها لملكها المعظم سيدنا ومولانا محمد الأمين باشا باي دام له العز وطول البقاء، الذي تفضّل بالاهتمام بهاته المعضلة وبالإلحاح في الطلب من الحكومة الفرنسية بالإسراع في تحقيق إصلاحات جوهرية من شأنها إرضاء رغبات جميع السكان التونسيين.
تمنح ثقتها لرئيسها الفاضل السيد الطاهر بن عمار وتطلب منه مواصلة مساعيه وتداخلاته بتونس وبفرنسا حتّى تمنح البلاد التونسية في أقرب وقت إصلاحات عميقة وجوهرية".[803]

وقام الطاهر بن عمار بنفس التمشّي مع أعضاء المجلس الكبير، فدعاهم لاجتماع خاص لكسب تأييدهم وإعلان تبنّيهم لمذكّرته الإصلاحية. وقد نجح في عقد هذا الاجتماع يوم 24 جويلية 1950 وتوّج بإصدار لائحة مساندة هذا نصّها:

"استجابت أغلبية أعضاء القسم التونسي لدعوة رئيسها وتبنّت بالإجماع اللّائحة الآتية: إنّ موقف المكتب الذي يمثّل أغلبية القسم الفرنسي للمجلس الكبير للايالة التونسية موجّه ضدّ لوائح الإصلاحات أي ضدّ كل تطوّر للعلائق التونسية الفرنسية، وذلك خلافا لما لفرنسا من المصالح العليا، وهذا الموقف مخالف لما قرّ عليه قرار الملك ولإرادة الأمة جمعاء. فإنّ واجب القسم التونسي استنكار ذلك الموقف والإعلان بعزمه على الالتفاف حول الملك والأمة سعيا وراء بلوغ رغائبنا العادلة. وعلى اثر هاته العريضة طلبت أغلبية القسم التونسي من الرئيس أن يقوم بما يلزم لنشر المذكّرة التي قدّمها إلى الحكومة الفرنسية".[804]

وبادر الطاهر بن عمار، بعد أن نجح في كسب أنصار لمشروعه الإصلاحي، بزيارة محمد الأمين باي ومندوب الإقامة العامة دي لاشوفينيار de la Chauvinière يوم 25 جويلية 1950

[803] "الحجرة الفلاحية التونسية"، جريدة "**النهضة**"، 27 جويلية 1950.
[804] "الهيئات النيابية التونسية تتحرّك"، جريدة "**النهضة**"، 27 جويلية 1950.

لمدّهما باللّائحتين الصادرتين عن الحجرة الفلاحية والقسم التونسي للمجلس الكبير.[805] وعن هذه اللقاءات وعن الاجتماعات التي نظّمها الطاهر بن عمار ذكر مندوب الإقامة العامة، في تقريرين متتاليين وجّههما إلى وزارة الخارجية يوم 25 جويلية 1950، أنّ هذه التحرّكات جاءت كردّ فعل على رفض أعضاء الحجرة الفلاحية الفرنسية ونوّاب القسم الفرنسي للمجلس الكبير لمشروع الإصلاحات الذي كان محلّ تفاوض آنذاك بين المقيم العام وباي تونس وعلى معارضتهم للحكومة التونسية المزمع تشكيلها بقيادة محمد شنيق.[806]

واعتبر مندوب الإقامة أنّ اجتماع أنصار ابن عمار في مقر المجلس الكبير غير قانوني لأنّ الحاضرين تطرّقوا إلى مواضيع ذات طابع سياسي، ومن هذا المنطلق رفض مقابلة وفدهم واكتفى بلقاء رئيسهم الطاهر بن عمار، الذي برّر تنظيم هذا الاجتماع بالسير على منوال القسم الفرنسي للمجلس الكبير. ولاحظ أنّ اللّائحة الصادرة عن أعضاء الحجرة الفلاحية كانت أكثر حدّة من لائحة المجلس الكبير، التي جاءت بأسلوب موزون وأكثر اعتدال نظرا لوجود عدّة أعضاء معتدلين في صلب كتلة ابن عمار ذاتها. وبيّن مندوب الإقامة العامة أنّ الممضين على اللّائحة المساندة لمذكّرة الطاهر بن عمار، وعددهم 24 نائبا، لا يشكّلون أغلبية القسم التونسي للمجلس الكبير الذي كان يعدّ آنذاك 52 عضوا.[807]

وقد ذهبت بعض الصحف الفرنسية مذاهب أخرى في تفسير التصلّب المفاجئ الذي طرأ على مواقف الإصلاحيين التونسيين بقيادة الطاهر بن عمار، حيث ذكرت جريدة "فراترنيتي" « Fraternité »، لسان حال الحزب الاشتراكي بتونس، أنّ موقف أعضاء المجلس الكبير المتشدّد سببه عدم قيام المقيم العام لويس بيريّي بتشريك الطاهر بن عمار في المفاوضات الجارية حول تشكيل الوزارة التونسية، وتنافس عدّة نواب للحصول على مناصب وزارية في

[805] « La Section Tunisienne du Grand Conseil chez S. A. le Bey et à la Résidence Générale », *La Presse*, 27 juillet 1950.

[806] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1940- 1955)، بك. 681، ص. 380...**نفس المصدر**، تقريران من مندوب الإقامة العامة الفرنسية بتونس إلى روبار شومان وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 25 جويلية 1950.

[807] **المصدر نفسه**. كان القسم التونسي للمجلس يعدّ منذ 1945 53 عضوا ويبدو أنّ أحد الأعضاء فقد عضويته لسبب ما. وذكرت بعض الصحف عل غرار « Petit Matin » الصادرة بتاريخ 26 جويلية 1950 أنّ 27 نائبا تونسيا حضروا الاجتماع الذي دعا إليه الطاهر بن عمار وإن صحّ ذلك فإنّهم يمثّلون بالفعل أغلبية أعضاء القسم التونسي للمجلس الكبير. وذكرت "النهضة" الصادرة في نفس التاريخ أنّ الحاضرين كان عددهم 25 عضوا ولكنّها لم تنشر إلّا أسماء 23 عضوا فقط، في حين ذكرت "الابريس" أنّ الحاضرين كانوا 24 فقط.

الحكومة التونسية الجديدة.[808] وكانت جريدة "كارفور" « Carrefour » أكثر عنفا في مهاجمتها للطاهر بن عمار وقدّمت تفسيرات أخرى لتبرير سعيه الهادف إلى المساهمة في الحركية السياسية، وقد جاء في إحدى مقالاتها التي تلت إصدار لائحة القسم التونسي للمجلس الكبير ما يلي:

"إنّ هذا اللائحة الموحى بها والمحررة من طرف السيد الشاذلي رحيم النائب الوحيد بالقسم التونسي المنخرط في الحزب الاشتراكي، لا تعتبر إلّا بالنظر لمدى تقدير المقامات السياسية التونسية لقيمة نيابتهم لدى المجلس الكبير وهو تقدير مفقود تماما حسبما نتبيّن من الصحف التونسية بالإجماع، ولهجة الصحف بعيدة عن الاعتدال في جانب النواب.
على أنّ الرئيس الطاهر بن عمار مثال الإقطاعي التونسي الكامل، وهذا ما يفسّر إلى حدّ ما رغبته في مداراة المعارضة الدستورية بدون الإعراض تماما عن حكومة الحماية، والحال أنّه مدين لحكومة الحماية بكل شيء خصوصا في عهد الجنرال ماست الذي كان عليه أن يدعه يشنق لو وقعت الشائعات الرائجة آنئذ موقع القبول.
والسيد الطاهر بن عمار، الذي قلّد حديثا الصنف الثاني من وسام جوقة الشرف، قد بدّل رباط رقبته بآخر حسب الملحوظ. وهو امرؤ سعيد وهو يترأس من جهة أخرى الحجرة الفلاحية التونسية، حيث يسعى في تقديم شواهد إخلاصه للدستور الجديد. وممّا يمكن استنتاجه أنّ السيد الطاهر بن عمار الذي شنّ الغارة في سابق الأيام على السيد محمد بن رمضان، ذلك الإقطاعي الآخر الذي كان في الظن أنّه لا يمكن زحزحته، أصبح اليوم يهدف إلى نيل مقعد الوزارة الكبرى بعدما يبلى السيد محمد شنيق الوزير الأول للمنصف باي سابقا في تجربة عقيمة هي تجربة الوزارة الانتقالية".[809]

وتبرز هذه الشهادة أنّ الطاهر بن عمار لم يكن محلّ إجماع من مختلف الحساسيات السياسية الفرنسية، وأنّه كان على اتصال أكيد بقادة الحزب الدستوري الجديد في إطار التوافق على

[808] "موقف القسم التونسي من المجلس الكبير"، جريدة "**النهضة**"، 29 جويلية 1950. مع العلم أنّ بيريّي قرّر بعد ذلك إشراك الطاهر بن عمار في هذه المفاوضات والتقى به لهذا الغرض يوم 4 أوت 1950.
[809] "حول الإصلاحات المنتظرة"، جريدة "**النهضة**"، 16 أوت 1950. وهو تعريب لمقال كتبه "ملفير" المحرّر بجريدة "كارفور" في أواخر شهر جويلية 1950.

مصالح مشتركة. ويبدو أنّ المواقف التي اتخذها الطاهر بن عمار والمساعي التي قام بها منذ ربيع 1950 ساهمت، إلى جانب الأدوار المهمّة التي قام بها بورقيبة والاشتراكيون الفرنسيون وبعض أعضاء الحركة الجمهورية الشعبية، في إقناع الحكومة الفرنسية بضرورة "فعل شيء ما" من أجل تطوير العلاقات التونسية الفرنسية.[810]

وجاءت الاستجابة الفرنسية الفعلية على لسان روبار شومان وزير الخارجية، الذي صرّح يوم 9 جوان 1950 بمدينة تيونفيل Thionville بمناسبة تعيين المقيم العام الجديد لويس بيريّي، بأنّ "مهمّة المقيم العام الجديد في تونس هي السير بالبلاد التونسية إلى الاستقلال". وتشكّلت على هذا الأساس يوم 17 أوت 1950 أوّل حكومة تونسية تفاوضية بقيادة محمد شنيق وبمشاركة ممثّل الحزب الدستوري الجديد صالح ابن يوسف.[811]

وقد شارك الطاهر بن عمار في المشاورات التي سبقت تشكيل هذه الحكومة ولم يظهر، رغم أنّه كان من المرشحّين المؤهلين لتولّي رئاستها تماما مثل العزيز الجلولي، أيّ مقاربة يمكن أن يفهم منها أنّه يعرض ترشّحه. وحافظ على ولائه التام ومساندته الفاعلة لحكومة شنيق على امتداد وجودها حسب شهادة أحد المقرّبين من رئيس الحكومة التونسية آنذاك.[812]

ولعلّ من أبرز مظاهر هذا الولاء وهذه المساندة المطلقة مبادرة الطاهر بن عمار بإرسال برقيتين إلى ممثّلي السلطة الفرنسية بتونس وفرنسا يساند فيهما مذكّرة 31 أكتوبر 1951 التي أصدرها محمد شنيق احتجاجا على تعثّر المفاوضات وتلكّؤ الإدارة الفرنسية عن تطبيق وعودها الإصلاحية. وقد جدّد فيهما التزامه وأنصاره بالحجرة الفلاحية والقسم التونسي للمجلس الكبير بالمساندة غير المشروطة للمطالب التي تضمنتها مذكّرة رئيس الحكومة التونسية، وعبّر عن تمسّكه بضرورة مواصلة النهج الإصلاحي والتفاوضي إلى حدّ الوصول

---

[810] Julien (Charles-André) : *L'Afrique du nord en marche*, Cérès Editions, Tunis, 2001, t. 1, p. 292.

[811] لم يكن جورج بيدو رئيس مجلس الوزراء راضيا عن تصريح وزير خارجيته، لذلك تكفّل بتعديل هذا الوعد وبيّن أنّ الاستقلال في إطار الاتحاد الفرنسي هو الغاية النهائية لكلّ الأراضي التابعة للإمبراطورية الفرنسية أي أنّ الأمر لا يتعلّق سوى بالسير بالبلاد التونسية إلى الحكم الذاتي. ولم يمنع ذلك من تشكيل حكومة شنيق التفاوضية، التي ضمّت علاوة على رئيسها، محمود الماطري (وزير دولة للشؤون الداخلية) وصالح بن يوسف (وزير العدل) ومحمد بن سالم (وزير الصحة العمومية) ومحمد صالح مزالي (وزير التجارة والصناعة) والجنرال محمد سعد الله (وزير الفلاحة) ومحمد بدرة (وزير الشغل والشؤون الاجتماعية).

[812] Mestiri (Saïd) : *Le ministère Chenik à la poursuite de l'autonomie interne*, Arcs Editions, Tunis, 1991, p. 42 et 55.

وتساعد هذه الشهادة على عدم الانسياق وراء ما ذكرته بعض التقارير الفرنسية التي ذهبت إلى حدّ الحديث عن وجود صفقة بين ابن عمار والحزب الدستوري الجديد تقوم على مساندة رئيس الحجرة الفلاحية للحزب مقابل حصوله على وزارة الفلاحة. وكان المعمّرون الفرنسيون يرشّحون عبد القادر بلخوجة لهذه الخطة التي آلت في الأخير للجنرال سعد الله بعد رفض شنيق لمرشّح الفرنسيين.

إلى النتائج المأمولة مشيرا إلى أنّ أيّ فشل أو تراجع عن هذا الخيار لا يمكن إلّا أن يؤثّر سلبيا على العلاقات التونسية الفرنسية.[813] وعلى اثر صدور الردّ الفرنسي على مذكّرة شنيق بمذكّرة 15 ديسمبر 1951 التي كشفت عودة فرنسا لتبنّي مبدأ السيادة المزدوجة انحاز ابن عمار إلى صفوف المعارضين لهذه المذكّرة ونجح في القضاء على مؤسسة المجلس الكبير التي كانت المدخل الرئيسي لتمرير سياسة المشاركة التونسية الفرنسية.

وندرك بناء على ما تقدّم ذكره أهمية الدور الإصلاحي الذي قام به الطاهر بن عمار في مطلع الخمسينات بالتنسيق مع القوى الوطنية التونسية، ولم يمنعه ذلك من مواصلة نضاله الاقتصادي الذي لم يعد يحظى بالأولوية المطلقة في خياراته الاستراتيجية.



[813] **أ. و. خ. ف.**، ص. 294...**نفس المصدر**، تقرير من مندوب الإقامة العامة بتونس إلى روبار شومان وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 24 نوفمبر 1950.

الطاهر بن عمار يهنّئ صديقه محمد شنيق بتولّي منصب رئاسة الحكومة التونسية التفاوضية في أوت 1950.[814]

3- نشاط الطاهر بن عمار ضمن الحجرة الفلاحية التونسية وفي بعض الجمعيات والهيئات الفلاحية الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية.

واصل الطاهر بن عمار قيادته للحجرة الفلاحية التونسية للشمال بعد الحرب العالمية الثانية، غير أنّ هذه المؤسسة لم تعد تمثّل الميدان الرئيسي لنشاطه بحكم تراجع الأزمة الاقتصادية وتركيزه على النشاط السياسي والإصلاحي وتزعمّه للكتلة المعارضة بالمجلس الكبير منذ 1945.

ويبدو أنّ السلطات الفرنسية حاولت إبعاده عن رئاسة هذه الحجرة بمناسبة انتخابات تجديدها الكامل التي جرت في جانفي 1948 وتعويضه بفريد البكوش.[815] إلاّ أنّ الطاهر بن عمار نجح في هذه الانتخابات بفضل مساندة الحزب الحرّ الدستوري الجديد له وخاصّة بفضل الشعبية الواسعة التي اكتسبها نتيجة رئاسته للحجرة الفلاحية منذ 1930 وتفانيه في الدفاع عن مصالح الفلاحة التونسية والفلاحين التونسيين ولا سيّما كبار الملاكين منهم.

وتمّ تجديد انتخاب ابن عمار يوم 9 فيفري 1948 رئيسا لهذه الحجرة بإجماع أعضائها الجدد، فبادر بالاتصال بوزير الفلاحة عبد القادر بلخوجة وطلب منه تقديم الهيئة الجديدة لمحمد الأمين باي وكان تصرّفه مغايرا لتصرّف محمد بدرة الرئيس الجديد للحجرة التجارية،

---

[814] Mestiri (Saïd) : *Le ministère Chenik…op.cit.*, p.136.

[815] ورد ذلك في شهادة خاصة أمدّنا بها مشكورا نجله الشاذلي بن عمار بمناسبة لقائنا معه بقرطاج يوم 27 ديسمبر 2007. وفريد البكوش هو ابن أخ صلاح الدين البكوش الذي شغل منصب قايد تونس والأحواز ثمّ منصب وزير أكبر بين 1943 و1947.

الذي ارتكب "هفوة بروتوكولية" ولم يقم بزيارة مجاملة للباي.[816] وتولّى الطاهر ابن عمار بعد انتخابه إلقاء خطابه الافتتاحي باللغة العربية وطالب فيه بتوسيع صلاحيات الحجرة الفلاحية وتغير نظامها الأساسي قائلا:

"أحدثت حجرتكم هذه منذ سبعة وعشرين عاما بأمر عليّ مؤرخ في 21 جانفي سنة 1920، ولا شكّ أنّه منذ ذلك التاريخ توالت الطوارئ ويتحتّم اليوم تجديد نظامها وإعطاؤها نفوذا محسوسا ومعنى للوجود واستشارتها في كلّ أمر يمسّ الفلاحة حسبما جاء ذلك في أمر عليّ مؤرخ في 16 أوت 1938. على أنّه لا يكون عملها مفيدا إلّا إذا كانت علائقنا مع الحكومة ودواليبها أقوى وأخلص عن ذي قبل وكانت في جوّ ملؤه الثقة والصدق".[817] وتطرّق بعد ذلك لبعض مظاهر الوضع الفلاحي بالبلاد التونسية فذكر "أنّ حالة الصابة في هذا العام تبدو مزعجة في مساحة عظيمة من شمال الإيالة، وذلك ما يجعلنا نتكهّن عاما صعب الاجتياز خصوصا وقد تعكّرت الحالة بارتفاع مستمر متوال لأسعار المواد اللازمة لفلاحتنا، وحبوبنا التي هي أهم مواردنا مسعّرة بأثمان تدعو إلى الفشل وتقويض العزائم، زيادة على أنّه يلزم مدّ صغار ومتوسطي فلاحينا بما يكفيهم من آلات وتراكتورات لتحسين حالتهم خاصة وتحسين الإنتاج عموما".[818]

واستغلّ الطاهر بن عمار حضور الوزير الأكبر للحكومة التونسية مصطفى الكعاك لأول مرّة جلسة تعقدها الحجرة الفلاحية ليبسط أمامه واقع الفلاحة التونسية مبيّنا أنّ الحكومة تتحمل النصيب الأوفر من المسؤولية في تدهور حالة الفلاحين التونسيين، ومن أهمّ ما يؤكّد ذلك في خطابه نذكر المقاطع الآتية:

[816] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1944- 1949)، بك. 597، ص. 34: البلاد التونسية (جانفي – ديسمبر 1948). وفي الحقيقة كانت "هفوة" بدرة مقصودة باعتباره كان زعيم الحركة المنصفية ولم يكن يعترف بسلطة الأمين باي. وقد أشادت جريدة "النهضة" الصادرة يوم 7 فيفري 1948 كعادتها بالطاهر بن عمار "الذي أبت عليه وطنيته أن يقدّم الهيئة لأيّة شخصية كبرى في البلاد قبل رمز السيادة والذاتية التونسية" واعتبرت أنّ محمد بدرة ارتكب "هفوة وطنية" بتغافله عن القيام بهذه الزيارة.

[817] "بالحجرة الفلاحية"، جريدة "**النهضة**"، 12 فيفري 1948. وللإشارة فقد حافظنا على خطاب ابن عمار كما ورد خاصّة أنّه صاغه باللغة العربية التي لم يكن يتقنها إتقانه للغة الفرنسية وقد أكّد ذلك بنفسه في هذا الخطاب حيث قال "وكلّكم تعلمون أنّي لست من فرسان ميادين البيان حتّى يتسنّى لي التفنّن في إبراز معاني الشكر والامتنان لحضراتكم عمّا طوّقتموني به الكلام". وقد أشار سعيد المنستيري في كتابه حول وزارة شنيق (بالفرنسية ص. 36) أنّ الطاهر بن عمار وشنيق والعزيز الجلولي كانوا يتكلمون اللهجة التونسية بصعوبة.

[818] **المصدر نفسه.**

"بكلّ الأسف اجتازت بلادنا وما زالت تجتاز أزمات قاسية متوالية. منذ سنوات ونحن نعاني مع عواقب الحرب الأخيرة كابوسا خدّر منّا الأعصاب والعقل وبعث في نفوسنا الفشل والقنوط. منذ سنين وفلاحنا يوالي الجهود الجبّارة للقيام بشؤون مستغلاته ولكن يا للأسف كلّما حان وقت جمع نتاج بذره إلّا وصادفت الرياح وإمساك للأمطار تفسد بذره وغرسه...على أنّنا لو أمعنّا النظر وسلّمنا جدلا أنّ للطبيعة شيئا من المسؤولية في هاته الحالة التعيسة ينبغي لكلّ متبصّر مدرك للحقيقة أن يعلم أنّ للحكومة جانبا من المسؤولية حيث لم تسن لحدّ اليوم رغم تجربة فائت السنين سياسة فلاحية تونسية وصرفت معظم اهتمامها بحالة المعمّر وتركت الفلاح التونسي وشأنه وكان عليها أن تسوّي بينهما في المعاملة وفي مدّ كلّ منهما بما يحتاجه من إرشاد وقروض... ومن أدلّة عدم الاهتمام بالفلاح التونسي بقاء أمر 25 جوان 1942 الذي يحرم التونسي من حقّ اكتساب أراضي بلاده إلّا برخصة في الشراء ذلك النص الذي اتّخذ لمقاومة انتشار ملكية الأجانب والذي صوّب في آخر الأمر نحو التونسيين خاصة".[819]

أمّا عن الحلول الضامنة لتحسين وضعية الفلاحة والفلاحين، فقد ركّز ابن عمار في خطابه على ضرورة إتّباع سياسة فلاحية واضحة وعادلة وإلغاء الأوامر المعرقلة لتطوّر الفلاحة التونسية حيث قال: "دعنا من الحلول الوقتية لمثل هاته المشاكل ولنقاومها بعزيمة صادقة وبأسلوب جدّي مثمر، فلتمد الحكومة فلاحنا بالأرض بقدر الكفاية وبالقروض بقدر الكفاية ولا شطط في طلبنا إن اختصرناه في قولنا: عامليه أيّتها الحكومة مثل معاملتك للمعمّر الفرنسي على الأقل. لهذا يلزم اليوم من دون تأخير تلافي الحالة الراهنة بتوزيع الحبوب مجانا للمعوزين ونقدا للقادر منهم على الدفع ثمّ إسعاف العاطلين منهم بشغل يعود بالنفع على اقتصاد البلاد من إصلاح للطرقات وحفر للآبار وإقامة للسدود وغرس للأشجار. ثمّ يلزم فسخ النصوص المبنية عليها اليوم السياسة الفلاحية مثل أوامر 1934 و1935 و1942 وكذلك إصلاح حجرتنا هذه إصلاحا جدّيا يمكّنها من المشاركة فعلا في الشؤون الاقتصادية للبلاد".[820]

---

[819] "الحجرة الفلاحية التونسية: خطاب السيد الطاهر بن عمار"، جريدة "**النهضة**"، 9 مارس 1948.
[820] **المصدر نفسه.**

وقد تعمدنا في نقل هذه المقاطع المطوّلة نسبيا ترك العنان للمترجم له للتعبير بنفسه وعن نفسه حتّى نأخذ صورة حيّة عن وسائله الخاصة في التواصل وطرح القضايا ذات الصبغة الرسمية والعامة بما فيها من عرض وإقناع وحجاج.

أمّا على المستوى العملي فقد ركّز ابن عمار سنة 1949 على معالجة مسألة الانهيار المفاجئ لأسعار الزيوت التونسية ونجح في إقناع المقيم العام بمساعدة التجار التونسيين على تسويق 3 آلاف طنّ من الزيوت بفرنسا وأن يتمّ توحيد أسعار الحبوب التونسية والفرنسية بعد تكفّل ديوان الحبوب بمصاريف النقل، كما نجح في إقناع الحكومة بإلغاء أمر 1942 المتعلّق بفرض ترخيص مسبق على شراء العقارات، وبادر بطلب انخراط الحجرة الفلاحية التونسية للشمال في الجامعة الأوروبية للفلاحة وهي إجراءات تخدم في معظمها مصالح كبار الملاكين العصريين.[821]

ومنذ سنة 1950 أصبحت الحجرة الفلاحية التونسية للشمال أكثر تشددّا في مواقفها الوطنية سواء ذات الطابع الاجتماعي أو الاقتصادي أو حتّى السياسي، ويظهر ذلك في عدّة أمثلة:

- تبنّي الحجرة الفلاحية في جلستها المنعقدة بتاريخ 25 جانفي 1950 لمطلب يتعلّق بتحسين ظروف العملة الفلاحيين، حيث طالبت "بوجوب الزيادة في أصل أجرة العامل الفلاحي زيادة يومية أقلها عشرون فرنكا، وذلك زيادة عمّا يتمتّع به عادة من الامتيازات مثل العطلة الخالصة والضمان الجبري ضدّ الحوادث وإمكانية تربية بقرة وبعض رؤوس من الضأن، مع السعي أن تعترف له السلط المحلية بالفاقة ليتمكن من التحصيل على التداوي مجانا".[822] وقد استنكر الاشتراكي أندري دوران انقليفيال هذا الطلب الأخير على صفحات "البتي ماتان" « Petit Matin »، ممّا حدا بالطاهر بن عمار إلى توضيح هذا الموقف مبيّنا "أنّ لوزارة الصحة والإسعاف العموميين أطباء بداخل المملكة مكلفين بمعالجة الفقراء مجانا ومدّهم بالأدوية على حساب الدولة،

[821] "الحجرة الفلاحية التونسية: جلسة 10 أوت 1949"، جريدة "**النهضة**"، 24 أوت 1949.
[822] "بالحجرة الفلاحية التونسية"، جريدة "**النهضة**"، 28 جانفي 1950.

وتقدّم هذه الإسعافات إلى كتلة العملة الفلاحيين وهي العنصر الأصلي بالبادية. ولا تتمّ المعالجة إلّا عند استظهار العامل بشهادة فقر لا تصدر إلّا في حالة انعدام أيّ ضريبة موظفة على العامل مهما كانت الضريبة طفيفة. وغاية الحجرة رفع هذا الحيف بالنسبة للعملة الفلاحيين المستضعفين".[823]

- احتجاج الحجرة الفلاحية التونسية في جلستها المنعقدة يوم 20 جويلية 1950 على كيفية تعاطي الإدارة الفرنسية مع ملف الأراضي الدولية وأراضي الايطاليين وانحيازها الواضح لفائدة المعمرين الفرنسيين. وقرّرت نتيجة لذلك "عدم الحضور بأيّ توزيع للأراضي من أيّ نوع كانت إلى أن يقع فصل هاته المعضلة الأساسية للتونسيين، الذين يزداد عددهم كل عام بما يقرب من 60 ألف نسمة فصلا منصفا وعادلا".[824]
- تبنّي الحجرة الفلاحية التونسية في نفس الجلسة المذكورة لمذكّرة الإصلاحات السياسية التي قدّمها الطاهر بن عمار في باريس كما بيّنّا آنفا.

وبالتوازي مع نشاطه في صلب الحجرة الفلاحية ساهم الطاهر بن عمار في عدّة هيئات ولجان ذات طابع اقتصادي وشارك في عدّة مؤتمرات اقتصادية بالخارج ولعلّ أبرزها:

- انتخابه رئيسا لمجلس إدارة "التعاضدية الفلاحية التونسية" بعد انتخابات يوم 27 فيفري 1947 التي جرت بمركز الحجرة الفلاحية التونسية.[825]
- اختياره عضوا ممثّلا للحجرة الفلاحية بديوان الزيت وتجديد هذا الاختيار بصفة متواصلة.
- مشاركته سنة 1949 في اللجنة الاستشارية لديوان الحبوب صحبة علي بلحاج.[826]

---

[823] "قضية العملة الفلاحيين"، جريدة "**النهضة**"، 29 جوان 1950.
[824] "الحجرة الفلاحية التونسية: جلسة يوم الخميس 20 جويلية 1950"، جريدة "**النهضة**"، 5 أوت 1950.
[825] "التعاضدية الفلاحية التونسية"، جريدة "**النهضة**"، 12 مارس 1947. كان المتصرّفون في هذه التعاضدية : الطاهر بن عمار ومحمد بن رمضان والأخضر بن عطية والطيب رضوان ومحمد العصفوري ومحمد شلبي ومحمد درغوث وعلالة بن عبد الجليل والحطاب بوحجبة وإسماعيل البحري وأحمد حمزة وحسين فرحات. أمّا مجلس الإدارة فقد تكوّن اثر انتخابات 27 فيفري 1947 من الطاهر بن عمار (رئيس) ومحمد ابن رمضان (كاهية رئيس) ومحمد العصفوري (كاتب).
[826] "الحجرة الفلاحية: جلسة 26 أكتوبر 1949"، جريدة "**النهضة**"، 9 نوفمبر 1949.

- مشاركته في لجنة متابعة تصفية الأملاك الايطالية بتونس التي تكونت بمبادرة من الحجرة الفلاحية سنة 1949 وشارك فيها إلى جانبه علي بلحاج وحمدة اللزّام.[827]
- مشاركته في الندوة التي نظمتها "لجنة التهذيب والتجهيز الزراعي" وهي لجنة مختلطة تكوّنت في بداية جوان 1949 للنظر في مسألة ترفيع مقدّرات الإنزال وتوطين النزلاء بأوقاف سيدي مهذّب وتحويل وضعية الأراضي الجماعية المغروسة والتصرّف في المنحة التي قدّمتها فرنسا لإسعاف ضحايا الجفاف وقدرها 500 مليون فرنك. وتمّ اختيار الطاهر ابن عمار في بعض اللجان الفرعية المنبثقة عن هذه اللجنة على غرار لجنة الترفيع في مقدّرات الإنزال ولجنة التصرّف في الهبة المالية الفرنسية.[828]
- مشاركته في مؤتمر الحبوب بباريس في جوان 1949 وفي مؤتمر القموح الصلبة الذي عقد بمدينة الرباط في شهر جانفي 1949 ثمّ بمدينة قسنطينة في شهر مارس 1950.[829]
- مشاركته في المؤتمر الدولي للتجهيز الاقتصادي الذي عقد في مدينة طورينو الايطالية في شهر ماي 1950.[830]

وندرك من خلال هذه الأمثلة أهمية الدور الاقتصادي الذي قام به الطاهر بن عمار عبر مؤسسة الحجرة الفلاحية التي ساهمت، رغم أنّها كانت تمثّل بالأساس مصالح كبار الفلاحين التونسيين، في الدفاع عن الأراضي التونسية وحمايتها من التوسع الاستيطاني وفي تمثيل الذاتية الاقتصادية التونسية وحاولت علاوة على ذلك لعب دور سياسي بتبنّيها منذ بداية الخمسينات لمطالب إصلاحية منسجمة مع المطالب الوطنية. وقد مكّنت هذه المؤسسة الطاهر ابن عمار، الذي نجح في كسب ثقة كبار الفلاحين الذين بوّؤوه رئاستها منذ 1930، من اكتساب مزيد من الخبرة والتمرّس بمعالجة الملفات الاقتصادية والاجتماعية ونسج شبكة واسعة من الصداقات والولاءات بالداخل والخارج وهي خصال مهمّة في تحديد مستقبله السياسي في الفترة التي تلت حلّ المجلس الكبير سنة 1951.

---

[827] **المصدر نفسه.**
[828] جريدة "**النهضة**"، 3 جوان 1949.
[829] « Après la conférence des blés durs : ce que nous déclare M. le président Tahar Ben Ammar », *Le Petit Matin*, 15 mars 1950.
[830] جريدة "**النهضة**"، 23 ماي 1950.

خاتمة الباب الثاني

الطاهر بن عمار بين هاجس المصلحة الشخصية أو الفئوية ومقتضيات الالتزام الوطني.

تبيّن لنا بعد تتبّع أنشطة الطاهر بن عمار ومواقفه وإسهاماته النظرية والعملية طيلة الفترة الممتدة من دخوله المجلس الكبير سنة 1928 إلى حدّ اضمحلال هذه المؤسسة سنة 1951، أنّه كان يتحرّك وفق استراتيجية واضحة المعالم والأهداف تقوم أساسا على إيلاء الأولوية المطلقة للنضال الاقتصادي من داخل الأجهزة الاستعمارية كالمجلس الكبير والحجرة الفلاحية والجمعية الفلاحية الأهلية ومختلف اللجان الاستشارية سواء المنبثقة عن هذه الهياكل أو المحدثة بمعزل عنها.

وقد تناولنا على امتداد الفصول الثلاثة لهذا الباب جملة من الإشكاليات التي رأيناها ضرورية لفهم المسار الفردي للطاهر بن عمار منظورا إليه من زوايا نظر مختلفة مع الوعي التام بما تضمنّه هذا المسار من منعطفات وتطورات، إذ لا يمكن إسقاط حقائق بداية الثلاثينات وهي الفترة التي كان فيها ابن عمار في أوج الانسجام مع سياسة التعاون والمشاركة مع واقع بداية الخمسينات الذي سجلنا فيه تماهي ابن عمار مع الخط الوطني ومساهمته في تقويض صرح المجلس الكبير. ويمكن اختزال تلك الإشكاليات في إشكالية مركزية وهي الآتية:

ما الذي حمل الطاهر بن عمار على تبنّي سياسة التعاون مع الإدارة الاستعمارية والمشاركة في الهياكل النيابية والتمثيلية التي أحدثتها؟ وبم نفسّر تراجعه النسبي عن هذا التوجّه في بعض الفترات وصولا إلى التحالف مع الحزب الحرّ الدستوري الجديد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؟ هل كان ذلك من أجل حماية المصالح الذاتية الضيقة المرتبطة بانتمائه لشريحة كبار الفلاحين العصريين والدفاع عن هذه المصالح بكل الوسائل المتاحة بما فيها الولاء للمستعمر والتحالف بعد ذلك مع الحزب الرئيسي في المعارضة الوطنية؟ أم إنّه كان يسعى لتوظيف تلك الأطر والتحالفات في تحقيق أهداف وطنية عامة بواسطة النضال الاقتصادي والاجتماعي السلمي والمرحلي من دون التورّط في المعارضة الصريحة للمستعمر أو في الالتزام السياسي الحزبي؟

ويجدر بنا من أجل تفكيك هذه الإشكالية المركّبة أن نذكّر بأهم المفاصل التي ميزت مسيرة الطاهر بن عمار خلال الفترة المعنية (1928- 1951)، والتي يمكن تنظيمها كالآتي:

- الفترة الممتدة بين 1928 و1932: وتميزت بانخراط الطاهر بن عمار الجليّ في سياسة التعاون والمشاركة بعد ابتعاده عن الحزب الإصلاحي المنحل وانضمامه لكتلة محمد شنيق بالمجلس الكبير. وقد نجح خلال هذه الفترة في تثبيت مكانته بالمجلس الكبير وخاصة بالحجرة الفلاحية للشمال والجمعية الفلاحية الأهلية، ليتفرّغ إلى الدفاع عن مصالح الفلاحين التونسيين وتمثيلهم في المساعي الهادفة إلى حلّ الأزمة الاقتصادية الكاسحة.

وتبرز في هذه الفترة صورة الطاهر بن عمار "الانتهازي"، والانتهازيون « Opportunistes » ، حسب تعبير هنري دي مونتيتي، هم أولئك الساعين إلى ضمان مكاسبهم المادية وتنمية مشاريعهم الاقتصادية مع الحفاظ على التوازن بين الرأي العام الذي يراعونه لأسباب انتخابية بحتة من جهة، وبين السلطة الفرنسية التي

يظهرون أمامها بوصفهم ممثلي الشعب والتي يستمدون منها مكانتهم المريحة وأرباحهم الطائلة من جهة أخرى.[831]

ورغم أنّ هاجس المصلحة الذاتية لا يمكن نفيه عند هؤلاء، فإنّهم نجحوا في تحقيق بعض المكاسب لفائدة عامة الفلاحين التونسيين ومنها على سبيل الذكر لا الحصر بعث الصندوق العقاري الموجه لمساعدة الفلاحين المدينين.

ثمّ إنّ الطاهر بن عمار لم يكتف بالمطالبة بإصلاحات عاجلة وتقديم مساعدات طارئة للفلاحين المنكوبين فقط، بل كان أيضا صاحب مشروع إصلاحي متكامل يقوم على حماية الأراضي التونسية وتطوير استغلالها بواسطة تركيز نظام عقاري جديد وملائم وإتباع سياسة فلاحية واضحة وعادلة، وهنا بالذات يكمن البعد الوطني لإسهاماته الاقتصادية.

- الفترة الممتدة بين 1932 و1933: وهي فترة تراجع فيها ابن عمار عن الانخراط في سياسة التعاون المطلق حينما اكتشف أنّ سلط الحماية لم تكن جادة في الاستجابة لمطالب حلفائها من كبار الفلاحين التونسيين، ولم تعاملهم على قدر المساواة مع نظرائهم الفرنسيين. ويدل ذلك على أنّ "الانتهازيين" اختاروا الانحياز إلى جانب "الشعب" عندما لم يعد يمكن لهم الحفاظ على المعادلة المذكورة والقائمة على إيجاد التوازن بين انتظارات الرأي العام المحلي وضوابط الإدارة الفرنسية.

وإذا كان انخراط الطاهر بن عمار في سياسة المشاركة والتعاون مع الإدارة الاستعمارية لم يصل به مطلقا إلى حدّ الابتذال والولاء التام لها، فإنّ تراجعه عن هذه السياسة لم يؤدّ أبدا إلى القطع الكلّي معها.

- الفترة الممتدة بين 1934 و1939: وهي فترة تميزت باستئناف الطاهر بن عمار لسياسة التعاون والنضال الاقتصادي من داخل الأجهزة الاستعمارية، التي أصبحت

[831] **المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية**، تقرير حول الوضع السياسي الأهلي في البلاد التونسية، ديسمبر 1937، نشرية "**وثائق**" عدد 3، 1985، ص. 27. وتنسب كتابة هذا التقرير، حسب الأستاذ محمد الهادي الشريف، إلى هنري دي مونتيتي، وهو الأرجح، أو إلى شارل سوماني. وقد تحدّث فيه عن الكتلة الانتهازية التي تضم كبار نواب المجلس الكبير وهم الطاهر بن عمار وامحمد شنيق ومحمد بن رمضان والمنصف العقبي، والتي تتميز بمضارباتها الاقتصادية وعلاقاتها النفعية بالرأي العام المحل وبممثلي السلطة الفرنسية.

مكانته فيها أكثر تأثيرا منذ تقلّده رئاسة المجلس الكبير لأول مرة سنة 1935. ويفسّر ذلك بتوفّر ظروف جديدة ملائمة مع الإصلاحات الاقتصادية المهمة التي قام بها المقيم العام بيروطون، والتي أدت إلى إنقاذ آلاف الفلاحين المدينين من خسارة أملاكهم المرهونة (إنشاء صندوق توثيق الديون وإيقاف البيوعات العدلية).

ويعني ما تقدّم ذكره أنّ العامل الاقتصادي كان العامل المحدّد في نهاية المطاف في إقبال ابن عمار على سياسة التعاون والمشاركة ثمّ في التخلّي عنها ظرفيا وفي استئنافها بعد ذلك.

- الفترة الممتدة بين 1939 و1942: اهتم الطاهر بن عمار أثناء هذه الفترة، وبالأخص خلال الوجود الألماني بتونس، بمشاريعه الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق أرباح شخصية في ظروف الحرب من دون التورّط في مغامرات أو علاقات أو ولاءات غير محسوبة.

- الفترة الممتدة بين 1943 و1945: نجح ابن عمار خلال هذه الفترة في تثبيت مكانته الشخصية (عودته لرئاسة المجلس الكبير وتوطيد علاقاته مع ممثلي السلطات الفرنسية)، وخاصة في توسيع آفاقه السياسية بقيادته للجبهة الوطنية وتبنّيه لمطلب الاستقلال الداخلي. ويبدو أنّ هذا التحوّل الأخير مرتبط بالانتكاسات الأخيرة لتجربة التعاون المطلق ومنسجم مع قناعاته الإصلاحية والمرحلية.

- الفترة الممتدة بين 1946 و1951: وهي فترة تميّزت بتصلّب المواقف السياسية للطاهر بن عمار وتحالفه مع الحزب الحرّ الدستوري الجديد. وقد تزامن ذلك مع تزايد نقمة الأهالي على المجلس الكبير وتراجع مكانته داخل هذه المؤسسة لفائدة خصمه محمد بن رمضان.

ولعلّ ذلك ما أوحى للعديد من الملاحظين بأنّ التماهي شبه التام للطاهر بن عمار مع المواقف الوطنية كان مجرّد مناورة للحصول على مكاسب شخصية (تجنّب نفور الرأي العام والعودة لرئاسة المجلس الكبير والحصول على منصب وزاري بتزكية من الحزب)، وهو تحليل لا يستقيم مع ما بيّنّاه آنفا من ثبوت وجود البعد الوطني في شخصية ابن عمار حتّى في أحلك لحظات التعاون.

وبناء على كل ما تقدّم، فإنّنا نميل إلى القول بأنّ هذا التحوّل ناتج عن التقاء الاستراتيجية الفردية الخاصة بالطاهر بن عمار مع الاستراتيجية الوطنية التي رسمها الديوان السياسي لقيادة المسيرة التحرّرية للبلاد التونسية.

ويدل هذا الالتقاء أيضا على تفاعل بعدين متلازمين في شخصية الطاهر بن عمار: البعد البراغماتي بما فيه من مرونة وانتهازية ونفعية من جهة، والبعد الوطني بما يتضمّنه من اعتدال ورؤية إصلاحية وقدرة توفيقية من جهة أخرى. وإذا كان البعد الأول أكثر بروزا في مطلع الثلاثينات، فإنّ البعد الوطني أصبح أكثر جلاء منذ أواخر الحرب العالمية الثانية وخصوصا بعد انهيار قلعة المجلس الكبير.

الباب الثالث

الطاهر بن عمار من الوِزارة إلى الوْزارة[1]

أو

الطاهر بن عمار المستوْزِرْ والوزير و"المُوَزَّرْ" (1951-1985).

"وأعظم ما افتخر به بعد انقضاء خمسة وثلاثين عاما على اليوم الذي توليت فيه عام 1921 قيادة الوفد الثاني الذي طالب بدستور للبلاد التونسية هو التوقيع بالتعاقب على اتفاقيات الحكم الذاتي وعلى براءة استقلال بلادي ورئاسة الحكومتين التين أقرّتا دعائم تونس الحرة".

مقتطف من تصريح للطاهر بن عمار، جريدة "**الصباح**"، 10 أفريل 1956.

[1] تعني "الوزارة" « Ouzara » في فترة الحماية الإدارة المركزية للمصالح العدلية، وهي من جهة أخرى محكمة الاستئناف بالنسبة لمحاكم الآفاق وهي أخيرا محكمة للجنايات وللنقض والإبرام. ويدل التعبير التونسي "الموزّر" على الشخص الذي علقت به تهمة خطيرة جرته إلى المثول أمام محكمة "الوزارة" أو الشخص الذي تتهدّده مخاطر حقيقية مصدرها عادة الدولة.

الفصل الأول:

الطاهر بن عمار المُسْتوزِرْ « Ministrable »: أنشطته السياسية ومواقفه الوطنية منذ خروجه من المجلس الكبير إلى حدّ تعيينه وزيرا أوّلا (نهاية 1951- جويلية 1954).

"ذلك أنّ السيد الطاهر بن عمار شخصية عظيمة بتونس. وليس من أعضاء الدستور الجديد. وهو من كبار أصحاب العقارات كما أنّه رجل خير قام خلال أعوام الجفاف الطويلة من سنة 1943 إلى سنة 1948 بتزويد أهالي الجنوب بالقمح وكان ذلك في الغالب رغم إرادة الإدارة ومخالف للتراتيب القانونية".

عن مقال صدر بجريدة **"تونس المسائية"** « *Tunis Soir* »، 17-18 فيفري 1952. ونقلته جريدة **"النهضة"**، 20 فيفري 1952.

« Tahar Ben Ammar s'est fait le champion depuis de nombreuses années de l'autonomie interne. Il fit preuve de courage lors de la tragique répression du Cap Bon ».

Jean Rous, *Franc-Tireur*, 3 août 1954.

I- الدور السياسي للطاهر بن عمار خلال فترة التصعيد والإصلاحات المفروضة (جانفي 1952- أفريل 1953).

1- مساهمة الطاهر بن عمار في التحقيق حول حوادث الوطن القبلي ومساعيه الباريسية لإحياء مفاوضات الحكم الذاتي (جانفي- فيفري 1952).

لم يستمر الانفراج النسبي الذي شهدته العلاقات التونسية الفرنسية منذ تشكيل حكومة شنيق سنة 1950 طويلا، إذ سرعان ما استسلمت الخارجية الفرنسية إلى ضغوطات "التجمّع الفرنسي" الذي يقوده أنطوان كولونا Antoine Colonna، وأعلنت أنّ الأمر لا يتعلّق بوجود مفاوضات « Négociations » حول وضعية البلاد التونسية بل بمجرّد محادثات « Conversations » حول الإصلاحات الممكنة من دون التزام بالوصول إلى نتائج عملية ملموسة.[2] وبعد تردّد ردّ روبار شومان وزير الخارجية على مذكّرة محمد شنيق، التي قدّمها للحكومة الفرنسية بتاريخ 31 أكتوبر 1951، بمذكّرة 15 ديسمبر 1951، التي أقرّت استحالة إقصاء الفرنسيين عن المشاركة في تسيير شؤون البلاد التونسية واعتبرت أنّ الرابطة بين البلدين رابطة أزلية. وفي يوم 25 ديسمبر تمّ إعفاء المقيم العام لويس بيريّي من مهامه وتعويضه بجان دي هوتكلوك Jean de Hauteclocque، فكان ذلك إيذانا ببداية مرحلة جديدة تميّزت بالاستياء الشعبي العام والتكتل الوطني وراء الحزب الحرّ الدستوري الجديد والاستعداد للمواجهة والمقاومة والتصعيد والقمع الفرنسي غير المسبوق.

[2] « Pas de négociations sur le statut de la Tunisie mais des conversations sur les réformes possibles », *Le Petit Matin*, 21 novembre 1951.

أ- موقف الطاهر بن عمار من سياسة القمع الفرنسي وتقريره حول حوادث التطهير بالوطن القبلي (جانفي- بداية فيفري 1952).

حاول الطاهر بن عمار، الذي لم يفقد ثقته في أصدقائه الفرنسيين، أن يلعب دورا ما لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في ظل هذه الظروف الجديدة. فتحوّل إلى باريس وقابل عدة شخصيات فرنسية على رأسها موريس شومان Maurice Schumann المنضم حديثا للحكومة الفرنسية في خطة كاتب دولة للشؤون الخارجية[3]، وجاك باردو Jacques Bardoux رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الفرنسي وباقي أعضاء كتلة نواب حزب "الحركة الجمهورية الشعبية" MRP بالبرلمان الفرنسي ورئيسهم فرانسوا دي مونتون François de Menthon.

والتقى الطاهر ابن عمار أيضا ببعض الشخصيات الاشتراكية وأبرزها غي مولّي Guy Mollet الكاتب العام للحزب الاشتراكي SFIO وأندري بيدي André Bidet. وفي يوم 31 ديسمبر 1951 كان له لقاء خاصا مع رئيس مجلس الوزراء الفرنسي روني بلافن René Pleven وهو رئيس حزب "الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي للمقاومة" UDSR، وتوّج ابن عمار محادثاته بلقاء الراديكالي ادغار فور Edgar Faure يوم غرّة جانفي 1952.[4]

وقد استغل الطاهر بن عمار هذه اللقاءات ليدعو مستقبليه إلى التعجيل بإعادة النظر في العلاقات التونسية الفرنسية مؤكّدا على ضرورة بعث مجلس تونسي وإدخال إصلاحات تدريجية على هياكل السلطة التنفيذية وعلى نظام الوظيفة العمومية.[5] إلّا أنّ الوعود الإصلاحية التي تلقّاها من النواب وأعضاء الحكومة الفرنسية لم تتحقق نتيجة الأزمة الوزارية التي عقبت سقوط حكومة بلافن يوم 7 جانفي 1952 واستمرت إلى حدّ تشكّل حكومة خلفه ادغار فور رسميا يوم 20 جانفي 1952.

---

[3] موريس شومان Maurice Schumann (1911- 1998): صحفي وسياسي وبرلماني ورجل دولة فرنسي من أبرز أصدقاء الطاهر بن عمار الفرنسيين. التحق في جوان 1940 بالجنرال ديغول وكلّف بالدعاية لفائدة "فرنسا الحرة" في لندن واعتنق الديانة المسيحية سنة 1942 رغم أنّ والده كان يهوديا. وفي شهر نوفمبر 1944 انتخب باقتراح من جورج بيدو رئيسا لحزب "الحركة الجمهورية الشعبية" « Mouvement Républicain Populaire »، وهو حزب ديمقراطي مسيحي يصنّف ضمن أحزاب الوسط، وحافظ على الرئاسة إلى حدّ شهر ماي 1949. وانتخب في أكتوبر 1945 نائبا بالبرلمان الفرنسي ممثلا لمدينة ليل Lille، وانضم إلى الحكومة الفرنسية لأول مرّة في شهر أوت 1951 وشغل خطة كاتب دولة للشؤون الخارجية منذ ذلك الحين وإلى حدّ جوان 1954 وهو ما يفسّر معرفته العميقة بالشؤون التونسية، وكان رئيسه المباشر في هذه الخطة روبار شومان Robert Schuman (لاحظ أنّهما لا ينتميان لنفس العائلة) الذي شغل منصب وزير الخارجية من 1948 إلى نهاية سنة 1952 ثم خلفه جورج بيدو من بداية 1953 إلى جوان 1954 وهما من نفس الحزب.

[4] « Il faut reconsidérer les rapports franco-tunisiens » (Tahar Ben Ammar), *La Presse*, 1 janvier 1952.

[5] *Ibid.*

وبالتوازي مع ذلك كانت الأوضاع في تونس تنذر بالانفجار الوشيك لا سيّما منذ 13 جانفي 1952. ففي هذا اليوم بالذات دعا بورقيبة التونسيين في بنزرت إلى الاستعداد للمواجهة الحاسمة، وسافر الوزيران محمد بدرة وصالح بن يوسف إلى باريس لعرض الشكوى التونسية إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة المجتمعة هناك، وحلّ بتونس المقيم العام الجديد دي هوتكلوك على متن بارجة حربية كالمستعدّ إلى الردع والمتوثّب إلى القمع.

وتطوّرت الأحداث بنسق سريع منذ ذلك الحين، حيث طالب دي هوتكلوك بعودة الوزيرين بدرة وابن يوسف الفورية إلى تونس أو استقالة حكومة شنيق، وأمر يوم 16 جانفي1952 بمنع انعقاد مؤتمر الحزب الحرّ الدستوري الجديد المقرّر ليوم 18 من نفس الشهر. وفي فجر اليوم الموعود تمّ إيقاف الحبيب بورقيبة والمنجي سليم وإبعادهما إلى مدينة طبرقة، ولم يمنع ذلك انعقاد المؤتمر سرّيا برئاسة الهادي شاكر وتلت انعقاده موجة من الاضطرابات والمظاهرات والإيقافات التي طالت عددا كبيرا من الدستوريين والشيوعيين.[6]

وتفاعلا مع هذه التطوّرات، بادر الطاهر بن عمار، بعد عودته من باريس، بالإشراف على اجتماع مطوّل للحجرة الفلاحية التونسية للشمال اختتم بإصدار مذكّرة احتجاج مناهضة "لتدابير الاعتقال الاحتياطي والضغط" ومساندة للسياسة الرشيدة للباي وحكومته ولمساعيهم الرامية إلى إبلاغ الحكومة الفرنسية بصفة رسمية المطالب الشرعية للشعب التونسي.[7]

وفي نهاية شهر جانفي 1952 انتشرت عمليات المقاومة بشكل غير مسبوق وشملت خصوصا مختلف مدن وقرى الساحل والوطن القبلي موقعة خسائر نوعية في صفوف المستعمر الفرنسي (اغتيال العقيد دوران Durand في مدينة سوسة يوم 22 جانفي والملازم فاشي Vacher في قرية بني خلاد يوم 28 جانفي). وكردّ فعل على هذه الانتفاضة الشعبية الواسعة كلّف المقيم العام دي هوتكلوك الجنرال غارباي Garbay، قائد القوات الفرنسية بتونس وصاحب السجلّ الأسود في مدغشقر سنة 1947، بالقيام بعمليات انتقام منظّمة ضدّ

---

[6] Périllier (Louis) : *La conquête…op.cit.*, p. 134-135.

[7] "الحجرة الفلاحية التونسية تحتج على اعتقال الزعماء"، جريدة "**الصباح**"، 25 جانفي 1952.

قرى الوطن القبلي. وقد عرفت آنذاك بعمليات التطهير « Ratissage »،[8] واستمرت من يوم 28 جانفي إلى يوم 2 فيفري 1952 بمشاركة قوات من الشرطة والحرس والجيش الممثّل بكتيبة من اللّفيف الأجنبي وفرقة من المظليين، واستهدفت المدنيين العزّل ولم يسلم منها حتّى النساء والشيوخ والأطفال.

فكيف كان موقف الطاهر بن عمار، وهو من الشخصيات القليلة التي لم يشملها الإيقاف، من هذه الحوادث الدامية؟ وإلى أيّ حدّ نجح في توظيفها سياسيا لخدمة القضية الوطنية التونسية؟

استغلّ الطاهر بن عمار صفته كرئيس للحجرة الفلاحية التونسية للشمال للقيام بتكوين لجنة تحقيق لتقصّي الحقائق حول ما جرى بالوطن القبلي من حوادث وكشفها للرأي العام المحلي وللسلطات الفرنسية، وهي الطريقة ذاتها التي اتبعها غيره من السياسيين التونسيين والأجانب وممثلي الحكومة التونسية.[9]
وقد أشرك الطاهر بن عمار في لجنة التحقيق التي ترأسّها بنفسه، حمادي بدر كاتب الحجرة الفلاحية وعبد الحميد البرقاوي كاهية الرئيس الثاني لهذه الحجرة ومحمد الصالح بن حمودة والفرجاني التومي وهما عضوي نفس الهيكل، واستدعى صديقه الشاذلي رحيّم رئيس نقابة صغار الفلاحين بباجة لتدعيم عمل هذه المجموعة.[10] وانطلق هذا الوفد يوم 5 فيفري 1952 من شارع روسطان بتونس حيث يوجد مقر الحجرة الفلاحية على الساعة العاشرة صباحا،

[8] شلبي (محمد الحبيب)، "لجنة التحقيق في حوادث الوطن القبلي في جانفي 1952"، **المجلة التاريخية المغربية**، عدد 35- 36، تونس، ديسمبر، 1984، ص. 111. ويرى محمد الحبيب شلبي أنّ كلمة "تطهير" المستعملة آنذاك هي ترجمة غير دقيقة للكلمة الفرنسية « Ratissage » والترجمة الصحيحة المستعملة اليوم هي كلمة "تمشيط".

[9] لم تكن لجنة الطاهر بن عمار اللجنة الوحيدة التي تكونت بغرض التحقيق في حوادث "التطهير" بالوطن القبلي إذ سبقتها بعض اللجان التونسية وتلتها أخرى وهي حسب تسلسلها الزمني كالآتي:
- لجنة إسماعيل بن ظريف الملحق بديوان الوزير الأول امحمد شنيق، وقد كلّف بزيارة منطقة الساحل يوم 28 جانفي ومنطقة الوطن القبلي يوم 31 جانفي.
- لجنة علي بوحاجب عضو مجلس بلدية الحاضرة، وقد زار الوطن القبلي في بداية شهر فيفري وقدّم تقريره يوم 5 فيفري 1952.
- لجنة محمد الحبيب شلبي عضو الحزب الحرّ الدستوري القديم، الذي زار الوطن القبلي يوم 3 فيفري برفقة عبد العزيز المبروك المحامي وعضو "الجبهة القومية"، والدكتور عبد الحميد بوسن والمولّدة بدرة الورتاني والدكتورة توحيدة بن الشيخ وزوجها الدكتور حمادي بن زينة.
- لجنة الطاهر بن عمار التي قامت بزيارتها الميدانية للوطن القبلي يوم 5 فيفري 1952 ونشرت تقريرها يوم 11 فيفري.
- لجنة محمود الماطري وزير الدولة ومحمد بن سالم وزير الصحة، وقد قاما بزيارتهما يومي 8 و9 فيفري 1952. وهي اللجنة الرسمية التي تكوّنت بأمر من الوزير الأول امحمد شنيق وكان تقريرها الأكثر تفصيلا.
- لجنة الاتحاد النسائي بمشاركة رئيسة تحرير مجلة "المرأة الفرنسية" وقامت بتحقيقها في الوطن القبلي يوم 10 فيفري 1952.

وقد زار المنطقة لنفس الغرض بعض الصحافيين الأمريكيين والفرنسيين وبعض الشخصيات السياسية الفرنسية.

[10] « Les évènements du Cap Bon. M. Chedly Rhaïm ancien délégué au Grand Conseil nous déclare », *Le Petit Matin*, 8 février 1952.

وعاد إلى تونس على الساعة السابعة والنصف مساء بعد زيارة قرى سليمان ومنزل بوزلفة وبني خلاد وقربة وقليبية وحمام الغزاز وتازركة والمعمورة والحمامات وبلّي.[11]

وفي يوم 11 فيفري 1952 تولّى علي بلحاج كاهية الرئيس الأول للحجرة الفلاحية تقديم التقرير للسلطات المعنية، وقد تضمّن هذا التقرير المتكوّن من أربع صفحات جردا ملخّصا لأهم الاعتداءات والتجاوزات الحاصلة في كل قرية من قرى الوطن القبلي على حده.[12]

ويبيّن هذا التقرير أنّ عمليات التمشيط التي جرت بالوطن القبلي بهدف البحث عن الأسلحة و"المشبوهين" رافقتها تجاوزات خطيرة يمكن تلخيصها كالآتي:

- اعتداءات على الأشخاص: كان الذكور المستهدفين الأساسيين من هذه الحملة إذ تعرّضوا إلى التفتيش والعزل في الساحات العامة والضرب والإهانة، وتمّ ترحيل النازحين منهم إلى الوسط والجنوب على غرار ما وقع بمنزل بوزلفة، ووقع إيقاف المئات منهم وأخذ بعضهم كرهائن مثلما وقع بالمعمورة، وأحصى التقرير 15 قتيلا في صفوفهم.[13] ومع ذلك كان نصيب النسوة المعزولات في بيوتهن من القمع والترهيب أكبر، حيث أشار التقرير إلى مقتل امرأة في حمام الغزاز وإصابة أكثر من سبعين امرأة بجروح في تازركة فقط فضلا عمّا تعرّضن إليه من سلب حليهنّ وترويعهنّ إلى حدّ الإجهاض القسري لعدد كبير منهنّ. وبيّن التقرير تعرّض بعض النساء إلى اعتداءات جنسية من اغتصاب ومحاولات اغتصاب في قليبية وحمام الغزاز من دون تحديد العدد والأسماء، وقدّم بالمقابل قائمة اسمية تضمّ ستّ حالات لنساء تعرّضن للاغتصاب بتازركة. ولعلّ الجريمة الأبشع التي أشار إليها التقرير تتمثّل في قتل الأطفال الرضّع، إذ ورد في تقرير ابن عمار أنّ أربعة أطفال تتراوح أعمارهم بين عشرين يوما وخمسة أشهر قتلوا في قرية تازركة.
- اعتداءات على الممتلكات: عدّد التقرير عشرات المنازل التي تمّ حرقها أو نسفها بالديناميت في مختلف القرى. وبيّن أنّ جلّ المساكن والدكاكين والمقاهي تعرّضت في

---

[11] *Ibid.*

[12] **المركز الوطني للتوثيق**، ملف ب - 2- 63.

[13] **المصدر نفسه**. ويتوزع القتلى كالآتي: 2 بحمام الغزاز و3 بتازركة و2 بالمعمورة و1 ببني خيار و5 بنابل و2 بالحمامات.

مجرى عملية التفتيش العشوائي إلى النهب حيث سرقت المكاسب الثمينة من نقود ومجوهرات وأتلف الأثاث المنزلي والمدخّرات الغذائية. وتمّ أيضا حرق بعض السيارات في قليبية ونهب البساتين في تازركة وقصف قطعان الماشية بالقنابل في حمام الغزاز. ويعني ذلك أنّ عمليات القمع والانتقام شملت أيضا الأعيان وكبار الملاكين بمن فيهم أعضاء الحجرة الفلاحية للشمال والمجلس الكبير المنحلّ.

- تدنيس المقدّسات الدينية: أشار تقرير ابن عمار إلى تهديم زاوية سيدي بن عيسى بالمعمورة والاعتداء على حرمات بعض المساجد والمقابر الإسلامية.
- عمليات العقاب الجماعي: كشف التقرير أنّ قواد عمليات التمشيط انتزعوا إتاوات مالية من جلّ القرى التي مرّوا منها وصل مقدارها إلى 100 ألف فرنك في بني خيار والمعمورة، وفرضوا على السكان المحليين توفير الغذاء للجنود وعناصر الشرطة أثناء إقامتهم بتلك القرى.[14]

واختتم هذا التقرير بالإشارة إلى أنّ هذا القمع الفرنسي تمّ في مراكز مسالمة جدّا تسكنها في الغالب عناصر تونسية متكوّنة من حرفين صغار وفلاحين محدودي الإمكانيات شارك بعضهم في المظاهرات الاحتجاجية التي سبقت عمليات التمشيط والتي جرت في كنف الهدوء والنظام ولم تؤثّر على الوضع الأمني بالمنطقة.

وندرك بناء على ما تقدّم ذكره أنّ تقرير ابن عمار نجح رغم اختزاله في نقل أهم الوقائع التي دارت بالوطن القبلي بطريقة دقيقة وموضوعية، حيث لم يجنح إلى الإثارة والمبالغة الإنشائية، ولم يستنكف من التنويه بالقائد المشرف على "تطهير" بلدة قربة، الذي كان حسب رأيه "متفهّما" لأنّ تدخّله هناك خلا من أيّ مظهر من مظاهر العنف والنهب. ولعل رئيس الحجرة الفلاحية قصد بهذه الإشارة التلميح إلى كونه كان موضوعيا في نقله للحوادث وأنّه لم يأت إلى الوطن القبلي من أجل الدفاع عن منظوريه من أعضاء الحجرة الفلاحية فقط الذين تعرّض أحدهم للإيقاف في هذه القرية بالذات.

[14] المصدر نفسه.

ولئن خلّف هذا التقرير وغيره من التقارير التونسية استياء الرأي العام المحلّي ونقمته على السياسة الفرنسية، فإنّ السلطات المحلية الفرنسية حاولت عبثا التنقيص من قيمتها بالتركيز على ما ورد فيها من مبالغة وتهويل والتأكيد على صبغتها السياسية. وفي هذا السياق بيّن مندوب الإقامة العامة الفرنسية بتونس أنّ الرأي العام المحلّي وقع تحت تأثير دعاية الأحزاب السياسية التونسية التي تمتلك قاعدة واسعة بالوطن القبلي، وفسّر هذا التضامن الوطني بامتلاك بعض أعيان العاصمة لبساتين عديدة ومساكن ثانوية بالوطن القبلي، وأشار إلى أنّ تضرّر بعض أعضاء الحجرة الفلاحية للشمال أصيلي هذه الجهة من هذه الحوادث هو الذي يفسّر مشاركتها في هذه الحملة.[15]

وفسّر المراقب المدني بنابل أحداث الوطن القبلي بانتشار حركة المقاومة والعصيان وبوجود كميات كبيرة من الأسلحة التي خلفتها قوات المحور بعد انسحابها من هناك في ماي 1943، واعترف بحصول عدّة تجاوزات من عنف ونهب وقتل ونسف للمساكن وهدم لزاوية سيدي ابن عيسى بدعوى تحوّلها إلى ناد دستوري سرّي، وخلص إلى أنّ وقوع تلك الاضطرابات هدفه لفت نظر الرأي العام العالمي للقضية التونسية.[16] وذهب الجنرال غارباي في تقريره نفس المذهب، فبيّن أنّ هذه الحوادث تمّت بتحريض من الحزب الدستوري الجديد بهدف تعميم العصيان والانتفاضة في كامل البلاد وتوريط فرنسا أمام الأمم المتحدة والرأي العام العالمي وكذلك بمساندة من الحزب الشيوعي الناقم على مشاركة الألمان في اللفيف الأجنبي. واعترف بحصول تجاوزات عديدة مصدرها الجنود الأجانب لكنّه نفى حصول عمليات الاغتصاب مبيّنا أنّها "جزء من الفلكلور التونسي" واستشهد بالتضارب الحاصل في تحديد عدد الضحايا وأسمائهنّ في تقارير علي بوحاجب والطاهر بن عمار ومحمود الماطري. وأنكر بشدّة قتل الأطفال مبيّنا أنّ أوّل إشارة لهذا الموضوع وردت في تقرير علي بوحاجب الذي تحدّث عن "مقتل طفل وفقدان آخر" وتلتها إشارة في تقرير الطاهر بن عمار مفادها مقتل خمسة أطفال في حين ذكر محمود الماطري و محمد بن سالم مقتل أربعة أطفال فقط.[17]

---

[15] **المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية**، وثائق وزارة الشؤون الخارجية، س. تونس (1950- 1955)، بك. 658، ص. 342، تقرير من مندوب الإقامة العامة الفرنسية بتونس إلى روبار شومان وزير الخارجية بتاريخ 13 فيفري 1952.

[16] **المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية**، وثائق وزارة الشؤون الخارجية، س. تونس (1950- 1955)، بك. 658، ص 341، تقرير من المراقب المدني بنابل حول أحداث الوطن القبلي مؤرخ في بداية فيفري 1952.

[17] ورد هذا التقرير كاملا ومعرّبا في: عزيّز (عبد الكريم): **نضال شعب أبيّ. تونس 1881-1956**، مركز النشر الجامعي، تونس، 2001، ص. 520-534. وقد حاول صاحب هذا التقرير المؤرخ في 25 فيفري 1952، استغلال بعض الاختلافات الشكلية الواردة في التقارير التونسية غير أنّه

ويعني ذلك أنّ هذه التقارير المضادة لم تنف جوهر ما ذكرته التقارير التونسية، وكانت تغلب عليها النزعة التبريرية لأنّها موجّهة لإقناع الحكومة الفرنسية المستاءة من سياسة دي هوتكلوك. ومن الطبيعي أن تختلف التقارير التونسية في بعض التفاصيل لاختلاف الشهود المعتمدين وطرق التقصّي، إلّا أنّ ما ميّز عمل الطاهر بن عمار يكمن في كونه الوحيد الذي تكفّل بمتابعة تقريره وترويجه بنفسه في فرنسا بالذات.

فما هي حقيقة الاتصالات والمهام التي تكفّل أو كلّف بها الطاهر بن عمار بباريس على امتداد كامل النصف الثاني من شهر فيفري 1952؟

ب- نشاط الطاهر بن عمار في باريس ومشروعه الإصلاحي مع ادغار فور Edgar Faure (النصف الثاني من شهر فيفري 1952).

بدأت استعدادات الطاهر بن عمار للقيام بمبادرة إصلاح ووساطة منذ بداية شهر جانفي 1952 غير أنّ مشروعه تعطل بسرعة نتيجة سقوط حكومة روني بلافن René Pleven، وتجدّد هذا المشروع مع حكومة خلفه ادغار فور في ظروف ما بعد حوادث الوطن القبلي وبالتنسيق مع أصدقائه الفرنسيين وقادة الحزب الدستوري الجديد.[18] وفي هذا السياق قام الطاهر بن عمار يوم 12 فيفري 1952، أي بعد يوم واحد من نشر تقرير الحجرة الفلاحية، بزيارة مدينة طبرقة مقرّ الإقامة الجبرية للحبيب بورقيبة والمنجي سليم والهادي شاكر وشاذلية بوزقرو ، وكان مرفوقا بالسيدة ماتيلد زوجة بورقيبة وبصديقيه المقرّبين علي بلحاج والشاذلي رحيّم. وجرت خلال هذا اللقاء محادثة مطوّلة بين ابن عمار وبورقيبة لم تكشف

وقع في بعض الأخطاء من ذلك أنّ ابن عمار لم يذكر مقتل خمسة أطفال بل أشار إلى مقتل أربعة فقط بتازركة وهو نفس ما ورد في تقرير الماطري.

[18] لمزيد التعمّق حول ظروف هذا المشروع وإطاره الخاص يمكن الرجوع إلى دراسة الأستاذ خليفة الشاطر، الذي بيّن أنّ هذه المهمة التوفيقية قام بها الطاهر بن عمار بعد مشاورات سرّية شارك أصدقاء ادغار فور وأصدقاء بن عمار ومنهم بلحسن الشريف وهو ابن العربي الشريف وحبيبة بن عمار الأخت غير الشقيقة للطاهر بن عمار، وأكّد أنّ هدفها إقامة اتصالات غير مباشرة بين الحكومة الفرنسية والحزب الدستوري الجديد عبر وسيط أو موفّق مقبول من الجهتين. أنظر:

- Chater (Khalifa) : *Tahar Ben Ammar…op.cit.*, p. 142- 146.

تفاصيلها.[19] وربّما تعلّق الأمر بتقديم برنامج عمل الطاهر بن عمار المزمع تنفيذه في باريس والاتفاق على برنامج مستقبلي مشترك بينه وبين الحزب الدستوري الجديد، أو بوساطة بين الحزب والسلطات الفرنسية استنادا إلى ما كشفه المنصف المنستيري سنة 1955 عندما تحدّث عن المفاهمات التي جرت سنة 1952 "والتي قام فيها دولة السيد الطاهر ابن عمار بدور وسيط السلام بين الأستاذ بورقيبة ومعالي المنجي سليم المبعدين بطبرقة والمقيم العام دي هوتكلوك".[20]

وكان للطاهر بن عمار بعد ذلك لقاء مع الأمين باي قبل أن يشدّ الرحال إلى باريس لنشر تحقيقه حول أحداث الوطن القبلي والاتصال بأصدقائه الفرنسيين للتباحث معهم حول القضية التونسية.[21] وكان أوّل نشاط له هناك المشاركة في اجتماع إخباري حول المسألة التونسية نظمه الوزيران محمد بدرة وصالح بن يوسف يوم 14 فيفري 1952، وحضره بعض البرلمانيين الفرنسيين وهم أندري دوني André Denis وجاك فونلبت اسبرابار Fonlupt-Esperaber والجزائريان قاضي عبد القادر وابن جلّول إضافة إلى الاشتراكي شارل أندري جوليان وابن شنّوف عضو المجلس الجزائري وإميل كاهن Emile Kahn كاتب عام رابطة حقوق الإنسان.[22] وشكّل هذا اللقاء المناسبة الأولى التي عبّر فيها نواب جزائريون عن اهتمامهم بالمسألة التونسية.[23]

وفي يوم 14 فيفري 1952 تمّ نشر تقرير الطاهر بن عمار على صفحات جريدة « Franc-tireur »، وهو ما أثار انزعاج دي هوتكلوك الموجود آنذاك بباريس واندهاش الرأي العام الفرنسي. وقد ذكر مراسل جريدة "تونس المسائية" « Tunis Soir » بباريس أنّ الطاهر بن عمار أنكر أن يكون قد أرسل نسخة من تقريره حول الفظائع الفرنسية بالوطن القبلي للجريدة المذكورة بيد أنّه لم يستنكر محتويات التقرير المنشور، وألمح إلى وجود جهة سرية وراء تسريب هذا التقرير للصحافة في حين أراد صاحبه تخصيص المسؤولين الفرنسيين به.[24]

---

[19] « Notre reportage à Tabarka. Arrivée opportune », *Tunis Soir*, 12 février 1952.
[20] المنستيري (المنصف)، "نظرة تحليلية خاطفة للاتفاقيات"، جريدة "**الاستقلال**"، العدد 1، 30 سبتمبر 1955.
[21] « Arrivée à Paris de M. Ben Ammar », *Le Petit Matin*, 14 février 1952.
[22] « Les rapports franco-tunisiens », *La Dépêche Tunisienne*, 15 février 1952.
[23] Périllier (Louis) : *La* conquête…*op.cit.*, p. 141.
[24] « La Tunisie vue de Paris », *Tunis Soir*, 17-18 février 1952.

واستغل مراسل "تونس المسائية" « Tunis Soir » هذه المناسبة للتنويه بالطاهر بن عمار وبخصاله الشخصية قائلا:

"ذلك أنّ السيد الطاهر بن عمار شخصية عظيمة بتونس. وليس من أعضاء الدستور الجديد. وهو من كبار أصحاب العقارات كما أنّه رجل خير قام خلال أعوام الجفاف الطويلة من سنة 1943 إلى سنة 1948 بتزويد أهالي الجنوب بالقمح وكان ذلك في الغالب رغم إرادة الإدارة ومخالف للتراتيب القانونية".[25]

وتعهّد جاك فونلبت اسبرابار[26] بدعوة البرلمان الفرنسي للتحقيق في هذا الموضوع، وهو ما قام به شخصيّا في أواخر شهر مارس 1952 برفقة الطاهر بن عمار والصحفي بيار كرفال Pierre Corval ورجل الدين البروتستنتي والنائب السابق عن حزب "الحركة الجمهورية الشعبية" ايمانويل لاقرافيار Emmanuel La Gravière.[27]

وكان للطاهر بن عمار لقاءات متعدّدة مع موريس شومان كاتب الدولة للشؤون الخارجية ومع نواب حزب "الحركة الجمهورية الشعبية"، المعروف في الصحافة التونسية بحزب الكاثوليك، بقيادة رئيسهم فرانسوا دي مونتون ومع بعض الصحافيين المهتمين بالشأن التونسي، والتقى أيضا بالمقيم العام دي هوتكلوك في أكثر من مناسبة.

وقد نوّهت جريدة "لوموند" « Le Monde » بهذه المحادثات واعتبرتها مهمّة في تحديد مستقبل العلاقات التونسية الفرنسية، وأشارت إلى أنّ ابن عمار بيّن أنّ استئناف الحوار التونسي الفرنسي ممكن إذا جدّدت فرنسا تعهّدها بالسير بالبلاد التونسية نحو الاستقلال الداخلي.[28] أمّا صحيفة "فرنسا المسائية" « France –Soir » فقد ذكرت على لسان مراسلها من تونس أنّ الصحف العربية الصادرة بتونس أوقفت منذ يوم 18 فيفري حملتها المتعلّقة بحوادث الوطن القبلي، وانتقد هذا المراسل تقرير ابن عمار وموقف الحكومة الفرنسية منه حيث ذكر في تقريره ما يلي:

---

[25] *Ibid.*
وقد اعتمدنا التعريب الذي قامت به جريدة "النهضة" لهذا المقال في عددها الصادر يوم 20 فيفري 1952.

[26] جاك فونلبت اسبرابار Jacques Fonlupt-Espéraber (1886- 1980): محامي وعضو البرلمان الفرنسي من 1946 إلى 1955 ممثّلا لحزب "الحركة الجمهورية الشعبية " MRP ولجهة الراين الأعلى Haut-Rhin التابعة لمنطقة الالزاس. عرف باهتمامه بقضايا شمال إفريقيا، وفي يوم 1 أفريل 1952 قدّم استجوابا لحكومة بيناي حول المسألة التونسية بعد أن حقّق بنفسه في تجاوزات الجيش الفرنسي بمنطقة الوطن القبلي.

[27] Mestiri (Saïd) : *Le ministère Chenik à la poursuite de l’autonomie interne*, Arcs Editions, Tunis, 1991, p.237.
وقد أشار كرفال ولاقرافيار في تقريرهما إلى سقوط أكثر من 200 قتيل في حوادث الوطن القبلي استنادا إلى مصادر عسكرية فرنسية.

[28] « M. Tahar ben Amar poursuit d’importants entretiens à Paris », *Le Monde*, 20 février 1952.

"إنّ تقرير الطاهر بن عمار..أثار ضجة كبرى بتونس. وكان الاعتقاد سائدا بأنّ صاحبه معروف بقدرته التوفيقية بين أصحاب الأطروحات المختلفة إلّا أنّ تقريره العنيف، الذي تضمّن عبارات أكثر جرأة ممّا ورد في تقرير الماطري وابن سالم، يجعله تحت تهديد المثول أمام القضاء بتهمة نشر أخبار زائفة. وبما أنّ الطاهر بن عمار لم يتعرّض لحدّ الآن إلى التتبع العدلي بسبب هذا التقرير، وبما أنّه نجح في مقابلة موريس شومان وأعضاء الكتلة البرلمانية لحزب "الحركة الجمهورية الشعبية"، فإنّ ذلك يطرح التساؤل الآتي: إذا لم تتمكّن الحكومة الفرنسية من تأكيد ما ورد في هذا التقرير هل ستعمل على الأقل على تجاهل محتواه؟".[29]

والتقى الطاهر بن عمار يوم 21 فيفري برئيس لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الفرنسي جاك باردو Jacques Bardoux، وفي اليوم الموالي نظّم له أصدقاؤه حفل استقبال حضره موريس شومان وعدّة شخصيات سياسية عسكرية فرنسية وتمّت فيه تلاوة برقية مرسلة من الكاردينال ليناR Liénart كبير الأساقفة بالشمال الفرنسي نقتطف منها قوله: "نرجو الوصول إلى حلّ طيب ومنصف للصعوبات الحالية، ونتوجّه للشعب التونسي، ممثّلا في شخص الطاهر بن عمار، بتمنياتنا الودية في الأمل السعيد".[30]

[29] Cohen-Hadria (A), « La presse arabe de Tunisie cesse brusquement sa campagne sur le nettoyage du Cap Bon », *France-Soir*, 20 février 1952.
[30] « Une réception à paris en l'honneur de M. Tahar Ben Ammar », *La Dépêche Tunisienne*, 24 février 1952.



موريس شومان أحد أبرز الأصدقاء الفرنسيين للطاهر بن عمار. وقد لقبّه فرانسوا مورياك François Mauriac تهكّما ب **"التونسي"** إثر حوادث الوطن القبلي سنة 1952. فهو يبدي اهتمامه بالمسألة التونسية لكنّه يتحمّل المسؤولية في صدور مذكّرة 15 ديسمبر 1951 وفي عمليات القمع التي تلتها.

المصدر: *maurice-shumann.over-blog.com*

وتلقّى الطاهر بن عمار اثر ذلك استدعاء خاصا من الكاردينال لينار، فتوجّه إلى مدينة ليل الفرنسية Lille وأجرى معه محادثات عميقة حول المسألة التونسية، ويبدو أنّ ارتقاء نائب مدينة ليل موريس شومان إلى خطة الكتابة العامة للشؤون الخارجية هو الذي يفسّر اهتمام الكاردينال بالشؤون التونسية.[31] وقد تمّ ذلك اللقاء مع هذه الشخصية الدينية المرموقة بفضل قادة "حزب الحركة الجمهورية الشعبية" وأبرزهم جورج بيدو والثنائي شومان Schumann وSchuman وفونلبت اسبرابار الذي تلقّى دراسته الجامعية في مدينة ليل. ومن نتائجه تعاطف الكاردينال مع القضية التونسية، وهذا التعاطف هو الذي جعل المقيم العام دي هوتكلوك يطلب منه التخلّي عن فكرة زيارته للبلاد التونسية أثناء وجوده بمدينة عنابة الجزائرية .[32]

وتوّج الطاهر بن عمار مساعيه الباريسية بلقاء رئيس مجلس الوزراء الفرنسي ادغار فور يوم 28 فيفري 1952، وتباحث معه حول ضرورة إصلاح نظام السلطتين التنفيذية والتشريعية وتطوير العلاقات التونسية وفقا لمقتضيات الظروف الجديدة.[33] ويبدو أنّ اتفاقا حصل بين الرجلين على برنامج إصلاحي جديد يقود البلاد التونسية نحو الاستقلال الذاتي بعد تغيير وزارة شنيق بحكومة جديدة يرأسها الطاهر بن عمار، وقد كلّف ادغار فور وزير دولته الشاب فرانسوا ميتران بوضع الخطوط العريضة لهذا البرنامج.[34]
ومن المفارقات أنّ حكومة ادغار فور سقطت ساعات قليلة بعد لقائه بالطاهر بن عمار وخلفه أنطوان بيناي Pinay الذي لم يكن له نفس الاهتمام بالمسألة التونسية، فتجمّد بذلك المشروع المذكور وظلّ برنامج فرانسوا ميتران من دون متابعة رغم أنّه لاقى استحسان الحبيب بورقيبة.[35] واضطرّ ابن عمار تبعا لذلك إلى إنهاء إقامته في باريس وعاد إلى تونس يوم 1 مارس 1952 بعد أن أدّى زيارة مجاملة إلى كبير حاخامات يهود فرنسا.[36]

[31] « Tahar Ben Ammar chez le Cardinal Liénart », *La Presse*, 27 février 1952.
[32] Cohen-Hadria (Elie) : *Du protectorat français…op.cit.*, 247-248.
[33] « M. Ben Ammar après avoir été reçu par M. Edgar Faure : je retire de cet entretien une impression réconfortante », *Le Petit Matin*, 29 février 1952.
[34] Julien (Charles-André) : *Et la Tunisie devint indépendante…(1951-1957)*, Les Editions J. A./ S. T.D., Paris, 1985, p. 52- 53.
[35] *Ibid.*
[36] « M. Ben Ammar rentre à Tunis aujourd'hui après avoir été reçu par le grand rabbin de France », *Le Petit Matin*, 1 mars 1952.

وقد فوجئ الطاهر بن عمار بعد عودته إلى تونس بوجود نوع من التكتّم أو اللّامبالاة تجاه المساعي التي قام بها في باريس رغم مبادرته بلقاء الباي والوزير الأول والمقيم العام، ويعود ذلك حسب تقارير المقيم العام دي هوتكلوك إلى استياء القصر والحزب الدستوري الجديد من مهمة ابن عمار الباريسية التي أبرزته كخليفة محتمل لحليفهما محمد شنيق.[37] واستغلّ الطاهر بن عمار لقاءه بمحرّر جريدة "تونس المسائية" « Tunis Soir » لتوضيح حقيقة مهمته التوفيقية في باريس والتذكير بأهمّ اتصالاته وأفكاره الإصلاحية،[38] واستهلّ تصريحه بالتعبير عن تأثره بحفاوة الاستقبال وحسن التفهّم اللذان وجدهما أينما حلّ في العاصمة الفرنسية سواء من لدن السياسيين أو البرلمانين وخصّ بالذكر محادثاته الودّية مع موريس شومان ولقاءه المهمّ مع ادغار فور، وذكر أنّه كان على اتصال دائم بالوزيرين محمد بدرة وصالح بن يوسف.

ولعلّ ما ساهم في ظهور نوع من الغضب الموجّه ضد الطاهر بن عمار عودته من باريس مع أنطوان كولونا Colonna، زعيم المتفوقين الفرنسيين، في نفس الطائرة لأنّ ذلك تسبّب حسب نفس الجريدة في إثارة بعض التعليقات وتمّ تأويله من البعض على أساس أنّه مقدّمة لقيام الطاهر بن عمار بمبادرة ودية هدفها تهدئة الأوضاع والتقريب بين التونسيين والفرنسيين. ويدل ردّ ابن عمار إلى كون هذا الالتقاء بينه وبين أنطوان كولونا لم يكن بالفعل مجرّد صدفة حيث أعلن لمحاوره أنّه مع تقارب القلوب وأنّ حماية المصالح الفرنسية جزء من برنامجه، وذكر أنّ ذلك لا يعني التخلّي عن الحقوق التونسية المشروعة، وعلى رأسها حقّ الشعب التونسي في تحقيق استقلاله الداخلي وفق التصوّرات الواردة في المذكّرة التي قدّمها في شهر ماي 1950 إلى السلطات الفرنسية.

ويمكن تحقيق هذا الاستقلال الداخلي بعد الاتفاق على جدول زمني مرحلي والتعهّد باحترام مبدأ السيادة التونسية الواحدة وغير القابلة للتجزئة « La notion de la souveraineté tunisienne une et indivisible » وفق عبارة ادغار فور نفسه.

[37] Chater (Khalifa) : *Tahar Ben Ammar…op.cit.*, p. 160.

[38] « Les démarches actuelles du président Tahar Ben Ammar hâteront-elles la solution du problème tunisien. Le président de la Chambre Tunisienne d'Agriculture est optimiste. Importante déclaration à Tunis-Soir », *Le Petit Matin*, 5 mars 1952.

واستغلّ الطاهر بن عمار هذه المناسبة لتوضيح اللّبس الذي رافق رؤيته للسلطة التنفيذية التونسية، فبيّن أنّ الأمر لا يمكن أن يتعلّق إلّا بحكومة تونسية تحقّق تجانسها على مراحل، وتستند إلى مجلس تونسي. وأعلن أنّ الدخول إلى سلك الوظيفة العمومية يجب أن يتمّ على أساس مناظرات مفتوحة للتونسيين فقط مع احترام حقوق فرنسيي البلاد التونسية ومنح الأولوية للفرنسيين في انتداب التقنيين. وذكّر ابن عمار في الأخير أنّ موقفه من البلديات لم يتغير، فهو مع بلديات منتخبة ومختلطة في المدن التي يوجد فيها العنصرين الفرنسي والتونسي مع احترام شروط التمثيل النسبي.[39]

ويمكن التعمّق أكثر في معرفة البرنامج الذي قدّمه الطاهر بن عمار إلى ادغار فور سنة 1952 بالرجوع إلى شهادة الصحفي الفرنسي روجي ستيفان Roger Stéphane[40] الذي كتب سنة 1953 في مجلة "الناف" « La Nef » ما يلي نصّه:

"لعب الطاهر بن عمار، وهو بورجوازي تونسي وطني وفرانكفوني في نفس الوقت، دور الوسيط بين الحكومتين الفرنسية والتونسية. وتوصّل المتحاورون بشكل سريع إلى الاتفاق على الخطوط العامة لبرنامج إصلاحي أطلعني على فحواه ابن عمار في تونس ولم يكذّبه أيّ طرف عندما كشفته لأول مرّة في باريس. وتضمّن هذا البرنامج الخطوط الآتية:

- الاعتراف بالسيادة التونسية. وهذا البند لا يمكن أن يثير صعوبات تذكر لأنّ الحكومة الفرنسية لم تعترف بتجاوزه في مذكّرة 15 ديسمبر 1951.
- الاعتراف بمبدأ الاستقلال الداخلي.
- تكوين حكومة تونسية متجانسة. ويلاحظ حاليا أنّ سبع وزارات موجودة تحت إشراف تونسيين على أن تنقل إليهم تدريجيا مسؤولية تسيير الوزارات الباقية وتكون آخرها وزارة الشؤون المالية.
- تكوين مجلس تونسي.

[39] *Ibid.*

[40] روجي ستيفان Roger Stéphane (1919- 1994): وهو صحفي فرنسي منحدر من عائلة بورجوازية يهودية، وكان معروفا بميولاته الجنسية المثلية وبولعه الشديد بالأدب الفرنسي. انتمى إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، وأصبح بعد الحرب العالمية الثانية ديغوليا يساريا وتحوّل إلى ديغولي يميني منذ 1958. وكان مستشارا لمنداس فرانس ومناصرا لتحرّر المستعمرات الفرنسية، ومن مظاهر اهتمامه بالقضية التونسية نشره لكتاب « La Tunisie de Bourguiba » سنة 1958. وكان من مؤسسي جريدة "الملاحظ" « L'Observateur » وهي جريدة يسارية مقرّبة من الحزب الاشتراكي الموحّد PSU وعرفت بعد ذلك باسم « Le Nouvel Observateur ». وقد لقّب في وقت ما ب" ملك باريس" وانتهى به الأمر إلى الانتحار سنة 1994 تحت وطأة الفقر والنسيان.

- تحديد جدول زمني « Calendrier » لتحقيق هذه الإصلاحات مرحليّا.
- تكوين مجلس استشاري خاص بالفرنسيين وراجع بالنظر إلى المقيم العام.
- إصلاح الوظيفة العمومية، ويكون ذلك بحماية حقوق الفرنسيين المباشرين وفتح الوظائف الشاغرة للمرشّحين التونسيين فقط، وإذا لم تتوفر فيهم شروط الكفاءة يتمّ اللجوء إلى انتداب الفرنسيين.
- يفوّض النظر في مسألتي التمثيل الدبلوماسي والحضور العسكري الفرنسي إلى لجنة مختلطة.[41]

ومن المؤكد أنّ بورقيبة كان مطلعا على هذا البرنامج ومقتنعا به إذ عبّر عن قبوله لبرنامج فرانسوا ميتران الشبيه به والأقل تفصيلا منه. وكان ينظر بعين الرّضا إلى المساعي التي قام بها الطاهر بن عمار في باريس في شهر فيفري 1952، حيث أشاد في حواره مع مراسل جريدة "الصباح" بهذه المبادرة ولاحظ أنّ وجهة نظر رئيس الحجرة الفلاحية لا تختلف في شيء عن مبادئ الحزب ورؤية الحكومة التونسية، وأعرب عن اقتناعه بأنّ ابن عمار لم يقم بمهمته لأيّ هدف آخر سوى نداء الواجب ومصلحة الوطن،[42] وهو ما يعني أنّ برنامج فور-ابن عمار لم يلق معارضة تامة من الديوان السياسي عكس ما أشارت إليه تقارير الإقامة العامة الفرنسية بتونس.

ونرى في ختام هذا المبحث أنّه من الفائدة نقل وجهة نظر السلطات الأمنية الفرنسية حول مساعي الطاهر بن عمار في هذه الفترة المضطربة وأهدافه غير المعلنة، وسنعتمد نفس التقرير الأمني الذي يعود إلى سنة 1954 والذي سبق أن نقلنا بعض ما ورد فيه في سياقات أخرى. [43] وقد ورد فيه بخصوص الفترة التي تعنينا هنا ما يأتي نصّه:

---

[41] Stéphane (Roger), « Il n'y a pas de problème sans solution », *La Nef*, cahier n° 2, Maroc et Tunisie. Le problème du protectorat, mai 1953, Julliard, Paris, p. 196- 197.

وأورد هذا الصحفي أيضا برنامج فرانسوا ميتران الذي أعدّه بطلب من ادغار فور، ويضم البنود الآتية:

- حكومة تونسية متجانسة للنظر في الشؤون الداخلية باستثناء المالية التي تبقى تحت إشراف فرنسي خلال الفترة الانتقالية.
- مجلس تمثيلي تونسي.
- مجلس اقتصادي ومالي يتكون من ممثلي مختلف المنظمات الموجودة بتونس وتكون له صلاحيات استشارية.
- اتفاقيات استراتيجية تضمن مصالح فرنسا في المجال الثقافي والمالي.

[42] جريدة "**الصباح**"، 15 مارس 1952.

[43] **أ. و. خ. ف.**، ص. 296...**نفس المصدر**، تقرير حول الطاهر بن عمار المرشّح لتولّي منصب الوزير الأول سنة 1954، غير ممضى وغير محدّد التاريخ. أنظر النصّ الكامل لهذا التقرير بالملاحق.

"استغلّ الطاهر بن عمار في فيفري 1952 فترة الاضطرابات الحاصلة ليبدأ في البروز بمظهر الزعامة « se placer en vedette ». فأخذ المبادرة بالمشاركة في التحقيق، بمعاضدة فونلبت اسبرابار، في عمليات التطهير التي وقعت بالوطن القبلي والساحل. وعمل جاهدا على إثارة الرأي العام ضدّ الجيش الفرنسي لا سيّما بنشره للتقرير في « Franc-Tireur »، وحاول بدون جدوى دفع رابطة حقوق الإنسان لاتخاذ موقف احتجاجي. واستعمل علاقاته الجيّدة مع القصر وخصوصا مع الشاذلي باي، بعد أن كان من أشدّ المتحمسين للحركة المنصفية، ليحاول جاهدا في فيفري1952 الوصول إلى تسوية ودّية بين بورقيبة والباي من جهة والإقامة العامة من جهة أخرى. وكان يأمل من وراء مساعيه الحميدة في الحصول على منصب وزير الفلاحة، وقد وعده بورقيبة بذلك في صورة وصوله إلى منصب رئاسة الوزراء.

وفي 12 فيفري 1952 توجّه ابن عمار إلى باريس للقيام بمهمة وساطة « Médiation » بوصفه ممثّلا رسميّا للحزب الحرّ الدستوري الجديد وللقصر الملكي. وتولّى قبل سفره زيارة بورقيبة في طبرقة ليحصل على مساندته في الخطوات التي ينوي القيام بها هناك. وقد فشلت مهمته بسبب تصلّب شنيق، الذي دفعته أنانيته إلى التمسّك بعدم التفريط في أيّ شيء بما في ذلك منصبه. ويبدو أنّ الطاهر بن عمار نجح في الحصول من بعض الجهات العليا على وعد بمنح الاستقلال الداخلي للبلاد التونسية شريطة تغيير التركيبة الحكومية التونسية، وهو ما كان متوافقا مع طموحاته الشخصية. وقد خاب أمله بعد عودته من باريس نتيجة الاستقبال البارد الذي لقيه من الباي ومن بورقيبة".[44]

وندرك من خلال قراءة هذا التقرير أنّ كاتبه استمد مجمل معطياته واستنتاجاته من التقارير السرية السابقة التي وضعتها مصالح الإقامة العامة الفرنسية وخصوصا في عهد دي هوتكلوك وذلك استنادا إلى ما فيه من تطابق في بعض التحاليل والتأويلات والحقائق أيضا مع التقارير التي أصدرها هذا المقيم العام في بداية سنة 1952 للتعبير عن رفضه لأدوار الطاهر بن عمار ومبادراته.[45]

---

[44] **المصدر نفسه.**

[45] Chater (Khalifa) : *Tahar Ben Ammar…op.cit.*, p. 144 et 159.

وبناء على كلّ ما تقدّم من عرض حول أنشطة الطاهر بن عمار خلال شهري جانفي وفيفري 1952 حاولنا فيه الاعتماد على زوايا نظر مختلفة، يمكن أن نخلص إلى تأكيد أهمية هذا النشاط الذي تزامن مع ظروف انتقالية متوتّرة، وأن ندرك أنّ ابن عمار لم يقم بهذه المساعي لأسباب انفعالية طارئة أو كردّ فعل على حوادث الوطن القبلي فقط بل إنّه استغلّ هذه الحوادث للقيام بدور سياسي خطير يستند إلى برنامج واضح المعالم. ويقوم هذا الدور على التوسّط بين الوطنيين التونسيين والشخصيات الفرنسية المناصرة لتطوير العلاقات التونسية الفرنسية، وهو ما ينسجم تماما مع شخصيته بوصفه رجل وفاق واعتدال واتزان وتوازن.

ويبدو جليّا أنّ البعد الوطني يطغى على هذا الدور الذي لم يفشل نهائيّا إنّما حكمت عليه الظروف بالتأجيل إلى حين نضج عوامل نجاحه، ولا يمكن أن ينفي ذلك كليّا وجود الطموحات الشخصية المشروعة.

فهل واصل الطاهر بن عمار التمسّك بهذا البرنامج الوطني أم إنّ الطموحات السياسية الشخصية هي التي ستبرز أكثر بعد سقوط حكومة شنيق في مارس 1952؟

2- موقف الطاهر بن عمار من وزارة صلاح الدين البكوش ومن الإصلاحات المفروضة ومشاركته في مجلس الأربعين (مارس 1952- مارس 1953).

سقطت حكومة ادغار فور مع نهاية شهر فيفري 1952، وسقط معها البرنامج الذي وضعت خطوطه العريضة بين طبرقة وباريس، والذي لعب فيه الطاهر بن عمار دور الوسيط والموفّق والمرشّح لقيادة مرحلة ما بعد حكومة شنيق. وفي يوم 6 مارس 1952 ارتقى إلى رئاسة مجلس الوزراء الفرنسي اليميني أنطوان بيناي Antoine Pinay، الذي لم يكن لا فضوله ولا خياله يحملانه إلى بلاد المغرب، ذلك العالم البعيد والمجهول.[46] ودفعه تحفّظه إلى الإبقاء على الشؤون الخارجية تحت إشراف الثنائي شومان ومساعديهم المتشدّدين، فخدم بذلك المقيم العام دي هوتكلوك الذي لم يحافظ على مركزه فقط بل نجح أيضا في تثبيت مكانته وتغطية سياسته الزجرية. فتواصلت عمليات القمع والحصار بالبلاد التونسية وتمكّن دي هوتكلوك، بعد المناورة والتربّص، من إيقاف أربعة وزراء من حكومة محمد شنيق ونفيهم إلى بلدة قبلّي بالجنوب التونسي يوم 26 مارس 1952.[47]

وبعد ذلك بيومين انهار محمد الأمين باي بعد صمود طويل، وأذعن تحت وطأة العزلة والتهديد إلى تحقيق مطالب المقيم العام الفرنسي وعلى رأسها تعيين صلاح الدين البكوش رئيسا جديدا للحكومة التونسية. وشرع دي هوتكلوك إثر ضمان هذا "المكسب" في محاولة تمرير مشروع إصلاحي جديد قوامه الحفاظ على المصالح الفرنسية كما يتمثّلها غلاة "التجمّع الفرنسي" وتأكيد مبدأ السيادة المزدوجة بشتّى الطرق.

فأيّ دور يمكن أن يلعبه الطاهر بن عمار في مثل تلك الظروف التي تغلّبت فيها المسألة الوطنية على سواها من المسائل، والتي تقلّص فيها هامش المناورة بالنسبة لأنصار الحوار وأصحاب الثقة المفرطة في السلطات الفرنسية؟

[46] Julien (C. A) : *Et la Tunisie…op.cit*, p. 58.

[47] شمل الإبعاد محمد شنيق ومحمود الماطري ومحمد بن سالم ومحمد الصالح مزالي، في حين نجا محمد بدرة وصالح بن يوسف لوجودهما آنذاك بباريس قبل تحولهما إلى بلجيكا ثمّ إلى مصر. أمّا الوزير محمد سعد الله فلم يشمله الإيقاف والنفي بسبب مرضه كما أشيع وقتئذ أو لاستعماله في التركيبة الوزارية المقبلة، والتي رفض المشاركة فيها.

واصل الطاهر بن عمار بعد عودته من باريس التعبير عن مواقفه المعارضة لسياسة دي هوتكلوك وغارباي، تلك السياسة القائمة على إطلاق القمع والترويع وفرض الحصار والتنكّر للمطالب الوطنية التونسية الشرعية. وفي بداية شهر مارس 1952 قام ابن عمار بمقابلة المقيم العام دي هوتكلوك صحبة الدكتور محمد بن سالم، واحتجّا أمامه بشدّة على تعرّض طفلة تونسية للاغتصاب من قبل جندي فرنسي، وطالبا بالوقف الفوري لمثل هذه التجاوزات الخطيرة، ونظّما في مساء يوم 8 مارس ندوة صحفية لكشف هذه الحادثة وغيرها من التجاوزات، التي اكتفى دي هوتكلوك بنفي حصولها أصلا.[48]
وكان ردّ فعل الطاهر بن عمار على إيقاف محمد شنيق وبعض وزراء حكومته واضحا وفوريّا، حيث قدّم للإقامة العامة الفرنسية بتونس مذكّرة احتجاج استنكر فيها هذا الإجراء التعسّفي.[49] وكان ذلك مدخلا مناسبا لرفض تشكيل وزارة تونسية بديلة لها حيث صرّح لمندوب جريدة "الصباح" قائلا بخصوص الإشاعات الرائجة بفرنسا حول ترشيحه لرئاستها:

"إنّي أحتج احتجاجا صارما ضدّ من أشاع هذا الخبر إذ كنت أول الذين أيدوا الوزارة التونسية الحالية سواء بالمجلس الكبير أثناء دورته الاعتيادية الأخيرة أو بالموقف الذي اتخذته مع بقية زملائي التونسيين في آخر جلسة للجنة المختلطة أو في ما قمت به من اتصالات مع المسؤولين الفرنسيين حيث صرحت لهم بأن الوزارة التونسية الحالية انتخبها جلالة الملك المعظم".[50]

ورفض الطاهر بن عمار المشاركة في الحكومة الجديدة التي اختير على رأسها صلاح الدين البكوش منذ يوم 28 مارس 1952، وقد عبّر بالفعل عن هذا الرفض لمختلف الوسطاء الذين أرسلهم إليه البكوش ومنهم عبد العزيز المنشاري الذي شغل منصب وزير الفلاحة بهذه الحكومة.[51] وعندما أحسّ البكوش بأنّه تورّط التجأ للطاهر بن عمار لمساعدته على الخروج من أزمته عبر إيجاد قنوات حوار مع الدستوريين، فحاول ابن عمار تنظيم اجتماع يضمّ

---

[48] Ben Salem (M.) : *L’antichambre…op.cit.*, p. 64.

[49] **أ. و. خ. ف.**، ص. 296...**نفس المصدر.**

[50] "الرئيس الطاهر بن عمار يصرّح للصباح"، جريدة "**الصباح**"، 18 مارس 1952.

[51] شهادة عبد العزيز المنشاري أثناء محاكمة وزراء حكومة البكوش، جريدة "**الصباح**"، 10 أكتوبر 1958.

بعض الوطنيين التونسيين إلّا أنّ هذا المسعى باء بالفشل لامتناع الصادق المقدم ممثّل الحزب الحرّ الدستوري الجديد عن المشاركة فيه.[52]

وظلّ الطاهر بن عمار خلال هذه الفترة على اتّصال دائم مع القصر الملكي ومع الدستوريين القلائل غير الموقوفين. وتذكر بعض التقارير الأمنية أنّ محمد الأمين باي وابنه الشاذلي حاولا في عدّة مناسبات الإطاحة بحكومة البكوش وتعويضها بحكومة وطنية يكون على رأسها الطاهر بن عمار ويشارك فيها محمد بن سالم ومحمد بدرة والهادي نويرة غير أنّ هذا المشروع لم يتحقّق نتيجة معارضة السلط الفرنسية المحلية.[53]

وقد أكدت جريدة "فرنسا المسائية" « France Soir » في أواخر شهر ماي 1952 وجود مساعي لتشكيل وزارة جديدة يرأسها الطاهر بن عمار وتكون مهمتها تطبيق الإصلاحات بصفة مباشرة بعد إلغاء اللجنة الإصلاحية المختلطة".[54] واضطرّ الطاهر بن عمار مرة أخرى إلى تكذيب هذه الإشاعات وورد في جريدة "النهضة"، المدافعة عنه منذ العشرينات، ما يلي:

"كذّب مواطننا الهمام الغيور السيد الطاهر بن عمار الإشاعات الرائجة حول تكليف حضرته بتأليف الوزارة التونسية الجديدة التي ستخلف وزارة السيد صلاح الدين البكوش. وقال السيد الطاهر بن عمار إنّ النبأ من قبيل الافتراءات الصادرة عن الخصم سعيا وراء إحداث جو خاص في الأوساط التونسية والفرنسية".[55]

وبالتوازي مع تنصيب وزارة البكوش الطيّعة، اهتمت الإدارة الاستعمارية بترويج مشروعها الإصلاحي الجديد، وتمّ إقناع الباي يوم 28 مارس 1952 بالموافقة عليه لما فيه من ضمانات خاصة ومدعّمة لسلطته التي غدت مهدّدة. ويقوم هذا المشروع على الاعتراف بالسيادة البايليكية، أو السيادة التونسية مجسّدة في شخص العاهل الحسيني على حدّ تعبير روبار شومان، وإبقاء السلطة التشريعية بيد الباي عن طريق مواصلة العمل بنظام ختم الأوامر، ومعاضدته بمجلس مالي مختلط ومجلس تشريعي تونسي يتكوّن من ثلاثين عضوا يعيّنهم

---

[52] "الأستاذ عمار الدخلاوي يبدأ مرافعات لسان الدفاع عن البكوش"، جريدة "**الصباح**"، 26 أكتوبر 1958.

[53] **أ. و. خ. ف.**، ص. 296...**نفس المصدر.**

[54] "هل تتألف وزارة تونسية جديدة"، جريدة "**النهضة**"، 23 ماي 1952.

[55] "السيد الطاهر بن عمار يكذّب الإشاعات الرائجة حول تكليفه بتشكيل الوزارة الجديدة"، جريدة "**النهضة**"، 24 ماي 1952.

الباي بنفسه.[56] وقد عارض الطاهر بن عمار بشدّة هذا المشروع الإصلاحي منذ أواخر مارس 1952 حسب شهادة شارل أندري جوليان، كما عارضه الحزب الدستوري الجديد والمتفوّقون المتمسكّون بميثاق 15 ديسمبر 1951.[57]

وأمام تواصل سياسة التحدّي والصلف التي كان يتبعها دي هوتكلوك بأمر من غلاة المستعمرين، حاولت الحكومة الفرنسية تهدئة الأمور بإيفاد مبعوث لها للبلاد التونسية وهو ايمانويل تامبل Emmanuel Temple،[58] وزير قدماء المحاربين في حكومتي ادغار فور وأنطوان بيناي وصديق شخصي قديم للطاهر ابن عمار واحمد شنيق ، للقيام بحوارات وتحرّيات على عين المكان.[59]

وبادر الطاهر بن عمار بهذه المناسبة بتنظيم مأدبة غذاء بمنزله يوم 19 ماي 1952 على شرف هذا المبعوث حضرتها تسعة عشر شخصية تونسية تمثّل الاتجاهات الفكرية التونسية وشتّى المنظمات الوطنية والمهن الحرة كالحزب الدستوري الجديد ومنظمات الشغل والتجارة والفلاحة وهيئات المحامين والأطباء، وصرّح ابن عمار عقب هذه المأدبة بأنّ السيد تامبل قد أتيحت له الفرصة للإطلاع على وجهات النظر التونسية بكل صراحة إطلاعا شاملا وإنّه أبدى تفهما تاما لجميع ما وقع بحثه وأنّ جميع الحاضرين كانوا متفائلين وهو شخصيا متفائل أيضا بالنتائج الحسنة المرتقبة".[60]

ويبدو أنّ الحاضرين اتفقوا على ضرورة تغيير التركيبة الوزارية واستئناف المفاوضات التونسية الفرنسية على قاعدة الاستقلال الداخلي وهو ما يعطي بعض المشروعية للشائعات الرائجة حول التوزير المنتظر للطاهر بن عمار.[61] ونظّم الطاهر بن عمار يوم 20 ماي 1952 حفلة شاي بمنزله على شرف الوزير الفرنسي حضرها هذه المرة ممثلين عن الحجرة الفلاحية وهم علي بلحاج وعبد الحميد البرقاوي وعبد الرحمان الباجي وبعض أعضاء

---

[56] Julien (Ch. A.) : *Et la Tunisie…op.cit.*, p. 67.
[57] *Ibid.*, p. 68- 69.
[58] ايمانويل تامبل Emmanuel Temple (1895- 1988): محامي وبرلماني وسياسي فرنسي، انتمى إلى الحزب الراديكالي ثمّ إلى حزب "الجمهوريون المستقلون" « Républicains-Indépendants »، وشغل بعض المناصب الوزارية منها وزير قدماء المحاربين ووزير الدفاع.
[59] Julien (Ch. A.) : *L'Afrique du nord en marche*, Cérès Productions, Tunis, 2001, t. 1, p. 361.
[60] "الوزير الفرنسي الم. تامبل يتصل بالشخصيات السياسية التونسية"، جريدة "**النهضة**"، 21 ماي 1952.
[61] - Julien (Ch. A.) : *Et la Tunisie…op.cit.*, p. 73.
- Ben Salem (M.) : *L'antichambre…op.cit.*, p. 76.

الحجرة التجارية وهم محمد الأصفر جراد والصادق بن يحمد وروجي سفز Roger Sfez فضلا عن صديقه الشاذلي رحيّم والمحامي الشاذلي الخلادي.[62]

وكان لهذه اللقاءات، التي أثارت الاحتجاج الشديد في صفوف المتفوّقين الفرنسيين، آثارا ايجابية على المبعوث الفرنسي، الذي طالب في تقريره أمام البرلمان الفرنسي بالدفاع عن اقتراحات ابن عمار القاضية بضرورة بعث مجلس تشريعي تونسي صرف وإقامة حكومة تونسية متجانسة مع إمكانية تدعيم ذلك ببعث مجلس استشاري مختلط وخاص بالمسائل الاقتصادية، وهو ما أثار ردود فعل متناقضة لدى النواب وأعضاء الحكومة الفرنسية.[63]

ويدلّ ما تقدّم ذكره أنّ الطاهر بن عمار واصل خلال هذه الفترة العصيبة القيام بدور وطني بارز بحكم التزامه بالإستراتيجية النضالية التي بدأها منذ الحرب العالمية الثانية، وكذلك بحكم مكانته الشخصية وحذره السياسي وسعة علاقاته الداخلية والخارجية. وقد برز ابن عمار في هذه الفترة بوصفه مرشّح الجناح المعتدل الميّال إلى التفاهم الودّي مع فرنسا حسب تصنيف مبعوث صحيفة "لوموند" بتونس.[64]

ولئن نجا من الإيقاف أو الإبعاد فإنّه كان تحت المراقبة الأمنية حسب شهادة المناضل الدستوري الشاب الحبيب بولعراس، الذي أشاد بشجاعة الطاهر بن عمار الذي وفّر له مخبأ آمن في ضيعته بالسبّالة طيلة شهري ماي وجوان 1952 بعد أن اتّصل به عن طريق ابنه خالد بن عمار، الذي كان بدوره يساند الحركة الوطنية بكلّ سريّة وفاعلية.[65]

ووجد محمد الأمين باي من جهته في شخص الطاهر بن عمار السند المعين والمترجم الكفيل بنقل أفكاره، فعلى إثر لقائهما يوم 14 جوان 1952 أصدر ابن عمار مذكّرة وجّه نسخة منها إلى مكتب الحزب الحرّ الدستوري الجديد بنيويورك. وجاء فيها أنّ الباي استدعاه لتوضيح موقفه من مشروع الإصلاحات وأكّد له أنّه لم يطّلع إلى حدّ ذلك التاريخ على تفاصيل المشروع الإصلاحي ولم يعرب عن موافقته المبدئية عليه. ونفى الباي أن يكون قد عبّر عن

---

[62] "مساعي الوزير الفرنسي الم. تامبل"، جريدة "**النهضة**"، 23 ماي 1952.

[63] - Périllier (Louis) : *La conquête…op.cit.*, p. 154.

- Julien (Ch. A) : *L'Afrique du nord…op.cit.*, p. 362.

[64] "محادثات م. تامبل ما تزال محل الاهتمام في مختلف الأوساط التونسية"، جريدة "**النهضة**"،22 ماي 1952. وقد بيّن مراسل "لوموند" أنّ زيارة تامبل كشفت وجود تياران سياسيان بتونس الأول يجنح إلى التفاهم والثاني يجنح إلى الصلابة، وأن دعاة التفاهم اختاروا الطاهر بن عمار، الذي رفض المشاركة في اللجنة الإصلاحية المختلطة، لتمثيلهم في المحادثات الجديدة.

[65] « Habib Boulares parle de Tahar Ben Ammar », *Réalités*, n° 69, 31 mai 1985.

تمسّكه بسلطته التشريعية مذكّرا بسعيه منذ خطاب العرش يوم 15 ماي 1951 إلى تمكين الشعب التونسي من ممارسة هذه السلطة بواسطة تمثيل ديمقراطي منتخب.

وأعلن محمد الأمين باي لمحدّثه بأنّه لا ينوي إطلاقا التفاوض المباشر مع الحكومة الفرنسية بخصوص الإصلاحات، وأنّه يشترط إلغاء جميع القوانين الاستثنائية حتّى يتهيّأ الجو للقيام باستشارة مختلف العناصر الممثّلة للأمة التونسية. واختتم ابن عمار مذكّرته بالإشارة إلى أنّ المراهنة على إحداث هذا اللّبس في مواقف الباي واستغلال الخلافات التي يمكن أن تنجم عنه لتمرير الإصلاحات لا يؤدّيان إلّا إلى فشل هذا المشروع الإصلاحي وتعمّق السخط الشعبي.[66]

وبالفعل فإنّ محمد الأمين باي لم يتلقّ النصوص المفسّرة للإصلاحات الجديدة إلّا يوم 28 جويلية 1952عند لقائه بالمقيم العام الذي كان يأمل في توقيعها السريع، غير أنّ الباي رفض ختم أوامر الإصلاحات قبل النظر المعمّق فيها وعرضها على مختلف ممثلي الرأي العام التونسي. وقد أربك هذا الإجراء الذكي، بقطع النظر عن مصدر هذه المناورة، دي هوتكلوك وفاجأ الحكومة الفرنسية ونال إعجاب الرأي العام المحلّي والصحافة الفرنسية.[67]

وفي يوم الفاتح من شهر أوت 1952 استدعى الباي لقصر قرطاج نخبة ممثّلة لجلّ المؤسسات والمنظمات والأحزاب التونسية، ولبّت دعوته 36 شخصية "بارزة في ميادين العلم والثقافة والسياسة لتشارك بإبداء آرائها وإعطاء نظرياتها حول لوائح الإصلاحات المعروضة على جلالته".[68]

---

[66] **أ. و. ت.**، سلسلة الحركة الوطنية، ص. 3، م. 1: تقارير الشخصيات التي استشارها الأمين باي حول المشروع الفرنسي لإصلاح المؤسسات التونسية، مذكّرة الطاهر بن عمار رئيس الحجرة الفلاحية التونسية حول موقف الباي من مشروع الإصلاحات الفرنسية بتاريخ جوان 1952.
وتدل هذه المذكّرة على أنّ الطاهر بن عمار حاول القيام بوساطة جديدة بين الباي وقادة الحزب الدستوري بعد توتر العلاقة بينهما نتيجة مصادقة الباي على تكوين حكومة البكوش رغم دعوة بورقيبة الملحّة له برفض تنصيب حكومة بديلة لحكومة شنيق الشرعية لإحداث الفراغ حول المقيم العام. وتبيّن أيضا أنّ تكوين مجلس الأربعين الاستشاري كان حاضرا في ذهن الباي منذ شهر جوان في حين زعم محمد بن سالم في مذكّراته أنّه صاحب الفكرة وأنّه عرضها على الباي يوم 30 جوان 1952 قبل يوم واحد من تكوين لجنة الأربعين، وهو خطأ آخر سقط فيه ابن سالم لأنّ استدعاء الشخصيات التونسية إلى القصر لاستشارتها حول الإصلاحات تمّ يوم 1 أوت وليس يوم 1 جويلية، وهو ما يدعونا إلى الشكّ في كون هذه المذكّرات سجّلت بطريقة اليوميات كما أكّد صاحبها.

[67] Julien (Ch. A) : *Et la Tunisie…op.cit.*, p. 82- 83.
قدّم جوليان فكرة ضافية حول مختلف ردود الفعل الفرنسية من تكوين مجلس الأربعين، واعتبر أنّ ما قام به الباي عمل استقلالي غير مسبوق حوّل زمام المبادرة من الإقامة العامة إلى القصر لا سيّما أنّ السلطات الفرنسية لم ترد الفعل فوريّا بعزل الباي أو بإبعاده.

[68] **أ. و. ت.**، س. الحركة الوطنية، ص. 3، م. 1...**نفس المصدر**، محضر جلسة المجلس التاريخي العظيم الذي انعقد بإرادة صاحب الجلالة الملك المنصور بالله سيدنا ومولانا محمد الأمين الأول أعزه الله وهو بخطّ فتحي زهير. (أنظر الملاحق).
وقد حضر هذا الاجتماع عبدا لعزيز جعيط شيخ الإسلام المالكي ومحمد عباس شيخ الإسلام الحنفي وعبد العزيز الجلولي وصالح فرحات ومحمد الطاهر بن عمار وفرحات حشاد ومحمد بن رمضان والشاذلي القسطلّي ومحمد المنصف المنستيري والحبيب الشطّي ومحمود الخياري ومحمود الزرزري وعبد الحميد البرقاوي وألبير بسّيس وشارل حدّاد والطاهر الأخضر والشاذلي الخلّادي وعز الدين الشريف وفتحي زهير وعبد الرحمان عبد النبي وعبد العزيز الشابي والطيب الميلادي وصالح عويج والصادق المقدم والصادق بوصفارة وصالح عزيز والهادي بن ابراهيم الرايس وعبد السلام خالد

وتكوّن بذلك ما يعرف بمجلس الأربعين أو "برلمان المملكة" « Assemblée de la Couronne » أو "الهيئات العامة" « Les états généraux »، وتمّ تغييب الشيوعيين ونقابتهم عن المشاركة فيه لأسباب سياسية رغم رفضهم للإصلاحات، ولم يشارك فيه أيضا أيّ عضو من أعضاء حكومة شنيق السابقة لأسباب غير معلنة.

وباقتراح من العزيز الجلولي تقرّر اختيار لجنة فرعية من بين الحاضرين مهمّتها "جمع التقارير والآراء وتنسيقها في لائحة وحيدة ترفع للسدّة الملوكية السامية". وبعد التشاور تمّ تكوين لجنة عهدت رئاستها الشرفية لمحمد الشاذلي باي وضمّت في البداية 14 عضوا وهم الآتي ذكرهم: فرحات حشاد والصادق المقدم والمنصف المنستيري والطاهر بن عمار ومحمود الزرزري ومحمود الخياري والشاذلي الخلّادي والطاهر الأخضر وألبير بسّيس وشارل حدّاد والشاذلي رحيّم والطيب الميلادي ومحمد بن رمضان. وانتخب فتحي زهير كاتبا قارا لهذه اللجنة.[69]

وانبثقت عن هذه اللجنة بعد ذلك لجنة رباعية مهمّتها صياغة الآراء وتحريرها في لائحة موحّدة، وتكونت من فرحات حشاد والصادق المقدم والشاذلي الخلّادي وفتحي زهير.[70]

وجرت على امتداد النصف الأول من شهر أوت 1952 اجتماعات قطاعية عديدة توّجت بإصدار بيانات وعرائض أجمعت على رفض هذه الإصلاحات المفروضة والمكرّسة للسيادة المزدوجة رفضا قطعيا. وأشرف الطاهر بن عمار على المشاورات الخاصة بالحجرة الفلاحية وجرت بعض اجتماعات لجنة المتابعة في مقرّ إقامته بضاحية خير الدين قبل أن يسافر إلى فرنسا ويوكل مهمة إمضاء تقرير الحجرة الفلاحية والتقرير النهائي للجنة إلى صديقه ومساعده علي بلحاج.[71]

والصادق بن محمد وعبد الرحمان الجزيري والشاذلي رحيّم ومصطفى بن العشّي ومحمد بن الحاج وعبد الله فرحات وعبد السلام عاشور الحبيب ماجول. واعتذر عن تلبية الدعوة كلّ من محمد الصالح النيفر وعلي الفوراتي وأحمد سطا مراد.

[69] **المصدر نفسه والوثيقة ذاتها.** وقد عرفت هذه اللجنة في جلّ المراجع بلجنة الإثنا عشرة، وقد يفسّر ذلك بغياب ممثلي الجالية اليهودية شارل حدّاد وألبير بسّيس عن أعمالها لانّ الأول لم يمض على محضر الجلسة الختامي في حين اكتفى الثاني بإرسال موافقته المبدئية فقط.

[70] Abdelhac (pseudonyme de Chadly Khalladi) : *Au Temps de la colonisation…op.cit.*, p. 167.

[71] ذكر محمد بن سالم في مذكّراته صفحة 91 أنّه التقى الطاهر بن عمار في مدينة ايفيان Evian-les-Bains بوسط فرنسا يوم 13 أوت 1952، ويعني ذلك أنّه لم يكمل المشاركة في لجنة المتابعة إلى حدّ اختتام أعمالها. ويؤكّد ذلك إمضاء علي بلحاج بدلا عنه على تقرير الحجرة الفلاحية الصادر يوم 16 أوت وعلى التقرير النهائي الصادر عن مجلس الأربعين في بداية شهر سبتمبر 1952.

وقد صدر البيان المعرب عن موقف الحجرة الفلاحية من الإصلاحات يوم 16 أوت 1952 وتضمّن رفض أعضاء هذا الهيكل لمشروع دي هوتكلوك- البكوش الذي لم يؤدّ إلى تغيير سياسي ومؤسساتي حقيقي وذلك للاعتبارات الآتية:

- عدم امتلاك المجلس التشريعي لأيّ سلطة تشريعية فعلية وانتفاء الطابع التمثيلي عنه لأنّ أعضاءه يعيّنون ولا يتمّ انتخابهم.
- تعارض المجلس المالي المختلط مع مبدأ وحدة السيادة التونسية.
- بقاء السلطة التنفيذية بيد الكاتب العام للحكومة وهو فرنسي الجنسية.

وفي ختام هذا البيان ذكّر أعضاء الحجرة الفلاحية التونسية للشمال بأهم مطالبهم الإصلاحية، التي طالما عبّر عنها رئيسهم الطاهر بن عمار خلال زياراته إلى باريس، وتتمثّل في العناصر الآتية:

- الاعتراف الفعلي والقانوني بمبدأ السيادة التونسية الواحدة وغير القابلة للتجزئة.
- بعث مجلس تشريعي ومالي تونسي منتخب.
- تشكيل حكومة تونسية متجانسة ومسؤولة أمام المجلس المنتخب.
- فتح مناظرات الانتداب للوظيفة العمومية للتونسيين فقط مع حماية حقوق الفرنسيين المباشرين ومواصلة الاستعانة بالفنيين الفرنسيين.
- إحداث بلديات منتخبة على قاعدة التمثيل النسبي.
- إنشاء محكمة إدارية.[72]

وكان موقف الحجرة الفلاحية شبيها بموقف باقي مكوّنات النسيج المدني التونسي من حيث الإجماع على الرفض المطلق لهذا المشروع الإصلاحي. وتبعا لذلك لم تجد لجنة المتابعة صعوبة تذكر في صياغة موقف موحّد في شكل تقرير طويل ودقيق تمّ تقديمه للباي يوم 1 سبتمبر 1952، وجاء في ختامه أنّ اللجنة تقترح بكلّ بساطة الرفض التام لمشروع

[72] **أ. و. ت**، س. الحركة الوطنية، ص. 3، م. 1...**نفس المصدر**، تقرير الحجرة الفلاحية حول مشروع الإصلاحات الفرنسية الصادر بتاريخ 16 أوت 1952 والحامل لإمضاء علي بلحاج كاهية الرئيس الأول لهذه الحجرة.

الإصلاحات الفرنسية.[73] واجتمع محمد الأمين باي مجدّدا بمجلس الأربعين يوم 7 سبتمبر فأجمع الأعضاء على المصادقة على ما جاء في التقرير المذكور ووجّهت نسخة منه إلى رئاسة الجمهورية الفرنسية مع رسالة مفصّلة من باي تونس.[74]
ولم يؤدّ هذا النصر السياسي إلى الحدّ من تصلّب الخارجية الفرنسية، إذ عبّر روبار شومان عن عدم اعترافه بمقرّرات مجلس الأربعين وبتمثيليته. والتجأ المقيم العام إلى خيار القوّة، واتّفق الجنرال غارباي مع الأميرال جوزان Jozan يوم 4 ديسمبر 1952 على اعتماد الحلّ الراديكالي.[75]

وتعرّض الطاهر بن عمار في نفس ذلك اليوم إلى عملية ترهيب أو محاولة اغتيال صريحة من قبل عصابة اليد الحمراء،[76] التي أقدمت في اليوم الموالي على اغتيال الزعيم النقابي فرحات حشاد، فكان ذلك مؤشّرا لبداية مرحلة جديدة من القمع الأعمى والمقاومة الشعبية العامة والعنيفة.
وواصل الطاهر بن عمار القيام ببعض المبادرات الشخصية التي تسمح بها ظروف تلك الساعة. وفي شهر جانفي 1953 اقترح على محمد الأمين باي التخلّي عن فكرة الرسالة التي كان ينوي إرسالها إلى رئيس الجمهورية الفرنسية للمطالبة بمواصلة المفاوضات عن طريق لجنة مختلطة مقيمة في باريس، ودعاه إلى التريّث حتّى تبادر الحكومة الفرنسية بالتعبير عن عروضها الإصلاحية الجديدة.[77]
غير أنّ الحكومة الفرنسية الجديدة آلت رئاستها إلى الراديكالي الاشتراكي روني مايار René Mayer، المعروف بصرامته وتعاليه وتسلّطه، والذي لم يشر في خطاب تنصيبه يوم 6 جانفي

[73] « Le rapport de la commission de rédaction des quarante », *La Dépêche Tunisienne*, 12 novembre 1952.
[74] Julien (Ch. A.) : *Et la Tunisie…op.cit.*, p. 85.
[75] *Ibid.*, p. 89.
[76] Ben M'rad (Moncef), « Tahar Ben Ammar ou la vie pleine », *Réalités*, n° 67, 17 mai 1985.
Belhassen (Souhayr), « A 96 ans, s'est éteint à Tunis celui qui accepta de Mendès la tâche d'être le dernier homme des français », *Jeune Afrique*, 29 mai 1985.
وقد ذكر لنا السيد الشاذلي نجل الطاهر بن عمار خلال لقائنا معه بقرطاج يوم 27 ديسمبر 2007 أنّ والده تعرّض إلى محاولة اغتيال من اليد الحمراء يوم 4 ديسمبر 1952 ولم ينج منها سوى بفضل تعاون مفتش تونسي سرّب الخبر إلى كاتب الطاهر بن عمار الذي لم يغادر منزله برأس الدرب وعوّضه شقيقه المنوبي في الذهاب إلى هنشير السبّالة، وفي الطريق إلى هناك تعرّض إلى الإيقاف في المنيهلة من قبل مجهولين تثبّتوا في هويّته ثمّ أطلقوا سراحه. وأضاف بأنّ والده تعرّض لمحاولة ثانية حاول أصحابها التسبّب له في حادث مرور مفتعل.
[77] **أ. و. خ. ف.**، ص. 296...**نفس المصدر.**

1953 إلى الاستقلال الداخلي للبلاد التونسية، في حين انتقلت وزارة الشؤون الخارجية من روبار شومان إلى جورج بيدو وظلّ موريس شومان في منصبه.[78]
وتهيّأت بذلك الظروف مرّة أخرى للمتشدّدين بتونس لمواصلة سياستهم الزجرية، وأصبح همّهم الرئيسي إنجاح مشروع الانتخابات البلدية.

فكيف كان موقف الطاهر بن عمار من هذه الانتخابات التي دارت في جوّ من الحصار والفوضى والرعب؟

3- موقف الطاهر بن عمار من الانتخابات البلدية وانتخابات مجالس الأعمال (مارس- أفريل 1953).

نجح المقيم العام جان دي هوتكلوك Jean de Hauteclocque يوم 20 ديسمبر 1952 في دفع محمد الأمين باي إلى التوقيع على الأوامر المنظّمة لانتخابات مجالس الأعمال (القيادات) ومجالس البلديات. وحدّد بعد تنقيح هذه الأوامر يوم 12 مارس 1953 تاريخ بدء عمليات الاقتراع ليوم 10 أفريل بالنسبة لانتخابات مجالس القيادات ويوم 3 ماي بالنسبة للانتخابات البلدية باستثناء انتخابات مجلس بلدية الحاضرة التي تقرّرت ليوم 10 ماي 1953.[79]
وشهدت هذه الانتخابات نسبة إقبال ضعيفة جدّا من قبل التونسيين لم تتجاوز 3% من جملة المسجّلين باعتراف رئيس الجمهورية الفرنسية فانسون أوريول Vincent Auriol.[80] ولا يعود ذلك في الحقيقة إلى طبيعة الإصلاحات المدخلة على نظام اختيار أعضاء المجالس البلدية باعتبار أنّه تضمّن بعض التحسينات، بل يعود بالأساس إلى الظروف المشحونة التي جرت فيها الانتخابات ونجاح الدعاية الدستورية التي تمحورت حول ضرورة مقاطعتها وإفشالها

[78] Julien (Ch. A.) : *Et la Tunisie…op.cit.*, p. 92.
[79] Julien (Ch. A.) : *Et la Tunisie…op.cit.*, p. 96- 97.
[80] Périllier (Louis) : *La conquête…op.cit.*, p. 176.

بشتّى الطرق الممكنة بما فيها التهديد وحتّى الاغتيال الذي طال بعض المترشّحين أمثال الشاذلي القسطلّي مدير جريدة النهضة.[81]

وتذكر بعض التقارير الفرنسية أنّ الطاهر بن عمار قدّم ترشّحه لهذه الانتخابات، التي أجمعت على مقاطعتها كلّ القوى الوطنية التونسية وبعض الفرنسيين على غرار الاشتراكيين، وأنّه غيّر موقفه بعد ذلك ولم يكتف بسحب ترشّحه منها فقط بل ساهم بفاعلية في الحملة المضادة لها.[82]

وسنحاول في هذا المبحث تتبّع هذه الرواية بإمعان النّظر فيها ونقدها وتمحيصها بهدف استجلاء حقيقة موقف الطاهر بن عمار من هذه الانتخابات وفهم ما علق به من لبس وملابسات معتمدين في ذلك على الإشارات الواردة في التقارير الأمنية والسياسية الفرنسية بخصوص هذه المسألة وعلى التقارير الصحفية التي تناولت هذه القضية بإسهاب كبير.

فهل يتعلّق الأمر بهفوة استراتيجية خطيرة ارتكبها الطاهر بن عمار في حالة ضعف أو يأس وما لبث أن قام بتصحيحها بسرعة عندما اتضح له سوء عواقبها؟ ولكن هل يعقل أن يجازف الطاهر بن عمار، حتّى من منطلقات انتهازية بحتة، بالتضحية بكلّ شيء (مبادئه السياسية ومكانته الشخصية ومستقبله السياسي) من أجل لا شيء (منصب قايد أو عضو مجلس بلدي) بعد كلّ ما راكمه من خبرة وما صدر عنه من مواقف منسجمة مع الخطّ الوطني؟ أم إنّ الأمر يتعدّى المناورة غير المحسوبة إلى المؤامرة المدبّرة من قبل الإدارة الفرنسية بتونس وأعوانها المحليين والهادفة إلى إنجاح الانتخابات بشتّى الطرق الممكنة؟

وتفيدنا في هذا السياق مذكّرة صادرة عن الإدارة العامة للشؤون السياسية بوزارة الخارجية الفرنسية يوم 5 ماي 1954 بأنّ "الطاهر بن عمار، وهو من كبار الملاكين العقاريين ورئيس الحجرة الفلاحية التونسية للشمال ورئيس سابق للقسم التونسي للمجلس الكبير، يعتبر منذ

[81] أقرّت هذه الإصلاحات مبدأ انتخاب أعضاء المجالس البلدية بعد أن كان مقتصرا منذ 1945على مجلس بلدية الحاضرة فقط، غير أنّ هذا الانتخاب لم يكن منظّما على قاعدة الاقتراع النسبي كما يطالب الوطنيون التونسيون بل على أساس المشاركة التونسية الفرنسية. وقد شهدت هذه الانتخابات فشلا ذريعا حتّى أنّ 18 بلدية من جملة 69 لم تتمكّن من انتخاب مجالسها لانعدام المترشّحين بما في ذلك بلديتي سوسة والقيروان، ورافقتها عمليات تصفية وترهيب طالت حوالي 30 شخصية تونسية وفرنسية بين 1 مارس و31 ماي 1953.

[82] **أ. و. خ. ف.**، ص. 296...**نفس المصدر**، مذكّرة حول الطاهر بن عمار صادرة عن الإدارة العامة للشؤون السياسية بوزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 5 ماي 1954 (أنظر نصها الكامل بالملاحق).

زمن طويل أحد أبرز ممثّلي الوطنية المعتدلة بالإيالة Nationalisme modéré. وفي السنوات الأخيرة، تماهت مواقفه مع مواقف الحزب الحرّ الدستوري التونسي إلى حدّ التطابق الفعلي بينهما. ومع ذلك لا تخل مواقفه الشخصية من تناقض وانقلاب، إذ قدّم في ربيع 1953 ترشّحه لانتخابات مجالس القيادات ثمّ تراجع فجأة عن قراره قبيل بداية الاقتراع وقام بسحب ترشّحه".[83]

ونجد في مذكّرة أخرى متزامنة معها تقريبا تفاصيل أكثر حول هذه المسألة، وقد جاء فيها ما يلي نصّه:

"وفي يوم 16 مارس 1953 كان الطاهر بن عمار، إلى جانب الهادي نويرة ومحمد كريّم الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل، من بين الشخصيات السبعة عشرة الممضين على لائحة أكّدوا فيها أنّ الإصلاح البلدي المزعوم قد أبقى للفرنسيين حق التمثيل في المجالس البلدية الأمر الذي يخالف مبدأ وحدة السيادة التونسية، وأعلنوا أنّ إجراء انتخابات تحت حالة الحصار والرقابة يجعل من هذه الانتخابات خدعة ومغالطة، وأقرّوا أنّ هذه الانتخابات الزائفة لا يمكن أن تكون معيارا حقيقيا لتطلّعات الرأي العام التونسي.

وقام الطاهر بن عمار أثناء زيارته إلى باريس للمشاركة في اجتماع مجلس إدارة كوتيسال Cotusal باتصالات مكثّفة مع عدّة شخصيات سياسية فرنسية، وسعى إلى إقناعها بضرورة تأجيل الانتخابات.

ونفى عند عودته إلى تونس أن يكون قد قدّم ترشّحه إلى انتخابات مجالس القيادات، في حين أنّ مطلب ترشّحه قدّمه شقيقه الذي لا يمكن أن يقدم على القيام بذلك من تلقاء نفسه. وتسبّب بتصريحاته في حصول جدل بالصحافة المحلية هدفه التأثير على باقي المترشّحين لسحب مطالب ترشّحهم.

وفي يوم 13 أفريل 1953 قام الطاهر بن عمار بجمع الأعضاء الأكثر نفوذا بالحجرة الفلاحية ودعاهم إلى مقاطعة الانتخابات وأصدروا لائحة في الغرض".[84]

---

[83] **المصدر نفسه.**

[84] **المصدر نفسه**، مذكّرة حول الطاهر بن عمار غير ممضاة وغير مؤرخة، وهي تعود حسب مضمونها إلى سنة 1954 وقد سبق أن اقتطفنا منها بعض المعطيات في سياقات أخرى (أنظر نصّها الكامل بالملاحق).

وندرك من خلال هذا التقرير أنّ الطاهر بن عمار اتّخذ منذ البداية، وبالتنسيق مع الحزب الحرّ الدستوري الجديد، موقفا واضحا ضدّ إجراء الانتخابات البلدية والجهوية باعتبار أنّ الإصلاح الجديد لم يحترم مبدأ السيادة التونسية الواحدة وغير القابلة للتجزئة وهو المبدأ الأساسي في مطالبه الإصلاحية وفي مطالب الوطنيين التونسيين عموما، ولأنّ الظروف السائدة آنذاك لا توفّر أدنى الضمانات الكفيلة بالتعبير عن الموقف الحقيقي للرأي العام التونسي.

وقد شارك الطاهر بن عمار يوم 19 مارس 1953، وليس يوم 16 مارس كما ذكر التقرير السابق، في اجتماع وطني توّج بصياغة موقف موحّد ومناهض للانتخابات تبنته مختلف المنظمات والقوى الوطنية التونسية وقد مثلتها العناصر الآتي ذكرها:

- الحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد: الهادي نويرة.
- الحجرة الفلاحية التونسية للشمال: الطاهر بن عمار وعلي بلحاج وعبد الحميد البرقاوي والفرجاني التومي.
- الحجرة التجارية التونسية للشمال: محمود الزرزري ومحمد الأصفر جراد والصادق ابن يحمد والحبيب شيخ روحو.
- الحجرة المختلطة للوسط: محمد شلايفة والطاهر إدريس.
- الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة: عبد السلام عاشور.
- النقابات المستقلة بباجة: الشاذلي رحيّم.
- الحجرة المختلطة للجنوب: حسن شفرود.
- الاتحاد العام التونسي للشغل: محمد كريّم.
- جامعة الموظفين التونسيين: محمود الخياري.
- الاتحاد العام للفلاحة التونسية: الحبيب المولهي.[85]

[85] "موقف المنظمات التونسية إزاء الانتخابات لمجالس الأعمال والبلديات"،جريدة "**الصباح**"، 24 مارس 1953. وفي بداية شهر أفريل 1954 أصدرت هيئات المحامين والصيادلة والأطباء التونسيين عريضة أكدوا فيها مساندتهم للائحة الصادرة عن المنظمات الوطنية وموقفها من الانتخابات. أنظر: جريدة "**الصباح**"، 9 أفريل 1954.

وفي بداية شهر مارس 1953 بادر الطاهر بن عمار بجمع جل أعضاء القسم التونسي للمجلس الكبير المنحل، وتوجّوا اجتماعهم بإصدار عريضة مناهضة لكل محاولة يراد منها إحياء هذه المؤسسة ومطالبة ببعث مجلس تونسي منتخب.[86] وقام يوم 21 مارس 1953 بزيارة محمد الأمين باي برفقة الهادي نويرة لتعريفه بمقرّرات الاجتماع المذكور، ثمّ قصد العاصمة الفرنسية للقيام ببعض المهام الاقتصادية والسياسية الخاصة.[87] ودعا أثناء وجوده بباريس إلى تأجيل الانتخابات البلدية من دون أن ينجح في إقناع مسؤولي الشؤون الخارجية الفرنسية بوجهة نظره هذه. ويدعم ذلك ما ورد في خطاب فانسون أوريول أمام مجلس الوزراء الفرنسي يوم 6 ماي 1953، إذ انتقد بحدّة السياسة الفرنسية بتونس وذكر أنّ "بعض الشخصيات المعتدلة raisonnables مثل الطاهر بن عمار عبّرت عن رغبتها في تأجيل الانتخابات لأنّها لا يمكن أن تتمّ في جوّ من الإرهاب وفي ظلّ الرقابة على الصحافة ومنع الاجتماعات".[88]

وأثناء وجوده بباريس، التي قصدها منذ يوم 26 مارس 1953، راجت بتونس ابتداء من يوم 7 أفريل "إشاعة" مفادها أنّ الطاهر بن عمار قدّم ترشّحه لانتخابات مجلس عمل أحواز الحاضرة. وتصدّت الصحف التونسية لهذا الخبر الذي روجته جريدتي "البرقية التونسية" « La Dépêche Tunisienne » و"تونس فرنسا" « Tunisie-France »، فبيّنت جريدة "الابريس" « La Presse » أنّ مصدر هذه الإشاعة معروف بصفة لا تقبل الشك وأكدت أنّ ابن عمار المتغيب عن تونس منذ نصف شهر لم يقدّم ترشيحه قبل مغادرته للبلاد التونسية وأنّ قانون 6 فيفري ينص على أنّ المترشحين مجبورون على تقديم مطالب ترشحهم بأنفسهم وأنّ آخر أجل لقبول مطالب الترشّح هو الساعة السادسة والنصف من يوم السبت 11 أفريل ومن المقرر أن يحل الطاهر بن عمار بتونس مساء ذلك اليوم، وبينت أنّ المنوبي بن عمار قد قدّم ترشحه فعليا لهذه الانتخابات.[89]

---

[86] "أعضاء القسم التونسي من المجلس الكبير السابق ضد تجديد هذا المجلس"، جريدة **"النهضة"**، 4 مارس 1953.
[87] Ben Salem (M.) : *L'antichambre…op.cit.*, p. 119.
[88] Périllier (Louis) : *La conquête…op.cit.*, p. 176.
[89] « Les élections caidales. Autour d'un bruit de candidature », *La Presse*, 8 avril 1953.

وتبنت جريدة "النهضة" نفس الحجج التي أوردتها جريدة "لابريس" لتفنيد هذه الإشاعة،[90] في حين أكدت جريدة "الصباح" أنّ ابن عمار "لم يتقدم لترشيح نفسه لأية انتخابات كانت لا سيّما وقد ترأس الاجتماع الذي عقدته المنظمات التونسية المتعددة وأمضى اللائحة الشهيرة".[91]

وعاد الطاهر بن عمار من مدينة نيس الفرنسية يوم 11 أفريل قبيل انقضاء آجال الترشّح للانتخابات، وصرّح منذ قدومه لمندوب "الصباح" قائلا بخصوص ترشحه للانتخابات: "أؤكد لكم تأكيدا قطعيا بأنّ ذلك محض اختلاق مغرض وإنّي لم ولن أفكر مطلقا في هذا الترشح لأي نوع من أنواع الانتخابات المزمع إجراؤها".[92]

وعندما بلغه نبأ البلاغ الصادر عن الوزير الأول صلاح الدين البكوش والذي ذكر فيه بأنّه يوجد بين يدي خير الدين عزوز عامل الأحواز مطلبي ترشح للانتخابات قدمهما المنوبي بن عمار واحد باسمه والآخر باسم شقيقه الطاهر، وأنّ القبول النهائي لمطلب الطاهر بن عمار يقتضي أن يتم تأكيده من المعني بالأمر بعد عودته، صرّح رئيس الحجرة الفلاحية لمندوب جريدة "لابريس" بأنّه لا يجوز لعامل الأحواز تسجيل مطلب ترشيح صادر عن شخص لا يحمل توكيلا ولو كان هذا الشخص أخي.[93] ورغم أنّ المنوبي بن عمار قام بسحب مطلب ترشحه فإنّ قسم الأخبار بالإقامة العامة وزّع على مختلف الصحف التونسية نسخة من مطلبي الترشح لانتخابات عمل أحواز الحاضرة واللذان يحملان إمضاؤه الشخصي، واضطر الطاهر بن عمار إلى طلب سحب ترشيحه من عامل الأحواز شفويا فقط تجنبا لإضفاء صبغة رسمية على المطلب الذي قدّمه شقيقه المنوبي نيابة عنه.[94]

وأشرف الطاهر بن عمار بعد عودته إلى تونس على جلسة خارقة للعادة للحجرة الفلاحية التونسية للشمال انعقدت يوم 13 أفريل 1953 وحضرها 17 عضوا من جملة 20 عضوا منتمين لهذا الهيكل، ولعلّه كان يسعى من وراء ذلك إلى قطع الشائعات الرائجة حول ترشّحه

---

[90] "حول إشاعة"، جريدة "**النهضة**"، 10 أفريل 1953.

[91] "حول إشاعة زائفة"، جريدة "**الصباح**"، 10 أفريل 1953.

[92] "الرئيس بن عمار يكذب قطعيا إشاعة ترشيحه للانتخابات"، جريدة "**الصباح**"، 12 أفريل 1953.

[93] *La Presse*, 12 avril 1953.

وفي يوم 22افريل أصدر عامل أحواز الحاضرة بلاغا جاء فيه : "..فعلى المترشحين أن يقدموا مطالب ترشحهم بأنفسهم وهاته المطالب يمكن تحريرها على الورق المعتاد ممضاة من المترشح نفسه ومعرّفا بإمضائه حسب الطريقة المألوفة". وهو ما يبيّن حدّة المأزق التي وقعت فيه الإدارة بعد الضجة التي رافقت مسألة ترشيح الطاهر بن عمار للانتخابات.

[94] "حول ترشح السيد الطاهر بن عمار لمجالس الأعمال"، جريدة "**الصباح**"، 16 أفريل 1953.

للانتخابات وتجديد موقفه الرافض لها. وقدّم ابن عمار خلال هذه الجلسة عرضا مفصّلا حول الاتصالات التي أجراها مؤخّرا بباريس سواء مع أعضاء الحكومة أو مع بعض الشخصيات الفرنسة الأخرى. وأعلن أنّه لم يفقد بعد الأمل في أن تقوم الحكومة الفرنسية بتأجيل الانتخابات بعد أن أصبحت أكثر إطلاعا على حقيقة الأوضاع بالبلاد التونسية. وبعد تبادل الآراء حول موضوع الانتخابات البلدية والجهوية أجمع الحاضرون على تبنّي اللّائحة الآتي نصّها:

"حيث أنّ الحجرة الفلاحية التونسية للشمال قد أعربت عن موقفها من الإصلاحات المعروضة على سموّ الباي خلال اجتماعها يوم 13 أوت 1952.

وحيث أنّ الحجرة الفلاحية صادقت بواسطة مكتبها على لائحة 19مارس 1953 الممضاة من مختلف المنظمات والهياكل التمثيلية التونسية، والمناهضة للانتخابات المعلنة في شكلها الحالي.

قرّر الأعضاء الحاضرون بالإجماع المقاطعة التامة لانتخابات مجالس البلديات ومجالس الأعمال ما لم يتمّ إدخال التعديلات المطلوبة على نظامها".[95]

وكردّ فعل على هذه المبادرة أصدرت الإقامة العامة الفرنسية بتونس بيانا بيّنت فيه أنّ كاتب الدولة للشؤون الخارجية موريس شومان كلّف المقيم العام بإعلام محمد الأمين باي بأنّ تصريحات الطاهر بن عمار، التي يقول فيها أنه لم يفقد الأمل في أن يرى الحكومة الفرنسية تؤجل الانتخابات، لا صلة لها بالحقيقة وأنّها تعتبر مناورة لإدخال الاضطرابات في الرأي العام وأنّ الحكومة الفرنسية لم تغير موقفها من تاريخ الانتخابات.[96] وتعليقا على هذا البيان كتبت جريدة "تونس المسائية" « Tunis Soir » ما يلي: "أمّا في ما يتعلّق بالتكذيب الموجّه للسيد الطاهر بن عمار رئيس الحجرة الفلاحية فإنّ المطلعين يرون في ذلك ردّ فعل حيث رفض الرئيس السابق للمجلس الكبير الموافقة على ترشيحه رغم جميع النداءات الخفية التي وجهت إليه لهذا الغرض".[97]

---

[95] « Réunion du lundi 13 avril 1953, www.taharbenammar.com (rubrique : documents).

[96] "حول إشاعة تأجيل الانتخابات البلدية"، جريدة "**النهضة**"، 18 أفريل 1953.

[97] "حول الانتخابات"، جريدة "**الصباح**"، 18 أفريل 1953.

وندرك من خلال ما تقدّم أنّ هناك مطلب ترشيح باسم الطاهر بن عمار تمّ تقديمه لانتخابات مجلس قيادة أحواز الحاضرة، وأنّ هذا المطلب تمّ تقديمه أثناء فترة غيابه عن تونس من قبل شقيقه المنوبي بن عمار. ونستبعد جدا أن يكون الطاهر بن عمار هو الذي أوعز إلى شقيقه بالنيابة عنه في تقديم مطلب الترشّح، لأنّه كان ملتزما بلائحة 19 مارس التي أمضاها قبيل سفره مع أبرز ممثلي المنظمات الوطنية التونسية، ولأنّ هذا القرار غير منسجم مع الاستراتيجية النضالية التي نحتها لنفسه منذ أواخر الحرب العالمية الثانية، ولأنّه لا يمكن أن يسقط منطقيا في مثل هذا الفخّ الذي يعني بالنسبة إليه ضرب من الانتحار السياسي، ولأنّ المصادر الفرنسية لم تشر مطلقا إلى أنّه وعد أو حتّى ألمح بالمشاركة في الانتخابات خلال إقامته بباريس وأخيرا لأنّه كذّب هذا الأمر بصفة قطعية بمجرّد عودته إلى تونس.

ونستبعد كذلك الرواية العائلية التي ذهبت في الأمر مذهبا آخر مفاده أنّ المنوبي بن عمار كان ضحية عملية خداع دبّرها خير الدين عزوز قايد تونس والأحواز وصهر محمد الأمين باي، وأنّه لم يقدّم بصفة مباشرة مطلب الترشّح للانتخابات المذكورة باسم شقيقه الغائب.[98] وتجد هذه الرواية بعض مسوّغاتها في سعي السلط الفرنسية المحلية إلى جلب شخصية تونسية معروفة إلى حظيرة الانتخابات حتّى تؤثّر على شخصيات أخرى وتشجعها على الترشّح أو المشاركة في الاقتراع على الأقل. وهو ما يمكن قراءته ضمنيا من خلال شهادة محمد المنصف البكوش أثناء محاكمة عمّه صلاح الدين البكوش سنة 1958 حيث تحدّث قائلا:

"إنّي رشّحت نفسي لمجالس الأعمال بعد أن أعلمني صلاح الدين أنّ الطاهر بن عمار رشّح نفسه وأنّ الحزب موافق على الانتخابات. وعندما بلغني خلاف هذا قدّمت استقالتي"، وهي شهادة توحي بأنّ الطاهر بن عمار لم يرشّح نفسه لهذه الانتخابات ولم يقم بأيّ تبادل للأدوار مع شقيقه المنوبي ولو وقع ذلك فعلا لأثيرت هذه المسألة أثناء محاكمته سنة 1958.[99]

[98] شهادة السيد الشاذلي نجل الطاهر بن عمار وأمدّنا بها خلال لقائنا به في قرطاج يوم الخميس 27 ديسمبر 2007. وأمدّنا بالمناسبة بشهادة مكتوبة ومعرّفة الإمضاء باسم الجيلاني بن صالح بن عمر، وهو شيخ سابق بسبالة بن عمار، تعرّض فيها إلى نفس الموقف غير أنّنا لم نعتمدها لعدم تأكّدنا من مصداقيتها.

[99] جريدة "**الصباح**"، 10 أكتوبر 1958.

ومع ذلك لا نعتقد أنّ مطلب الترشّح يمكن أن يقدّم من قبل شخص أجنبي مهما كانت مكانته من دون موافقة أو تفويض فعلي من المعني بالأمر، ثم إنّ المنوبي بن عمار لم يكذب رسميا المطلب المزدوج الحامل لإمضائه بعد أن كشفته مصالح الإقامة العامة بشكل علني.
ولا ننسى أنّه كان يبلغ آنذاك حوالي 67 سنة (من مواليد 1886) وأنّه كان عضوا سابقا بمجلس بلدية الحاضرة، وهو ما ينفي إمكانية التغرير به أو التأثير السلبي عليه. ويبدو أنّه رضخ بحكم بساطة تجربته السياسية لتأثير السلطات الفرنسية والتونسية، فأقدم على هذه الخطوة غير المحسوبة من دون استشارة الطاهر بن عمار الموجود آنذاك بفرنسا. وقد وقع أيضا تحت تأثير أنصار المشاركة شخص آخر من عائلة بن عمار وهو المنصف العقبي ابن هناني بن عمار، الذي كان من المحسوبين على خاله الطاهر بن عمار لا سيّما منذ دخوله المجلس الكبير سنة 1934، والذي ترشّح لانتخابات مجلس بلدية الحاضرة وفاز بمقعد الدائرة الثامنة رغم حصوله على 37 صوتا فقط، ومنذ ذلك التاريخ لم يعد له وجود يذكر بالساحة السياسية التونسية.[100] ويبدو أنّ المنصف العقبي هو الذي أثّر على المنوبي بن عمار، الذي تراجع عن الترشّح بعد عودة شقيقه الطاهر في حين تمسّك صاحب المبادرة بخوض التجربة رغم معارضة خاله المطلقة لإجراء هذه الانتخابات.

ونشير في الختام إلى أنّ هذه القضية، بقطع النظر عن كونها فعلية أو مفتعلة، فإنّها أكدت أنّ الطاهر بن عمار لم يكن أداة طيّعة بأيدي الإدارة الفرنسية وأنّ الدعاية الواسعة التي رافقت عملية ترشيحه للانتخابات تدل على عجز هذه الإدارة ورغبتها في استثمار مكانته لإنجاح المشروع الإصلاحي. ولم تؤثّر هذه القضية سلبيا على مكانة الطاهر بن عمار في الداخل والخارج حيث كان في ربيع 1953 من أبرز الشخصيات الوطنية التونسية الناشطة بالساحة السياسية في ظلّ الفراغ الذي أحدثه اعتقال جلّ القادة السياسيين والنقابيين وفتور نشاط البعض الآخر وخصوصا زعماء الحركة المنصفية أمثال محمد شنيق ومحمود الماطري.
وقد برز الطاهر بن عمار خلال هذه الفترة في مظهر المجمّع الذي تلتف حول شخصه مختلف الشخصيات والقوى الوطنية لاعتداله وهيبته والتزامه الوطني وسعة علاقاته

[100] قرار (الحبيب): **لتحي تونس**، مطبعة بوسلامة، تونس، 1996، ص. 102.

بالأوساط الفرنسية، وكان موريس شومان كاتب الدولة الفرنسي للشؤون الخارجية يدرك جيّدا هذه الخصال ويدعو إلى ضرورة الحفاظ عليه والعناية به لاستعماله في الظروف المناسبة مثله في ذلك مثل الهادي نويرة.[101] ولم يكن الطاهر بن عمار رجل وفاق ووسيط مقبول بين مختلف الأطراف فقط بل كان يمتلك أيضا تجربة سياسية لا بأس بها ويستعين بشبكة واسعة من الأصدقاء والمستشارين المحنّكين وهو ما كوّن لديه نظرة تحليلية شاملة للقضية التونسية وتصوّرات واضحة وعملية للحلول الكفيلة بتحرير البلاد التونسية.

[101] Julien (Ch. A.) : *Et la Tunisie…op.cit.*, p. 106.

II- تجذّر المواقف الوطنية والإصلاحية للطاهر بن عمار قبيل ارتقائه للوزارة (ماي 1953- جويلية 1954).

1- الحلول الممكنة للقضية التونسية حسب رؤية الطاهر بن عمار سنة 1953.

لم يخلّف الطاهر بن عمار إرثا مكتوبا يمكن الاستناد إليه لمعرفة جوانب أكبر من شخصيته باستثناء الرسائل الخاصة والخطب الرسمية، وهي على أهميتها غير كافية لإشباع فضول المؤرخ ومساعدته على سبر أغوار شخصية المترجم له لأنّها لم تكن مرفقة بنوعية أخرى من الكتابات على غرار الكتابات الحميمية والتأملات الفكرية. ويبقى مقاله الموسوم ب"الحلول الممكنة" والمنشور في شهر ماي 1953 بمجلة "الناف" « LA NEF »، التابعة إلى لوسي فور Lucie Faure زوجة ادغار فور، من الحالات النادرة في هذا المجال، ومن هنا وجب التوقّف عنده لفهم رؤية الطاهر بن عمار الفكرية والسياسية للمسألة التونسية آنذاك.[102]

اختار الطاهر بن عمار عنوانا لمقاله منسجم مع قناعاته الشخصية إذ يعكس مدى ثقته في فرنسا ومبادئها التنويرية وتفاؤله الدائم بإمكانية حلّ القضية التونسية حلّا عادلا رغم حالة القمع والحصار المفروضة على البلاد التونسية سنة 1953، تلك السنة التي أسماها شارل أندري جوليان "السنة الرهيبة" « L'année terrible ».[103] واستهلّ مقاله بعرض جذور الأزمة الحادة التي وصلتها العلاقات التونسية الفرنسية منذ حوالي السنة، وهي الطريقة ذاتها التي اعتمدها في التقارير المهمة التي كانت تصدر عن الحجرة الفلاحية التونسية للشمال أثناء الأزمات الخطيرة. وبيّن أنّ العلاقات بين البلدين ينظمّها نصّان قانونيان هما معاهدة باردو أو قصر السعيد (12 ماي 1881) واتفاقية المرسى (8 جوان 1883)، وبيّن بعد تحليل وجيز

[102] Ben Ammar (Tahar), « Les solutions possibles », *LA NEF*, cahier n^{o} 2 : Maroc et Tunisie. Le problème du protectorat, 10ème année, mai 1953, Julliard, Paris, pp. 170- 181.

وقد تضمّن القسم الخاص بالبلاد التونسية في هذا العدد الخاص من مجلة "الناف"، وهي مجلة أدبية وسياسية صدر عددها الأول سنة 1943 بالجزائر بمبادرة من الكاتب روبار آرون Robert Aron ولوسي فور التي تولت إدارتها إلى حدّ وفاتها سنة 1977، سبعة مقالات حرّرها على التوالي كلّ من جورج ايزار Georges Izard وجاك دوهامال Jaques Duhamel والطاهر بن عمار والهادي نويرة وروجي ستيفان Roger Stéphane وفرانسوا ميتران وادغار فور، وهي على ما يبدو مجموعة متجانسة في توجّهاتها الليبرالية والمعتدلة والمساندة لمبدأ الاستقلال الداخلي للبلاد التونسية.

[103] Julien (Ch. A.) : *Et la Tunisie…op.cit.*, p. 91.

لبنود المعاهدة الأولى أنّها لم "تستهدف إلّا ممارسة السيادة الخارجية التونسية، لأنّه لم يكن أيّ طرف آنذاك يفكّر في إلحاق الإيالة بفرنسا أو بالجزائر باعتبار أنّ هذا الإلحاق لا يمكن أن يكون إلّا مصدرا لمصاريف ضخمة ومشاكل عديدة". وإذا كانت هذه المعاهدة قد حافظت على الاستقلال الداخلي للبلاد التونسية وعلى مقوّمات السيادة البايليكية، فإنّ اتفاقية المرسى "فتحت الأبواب لما سيعرف لاحقا بالإدارة المباشرة" لأنّ البند الأول منها فرض على الباي القيام بالإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي تراها الحكومة الفرنسية ضرورية.[104]

وتعرّض ابن عمار إلى ما لحق هذان النصّان من تنقيح متواصل إلى حدّ أنّ تصريح روبار شومان يوم 19 جويلية 1950، الذي اعترف فيه بإتّباع فرنسا لسياسة الإدارة المباشرة بتونس، لم يفاجئ أحدا. وتمّت هذه التحويرات بطرق مختلفة:

- القوانين الصادرة عن رئاسة الجمهورية والمعّدلة للاتفاقيات الثنائية في اتّجاه تدعيم السلطة الفرنسية وأبرزها "قانوني 22 أفريل 1882 و23 جوان 1885 حول توسيع سلطة المقيم العام، وقانون 4 أكتوبر1884 المحدث لمؤسسة المراقبة المدنية، وقانون 10 نوفمبر1884 الذي قضى بضرورة موافقة المقيم على الأوامر الصادرة عن الباي قبل توقيعها وتنفيذها".[105]

- النصوص التشريعية الصادرة عن مصالح الإقامة العامة الفرنسية بتونس والمعروضة على الباي لمجرّد التوقيع عليها ومنها "أمر 9 جوان 1881 الذي قضى بتعيين المقيم العام وزيرا لخارجية الباي، وأمر 12 مارس 1883 حول الميزانية التونسية".

- السياسة المتبعة بتونس من قبل المقيمين العامين والتي أدّت إلى "التقليص المتواصل للسيادة التونسية".

وخلص ابن عمار إلى أنّ نظام الحماية أدّى إلى تكريس "السيادة المزدوجة" وذلك على الرغم من أنّ الثنائية التسييرية كانت ظاهرية أكثر منها حقيقية لأنّ احتكام المقيم العام على سلطة التأشيرة حرم الباي من أيّ مبادرة في الميدان التشريعي فضلا عن افتقاره لأيّ سلطة

---

[104] Ben Ammar (Tahar), « Les solutions possibles »…*op.cit.*

[105] يرى جورج ايزار في مقاله بنفس العدد من مجلة "الناف"، أنّ قانون 10 نوفمبر 1884 ألغى نهائيّا الاستقلال الداخلي للبلاد التونسية. أنظر:

- Izard (Georges), « Les abus institutionnels de la co-souveraineté », *LA NEF*…*op.cit.*, p. 156.

خارجية واكتفائه بالتوقيع على نصوص القوانين الجاهزة. ورأى أنّ المأساة التونسية تكمن بعض جوانبها في هذا الوضع بالذات وذكّر بمفهوم الحماية حسب رؤية الجنرال ليوتي Lyautey [106] مستشهدا بقوله الآتي: "يتمثّل مفهوم الحماية في محافظة البلد المحمي على مؤسساته وفي إدارة شؤونه وتسييرها بوسائله الخاصة تحت إشراف قوّة أوروبية"، مبيّنا أنّ الحماية الفرنسية ابتعدت عن هذا الجوهر وتحوّلت إلى "إلحاق حقيقي"، وأنّ الحلّ الوحيد لتجنّب الفوضى واختلال الأمن يكمن في الرجوع إلى "تطبيق المعاهدات" الأساسية لأنّها لم تلغ قبل تنقيحها مبدأ الاستقلال الداخلي للبلاد التونسية.[107] وهو ما أشار إليه أيضا فرانسوا ميتران في نفس العدد الخاص من مجلة "الناف" حينما ذكر أنّ المطالب الأساسية لرجال السياسة الأكثر اعتدالا تختزل في مطلبي الاستقلال الداخلي والسيادة التونسية، وأكّد أنّ المطلب الأول متناغم مع روح معاهدة باردو وأنّ السيادة التونسية تعني تحويل السيادة البايليكية، وهي سيادة معترف بها دوما من قبل فرنسا، أو توسيعها وهي مهام مطروحة على التونسيين ولا دخل للحكومة الفرنسية فيها.[108]

وأضاف ابن عمار، في تحليله لجذور الأزمة التونسية ومظاهرها، أنّ المشكل التونسي يكتسي أيضا بعدا إنسانيا لأنّ المجتمع التونسي، الذي كان متجانسا من الناحية العرقية قبل 1881، تحوّل إلى مجتمعين متعايشين في نفس البلاد ومختلفين من حيث الامتيازات. ويتكوّن المجتمع الأول من الفرنسيين، وجلّهم من المتجنّسين الجدد، وبعض الأوروبيين الأجانب ويمثّلون حوالي 10% من السكان حسب إحصائيات سنة 1946، وتتميّز هذه الأقلية الأجنبية بتفوّقها الاقتصادي والسياسي نظرا لاحتكارها لأهم المناصب "إذ نجد 16 ألف موظّف فرنسي من جملة 28 ألف موظّف بالبلاد"، وتنفرد بتأثيرها على السياسة الداخلية عبر كبار موظّفي الإدارة غير المسؤولين أمام الباي. ويتكوّن المجتمع الثاني من أغلبية من السكان الأصليين المحرومين من الامتيازات المذكورة. وتوصّل ابن عمار إلى أنّ "المشكل

---

[106] لويس هيبار ليوتي Louis Hubert Lyautey (1854- 1934): ماريشال فرنسي شغل خطة مقيم عام بالمغرب الأقصى من 1912 إلى 1925 وعرف بسياسته المرنة مع الأهالي وتعلّقه بالملكية المغربية ومساندته لنظامها ودفاعه عن نظام للحماية تكتفي فيه الدولة الحامية بالمراقبة والإشراف على شؤون المحمية التابعة لها. غير أنّ بعض الدراسات الجادة التي قام بها بعض المؤرخين أمثال شارل أندري جوليان ودانيال ريفاي Daniel Rivet أثبتت أنّ هذا الماريشال، الملقّب ب "المغربي" والمنظّر لسياسة المراقبة الشكلية، طبّق في الواقع الفعلي سياسة الإدارة المباشرة خلال وجوده بالمغرب الأقصى.

[107] Ben Ammar (Tahar), « Les solutions possibles »…*op.cit.*

[108] Mitterrand (François), « Conditions d'une négociation », *LA NEF*…*op.cit.*, p. 206.

التونسي يحمل وجهان مثل جانوس Janus (الإله الروماني)، وأنّ أحد وجهي هذا المشكل يبرز خلافا حول السلطة بين أقلية قوية وأغلبية أضحت أكثر وعيا بحقوقها وواجباتها".[109]

وبعد أن عرض الطاهر بن عمار أصل القضية التونسية واختزلها في التناقض بين روح المعاهدات والتأويل الذي لحق بها عند التطبيق من ناحية، واتساع الهوّة بين الأقلية المتمسّكة بامتيازاتها والساعية إلى تأبيد الوضع السائد والأغلبية المطالبة بالعودة إلى التطبيق الصريح لما ورد في المعاهدات من ناحية أخرى، شرع في تناول مسألة الحلول الكفيلة حسب نظره بضمان تجاوز هذا المشكل. واختار أن يمهّد لذلك بإبراز المساعي الإصلاحية المحدودة التي حاولت السلط الفرنسية القيام بها سنة 1937 و1943 غير أنّها ظلت من دون متابعة أو كانت دون آمال التونسيين وانتظاراتهم. وبيّن أنّ الأزمة أخذت طابعها الحاد منذ أن اعترفت الحكومة الفرنسية بتكوين وزارة تفاوضية ترأسّها محمد شنيق وشارك فيها الحزب الدستوري الجديد، وحدّدت مهمّتها في السير بالبلاد التونسية إلى تحقيق استقلالها الداخلي بصفة تدريجية، لأنّ هذه الوعود المنسجمة مع تطلعات الرأي العام التونسي سرعان ما تبخّرت بعد فترة قصيرة من انطلاق مفاوضات أوت 1950 بسبب تعليقها من الجانب الفرنسي منذ 7 أكتوبر 1950 بعد ضغط شديد من المتفوّقين المنتمين لحزب "التجمّع الفرنسي". واستعرض ابن عمار تطوّرات الأزمة منذ ذلك التاريخ وإلى حدّ "انقلاب 28 مارس 1952" الذي عيّن بمقتضاه صلاح الدين البكوش على رأس الحكومة التونسية الجديدة بعد إقالة أعضاء حكومة شنيق ونفي البعض منهم بالجنوب التونسي.

وطالب بضرورة الإقدام على القيام "برجّة نفسية" كفيلة بإعادة حالة الثقة المفقودة بين الطرفين قبل التفكير في الإصلاحات، وذلك باستئناف الحوار على أسس ما قبل مذكّرة 15 ديسمبر 1951 وإلغاء جميع الإجراءات الاستثنائية (حالة الحصار والرقابة) وإطلاق سراح جميع المساجين. وإذا تحقّق ذلك يمكن لفرنسا أن تجد المحاورين المناسبين والمؤهلين للتفاوض باسم الشعب التونسي حول أسس وفاق دائم بين فرنسا والبلاد التونسية بعيدا عن أيّ ضغوطات أو عوائق.[110]

---

[109] Ben Ammar (Tahar), « Les solutions possibles »…*op.cit.*
[110] *Ibid.*

وأكّد الطاهر بن عمار أنّ هذه الإجراءات الشكلية غير كافية لوحدها أن تضمن عودة الهدوء والثقة إذا لم تكن مسبوقة بإصدار تصريح واضح تتعهّد بمقتضاه الحكومة الفرنسية باحترام السيادة التونسية وتحقيق الاستقلال الداخلي للبلاد التونسية. وعبّر عن رفضه للمشروع الإصلاحي الذي قدّمه وزير الخارجية روبار شومان يوم 19 جوان 1952 لأنّه لا يضمن تحقيق الاستقلال الداخلي ويتيح للفرنسيين المشاركة في المؤسسات السياسية التونسية، وطالب بنظام جديد يكرّس مبدأ السيادة التونسية الواحدة وغير القابلة للتجزئة ويمهّد لبعث مجلس تشريعي تونسي صرف وتكوين حكومة تونسية متجانسة ومسؤولة أمامه.

وكان ذلك مدخلا مناسبا للشروع في تحديد ملامح المؤسسات والهياكل الواجب توفّرها في أيّ مشروع إصلاحي جديد ولا سيّما الجهازين التشريعي والتنفيذي. ولاحظ ابن عمار بخصوص النظام التمثيلي أنّ المجلس الكبير، وهو هيكل استشاري يهتم بالنظر في بعض بنود الميزانية التونسية، فشل في إيصال المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لعامة التونسيين إلى الحكومة التونسية، وهو ما دفع بروبار شومان إلى الاعتراف أمام البرلمان يوم 20 ديسمبر 1951 بأنّه لم يعد يتلاءم مع تطوّر الأوضاع والمطالبة بتعويضه. ويعني ذلك حسب ابن عمار دائما أنّ الطرفين متفقان على ضرورة بعث مؤسسة تمثيلية جديدة غير أنّها يختلفان حول طبيعتها، ففي حين يطالب الفرنسيون بمجلس مختلط بين الفرنسيين والتونسيين على قاعدة التساوي في عدد الأعضاء فإنّ التونسيين يرفضون أيّة مشاركة فرنسية في المجلس المرتقب.

وبيّن ابن عمار أنّ المشاركة الفرنسية في المجلس التشريعي تتعارض مع السيادة التونسية، وهي علاوة على ذلك غير مجدية للاعتبارات الآتية:

- المقيم العام الفرنسي هو الوسيط الوحيد في العلاقات الثنائية بين تونس وفرنسا حسبما ورد في اتفاقية المرسى. وقد ورد في مكتوب رسمي من الحكومة الفرنسية إلى الباي في نوفمبر 1948 أنّه الممثّل الوحيد للجالية الفرنسية المقيمة بتونس.

- لم يكن للفرنسيين أيّ تمثيل قبل بعث المجلس الكبير سنة 1922 ومع ذلك ظلت مصالحهم محفوظة وغير مهدّدة.[111]
- غياب الفرنسيين عن المشاركة في المجلس التشريعي التونسي يتمّ تعويضه بواسطة الضمانات التي تتعهّد الحكومة التونسية بتوفيرها لهم.

ورأى ابن عمار أنّ المجلس التشريعي التونسي الصرف لا يمكن إلّا أن يكون منتخبا وفق ما أعلنه محمد الأمين باي في خطاب العرش يوم 15 ماي 1951، وذكّر أنّ أعضاء المجلس الكبير كان يتمّ انتخابهم، وبقطع النظر عن طريقة انتخابهم (الدرجة الثانية) فمن الطبيعي أن يتمّ انتخاب أعضاء المجلس التشريعي التونسي. أمّا بالنسبة للتمثيل الجهوي والمحلّي، فبيّن ابن عمار أنّ الإصلاح البلدي، الذي طالب به التونسيون منذ 1921، يجب أن يضمن مشاركة الأهالي في تسيير شؤونهم المحلية وأن يتمّ تمثيل المنظمات المهنية التونسية والفرنسية في المجالس الجهوية والمحلية.[112]

وأعلن ابن عمار أنّ إصلاح النظام التمثيلي لا يمكن أن يكتمل من دون إصلاح نظام السلطة التنفيذية، وألمح إلى كونه من أنصار الملكية الدستورية القائمة على مبادئ ديمقراطية متطوّرة. ولتحقيق هذا الإصلاح الضروري جدّد طلبه بتكوين حكومة تونسية متجانسة ومسؤولة أمام المجلس التشريعي وقادرة، بعد التخلّص من رقابة المقيم العام وسلطته، على القيام بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الملحّة.

وأدرك ابن عمار أنّ إصلاح السلطة التنفيذية يقتضي إصلاح نظام الوظيفة العمومية لأنّ وجود وظيفة عمومية تونسية شرط ضروري لتكون الحكومة التونسية قادرة على تفعيل إصلاحاتها المذكورة. وبما أنّ الفرنسيين يشكّلون أغلبية الموظّفين بالبلاد التونسية، فإنّ الحلّ يكمن حسب رأيه في تعهّد الحكومة التونسية بضمان مكاسب الموظّفين الفرنسيين المباشرين لوظائفهم مع منح الأولوية في انتداب المتعاونين إلى الخبراء الفرنسيين.

وتطرّق ابن عمار في ختام مقاله إلى مشكل ضمان المصالح الفرنسية بتونس الذي يمكن أن يطرح بحدّة بعد إبعاد الفرنسيين عن المشاركة في السلطتين التشريعية والتنفيذية. وميّز في

[111] في الحقيقة كان الفرنسيون ممثلين قبل 1922 في عدّة هياكل استشارية كالحجرات التجارية والفلاحية والبلديات وخاصة في صلب "الندوة الشورية" « Conférence Consultative » المحدثة منذ 1891، والتي لم تفتح في وجه التونسيين إلّا في فيفري 1907. ومن المؤكّد أنّ الطاهر ابن عمار لا يجهل هذه الحقائق إنّما تعمّد تجاهلها تناغما مع مقتضيات طرحه التحليلي.

[112] Ben Ammar (Tahar), « Les solutions possibles »…*op.cit.*

هذا الإطار بين مصالح فرنسا الاستراتيجية والثقافية والاقتصادية بتونس من جهة وبين مصالح الجالية الفرنسية المقيمة بتونس من جهة أخرى. واقترح أن يتمّ ضمان مصالح فرنسا بواسطة اتفاقيات خصوصية يتمّ التفاوض في شأنها بين الحكومتين، أمّا مصالح الفرنسيين، وهي التي تطرح اختلافا حقيقيا بين التونسيين الرافضين لأيّ مشاركة فرنسية والمتمسّكين بوحدة السيادة التونسية وبين الفرنسيين المشدّدين على ضرورة مشاركتهم الفعلية في المؤسسات السياسية، فيمكن حمايتها بالاعتراف بحقوق الموظفين الفرنسيين وبإنشاء المحكمة الإدارية التي تكون مهمّتها النظر في النزاعات التي يمكن أن تحصل بين الإدارة التونسية والفرنسيين المقيمين بتونس، وكذلك بواسطة الاتفاقيات الثنائية المذكورة أعلاه بالنسبة للمصالح غير الراجعة بالنظر لهذه المحكمة.

ورأى ابن عمار أنّ التونسيين يطلبون بدورهم ضمانات من فرنسا، المشرفة على السلطة العسكرية والقادرة على قلب الأوضاع لصالحها مثلما قامت به في مارس 1952 مع حكومة شنيق، وعلى رأس هذه الضمانات التعهّد باحترام الاتفاقيات الثنائية.

وختم ابن عمار مقاله بحوصلة أهمّ الاستنتاجات التي توصّل إليها من خلال هذه القراءة التي انطلقت من تتبّع جذور الأزمة التونسية الفرنسية والعودة إلى أصولها الكامنة في المعاهدات الأساسية والتأويلات التي أدخلت عليها منذ 1881. وقام بتكثيف الحلول التي اقترحها من أجل تجاوز هذه الأزمة وتأكيد السيادة التونسية وتحقق الاستقلال الداخلي وأبرزها:

- نظام تمثيلي تونسي يتضمّن تركيز مجلس تشريعي تونسي منتخب ومجالس بلدية ومحلية تونسية منتخبة.
- حكومة تونسية متجانسة ومسؤولة أمام المجلس التشريعي.
- وظيفة عمومية تونسية.
- محكمة إدارية للنظر في النزاعات بين التونسيين والفرنسيين.[113]

[113] *Ibid.*

وندرك من خلال هذا العرض أنّ هذا المقال يعكس جانبا من شخصية الطاهر بن عمار السياسي، الذي لا يتكلّم لغة بعض السياسيين المغرقة في المثالية أحيانا وفي السفسطائية أحيانا أخرى، والذي يمتلك رؤية سياسية إصلاحية واضحة المعالم والأهداف يسعى إلى ترويجها بواسطة لغة متّزنة ومعتدلة تعتمد الحجاج والمقارعة وتستند إلى المرجعيات الفكرية والسياسية التي يتبنّاها الخصم أو على الأقل الشقّ المتفهّم في صفوفه.

أمّا من حيث الجوهر، فإنّ قراءة ابن عمار تبدو منسجمة مع المبادئ السياسية الإصلاحية التي تبنّاها في إطار التنسيق مع المجموعة الفاعلة في الحجرة الفلاحية التونسية للشمال وعلى رأسها علي بلحاج ومع بعض المقرّبين منهم أمثال فتحي زهير وخصوصا الشاذلي رحيّم الذي كان له تأثيرا غير خفيّ على الطاهر بن عمار. وقد تكفّل رئيس الحجرة الفلاحية بنشر هذا البرنامج الإصلاحي خلال زياراته إلى باريس في ماي 1950 وفي فيفري 1952، واعتمده كسند مرجعي في قراءة المشاريع الإصلاحية الفرنسية التي تمّ عرضها بواسطة المقيم العام دي هوتكلوك وبالتالي في رفض مساندتها، وفي كسب مساندين فرنسيين له بوصفه الوسيط المناسب لمرحلة الاستقلال الداخلي على غرار الاتفاق الذي حصل بينه وبين ادغار فور في فيفري 1952.

ويبدو برنامج ابن عمار الإصلاحي شديد التناغم مع برنامج الحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد أو مع التوجّهات البورقيبية تحديدا، ويؤكّد ذلك ما ورد في مقال الهادي نويرة بنفس العدد الخاص من مجلة "الناف" إذ طالب بتحقيق الاستقلال الداخلي للبلاد التونسية، وبيّن أنّ ذلك يقتضي إلغاء الإدارة المباشرة والمشاركة الفرنسية، وتركيز مؤسسات السيادة التونسية المتمثلة في حكومة تونسية متجانسة ومجلس تشريعي تونسي، وأعلن أنّ هذه المؤسسات هي التي تتكفّل بعد تركيزها بحماية المصالح الفرنسية بتونس.[114]

ولئن لم تتوفّر الشروط لتطبيق هذا البرنامج سنتي 1952 و1953، فإنّه سيكون برنامجا مقبولا من الجانبين الفرنسي والتونسي انطلاقا من سنة 1954 كما سنبيّن لاحقا، وقبل تحقّق ذلك واصل الطاهر ابن عمار نشاطه الوطني الإصلاحي بعد توفّر ظروف جديدة تنبئ ببعض الانفراج مع تعيين المقيم العام الجديد بيار فوازار Pierre Voizard في سبتمبر 1953.

---

[114] Nouira (Hédi), « Suites d’une expérience manquée », *LA NEF…op.cit.*, p. 188- 189.

2- مواقف الطاهر بن عمار الوطنية ورؤيته الإصلاحية من خلال العرض الذي قدّمه أمام المقيم العام بيار فوازار في شهر أكتوبر 1953.

شهدت الساحة السياسية التونسية بوادر انفراج نسبي منذ تشكيل حكومة فرنسية جديدة بقيادة جوزيف لانيال Joseph Laniel في جوان 1953 وخاصة منذ تعويض المقيم العام دي هوتكلوك بالمقيم بيار فوازار يوم 2 سبتمبر 1953، وهو المطلع على شؤون المحميات بحكم عمله في مكتب لوسيان سان بتونس في العشرينات وفي المغرب الأقصى بعد ذلك.

وبادر بيار فوازار قبل حلوله بالبلاد التونسية يوم 26 سبتمبر بالتعبير عن رغبته في التعاون الودّي مع باي تونس، وقرّر بعيد وصوله مقابلة بعض الشخصيات التونسية المعتدلة أمثال الطاهر بن عمار ومحمد الصالح مزالي والعزيز الجلولي والجنرال سعد الله ومحمد بن رمضان وألبير بسّيس ومصطفى الكعاك، ورفض مقابلة أحمد شنيق وممثّلي الحزب الحرّ الدستوري الجديد.[115]

وسنركّز في هذا المبحث على المواقف السياسية التي عرضها الطاهر ابن عمار أمام المقيم العام الفرنسي، وسنعتمد في ذلك بالأساس على الرسالة التي بعثها المناضل الدستوري الميداني مراد بوخريص المقيم بالقاهرة إلى الرشيد إدريس ممثّل الحزب الحرّ الدستوري الجديد بمدينة كراتشي بتاريخ 24 أكتوبر 1953، والتي اعتمدها فيها على التقارير الحزبية السرّية الواردة من الدستوريين الموجودين بتونس.[116]

وقد استهلّ مراد بوخريص رسالته بالإشارة إلى اللقاءات التي أجراها فوازار مع بعض التونسيين ورفضه مقابلة الهادي نويرة بدعوى أنّه "رئيس الإرهابيين"، وخصّص الجانب الأكبر من رسالته للتعريف بتفاصيل اللقاء بين المقيم العام وابن عمار وذكر فيه ما يلي نصّه:

"ودام اجتماع المقيم العام بالسيد الطاهر بن عمار ساعتين كاملتين يوم 13 ديسمبر1953[117] وفي ما يلي ملخّص لهذه المقابلة الهامة:

---

[115] Périllier (L.) : *La conquête…op.cit.*, p. 183.

[116] إدريس (الرشيد): **في طريق الجمهورية. مذكّرات**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص. 246- 248.

[117] يتعلّق الأمر بسهو واضح من الرشيد إدريس لأنّ المقصود هو 13 أكتوبر 1953 وليس 13 ديسمبر بحكم أنّ رسالة بوخريص مؤرّخة في 24 أكتوبر، ويذكر محمد بن سالم في مذكّراته (صفحة 136) أنّ اللقاء المذكور تمّ يوم 15 أكتوبر 1953.

بيّن السيد الطاهر بن عمار للمقيم العام أنّ الناحية الاقتصادية تهمّه بوجه خاص بصفته رئيس الغرفة الفلاحية ولكنّه أكّد للمقيم أنّ المسألة التي تهمّه وتهمّ زملاءه المزارعين وكافة الشعب التونسي الآن في المقام الأول هي الناحية السياسية. فإنّ التونسيين جميعا في موقف انتظار وقد خفّفوا أعمال المقاومة ليسهّلوا على المقيم الجديد مهمّته ويعطوه فرصة للنجاح والانتظار لن يطول. كما أنّ ذرّ الرماد لن ينفع، لأنّ الشعب التونسي ينتظر معالجة جوهر القضية ولا يكون ذلك إلّا بالاعتراف بالسيادة التونسية كوحدة لا تتجزّأ مع منح التونسيين المؤسسات السياسية اللّازمة لممارسة سيادتهم القومية على أن تكون البداية من المؤسسات العليا أي البرلمان لا من المجالس السفلى كالمجالس البلدية. وذلك لأنّ التونسيين قد فقدوا الثقة في فرنسا ولم يعودوا يطمئنون للوعود. كما أنّ التونسيين جميعا يعارضون دائما اشتراك الفرنسيين في الانتخاب في المجالس البلدية وغيرها وإن كانوا لا يعارضون في إيجاد صيغة لتمثيل بعض الفرنسيين في بعض المجالس الاستشارية، وهذا التنازل لا يكون إلّا إذا تمّ أولا تأسيس البرلمان وتسليم مقاليد السيادة إلى التونسيين.

وأردف السيد الطاهر بن عمار قائلا: إنّ كل مفاهمة لانجاز هذه الخطوات والاتفاق على المبدأ يجب أن تكون في باريس بين الممثلين الحقيقيين للشعب التونسي وبين ممثلين من فرنسيي فرنسا.

وحذّر المقيم من محاولة الاعتماد على أمثال البكوش وعبد القادر بن الخوجة والكعاك. وبيّن السيد ابن عمار كيف أنّ هؤلاء الأفراد لا يمكن أن يمثّلوا حتّى أنفسهم لأنّهم صنائع الإقامة العامة ويتقاضون مرتبات ضخمة من الميزانية التونسية بدون مقابل ولهم امتيازات كبيرة تدرّ عليهم أموالا طائلة وفّرتها لهم إدارة المال بأمر من السفارة. فهم أفراد لا ضمير لهم ولا كرامة، وإذا كان المقيم الجديد يريد التعاون معهم فسينتهي إلى نفس الإخفاق الشنيع الذي انتهى إليه سلفه دي هوتكلوك.

وحذّر السيد ابن عمار المقيم العام من أنّه إذا أصرّ على التعاون مع هؤلاء الأشخاص فإنّه هو شخصيا وجميع الشخصيات التونسية ستقاطع السفارة العامة كما قاطعت دي هوتكلوك من قبل.

وتناول الحديث أيضا موضوع المجالس البلدية والإقليمية. فشرح السيد ابن عمار للمقيم مهزلة الانتخابات وقيمة الأشخاص الذين تمّ تعيينهم في هذه المجالس. كما بيّن له أنّ تأليف هذه المجالس اعتداء على السيادة التونسية لا يمكن أن يقبله التونسيون وأكّد له أنّ التونسيين قاوموها في الماضي وسيقاومونها في المستقبل. وقال له إنّه إذا أصرّ على عقد هذه المجالس فإنّ الشعب التونسي سيعدّ هذا العمل تحديا خطيرا من جانب المقيم. وطالب بالتخلّي عنها نهائيا.

وتعرّض السيد الطاهر بن عمار للحزب الحرّ الدستوري الجديد فقال للمقيم: إنّه خلافا لما يردّده من أنّ الحزب لا يمثّل إلّا أقلية من المشاغبين فإنّ الحزب الجديد يمثّل أكثر من 90 % من التونسيين وأنّ اتصالاته الواسعة بالشعب والفلاحين تجعله واثقا من صحّة هذا الكلام. وقال للمقيم: إنّه إذا أراد أن يتجنّب الأخطاء الخطيرة التي قد تجلب له الفشل الذريع فيجب أن يعلم أنّ في تونس قوات ثلاثا هي الحزب الدستوري الجديد والاتحاد العام التونسي للشغل والحجرة الفلاحية التونسية، وأنّ هذه المنظمات التي تجمع العناصر السياسية والعمالية والفلاحية، أي الشعب التونسي بأسره، متحدة اتحاد تاما ومتضامنة تضامنا كاملا ومجمعة على وجوب تحقيق السيادة التونسية كما وضّحها في أوّل كلامه. وأنّ كل حلّ دائم لا يكون إلّا بالاتفاق مع هذه القوات الثلاث. أمّا تجاهلها من قبل المقيم العام فسيؤديه إلى الفشل التام.

وأخيرا أنذر المقيم العام بأنّ حالة الهدوء والانتظار الحاضرة تخفي وراءها تحفّزا كبيرا وأنّ الاضطرابات ستعود أقوى ممّا كانت عليه إذا ما خيّب المقيم انتظار الشعب. كما اتّهم الجنرال غارباي بأنّه المسؤول عن انتشار المجاهدين في الجبال وغيرها لأنّه اضطرّ الناس للالتجاء إلى المناطق المنيعة فرارا من بطش جنوده ودفاعا عن حياتهم.

هذا وقد كشف المقيم العام أثناء المحادثة عن نواياه في إطلاق سراح بعض المعتقلين الثانويين « Lampistes » ورفع الرقابة وتخفيف حالة الحصار بعد نقل النفوذ من الجنرال إلى المقيم نفسه. وقد قال له السيد ابن عمار إنّ هذه الإجراءات من قبيل ذرّ الرماد في العيون ولن ترضي التونسيين بل ستغضبهم جميعا وأنّهم لم يجاهدوا طيلة سنتين ويفقدوا الضحايا ويبذلوا الدماء ليصلوا إلى هذه النتائج المزرية. وإنّ أقل ما يمكن عمله لتصفية الجوّ هو إطلاق سراح جميع المعتقلين الذين لم يدانوا، ونقل الحبيب بورقيبة إلى فرنسا ليمكن

الاتصال به والتشاور معه ورفع كل الإجراءات الاستثنائية المفروضة على البلاد والاتفاق على مبدأ تسليم السيادة إلى التونسيين ثمّ تعيين وفد من الممثلين الحقيقيين للشعب للتفاوض مع الحكومة الفرنسية في باريس على الخطوات اللّازمة لتنفيذ الاتفاق المبدئي".[118]

وتعرّض مراد بوخريص إلى هذه المسألة من جديد في تقرير ثان أرسله إلى الرشيد إدريس بتاريخ 11 نوفمبر 1953، فأشار إلى سعي المقيم العام إلى توطيد علاقته بالباي وبالقياد ورجال المخزن. ثمّ تناول بعض خفايا اتصالاته بالشخصيات التونسية غير الدستورية فذكر أنّ فوازار "أولى اهتماما خاصا للشخصيات التونسية البارزة من وزراء سابقين ومستوزرين وقادة الهيئات المنتخبة (الحجرة التجارية) والمنظمات القومية (الاتحاد العام التونسي للشغل) واجتمع بهم اجتماعات طويلة محاولا بذر الشقاق وتقسيم الصفوف وتفريق الكلمة واستمالة البعض بمختلف وسائل الترغيب.

وتفيد التقارير التي تلقيناها أنّ المقيم وجد جبهة موّحدة متماسكة وقد أجمع مخاطبوه على تنبيهه إلى قوة الحزب ومقامه الحقيقي في البلاد وأنّه هو الوحيد الذي يملك زمام الموقف. وكان أشدّهم لهجة في هذا الصدد السيد الطاهر بن عمار كما بينت ذلك في تقرير سابق... وهناك واقعة يجب تسجيلها وهي أنّ المقيم جمع على مائدة واحدة محمود الماطري ومحمد سعد الله ومحمد صالح مزالي مع كولونّا وزملائه من أعضاء التجمع الفرنسي. وقد استنكر التونسيون هذا الاجتماع بأعداء تونس الألدّاء الذين لا تزال أيديهم تقطر بدم الهادي شاكر".[119]

وندرك من خلال هذه الشهادة المهمّة والصادرة عن تقرير حزبي داخلي غير موجّه للنشر أو الدعاية، قيمة الدور الذي لعبه الطاهر بن عمار آنذاك وانسجامه التام مع الخطّ الوطني وصلته الوطيدة بالحزب الحرّ الدستوري الجديد ووفائه لاستراتيجيته النضالية وقدرته على صقلها وتطويرها بتطوّر الظروف وتغيّر الأوضاع.

---

[118] إدريس (الرشيد): **في طريق الجمهورية...نفس المرجع.**
[119] **المرجع نفسه**، ص. 248- 250.

وتعطينا هذه الشهادة فكرة أصيلة عن صورة الطاهر بن عمار سنة 1953 من منظور بعض المناضلين الدستوريين المنتمين للقواعد الوسطى، فهو في نظرهم شخصية وطنية ملتزمة بالمبادئ السياسية التي كانت محلّ إجماع الشعب وقادته ومتميّزة عن شخصية بعض المنتمين إلى نفس شريحته الاجتماعية أوالحائزين على نفس مكانته المادية أمثال بلخوجة ومزالي والكعاك وغيرهم.

وتناولت جريدة "الأسبوع"، القريبة من الحزب الدستوري القديم، موضوع لقاء ابن عمار وفوازر من زاوية أخرى مختلفة فذكرت أنّ حديثه مع المقيم العام كان "صريحا إلى أبعد حدود الصراحة وكان كلامه بلا التواء أو مداراة أو لبس، شأنه كشأن أصحاب الأطيان (الهناشر) الذين ينطقون بما يعلمون بدون مجاملة أو لطف مقنّع. وقد بلغ من تأثّره أن أدمعت عيناه عند ذكر بعض الأمور".[120] وتعرّضت نفس هذه الجريدة إلى انطباع الطاهر بن عمار، أو"الوزير المنتظر" كما كانت تسمّيه، بعد هذه المقابلة من خلال التصريح الذي قدّمه أثناء زيارته للحجاز بقصد العمرة والذي قال فيه: "إنّ القلاقل كفّت وتوقّف الإرهاب ودرس المقيم الحالة عن كثب واتصل بأعيان القطر وسيذهب إلى باريس لإشعار رؤسائه بما حدث، وعلى كلّ حال فإنّنا ننتظر إعلان استقلالنا الداخلي وسنحصل عليه لا محالة بفضل تكاتف الأمة وتضامنها في هذا المبدأ كبيرا وصغيرا".[121]
وكان لهذه الاتصالات مع المقيم العام دورا في اتخاذه لبعض الإجراءات المهدّئة كتخفيف الإجراءات الاستثنائية ورفع الرقابة وإزالة نظام منع التجوّل وإطلاق سراح بعض العناصر الدستورية وأبرزها المنجي سليم مدير الحزب الدستوري الجديد والإفراج عن المعتقلين بمحتشد تطاوين ومنهم فتحي زهير كاتب عام مجلس الأربعين، غير أنّ هذه القرارات المسكّنة لم تتبعها مبادرات سياسية جريئة وملائمة للمطالب الوطنية التي قدّمها الطاهر بن عمار وغيره من السياسيين التونسيين.[122]

---

[120] ركن "أسرار الأسبوع"، جريدة **"الأسبوع"**، 26 أكتوبر 1953.
[121] **المصدر نفسه**، 2 نوفمبر 1953.
[122] Julien (Ch. A.) : *Et la Tunisie…op.cit.*, p. 119.

ولم يحالف النجاح أيضا المشروع الإصلاحي الذي قدّمه الجنرال كاترو في بداية شهر أكتوبر 1953 باسم "لجنة دراسات ما وراء البحار"، والذي حظي بمساندة محمد المصمودي والطاهر بن عمار وايلي كوهين حضرية وفرانسوا ميتران لما تضمّنه من مبادئ وضمانات قريبة من جوهر المطالب الوطنية التونسية.[123]

وقد صرّح الطاهر بن عمار لجريدة "لابريس" أنّ لائحة كاترو قريبة من مشروعه الإصلاحي الذي قدّمه في مارس 1951 للحكومة الفرنسية، والذي وجد آنذاك قبولا تاما باستثناء نقطة وحيدة وقع حولها الخلاف وتتعلّق بمسألة تمثيل الفرنسيين المقيمين بتونس. وأعلن ابن عمار أنّه يوافق على أهمّ النقاط الواردة في هذا البرنامج وهي تأكيد السيادة التونسية والاستقلال الداخلي والحكومة الوطنية المتجانسة والمجلس التشريعي وتحديد جدول زمني مرحلي للإصلاحات والحفاظ على الدور الفرنسي الذي حدّدته المعاهدات الثنائية وحماية المصالح الفرنسي في المجال الدبلوماسي والاستراتيجي والتجاري وفي مجال الدين الخارجي. وأبدى تحفّظه على بعض البنود الواردة في هذا برنامج كاترو وأبرزها مسألة النظام النقدي.[124]

وبفشل هذه المشاريع واتضاح النوايا الحقيقية لفوازار سيبرز الطاهر بن عمار بتصلّب مواقفه السياسية ومواصلة مساعيه الهادفة إلى تحقيق السيادة التونسية والاستقلال الداخلي للبلاد.

[123] *Ibid*., p. 134.
[124] « Accord des nationalistes non-destouriens », *La Presse*, 7 octobre 1953.

3- موقف الطاهر بن عمار من وزارة محمد الصالح مزالي ومن إصلاحات فوازار وبروزه بمظهر الزعامة في الساحة الوطنية (جانفي- جويلية 1954).

كلّف محمد الصالح مزالي منذ يوم 18 جانفي 1954 بالقيام بمشاورات هدفها تشكيل حكومة تونسية جديدة بعد سقوط حكومة البكوش، وأفضت مساعيه إلى تكوين "حكومة مثقفين" ترأسّها بنفسه ابتداء من يوم 2 مارس 1954، ولم تلبث أن صادقت بعد يومين من تشكيلها على برنامج إصلاحي جديد لم يتضمن الحدّ الأدنى من التطلعات الوطنية للتونسيين وعلى رأسها مبدأ وحدة السيادة التونسية.[125]

فكيف كان موقف الطاهر بن عمار من هذه الوزارة ومن الإصلاحات المنقوصة التي أقرّتها؟

اختزل الطاهر بن عمار، في تصريح أمدّ به جريدة "الأخبار" الوضع السياسي بالبلاد التونسية في جانفي 1954 في كونه يتميّز بوجود حالة "ترقب مع الثقة"، وأضاف قائلا: "نحن نترقب أن تقدّر الحكومة الفرنسية فترة الهدوء السائد بالبلاد وتعمل على استغلالها في إيجاد حل صحيح للقضية". ورأى أنّ الحلول المفيدة لتحسين هذا الوضع "هي الحلول التي طالبنا بها ملكا وشعبا". أمّا عن حظوظ النجاح الممكنة بالنسبة لأيّ تشكيلة وزارية جديدة، فأكّد ابن عمار أنّه "من المستحيل أن تنجح تشكيلة وزارية قبل إيجاد البرنامج الذي يرتضيه الشعب"، ثمّ أوضح أنّ المقصود بهذا البرنامج هو "الاستقلال الذاتي".[126]

ورأى المقيم العام بيار فوازار من جهته أنّ الوضع السياسي بتونس متوتّر جدّا نتيجة التنافس المحموم على المشاركة في الوزارة الجديدة. وذكر، حسب شهادة محمد الصالح مزالي، أنّ الطاهر بن عمار سعى إلى ترشيح نفسه لقيادة الحكومة التونسية من خلال تنقله إلى باريس واتصاله بأصدقائه الفرنسيين.[127]

---

[125] ضمت الحكومة التي ترأسها محمد الصالح مزالي الأعضاء الآتي ذكرهم: محمد حجوج (الشؤون الاجتماعية) ومحمد بن سالم (الصحة) ونور الدين الزاوش (الشغل) والشاذلي بن رمضان (التجارة) وعبد القادر بلخوجة (الفلاحة) ومحمد سعد الله (الشؤون الإسلامية) والطاهر الأخضر (العدل). وتعرّض كلّ هؤلاء للمحاكمة في شهر فيفري 1959 بسبب مشاركتهم في هذه الحكومة.

[126] جريدة **"الأخبار"**، 28 جانفي 1954.

[127] Mzali (M. S.) : *Au fil de ma vie*, Editions Hassan Mzali, Tunis, 1972, p. 288.

واعترف لويس بيريّي في مذكّراته أنّ ابن عمار كان المرشّح الرئيسي لتقلّد رآسة الوزارة الجديدة، غير أنّ ترشيحه لاقى معارضة شديدة من زعماء "التجمّع الفرنسي" فآلت الوزارة إلى مزالي لأنّ احترازهم حول شخصه كان أقل.[128]
وبالفعل فإنّ ابن عمار، الذي أطلقت عليه جريدة "لابريس" آنذاك لقب "نجم الساحة السياسية التونسية"، قام في بداية فيفري 1954 بزيارة باريس للمشاركة في أشغال مجلس إدارة "كوتيسال" « COTUSAL »، واستغل فرصة وجود هناك لمقابلة أصدقائه الفرنسيين وعلى رأسهم موريس شومان وادغار فور وأنطوان بيناي، الذين وعدوه بالقيام بشيء ما لصالح البلاد التونسية بعد اعترافهم بوجود سلسلة من الأخطاء السابقة في السياسة الفرنسية تونس.[129]
وبيّن ابن عمار لمندوب "لابريس" بعد عودته من باريس في منتصف شهر فيفري أنّ وزارة الخارجية الفرنسية غير مطلعة على ما يجري بتونس بخصوص تكوين وزارة مزالي المفترضة، والتي تضمّ عناصر محترمة لكنّها غير ممثّلة لمختلف حساسيات الرأي العام التونسي. واستغرب من تسرّع الشخصيات التونسية في تشكيل هذه الوزارة قبل الاتفاق حول برنامج الإصلاحات التي سيتمّ التفاوض بشأنها.[130]

وندرك من خلال ما تقدّم أنّ ابن عمار كان يربط مشاركته في الوزارة الجديدة بالاتفاق المسبق على برنامج إصلاحي واضح يضمن الاعتراف بمبدأ وحدة السيادة التونسية غير القابلة للتجزئة ويمهّد لتركيز المؤسسات الديمقراطية العاكسة لهذه السيادة والمسؤولة على تحقيق الاستقلال الذاتي.
وعندما تأكّد من عدم استعداد حكومة جوزيف لانيال Joseph Laniel ووزارة خارجية جورج بيدو Georges Bidault لتحقيق هذه المطالب رفض المشاركة في الحكومة الجديدة، وحاول

وروى مزالي أنّ فوازار عبّر له بعد عودته من باريس في فيفري 1954 عن دهشته من سعي عدة شخصيات تونسية إلى الترشّح لمناصب وزارية أو ترشيح أنصارها، على غرار الطاهر بن عمار ومحمد علي العنابي الذي يدعم ترشيح حسن حسني عبد الوهاب والهادي المبروك المناصر لمحمد سعد الله الحائز أيضا على ثقة جورج بيدو وزير الخارجية. وبيّن أنّ فوازار خيّر اختياره شخصيا لهذا المنصب لأنّه لم يقم بأيّ مسعى في هذا الاتجاه ! والحال أنّ اسم مزالي كان مطروحا بصفة شبه رسمية منذ منتصف شهر جانفي على الأقل.

[128] Périllier (L.) : *La conquête…op.cit.*, p. 190.

[129] « Rentrant de Paris. M. Tahar Ben Ammar est devenu la vedette de l'Actualité tunisienne », *La Presse*, 16 février 1954.

[130] "الرئيس بن عمار يرى أنّ التشكيلة المنتظرة لا تمثل الرأي العام التونسي بصفة تامة"، جريدة "**النهضة**"، 17 فيفري 1954.

التأثير على أصدقائه وأقاربه حتّى يتبنّوا نفس موقفه غير أنّ بعضهم رفض التريّث وآثر الانضمام لحكومة مزالي على غرار محمد حجوج والطاهر الأخضر.[131]

ومرّ الطاهر بن عمار بعد فترة "الترقب والثقة" إلى مرحلة المقاومة والعمل الجبهوي للتصدّي للمشاريع الإصلاحية الفرنسية المعروضة. وبادر قبيل تشكيل وزارة مزالي رسميا بجمع ممثلي المنظمات الوطنية التونسية لصياغة موقف موحّد من البرنامج الإصلاحي المزمع تنفيذه بتونس بعد أن كشفته الصحافة الفرنسية. وانتظم هذا الاجتماع يوم 25 فيفري 1954 بحضور الشخصيات الآتي ذكرها:

- الطاهر بن عمار: رئيس الحجرة الفلاحية التونسية للشمال.
- محمود الزرزري: رئيس الحجرة التجارية التونسية للشمال.
- الحبيب المولهي: رئيس الاتحاد العام للفلاحة التونسية.
- ابراهيم عبد الله: الأمين العام للاتحاد العام للفلاحة التونسية.
- محمد شلايفة: عضو القسم التونسي للحجرة المختلطة للوسط.
- الفرجاني بلحاج عمار: الأمين العام للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة.
- محمود المسعدي: الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل.
- الشاذلي رحيّم: رئيس النقابة المستقلة للعمال.
- الحبيب المكّي: عضو الجامعة العامة للموظفين التونسيين.
- المنجي سليم: عضو الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري.[132]

وأسفر هذا الاجتماع على إصدار لائحة قدّموا فيها قراءة نقدية لمشروع الإصلاحات الفرنسية وأرسلوا نسخة منها إلى جوزيف لانيال وجورج بيدو وبيار فوازار، وفي ما يلي نصّها:

[131] اعترف المحامي الطاهر الأخضر أثناء محاكمته أنّ الطاهر بن عمار نصحه بالتريّث وعدم المشاركة في الوزارة وقال له: "اربط عجلتك بي" وبيّن له أنّ أنطوان بيناي مرشّح لخلافات جوزيف لانيال وأنّ الانفراج وشيك لكنّه لم يلتزم بنصائح صديقه وقريبه. أنظر:
- جريدة "**الصباح**"، 27 فيفري 1959.

"إنّ الشخصيات الموقّعة أسفله، والممثّلة لأهمّ المنظمات الاقتصادية والنقابية والسياسية في البلاد. بعد الدرس العميق لمشاريع الإصلاحات التأسيسية التي كشفتها الصحافة الفرنسية والتي لم يقع تكذيب فحواها رسميا، تعبّر عن التأثير الإجماعي الذي حصل من ذلك للشعب التونسي، وتتأسّف لخلوّ البرنامج المعلن عليه من كل ابتكار ملموس ومن كل بذرة لاتجاه سياسي جديد من شأنه أن يرضي رغائب الأمة الشرعية الرامية إلى الحصول على مؤسسات ديمقراطية في نطاق استرجاع السيادة التونسية واحترام وحدتها.

وتستغرب من جهة أخرى ما احتوى عليه المشروع المذكور من تدابير تلحق مساسا خطيرا ومتكررا بالسيادة التونسية. ونلاحظ:

أولا في ميدان السلطة التنفيذية أنّه لم يقع إرجاع أيّ مركز من المراكز الرئيسية (التعليم العمومي والأشغال العامة والبريد والمالية) وأنّه لم يقع وضع مراحل محدّدة في فحواها وفي مدتها تهدف إلى تحقيق سلطة تنفيذية تونسية منسجمة.

ثانيا في ميدان السلطة التشريعية أنّ منح فرنسي تونس حق الانتخاب هو عبارة عن منحهم الحق السياسي في المشاركة في التمتع بالسلطة التشريعية التي هي من المميزات الجوهرية للسيادة التونسية وأنّ المجلسين المزمع إحداثهما يذكّران بالمجلس الكبير القديم في صورة مقنّعة.

ثالثا في ميدان الوظيفة العمومية أنّه لم يقع التفكير في أيّ تغيير للوضع الذي أقرّ على حساب مصلحة التونسيين.

رابعا في ميدان مراقبة الصرف الإداري أنّه يلوح أنّ مشروع إحداث المحكمة الإدارية قد وقع العدول عنه.

وتبدي اندهاشها لعثورها في كثير من نقاط البرنامج المذكور على إقرار مبدأ السيادة المزدوجة وتطبيق مذكّرة 15 ديسمبر 1951 التي كانت سببا في الأزمة الخطيرة التي منيت بها في السنتين الأخيرتين العلائق التونسية الفرنسية".[133]

[133] "المنظمات القومية ومشروع الإصلاحات"، جريدة "**الأخبار**"، 27 فيفري 1954.

إلّا أنّ هذه الجبهة المعارضة فوجئت بتطوّر سريع للأوضاع في غير صالحها، حيث صادق وزير الخارجية على الإصلاحات يوم 27 فيفري 1954، وتشكّلت حكومة محمد الصالح مزالي يوم 2 مارس ووقّع محمد الأمين باي يوم 4 مارس ستّة أوامر إصلاحية.[134]

ويبرز وقع هذه المفاجأة في بقاء الجبهة الوطنية فترة طويلة فاقت الشهر قبل أن تعرب عن موقفها من هذه الإصلاحات بعد الاجتماع الذي أشرف عليه الطاهر بن عمار يوم 15 أفريل 1954 والذي تغيّب عنه عدد كبير من الموقّعين على بيان مجلس الأربعين إذ لم يحضره سوى 15 شخصية تونسية ممثّلة لبعض المنظمات الوطنية وهي الشخصيات الآتي ذكرها:

- الطاهر بن عمار وعلي بلحاج وعبد الحميد البرقاوي عن الحجرة الفلاحية التونسية للشمال.
- محمود الزرزري والصادق بن يحمد عن الحجرة التجارية التونسية للشمال.
- المنجي سليم والصادق المقدّم عن الديوان السياسي.
- النوري البودالي عن الاتحاد العام التونسي للشغل.
- محمود الخياري عن جامعة الموظفين.
- الفرجاني بلحاج عمار عن الاتحاد العام للتجارة والصناعة.
- الحبيب المولهي عن الاتحاد العام للفلاحة التونسية.
- الطاهر الزاوش عن نقابة الأطباء التونسيين.
- عبد العزيز الشابي عن المحامين التونسيين.
- الشاذلي رحيّم عن نقابة الفلاحين المستقلة.
- فتحي زهير المحامي وتولّى أمانة هذا الاجتماع الذي ترأسه الطاهر بن عمار.[135]

وعلى الرغم من إحجام أكثر من نصف الشخصيات المكوّنة لمجلس الأربعين عن المشاركة في هذا الاجتماع بسبب التردّد أو الخوف أو الاقتناع بالإصلاحات الجديدة، فإنّ هذا الاجتماع

---

[134] من أهمّ ما ورد في هذه الإصلاحات إنشاء وزارتين تونسيتين جديدتين (وزارة الإسكان والتعمير ووزارة المؤسسات الإسلامية) ليصبح عدد الوزراء التونسيين ثمانية مقابل التقليص في عدد أعضاء الحكومة الفرنسيين من 7 إلى 4 فقط فأصبح التونسيون يتمتعون بالأغلبية المطلقة في مجلس الوزراء الذي يرأسه الوزير الأول التونسي الذي ازدادت سلطته على حساب المقيم العام والكاتب العام للحكومة. أمّا على المستوى التشريعي فتمّ تكوين مجلسين استشاريين: مجلس تونسي يتكوّن من 45 عضوا ينتخبون بالاقتراع العام على درجتين ومجلس فرنسي يتكون من 23 عضوا قارا و19 عضوا مساعدا ينتخبون بالاقتراع العام المباشر.

[135] "المنظمات السياسية والنقابية والمهنية تنتقد مشروع إصلاحات رابع مارس الأخيرة" (1)، جريدة "**النهضة**"، 28 أفريل 1954.

أسفر عن إصدار وثيقة مهمة تضمّنت قراءة متأنيّة ومتعمّقة للمشروع الإصلاحي المعروض ومحدّدة للثوابت المميّزة للمطالب الوطنية التونسية. ونكتفي بذكر هذه المقاطع من البيان الطويل الصادر عن اجتماع 15 أفريل 1954:

"كل برنامج إصلاحي لا يمكن أن يرضي الرغائب التونسية إذا لم يخضع إلى اعتبارين: الاعتبار الأول هو انسجام البرنامج الإصلاحي في نطاق خطة شاملة الأمر الذي يحتّم وضع هاته الخطة، ولهذا الغرض ينبغي ويكفي الاتفاق من قبل على المبادئ وعلى الغاية المقصودة وعلى وسائل التطبيق وعلى المراحل. ولنفس الغرض أيضا ينبغي أن توفّر لهاته الخطة إمكانيات النجاح والتحصيل لها على موافقة الرأي العام. وينبغي لحصول هاته الموافقة أن يكون الاتفاق المبدئي والخطة المرسومة مشفوعين بتأييد وضمان يقدّمه الممثلون الحقيقيون للرأي العام بمشاركتهم في وضع الاتفاق المبدئي والخطة. كل هذا لم يقع بالنسبة للأوامر الصادرة في 4 مارس 1954. والاعتبار الثاني هو أن تأتي الإصلاحات بتقدّم فعلي في تنظيم قواعد عمل ودواليب الدولة من حيث استرجاع السيادة التونسية ومن حيث إدخال الصبغة الديمقراطية على المؤسسات. واسترجاع السيادة التونسية وإدخال الصبغة الديمقراطية على المؤسسات جوهر الرغائب التونسية... ومعنى هذا أنّه لكي نحكم على إصلاحات 4 مارس الأخيرة لا نجد سبيلا إلى ذلك من وجهة النظر التونسية إلّا على معيارين هما معيار السيادة التونسية ومعيار الديمقراطية في المؤسسات...".[136]

وتعرّض البيان بعد ذلك للإصلاحات المدخلة على السلطة التنفيذية لكشف محدوديتها وعدم انسجامها مع المعايير الوطنية المذكورة أعلاه، فبيّنوا أن "الزيادة في عدد الوزراء التونسيين وما يقابله من تنقيص في عدد الأعضاء الفرنسيين لمجلس الوزراء ثمانية (تونسيين) وأربعة (فرنسيين) هو في الظاهر امتياز ذو قيمة منح للتونسيين. فما هو في الواقع؟

إنّ نقض المناصفة في حدّ ذاته ليست له أيّ نتيجة في الواقع إذا اعتبرنا أنّ مجلس الوزراء ليس حكومة حقيقية لها مشمولات وسلط واقعية كسائر الحكومات ومكلفة بوضع وتسيير سياسة البلاد إنّما هو هيئة تنسيق إداري يتمتع ببعض سلط مالية معيّنة. وحسب ما تحويه

[136] المصدر نفسه.

النصوص الحاضرة وعملا بالقاعدة الإدارية المعمول بها فإنّ الحكومة الحقيقية للبلاد التونسية ما تزال في الواقع تتجسّم في المقيم العام الذي له تحت سلطته المباشرة مصالح الأمن والإدارة الجهوية بواسطة المراقبين المدنيين. فالذي يهمّ التونسيين أكثر من نقض المناصفة هو أن تحوّل لهم تدريجيا الإدارات المركزية التي يسيرها الفرنسيون... ويتضح أنّ تكوين الوزارتين الجديدتين لا يظهر بوضوح اتجاها ثابتا لا تردد فيه نحو انسجام الهيئة التنفيذية. وإنّ إصرار فرنسا إلى اليوم في عدم التخلّي عن أيّ إدارة من الإدارات الرئيسية (كالمال والأشغال العامة والتعليم والبريد) لفائدة التونسيين هو أمر له معناه في هذا الصدد".[137]

أمّا بخصوص حذف تأشيرة المقيم العام على القرارات والشكل الجديد للرقابة الفرنسية على الإدارة التونسية، فورد في هذا البيان الاستنتاج الآتي: "إنّ حذف الموافقة السفيرية ليست له أيّ نتيجة إذ أنّ المقيم العام يتمتع الآن، وقد خوّل له إصدار أذون خاصة للمفتش العام للمصالح الإدارية، بسلطة رقابة على الإدارة التونسية فعالة وحقيقية كالتي كانت له من قبل".
وبيّن التقرير أنّ التنقيص من سلطة الكاتب العام للحكومة لفائدة الوزير الأكبر كان شكليا لأنّه "أصبح يتمتع بنطاق عمل أوسع من ذي قبل إذ صار من مشمولاته كافة مصالح رئاسة الحكومة بما فيها المصالح السابقة للوزارة الكبرى ومصالح وزارة الدولة". وكشف الموقّعون على هذا التقرير أنّ البرنامج الإصلاحي لم يدخل "أي تغيير على ميدانين أصليين تظهر فيهما جليا وتتجسم قوة أو ضعف السلطة التنفيذية وهما إدارة مصالح الأمن والإدارة الجهوية".[138]

وخصّص الباب الثاني من هذا التقرير لقراءة الإصلاحات المدخلة على المؤسسات التمثيلية بمختلف درجاتها المركزية منها والجهوية والبلدية، وتمّ التوصل إلى الخلاصة الآتية:

"إنّ الإصلاحات الصادرة في 4 مارس 1954 لا تفي بالرغائب التونسية، وقد أصدرت بدون أن يقع الرجوع لا ظاهريا ولا ضمنيا في مبادئ مذكرة 15 ديسمبر 1951 وهي أصل الخلاف بين تونس وفرنسا وبدون أن يقع الاتفاق سلفا على برنامج شامل يحدّد الهدف

---

[137] **المصدر نفسه.**
[138] "المنظمات السياسية والنقابية والمهنية تنتقد مشروع إصلاحات رابع مارس الأخيرة" (2)، جريدة "**النهضة**"، 29 أفريل 1954.

والمراحل ومدتها ومحتوياتها.. ولم يكن ذلك فحسب بل إنّ الإصلاحات تتضمن خطوة إلى الوراء بالنسبة لبرنامج دي هوتكلوك فيما يخص السلطة التشريعية والبلديات ومجالس الأعمال، والبرنامج الإصلاحي لم يأت بجديد في الوظيفة العمومية والمحكمة الإدارية". وخلصت الشخصيات التونسية الموقعة على هذا التقرير إلى أنّ حل المشكلة التونسية الفرنسية لا يمكن أن يتم من دون "الاعتراف قانونيا وعمليا بوحدة السيادة التونسية وحدة لا تتجزأ تتمثل في مجلس تونسي تشريعي منتخب وحكومة تونسية صرفة مسؤولة لدى هذا المجلس وتونسة الوظيفة العمومية مع احترام الحقوق التي اكتسبها الموظفون الفرنسيون اكتسابا صحيحا وإحداث محكمة إدارية".[139]

وندرك من خلال هذا العرض أنّ مواقف الطاهر بن عمار السياسية بلغت خلال هذه الفترة أوج تصلّبها وانسجامها مع الخطّ الوطني المتبنّي آنذاك لمطلب الاستقلال الداخلي للبلاد التونسية. وقد نأى عن مواقف بعض المعتدلين والإصلاحيين وأصبح لا يعبّر عن مواقف شخصية أو فئوية أو قطاعية فحسب بل أصبح ملتزما عبر هذا الميثاق، وقبله عبر ميثاق مجلس الأربعين، بتبنّي الأطروحات الوطنية الأكثر تمثيلا للرأي العام التونسي.
فهل سيؤثّر ذلك على مكانته وعلى علاقاته بالجانب الفرنسي؟

جاءت أولى ردود الفعل من على بيان هذه الجبهة الوطنية المضيّقة من الصحافة الفرنسية التي بيّنت أنّ الأوساط الباريسية فوجئت من "الهجوم غير المنتظر" الذي شنّه الطاهر بن عمار في وقت كان فيها الاعتقاد أنّ همّه الأساسي يكمن في بعث سوق تونسية فرنسية مشتركة للحبوب. وتباينت الآراء حول الدوافع الحقيقية لتصلّب ابن عمار وإحيائه للجبهة الوطنية، فرأى البعض أنّه أراد التعبير عن عدائه لرئيس الحكومة التونسية والمبادرة بافتتاح الحملة الانتخابية التي انطلقت افتراضيا لتعويضه. في حين رأى البعض الآخر أنّه كان يسعى إلى تقديم ضمانات للحزب الحرّ الدستوري الجديد من خلال تبنّي أطروحاته والحفاظ في نفس الوقت على زمام المبادرة في الحركة الساعية إلى الوصول إلى استقلال حقيقي

[139] "المنظمات السياسية والنقابية والمهنية تنتقد مشروع إصلاحات رابع مارس الأخيرة" (3)، جريدة "**النهضة**"، 30 أفريل 1954.

للبلاد التونسية.[140] ومهما كانت الدوافع الحقيقية المفسّرة لتصلّب مواقف الطاهر بن عمار في هذه الفترة فإنّ ذلك يدل على امتلاكه لحدس سياسي ذكي قد يعني "براغماتية صريحة" بالنسبة للبعض أو "بعد نظر" بالنسبة للبعض الآخر.
ويمكن أن نأخذ صورة ضافية عن الموقف الفرنسي من بيان 15 أفريل، الذي قام فيه الطاهر ابن عمار بدور رئيسي، من خلال التقرير الصادر عن الإدارة العامة للشؤون السياسية بوزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 5 ماي 1954 والذي جاء فيه ما يأتي ذكره:

"قاد الطاهر بن عمار في غضون الأشهر الأخيرة حملة هدفها تكوين سوق مشتركة للحبوب بين تونس وفرنسا معبّرا عن أمله في حصول اتحاد وثيق بين البلدين في هذا القطاع المهم. وبادر بالتوازي مع ذلك بترويج بيان عنيف ضدّ إصلاحات 4 مارس، وسعى إلى استقطاب أكثر ما يمكن من الموقّعين من بين الشخصيات السياسية التونسية.
ولم تلق هذه المبادرة في واقع الأمر سوى نجاحا نسبيا في صفوف الأوساط السياسية بالإيالة. ولم يمض على هذه الدراسة النقدية للأوامر المحدّدة لإصلاحات 4 مارس إلّا خمسة عشرة شخصية من الذين ينتمون للحزب الحرّ الدستوري الجديد أو من المعروفين بتعاطفهم معه. وحاول إحياء تجربة تقرير الأربعين، الذي تمّ تقديمه لسموّ الباي في سبتمبر 1952، والذي استوحى منه الطاهر بن عمار هذا البيان. غير أنّ بعض المنظمات والشخصيات الموقّعة على تقرير مجلس الأربعين المناهض لإصلاحات دي هوتكلوك رفضت التضامن مع موقّعي البيان الجديد. ونذكر من بين أبرز الرافضين لتوقيع بيان 15 أفريل ممثّلي الحزب الحرّ الدستوري القديم وممثّلي الجالية اليهودية بتونس وأغلب ممثّلي قطاع الأطباء وممثّلي السلطة الدينية (شيخي الإسلام)، وكذلك بعض الشخصيات المعروفة في صفوف المعارضة على غرار العزيز الجلولي.
وعلى هذا الأساس فإنّ موقف الطاهر بن عمار المناهض لإصلاحات 4 مارس لا يعتبر ممثّلا للرأي العام التونسي، بل إنّه يمثّل أطروحات الحزب الدستوري الجديد، وحتّى بالنسبة لهذا الحزب فمن غير المؤكّد أنّ كل قيادييه يتبنون هذا الطرح المتشدّد.

[140] « L’offensive inattendue du président Tahar Ben Ammar est-elle le prélude à la campagne électorale en Tunisie », *Tunisie France*, 27 avril 1954.

ولا يجب أن ننسى أنّ إصلاحات 4 مارس قد تمّ التفاوض بشأنها مع سموّ الباي، المجسّد الوحيد للسيادة التونسية، وأيّدها تأييدا كاملا. ولعلّ هذا الموقف الرسمي والحرّ الذي اتخذه الباي بشأن تأييد الإصلاحات كان له تأثيرا غير خفي على بعض الأوساط الوطنية التي أعلنت مرارا خلال السنوات الأخيرة ثقتها التامة في العاهل الحسيني.

أمّا من حيث المضمون فقد عارض الطاهر بن عمار بشدّة إصلاحات 4 مارس ونفى عنها أي دلائل مؤشّرة لوجود تقدّم حقيقي باتجاه الاستقلال الداخلي للبلاد التونسية. وهي قراءة مبالغ فيها لأنّها تجاهلت الإصلاحات المدخلة على تركيبة الحكومة التونسية (ضمان الأغلبية المطلقة للتونسيين في صلب مجلس الوزراء) وغيرها من الإصلاحات كالحدّ من سلطة الكاتب العام للحكومة وإنشاء مجلس تونسي.

وقد اكتفى الطاهر بن عمار بتبنّي الاستنتاجات الواردة في تقرير محمد شنيق الذي قدّمه للحكومة الفرنسية يوم 31 أكتوبر 1951 والطالبة بإنشاء مجلس تشريعي تونسي متجانس ومنتخب وتركيز حكومة تونسية متجانسة ومسؤولة وتونسة الوظيفة العمومية. ونشير في الأخير إلى أنّ بيان ابن عمار لم يشر خلافا لتقرير شنيق إلى الاتفاقيات الهادفة إلى ضمان حقوق فرنسا وفرنسيي البلاد التونسية".[141]

ويؤكّد هذا التقرير الرسمي ما ذهبنا إليه سابقا بخصوص أهمية الدور السياسي الذي أصبح يلعبه الطاهر بن عمار بالتنسيق مع قادة الديوان السياسي إذ لم يعد يكتفي بدور رجل الوفاق والحوار بل أصبح يأخذ المبادرات الجريئة وينحاز أكثر فأكثر إلى الخط الوطني المتصلّب في دفاعه عن مبدأ الاستقلال الذاتي. ولم يكن ليهمل تماما نشاطه الاقتصادي الخاص وعلاقاته الوطيدة مع بعض الشخصيات السياسية الفرنسية المتفهّمة، فما إن فرغ من أمر هذا البيان حتّى شدّ الرحال إلى باريس صحبة علي بلحاج للمشاركة في اجتماع الهيئة المركزية لديوان الحبوب وللتعريف بالمقرّرات التي تمخّضت عن اجتماع 15 أفريل بخصوص الإصلاحات المنقوصة.[142]

---

[141] **أ. و. خ. ف.**، ص. 296...**نفس المصدر**، مذكّرة حول الطاهر بن عمار صادرة عن الإدارة العامة للشؤون السياسية بوزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 5 ماي 1954.
[142] جريدة "**الأخبار**"، 4 ماي 1954.

وقد ساهم الموقف المتشدّد الذي وقفه الطاهر بن عمار من إصلاحات مزالي- فوازار في توتّر علاقته بمحمد الأمين الباي وخصوصا منذ أواخر شهر ماي 1954 إلى بداية شهر أوت 1954، وكان عند تكليفه بتشكيل الحكومة التفاوضية في خلاف مع الباي كما سنبيّن لاحقا.[143]

ولعبت الظروف هذه المرّة لصالح ابن عمار لأنّ تصلّب مواقفه الشخصية تزامن مع تصاعد المقاومة التونسية المسلّحة والمنظمّة في مختلف أنحاء البلاد، ومع حصول فراغ سياسي في تونس بعد استقالة وزراء حكومة مزالي منذ منتصف جوان 1954. وتمثّل المنعرج الحاسم في سقوط وزارة جوزيف لانيال Laniel وتعويضها في 17 جوان 1954 بحكومة منداس فرانس، الذي أحدث وزارة جديدة للشؤون التونسية والمغربية عيّن على رأسها كريستيان فوشي Christian Fouchet، ووعد بحلّ عادل وقريب للمسألة التونسية.
وشرع هذا الثنائي، بعد الاهتمام بقضية الهند الصينية، في معالجة المسألة التونسية. وتمّ الاتصال بالحبيب بورقيبة، الذي نقل إلى قصر لافرتي La Ferté بأميلي Amilly، عن طريق محمد المصمودي وآلان سافاري Alain Savary للاتفاق على سند مرجعي جديد للتفاوض حول مستقبل العلاقات التونسية الفرنسية يقوم على تحقيق الاستقلال الذاتي بعد التعهّد بحماية المصالح الفرنسية في مجال الدفاع والتمثيل الدبلوماسي وتكوين حكومة تونسية متجانسة.
وفي يوم 18 جويلية 1954 استدعى كريستيان فوشي بعض الشخصيات التونسية المرشّحة لقيادة الحكومة الجديدة أو المشاركة فيها على الأقلّ، واكتفى باقتراح ثلاثة أسماء: العزيز الجلولي وحسن حسني عبد الوهاب والطاهر بن عمار. وكان قد قابل قبل ذلك عبد القادر بلخوجة ومحمود الماطري، ودعا المقيم العام إلى الاهتمام بالشاذلي الخلادي بوصفه من الشخصيات التي كانت محلّ ثقة منداس فرانس وادغار فور.[144]

[143] **أ. و. خ. ف.**، سلسلة تونس (1944- 1955)، بك. 678، ص. 375: نحو نهاية الحماية (جانفي- أوت 1954)، مذكّرة من فوازار إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 1 جوان 1954. وذكر المقيم العام في هذه المذكّرة أنّ الباي غضب كثيرا على الطاهر بن عمار خلال اجتماع وقع بقصر قرطاج بحضور حوالي 30 شخصية تونسية وفرنسية لأنّه انتقد علانية إصلاحات 4 مارس 1954.
[144] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1944- 1955)، ص. 375...**نفس المصدر**، مراسلة من فوشي إلى فوازار بتاريخ 18 و19 جويلية 1954. وقد اقترح بيار فوازار على كريستيان فوشي أن يستقبل أيضا نصر بن سعيد ومحمد الصالح مزالي.

وفي نفس اليوم قابل ابن عمار محمد الأمين باي قبل سفره إلى باريس، والتقى هناك بكريستيان فوشي وزير الشؤون التونسية والمغربية وببعض أصدقائه الفرنسيين. وقابل الحبيب بورقيبة في أميلي يوم 21 جويلية قبل التحوّل يوم 27 جويلية إلى مدينة فيشي، فهل كانت تلك الزيارة "استراحة المحارب" الأخيرة بعد كسب ثقة بورقيبة ومنداس فرانس؟

الفصل الثاني:

الطاهر بن عمار "ذو الوزارتين" (أوت 1954 – أفريل 1956).

"أعتقد أنّه هدية من الأقدار للشعب التونسي، وقد كان من أهل الإخلاص، أن يكون الطاهر ابن عمار رئيس أول حكومة في ذلك العهد التفاوضي".

أحمد بن صالح، جريدة "**الشروق**"، 30 أوت 2009.

« L’exploitation agricole est, croyez- moi, plus difficile que la direction d’un Etat ».

Tahar Ben Ammar.

I- رئاسة الطاهر بن عمار لوزارة التفاوض من أجل الاستقلال الداخلي (أوت 1954 – سبتمبر 1955).

1- تكليف الطاهر بن عمار بتشكيل الحكومة التونسية التفاوضية في بداية شهر أوت 1954 : دواعي هذا الاختيار ومختلف ردود الفعل تجاهه ودور ابن عمار في اختيار أعضاء حكومته.

أ- أخيرا... الوزارة وبعد طول انتظار.

سافر الطاهر بن عمار إلى باريس يوم 19 جويلية 1954 بطلب من كريستيان فوشي Christian Fouchet وزير الشؤون المغربية والتونسية الذي استدعى في نفس الوقت العزيز الجلولي وحسن حسني عبد الوهاب، وتحادث قبل ذلك مع محمود الماطري وعبد القادر بلخوجة.[145] ويبدو أنّ هذه المحادثات مع المستوزرين التونسيين كانت بمثابة جسّ النبض قبل اختيار الشخصية المناسبة لتولي منصب رئاسة الحكومة التونسية الشاغر منذ استقالة حكومة محمد الصالح مزالي، وذلك في إطار مشروع سياسي فرنسي جديد إذ كان منداس فرانس، المشغول بمفاوضات جينيف الخاصة بتسوية قضية الهند الصينية، ينوي التفرّغ بعد ذلك إلى حلّ المسألة التونسية. ويقوم هذا المشروع على منح البلاد التونسية نظاما جديدا للحكم الذاتي توضع أسسه بعد مفاوضات ثنائية تجرى بباريس، وهو ما يستوجب التعجيل بتشكيل حكومة تونسية جديدة مؤهلة للقيام بهذا الدور.[146]

وجرت بالتوازي مع ذلك مباحثات سرية بين الحكومة الفرنسية والحزب الحر الدستوري الجديد لعب فيها محمد المصمودي دور الوسيط الرئيسي بين الحبيب بورقيبة ومنداس فرانس رئيس مجلس الوزراء الفرنسي. ومن الطبيعي أن يكون الطاهر بن عمار على علم بالخطوط العريضة لهذا البرنامج بحكم اتصاله بكريستيان فوشي ثم بالحبيب بورقيبة، الذي أكّد له أنّه

---

[145] المصدر نفسه.

[146] De Latour (Pierre Boyer) : *Vérités sur l'Afrique du nord*, Librairie Plon, Paris, 1956, p. 60.

مستعد للدخول في حوار جديد مع الحكومة الفرنسية.[147] فخيّر البقاء في فرنسا وتحديدا بمدينة فيشي للاستجمام والانتظار.

وفي يوم السبت 31 جويلية 1954 حلّ منداس فرانس بتونس في زيارة خاطفة وأعلن في خطابه بقرطاج أمام محمد الأمين باي عن مشروعه السياسي القائم على منح الاستقلال الداخلي للبلاد التونسية على أن يكون هذا الاستقلال محدّدا بواسطة اتفاقيات ثنائية يتمّ التفاوض بشأنها بين مفاوضين تونسيين وفرنسيين، ملمّحا في نفس الوقت إلى أنّ عدم التجاوب مع هذا العرض "السخي" لا يمكن أن يؤدّي إلّا إلى المزيد من القمع والتشدّد.[148]

وتشكلت على أساس هذا البرنامج، وعلى قاعدة إصلاحات 4 مارس 1954، حكومة تونسية غير متجانسة ترأسّها الطاهر بن عمار وشارك فيها عدة وزراء من الحزب الحر الدستوري الجديد.

فما هي الجهة التي كانت وراء تعيين الطاهر بن عمار على رأس هذا المنصب الحسّاس؟ وما هي مبرّراتها في ترجيح هذا الاختيار؟ أو بصورة أخرى هل كان الطاهر بن عمار مرشّح منداس فرانس والفرنسيين أم مرشّح الحزب الحر الدستوري الجديد الشريك الرسمي للحكومة الفرنسية في مشروعها الجديد والممثّل الشرعي لشرائح واسعة من الرأي العام التونسي؟

وإلى أيّ حدّ يمكنه أن ينجح في اختيار تركيبة وزارية متجانسة ومتناسقة مع خياراته في ظلّ الحضور القوي للحزب برموزه وأنصاره، هذا الحضور الذي لا يمكن أن يترك له هامشا كبيرا من الحرية والاستقلالية والمناورة؟

ذكر وكيل الجمهورية أثناء محاكمة الطاهر بن عمار في شهر سبتمبر 1958 أنّه وجد في مذكّرة من تحرير الجنرال بوايي دي لاتور Boyer de Latour، وهو المقيم العام الفرنسي

---

[147] Gauthier (Robert), « Un large soutien nationaliste », *Le Monde*, 4 août 1954.

[148] De Latour (Pierre Boyer) : *Vérités sur l’Afrique du nord…op.cit.*, p. 63.

هذا ما فهمه الجنرال دي لاتور من خطاب قرطاج الشهير وتبنّاه في ما بعد: الاستقلال الداخلي المقنّن باتفاقيات مشتركة أو القمع والمزيد من القمع. ولعلّه من المفيد أن نذكّر أنّ منداس فرانس اصطحب معه إلى تونس المارشال جوان وعيّن القائد الأعلى للقوات الفرنسية بتونس مقيما عاما بتونس وأمر بالزيادة في عدد القوات الفرنسية المرابطة بتونس، وهي مؤشرات تؤكد أنّ الحكومة الفرنسية كانت أكثر استعدادا لإتباع الخيار الثاني أي خيار القوة والبطش.

الجديد الذي عيّنه منداس فرانس بتونس يوم 31 جويلية 1954، يقول فيها أنّه "وقع ترشيح السيد العزيز الجلولي لتشكيل الحكومة ولكن رأت فرنسا أنّها ترتاح للسيد الطاهر بن عمار أكثر فتولى تشكيل الحكومة".[149]

ويعني هذا الكلام أنّ ابن عمار كان مرشّح الفرنسيين، وأنّهم فرضوه على الباي وعلى الحزب الدستوري والشعب التونسي عموما لضمان تمرير أفكارهم ومصالحهم في المفاوضات الثنائية لمراهنتهم على ولائه لهم وتعاونه معهم. إلّا أنّنا لم نعثر على ما يؤكّد ذلك في أوراق المقيم العام دي لاتور سواء السرية منها، كمراسلاته مع الحكومة الفرنسية وخصوصا مع وزارة الشؤون المغربية والتونسية، أو العلنية ونقصد بذلك كتابه الموسوم "حقائق حول إفريقيا الشمالية" « Vérités sur l'Afrique du nord » والمنشور منذ سنة 1956.

وقد ذكر في هذا الكتاب أنّ منداس فرانس أعلمه بفحوى اتصالاته مع الشخصيات التونسية في باريس وطلب منه أن يبقى بعد انتهاء خطاب يوم 31 جويلية 1954، المزمع تقديمه بقرطاج، ملازما للباي ليقترح عليه تعيين العزيز الجلولي رئيسا للحكومة التونسية.[150] وبمجرّد أن قدّم دي لاتور اقتراحه للباي بلغة دبلوماسية قائلا: "هل ترغبون في تكليف العزيز الجلولي لخطة الوزارة الأولى؟"، ردّ عليه العاهل الحسيني قائلا: "على الرحب والسعة لكن هل أنتم واثقون أنّه يقبل المهمة؟".[151]

[149] "محكمة القضاء العليا تحاكم السيد الطاهر بن عمار رئيس الحكومة السابق"، جريدة "**الصباح**"، 3 سبتمبر 1954.
[150] De Latour (Pierre Boyer) : *Vérités sur l'Afrique du nord…op.cit.*, p. 63.

[151] *Ibid.*, p. 64.



الطاهر بن عمار في لقاء رسمي مع المقيم العام بوايي دي لاتور. فهل يمكن لهذا الحضور أن يحجب بقية القوى الفاعلة؟ وهل يمكن لهذه الابتسامات أن تخفي برود العلاقة بين الرجلين؟

(**المصدر**: الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار)

ويبدو أنّ محمد الأمين باي كان على علم بنوايا العزيز الجلولي، الذي رفض هذا العرض بدون تردّد وبكل برود متعلّلا بموانع صحية،[152] وهو ما أثار فزع المقيم دي لاتور وصدمة منداس فرانس ومستشاريه وكأنّهم لم يقرؤوا حسابا لهذا الموقف رغم أنّ الجلولي كان من الشخصيات التي استشارها كريستيان فوشي في باريس كما ذكرنا سابقا.

ويضيف بوايي دي لاتور في كتابه المذكور أنّ رفض الجلولي لهذا المنصب أجبر منداس فرانس على التشاور مع كريستيان فوشي والاتفاق على الالتجاء إلى الطاهر بن عمار لتعويضه. وعندما اقترح المقيم العام اسمه على الباي أجابه بأنّه "لا يرى مانعا في ذلك".[153]

ويمكن أن نفهم من كل هذه المعطيات أنّ الطاهر بن عمار لم يكن أبدا المرشّح المفضل لتولّي منصب رئاسة الحكومة التفاوضية لا في نظر الفرنسيين فقط بل وأيضا في نظر محمد الأمين باي، الذي كان على خلاف معه منذ شهر فيفري 1954 بسبب رفضه المشاركة في حكومة مزالي ومعارضته لإصلاحاتها المنقوصة، وهو ما يظهر في ثنايا ردّه على المقترح الفرنسي القاضي بتسمية ابن عمار والمختلف عن ردّه الخاص بتعيين الجلولي.[154]

ويبدو أنّ التجاء الفرنسيين للطاهر بن عمار كان بناء على مقترح تقدّم به قادة الحزب الحر الدستوري الجديد في وقت كان فيه هذا المرشّح متردّدا بسبب توتر علاقته مع الباي، وهو ما جعل المنجي سليم يتوجّه إلى قصر قرطاج يوم الاثنين 2 أوت ويقول للباي بأنّ "الطاهر بن عمار سيقبل بالقوة وسنجبره على المجيء إليك والاعتذار عن تصرفاته"، وهذا يدل أولا على ثقة الحزب في ولاء ابن عمار له ويؤكد ثانيا توتر علاقته بالباي كما ذكرنا سابقا.[155]

وفي مساء نفس اليوم حلّ الطاهر بن عمار بالقصر الملكي صحبة صديقه فتحي زهير، وقبل مهمة تشكيل الحكومة التونسية طالبا مهلة بيومين أو ثلاثة أيام لإتمام مشاوراته. وكانت المرة

---

[152] Hadria (Elie Cohen) : *Du protectorat français…op.cit.*, p. 271.

يرى اليهودي التونسي والناشط الاشتراكي ايلي كوهين حضرية Elie Cohen Hadria أنّ العزيز الجلولي كان يخشى ألّا يجد مساندة كافية من الباي محمد الأمين الأول ومن نجله الشاذلي، وأنّه كان على يقين بأنّ الحزب الحرّ الدستوري الجديد لا يمكن أن يترك له هامشا واسعا من السلطة لتسيير حكومته. وهي في نظره عراقيل حقيقية لكنّها غير كافية لتبرير تخلّي العزيز الجلولي عن القيام بهذا الدور التاريخي المجيد المتمثّل في رئاسة حكومة الاستقلال، ويعتبر أنّ السبب الحقيقي كامن في شخصية الجلولي المعروف بتردّده أمام العمل الميداني بوصفه يصلح أكثر لدور المستشار القابع في الكواليس. ولا ننسى أنّ الجلولي عيّن لرئاسة الحكومة التفاوضية سنة 1950 لكنّه رفض فآلت رئاستها إلى محمد شنيق.

[153] De Latour (Pierre Boyer) : *Vérités sur l'Afrique du nord…op.cit.*, p. 65- 67.

[154] أشار إلى هذه النقطة المحامي الشاذلي الخلادي في مرافعته على الطاهر بن عمار سنة 1958 ممّا يعني أنّ محمد الأمين باي كان مثل الفرنسيين يرغب في تكليف العزيز الجلولي بتشكيل الوزارة التونسية. ومن مظاهر هذا التوتّر في العلاقة بين الرجلين تعبير الباي عن غضبه من الطاهر ابن عمار أثناء اجتماعه بالشخصيات التونسية يوم 31 ماي 1954 كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

[155] Ben Salem (M.) : *L'antichambre…op.cit.*, p. 161.

الأولى بتونس التي لا يعيّن فيها الوزير الأول مباشرة بل يتمّ تكليفه بتشكيل حكومته قبل الحصول على مصادقة الباي والتعيين الرسمي لها.
وتأكيدا لما ذهبنا إليه نقدّم شهادة الطاهر بن عمار حول ملابسات تعيينه رئيسا للحكومة التفاوضية، التي ذكرها أثناء محاكمته سنة 1958 وجاء فيها ما يلي:

"لقد كنت بباريس وذهبت إلى (مدينة) فيشي يوم الأربعاء (28 جويلية 1954)، وفي صبيحة الغد الخميس خاطبني السيد محمد المصمودي هاتفيا وقال لي: الزعيم (الحبيب بورقيبة) يطلب منك الدخول إلى تونس حالا. وأعاد مخاطبتي يوم الجمعة وكرّر طلبه بدون أن يعلمني عن السبب، فتشوشت وخفت أن يكون هناك حادث خطير وقع أو سيقع. فرجعت إلى تونس يوم السبت (31 جويلية 1954)،[156] وفي نفس اليوم حلّ السيد منداس فرانس بتونس وعند ذاك فهمت الأمر. وفي صبيحة الأحد (1 أوت 1954) زارني السيد المنجي سليم في مكتبي، وقال لي إنّ الباي بعث لي لمقابلته وجئتك لأقول لك إنّ الزعيم يطلب منك أن تتولّى رئاسة الحكومة. فقلت له: لا، إنّي لم أتعود بهذا، ولم أعمل من أجل هذا، وإنّي كبير السن. وبعد محادثة طويلة وأخيرا قال لي: إنّ الأمة والزعيم والدستور لهم ثقة فيك وسأعرض ترشيحك على الباي. وأمّا الباي فإنّي لم أقابله منذ تشكيل حكومة مزالي وعلاقتي معه إذّاك غير طيبة... وفي صبيحة يوم الاثنين جاءني السيد المنجي سليم وفرض عليّ مرّة أخرى قبول الوزارة، والذي رشّحني لم يكن منداس فرانس ولا الباي ولا فرنسا بل الرئيس بورقيبة.. وأتذكّر أنّ السيد فتحي زهير ذهب إلى الباي لإقناعه على ترشيحي ".[157]

ولكن لماذا اختار قادة الحزب الدستوري الجديد تزكية الطاهر بن عمار للاضطلاع بهذه المهمة الخطيرة؟ هل ليكون مجرّد واجهة شكلية أو "كومبارس" سهل الانقياد؟ أم لتوفّر خصال مناسبة في شخصه أهّلته لتولّي هذا المنصب؟

---

[156] من المؤكد أنّ الطاهر بن عمار وقع في بعض اللبس والخلط لأنّه في الحقيقة عاد من فرنسا يوم الأحد 1 أوت 1954 وليس يوم السبت، وكان معه على متن نفس الطائرة القادمة من مدينة بوردو الصحفي الفرنسي روبار قوتيي Robert Gauthier الذي أجرى معه حوارا بالمناسبة نشرته صحيفة "لوموند" الفرنسية.

[157] "محكمة القضاء العليا تستمع إلى لسان الدفاع في قضية السيد الطاهر بن عمار رئيس الحكومة السابقة"، جريدة "**الصباح**"، 4 سبتمبر 1958.

كانت الحكومة الفرنسية تشترط في المرشّح لتولّي منصب رئاسة الحكومة التفاوضية أن يكون مستقلا لا ينتمي إلى أيّ حزب سياسي، وأن يكون معتدلا في مواقفه وتصوّراته السياسية، وأن يكون فوق ذلك فرانكفونيا معتزا بصداقته لفرنسا وللفرنسيين، ولم تكن دائرة الاختيار واسعة بالنسبة إليها إذ لا تضمّ سوى ثلة من الشخصيات التي تمّ التحاور معها في باريس منذ منتصف شهر جويلية 1954 (العزيز الجلولي والطاهر بن عمار ومحمود الماطري وحسن حسني عبد الوهاب وعبد القادر بلخوجة). أمّا الحزب الدستوري الجديد، وهو الطرف الرئيسي الثاني في المعادلة التفاوضية، فكان يرغب في تعيين شخصية تونسية معروفة بنزاهتها ووطنيتها وخبرتها، ويفضّل أن تكون أيضا شخصية مرنة ومقبولة من شركائه الفرنسيين وذات أفكار ومبادئ قريبة من توجّهاته السياسية حتّى يتسنّى له مراقبتها وتوجيهها وضمان عدم انحرافها عن الخط الوطني.

وتتوفّر كل هذه الشروط بامتياز في شخص الطاهر بن عمار، وهو ما تفطّن له كبار الصحفيين الفرنسيين آنذاك على غرار جان روس Jean Rous، الذي بيّن أنّ ابن عمار كان "بطل الاستقلال الداخلي منذ سنوات عديدة" وأنّه "أظهر شجاعة أثناء حوادث الوطن القبلي المأساوية سنة 1952". وأشار إلى أنّ شعاره الجديد: "نزاهة وإخلاص"، الذي أعلنه يوم تكليفه بتشكيل الوزارة، يتطابق مع شعار محاوره الفرنسي.[158] ويدل ذلك على أنّ ابن عمار لم يرتق للوزارة بفضل صلته الوطيدة بالفرنسيين واستعداده الدائم للحوار الودّي معهم فقط، بل إنّه استفاد خصوصا من الشعبية التي اكتسبها بفضل مواقفه الوطنية الواضحة منذ 1944 وهو تاريخ تبنّيه لمطلب الاستقلال الداخلي في إطار قيادته للجبهة الوطنية التي تشكّلت وقتذاك بمشاركة ممثلي مختلف المنظمات الوطنية التونسية كما بيّنّا ذلك سابقا.

ويرى الصحفي ماكس زطلاوي Max Zetlaoui من جهته أنّ السمة المميّزة لشخصية الطاهر ابن عمار هي قدرته الفائقة على نسج العلاقات العامة وبناء جسور التواصل والصداقة مع شخصيات سياسية فرنسية من مشارب متنوعة أمثال شارل ديغول وأنطوان بيناي Pinay وموريس شومان ومنداس فرانس وكريستيان بينو Pineau و"كونت" باريس Comte de Paris.

[158] Rous (Jean), « Le bey a chargé M. Tahar Ben Ammar de former le gouvernement tunisien », *Franc-Tireur*, 3 août 1954.

وبيّن أنّه صاحب الرقم القياسي في هذا المجال « Recordman de l'homme-public-relations »، الذي برز فيه بدرجة أقل الشاب محمد المصمودي.[159]

وفي الحقيقة فإنّ هذا الصحفي قد وضع إصبعه على واحدة من أهم الخصال الشخصية للطاهر بن عمار، الذي كانت له صداقات أوسع بكثير ممّا ذكر وتشمل شخصيات فرنسية تنتمي إلى مختلف الأحزاب وخصوصا الحزب الاشتراكي الفرنسي والحزب الراديكالي وحزب الكاثوليك (الحركة الجمهورية الشعبية MRP)، وأخرى تنتمي إلى عالم المال والأعمال. وقد اكتسب هذه العلاقات والصداقات بفضل رحلاته المنتظمة إلى فرنسا منذ سنة 1920 إذ كان يزور باريس زيارات عمل سنوية بحكم مسؤولياته على رأس بعض المنظمات واللجان الاقتصادية ويزور مدينة نيس أو مدينة فيشي في كل صيف للراحة والاستجمام. ولا يخفى ما لهذه الأسفار والعلاقات من تأثيرات ايجابية على شخصيته فهي أكسبته النضج والخبرة العملية والثقة بالنفس والاعتدال وقبول الآخر المختلف والقدرة على الإصغاء والحوار، ووفرت له أنصار يدعمونه ويدافعون عنه ويقدّمونه بوصفه شريكا ومحاورا كفئا.

أمّا روبار قوتيي Robert Gauthier، الصحفي الشهير بصحيفة "لوموند" « Le Monde » الفرنسية، فقد تناول المسألة من جوانب متعددة، وخلص إلى أنّ الطاهر بن عمار شخص مؤهل لتمثيل البلاد التونسية في تلك اللحظة الحاسمة من تاريخها لما تميّز به من مواقف وطنية وإصلاحية مهمة ولاستقلاليته وبالأخص لأنّه شخص جديد وغير مستهلك بسبب رفضه المشاركة في التشكيلات الوزارية التونسية السابقة (حكومتي البكوش ومزالي). واعتبر أنّ الديوان السياسي لا يمكن أن يعارض تعيين هذا المرشّح الذي عرف في السنوات الأخيرة على الأقل بتعاطفه مع الحزب الدستوري الجديد واتصالاته المستمرة بالحبيب بورقيبة، وهو فوق ذلك صاحب مذكّرة سنة 1950 الإصلاحية القريبة في مضمونها من برنامج رئيس الحزب المعروف ببرنامج النقاط السبع.[160]

وفي نظرنا، فإنّ العامل الحاسم في ترجيح كفة ابن عمار بوصفه مرشّح الحزب الحر الدستوري الجديد لخطة الوزارة الأولى يكمن في هذا التعاطف مع الحزب الدستوري، الذي

[159] Zetlaoui (Max), « Amis comme avant », *La Presse*, 2 mars 1955.
[160] Gauthier (Robert), « En Tunisie : M. Tahar Ben Ammar achève ses consultations », *Le Monde*, 4 août 1954.

أشار إله روبار قوتيي، والذي سبق أن بيّنّا أنّه يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما راهن صالح بن يوسف على الطاهر بن عمار لاختراق المجلس الكبير قبل تقويضه نهائيا. وهو ما تمّ بفضل التحالف بين الكتلتين لأنّ ابن عمار لم يكن شخصية منفردة بل كان يتحرك في إطار كتلة منسجمة من الأنصار والمستشارين والأصدقاء المقربين تضمّ أعضاء الحجرة الفلاحية التونسية للشمال وأغلبية نواب المجلس الكبير وبعض المستقلين، ومن أبرز عناصرها الملاّك علي بلحاج والاشتراكي الشاذلي رحيّم والمحامي فتحي زهير.

وتواصل هذا التنسيق بين الطاهر بن عمار و الحزب الدستوري الجديد في بداية الخمسينات بمناسبة عرض رئيس الحجرة الفلاحية لبرنامجه الإصلاحي، وأصبح يتمّ مع الحبيب بورقيبة بعد لجوء صالح بن يوسف إلى القاهرة، ولعلّ زيارة ابن عمار إلى طبرقة في شهر فيفري1952 ولقائه ببورقيبة في مقرّ إقامته الجبرية هناك كانت بداية هذا التحالف الجديد على قواعد مضبوطة صيغت في سرية برعاية بعض الاشتراكيين الفرنسيين أمثال آلان سافاري Alain Savary.[161] والمهمّ في ذلك، أنّ تعاطف ابن عمار مع الحزب الدستوري الجديد لم يجلب له عداء الجالية الفرنسية بتونس بفضل محافظته على استقلاليته عن الأحزاب الوطنية « son nationalisme indépendant »، وتنوع شبكة علاقاته الشخصية.[162]

ويضيف روبار قوتيي بأنّ الانتماء المهني أو الطبقي للطاهر بن عمار ساهم في تثبيت مكانته وتمثيليته لأنّه يعبّر عن مصالح شريحة مهمة من السكان التونسيين تعيش على الفلاحة ذلك القطاع الحسّاس في الاقتصاد التونسي آنذاك، ويرتبط مع المعمّرين الفرنسيين بمصالح مادية مشتركة.[163] ويضاف بذلك عامل مهم للعوامل المرجّحة لكفة المرشّح الطاهر بن عمار لأنّ وجوده على رأس الحجرة الفلاحية منذ سنة 1930 لم يكسبه الشرعية التمثيلية فحسب بل سلّحه بخبرة واسعة في التسيير ودرس الملفات المستعصية وإدارة الحوار مع السلطات الفرنسية. واكتسب الطاهر بن عمار، ذلك الملاّك العصري صاحب الضيعات المنظّمة وفق أحدث الطرق الغربية، القدرة على التصرّف الاقتصادي والتمرّس بالشؤون الإدارية، ألم

---

[161] Chaïbi (Mohamed Lotfi) : *Socialistes français et nationalistes tunisiens : histoire d'une rencontre (1945-1956)*, Oasis, Tunis, 1997, p. 191.

[162] « Nationaliste indépendant : Tahar Ben Ammar chargé de former le gouvernement tunisien, *Combat*, 3 août 1954.

[163] Gauthier (Robert), « En Tunisie : M. Tahar Ben Ammar achève ses consultations »…*op.cit.*

يصرّح لجريدة « L'information » بأنّ "إدارة ضيعة فلاحية أكثر صعوبة من إدارة شؤون دولة".[164]

وندرك بناء على ما تقدّم أنّ اختيار الطاهر بن عمار على رأس الوزارة التفاوضية أملته عوامل عديدة أبرزها وطنيته المستمدة من نضالاته السياسية والاقتصادية وخاصة من علاقاته الوطيدة مع الحزب الدستوري الجديد واستقلاليته وخبراته القيادية والعملية وسعة علاقاته وصداقاته مع الفرنسيين، وهو مرشّح مقبول من الفريقين الفرنسي والتونسي ومؤهّل لتسيير العملية التفاوضية بوصفه رجل حوار واعتدال ووفاق وتوازن واتزان.

ونجد صدى لهذا الإجماع حوله والرضا عنه في معظم ردود الفعل التي عقبت تكليفه بتشكيل الوزارة التونسية التفاوضية، فبمجرّد تعيينه بادر الحبيب بورقيبة بتزكيته ودعمه دعما لا محدودا حيث صرّح في باريس قائلا : "إنّ الحزب الدستوري الجديد يساند السيد الطاهر بن عمار، الذي يعتبره وطنيا حقيقيا قدّم خلال مساره الطويل عدّة براهين عن كفاءته، وسنعمل بكل ما لدينا من جهد على تسيير مهمّته".[165]

وعبّر قادة الحزب المغتربون عن وجهة نظرهم عن طريق علالة البلهوان، الذي تحوّل إلى مدينة جينيف رفقة محمد بدرة للاجتماع بصالح بن يوسف، وصرّح هناك بأنّ "الطاهر بن عمار صديق ورجل نزيه يمكن الاعتماد عليه والثقة فيه، وقد برهن على شجاعته في اللحظات الصعبة".[166]

وانعكست هذه المساندة اللامشروطة من قادة الديوان السياسي ايجابيا على الرأي العام التونسي فعبّرت مختلف الصحف التونسية عن مساندتها للطاهر بن عمار وثقتها فيه مركّزة على مواقفه الوطنية ونزاهته وخصوصا على ثقة الحزب الدستوري الجديد في شخصه. ومن المظاهر الدالة على أهمية المساندة الدستورية في حصول نوع من الإجماع حول شخص الطاهر بن عمار، نذكر ذلك الجدل الذي دار بين "حزب الاستقلال" المغربي وصحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية « New York Times ». فعلى إثر تكليف الطاهر بن

[164] « Une déclaration à L'information du nouveau président du conseil tunisien », *Tunisie-France*, 18 août 1954.
[165] « M. Bourguiba soutiendra le gouvernement Tahar Ben Ammar », *La Presse*, 4 août 1954.
[166] « Conférence à Genève », *Le Petit Matin*, 4 août 1954.

عمار بتشكيل الحكومة التونسية، وصفه مراسل هذه الجريدة بتونس بأنّه "وطني حقيقي وعضو بالجناح المعتدل للحزب الحرّ الدستوري الجديد"، وهو ما أثار حفيظة مكتب "حزب الاستقلال" بنيويورك فنشر بنفس الجريدة تكذيبا ذكر فيه بأنّ الطاهر بن عمار لم يكن أبدا عضوا بهذا الحزب، وأنّه لم يكن وطنيا حقيقيا بل هو مجرّد صديق للفرنسيين.

وعندما بلغ إدارة الجريدة نبأ تصريح الحبيب بورقيبة يوم 4 أوت الذي ساند فيه ابن عمار اعتبرت أنّ ذلك خير ردّ على مزاعم حزب الاستقلال وتصديق لما ذكرته.[167]

وما إن حسم أمر اختيار رئيس الحكومة التفاوضية، وحصل على الشرعية الرسمية والشعبية، حتّى تفرّغ لتشكيل الحكومة الجديدة وهو عمل واجهته عراقيل عدّة من مصادر مختلفة على امتداد ستة أيام من يوم 2 أوت إلى يوم 7 أوت 1954.

فإلى إيّ مدى وفّق الطاهر بن عمار في اختيار توليفة وزارية قادرة على القيام بمهامها الإدارية والتفاوضية وكسب ثقة مختلف الأطراف ذات المصالح المتنافرة؟

ب- ستّة أيّام من المخاض الوزاري (2- 7 أوت 1954).

واجه الطاهر بن عمار صعوبة قصوى في اختيار تركيبة وزارية تتكوّن من أعضاء مقبولين من مختلف الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي آنذاك. فالحكومة الفرنسية عبّرت رسميا للباي يوم 2 أوت بأنّها لن توافق على أيّ تشكيلة حكومية لا تضمّ عددا كبيرا من المستقلين أو من غير المنتمين للحزب الحرّ الدستوري، كما أنّها لا تسمح بمشاركة أيّ وزير من بين الأشخاص الذين شاركوا في تقديم الشكوى التونسية إلى مجلس الأمن سنة 1951 والمقصود بذلك شنيق وبدرة وابن يوسف، وحدّدت عدد الدستوريين بوزيرين فقط حتّى تضمن وجود تركيبة حكومية ممثّلة لمختلف الشرائح والمنظمات.[168]

أمّا محمد الأمين باي فقد طلب صراحة من الطاهر بن عمار ضمّ ثلاثة من أصهاره على الأقل في الحكومة التونسية، في حين يرغب الحزب الدستوري الجديد، الذي يعتبر نفسه الممثّل

---

[167] أ. و. خ. ف.، ص. 296...**نفس المصدر**، برقية من سفير فرنسا بواشنطن إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 5 أوت 1954.

[168] Julien (Ch. A.) : *Et la Tunisie…op.cit.*, p. 162.

De Latour (Pierre Boyer) : *Vérités sur l'Afrique du nord…op.cit.*, p. 66.

الشرعي للرأي العام التونسي وصاحب الفضل النضالي في الوصول إلى المرحلة التفاوضية، في تعيين حكومة موالية تماما له ومتكوّنة من أعضائه وأنصاره وألّا تضمّ أيّ عنصر من الوزراء السابقين في حكومتي صلاح الدين البكوش ومحمد الصالح مزالي.[169]

وكان الطاهر بن عمار يسعى من جهته إلى نيل حصّته الوزارية إرضاء لأنصاره وأصدقائه الذين طالما ساندوه في الحجرة الفلاحية والمجلس الكبير وضمانا لسلطته ومكانته داخل الحكومة المقبلة. وعبّر ابن عمار عن رغبته في تعيين صديقه ألبير بسّيس أو شخصية يهودية أخرى في وزارته غير أنّه لم يتمكّن من ذلك لأسباب خارجة عن نطاقه وتمّ وعده بإمكانية تحقيق ذلك في حالة توسيع الحكومة التونسية بعد تشكيلها.[170]

وأثّر هذا التنافر في المصالح والطموحات على حرية الطاهر بن عمار وقدرته على الاختيار لا سيّما أنّ هذه الحرية كانت مقيّدة بواسطة الاتّفاق المبرم بينه وبين قادة الحزب الدستوري الجديد. وقد أكّد ذلك ابن عمار بنفسه في تصريحه أمام محكمة القضاء العليا سنة 1958 الذي قال فيه:

"لقد أعلمني السيد المنجي سليم أنّ الوزراء الدستوريين يعيّنهم الحزب والبقية أتولّى أنا اختيارهم، وعينت علي بلحاج والطاهر الزاوش والشاذلي رحيّم أي بقية الوزراء ما عدا السيد نصر بن سعيد الذي عيّنته فرنسا.. ورغبت في ترشيح السيد الشاذلي الخلادي لأنّي أتحقّق من نشاطه وإخلاصه ووافق عليه الرئيس بورقيبة ولكن السفارة (الإقامة العامة الفرنسية بتونس) لم توافق عليه كما أنّها لم توافق على الأستاذ البحري قيقة".[171]

وذكر المقيم العام دي لاتور أنّ الحكومة التونسية التفاوضية كوّنها الطاهر بن عمار بكلّ حرية وبالتوافق مع أصدقائه وخصوصا مع الفريق المسيّر للحزب الحرّ الدستوري الجديد، غير أنّه لم يخف أنّ الفرنسيين كان لهم مرشّحيهم الذين لم يتوانوا عن الدفاع عنهم على غرار عبد القادر بلخوجة، الذي تمّ استبعاده بسبب مشاركته في حكومة مزالي.[172] واعترف الحبيب

---

[169] « Au palais de Carthage : les nouveaux visages de la Tunisie », *Paris Match*, 13 août 1954.
[170] « Vers un élargissement futur du ministère ?», *La Presse*, 5 août 1954.
[171] جريدة "**الصباح**"، 4 سبتمبر 1958.
[172] **أ. و. خ. ف.**، ص. 296...**نفس المصدر**، تقرير من المقيم العام بوايي دي لاتور إلى وزير الشؤون المغربية والتونسية بتاريخ 13 أوت 1954.

بورقيبة من جهته في تصريح له لجريدة "الأهرام" المصرية أنّه تحاور مع الطاهر بن عمار حول تركيبة الحكومة وأنّه طالب بإلحاح أن تكون ممثّلة لأكثر ما يمكن من القوى التونسية، وفسّر ذلك برغبته في كسب ثقة الفرنسيين ومساعدة منداس فرانس على الصمود أمام معارضي سياسته المنتهجة بالبلاد التونسية.[173] وبالفعل فإنّ تدخّل بورقيبة كان حاسما في الوصول إلى اختيار أعضاء حكومة ابن عمار حيث قبل التخفيض في عدد الوزراء الدستوريين، ونجح في إقناع رفاقه بقبول الهادي نويرة ضمن التشكيلة الوزارية وخصوصا بقبول نصر بن سعيد إرضاء للفرنسيين، وهو الذي أقنع العزيز الجلولي بالمشاركة في الحكومة.[174]

[173] **المصدر نفسه**، تصريح بورقيبة لجريدة "الأهرام" يوم 13 أوت 1954.

[174] Hadria (Elie Cohen) : *Du protectorat français…op.cit.*, p. 271.



الطاهر بن عمار يجري مشاوراته في مقرّ الحجرة الفلاحية يوم 3 أوت 1954. ونلاحظ على يمينه وجود الطيب الميلادي وعلى يساره حمادي بدر والحبيب المولهي وفي أقصى يمين الصورة الطاهر الزاوش.

(**المصدر:** الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار).

ولمزيد توضيح ظروف تشكيل الطاهر بن عمار لحكومته وما رافق ذلك من مشاورات ومناورات، سنحاول إعادة تركيب سيناريو أحداث الأيام الستة التي امتدت من تكليفه باختيار أعضاء حكومته يوم 2 أوت 1954 إلى حدّ تنصيبه رسميا يوم 7 أوت.

عاد الطاهر بن عمار من فرنسا يوم الأحد 1 أوت 1954، والتقى في صباح يوم الاثنين بمحمد الأمين باي ثمّ كان له لقاء بالمنجي سليم مدير الحزب الدستوري الجديد، الذي أقنعه بضرورة قبول منصب رئاسة الحكومة التفاوضية قبل أن يغادر تونس لمقابلة الحبيب بورقيبة في قرية أميلّي Amilly، الواقعة جنوب مدينة مونتارجيس Montargis بوسط فرنسا)، وصالح بن يوسف في مدينة جينيف السويسرية. وفي حدود الساعة الخامسة مساء حلّ الطاهر بن عمار بقصر قرطاج رفقة صديقه فتحي زهير وقبل من الباي مهمّة تشكيل الوزارة التونسية بعد القيام بمشاورات مع أصدقائه ومع ممثّلي المنظمات الوطنية لتحديد تركيبتها، وصرّح بأنّه لن يقوم بهذه المشاورات في "دار الباي" مقرّ الحكومة التونسية بل في مقرّ الحجرة الفلاحية بوصفه رئيسها المباشر.[175]

وانطلقت في مساء نفس اليوم مشاورات الطاهر بن عمار مع بعض الشخصيات السياسية التونسية في منزله بضاحية خير الدين بتونس العاصمة وتواصلت إلى ساعة متأخرة من الليل. واستؤنفت المحادثات في صبيحة يوم الثلاثاء 3 أوت بالقصر القنصلي حيث يوجد مقرّ الحجرة الفلاحية بشارع روسطان بتونس (شارع الحبيب ثامر حاليا)، واستقبل ابن عمار أصدقاءه ونخبة من السياسيين والنقابيين التونسيين أمثال صالح فرحات والصادق المقدم والمنصف العقبي وفتحي زهير وعلي بلحاج وأحمد بن صالح ومحمود الخياري وعبد العزيز الشابي ومحمود الزرزري والطيب المهيري وأندري باروش وألبير بسّيس وغيرهم.[176]

وتواصلت اللّقاءات والمشاورات بعد الظهر في دار ابن عمار الكائنة بضاحية خير الدين بتونس، والتحق بالمجموعة الهادي نويرة ومحمد المصمودي بعد رجوعهما من فرنسا. وأسفرت المباحثات على إعداد قائمة أولية ضمت أحد عشر عضوا وهم إلى جانب رئيسهم

[175] « Pressenti par S. A. le Bey M. Tahar Ben Ammar va tenter de constituer le ministère tunisien », *La Dépêche tunisienne*, 3 août 1954.
[176] « Le film des consultations de M. Tahar Ben Ammar », *La Presse*, 4 août 1954.

ابن عمار المستوزرون الآتية أسماؤهم: المنجي سليم ومحمد المصمودي والصادق المقدم والهادي نويرة وعلي بلحاج والشاذلي رحيم وفتحي زهير والبحري قيقة والشاذلي الخلادي ومحمود الماطري والباهي الأدغم (أو علالة البلهوان).[177]

وإذا كنّا لا نعرف موقف الباي من هذه القائمة المقترحة، فإنّنا على يقين بأنّها أثارت دهشة المقيم العام دي لاتور وحنقه حيث أبرق إلى كريستيان فوشي وزير الشؤون المغربية والتونسية، وكان في طريق العودة من تونس إلى باريس، ليعلمه بلقائه مع الطاهر بن عمار في مساء يوم 3 أوت 1954 وبموقفه من القائمة الوزارية التي قدّمها له. وذكر في هذه المراسلة، بعد التعريف بجلّ المستوزرين والتأكيد على نقاطهم السلبية من وجهة نظره، أنّه سيعلم ابن عمار باستحالة قبول هذه القائمة التي لا تستجيب للرغبات التي عبّرت عنها الحكومة الفرنسية لأنّ الأمر يتعلّق حسب رأيه بحكومة دستورية متجانسة، والأدهى من ذلك أنّها كانت تضمّ ممثّلا لصالح بن يوسف.[178]

وفي صباح يوم الأربعاء 4 أوت التقى ابن عمار بالجنرال دي لاتور لمعرفة الردّ الفرنسي الرسمي على مقترحه وجرى بينهما نقاش حاد حتّى أنّه طالب في الأخير بردّ مكتوب. واستجاب المقيم العام لهذا الطلب وبيّن في هذا الردّ أنّ القائمة المقترحة لا تستجيب بأيّة حال إلى الرغبات التي عبّر عنها منداس فرانس وكريستيان فوشي، وأنّ الأشخاص المقترحين، بقطع النظر عن الاختلافات المميزة بينهم، نجدهم إمّا ينتمون إلى نفس الحزب أو يرتبطون معه بروابط وثقى، وعلاوة على ذلك فإنّ بعضهم تورّط في المسّ بسمعة فرنسا سواء في القاهرة أو في نيويورك ولا يمكن بالتالي قبولهم ضمن القائمة الوزارية.

---

[177] **أ. و. خ. ف.**، ص. 296...**نفس المصدر**، برقية صادرة عن وكالة فرانس براس AFP بتاريخ 4 أوت 1954. وكان من المفروض ألّا تضمّ الوزارة التونسية سوى 10 وزراء إلى جانب رئيس الحكومة، وفي الأخير ضمت 9 وزراء وظل أحد المناصب شاغرا (وزارة الشؤون الإسلامية) فتمّ إلحاقه بالوزارة الأولى.

[178] **أ. و. خ. ف.**، سلسلة تونس (1956- 1969)، ص. 46: ملفات بيوغرافية لشخصيات تونسية (مرتبة أبجديا ومنها ملف خاص بالطاهر بن عمار)، برقية من المقيم العام بوايي دي لاتور إلى كريستيان فوشي بتاريخ 3 أوت 1954.

ولعلّ دي لاتور كان يقصد علالة البلهوان أو الباهي الأدغم عند حديثه عن وجود ممثّل لصالح بن يوسف نظرا لصلتهما الوطيدة به آنذاك ووجودهما بالمهجر مثله، مع العلم أنّ هذه القائمة تضمّ أيضا أحد أصهار صالح بن يوسف وهو فتحي زهير، وأحد أقاربه وهو الصادق المقدم. والمهمّ أنّ هذه الوثيقة تكشف لنا أنّ الفرنسيين كان لهم احتراز حول ابن يوسف منذ فترة تشكيل الوزارة التفاوضية أي قبل بروزه بمعارضة اتفاقيات الحكم الذاتي، فهل يعني ذلك نجاح الاستشراف الفرنسي الذي توقّع حصول المعارضة اليوسفية للاتفاقيات؟ أم إنّ ابن يوسف وقع استدراجه إلى تبنّي طرح معارض للاتفاقيات في إطار الاتفاق الفرنسي البورقيبي السابق؟

وخلص المقيم دي لاتور إلى أنّ القائمة المقترحة من ابن عمار تعتبر استفزازا صريحا في نظر الرأي العام الفرنسي والأوساط البرلمانية والحكومية، وأنّها لا تمثّل الشعب التونسي بوصفها قائمة دستورية محضة.[179]

وعاد بوايي دي لاتور Boyer de Latour في كتابه المذكور إلى تفصيل هذه الواقعة فبيّن أنّ الطاهر بن عمار قدّم له قائمة تضمّ عشرة وزراء منهم عشرة دستوريين، وأنّه حاول جاهدا إقناعه باستحالة قبولها ولكن لم يكن أيّ شيء ليقنعه حتّى كادت أن تحصل القطيعة. إذ هدّد ابن عمار بالاستقالة إذا لم يتم قبول القائمة المقترحة وحمّله مسؤولية تزايد العمليات الإرهابية، فكان ردّه الالتجاء إلى ابراز غضبه والتلويح بقدوم إمدادات عسكرية فرنسية، وفي الأخير قبلت الحكومة الفرنسية مضاعفة حصّة الدستور الجديد من 2 إلى 4 وزراء.[180]

وتمّ استئناف المشاورات بعد هذا اللقاء العاصف بين الطاهر بن عمار والمقيم العام بوايي دي لاتور منذ صبيحة يوم 4 أوت 1954 في مقرّ الحجرة الفلاحية بحضور أحمد بن صالح ومحمد المصمودي والهادي نويرة ومحمود الخياري. واستجاب ابن عمار ومستشاريه للضغوط الفرنسية فتمّ إبعاد البحري قيقة ومحمود الماطري والباهي الأدغم ومعوّضه علالة البلهوان من قائمة الوزراء المرشّحين، ونجحوا في إقناع العزيز الجلولي بالانضمام إلى الحكومة فقبل بعد تردّد طويل واشترط أن يشارك فيها كوزير دولة مكلّف بالمفاوضات فقط.[181] وتواصل البحث عن شخصية مستقلة أخرى لإرضاء الفرنسيين إلى أن نجح الحبيب بورقيبة في فرض اسم نصر بن سعيد.

وتحوّل الطاهر بن عمار يوم 5 أوت لمقابلة المقيم العام دي لاتور وإعلامه بالتعديلات التي أدخلت على القائمة الوزارية، غير أنّه تمسّك بضرورة إنقاص عدد الدستوريين والاكتفاء بأربعة منهم فقط. وفي نفس اليوم نقل الجنرال البحري، ممثّل محمد الأمين باي، إلى المقيم العام قلق القصر من ارتفاع عدد الوزراء الدستوريين في قائمة ابن عمار ومن وجود المنجي سليم ضمنها، وحاول العزيز الجلولي إقناع دي لاتور بأنّ ابن عمار سيجد صعوبة قصوى في التخفيض في عدد الدستوريين من خمسة إلى أربعة مرشّحين فقط.

---

[179] **أ. و. خ. ف.**، ص. 375...**نفس المصدر**، تقرير من المقيم العام بوايي دي لاتور إلى وزير الشؤون المغربية والتونسية بتاريخ 4 أوت 1954.
[180] De Latour (Pierre Boyer) : *Vérités sur l'Afrique du nord…op.cit.*, p. 66- 67.
[181] « Vers un élargissement futur du ministère ?», *La Presse*, 5 août 1954.

وأعلنت إذاعة القاهرة في مساء ذلك اليوم نبأ استقالة ابن عمار بعد فشل مهمّته التي كلّف بها،[182] إلّا أنّ ذلك لم يتم نتيجة تدخّل بورقيبة مرّة أخرى لإقناع ممثّلي حزبه بقبول التنقيص في حصّتهم الوزارية.

وفي يوم 6 أوت 1954 اتّفق ابن عمار ومستشاريه على سحب اسم المرشّح الشاذلي الخلادي وتعويضه بالطاهر الزاوش، فأصبحت القائمة شبه مكتملة باستثناء تمسّك الفرنسيين بحذف ترشّح فتحي زهير بوصفه من أهمّ المنظّرين الدستوريين رغم عدم انتمائه للحزب وربّما أيضا بسبب علاقة المصاهرة التي كانت تربطه بصالح بن يوسف.[183]

ولم يقع تجاوز هذا المشكل إلّا بعد اقتناع فتحي زهير بسحب ترشّحه يوم 7 أوت، وعندئذ أعلم المقيم العام دي لاتور الطاهر بن عمار بأنّه لا يعارض تكوين وزارته التي ضمت عشرة وزراء فقط بمن في ذلك رئيسهم بعد أن ألحقت بوزارته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، التي كانت قد أفرغت من أهم سلطاتها في عهد محمد الصالح مزالي.[184]

ولئن فقد الطاهر بن عمار صوتا نصيرا ومساندا له في مجلس الوزراء، فإنّه عمل على الاستفادة من خبرة فتحي زهير السياسية والقانونية فعينّه مديرا لديوانه، وعيّن بعد ذلك المحامي توفيق بن الشيخ، ابن شقيقته حلومة بن عمار، رئيسا لهذا الديوان في حين تكفّل الحبيب الشطي بالشؤون الإعلامية التابعة لمكتب رئيس الوزراء.[185]

وفي يوم 8 أوت 1954 تمّ التنصيب الرسمي لحكومة الطاهر بن عمار من قبل محمد الأمين باي قبل أن يؤدّي أعضاؤها زيارة مجاملة إلى دار الباي مقرّ الحكومة بالقصبة ثمّ إلى دار

---

[182] **أ. و. خ. ف.**، سلسلة تونس (1956- 1969)، ص. 46...**نفس المصدر**، تقرير من المقيم العام بوايي دي لاتور إلى وزير الشؤون المغربية والتونسية بتاريخ 5 أوت 1954.

[183] « Le président Tahar Ben Ammar espère aboutir avant l'aïd », *La Presse*, 7 août 1954.

[184] **أ. و. خ. ف.**، سلسلة تونس (1956- 1969)، ص. 46...**نفس المصدر**، تقرير من المقيم العام بوايي دي لاتور إلى وزير الشؤون المغربية والتونسية بتاريخ 7 أوت 1954.

[185] - فتحي زهير: ولد بتونس في 12 أفريل 1917 وهو ابن الشاذلي زهير، الذي شغل منصب رئيس محكمة الوزاره، وجميلة بنت الهادي درغوث، وزوج الأميرة تراكي بنت رؤوف باي، وشقيق صفية زوجة صالح بن يوسف. درس بمعهد كارنو ثمّ بكلية الحقوق بباريس وتخرّج منها محاميا. وكان معروفا في شبابه بمجونه وبمغامراته النسائية قبل أن يظهر تعاطفه مع العمل الوطني منذ سنة 1937 وشارك بعد الحرب العالمية في المساعي الهادفة إلى نيل الاستقلال الداخلي واختير كاتبا عاما للجنة الأربعين واللجان الفرعية المنبثقة عنها. وأصبح بعد زواج ابن يوسف من شقيقته يظهر تعاطفا علنيا مع الحزب الدستوري الجديد ويقوم بالتنسيق بينه وبين قصر قرطاج، وقد تعرّض في ديسمبر 1952إلى النفي في مدينة تطاوين. وكانت له صداقات مع الماسونيين بتونس.

- توفيق بن الشيخ: ولد يوم 28 مارس 1910 بتونس، وهو ابن منصور بن الحاج علي بن الشيخ وحلّومة بنت الحاج محمد بن عمار، وشقيق الدكتورة توحيدة بن الشيخ، تزوج من فرنسية تدعى سوزان وتخرّج من كلية الحقوق بباريس سنة 1933 واشتغل بالمحاماة بتونس.

فرنسا مقرّ المقيم العام الفرنسي، الذي رأى في ذلك تجاوزا بروتوكوليا للتقاليد المعمول بها.[186]

ويتضمّن الجدول الآتي تعريفا بأعضاء حكومة الطاهر بن عمار:

الوزير	**الخطة الوزارية**	**الحزب**	**المنظمة**	**السنّ**	**المهنة الأصلية**
الطاهر بن عمار	رئيس مجلس الوزراء ومكلّف بالشؤون الإسلامية ووزير الفلاحة بالنيابة بعد وفاة علي بلحاج يوم 7 سبتمبر 1954	مستقل	الحجرة الفلاحية التونسية للشمال	65 سنة	فلاح وملاك كبير
العزيز الجلولي	وزير دولة مكلّف بالتفاوض	مستقل	الهلال الأحمر التونسي	57 سنة	وزير وقايد سابق وملاك كبير
المنجي سليم	وزير دولة مكلّف بالتفاوض	الحزب الحرّ الدستوري الجديد		46 سنة	محامي
محمد المصمودي	وزير دولة مكلّف بالتفاوض	الحزب الحرّ الدستوري الجديد	رئيس الفدرالية الدستورية بفرنسا	31 سنة	صحافي

[186] **أ. و. خ. ف.**، سلسلة تونس (1956- 1969)، ص. 46...**نفس المصدر**، تقرير من المقيم العام بوايي دي لاتور إلى وزير الشؤون المغربية والتونسية بتاريخ 9 أوت 1954.

الهادي نويرة	وزير التجارة	الحزب الحرّ الدستوري الجديد	رئيس لجنة الإغاثة والإسعاف القومي	43 سنة	محامي
الصادق المقدم	وزير العدل	الحزب الحرّ الدستوري الجديد	رئيس جمعية المصايف التونسية	40 سنة	طبيب
علي بلحاج	وزير الفلاحة	مستقل	الحجرة الفلاحية التونسية للشمال	59 سنة	فلاح وملاك كبير
الشاذلي رحيّم	وزير الشغل	الحزب الاشتراكي	نقابة الفلاحين المستقلة بباجة	45 سنة	فلاح وملاك كبير
الطاهر الزاوش	وزير الصحة	مستقل	رئيس ودادية الأطباء	49 سنة	طبيب
نصر بن سعيد	وزير الإسكان	مستقل	جمعية قدماء المحاربين	57 سنة	قايد سابق وعون قديم بالجيش الفرنسي

وتبدو هذه التركيبة، التي حازت ثقة الرأي العام التونسي عموما بأبرز قواه السياسية والنقابية والمهنية، متنوعة العناصر ومتجانسة نسبيا لأنّها ضمت وزراء لم يسبق لهم المشاركة في الحكومات السابقة باستثناء فترة قصيرة قضاها العزيز الجلولي في حكومة المنصف باي. غير أنّ هذه التشكيلة كانت خاضعة لهيمنة العناصر الدستورية الشابة الأكثر نشاطا وتنظيما وتجانسا مقارنة بالعناصر المستقلة التي لا تكوّن كتلة منسجمة.[187] وهذا الوضع لا يسمح

[187] **أ. و. خ. ف.**، ص. 296...**نفس المصدر**، تقرير من المقيم العام بوايي دي لاتور إلى وزير الشؤون المغربية والتونسية بتاريخ 13 أوت 1954.

للطاهر بن عمار بالتمتع بهامش كبير من النفوذ داخل حكومته رغم وجود صديقين مقرّبين له فيها وهما علي بلحاج والشاذلي رحيّم لا سيّما أنّهما لا يشاركان مباشرة في العملية التفاوضية.

وكان الطاهر بن عمار مشتّتا بين ولائه للحزب الدستوري ودفاعه عن قناعاته الخاصة، لذلك رأى المقيم العام دي لاتور أنّ خصاله الشخصية لا ترتق إلى مستوى إرادته الطيبة، ويلمّح بذلك إلى كونه أقل استقلالية وولاء من العزيز الجلولي.[188]

ونشير أيضا إلى أنّ هذه التركيبة لا تضمن تمثيلا مثاليا لقوس قزح السياسي التونسي لأنّها لا تضمّ ممثّلين للجالية اليهودية والاتحاد العام التونسي للشغل والحزب الشيوعي التونسي والحزب الحرّ الدستوري القديم والجامعة الزيتونية، وهو ما يمكن أن يمثّل عائقا حقيقيا أمام الطاهر بن عمار باعتبار أنّ تعدّد أشكال المعارضة الداخلية من شأنه أن يؤثّر سلبيا على الوضع السياسي والاجتماعي بالبلاد وخصوصا على سير المفاوضات التونسية الفرنسية.

---

[188] المصدر نفسه.



صورة جماعية لأعضاء حكومة بن عمار أمام قصر قرطاج يوم 8 أوت 1954.

وهم ابتداء من يمين الصورة: نصر بن سعيد والهادي نويرة (وبجانبه ممثّل الباي) والشاذلي رحيّم والطاهر بن عمار والمنجي سليم ومحمد المصمودي والعزيز الجلولي والطاهر الزاوش وعلي بلحاج.

المصدر: الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار.

2- إشراف الطاهر بن عمار على العملية التفاوضية مع الحكومة الفرنسية ومدى مساهمته في إنجاحها إلى حدّ إمضائه لاتفاقيات الاستقلال الداخلي يوم 3 جوان 1955، وموقفه من هذه الاتفاقيات.

أشرف الطاهر بن عمار على المفاوضات التونسية الفرنسية منذ انطلاقها في شهر سبتمبر 1954 إلى حدّ توقيعه على الاتفاقيات الثنائية المحدّدة للاستقلال الداخلي للبلاد التونسية يوم 3 جوان 1955. وكانت هذه المفاوضات شاقة، وتعثّرت في عدّة مناسبات، وتمطّطت أكثر من اللازم بسبب التباين الشديد في وجهات النظر بين الشريكين التونسي والفرنسي، وكذلك بسبب الضغوطات المسلّطة على المفاوضين من عدّة جوانب. وأفضت في النهاية إلى توقيع اتفاقيات عارضها عدد كبير من التونسيين لأنّها تضمنت في نظرهم قيودا حقيقية للاستقلال الداخلي الممنوح للبلاد التونسية حتّى بالمقارنة مع الاتفاقيات السابقة.
فإلى أيّ حدّ نجح الطاهر بن عمار في قيادة هذه المفاوضات؟ وكيف كانت مواقفه الشخصية من سير العملية التفاوضية ومن الفاعلين المؤثّرين فيها ومن النتائج التي أسفرت عنها؟

أ- دور الطاهر بن عمار في إنجاح المفاوضات الممهّدة لاتفاقيات الاستقلال الداخلي.

كانت الخطوة الأولى المفروضة على حكومة بن عمار تتمثّل في إصدار ردّها الرسمي على مبادرة منداس فرانس السياسية التي أعلنها في خطاب قرطاج يوم 31 جويلية 1954. وخيّر الطاهر بن عمار التريّث لإعداد الردّ المناسب رغم إلحاح المقيم العام دي لاتور، الذي وجد صعوبة في إقناعه بضرورة التعجيل بهذا الأمر.[189]
ولم يصدر هذا الردّ على مبادرة الحكومة الفرنسية إلّا في يوم 12 أوت 1954 في خطاب ألقاه الطاهر بن عمار أمام الباي وكان بمثابة البرنامج العام لحكومته، وبيّن فيه استعداد حكومته للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية هدفها تمكين الشعب التونسي من إدارة

[189] De Latour (Pierre Boyer) : *Vérités sur l'Afrique du nord…op.cit.*, p. 68.

شؤونه بنفسه وتكريس السيادة التونسية التي لا تتعارض مع مبدأ ضمان المصالح الفرنسية. وشدّد ابن عمار على ضرورة ألّا تتجاوز هذه المفاوضات مهلة ثلاثة أشهر، وباختتامها يدعى الشعب التونسي إلى انتخاب مؤسساته السياسية الجديدة بكل حرية. ولم يهمل رئيس الحكومة التونسية تناول المسائل الداخلية وجعل على رأسها توفير الشغل للجميع وخصوصا للشبان والزيادة في الإنتاج والعمل على تصنيع البلاد بالاعتماد على رؤوس الأموال العمومية والخاصة.[190]

وفاجأ هذه الخطاب المقيم العام دي لاتور مرّة أخرى لسبب وحيد يكمن في استعمال قائله لعبارة "رعايا الدولة الفرنسية" « Ressortissants de l’Etat français » عند حديثه عن الفرنسيين المقيمين بتونس، معتبرا إيّاها عبارة جارحة وغير لائقة تمّ تمريرها بصفة متعمّدة. واستنتج من ذلك أنّ الطاهر بن عمار، الذي يظهر في أقواله حماسا أكبر بكثير من ذلك الذي يبديه في تصريحاته الرسمية، لا يتمتع بالحرية أو الاستقلالية بل هو خاضع لتعليمات الحزب الحرّ الدستوري الجديد.[191]

ويبدو أنّ دي لاتور لم يبالغ كثيرا في الحديث عن ارتباط الطاهر بن عمار بالحزب الدستوري الجديد، وبقطع النظر عن الخلفيات الحقيقية لهذا الارتباط، فقد صرّح رئيس الحكومة التونسية لصحيفة « L’Information » الباريسية في وقت وصفته فيه صحيفة "تونس فرنسا" « Tunisie-France » بكونه أكثر السياسيين في العالم تقديما للتصريحات الصحفية بعد الحبيب بورقيبة، بأنّه قرّر زيارة "المجاهد الأكبر" في "أميلّي" Amilly وأنّه يشترك معه في برنامج مسطّر المعالم ويسير معه اليد في اليد باتجاه تحقيقه.[192]

ونذكر من بين التصريحات الأخرى التي قدّمها ابن عمار قبل زيارته الرسمية الأولى إلى باريس، ذلك التصريح المزدوج الذي قدّمه لجريدتي "لابريس" « La Presse » و"كومبا" « Combat » التابعتين لليهودي هنري سماجة Henry Smadja، والذي افتتحه بالتعبير عن

[190] « Réponse du gouvernement tunisien à la France », *La Presse*, 14 août 1954.
للإطلاع على النص الكامل لخطاب ابن عمار يمكن الرجوع إلى كتاب المقيم العام بوايي دي لاتور المذكور أعلاه ص. 68 وما يليها.

[191] **أ. و. خ. ف.**، سلسلة تونس (1956- 1969)، ص. 46...**نفس المصدر**، تقرير من المقيم العام بوايي دي لاتور إلى وزير الشؤون الخارجية بتاريخ 12 أوت 1954.

[192] « Avant son départ pour Paris voici ce que M. Tahar Ben Ammar avait déclaré à L’Information », *Tunisie-France*, 18 août 1954.

سعادته ببرقية التهنئة الواردة عليه من "المؤتمر اليهودي العالمي" والتذكير بدفاعه المستمر عن التقارب بين المسلمين والجالية اليهودية بتونس.

وتعرّض ابن عمار في هذا التصريح إلى زيارته المرتقبة إلى باريس بغرض الاتفاق مع الحكومة الفرنسية حول الظروف التي سيتمّ فيها افتتاح المفاوضات ومتابعتها، وبيّن أنّه سيعمل هناك على المطالبة بوضع جدول زمني لتنظيمها وإتمامها في غضون ثلاثة أشهر كحدّ أقصى، وأنّه سيقترح أن تتمّ هذه المفاوضات بعيدا عن مدينة باريس.[193] وبعد أن حذّر الرئيس ابن عمار من الخطر الذي يترتّب عن إحجام الفرنسيين عن إظهار الروح الودّية حيال التونسيين قال إنّه من الضروري أن يصدر عفو عام، بأسرع ما يستطاع، عن المنفيين والمعتقلين، وذلك لتهيئة جوّ من السلام والإخاء.[194]

وفي يوم 17 أوت 1954 سافر ابن عمار إلى باريس صحبة وزير الدولة محمد المصمودي ومستشاريهما عبد العزيز الوسلاتي (مدير الحجرة الفلاحية) والبشير بن يحمد (مدير مكتب محمد المصمودي)، وكانت لهم هناك عدّة جلسات عمل مع منداس فرانس وكريستيان فوشي وبوايي دي لاتور هدفها وضع الترتيبات الأولية تمهيدا للافتتاح الرسمي للمفاوضات التونسية الفرنسية.[195] وأصرّ الطاهر بن عمار على استغلال هذه الفرصة لزيارة الحبيب بورقيبة في مقرّ إقامته الجبرية بقرية أميلّي رغم معارضة الشخصيات الفرنسية على غرار كريستيان فوشي وزير الشؤون المغربية والتونسية، حتّى أنّ الحكومة الفرنسية رفضت توفير وسيلة التنقل اللازمة للوزيرين التونسيين عند زيارتهما لرئيس الحزب الحرّ الدستوري الجديد خلافا للبروتوكولات المعمول بها.[196]

ومع ذلك عبّر الطاهر بن عمار في ختام هذه الزيارة، التي استمرت أربعة أيام، عن ارتياحه لنتائج الاتصالات الأولية التي أجراها مع الحكومة الفرنسية وقال إنّه متأكّد من أنّ المفاوضات التونسية الفرنسية التي ستستأنف في تونس خلال الأسبوع الأول من شهر أيلول (سبتمبر) القادم ستجري في نفس الجوّ من الرغبة في الاتفاق والوضوح والصراحة الذي

---

[193] Cohen-Hadria (André), « M. Ben Ammar à la presse : il faut que tous comprennent que nous voulons tourner résolument une page », *La Presse*, 15 août 1954.

[194] "ابن عمار يتعجّل المباحثات لتسوية المشكلة التونسية"، جريدة "**الأهرام**"، 17 أوت 1954.

[195] « MM. Tahar Ben Ammar et Masmoudi ont effectué hier au Quai d'Orsay un premier tour d'horizon », *Le Petit Matin*, 18 août 1954.

[196] Tlemçani (Moulay), « Le dialogue franco-tunisien aboutira –t- il ? », *L'Algérie Libre*, 3 Septembre 1954.

ساد المباحثات الأولية في باريس. وقال إنّ هذه المفاوضات يجب أن تهدف أولا إلى منح السيادة التامة لتونس من جهة، وإلى عقد اتفاق يحدّد في نطاق الاستقلال الداخلي القوانين التي تعيّن حقوق كل من التونسيين والفرنسيين بدقة تامة، وأنّه يرجو أن ترفع نتيجة المفاوضات المقبلة إلى الباي للمصادقة عليها في أسرع وقت. وأكّد أنّ مطلبه الخاص باتخاذ أسرع التدابير للإفراج عن المعتقلين السياسيين إنّما هو يعبّر عن شعور الشعب التونسي برمّته.[197]

وأثبتت هذه الزيارة تطابق وجهات النظر بين بورقيبة وابن عمار حول الإطار العام للمفاوضات المقبلة أي منح الثقة للحكومة الفرنسية وقبول مبدأ تحديد نطاق الاستقلال الداخلي بواسطة اتفاقيات متفق بشأنها بين الطرفين مع الوعي التام بأنّ هذه الخطوة تأسيس لمرحلة جديدة وليست نهاية المطاف.[198] وكان على ابن عمار أن يراعي وجهات نظر بعض الفاعلين الآخرين مثل صالح بن يوسف، أمين عام الحزب الدستوري الجديد المقيم بمدينة جينيف، الذي أعلن في نهاية شهر أوت 1954 أنّ الشروط الموضوعية لإنجاح المفاوضات غير متوفرة نتيجة تواصل حالة الحصار وعدم إطلاق سراح المساجين السياسيين، واعتبر أنّ الهدف الأساسي للشعب التونسي يتمثّل في الاستقلال التام،[199] وخصوصا موقف الحكومة الفرنسية الذي عبّر عنه ممثّلها كريستيان فوشي عندما دعا المفاوضين التونسيين إلى الاستعداد لتقديم تنازلات تتجاوز حدود وطنيتهم الضيّقة.[200]

وفي يوم 4 سبتمبر 1954 تمّ الافتتاح الرسمي بتونس للمفاوضات التونسية الفرنسية تحت إشراف محمد الأمين باي وبحضور كريستيان فوشي وزير الشؤون المغربية والتونسية رئيس الوفد التفاوضي الفرنسي، الذي تحدّث عن عمل فرنسا في تونس ولم يشر إلى الدولة التونسية بل أشار إلى الإيالة التونسية والبلاد التونسية وعرّف بأهمّ الاتفاقيات التي ستشكّل محور المفاوضات.[201] وأراد إضافة بعض الجمل إلى خطابه الأصلي تتعلّق بتمثيل

[197] "طاهر بن عمار متفائل بنتائج مباحثاته في باريز"، جريدة "**الأيام**" (دمشق)، 22 أوت 1954.

[198] « M. Tahar Ben Ammar : M. Bourguiba a approuvé sans réserve les conditions dans lesquelles se sont amorcées les négociations franco- tunisiennes », *La Presse*, 20 août 1954.

[199] « Les conditions d'une réelle détente sont loin d'être remplies en Tunisie affirme M. Salah Ben Youssef », *Le Monde*, 31 août 1954.

[200] « Une interview du président Tahar Ben Ammar », *La Dépêche Tunisienne*, 2 septembre 1954.

[201] إدريس (الرشيد): **في طريق الجمهورية**...**نفس المرجع**، ص. 310.

الفرنسيين ومواصلة قمع "الفلاقة"، لكنّ ابن عمار بيّن له أنّه لا يمكن تحوير النص الذي تسلّمه الباي قبل دقائق من افتتاح المفاوضات.[202]

وتعرّض الطاهر بن عمار في خطابه إلى المفاوضات بين دولة ودولة وحكومة وحكومة وإلى الوجود الذاتي المستقل لتونس، وممّا ورد فيه نذكر المقطع الآتي:

"وليس لأحد أن ينكر علينا حقنا في وجود ذاتي مستقل، وإن كان متميّزا عن غيره فهو لا ينطوي على نزعة إلى التمرّد والانعكاف ، ذلك أنّ الأمم اليوم كبيرة أو صغيرة لا مناص لها من الخضوع إلى حكم مقتضيات مختلفة لتضمن كيانها في الحاضر والمستقبل. ونحن لا نستثني بلادنا من هذه القاعدة غير أنّنا نريد أن يكون انصياعنا لها بكل حرية، ونحن في ذلك متفقون مع التقاليد الفرنسية التي علّمنا إيّاها مربونا منذ مقاعد المدارس الابتدائية إلى قاعات التدريس بالكليات والتي لم ينفك يردّد ذكرها ذوو البصيرة والقلوب الكريمة من الفرنسيين بتونس وفرنسا.

ثمّ إنّنا أيضا من صميم إيماننا الإسلامي الخالص نستقي هذا الشعور بالإنصاف والعدل الذي ننتسب إليه، وبهذا الإخاء بين البشر الذي نريد أن يسود هذه البلاد بوتقة الحضارات الماجدة وملتقى شعوب كثيرة. ويوجد مبدأ ثابت قد أقرّ التاريخ قيمته وهو خضوع كل العلاقات البشرية لسنّة التطور. وإنّ التضامن بين الأمم لا يتصوّر إلّا في كنف الحرية وإنّ دوام روابطها يتحقّق في نطاق التطوّر الخلّاق. والاتفاقيات التي سنضعها معا ستكون محل درس ومناقشة لا يعتريها أيّ تحيّز سابق بل يسودها أوكد اهتمام بالمحافظة على وحدة سيادتنا والسهر على رعاية المصالح الحقيقية للطرفين".[203]

وكانت هذه الجلسة التمهيدية اللقاء الأخير للمفاوضين بتونس، إذ تقرّر أن تجرى المفاوضات في باريس، وتمّ بالمناسبة اتّخاذ عدّة اجراءات عفو لفائدة الموقوفين والاعتراف بالحزب الحرّ الدستوري الجديد.[204]

---

[202] جريدة "**البلاغ**"، 9 سبتمبر 1954.

[203] إدريس (الرشيد): **في طريق الجمهورية**...**نفس المصدر**، ص. 312.

[204] « Les négociations franco-tunisiennes », *Le Figaro*, 6 septembre 1954.

وكان الطاهر بن عمار يدرك جيّدا أنّ هذا الحزب لا يمكن أن يترك له زمام المبادرة في قيادة العملية التفاوضية، التي انطلقت فعليا بباريس يوم 14 سبتمبر 1954 بدون حضوره الشخصي ، لذلك استغلّ لقاءه بالمقيم العام بوايي دي لاتور ليعبّر له عن رغبته في التنحّي عن الوزارة في غضون ثلاثة أشهر مع نهاية المناقشات حول الاتفاقيات. وبرّر ذلك بذكر شؤونه الخاصة التي أهملها والمتاعب التي سبّبتها له خطته الجديدة والصعوبات التي يواجهها من بعض أعضاء حكومته، غير أنّ المقيم العام بيّن له أنّ المفاوضات يمكن أن تطول أكثر ممّا بتصوّر وأنّ تطبيق الاتفاقيات المنبثقة عنها سيؤدّي إلى خلق صعوبات جمّة يتطلّب حلّها وجود شخص في مثل خبرته وسلطته على رأس الحكومة.[205]

ومن هنا نفهم طبيعة الدور الذي يمكن أن يلعبه ابن عمار في مرحلة التفاوض بوصفه عنصر توازن ضروري لكبح جماح النزعات المتشدّدة التي يمكن أن تنفلت من هنا أو هناك لتنسف الجهود المبذولة من الطرفين لحلّ المسألة التونسية حلّا سلميا من دون القطع الحاسم مع فرنسا. ويظهر ذلك من خلال موقفه من تواصل حركة المقاومة المسلّحة التي يقوم بها المقاومون "الفلاقة" في دواخل البلاد، إذ اعترف المقيم دي لاتور بأنّ الحزب الدستوري كان يعتبر هذه الحركة بمثابة ورقة الضغط المفيدة لكسب الرأي العام والمناورة غير أنّه كان يخشى من ردود الفعل المناهضة لها في باريس وأيضا في صفوف المعتدلين أمثال الطاهر ابن عمار، الذين يرون أنّ تضخّمها ينبئ بإمكانية خروجها عن نطاق السيطرة ومساهمتها في خلق حالة ثورية غير ملائمة للتفاوض السلمي بين الحكومتين. وأضاف دي لاتور بأنّ ابن عمار لم يبد أيّ تلكؤ في الاعتراف بضرورة اتخاذ حكومته لموقف صريح من حركة المقاومة المسلّحة.[206]

وصدر هذا الموقف يوم 4 أكتوبر 1954 في بيان لمجلس الوزراء، الذي عقد برآسة الطاهر ابن عمار ومشاركة المنجي سليم ومحمد المصمودي العائدين من باريس، وجاء فيه ما يلي:

---

[205] **أ. و. خ. ف.**، سلسلة تونس (1956- 1969)، ص. 46...**نفس المصدر**، تقرير من المقيم العام بوايي دي لاتور إلى وزير الشؤون الخارجية بتاريخ 15 سبتمبر 1954.

[206] M. A.E. Commission de publications des documents diplomatiques français : *Documents diplomatiques français (juillet-décembre 1954)*, Paris, 1987, p. 512-513, de M. De Latour à M. Fouchet. Tunis le 4 octobre 1954.

"على اثر الاعتداءات التي جرت بالجم وبرأس الجبل يؤكّد الوزير الأول ورئيس مجلس الوزراء من جديد أنّ الحكومة تستنكر استنكارا تاما جميع أعمال الإرهاب الفردية من أيّ مصدر كانت ومهما كان نوعها".[207] ويعني ذلك أنّ الحكومة التونسية لم تسقط في التنديد بالمقاومين التونسيين كما أراد المقيم العام بل اكتفت بشجب الإرهاب فقط.



الطاهر بن عمار برفقة المناضل النقابي أحمد التليلي (في أقصى يمين الصورة)، أحد أبرز الوسطاء مع المقاومين التونسيين "الفلاقة"، يوم 1 ديسمبر 1954.

المصدر: الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار.

[207] جريدة "**البلاغ**"، 6 أكتوبر 1954.

ولم يكن الطاهر بن عمار الوحيد الذي يدعو الدستوريين إلى الهدوء والاعتدال وتجنّب الخطابات والمقالات الصحفية المستفزّة للفرنسيين، بل إنّه كان يجد في مساعيه الهادفة إلى حماية المفاوضات دعما من الهادي نويرة والشاذلي رحيّم والحبيب بورقيبة.[208]

وبرز الطاهر بن عمار بهذا الدور التوفيقي خلال الأزمة الأولى التي مرّت بها المفاوضات التونسية الفرنسية في منتصف شهر نوفمبر 1954 والناجمة عن صدور لوائح المجلس الملّي للحزب الدستوري الجديد المنعقد في يوم 14 نوفمبر، التي اعتبرها الطرف الفرنسي شديدة اللهجة وذات طابع استفزازي، وكذلك بسبب ربط مواصلة التفاوض بحسم مسألة "الفلاقة".

فبيّن لادغار فور رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ولكريستيان فوشي وزير الشؤون المغربية والتونسية، خلال لقائه بهما يوم 17 نوفمبر صحبة العزيز الجلولي، أنّ لوائح الحزب قابلة لتأويلات مختلفة وأنّها لا تلزم الحكومة التونسية العازمة على حلّ مشكل "الفلاقة" بالتعاون مع نظيرتها الفرنسية ووعد بعقد مجلس وزاري مضيّق بباريس يوم 18 نوفمبر بعد عودة المنجي سليم ومحمد المصمودي لتصحيح الأمور، وهو ما أدّى إلى ارتياح ادغار فور الذي طالب بتدعيم سلطة الطاهر بن عمار.[209]

وتمّ تجاوز مشكل "الفلاقة" بفضل اتصالات ابن عمار مع منداس فرانس والمقيم العام وخصوصا مع الحبيب بورقيبة الذي استدعي إلى باريس لإقناع المفاوضين التونسيين باتخاذ حلّ جذري وجريء لتسوية قضية المقاومين التونسيين، ونجح ابن عمار وزملاؤه في إضفاء بعد إنساني لهذه المسألة بالمطالبة بدمج هؤلاء في الدورة الاقتصادية وتوفير مواطن شغل لهم مع ضمان سلامة المقاومين الذين يقبلون تسليم أسلحتهم وإعفائهم من التتبعات.[210]

وفي ما يلي نصّ الاتفاق الذي أبرم يوم 20 نوفمبر بين الطاهر بن عمار والمقيم العام بوايي دي لاتور:

"إنّ المقيم العام لفرنسا ورئيس الحكومة التونسية يلاحظان أنّ مسألة الفلاقة هي المسألة التي يخشى منها أكثر من غيرها تسميم العلاقات الفرنسية التونسية وتعريض جو الثقة إلى

[208] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1944- 1955)، بك. 679، ص. 376: نحو نهاية عهد الحماية (سبتمبر- ديسمبر 1954)، مراسلات المقيم العام دي لاتور إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 17 و 28 أكتوبر و1 نوفمبر 1954.
[209] **المصدر نفسه**، تقرير من ادغار فور إلى منداس فرانس الموجود بواشنطن بتاريخ 17 نوفمبر 1954.
[210] Zetlaoui (Max), « Entretien Bourguiba- Ben Ammar à Paris », *La Presse*, 20 novembre 1954.

الخطر، ذلك الجو الذي كانت الغاية من تصريح 31 جويلية إقراره. ولذا فإنّهما رأيا من الضروري البحث بصورة مشتركة عن حل إنساني يحثّ الفلاقة على تبؤ مكانتهم من جديد في المجتمع التونسي. ونتيجة لذلك اتفق رئيس الحكومة التونسية والمقيم العام لفرنسا على ما يلي:

- تدعو الحكومة التونسية الفلاقة على رؤوس الملأ ليسلّموا سلاحهم للسلط الفرنسية أو التونسية، ويضمن المقيم العام والحكومة التونسية بمقتضى الاتفاق المبرم بينهما أنّه لن يقع بعد ذلك إزعاج الفلاقة أو تتبعهم. وستسلم لكل منهم شهادة بذلك صادرة عن المقيم العام. وستسهر السلط الفرنسية والتونسية على التطبيق الدقيق للتدابير الموضوعة باتفاق مشترك وتهتم بأن يكون لها مفعولها التام الكامل. وستتخذ اجراءات لتسهيل عودة الفلاقة إلى استئناف حياتهم العادية بين أهلهم وذويهم.
- يدعو المقيم العام لفرنسا والحكومة التونسية كافة سكان المملكة إلى تسليم الأسلحة التي ربّما تكون في حوزتهم بصورة غير شرعية، ولن يقع تتبع الذين يبادرون بتسليمها.
- ترى الحكومة التونسية والمقيم العام لفرنسا أنّ في هذه التدابير لشاهدا على روح التفهم البعيدة المدى. وحيث أنّهما لا يقبلان النيل من إرادتهما في الوئام، فإنّهما يدعوان جميع سكان البلاد إلى الامتثال لهذه الإرادة ويرغبان من الجميع أن يعملوا على تدعيم جو السلم الضروري بالقول أو بالنشر. وحيث أنّهما ينشدان المساهمة في بعث الهدوء في المملكة، فإنّهما لا يبخلان بأيّ مجهود في سبيل إرجاع الثقة الضرورية لازدهار العلاقات الطيبة بين فرنسا والبلاد التونسية.[211]

ويمكن القول إنّ الرئيس ابن عمار قد نجح في هذا الامتحان الصعب لأنّه ساهم في إنقاذ المفاوضات التونسية الفرنسية بدون أن يكون ذلك على حساب المقاومين المعتصمين بالجبال. وقد يرى البعض في ذلك تنازلا غير مقبول عن ورقة ضغط مفيدة للتفاوض من

[211] "نص النداء المشترك بين حكومتي تونس وباريس الموجّه إلى المجاهدين"، جريدة "**الصباح**"، 23 نوفمبر 1954.

موقع قوّة، غير أنّ الصحفي ماكس زطلاوي Max Zetlaoui ذهب في الأمر مذهبا آخر إذ تحدّث عن ميلاد مفاوض جديد، كان يعرف سابقا بنوبات غضب كاسح لكنّه اكتسب مع التجربة، الرصانة وبرودة الدم، وهي خصال ضرورية لمواصلة عمله باستقلالية صارمة. واعتبر أنّ الطاهر بن عمار يتميّز بخصال الرجل النزيه والحريص على الإيفاء بأقواله وتعهّداته، وهو فوق ذلك معروف بتفاؤله الدائم وبصداقاته الواسعة مع الفرنسيين وباعتماده على مساعدين أكفّاء أبرزهم المحامي فتحي زهير.[212]

وتنفيذا للاتفاق المذكور تكوّنت يوم 29 نوفمبر 1954 بعثة تتركّب من 22 تونسيا ومثلهم من الفرنسيين على أن تكون مهمّتهم الاتصال بالمقاومين والإشراف على عمليات نزع أسلحتهم ابتداء من فاتح ديسمبر، وتوجّه ابن عمار بهذه المناسبة بنداء دعا فيه إلى المساعدة على حلّ مشكل "الفلاقة" حلا سياسيا وإنسانيا بهدف خلق حالة من الهدوء والثقة اللازمين للتعجيل بإتمام المفاوضات وصياغة الاتفاقيات المكرّسة للاستقلال الداخلي.[213]

ولئن ساهم حلّ مشكل "الفلاقة" بصفة عاجلة وفاعلة في تحقيق الهدوء بالبلاد التونسية وخلق حالة من الثقة بين المفاوضين الذين استأنفوا نشاطهم لفترة قصيرة خلال شهر ديسمبر، فإنّه لم يؤدّ إلى دفع عجلة المفاوضات الثنائية التي شهدت أزمتها الثانية في شهر جانفي 1955 بسبب تشدّد وزراء الدولة التونسيين في مراجعة مسألتي السلطة الأمنية والتمثيل الدبلوماسي وسعي الفرنسيين إلى وضع نص ضابط ومحدّد لمعنى الاستقلال الداخلي.[214]

واضطر الطاهر بن عمار إلى التحرّك الحازم لمنع حصول القطيعة بين الطرفين، فقام يوم 17 جانفي 1955 بالإشراف على اجتماع جمع مختلف ممثلي المنظمات الوطنية التونسية، الذين طالبوا في بيان لهم بتجديد ثقتهم في الحكومة التونسية في سعيها إلى تحقيق الاستقلال الداخلي غير المنقوص.[215] وعاد منذ يوم 19 جانفي إلى باريس لقيادة المفاوضات بنفسه، وكان له غداة وصوله لقاء مع الحبيب بورقيبة في مقرّ إقامته الجديد بمدينة شانتيّي Chantilly،

[212] Zetlaoui (Max), « Portraits de négociateurs », *La Presse*, 24 novembre 1954.
[213] « A la veille du déclenchement des opérations de contact le Président Ben Ammar : C'est aux tunisiens et aux Français que je m'adresse pour qu'ils contribuent tous au succès de l'opération », *La Presse*, 30 novembre 1954.
[214] De Latour (Pierre Boyer) : *Vérités sur l'Afrique du nord…op.cit.*, p. 95.
[215] « Les organisations tunisiennes font confiance au gouvernement pour la réalisation intégrale de l'autonomie interne », *La Dépêche Tunisienne*, 19 janvier 1955.

وتلته ستة لقاءات مع رئيس مجلس الوزراء الفرنسي منداس فرانس بين 22 و31 جانفي 1955 هدفها التعجيل بإتمام المفاوضات الجارية قبل موعد المساءلة البرلمانية للحكومة الفرنسية المقرّر لبداية شهر فيفري.[216]

ولم يتمكّن منداس فرانس هذه المرّة من ضمان تجديد الثقة البرلمانية لحكومته التي سقطت يوم 5 فيفري 1955، وخيّر الطاهر بن عمار البقاء في باريس لمواكبة تطوّر الحالة السياسية عن كثب والسعي لكسب ثقة الحكومة الفرنسية الجديدة. وأصدر من هناك بلاغا حيّ فيه الحكومة السابقة وذكّر فيه بثوابت حكومته الراغبة في مواصلة المفاوضات على نفس الأسس الواردة في خطاب 31 جويلية 1954 وعلى رأسها التعهّد بحماية المصالح الفرنسية بتونس والتعجيل بإتمام المفاوضات المحدّدة للإطار الجديد للعلاقات التونسية الفرنسية، ودعا فيه الحكومة الجديدة إلى الإيفاء بالتعهّدات التي التزمت بها سابقتها.[217]

وتمكّن الطاهر بن عمار من مقابلة أنطوان بيناي Antoine Pinay، المكلّف بتشكيل الحكومة الفرنسية الجديدة، وصرّح بعد هذا اللقاء بما يلي:

"إنّي مسرور بهذا الاجتماع مع السيد بيناي، الذي هو ليس شخصية مجهولة منّي وكثيرا ما كنت أجتمع به كلّما جئت إلى باريس..فهناك تقاربا ملموسا في تفكيرنا".[218]

وقد أثار هذا التصريح استغراب إدارة تحرير جريدة "البلاغ" التي أوردت في إحدى افتتاحياتها ما يلي نصّه:

"..ومن أغرب الصدف أن لاحظنا بالأمس في تصريحات حضرة الرئيس الطاهر بن عمار لهجة تفاؤل بعد مقابلته مع بيناي وقت أن هذا الأخير أحسّ بضعف مركزه، فكانت لهجته لهجة تشاؤم بعد أن رفض حزب الجمهوريين الشعبيين المشاركة في حكومة يكون بيناي على رأسها. إنّنا نعترف للرئيس الطاهر بن عمار بخصال حميدة وعديدة من بينها النزاهة والإخلاص والتواضع ونكران الذات وميله الطبيعي إلى التفاؤل، ولكن فليسمح لنا بأن نقول

---

[216] Julien (Ch. A.) : *Et la Tunisie…op.cit.*, p. 178.

[217] « Déclaration à la presse suite à la suspension des négociations pour l'autonomie interne », www.taharbenammar.com (rubrique : documents), 10 février 1955.

[218] جريدة "**البلاغ**"، 10 فيفري 1955.

بكل صراحة: لقد سبق أن تسرّعنا في التفاؤل.. فكانت النتيجة أن قابلنا مخاطبونا بالتصلّب ممّا جعل المفاوضات تتمطّط وتدوم نصف عام كامل.. إنّه من الجنون أن يكون خلف منداس فرانس زعيم الجناح الأيسر للحزب الراديكالي بيناي زعيم الرجعية المتطرّفة".[219]

وفي الحقيقة لا يكمن وجه الغرابة في رهان ابن عمار على اليميني أنطوان بيناي، بل في امتداد علاقاته غير المحدّدة بضوابط سياسية إذ كانت تتسع لشخصيات فرنسية من مختلف الانتماءات، وهو ما كان له أثرا غير خفي على قيادته للعملية التفاوضية بنجاح. ورغم فشل أنطوان بيناي ثمّ الاشتراكي كريستيان بينو Christian Pineau، وهو الآخر من أصدقاء الطاهر ابن عمار، في الحصول على الأغلبية البرلمانية وتشكيل الوزارة الجديدة، فقد حالف النجاح منذ يوم 23 فيفري 1955 صديقا قديما لرئيس الحكومة التونسية وهو ادغار فور فقام بتشكيل حكومة جديدة عهد فيها بوزارة الخارجية إلى أنطوان بيناي Antoine Pinay في حين آلت وزارة الشؤون المغربية والتونسية إلى بيار جولي Pierre July.

[219] **المصدر نفسه**، 11 فيفري 1955.



المفاوضون التونسيون والفرنسيون يوم 16 مارس 1955. ونلاحظ من الجانب التونسي ومن اليمين نحو اليسار وجود محمد المصمودي والعزيز الجلولي والطاهر بن عمار والمنجي سليم. أمّا من الجانب الفرنسي (أسفل الصورة من اليمين إلى اليسار) فنجد بيار جولي Pierre July (الثاني على يمين الصورة) وبجانبه المقيم العام بوايي دي لاتور Boyer de Latour وبينهما خبيران فرنسيان.

المصدر: الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار.

وقد استقبل الطاهر بن عمار تعيين ادغار فور بارتياح كبير لما بين الرجلين من مودّة قديمة تعود إلى زمن إقامة هذا المحامي الفرنسي بتونس أثناء الحرب العالمية الثانية.[220] وكان أول إجراء خاص بالبلاد التونسية يأخذه رئيس مجلس الوزراء الفرنسي الجديد إرساله يوم 28 فيفري 1955 لرسالة صداقة إلى الطاهر بن عمار، ذكّره فيها بأنّه كان آخر شخصية سياسية قابلها عندما شغل منصب رئاسة مجلس الوزراء سنة 1952 وكانا على وشك الاتفاق معه على مشروع إصلاحي مناسب للبلاد لتونسية، وأنّه يخصّه الآن بأول رسالة رسمية لإظهار اعتزازه بصداقته له والتعبير على تعاطفه مع التونسيين الذين احتضنوه أيّام المحنة وخصوصا مع أهالي الوسط الجنوب الذين يعانون من شبح المجاعة، إذ بادر بتقديم مساعدات غذائية عاجلة لهم ساهمت في نجاح زيارة ابن عمار لهاتين المنطقتين في بداية شهر مارس 1955.[221]

وفي يوم 15 مارس تمّ استئناف المفاوضات التونسية الفرنسية بباريس بإشراف رئيسي الحكومة من الجانبين للنظر في بعض القضايا سواء تلك التي بقيت معلّقة كوضعية أراضي الجنوب والمسألة الأمنية وحدود التمثيل الفرنسي ووضعية اللغة الفرنسية، أو التي طرأت مع تغير الفريق الفرنسي المفاوض كمسألة الرابطة الفيدرالية.[222]

وفي بداية شهر أفريل 1955 ارتفع نسق المفاوضات بهدف إتمامها قبيل بداية شهر رمضان المقرّر ليوم 20 من الشهر ذاته، ولم يحضر الطاهر بن عمار هذه الحصص الماراطونية لأنّه لا يحبّذ الحضور إلّا في الحصص التي يحضرها نظيره الفرنسي شخصيا، ولأنّ حضوره لا يكون ضروريا إلّا في عند حصول اختلاف جوهري في وجهات النظر أو في حالة حصول اتفاق نهائي بشأن مسألة ما.[223] وبمجرّد حصول بعض التعثّر في المفاوضات قام ادغار فور باستدعاء ابن عمار إلى باريس، فحلّ بها يوم 11 أفريل 1955 برفقة روجي سايدو Roger Seydoux، الوزير المفوّض المعتمد لدى الإقامة العامة الفرنسية بتونس، وألبير

---

[220] Julien (Ch. A.) : *Et la Tunisie…op.cit.*, p. 189.

[221] **أ. و. خ. ف.**، سلسلة تونس (1956- 1969)، ص. 46...**نفس المصدر**، رسالة من ادغار فور إلى الطاهر بن عمار بتاريخ 28 فيفري 1955.

[222] « M. Tahar Ben Ammar et les négociateurs tunisiens seront dimanche à Paris », *La Dépêche Tunisienne*, 10 mars 1955.

ويقصد بالرابطة الفيدرالية « lien fédéral » أن يكون الاستقلال الداخلي في إطار فيدرالي فرنسي تونسي، وهو مطلب يتمسّك به النواب الفرنسيون وعبّر الطرف التونسي عن قبوله بشرط ضمان حق الانفصال وهو ما يرفضه البرلمان الفرنسي.

[223] « Euphorie autour des négociations franco-tunisiens », *La Presse*, 8 avril 1955.

بسّيس والهادي نويرة. وقام بعد وصوله بالاتصال بالحبيب بورقيبة، والإشراف على اجتماع خاص بالمفاوضين التونسيين ثم على جلستي تفاوض يوم 12 أفريل. وصرّح ابن عمار بأنّه مستاء من تعمّد الفرنسيين إعادة فتح بعض الملفات التي تمّ غلقها مع فريق منداس فرانس، وطالب من دون جدوى بعودة بورقيبة إلى تونس.[224]

ويعود تعثّر المفاوضات إلى التصلّب المفاجئ الذي طرأ على مواقف المنجي سليم ولا سيّما بخصوص البند السادس من الاتفاقية العامة المتعلّق بحقوق الفرنسيين المقيمين بتونس. وقام ابن عمار بدور كبير في تقريب وجهات النظر، غير أنّ الدور الحاسم قام به الحبيب بورقيبة أثناء لقائه بادغار فور يوم 21 أفريل 1955 بقصر ماتينيون « Matignon » بالذات.[225]

وفي الليلة الفاصلة بن 21 و22 أفريل 1955 وقّع الطاهر بن عمار وادغار فور بالأحرف الأولى على بروتوكول اتفاق مبدئي على ملخّص الاتفاقيات المنظمة للعلاقات بين البلدين في نطاق الاستقلال الداخلي، وجدّدا توقيعهما المبدئي على الاتفاقيات يوم 29 ماي بعد مراجعتها وتعديل صياغة بعض بنودها.

ولم يتم التوقيع الرسمي لهذه الاتفاقيات وملاحقها إلّا في يوم 3 جوان 1955 بحضور الطاهر ابن عمار والمنجي سليم من الجانب التونسي وادغار فور وبيار جولي من الجانب الفرنسي.[226]

ويظهر بناء على ما تقدّم أهمية الدور الذي لعبه الطاهر بن عمار، الذي حاز شرف إمضاء اتفاقيات الاستقلال الداخلي، في إنجاح المفاوضات التونسية الفرنسية العسيرة بفضل خبرته

---

[224] « La trêve pascale est passée », *La Dépêche Tunisienne*, 13 avril 1955.

[225] Julien (Ch. A.) : *Et la Tunisie…op.cit.*, p. 189-190.

يذكر شارل أندري جوليان أنّ المنجي سليم أظهر تصلّبا في مواقفه ورفض منح الفرنسيين المقيمين بتونس حقوقا تمثيلية واسعة لما في ذلك من تعارض مع السيادة التونسية. وبيّن أنّه كان ينسّق مع صالح بن يوسف ويسعى إلى تعطيل المفاوضات بهدف حصول القطيعة التي يمكن أن تعود عليه بالفائدة وترفعه إلى المقدّمة. غير أنّ هذه القطيعة لم تحصل بسبب التدخل الحاسم للحبيب بورقيبة الذي التقى ادغار فور في مناسبتين يومي 18 و21 أفريل 1955، ونجح في تعديل البند السادس من الاتفاقيات بطريقة أرضت الجميع بحيث أصبح نصّه كالآتي: "تعترف كل من فرنسا وتونس للتونسيين في فرنسا، وللفرنسيين في تونس بحقوق خاصة ومتميّزة عن الحقوق المعترف بها لبقية الأجانب. حول هذا الموضوع أنظر أيضا:

- السوفي (عمار): **عواصف الاستقلال**، تونس، مارس 2006، ص. 80- 82.

- Bessis (Sophie) et Belhassen (Souhayr) : *Bourguiba*, t. 1…*op.cit.*, p. 152.

[226] *Ibid.*, p. 190- 191.

وقد صادق البرلمان الفرنسي على هذه الاتفاقيات يوم 9 جويلية 1955 وكان الطاهر بن عمار حاضرا في الجلسة البرلمانية التي خصّصت لمناقشتها والمصادقة عليها، كما صادق عليها مجلس الجمهورية الفرنسية يوم 4 أوت 1955. وصادق محمد الأمين باي على هذه الاتفاقيات يوم 27 أوت 1955 ودخلت رسميا حيز التطبيق يوم 1 سبتمبر 1955. ولمزيد التعرّف على فحوى الاتفاقيات، التي تتكوّن من اتفاقية عامة وخمس اتفاقيات خصوصية، من وجهات نظر مختلفة أنظر:

- جريدة "**الاستقلال**"، أعداد أكتوبر ونوفمبر 1955.

- Julien (Ch. A.) : *Et la Tunisie…op.cit.*, p.

ومكانته وعلاقاته. وقد قام بهذا الدور بالتنسيق الكامل مع المنظمات الوطنية التونسية وخصوصا بالتوافق مع الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحرّ الدستوري الجديد، وهو أمر مهم لأنّه يعفيه من أن يتحمّل وحده مسؤولية ما ورد في هذه الاتفاقيات من نقائص وحدود، ويبيّن مرة أخرى أنّه كان رجل وفاق وحوار وتقارب بين الفرنسيين والتونسيين. ولا ينفي هذا التنسيق امتلاك الطاهر بن عمار لمواقف خاصة ومختلفة عن مواقف القادة الدستوريين من المفاوضات ومن الاتفاقيات التي أسفرت عنها.



الطاهر بن عمار يوقّع على اتفاقيات الاستقلال الداخلي للبلاد التونسية يوم 3 جوان 1955 بقصر "ماتينيون" « Matignon » بباريس تحت أنظار ادغار فور (على يمينه) وفتحي زهير (على يساره).

المصدر: الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار.

ب- موقف الطاهر بن عمار من اتفاقيات الاستقلال الداخلي ومن الفاعلين المؤثرين في صياغتها ومن المعارضين لها.

بينّا في العنصر السابق أنّ الطاهر بن عمار كان في بداية المفاوضات منسجما مع الحبيب بورقيبة، رئيس الحزب الحرّ الدستوري الجديد، في مواقفه وآرائه، وأنّه كان يقرأ حسابا لصالح بن يوسف، الأمين العام لهذا الحزب، وخصوصا في ما يتعلّق بالتعجيل بإنهاء المفاوضات التونسية الفرنسية في ظرف ثلاثة أشهر كحدّ أقصى.

وتبيّن التقارير الفرنسية أنّ ابن عمار كان في مفتتح هذه المفاوضات متشدّدا وغير مستعد لتقديم تنازلات كبيرة للفرنسيين، حيث بيّن للمقيم العام ولمنداس فرانس أنّه لا يفهم مطالبة الحكومة الفرنسية لامتيازات أكبر من تلك التي تتضمّنها معاهدة باردو. وهدّدهما بأنّ القطيعة بين تونس وفرنسا ستحصل لا محالة إذا لم يقبل الفرنسيون منح السلطات الأمنية للحكومة التونسية.[227]

ويبدو أنّ الطاهر بن عمار أصبح بعد ذلك أكثر مرونة في التعاطي مع الملفات المستعصية نتيجة رغبته في إنجاح المفاوضات بأيّة وسيلة بما في ذلك مراعاة الضغوطات المسلّطة على الحكومة الفرنسية المهدّدة بالسقوط، وتأثّره بأفكار بعض المفاوضين التونسيين المعتدلين كالمنجي سليم، الذي دخل في خلاف مع الحبيب بورقيبة ومحمد المصمودي المتمسّكين بضرورة نقل السلطة الأمنية للحكومة التونسية وبعث جيش تونسي. ومن مظاهر هذا التحوّل في موقف الطاهر بن عمار تصريحه للمقيم العام الفرنسي في أواخر شهر ديسمبر 1954، الذي ذكر فيه بأنّ بورقيبة يبالغ فعلا، وأنّه لم يعد يتّفق معه في عدّة مسائل.[228]

ولم يدم تعنّت بورقيبة طويلا، إذ اقتنع بعد لقائه بمنداس فرانس بالتخلّي عن المطالبة بنقل السلط العسكرية والأمنية فورا إلى الحكومة التونسية لما في ذلك من حماية للمفاوضات وللحكومة الفرنسية، وسحب للبساط من تحت المعارضة البرلمانية والمعارضة التونسية، التي عبّر عنها صالح بن يوسف بتصريح 31 ديسمبر 1954 من مدينة جينيف.

---

[227] M. A.E. Commission de publications des documents diplomatiques français : *Documents diplomatiques français (juillet-décembre 1954)*, Paris, 1987, p.785, de M. De Latour à M. Fouchet. Tunis le 24 novembre 1954.
[228] *Ibid.*, p. 960.

وكان الطاهر بن عمار واعيا في بأنّ السيادة التونسية لا يمكن أن تكتمل إلّا بمنح الحكومة التونسية حق الإشراف على السلطتين العسكرية والأمنية، ومقتنعا في ذات الوقت بأنّ إنجاح المفاوضات وتحقيق الاستقلال الذاتي يبرّران تقديم بعض التنازلات الظرفية. وقد تفطّن المقيم العام الفرنسي لذلك، فذكر في إحدى تقاريره التي اعتمد فيها على مصادر موثوق بها حسب تأكيده، أنّ الطاهر بن عمار أسرّ إلى أصدقائه المقرّبين بأنّه يساند من حيث المبدأ تصريحات صالح بن يوسف المنتقدة لسير المفاوضات ولنوايا الفرنسيين، وأنّه لا يختلف معه إلّا في اختيار التوقيت المناسب لإعلانها.[229]

وكان الشاذلي باي، النجل الأكبر لمحمد الأمين باي، يساند صالح بن يوسف ويتمنّى أن يكون على رأس الحكومة التونسية المقبلة، أمّا الطاهر بن عمار، فهو في نظره متقدّم في السنّ وعليه الانسحاب بعد توقيع الاتفاقيات.[230]

ويوحي ذلك بأنّ ابن عمار لم يكن من المرتبطين صراحة بصالح بن يوسف، وأنّه لم يعد من المقرّبين إلى القصر الملكي. إلّا أنّ البروتوكولات تبقى شيئا آخر حيث حصل ابن عمار في شهر مارس 1955 على وسام عهد الأمان وهو أعلى وسام تونسي، فمكنته هذه اللفتة الملكية المتزامنة مع نجاح زيارته للوسط والجنوب من اكتساب شعبية أكبر. واستغل ذلك للقيام بزيارة إلى جينيف لدعوة صالح بن يوسف إلى التعقّل والحياد فلم يجد منه غير التصلّب والثبات على موقفه المعارض لسير المفاوضات.[231]

ولتسليط الضوء على خبايا مواقف الطاهر بن عمار من المفاوضات والمؤثرين فيها، وفهم رؤيته الخاصة للاتفاقيات ولمستقبل العلاقات التونسية الفرنسية، سنعتمد تقريرا وضعه روجي سايدو Roger Seydoux، الوزير المفوّض المعتمد لدى الإقامة العامة الفرنسية بتونس، حول لقاء جمعه بالوزير الأول التونسي يوم 6 أفريل 1955.[232]

---

[229] **أ. و. خ. ف.**، سلسلة تونس (1956- 1969)، ص. 46...**نفس المصدر**، تقرير من المقيم العام بوايي دي لاتور إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 5 جانفي 1955. وقد تنبّأ المقيم العام في هذا التقرير بأنّ صالح بن يوسف لا يمكن أن يبقى مكتوف الأيدي بعد إقصائه من المساهمة المباشرة عن مفاوضات الاستقلال الداخلي، وأنّه سيقود المعارضة التونسية بعد توقيع الاتفاقيات. وذكر أنّ الحل الوحيد للتخلّص منه يكمن في إبعاده عن الأمانة العامة للحزب وهو ما سيتحقّق لاحقا.

[230] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1944- 1955)، بك. 679، ص. 377: نحو نهاية عهد الحماية (جانفي- أفريل 1955)، تقرير من روجي سايدو الوزير المفوّض المعتمد لدى الإقامة العامة حول لقاء خاص جمعه بالشاذلي باي بتاريخ 30 جانفي 1955.

[231] **المصدر نفسه**، تقرير من المقيم العام بوايي دي لاتور على وزارة الخارجية بتاريخ 31 مارس 1955.

[232] **المصدر نفسه**، تقرير من روجي سايدو إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 7 أفريل 1955.

وجاء فيه أنّ الطاهر بن عمار لا ينظر بعين الارتياح للعودة المرتقبة للحبيب بورقيبة وصالح ابن يوسف إلى البلاد التونسية قبل نهاية المفاوضات، وأنّه يتوقّع إنهاء مهامه بمجرّد توقيع الاتفاقيات، ولمّح إلى أنّ معوّضه المحتمل حسب الشائعات الرائجة، وهو العزيز الجلولي، لا تسمح له حالته الصحية بتولّي منصب رئاسة الوزارة. وعبّر ابن عمار لمحدّثه بأنّ الاختتام الوشيك للمفاوضات لا يمكن إلّا أن يدخل عليه ارتياحا حقيقيا، وهو يعتقد أنّ إجراء عشر حصص كاف لتجاوز الخلافات القائمة بين الطرفين.

وأعلن الطاهر بن عمار عن استعداده الشخصي للاعتراف بالطابع الرسمي للغة الفرنسية، وهو ما أقرته فعليا الاتفاقية الثقافية، غير أنّه يخشى من ردود الفعل التي يمكن أن تظهر لدى بعض الأوساط بسبب مثل هذا التنازل، وذكر أنّ إضراب طلبة الزيتونة هو أول إنذار في هذا المجال ويجب أن يأخذ على محمل الجدّ.[233]

أمّا بخصوص المجلس التحكيمي « Conseil arbitral »، فيرى ابن عمار أنّ التداول على رئاسته يجب أن يتمّ كل ثلاث سنوات، وبدا أنّه مستعدّ لقبول مدّة الأربع سنوات إذا ما تعرّض لبعض الضغط. ولم تكن قضية أراضي الجنوب من القضايا التي تسترعي اهتمامه لكنّه نقل إلى محدّثه خشية سكان هذه المناطق من احتمال تقسيم البلاد التونسية إلى منطقتين، ودعا إلى تقليص حجم المنطقة العسكرية بتقريب الحدود الشمالية لمنطقة الجنوب من الحدود الطرابلسية. فبيّن له مخاطبه روجي سايدو أنّ فرنسا لا تنوي تقسيم البلاد التونسية بل تسعى إلى الحفاظ على الوضع السائد وحماية الحدود الجنوبية للبلاد.

وعبّر الطاهر بن عمار عن معارضته المطلقة لمشروع "المجلس الاقتصادي"، الذي يرى فيه التونسيون إحياء لمؤسسة المجلس الكبير. وظلّ متشبّثا، رغم التوضيحات التي قدّمها له محدّثه الفرنسي، بأنّ الأعضاء الفرنسيين لهذا المجلس سيسعون إلى مراقبة ميزانية البلاد والتدخّل في النظام الجبائي. واقترح ابن عمار أن يتمّ بعد توقيع الاتفاقيات إنشاء "مجلس اقتصادي استشاري" تونسي فرنسي، على أن يكون إنشاؤه وتنظيمه من مشمولات الدولة التونسية فقط.

[233] ساهمت المعارضة الزيتونية وغيرها من ردود الفعل الصادرة عن بعض المثقفين، ومنهم محمود المسعدي الخبير لدى وفد التفاوض التونسي، في تجنب المفاوضون التونسيون الاعتراف باللغة الفرنسية لغة رسمية للبلاد التونسية، وتمّ الاتفاق على صيغة ضبابية تقول بأنّ اللغة العربية هي اللغة الرسمية أما الفرنسية فهي لغة غير أجنبية.

وتعرّض الطاهر بن عمار أيضا إلى مسألة "الرابطة الفيدرالية" « Lien fédéral » المقترحة من الفرنسيين لتنظيم العلاقات المستقبلية بين البلدين، فبيّن أنّه يرغب شخصيا في إلغاء معاهدة باردو التي تجاوزتها الأحداث، وتعويضها بمعاهدة دائمة للتحالف بين تونس وفرنسا تمنح بمقتضاها المملكة التونسية إمكانية بعث جيشا صغيرا وتمثيلا دبلوماسيا محدودا. وأمام استغراب محاوره الفرنسي من هذا المقترح الشبيه في نظره بمطالب الوطنيين التونسيين المتشدّدين، بيّن ابن عمار أنّ معاهدة التحالف تتميّز بالوضوح والبساطة وهو ما لا يتوفّر في مشروع "الرابطة الفيدرالية" الجاري التفاوض بشأنه.

وأشار الطاهر بن عمار في ختام لقائه مع روجي سايدو، إلى أنّ المنجي سليم تعرّض إلى هجوم شديد من الدستوريين بشأن البند الرابع من الاتفاقية العامة الخاص بالدفاع والتمثيل الدبلوماسي، حيث اتّهم بتقديم تنازلات مبالغ فيها. وذكر أنّ وزير الدولة سيستغل أول فرصة تتاح له للرجوع إلى صيغة أكثر توافق مع ما ورد في معاهدة باردو.[234]

وبناء على ما تقدّم ذكره بالاعتماد على هذا التقرير الفريد والمهم، ندرك أنّ الطاهر بن عمار أكثر تشدّدا من المفاوضين الدستوريين أنفسهم في بعض الجوانب المتعلّقة باتفاقيات الاستقلال الداخلي وخصوصا تلك التي تمسّ مباشرة السيادة التونسية، وانّه كان من أنصار التحالف الوثيق والمتوازن مع فرنسا في المجالات الثقافية والاقتصادية.

فهل كان مقتنعا بالاتفاقيات التي أفضت إليها المفاوضات التونسية الفرنسية؟

صرّح الطاهر بن عمار في باريس بعد إمضائه يوم 22 أفريل 1954 لمسوّدة البروتوكول المبدئي لاتفاقيات الحكم الذاتي بأنّ هذه الاتفاقيات لم تبلغ حدود الكمال، وأشار إلى الصعوبات العديدة التي رافقت المفاوضات التونسية الفرنسية.[235] وقام بعد عودته إلى تونس بالإدلاء بنفس التصريح مؤكّدا أنّ النقائص الواردة بالاتفاقيات ناتجة عن رغبة الطرفين في تأكيد السيادة التونسية من جهة وضمان المصالح الفرنسية بتونس من جهة ثانية.[236]

[234] **أ. و. خ. ف**، س. تونس (1944- 1955)، بك. 679، ص. 377...**نفس المصدر**، تقرير من روجي سايدو إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 7 أفريل 1955.

[235] « M. Tahar Ben Ammar : des faisceaux de bonne volonté ont eu raison de difficultés sans nombre », *Le Monde*, 23 avril 1955.

[236] « L'appel du président Tahar Ben Ammar aux tunisiens et aux français de Tunisie », *La Presse*, 25 avril 1955.

وجاء في تصريح الطاهر بن عمار بعد توقيع اتفاقيات الاستقلال الداخلي يوم 3 جوان 1955 ما يلي:

"لم تنل الاتفاقيات في حقيقة الأمر الرضا التام لا من قبل التونسيين ولا من قبل الفرنسيين، وذلك لأنّها كانت نتيجة تنازلات من الجهتين. وقد ضمنت هذه التنازلات للتونسيين تحرير سيادتهم من القيود المكبّلة لها، وأتاحت لفرنسا حماية مصالحها العليا، ومكّنت فرنسيي البلاد التونسية من ضمان حقوقهم المادية والمعنوية".[237]

وتؤكد هذه الأمثلة وعي الطاهر بن عمار بمحدودية الاتفاقيات وطابعها الظرفي باعتبارها خطوة مهمة نحو الاستقلال التام. وقد ساهمت الصعوبات الداخلية بدورها في تعسير مهمته.

3- اهتمام الوزير الطاهر بن عمار بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية المحلية.

أعلن الطاهر بن عمار بعد تنصيبه أنّ مهمّة حكومته تتركّز في بعدين مزدوجين: فهي مطالبة بالأساس بإتمام المفاوضات مع الحكومة الفرنسية وصياغة الاتفاقيات الثنائية المكرّسة للاستقلال الداخلي في آجال معقولة، مع الاهتمام في ذات الوقت بحلّ المشاكل الإدارية والاجتماعية المتراكمة وأبرزها مشكلة طلبة جامعة الزيتونة ووضعية أراضي الأوقاف ومسألة البطالة، وهي مشاكل يمكن تأجيلها ظرفيا بحكم تزامن تشكيل الحكومة مع العطلة الصيفية وبشرط ألّا تمتد المفاوضات لفترة طويلة.[238]

فكيف تعاطى الطاهر بن عمار مع هذه القضايا الداخلية وخصوصا بعد تمطّط المفاوضات وتتالي سنيّ الجفاف وانتشار المجاعة بالوسط والجنوب؟

[237] « M. Tahar Ben Ammar : il est de l’intérêt des français de Tunisie de se libérer des préjugés », *L’action*, 6 juin 1955.
[238] « Le président Ben Ammar évoque sa double mission », *La Presse*, 18 août 1954.

تزامن ارتقاء الطاهر بن عمار إلى سدّة الوزارة مع تزايد الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد التونسية، ومن أبرز مظاهرها استفحال الجفاف وتفشّي المجاعة وتوسّع صفوف العاطلين عن العمل وتردّي أوضاع طلبة جامع الزيتونة. ولعلّ ما ساهم في خطورة هذه الأوضاع، تعدّد الهياكل المؤطرة لمختلف الشرائح المتضررة من الأزمة من أحزاب ونقابات ولجان، ورهان الجميع على الحكومة الجديدة لحل مشاكلهم المستعصية.

ومن هذا المنطلق، بادرت حكومة بن عمار بدراسة هذه الأوضاع وعيا منها بتأثيرها المباشر على العملية التفاوضية، فخصّصت مجلسها الوزاري الأول الذي عقد بتاريخ 14 أوت 1954 للنظر في الملفات الداخلية الملحة ولا سيّما المسائل الفلاحية ومشاكل الطلبة الزيتونيين.[239]

وكانت أكثر القضايا إلحاحا مسألة البطالة وقضية عملة الفلاحة المسرّحين من ضيعات المعمرين الرافضين للسياسة التفاوضية الجارية آنذاك، وغير المحميين بواسطة قانون قطاعي خاص بهم. وتكوّنت في تلك الظروف "الجامعة العامة لهيئات البطّالة"، وتولّى مكتبها، الذي يقوده صلاح الدين خلف الله، مقابلة الطاهر بن عمار وقدّم له لائحة تضمنت مطالبهم العملية لمقاومة البطالة.[240] واتصل ابن عمار بصفة مباشرة بجموع العاطلين عن العمل واستمع إلى مشاغلهم في زيارة قام بها يوم 13 أكتوبر 1954 إلى مقر الاتحاد العام التونسي للشغل صحبة فتحي زهير مدير ديوانه وتوفيق بن الشيخ رئيس ديوانه والصادق المقدم وزير العدل.[241]

وعن هذه الزيارة وهذه الظروف يذكر أحمد بن صالح كاتب عام الاتحاد العام التونسي للشغل آنذاك في شهادة شفوية خاصة ما يلي:

"قابلت رئيس الحكومة السيد الطاهر بن عمار، وكان نقاشنا حادّا تحت ضغط تلك الظروف التي أشرت إليها. فطلبت من السيد الطاهر بن عمار أن يأتي معي إلى محيط الاتحاد حتّى

---

239 « Le premier conseil des ministres du gouvernement Ben Ammar s'est déroulé dans une excellente atmosphère de travail », *La Presse*, 15 août 1954.

240 "وفد من البطالين في حضرة رئيس الحكومة"، جريدة "**البلاغ**"، 1 سبتمبر 1954.

241 "رئيس الحكومة التونسية يزور دار الاتحاد العام التونسي للشغل"، جريدة "**الصباح**"، 14 أكتوبر 1954.

يشاهد بالعين المأساة، فذهبنا وشاهدنا ما ظهر له أتعس مما وصفته قبل لحظات في مكتبه بالوزارة الأولى.

ورأيت سي الطاهر دامع العينين متأثّرا شديد التأثّر، وتحدّث إلى من كان يرافقه ورأينا السيد الذي كلّمه ينسحب من جمعنا في محيط زنقة سيدي علي عزوز حيث مقر الاتحاد العام التونسي للشغل إذّاك. وبعد حصة من الانتظار قضيناها في أحاديث متقطعة مع الجمع الكثيف الجائع المحيط بنا، جاء جمع من عمال الوزارة الأولى يحملون كميات من الخبز وغيرها من المواد".[242]

وتعرّض أحمد بن صالح لنفس هذه الوقائع في شهادة أخرى خصّ بها جريدة "الشروق" التونسية، ومن أهمّ ما ورد فيها بخصوص السياسية الاجتماعية والمواقف الإنسانية للطاهر ابن عمار نذكر ما يلي:

"عرفته وهو رئيس حكومة، وكنت كاتبا عاما للاتحاد العام التونسي للشغل... تجادلنا بنوع من الحدّة، وكان ذلك بحضور المرحوم العزيز الجلولي. وحول موضوع هذا الجدل يقول أحمد بن صالح: كنّا كاتحاد نطالب بضرورة إصدار قانون خاص بالعملة الفلاحيين لأنّه وبعد خطاب منداس فرانس، بدأ المعمّرون (المستعمرون الفرنسيون للأراضي الفلاحية التونسية) يطردون العمال الفلاحيين. وأذكر أنّه ووفق تلك التطوّرات تكوّنت جامعة البطّالين (أي العاطلين عن الشغل) وبدأت جموع هؤلاء العملة الفلاحيين، الذين لم يعد لهم عمل في أراضي المستعمرين، يتوافدون على تونس العاصمة، وتحديدا توجّهوا إلى مقر الاتحاد العام التونسي للشغل. وكان المقر كما ذكرت آنفا، في زنقة سيدي علي عزوز (بالأسواق). وبدأت المجاعة والتذمّر.. وقد وقعت حادثة في مكتب الطاهر بن عمار بوصفه رئيس حكومة (أو وزيرا أول لحكومة الباي التفاوضية سنة 1955)، تمثّلت في مفاوضات بيننا تحوّلت إلى جدل ساخن.. وكانت لابن عمار أعذاره في التباطؤ في شأن الموضوع، وكانت لابن صالح - المتحدّث- ضغوط.. اختلفنا جدّا، ولكن بمودة، وآخر أطوار الجلسة الحادة التي كانت

[242] شهادة مرقونة وممضاة قدّمها السيد أحمد بن صالح للسيد الشاذلي بن عمار نجل الطاهر بن عمار بتاريخ 12 جويلية 2007، وقد أمدّنا السيد الشاذلي بن عمار مشكورا بنسخة من هذه الشهادة. واعتمدناها هنا لأهميتها ولمطابقتها التامة مع الشهادة التي قدّمها السيد أحمد بن صالح للصحافية التونسية فاطمة بن عبد الله الكراي والصادرة على حلقات متسلسلة بجريدة **"الشروق"** التونسية (أنظر عدد 1 سبتمبر 2009).

بحضور العزيز الجلولي، فوجئ الطاهر بن عمار عندما قلت له وأنا أصف له حالة هؤلاء العمال الجياع الذين افترشوا الأرض أمام مبنى الاتحاد: يا سي الطاهر نطلب منك بأن تأتي معي إلى مقر الاتحاد بزنقة سيدي علي عزوز.. أريدك أن ترى بعينيك.. أنت رئيس حكومة الشعب التونسي.

وعن ردّ فعله قال سي أحمد مواصلا: في الأخير، وبعد أن استمع إليّ وبانت على وجهه المفاجأة سكت قليلا ثمّ قال: سآتي معك، وكان محاطا بأعوانه، وذهبنا مشيا من القصبة (مقر الحكومة) إلى زنقة سيدي علي عزوز. وما إن وصلنا حتّى اندهش سي الطاهر بن عمار من رؤية مئات المواطنين التونسيين وهم على الأرض يجلسون، ويتضوّرون جوعا، وكان الرجل مشدوها وقد لمحت الدموع في عينيه، فبادرته: يا سي الطاهر ابعث أعوانك ليأتوا لهؤلاء المواطنين بخمسة أكياس خبز. اندهش في الأول من الطلب، ثمّ أرسل جماعته وأتوا بالخبز ووزّعوه على هؤلاء المضربين. وأذكر أنّ وضعهم كان يدعو للقلق، لذلك كنت متحمّسا وأنا أجادل رئيس الحكومة الطاهر بن عمار.. فقد كانوا ينادون بأصوات عالية: سنموت جوعا.. نحن جامعة البطّالة.. سوف نخرّب..

وهنا أردف شهادته هذه التي كان يذكرها بتفاصيلها، وقال: كان موقف الطاهر بن عمار كإنسان، وليس فقط كرئيس حكومة، موقفا جميلا".[243]

[243] الكراي (فاطمة بن عبد الله)، مذكّرات سياسي في الشروق: الأستاذ أحمد بن صالح وأسرار ومواقف تنشر لأول مرة (الحلقة 55)، جريدة **"الشروق"**، 1 سبتمبر 2009.



الطاهر بن عمار رفقة أحمد بن صالح الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل بمقر الحجرة الفلاحية يوم 3 أوت 1954: علاقة شراكة وانسجام؟ أم معارضة للسياسة الاجتماعية للحكومة التفاوضية التونسية؟

المصدر: الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار.

ولم يكتف الطاهر بن عمار بهذه الوقفة الإنسانية العاجلة، بل إنّه بادر بالإشراف على اجتماع حكومي خاص بدرس مسألة البطالة. وأخذت الحكومة التونسية قرارا لفتح ميادين العمل أمام العاطلين بإحداث عدّة حظائر للأشغال العامة، وقرّرت توزيع 4 آلاف كيلو من الخبز يوميا للبطّالين من ذوي العائلات الكثيرة.[244]

واهتمّ الطاهر بن عمار، بالتوازي مع هذا المشكل العويص، بالمشاكل المزمنة لطلبة جامع الزيتونة كتردّي ظروف الدراسة والسكن وتقليدية برامج التعليم وضيق آفاق التشغيل أمام المتخرّجين منهم. وتمّ في عهد حكومته بناء مقر جديد للجامعة الزيتونية (المقر الحالي لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بشارع 9 أفريل 1938 بتونس العاصمة)، وهو مطلب قديم من أوكد مطالب الزيتونيين ومنظمتهم "لجنة صوت الطالب الزيتوني". وذكر الطاهر بن عمار في خطابه بمناسبة تدشين هذا المقر الجديد في بداية شهر أكتوبر 1954 ما يلي:

"لي الشرف الأسمى بتمثيل الحكومة في هذا الحفل الرسمي لإبراز أهم مشروع أنجزته وزارتي في كنف الرعاية الملكية... والمؤمّل أن تظهر آثار هذا العمل الايجابي في توجيه أبنائنا الطلبة إلى تقدير نوايا الحكومة نحوهم ونحو معهدهم العظيم ونحو مستقبلهم العزيز على الأمة جمعاء، فتسودهم السكينة التي هي شعار حملة العلم ويتملّكهم الشعور بالواجب في الإقبال على استثمار ما أعدّ لهم واجتناب ما لا شأن لهم فيه وتوقّي العثار (كذا) المؤدية إلى سوء المصير".[245]

وعملت حكومة الطاهر بن عمار أيضا على إدماج المقاومين "الفلاقة" في الدورة الاقتصادية بعد الاتفاق في شأن العفو الصادر عنهم منذ يوم 20 نوفمبر 1954 كما بيّنا ذلك سابقا. وطالب ابن عمار بتخصيص الهبة المالية التي منحتها فرنسا لتونس بهذه المناسبة، وقدرها 400 مليون فرنك فرنسي إلى انجاز مشاريع سقوية لفائدة الفلاحين التونسيين من أصحاب الملكيات الصغرى والمتوسطة، في حين كان المقيم العام بوايي دي لاتور، المحكوم بالهاجس الأمني، يرغب في توظيف نصف هذا المبلغ على الأقل لإصلاح المسالك التي أفسدتها

---

[244] "الحكومة والبطالة"، جريدة "**البلاغ**"، 14 أكتوبر 1954.

[245] جريدة "**البلاغ**"، 10 أكتوبر 1954.

العمليات العسكرية بالجنوب التونسي.[246] ودعا الطاهر بن عمار أيضا إلى تخصيص مبلغ 50 مليون فرنك من هذه الهبة لمقاومة البطالة وتشغيل المقاومين الذين قبلوا تسليم أسلحتهم، لكنّ المقيم العام الفرنسي بيّن له خشيته من ردود الفعل الفرنسية إزاء هذا الإجراء ووعده باستشارة رئيس مجلس الوزراء الفرنسي بخصوصه.[247]

وازدادت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تدهورا في مفتتح سنة 1955 بسبب تواتر سنيّ الجفاف وتفشّي المجاعة بالوسط والجنوب التونسي. فبادر الطاهر بن عمار بتنظيم زيارة ميدانية إلى المناطق المتضرّرة استمرت من يوم 27 فيفري إلى يوم 2 مارس 1955، ورافقه فيها أربعة وزراء هم المنجي سليم ومحمد المصمودي والشاذلي رحيّم ونصر بن سعيد، وعضوان فرنسيان بالحكومة التونسية. وبدأ هذا الموكب الوزاري بزيارة منطقة قنطرة الفحص وقريتي جبيبينة والسبيخة، وهناك دعا ابن عمار الفلاحين إلى تجنّب الطرد التعسّفي لعمالهم مهما بلغت الصعوبات الاقتصادية وأعلن أنّ حكومته أضحت تعطي، في ظل الأزمة السائدة، الأولوية للاقتصادي والاجتماعي على حساب السياسي.[248]

وحلّ ركب الطاهر بن عمار ومرافقيه بعد ذلك بمدينة القيروان، وحظي فيها باستقبال شعبي كبير من التونسيين وحتّى من الجالية الفرنسية هناك، التي يرتبط مع بعض عناصرها من الفلاحين بصداقات قديمة على غرار شستال Chastel، المقيم بقرية حاجب العيون وكان آنذاك شيخ المعمّرين الفرنسيين بالبلاد التونسية. وأعلن ابن عمار عن تخصيص 5 آلاف قنطار من الحبوب لفائدة أهالي القيروان وجلاص، والزيادة في عدد عمال الحظائر بالجهة من 1300 إلى 5 آلاف عامل للحدّ من آثار البطالة.[249]

وشملت هذه الزيارة الوزارية بعد ذلك قرية سيدي علي بن عون ومدينة قفصة وقرية القطار ومدينتي قبلّي وقابس، ولم يكتف الطاهر بن عمار بتوزيع الإعانات الغذائية وتوفير مواطن

[246] « La France donnera 400 millions d'ici la fin de l'année », *La Presse*, 23 novembre 1954.
[247] M. A.E. Commission de publications des documents diplomatiques français : *Documents diplomatiques français (juillet-décembre 1954)*, Paris, 1987, p.795, de M. De Latour à M. Fouchet. Tunis le 26 novembre 1954.
[248] « Accueil triomphal du président Tahar Ben Ammar et des 6 ministres tunisiens à Pont-du-Fahs, Djebibina, Sbikha et Kairouan », *La Presse*, 1 mars 1955.
[249] « Dans la région de Kairouan, tunisiens et français manifestent leur sympathie à M. Tahar Ben Ammar », *Le Monde*, 1 mars 1955.

الشغل للعاطلين، بل أكّد في أراضي الجنوب التي مرّ بها أنّ حكومته لا تفكّر إطلاقا، ومهما كانت الضغوطات، في قبول تقسيم البلاد التونسية إلى منطقتين.[250]

وقد أشارت التقارير الفرنسية إلى نجاح زيارة الطاهر بن عمار إلى الوسط والجنوب رغم صعوبة الظروف الاقتصادية التي تمت فيها، فتعرّض روجي سايدو Seydoux، الوزير المفوّض المعتمد لدى الإقامة العامة، أنّها تميزت بحرارة الاستقبال التي حظيت به وبتوزيع المساعدات للأهالي، وأشار إلى الخطب العديدة التي ألقيت أثناءها والتي تمّ التركيز على وحدة التراب التونسي، والتأكيد على ضرورة الاعتماد على المساعدات الفرنسية، والتنويه بالصداقة التونسية الفرنسية.[251] أمّا المقيم العام بوايي دي لاتور فقد أشار إلى أنّ هذه الزيارة الناجحة ساهمت في تدعيم مكانة الطاهر بن عمار وهيبته ممّا جعله أكثر نشاطا وثقة بنفسه في الإشراف على المفاوضات الجارية بين الحكومتين.[252]

ونجحت حكومة بن عمار في الحصول على قرض فرنسي جديد وظفت جانبا منه في مساعدة أهالي الوسط والجنوب المتضرّرين من المجاعة، وخصّصت جانبا آخر لإنشاء حظائر التشغيل الواسع بالعاصمة. واتّفق ابن عمار مع المقيم العام على ضرورة انجاز مشاريع منتجة ودائمة المردود على غرار استصلاح الأراضي بأحواز الحاضرة وتهيئتها للزراعات السقوية والاهتمام بالمشاريع الصناعية بمدينة تونس.[253]

وفي الحقيقة، فإنّ هذه المساعي والإجراءات التي قام بها الطاهر بن عمار لم تكن كافية لحل جميع المشاكل الاجتماعية وإرضاء جميع الأطراف. فقد ذكر روجي سايدو في أحد تقاريره أنّه التقى بالطاهر بن عمار، فوجده منهكا ومشغولا بالمشاكل العديدة التي تسعى حكومته إلى حلّها. وعبّر له بالخصوص عن استيائه من تواصل إضراب طلبة جامعة الزيتونة ومن

---

[250] « Evoquant le futur statut des territoires du sud, le président Tahar Ben Ammar répète à Gabès et Kébili : quoiqu'il puisse en résulter, nous ne consentirons à aucun partage du pays en 2 zones », *La Presse*, 2 mars 1955.

[251] **أ. و. خ. ف**، س. تونس (1944- 1955)، بك. 679، ص. 377...**نفس المصدر**، تقرير من روجي سايدو إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 7 أفريل 1955.

[252] **المصدر نفسه**، تقرير من المقيم العام دي لاتور إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 31 مارس 1955.

[253] **أ. و. ت.**، س. الحركة الوطنية، ص. 61، م. 3، رسالة من المقيم العام بوايي دي لاتور إلى الطاهر بن عمار بتاريخ 26 مارس 1955.

مواقف لجان العاطلين عن العمل، التي بدأت تخرج عن نطاق السيطرة ولم يعد الاتحاد العام التونسي للشغل قادرا على تأطيرها.[254]

ورفض الطاهر بن عمار في البداية مقابلة وفد الطلبة المضربين احتجاجا منهم على التنازلات التي قدّمها المفاوضون التونسيون لفائدة اللغة الفرنسية، واكتفى بتكليف مدير ديوانه فتحي زهير بلقائهم قبل أن يقرّر استقبال ممثلين عنهم وعن الأساتذة الزيتونيين لدعوتهم لفكّ الإضراب.[255]

وتوحي هذه الأمثلة، وما سبقها من إشارات خاصة بسير العملية التفاوضية، بجسامة الصعوبات والعراقيل التي واجهها الوزير الأول الطاهر بن عمار طيلة الفترة التي تولّى فيها رئاسة الحكومة التونسية. وازدادت هذه الصعوبات الداخلية حدّة منذ أواخر سنة 1955 أي أثناء فترة الحكومة الثانية للطاهر بن عمار، وتزامنت مع تفشّي المعارضة اليوسفية.

[254] **أ. و. خ. ف،** س. تونس (1944- 1955)، بك. 679، ص. 377...**نفس المصدر،** تقرير من روجي سايدو إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 7 أفريل 1955.

[255] **المصدر نفسه،** تقرير من روجي سايدو إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 9 أفريل 1955.

II- رئاسة الطاهر بن عمار لأول حكومة تونسية متجانسة وإشرافه على تطبيق اتفاقيات الحكم الذاتي وعلى المفاوضات من أجل الاستقلال التام (سبتمبر 1955- أفريل 1956).

1- تجديد الثقة في الطاهر بن عمار لرئاسة الحكومة التونسية الانتقالية (سبتمبر 1955) ومختلف ردود الفعل حول هذا الاختيار.

قدّم الطاهر بن عمار استقالته رفقة جميع أعضاء مجلس الوزراء إلى محمد الأمين باي يوم 12 سبتمبر 1955معتبرا أنّ مهمة حكومته قد انتهت بعد المصادقة على الاتفاقيات التونسية الفرنسية. ويقتضي الظرف الجديد الناجم عن دخول هذه الاتفاقيات حيز التطبيق تشكيل حكومة تونسية متجانسة وانتقالية إلى حدّ قيام المجلس التأسيسي، وكان ابن عمار من ضمن المرشحين المؤهلين لقيادة هذه الحكومة الجديدة إلى جانب العزيز الجلولي والمحمد شنيق والحبيب بورقيبة.[256]

وشكّل هذا الموضوع بالذات محور لقاء خاص جمع روجي سايدو Roger Seydoux، الذي ارتقى منذ 13 سبتمبر 1955 من رتبة الوزير المفوّض المعتمد لدى الإقامة العامة إلى رتبة مندوب فرنسا السامي بتونس وهي خطة جديدة أحدثت بمقتضى الاتفاقيات لتعويض وظيفة المقيم العام، مع العزيز الجلولي الذي اعتذر مرة أخرى على تولّي منصب رئاسة الحكومة التونسية. وبيّن الجلولي المعروف بقدراته الاستشارية والاستشرافية لمحدّثه وجود ثلاثة احتمالات لتكوين الحكومة التونسية الانتقالية وهي الآتية:

- الاحتمال المفضّل بالنسبة للجلولي: تكوين حكومة يرأسها الطاهر بن عمار ويشارك فيها صالح بن يوسف كوزير للعدل ونائب للرئيس وهو ما يضمن تحييده لأنّه مشاركته تعني موافقته الضمنية على الاتفاقيات.

[256] ذكرنا سابقا أنّ الطاهر بن عمار كان على علم بالشائعات الرائجة بتونس حول إمكانية تعويضه بالعزيز الجلولي، كما تحدّثت جريدة "اليقظة" الصادرة بتاريخ 13 جوان 1955 عن قرب تعويض ابن عمار بالمحمد شنيق على رأس الحكومة الجديدة . وكان أغلب الملاحظين يتوقعون تولّي الحبيب بورقيبة لهذا المنصب بنفسه، وذكر محمد بن سالم في مذكراته أنّ صالح بن يوسف اقترح على الباي تكليف بورقيبة بتشكيل الوزارة وهو أمر غريب قد يكون المراد منه، إن سلمنا بحصوله أصلا، توريط رئيس الحزب.

- الاحتمال الأقرب للتحقّق: الإبقاء على التركيبة السابقة بقيادة ابن عمار مع القيام ببعض التحويرات التي تهم الأشخاص والحقائب كمنح وزارة الداخلية إلى المنجي سليم وتشريك محمد بدرة وألبير بسّيس وأحد أصهار الباي.
- الاحتمال الاستثنائي: تشكيل حكومة وحدة وطنية يرأسها الحبيب بورقيبة بمساعدة نائبي رئيس هما الطاهر بن عمار الذي يتولّى أيضا وزارة الفلاحة ومحمد شنيق الذي يكون في نفس الوقت وزيرا للمالية. ويتمّ اللجوء إلى هذا الخيار إذا وقف احمد ابن صالح الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل ضدّ إعادة ترشيح الطاهر بن عمار وهو أمر غير مستبعد حسب الجلولي، الذي توقّع عدم قبول الحبيب بورقيبة لأيّ منصب وزاري قبل تركيز مؤسسات تونسية.[257]

ورفض بورقيبة بالفعل تشكيل الحكومة الجديدة، التي كان الجميع متيقنين من أنّ مهمتها ستكون أصعب من مهمة سابقتها نظرا لغموض الاتفاقيات وصعوبة تطبيقها عمليا، واقترح على الباي خلال لقائه معه يوم 13 سبتمبر 1955 تجديد الثقة في الطاهر بن عمار لتولي هذه المسؤولية الحساسة.[258] واستجاب العاهل الحسيني لذلك غير أنّه قام يوم 14 سبتمبر باستشارة ممثلي المنظمات الوطنية التونسية في لقاءات منفردة حول مسألة تعيين الطاهر بن عمار على راس الحكومة الجديدة. فبيّن له أحمد بن صالح أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل لا يرى أيّ مانع في ذلك إذ يعطي الأولوية لوجود مجموعة متجانسة حول برنامج محدّد بقطع النظر عن الشخص المختار، وأضاف قائلا: "إذا تحقّق ذلك حول ابتسامة ابن عمار فيا حبّذا الأمر". وعبّر الفرجاني بلحاج عمار باسم منظمته "الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة" عن تزكيته للمرشح الطاهر بن عمار، أمّا الحبيب المولهي رئيس "الاتحاد العام للفلاحة التونسية" فقد عبّر عن مساندة منظمته المطلقة لإعادة تعيين الطاهر بن عمار على رأس الحكومة التونسية ليس فقط بوصفه فلاحا بل خصوصا لنجاحه في قيادة المفاوضات حول الاتفاقيات التونسية الفرنسية المكرّسة للاستقلال الداخلي وجدارته بالإشراف على تطبيقها.[259]

[257] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1944- 1955)، بك. 27، ص. 277: شخصيات تونسية، تقرير من المقيم العام بوايي دي لاتور إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 27 أوت 1955.
[258] « M. Ben Ammar succède à M. Ben Ammar », *La Presse*, 15 septembre 1955.
[259] *Ibid.*

وبعد أن ضمن الباي مساندة الحزب الأقوى والمنظمات الوطنية الأكثر تمثيلية للمرشح الطاهر بن عمار، تولّى استدعاءه يوم 14 سبتمبر 1955 وكلفه بتشكيل الحكومة التونسية الجديدة. فشرع ابن عمار مباشرة في القيام بمشاوراته في مقر الحكومة بالقصبة وفي مقر إقامته بضاحية خير الدين مع أبرز ممثلي الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية والحجرات الاقتصادية، والتقى كذلك مع شيخي الإسلام ومع ممثلي الجالية اليهودية بتونس.[260]

وقام بمبادرة شجاعة تمثلت في زيارته لصالح بن يوسف بمقر إقامته بمونفلوري يوم 15 سبتمبر 1955، وصرّح الأمين العام للحزب الحرّ الدستوري الجديد بعد هذا اللقاء قائلا: قام الطاهر ابن عمار بزيارتي زيارة مجاملة باسم الصداقة القديمة جدا التي تجمعني به وقد شكرته على استقباله لي في المطار عند رجوعي إلى تونس قبل يومين رغم مشاغله العديدة، وادعى أنّ حوارهما لم يتعلق بالمشاورات الجارية آنذاك حول اختيار التركيبة الحكومية المناسبة مذكّرا بمواقفه من الوضع السياسي ومن الاتفاقيات التونسية الفرنسية.[261]

وقد شهدت هذه المشاورات بعض التعثّر وطرح منذ البداية مشكل المعادلة في التركيبة الوزارية بين الوزراء الدستوريين من جهة والوزراء التكنوقراط والمستقلين من جهة أخرى، ووقع بعض التنافس بين المستوزرين حول توزيع الحقائب الوزارية (التنافس بين علالة البلهوان وجلولي فارس حول وزارة التربية وبين الشاذلي رحيم ومحمد بدرة حول وزارة الفلاحة...).[262]

وواجه ابن عمار عراقيل أخرى منها رفض العزيز الجلولي وصالح فرحات الانضمام إلى حكومته والاختلاف حول هوية الوزير اليهودي، ووجد صعوبة قصوى في فرض ثلة من أصدقائه في الحكومة الجديدة وهم الشاذلي رحيم وفتحي زهير وألبير بسّيس لكنّه لم يتمكن من ضمان حقائب وزارية مهمة لهم.[263]

وتمكّن الطاهر بن عمار في الأخير من تجاوز هذه الأزمة، وقد فسّر البعض هذا النجاح "بامتلاكه لفن إحداث التوازن بين الأفكار والأشخاص وحيويته وقدرته الفائقة على العمل

[260] « M. Tahar Ben Ammar pourrait constituer le nouveau gouvernement homogène tunisien cet après-midi », *La Presse*, 15 Septembre 1955.
[261] « M. Tahar Ben Ammar a terminé hier soir ses consultations », *La Presse*, 16 Septembre 1955.
[262] « Installation des ministres immédiatement après l'investiture », *La Presse*, 16 Septembre 1955.
[263] « Dernier acte de la crise ministérielle tunisienne », *La Presse*, 18 Septembre 1955.

الدؤوب وتمتعه بثقة جميع الأوساط والفئات"،[264] وأكّد البعض الآخر ما عرف به الرجل من "صبر مشوب بالتفاؤل الدائم" « patience souriante ».[265] واستفاد ابن عمار أيضا من خبرته المكتسبة من التجربة السابقة ومن قدراته التوفيقية والتجميعية وخصوصا من مساندة الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحرّ الدستوري الجديد له إذ صرّح قبيل تشكيل حكومة بن عمار الثانية قائلا:

"يمكنني أن أصرّح لكم بأنّ هناك آمالا كبيرة في الوصول إلى تشكيل هاته الوزارة عند ظهر الغد على أكثر تقدير وإنّي أعبّر عن إحساسات الصداقة التي أكنّها للرئيس بن عمار وأقدّر رغبته في جمع أكثر ما يمكن من النزعات والرجال الأكفاء... وسيذكر التاريخ أنّ الرئيس الطاهر بن عمار بمجاملته ووطنيته وإخلاصه وعمله المتواصل قد جمع أكثر ما يمكن من وسائل إنجاح هذه التجربة".[266]

[264] « Deuxième ministère Ben Ammar », *La Presse*, 18 Septembre 1955.
[265] « Dernier acte de la crise ministérielle tunisienne », *La Presse*, 18 Septembre 1955.
[266] جريدة "**الصباح**"، 17 سبتمبر 1955.



الطاهر بن عمار وعلى يساره صديقه ألبير بسّيس بعد أن نجح في ضمّه إلى حكومته محقّقا بذلك ما وعد به سنة 1954 من تشريك أحد الوزراء اليهود.

المصدر: الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار.

وفي يوم 17 سبتمبر 1955 تم التنصيب الرسمي لحكومة بن عمار التي ضمت 12 وزيرا[267] وهم الشخصيات الآتي ذكرها:

الاسم واللقب	الخطة الوزارية	الانتماء السياسي	المهنة الأصلية
الطاهر بن عمار	رئيس مجلس الوزراء	مستقل	فلاح
محمد المصمودي	وزير الاقتصاد الوطني	الحزب الدستوري الجديد	صحافي ثم ممثل الحزب بباريس
المنجي سليم	وزير الداخلية	الحزب الدستوري الجديد	محامي
موسى الكاظم بن عاشور	وزير العدل	مستقل	رئيس سابق لمحكمة الوزاره
محمد بدرة	وزير الفلاحة	مستقل ومتعاطف مع الحزب الدستوري	ملّاك ورجل أعمال
الهادي نويرة	وزير المالية	الحزب الدستوري الجديد	محامي
جلولي فارس	وزير المعارف	الحزب الدستوري الجديد	أستاذ لغة عربية
الصادق المقدم	وزير الصحة	الحزب الدستوري الجديد	طبيب
فتحي زهير	وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية	مستقل ومتعاطف مع الحزب الدستوري	محامي

[267] تمّ تدعيم هذه المجموعة في فيفري 1956 بعضو جديد هو الباهي الأدغم الذي أسندت له خطة وزير دولة ونائب لرئيس مجلس الوزراء حتّى تتسنّى له المشاركة في مفاوضات الاستقلال.

الشاذلي رحيّم	وزير البريد والبرق والهاتف	مستقل وعضو سابق بالحزب الاشتراكي	فلاح
عز الدين العباسي	وزير الأشغال العمومية	مستقل ومتعاطف مع الحزب الدستوري	مهندس
ألبير بسّيس	وزير التعمير	مستقل	محامي

وفي قراءة أولية لهذه التشكيلة الحكومية لاحظ روجي سايدو Roger Seydoux، المندوب السامي الفرنسي بتونس، أنّ الطاهر بن عمار كوّن حكومته بطريقة مغايرة لتكوين الحكومة السابقة حيث أعدّ منذ البداية قائمة خاصة بالوزراء غير الدستوريين وعرضها على مستشاريه وممثلي المنظمات الوطنية الذين استشارهم بصفة منفردة على الطريقة الفرنسية، فكانت النتيجة أن مارس عمله بكل يسر وبأكثر نفوذ.[268]

وبيّن ممثّل فرنسا أنّ هذه السلطة لم تكن مطلقة لأنّ الديوان السياسي أعدّ قائمة مرشّحيه بصفة مسبقة وضغط على الطاهر بن عمار حتّى يمنعه من تشريك أيّ شخص من المعارضين للاتفاقيات على غرار صالح فرحات ويدفعه بالمقابل إلى اختيار بعض الوزراء التكنوقراط أو المستقلين المعروفين بتعاطفهم الواضح مع الحزب حتّى أنّه يمكن اعتبار الطاهر بن عمار وألبير بسّيس المستقلين الوحيدين في الحكومة. وحرص الحزب الدستوري الجديد على إبعاد الشاذلي رحيّم عن وزارة الشغل ونجح في ذلك فتمّ ترشيح البحري قيقة ثم إسماعيل زويتن وهو أحد أقارب الحبيب بورقيبة، الذي خيّر في الأخير الإبقاء على قريبه إلى جانب المنجي سليم لمساعدته في إعادة هيكلة سلك القياد. فاستغل الطاهر بن عمار هذه الفرصة ليعيد بنجاح ترشيح صديقه فتحي زهير لهذه الخطة الحسّاسة بالنسبة إليه وبالنسبة لكبار الملاكين المتخوفين من السياسة الاجتماعية للاتحاد العام التونسي للشغل، مع العلم أنّ

[268] **أ. و. خ. ف.**، ص. 296...**نفس المصدر**، تقرير من روجي سايدو إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 17 سبتمبر 1955.

عز الدين العباسي كان عضوا بالهيئة الإدارية لهذا الاتحاد لكنّه شارك في الحكومة باسمه الخاص فقط.[269]

واضطر الطاهر بن عمار بعد توزير فتحي زهير إلى إدخال بعض التعديلات على مكتبه فأصبح يتكوّن كالآتي:

- مدير الديوان: توفيق بن الشيخ وهو ابن حلومة بن عمار شقيقة الطاهر بن عمار.
- رئيس الديوان: المنذر بن عمار وهو شقيق وسيلة بن عمار (... !) ولا تربطه أيّة علاقة قرابة بعائلة الطاهر بن عمار.
- الملحق الصحفي: الحبيب الشطّي.
- المستشار القانوني: حمادي السنوسي.

وتبدو هذه التركيبة الوزارية التي ضمت ستة وزراء من التشكيلة الحكومية السابقة أكثر تجانس وأوسع تمثيلية من سابقتها وهو ما يفسّر الارتياح الذي قوبلت به من الرأي العام التونسي والأحزاب والمنظمات والصحف الممثّلة له. ولم تشذ عن هذه القاعدة سوى صحيفة "الأسبوع" المتعاطفة مع الحزب الحرّ الدستوري القديم ومع صالح بن يوسف، والتي انتقدت تركيبة الوزارة وأشارت إلى محاباة الطاهر بن عمار لأصدقائه من الأعضاء السابقين للمجلس الكبير الذين أصبحوا يمثّلون ربع عدد الوزراء وركّزت هجماتها بالخصوص على فتحي زهير والصادق المقدم.[270]

وكانت هذه الجريدة الوحيدة من بين الجرائد التونسية التي انتقدت في بعض أعدادها الوزير الأول الطاهر بن عمار ولا سيّما في عددها الصادر يوم 14 نوفمبر 1955 ونذكر ممّا ورد فيه ما يلي:

"وتحدثت الجاسوسة الثانية عن الإضراب الجديد في هناشر صاحب الدولة الوزير الأكبر وقالت إنّه خاطب عملته بقوله: إذا لم ترعووا فإنّي سأشكوكم للعامل وهو يزج بكم في السجن، وامتنع عن قبول أربعة من العملة المضربين فهدّدوه باستئناف الإضراب. فما رأيكم

[269] **المصدر نفسه.**

[270] "ركن أسرار الأسبوع"، جريدة "**الأسبوع**"، 26 سبتمبر 1955.

في رئيس حكومة لا يطبق القوانين الاجتماعية على عملته؟". وذكرت في نفس العدد أنّ المنوبي بن عمار استغل سلطة شقيقه الطاهر بن عمار ليشتري محصول أحد الهناشر التابعة لجمعية الأوقاف بمبلغ 400 ألف فرنك في حين أنّه يقدّر ب700 ألف فرنك مستفيدا من التسهيلات التي وفّرها له مدير الجمعية.[271]

وكان يدير هذه الجريدة نور الدين بن محمود، الذي قال عنه علي المعاوي في مذكّراته بأنّه "كان رائدا من رواد السفارة الفرنسية هنا في تونس" وذكر أنّه قام بطرده من دار صالح بن يوسف الذي اضطر في الأخير إلى مقابلته لتجنّب انتقاداته ولتوظيفه في الدعاية لصالحه.[272] ويوحي ذلك بأنّه كان يهاجم حكومة ابن عمار من منطلقين مختلفين هما خدمة مصالح الإدارة الفرنسية وصالح بن يوسف في نفس الوقت، ولا يعني ذلك أنّ ما ذكره غير صحيح فالإضراب وقع فعلا في مزارع ابن عمار ولكن لغايات أخرى سنبيّنها لاحقا.

وبعد مضيّ ما يقارب الشهر عن تكوينها أصدرت حكومة بن عمار برنامجها السياسي والاقتصادي وحصل هذا البرنامج على موافقة محمد الأمين باي يوم 13 أكتوبر 1955،[273] ويظهر تأثير الطاهر بن عمار جليّا عند صياغة هذا البرنامج الذي طغى عليه الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالنشاط الفلاحي.[274]

فهل سيتسنّى تطبيق هذا البرنامج الحكومي في ظلّ تفجّر الخلاف اليوسفي البورقيبي؟

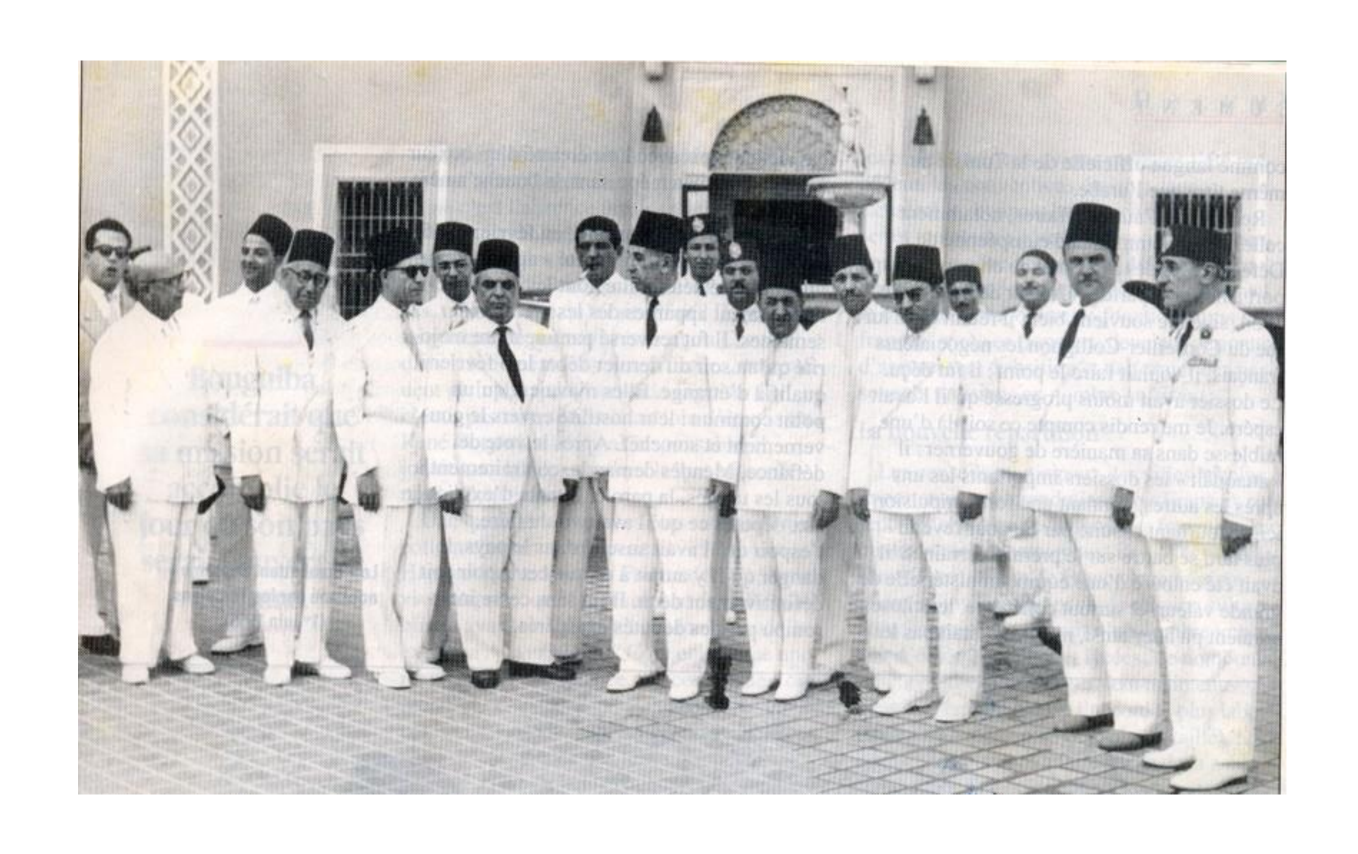
---

[271] **المصدر نفسه**، 14 نوفمبر 1955.

[272] المعاوي (علي): **ذكريات وخواطر**، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، منوبة، 2007، ص. 593- 594.

[273] « S. A. le Bey a approuvé le programme du gouvernement actuel : gouvernement de transition », *La Presse*, 14 octobre 1955.

[274] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1944- 1955)ن بك. 680، ص. 378: نحو نهاية عهد الحماية (ماي- أكتوبر 1955)، تقرير من روجي سايدو إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 14 أكتوبر 1955.



الطاهر بن عمار يتوسّط أعضاء حكومته يوم 19 سبتمبر 1955.

المصدر: الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار.

2- موقف الطاهر بن عمار من الخلاف اليوسفي البورقيبي ومن تطبيق الاتفاقيات التونسية الفرنسية.

سنحاول في هذا المبحث التعرّف على علاقة الطاهر بن عمار بصالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد، وتقصّي ملامح موقفه من الخلاف الشخصي والسياسي بينه وبين الحبيب بورقيبة رئيس الحزب، هذا الخلاف الذي تحوّل إلى مواجهة مفتوحة بين شقين متنافرين: البورقيبية واليوسفية.

ونشير منذ البدء إلى صعوبة الخوض في هذه المسألة لعدّة اعتبارات منها ندرة المصادر رغم عثورنا على إشارات مهمة حول هذا الموضوع في الأرشيف الفرنسي وخصوصا في تقارير المندوب السامي الفرنسي بتونس روجي سايدو Roger Seydoux وفي بعض الشهادات الشفوية الموثّقة لشخصيات تونسية.

وتكمن هذه الصعوبات أيضا في ضرورة الفصل بين المواقف الشخصية للطاهر بن عمار بوصفه صديق قديم لصالح بن يوسف ومواقفه الرسمية بوصفه رئيس الحكومة التونسية التفاوضية الموقّعة على اتفاقيات الحكم الذاتي في جوان 1955 ورئيس الحكومة المباشر عندما تمّ تجريد صالح بن يوسف من منصب الأمانة العامة وعضوية الديوان السياسي للحزب بسبب مناهضته لتلك الاتفاقيات بالذات، التي اعتبرها خطوة إلى الوراء. ولا ننسى أنّ هذه الحكومة كانت خاضعة لهيمنة الأغلبية الدستورية ولتأثير السلطة الفرنسية المساندة للحبيب بورقيبة وهو ما يظهر خاصة في التعجيل بنقل السلطة الأمنية للتونسيين قبل انقضاء الآجال المحدّدة في اتفاقيات الحكم الذاتي، وهو ما لا يوفّر هامشا كبيرا من الحرية والسلطة للطاهر بن عمار في فرض مواقفه وآرائه من الخلاف اليوسفي البورقيبي.

فهل نجح الطاهر بن عمار في إبراز موقفه من هذا الصراع والتعبير عن انحيازه لطرف دون الآخر؟ أم إنّه اكتفى بدوره الحيادي والتوفيقي الحذر والمتحفّظ الذي يتناسب أكثر مع منصبه ومع شخصيته؟

أ- هل كان الطاهر بن عمار منحازا إلى صالح بن يوسف ومتعاطفا مع الحركة اليوسفية؟

عاد صالح بن يوسف إلى تونس يوم 13 سبتمبر 1955 وكان الطاهر بن عمار من ضمن الشخصيات التي هبت لاستقباله في مطار العوينة، ثم قام بزيارته في مقر إقامته بمونفلوري بعد يومين من وصوله. ولم تكن هذه الزيارة مجرّد زيارة مجاملة بين صديقين قديمين كما صرّح بذلك ابن يوسف،[275] بل من المرجّح أنّها كانت تتعلّق بالمشاورات الجارية آنذاك حول تشكيل الحكومة التونسية لأنّ صالح بن يوسف قام بنفسه بزيارة ابن عمار في مقر إقامته بضاحية خير الدين قبيل ساعات قليلة من تحديد القائمة النهائية لأعضاء الحكومة التونسية يوم 17 سبتمبر 1955.[276]

فهل تعلّق الأمر بمحاولة قام بها الطاهر بن عمار لتشريك صالح بن يوسف في حكومته؟

تبنّى المنصف الشابي هذا الرأي حيث ذكر أنّ الطاهر بن عمار عمل على تشريك صالح بن يوسف في الاستشارة التي سبقت تكوين حكومته، وأنّه عرض عليه بالاتفاق مع المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد المشاركة في هذه الحكومة رغم اعتراض السلطات الفرنسية عليه لكنّه امتنع بشدّة.[277]

وهو أمر غير مستبعد لأنّ هذه الفرضية كانت مطروحة في صفوف النخبة التونسية المعتدلة أمثال العزيز الجلولي كما سبق أن بيّنا، ثم إنّ مشاركة ابن يوسف في الحكومة تعني بالنسبة للطاهر بن عمار اعترافا ضمنيا بقبول الاتفاقيات التونسية الفرنسية التي قام بتوقيعها يوم 3 جوان 1955.

وذهب الحبيب المولهي في الأمر مذهبا آخر، وبيّن في مذكّراته أنّ إمكانية تشريك أحد المقرّبين من صالح بن يوسف طرحت بعد تكوين الحكومة الانتقالية، إذ تحدّث عن اتفاق سرّي بين صالح بن يوسف ومحمد الأمين باي يتمّ بموجبه تقديم الطاهر بن عمار لاستقالة

---

[275] « M. Tahar Ben Ammar a terminé hier soir ses consultations », *La Presse*, 16 Septembre 1955.

[276] جريدة "**البلاغ**"، 17 سبتمبر 1955.

[277] الشابي (منصف): **صالح بن يوسف. حياة كفاح**، دار الأقواس للنشر، تونس، 1990، ص. 170.

حكومته قبل أن يقع تكليفه من جديد بتشكيل حكومة بديلة يتمّ فيها تعويض وزير الداخلية المنجي سليم بالأمير الشاذلي باي أو بشخصية أخرى تناصر صالح بن يوسف.

ويضيف الحبيب المولهي بأنّ ابن عمار لم يطمئن، وتشكّك في إعادته على رأس الوزارة، فبادر بالالتحاق بمدينة نيس حيث كان يقيم روجي سايدو وأحاطه علما بموضوع هذا الاتفاق السرّي، فتولّى المندوب السامي الفرنسي بتونس إعلام الحبيب بورقيبة، الذي نجح بفضل مناوراته في إبطال هذا المشروع الذي يهدف إلى تجريده من السلطة الأمنية والردعية لتصبح تحت سيطرة خصمه صالح بن يوسف.[278]

وبقطع النظر عن هذه التخمينات فإنّ صالح بن يوسف اختار طريقه وهو محاربة الاتفاقيات، فكان خطابه الشهير بجامع الزيتونة يوم 7 أكتوبر 1955 إيذانا ببداية القطيعة الحقيقية والمواجهة الفعلية بينه وبين أنصارها من أتباع الحبيب بورقيبة. وذكر روجي سايدو أنّه احتجّ بشدّة لدى الطاهر بن عمار على هذا الخطاب المحرّض على التمرد وطالبه بضرورة اتخاذ حكومته لموقف واضح منه، ولم يكتف بذلك بل هدّده أيضا بتعليق تطبيق الاتفاقيات الثنائية المكرّسة للحكم الذاتي.[279]

ولم يصدر ردّ الفعل الفوري عن حكومة بن عمار بل صدر عن الديوان السياسي الذي قام بطرد صالح بن يوسف من الحزب وتجريده من خطة الأمانة العامة، وهو ما يفسّر تركيز الأمين العام السابق للحزب الدستوري الجديد في حملته الصحفية على أعضاء المكتب السياسي لحزبه فقط إذ صرّح لجريدة "البلاغ" في بداية شهر نوفمبر 1955 قائلا:

"إنّ مسؤولية الاتفاقيات الفرنسية التونسية التي هي الخطر الداهم لا يتحمّل مسؤوليتها جلالة الملك المعظّم أبقاه الله ولا الرئيس بن عمار وإنّما يتحمّل مسؤوليتها الديوان السياسي".[280]

---

[278] المولهي (محمد الحبيب): **الوطن والصمود**...**نفس المرجع**، ص. 267. وذكر الحبيب المولهي أنّ صالح بن يوسف هو الذي أطلعه شخصيا على تفاصيل هذا الموضوع وأعلمه بأنّ الحبيب بورقيبة نجح في استعطاف الملكة التي أثّرت على زوجها محمد الأمين باي ليتخلّى عن الفكرة. وبيّن المولهي أنّ خبر اللقاء بين ابن عمار وروجي سايدو في نيس لم يتم كشفه إلّا بعد الاستقلال.ونسوق هذه الرواية، التي لم يحدّد المولهي تاريخها بالضبط، بكل احتراز رغم أنّ تفاصيلها لا تتناقض مع الحقائق التاريخية ومع توجهات الفاعلين التاريخيين في تلك الفترة.

[279] M. A.E. Commission de publications des documents diplomatiques français : *Documents diplomatiques français*, 1955 t 2. (juillet-décembre 1955), Imprimerie Nationale, Paris, 1988, p. 628- 629, de M. Roger Seydoux, Haut Commissaire de France à Tunis à M. Pierre July, Tunis le 7 octobre 1955.

[280] جريدة "**البلاغ**"، 3 نوفمبر 1955.

وقام الديوان السياسي في خطوة ثانية بتنظيم مؤتمر استثنائي للحزب في مدينة صفاقس ابتداء من يوم 15 نوفمبر 1955 وفّر فيه كل الظروف الملائمة لتكريس إقصاء صالح بن يوسف، الذي حاول باسم "الأمانة العامة" تنظيم اجتماع عام موازي بالملعب البلدي جيو أندري Géo André (ملعب الشاذلي زويتن بتونس حاليا) فرخّصت له بلدية الحاضرة قبل أن تتراجع وزارة الداخلية وتصدر قرارا بمنع الاجتماع المذكور.

والتجأ صالح بن يوسف بعد رفض مطلبه إلى الطاهر بن عمار، الذي أكّد له أنّه لم يصدر قرار المنع وأنّه يجهل مصدره، ولم يكتف رئيس الحكومة التونسية بذلك بل اتصل بالمنجي سليم وزر الداخلية الموجود آنذاك بمدينة صفاقس وألحّ عليه وهدّده بالاستقالة حتّى أجبره على الموافقة بالترخيص للاجتماع. وقد رأت جريدة "البلاغ" الموالية لصالح بن يوسف في هذا الموقف "انتصارا سجله الرئيس بن عمار على وزير الدفاع عن الاتفاقيات (المنجي سليم) كما نعتبره حسنة ثانية نسجلها لسيادة الرئيس بن عمار الذي أبى أن تكبت حرية الرأي في تونس باسم حكومة هو رئيسها".[281]

ولكنّ الطاهر بن عمار عجز عن مساعدة صالح بن يوسف عندما سعى إلى الحصول على ترخيص لتنظيم مؤتمر حزب "الأمانة العامة" وأبلغه يوم 11 جانفي 1956 أنّ وزير الداخلية هو المسؤول عن قرار المنع الذي برّره بأسباب قانونية وأخرى أمنية.[282]

وكان الطاهر بن عمار يرى قبل ذلك أنّ الحل الوحيد بالنسبة لصالح بن يوسف يكمن في تكوين حزب سياسي جديد وهو أمر ليس بغريب منه بوصفه متشبّع بالمبادئ الليبرالية الغربية القائمة على التعددية السياسية واحترام الرأي المخالف. وكان حسب تأكيد روجي سايدو يعتقد مثل الشاذلي باي وبعض الوزراء أنّ حظوظ بورقيبة في الصمود أمام المعارضة اليوسفية ضئيلة جدّا لأنّ خصمه ابن يوسف، المناصر لكل الحريات، سيخرج ظافرا على المدى البعيد.

واستنتج روجي سايدو Roger Seydoux من هذه الآراء أنّ "فيروس صالح بن يوسف قد تسرّب إلى حكومة بن عمار، إلّا أنّ ذلك لا يعني الحديث عن وجود مظاهر انقسام حقيقي داخلها".[283]

---

[281] "الرئيس الطاهر بن عمار يسجل نصرا جديدا على وزير الدفاع عن الاتفاقيات"، جريدة "**البلاغ**"، 20 نوفمبر 1955.
[282] « Le gouvernement interdit le congrès de Salah Ben Youssef », *La Presse*, 12 janvier 1956.

وتعكّرت منذ بداية شهر ديسمبر 1955 الأوضاع الأمنية بالبلاد التونسية نتيجة احتدام المواجهة بين اليوسفيين والبورقيبيين، وأصبح الحبيب بورقيبة يسعى جاهدا إلى التعجيل بنقل السلطة الأمنية من الإشراف الفرنسي إلى الإشراف المباشر لوزارة الداخلية التونسية. وكان روجي سايدو يتفهّم هذا المطلب الاستراتيجي الكفيل بتعزيز جانب حليفه الحبيب بورقيبة ضدّ خصمهما المشترك صالح بن يوسف غير أنّه يخشى في نفس الوقت من معارضة "المتفوّقين الفرنسيين" ولا يستطيع تنقيح الاتفاقيات المصادق عليها من الحكومتين التونسية والفرنسية قبل انقضاء الآجال المنصوص عليها. وحاول من هذا المنطلق القيام بمناورة مزدوجة ليثبت لحكومته أنّ حالة الانفلات الأمني التي تشهدها البلاد التونسية لا تسمح بنقل السلطة الأمنية للتونسيين وفي ذلك إرضاء للمعمّرين الفرنسيين وليوهم الحبيب بورقيبة أنّ القصر الملكي يرفض القيام بهذه الخطوة لأنّه متعاطف مع صالح بن يوسف في حين كان همّ الباي الحفاظ على حالة الأمن بالبلاد بعد تعدّد الاغتيالات في صفوف اليوسفيين، وستؤدي هذه المناورة إلى توتّر علاقة الطاهر بن عمار بالحبيب بورقيبة كما سنبيّن لاحقا.

وأشار المندوب السامي الفرنسي في تقرير صادر بتاريخ 7 ديسمبر 1955 إلى أنّ باي تونس كان يرغب في عدم نقل السلط الأمنية للحكومة التونسية لما فيه من خطر أكيد على أنصار صالح بن يوسف، وهو أمر مستبعد لأنّ محمد الأمين لا يمكن أن يعبّر أمام ممثّل فرنسا في نفس الوقت عن تعاطفه مع ابن يوسف ومعارضته للاتفاقيات التي صادق عليها، ونرى أنّ الأمر يتعلّق إمّا بسوء فهم وتأويل خاطئ من روجي سايدو أو بمناورة واعية منه وهو الأرجح.[284]

---

[283] M. A.E. Commission de publications des documents diplomatiques français : *Documents diplomatiques français*, 1955 t 2. (juillet-décembre 1955), Imprimerie Nationale, Paris, 1988, p. 628- 629, de M. Roger Seydoux, Haut Commissaire de France à Tunis à M. Antoine Pinay, Tunis le 23 novembre 1955.

[284] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1944- 1955)، بك. 681، ص. 379: نحو نهاية عهد الحماية الفرنسية بتونس (نوفمبر- ديسمبر 1955)، مذكّرة من روجي سايدو إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 7 ديسمبر 1955.



الطاهر بن عمار برفقة صالح بن يوسف في مدينة جينيف يوم 13 نوفمبر 1954.

المصدر: الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار.

وكرّر محمد الأمين باي احتجاجه على السياسة الفرنسية عند لقائه مع روجي سايدو يوم 24 ديسمبر 1955 بعد تطبيق البروتوكول الأمني الجديد بين الحكومتين الفرنسة والتونسية في نطاق ما يسمّى بالاتفاقيات الصغرى بدون استشارته، وعبّر عن خشيته من توظيف هذه القوة الردعية الجديدة في قمع المعارضة اليوسفية حسب ادعاء المندوب الفرنسي دائما.

وذكر روجي سايدو Roger Seydoux المندوب السامي الفرنسي في تعليقه عن هذا اللقاء ما يلي نصّه:

"إنّ الطاهر بن عمار، رئيس مجلس الوزراء الذي كان حاضرا لهذه المحادثة، لم يبد تقريبا أيّ ردّ فعل من موقف العاهل التونسي المتعاطف مع ابن يوسف والمنتقد لسياسة حكومته. وأشير بخصوص مسألة الأمن الداخلي أنّ السيد الطاهر بن عمار تبنّى للمرة الثانية أمام الباي موقفا متحفّظا لرجل يعتقد أنّ الأمور سوّيت بمعزل عنه وأنّه غير مطالب في هذه الحالة بتبنّي موقف محدّد. وأذكّر في هذا الصدد أنّ البروتوكولات الخاصة بالأمن العام كانت محل تبادل رسائل بيني وبين رئيس الحومة التونسية".[285]

وهو تقرير غامض لم يبيّن بدقة هل كان احتجاج الباي سببه منح السلطة الأمنية للحكومة التونسية أم هو تعبير عن عدم الرضا على تواصل الاضطرابات الأمنية؟ وما هي الأمور التي سويت بعيدا عن ابن عمار إذا كان التقرير نفسه يبيّن أنّه أشرف على مفاوضات انتقال السلطة الأمنية؟ ولسنا ندري ما طبيعة الموقف الذي كان ينتظره روجي سايدو من الطاهر ابن عمار، الذي يفرض عليه منصبه السياسي عدم التورّط العلني في مساندة أيّ طرف من طرفي النزاع ويحتّم عليه في نفس الوقت عدم رفض الخطوة الجديدة المتمثلة في نقل السلطة الأمنية إلى الحكومة التونسية، وسنبيّن لاحقا روايته الخاصة حول هذا اللقاء الذي كانت له انعكاسات خطيرة على مستقبله السياسي.

ويبدو أنّ المندوب السامي الفرنسي أراد بهذا الكلام أن يعبّر عن عدم فهمه لما كان يدور في ذهن الطاهر بن عمار بالضبط بخصوص الخلاف اليوسفي البورقيبي، ومن المؤكّد أنّه نقل أطوار هذا اللقاء إلى الحبيب بورقيبة عند لقائه به بعد يوم واحد من مقابلته للعاهل الحسيني ووزيره الأول أي يوم 25 ديسمبر 1955، وهو ما يفسّر إعراب رئيس الحزب الدستوري

---

[285] **المصدر نفسه**، تقرير من روجي سايدو إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 27 ديسمبر 1955 حول لقائه مع الباي يوم 24 ديسمبر 1955.

الجديد لسخطه الشديد من القصر الملكي المنحاز إلى غريمه صالح بن يوسف وخصّ بالذكر الأمير الشاذلي باي والأميرة زكية وزوجها الدكتور محمد بن سالم.[286]

أمّا بخصوص الطاهر بن عمار، فقد ذكر الحبيب بورقيبة لمحدّثه الفرنسي أنّه لا يمتلك أيّة سلطة وأنّه مستاء من حكومته ومن بعض الوزراء المتهمين بالتعاون مع صالح بن يوسف وإمداده مباشرة بأسرار الحكومة. وعبّر بورقيبة عن عدم عزمه القيام بتغييرات جوهرية في صلب الحكومة بخلاف الإشاعات الرائجة حول الإبعاد المنتظر للطاهر بن عمار من رئاسة الحكومة التونسية، وبرّر ذلك بأنّ الرأي العام غير مهيأ لمثل هذا الإجراء الذي يمكن أن يلقى أيضا معارضة محمد الأمين باي. واعترف بورقيبة أنّه يفكّر في إحياء خطة الأمانة العامة للحزب ومنحها إلى الباهي الأدغم ليكون بمثابة الوزير الأول الحقيقي للحكومة التونسية ويضمن بذلك احتواء الطاهر بن عمار وتهميشه. وعبّر رئيس الحزب عن رغبته في إنشاء محكمة خاصة لفرض الأمن بالبلاد وملاحقة "المشاغبين"، وكان متفقا مع روجي سايدو حول تجنب التصفية الجسدية لصالح بن يوسف لكي لا يتحول إلى شهيد ولمّح إلى ضرورة دفعه إلى الالتجاء إلى القاهرة للحدّ من إشعاعه وخطورته.[287]

وتمّ تطبيق هذا الاتفاق، الذي يدلّ على توافق كبير بين بورقيبة وممثّل فرنسا بتونس،[288] بنجاح تام، إذ ذكر روجي سايدو لمحمد الأمين باي في لقائه به بعد هروب صالح بن يوسف إلى ليبيا يوم 28 جانفي 1956 أنّه وافق بطلب ملحّ من الحكومة التونسية على التغاضي عن هروب الأمين العام السابق للحزب الدستوري الجديد من البلاد التونسية بدعوى حمايته لأنّه سيكون أكثر أمانا وهو في الخارج، فاقتنع الباي بهذه الحجج واعتبر أنّ وجوده في الخارج أضمن لسلامته لما كان يلقاه وأنصاره من ملاحقة وقمع من بورقيبة وأعوانه.[289]

---

[286] **المصدر نفسه**، تقرير من روجي سايدو إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 27 ديسمبر 1955 حول لقائه مع الحبيب بورقيبة يوم 25 ديسمبر 1955.

[287] **المصدر نفسه.**

[288] ذكر روجي سايدو في مذكّرة له إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 20 جانفي 1956 أنّ مصلحة فرنسا تقتضي تدعيم مكانة الحبيب بورقيبة والحكومة التونسية لما يبدونه من مساندة للتعاون مع فرنسا ومع الغرب ككل وأضاف بأنّ بورقيبة لا يزال محافظا على هيبته الكبيرة لدى الرأي العام التونسي. وبيّن في مذكّرة أخرى بتاريخ 6 فيفري 1956 أنّه لا يمكن التفكير في التراجع عن الدعم الذي تقدمه الحكومة الفرنسية للحبيب بورقيبة بشرط أن لا يتعدّى هذا الدعم بعض الحدود حتّى لا يتم إجبار الباي على الاستقالة.

[289]M. A. E. Commission de publications des documents diplomatiques français : *Documents diplomatiques français*, 1956 t1. (janvier- juin 1956), Imprimerie Nationale, Paris, 1988, p. 161- 163, de M. Roger Seydoux, Haut Commissaire de France à Tunis à M. Alain Savary, secrétaire d'Etat aux affaires marocaines et tunisiennes, Tunis le 6 février 1956.

وقد تعرّض محمد الحبيب المولهي في شهادة خاصة إلى دور الطاهر بن عمار في تأمين هروب صالح بن يوسف من البلاد التونسية في أواخر شهر جانفي 1956، وذكر في هذا الصدد الرواية الآتي بيانها:

"اتّصل بي السيد الطاهر بن عمار، ذات يوم في الصباح الباكر، وطلب منّي أن آتيه فورا.. ذهبت إليه، فبادرني بسؤاله: أين صالح بن يوسف؟ أين تخبّأ؟.. أجبته: أين اختفى؟ لا علم لي باختفائه إلّا اللحظة.. قال: الأمن ما زال في يد فرنسا وكذلك الجيش كما تعرف.. والسلطة تريد القبض عليه ولكنّه هرب قبل ذلك، قل لي أين هو؟ قل لي.

لم يصدقني الطاهر بن عمار وحسب أنّني أخفي عليه الحقيقة ولا أريد إعلامه بمكان سي صالح.. أضاف: قل لي أين هو.. وأنا أهرّبه.. ظللت باهتا ثم أكّدت له: لا علم لي بشيء.

استنتجت من هذا التدخل من الطاهر بن عمار، وقوله إنّه يحب يهرّب سي صالح، استنتجت شيئا أعتقد أنّه صحيح تماما، وهذا ملخّص الاستنتاج: اتفقت فرنسا وبورقيبة على اعتقال صالح بن يوسف، إلّا أنّ فرنسا لم تشأ تلطيخ سمعتها، بصفتها بلاد الحرية والعدالة، وإقحام نفسها في هذه المشاكل، فلجأت إلى الحيلة للخروج من المأزق: طمأنت بورقيبة من ناحية بإعطاء تعليمات للشرطة بإيقاف بن يوسف ومن جهة ثانية بادرت ببث خبر اعتقاله حتّى يبادر بالفرار..

وقول الطاهر بن عمار: قل لي عليه فين.. باش نهرّبو، يدلّ دلالة قطعية على أنّه كان مطّلعا وعلى علم ببرنامج فرنسا إزاء صالح بن يوسف. وإلّا كيف يعقل أن يتصرّف الوزير الأول بهذه الطريقة دون اتّفاق مسبّق مع فرنسا صاحبة السيادة العليا في البلاد. لذا، يمكن القول إنّ هروب صالح بن يوسف تمّ تحت مراقبة فرنسا إذ أنّها لو كانت ترغب في اعتقاله فعلا لتمّ لها ذلك فورا وبكل سهولة".[290]

ونرى من جهتنا أنّ الاتفاق قد وقع فعلا بين بورقيبة وروجي سايدو كما بيّنّا سابقا ويقتضي إجبار صالح بن يوسف على الفرار بعد إطلاق نبإ اعتقاله الوشيك، وتمّ بعد ذلك إعلام الطاهر بن عمار بالأمر فانخرط في هذه اللعبة لأنّه يعرف مسبقا أنّ فشلها يعني الاعتقال

[290] المولهي (محمد الحبيب): **الوطن والصمود**..**نفس المرجع**، ص. 268. وقد حافظنا على نصّ الرواية كما ورد من دون أيّ تدخل منّا.

الفعلي لصالح بن يوسف وربّما لأنّه اقتنع مثل محمد الأمين باي بأنّ هروبه يوفّر له حماية أفضل من الأخطار المحدقة به بتونس. ويبدو أنّ ابن عمار استدعى الحبيب المولهي، المعروف بتعاطفه مع صالح بن يوسف، لتبرير موقفه وإبراز حسن نواياه تجاه الأمين العام المخلوع الذي كان قد غادر البلاد التونسية، وهو بالتالي لم يكن يسعى لا إلى تهريبه ولا إلى توريطه بتسهيل اعتقاله أثناء فراره لأنّ السلطة الفرنسية لم تكن ترغب في ذلك أصلا . وقد تفطّن الحبيب المولهي لذلك لكنّه لم يتفطن إلى أنّ السلطة الفرنسية لم تغالط بورقيبة ولم توهمه بأنّها ستتولّى القبض على ابن يوسف بل كانت على اتفاق تام معه حول طبيعة الخطة ومراحل تنفيذها.

وتفيدنا بعض الروايات الأخرى في تأكيد مساهمة الطاهر بن عمار في تغطية عملية هروب صالح بن يوسف إلى ليبيا من ذلك شهادة المناضل عبد القادر زروق الذي ذكر أنّ ابن عمار والمنجي سليم كانا يفضّلان نجاة صالح بن يوسف فغضّا الطرف عن عملية الفرار، وللإشارة فإنّ تسريب إشاعة اعتقاله تمّ بواسطة أحد العاملين بالوزارة الأولى.[291]

وقد ظل الطاهر بن عمار محافظا على حياده الحذر إزاء الخلاف اليوسفي البورقيبي أو إنّه نجح في إخفاء تعاطفه مع صالح بن يوسف وعدم انسجامه مع الحبيب بورقيبة إلى حدّ اللقاء المطوّل الذي جمعه بروجي سايدو Roger Seydoux يوم 27 مارس 1956 وتمّ فيه الخوض في عدّة مسائل منها الخلاف بين ابن يوسف وبورقيبة. وعبّر ابن عمار بهذه المناسبة عن استيائه من التصريحات الأخيرة التي قدّمها بورقيبة إلى جريدة "اللوموند" « Le Monde » ولمّح فيها إلى إلغاء الملكية في حين أنّ ممثلي المنظمات التونسية المتحالفين في إطار "الجبهة القومية" أعلنوا تبنيهم لنظام الملكية الدستورية.

وأعلن الطاهر بن عمار في نفس الوقت عن رفضه للتصريحات الصادرة عن صالح بن يوسف في ليبيا لأنّها لم تعد ملائمة بعد حصول البلاد على استقلالها، وندّد بشدّة بالعمليات الإرهابية التي يعتبر المحرّض الرئيسي عليها. وبيّن لمحاوره أنّ الجوّ السائد بعد توقيع بروتوكول 20 مارس 1956 يقتضي إرسال وفد يتكون من شخصيات وطنية مستقلة إلى طرابلس لإقناع صالح بن يوسف بالعودة إلى تونس باعتبار أنّ حملته أضحت بدون هدف

[291] السوفي (عمار): **عواصف الاستقلال: رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي. جذوره وتداعياته من ثامر إلى الشرايطي،** (بدون دار نشر)، تونس، 2006، ص. 261.

بعد استقلال البلاد، وأسرّ إلى روجي سايدو بأنّه بصدد استشارة أصدقائه السياسيين لتكوين هذا الوفد وأنّه يعتزم المشاركة فيه بنفسه.[292]

ويعبّر هذا الموقف على نزاهة الطاهر بن عمار وتشبعه بروح التسامح والديمقراطية، ولا يدل على تعاطفه مع صالح بن يوسف فقط بل يدل أيضا على تمرّسه الكبير بفن السياسة والقيادة إذ أنّ عودة الأمين العام السابق للحزب الدستوري الجديد تعني بالنسبة إليه المحافظة على دور الحكم ورجل الوفاق بين بورقيبة وابن يوسف والقصر الملكي.

وهو ما لم يتفطن إليه روجي سايدو، الذي ذكر أنّ اعترافات الطاهر بن عمار أمامه كانت بمثابة الاكتشاف بالنسبة إليه فكتب إلى وزارة الخارجية الفرنسية ما يلي نصّه:

"لقد ذهلت بصفة كبيرة عندما لاحظت العداء الذي يكنّه الطاهر بن عمار إلى الحبيب بورقيبة، وهذا لا يمكن إلّا أن يؤكّد لي أنّ رئيس الوزراء يمتلك تعاطفا حقيقيا مع صالح بن يوسف".[293]

وانعكس ذلك على صورة الطاهر بن عمار في التقارير الفرنسية الصادرة بعد تاريخ هذا اللقاء ومنها التقرير الذي كتبه روجي سايدو حول الحكومة التونسية الأولى بعد الاستقلال، والذي ذكر فيه أنّ حكومة الحبيب بورقيبة أكثر تجانس من سابقتها حكومة الطاهر بن عمار التي كانت تضم عدة متعاطفين مع صالح بن يوسف على غرار رئيسها ابن عمار وفتحي زهير والكاظم بن عاشور وبدرجة أقل الصادق المقدم وجلولي فارس.[294]

وورد في تقرير صادر عن السفارة الفرنسية بتاريخ 20 سبتمبر 1956 أنّ حكومة بن عمار أظهرت علامات ضعف، وأنّ رئيسها، الملّاك العقاري الكبير وممثل البورجوازية المحافظة، يعتبر شخصية ضعيفة لا يعتمد عليها في الأوقات الصعبة. وأضاف نفس التقرير بأنّ هذه الحكومة كانت متردّدة وعاجزة عن مواجهة دعاية صالح بن يوسف وأعمال عصاباته.[295]

[292] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1956- 1969)، ص. 108: الوضع السياسي بالبلاد التونسية (1956)، مذكّرة من روجي سايدو إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 28 مارس 1956.

[293] **المصدر نفسه.**

[294] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1956- 1969)، ص. 108...**نفس المصدر**، تقرير من روجي سايدو إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 17 أفريل 1956.

[295] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1956- 1969)، ص. 109: الوضع السياسي بالبلاد التونسية (أوت – ديسمبر 1956)، تقرير صادر عن السفارة الفرنسية بتونس بتاريخ 20 سبتمبر 1956 حول الوضع السياسي بتونس من 1 جوان 1955 إلى 15 أوت 1956.

ومن المرجّح أنّ هذا التحول في الموقف الفرنسي من الطاهر بن عمار لا يعود فقط إلى انتهاء مهامه كوسيط ومحاور ووزير بل يرجع أساسا إلى تعاطفه مع صالح بن يوسف وابتعاده عن الخط البورقيبي المنسجم مع السياسة الفرنسية آنذاك. إلّا أنّ ما نودّ التنبيه إليه هو أنّ انحياز ابن عمار إلى جانب ابن يوسف كان انحيازا شخصيا وعاطفيا أكثر منه سياسيا ولا يعني بالتالي تبنّى المواقف اليوسفية بخصوص الاتفاقيات التونسية الفرنسية والحكم الذاتي وبروتوكول الاستقلال.

ويعود هذا التعاطف في نظرنا إلى الصداقة القديمة التي ربطت بين الرجلين بعد الحرب العالمية الثانية عندما كان بورقيبة بالقاهرة نتيجة الالتقاء الاستراتجي بينهما حول ضرورة تشكيل جبهة وطنية واسعة تضم مختلف المنظمات الاقتصادية والسياسية والنقابية مع السيطرة على المؤسسات النيابية وتوظيفها لخدمة المشروع الوطني، ومن أهم نتائج هذا التقارب مساعدة ابن يوسف للطاهر بن عمار في استعادة رئاسة المجلس الكبير في مرحلة أولى والاشتراك في تقويض هذه المؤسسة بعد ذلك كما بينّا ذلك سابقا.

ويستمدّ هذا التحالف مقوّماته من تشابه الظروف المادية والوسط الاجتماعي للرجلين بوصفهما من كبار الملاّكين والتجّار، وهو ما يفسّر وجود أصدقاء مشتركين بينهما أمثال فتحي زهير والشاذلي رحيم واﻣﺤﻤﺪ شنيق. وكان ابن عمار مقتنعا أنّ ابن يوسف أكثر محافظة من بورقيبة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وأنّه يمكن أن يوفّر ضمانات أكبر لأصحاب المال والأعمال.

وتبرز نزعة الطاهر بن عمار المحافظة أيضا في رؤيته لمؤسسة "المجلس القومي التأسيسي" ولطبيعة النظام السياسي الملائم لفترة بداية الاستقلال.

ب- موقف الطاهر بن عمار من "المجلس القومي التأسيسي" ورؤيته لنوعية النظام السياسي الملائم لفترة ما بعد استقلال البلاد التونسية.

تخوّف النواب الفرنسيون بعد خطاب منداس فرانس في قرطاج يوم 31 جويلية 1954 من بعث مجلس تأسيسي تونسي يعهد له بوضع دستور للبلاد التونسية لأنّه يكون قادرا على إلغاء الاتفاقيات التونسية الفرنسية، لكنّهم تلقوا تطمينات كافية وصرّح الطاهر بن عمار بعد ارتقائه للوزارة الأولى أنّه لا مجال للظنّ بأنّ الدستور التونسي سيكون من وضع مجلس تأسيسي تونسي.[296]

وعلى اثر حصول البلاد على الحكم الذاتي طالبت جميع المنظمات الوطنية التونسية بمجلس تأسيسي لا سيّما الاتحاد العام التونسي للشغل الذي جرّ وراءه الديوان السياسي. وظل الطاهر ابن عمار متمسّكا بموقفه المعارض لإحداث مجلس تأسيسي تونسي، وربّما يعود ذلك إلى التزامه بتعهّداته تجاه الساسة الفرنسيين أو إلى تخوفه من الانعكاسات الممكن حصولها على المدى البعيد من جرّاء إحداث هذه المؤسسة بما فيها نهاية النظام الملكي وحلول نظام جديد محله قد يقوم بقلب التوازنات القائمة.

ولم تجد هذه المعارضة نفعا إذ قرّر المجلس الوزاري المنعقد يوم 28 ديسمبر 1955 تنظيم الانتخابات الخاصة باختيار أعضاء المجلس التأسيسي التونسي على الرغم من الرفض الذي أبداه الطاهر بن عمار ومحمد بدرة لهذا الإجراء.[297]

وصدر في يوم 29 ديسمبر 1955 الأمر العليّ القاضي بإحداث مجلس تأسيسي منتخب بالاقتراع العام المباشر وبدعوة هذا المجلس للانعقاد يوم 8 أفريل 1956 وذلك ليسنّ نظاما دستوريا للبلاد بواسطة نواب الشعب المنتخبين. وقد اختار الطاهر بن عمار التعبير عن موقفه من هذا الحدث بطريقة خاصة نقلتها جريدة "الأخبار" المعادية للاتفاقيات التونسية الفرنسية، التي كتبت ما يلي نصّه:

---

[296] المنستيري (المنصف)، "هل هذه هي خصائص المجلس التأسيسي؟"، جريدة **"الاستقلال"**، 6 جانفي 1956.

[297] **أ. و.خ. ف.**، ص. 379..**نفس المصدر**، مذكّرة من روجي سايدو إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 28 ديسمبر 1955.

"اعتبر الديوان السياسي تكوين مجلس تأسيسي من الأحداث العالمية الكبرى التي يجب أن تهتز لها لا القلوب فقط بل وحتّى كراسي الوزراء أنفسهم ليتحدوا في الاحتفال بهذا الإعلان في يوم مشهود. ولكن اتضح أنّ صاحب الدولة الوزير الأول لا يشارك على ما يظهر زملاءه هذا التفكير بدليل أنّه بارح البلاد التونسية قبل الإعلان عن (الحدث المنيف) وما سمعنا أن في باريس أحداثا جساما تخص تونس تستوجب حضور صاحب الدولة حتى يبادر بالسفر ولا يشارك بقية الوزراء الاحتفال بالإعلان عن تكوين المجلس التأسيسي ويترك مسؤولية الإعلان والتعليق عنه إلى وزير الداخلية.

ويقول المطّلعون إنّ الوزير الأكبر غير مؤمن بالنتائج التي ستسفر عنها انتخابات المجلس التأسيسي ولعلّه غير مرتاح إلى الإعلان عنه في هذه الظروف لذلك فضّل الرحيل عن تونس".[298]

وفي يوم 6 جانفي 1956 صدر الأمر العليّ المنظّم لانتخابات المجلس التأسيسي المزمع تنظيمها يوم 25 مارس 1956 وهو ما تسبّب في تغذية الخلاف بين الطاهر بن عمار والوزراء الدستوريين في حكومته.[299]

وحاولت الصحف الموالية لصالح بن يوسف استغلال الموقف وتضخيم هذا الخلاف المتعلّق في الأصل بانتخابات المجلس التأسيسي ليصبح في نظرها خلافا حول مدى شرعية الحكومة التونسية وتمثيليتها. وكمثال على ذلك نورد ما كتبته جريدة "الأخبار" بخصوص هذا الموضوع:

"استطاع دولة الطاهر بن عمار أن يفرض شخصيته على وزرائه ممّا لمسه في الشعب من مقاومة لتصرّف بعض الوزراء الديوانيين الذين انشقوا عن أنفسهم وأصبح بعضهم يؤيّد رئيس الحكومة تأييدا مطلقا ونعته بأنّه رمز الوحدة الوطنية. ولكنّ دولة ابن عمار لم يغتر بهذا الانقلاب الأخير وصمّم على الاستقالة من هذه الحكومة التي يرى أنّها لا تمثّل الوحدة الوطنية والتي لا تعترف بها الأغلبية الساحقة من الشعب. وممّا قوّى عزمه على الاستقالة ما شاهده في فرنسا من سقوط حكومة وهزيمتها في الانتخابات لأنّها لم تراع رغبات الأمة..

---

[298] جريدة "**الأخبار**"، 3 جانفي 1956.
[299] « S. A. le Bey a scellé hier la loi électorale », *La Presse*, 7 janvier 1956.

وينوي دولة ابن عمار أن يتقدّم إلى الشعب مرشّحا نفسه لانتخابات المجلس التأسيسي حيث أدرك أنّ أعباء الوزارة سوف لا تترك له كامل الحرية في القيام بحملته الانتخابية".[300]

وتبيّن لهذه الجريدة بعد ذلك أنّ ابن عمار لم يرغب في الاستقالة النهائية من منصبه إنّما دعا إلى انسحاب مؤقت للوزراء المترشّحين لانتخابات المجلس التأسيسي حتّى تجري الحملة الانتخابية في جوّ من الحرية، وما لبث أن تخلّى عن هذه الدعوة نتيجة معارضة المنجي سليم وتدخل الحبيب بورقيبة.[301]

وبلغ صدى هذا الخلاف بين الطاهر بن عمار والوزراء الدستوريين بحكومته إلى الصحافة الفرنسية، فكتبت مجلة "الاكسبريس" « L'Express » مقالا انتقدت فيه الوزير الأول التونسي وحمّلته مسؤولية الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية السائدة بالبلاد التونسية. ومن أهم ما ورد في هذا المقال نذكر المقطع الذي نقلته جريدة "الأخبار" وجاء فيه ما يلي نصّه:

"يلاحظ في تونس أنّ السيد الطاهر بن عمار لم يعد يحظى سياسيا برضا الديوان السياسي منذ أن نسبت لرئيس الحكومة الرغبة في الاستقالة. وهو أحد كبار ملّاك الأراضي ويتّهمه الشعب التونسي بأنّه السبب في عجز الحكومة الذي أدّى إلى مشاكل الأجور والبطالة والمجاعة. وستعوّض التشكيلة الحكومية الحالية بعد الانتخابات بتشكيلة منسجمة يرأسها بورقيبة".[302]

وتولّت صحيفة "الأخبار" الدفاع عن الطاهر بن عمار فكتبت تعليقا على المقال الصادر في مجلة "الاكسبريس" « L'Express » ورد فيه ما يلي بيانه:

"إنّ صحيفة الاكسبريس التي تعمل من وحي الديوان السياسي في ما يخصّ الشؤون التونسية تحاول أن تسيء في الأوساط الفرنسية إلى سمعة الرئيس بن عمار فتحمّله مسؤولية ما أصيبوا به من عجز وانحلال في تسيير الأمور، وتحاول أن تجعل من استقالته التي يشاع أنّه

[300] "هل افتقد الانسجام بين أفراد التشكيلة الوزارية؟"، جريدة "**الأخبار**"، 6 جانفي 1956.
[301] جريدة "**الأخبار**"، 10 جانفي 1956.
[302] "هل يشكّل بورقيبة حكومة ديوانية جديدة؟"، جريدة "**الأخبار**"، 10 جانفي 1956.

ينوي تقديمها احتجاجا على سلوك بعض أفراد الحكومة خطوة هامة لتهدئة غضب الشعب المطالب برفع الظلم والتشغيل والمساعدات الغذائية".[303]

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف، الذي راهنت عليه بعض الصحف اليوسفية المنحى، فإنّه لم يؤدّ إلى استقالة ابن عمار من الحكومة بل إنّه قرّر المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي بوصفه مستقلا متحالفا مع قائمة "الجبهة القومية" المتكوّنة بالأساس من مرشّحي الحزب الحرّ الدستوري الجديد والاتحاد العام التونسي للشغل.

[303] المصدر نفسه.



الطاهر بن عمار يخطب في الجماهير الشعبية لفائدة "الجبهة القومية" في سياق حملة انتخابات المجلس التأسيسي التونسي.

المصدر: مجلة "**هذه تونس**"، 15 مارس 1956.

وقد عبّر الطاهر بن عمار عن رؤيته الخاصة لمؤسسة "المجلس القومي التأسيسي" وتصوّره الشخصي لمستقبلها ولحدودها في حوار خاص مع روجي سايدو « Roger Seydoux » المندوب السامي الفرنسي بتونس جرى بينهما بعد انتهاء انتخابات يوم 25 مارس 1956 ونجاح ابن عمار في الحصول على عضوية هذا المجلس.[304]

وعبّر الطاهر بن عمار في مستهلّ هذا الحوار لمحدّثه أنّه لم يكن راغبا في الدخول إلى المجلس التأسيسي، وأنّه اقتنع بعد إلحاح كبير من أصدقائه بتقديم ترشّحه من جهة وتكوين قائمة للمستقلين في صلب "الجبهة القومية" من جهة أخرى. وذكر أنّه ألحّ كثيرا على صديقيه الشاذلي رحيّم وألبير بسّيس لإقناعهما بالترشّح لانتخابات هذا المجلس. وبيّن أنّ وزير البريد والبرق والهاتف كان مستاء من الديوان السياسي لأنّه اختار الصادق المقدّم رئيسا لقائمة الجبهة بمدينة باجة التي يعتبرها مجاله الحيوي ، فلم يكتف برفض القيام بحملة مشتركة مع ممثّل الحزب الدستوري الجديد بل إنّه نظّم حملة مضادة له.

وصرّح الطاهر بن عمار بأنّه راض في الجملة عن الظروف التي دارت فيها الاستشارة الانتخابية. وعبّر عن أمله في ألّا يتحول المجلس التأسيسي إلى مجلس تشريعي مؤكّدا أنّ الأمر العليّ الصادر عن الباي والقاضي بإحداث هذا المجلس لم يتضمّن إشارة إلى مثل هذه الإمكانية، ويفسّر ذلك بخشيته من عواقب هذا الانتقال الذي لا يعني زوال الملكية فقط بل ربّما يشكّل تهديدا حقيقيا لمصالحه ومصالح الشريحة التي ينتمي إليها. وذكر ابن عمار أنّ هذا المجلس، الذي لم يفصح بعد عن رئيسه، سيقوم بتعيين لجنتي عمل يلزمهما ما بين 6 و8 اشهر لصياغة نص الدستور اعتمادا على المشروع الموجود والذي حظي بموافقة المنظمات الوطنية التونسية.[305]

وقدّم الطاهر بن عمار قراءة استشرافية لمستقبل هذه المؤسسة وللمستقبل السياسي للبلاد التونسية ككل، إذ توقّع حصول خلاف بين الحزب الحرّ الدستوري والاتحاد العام التونسي للشغل داخل المجلس التأسيسي قد يتطوّر إلى وقوع مواجهة كبرى بينهما. وذكر أنّ المركزية النقابية، المستاءة من تصرّفات الحبيب بورقيبة ومن طموحه الجارف، سعت إلى

---

[304] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1956- 1969)، ص. 108...**نفس المصدر**، تقرير من روجي سايدو إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 28 مارس 1956 حول لقاء خاص جمعه بالطاهر بن عمار يوم 27 مارس 1956.

[305] **المصدر نفسه.**

استمالته في عدّة مناسبات، وأنّه لم يرفض هذه الاتصالات لكنّه يخشى من توجّهات الاتحاد لا سيّما في الميدان الفلاحي على غرار مسألة بعث التعاضديات التي من شأنها أن تهدّد النظام الحالي للملكية العقارية، وهذا تأكيد آخر على بعد نظر هذا الرجل الذي تنبأ بسياسية التعاضد التي ستنتهجها الدولة التونسية الحديثة بوحي من كاتب عام الاتحاد العام التونسي للشغل في ستينات القرن العشرين. وأعرب ابن عمار عن الجهود التي قام بها لحل المسائل التي أضرب من أجلها عملة الصيد البحري والتي لا يزال يقوم بها من أجل فكّ إضراب عملة الفلاحة قبل انطلاق موسم الحصاد.

وتعرّض ابن عمار في الأخير إلى مسألة رئاسة الحكومة التونسية المقبلة، فبيّن أنّ عددا كبيرا من التونسيين يرغبون في بقائه على رأس الحكومة لكنّه متردّد ويرغب في ترك الفرصة إلى الحبيب بورقيبة لكي يجرّب حظّه في قيادة شؤون البلاد، وأعلن أنّه يرغب في انتظار الجلسة الأولى للمجلس التأسيسي المزمع عقدها يوم 8 أفريل 1956 لأخذ قراره النهائي بخصوص هذه المسألة.[306]

ويبدو أنّ الطاهر بن عمار تفطّن بعد اجتماع المجلس التأسيسي إلى أنّ الأمور قد تجاوزته وأنّ مرحلته قد انتهت بالنسبة إلى الحزب الدستوري الجديد الذي أصبح ماسكا بزمام السلطة بالبلاد، ولم يبق له سوى الاستقالة من منصبه والاكتفاء بدور جديد لكنّه ثانوي في المشهد السياسي التونسي وانتظار قدره المحتوم.

وكان ابن عمار، بالتوازي مع قضية المجلس التأسيسي، قد شارك في المفاوضات التونسية الفرنسية الجديدة التي انتهت بتوقيعه على بروتوكول الاستقلال يوم 20 مارس 1956.

---

[306] المصدر نفسه.



الطاهر بن عمار في إحدى جلسات المجلس التأسيسي المنعقدة بتاريخ 15 نوفمبر 1956.

فهل يعني ذلك أنّه اكتسب الحصانة؟

المصدر: الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار.

3- إشراف الطاهر بن عمار على المفاوضات التونسية الفرنسية إلى حدّ توقيعه على بروتوكول الاستقلال يوم 20 مارس 1956 واستقالة حكومته في يوم 9 أفريل 1956.

سقطت حكومة ادغار فور يوم 24 جانفي 1956، وتشكّلت على أنقاضها منذ غرّة فيفري 1956 حكومة جديدة سيطر عليها الاشتراكيون وترأسها غي مولّي Guy Mollet الذي عهد بوزارة الخارجية إلى كريستيان بينو Christian Pineau وكلّف آلان سافاري Alain Savary بتولي خطة كتابة الدولة للشؤون التونسية والمغربية، في حين عيّن الراديكالي الاشتراكي منداس فرانس Mendes France في خطة وزير دولة من دون حقيبة.

وتوفّرت بذلك فرصة نادرة لاستئناف المفاوضات التونسية الفرنسية على أسس جديدة فرضها تطور الأوضاع الداخلية المتميزة باستفحال المعارضة اليوسفية، وتغيّر الظروف الإقليمية والعالمية خصوصا بعد التطوّر الايجابي الذي شهدته القضية المغربية.[307] ويظهر ذلك في تلميح رئيس مجلس الوزراء الفرنسي في خطاب تنصيبه إلى كون الاتفاقيات لا تتعارض مع تمتيع البلاد التونسية بالاستقلال في نطاق التكافل المنظّم، ويتجلّى أيضا في التصريح الصادر عن آلان سافاري يوم 7 فيفري 1956 والمتعلّق باستعداد فرنسا لفتح مفاوضات جديدة مع الحكومة التونسية إن رغب الباي في ذلك، وما تلا ذلك من مباحثات في باريس بين الحبيب بورقيبة وبعض أعضاء الحكومة الفرنسية.

وفي يوم 9 فيفري 1956 كلّف محمد الأمين باي وزيره الأول الطاهر بن عمار بإبلاغ الحكومة الفرنسية برغبته في فتح المفاوضات الجديدة القاضية بمنح الاستقلال للبلاد التونسية على أن يكون الاستقلال المنشود غير مطلق، بل هو استقلال في إطار التكافل الحرّ والمنظم « Indépendance dans l'interdépendance ».[308]

[307] المنستيري (المنصف)، "مسخت المفاوضات قبل أن تولد"، جريدة "**الاستقلال**"، 24 فيفري 1956. وقد رأى المنستيري أنّ استئناف المفاوضات يعود إلى عدّة أسباب أبرزها:
- اضطرار أنصار الاتفاقيات لتبنّي الكثير من آراء المعارضة ومطالبتهم الملحة بإدخال تعديلات عليها.
- تطورات القضية المغربية وما أسفرت عنه من نتائج بعيدة كل البعد عن تلك التي أسفرت عنها التجربة التونسية.
- تأليف حكومة جديدة في فرنسا تسيطر عليها العناصر التي يسمونها "تقدمية" ويشترك فيها كل من منداس فرانس صاحب خطاب 31 جويلية وآلان سافاري صاحب الدور العظيم في إعداد ذلك التطور الذي جاء به ذلك الخطاب.
- رغبة بورقيبة في ردّ دعاية المعارضة وسحب البساط من تحتها.

[308] « Recevant M. Roger Seydoux, Haut Commissaire de France, S. A. Sidi Lamine 1er lui fait part de son désir de voir bientôt s'ouvrir des négociations amenant la Tunisie à l'indépendance dans l'interdépendance », *Le Petit Matin*, 11 février 1956.

ولم يكن روجي سايدو راضيا عن هذا التوجّه لتمسكه بالاتفاقيات الثنائية الضامنة لحقوق فرنسا والفرنسيين، فسافر إلى باريس للقيام باتصالات مع حكومته. وفي أثناء غيابه اتفق الطاهر بن عمار مع الباي وروبير جيبّي Robert Gillet نائب المندوب السامي، خلال لقائهم يوم 17 فيفري، على أن يتمّ افتتاح المفاوضات التونسية الفرنسية يوم 27 فيفري بباريس للنظر في ترتيبات نقل السلط الأمنية والعسكرية والدبلوماسية إلى الحكومة التونسية وهو ما يعني تمتع البلاد التونسية باستقلالها في نطاق التكافل مع فرنسا.[309] وتمّ الاتفاق على أن يتركّب الوفد التفاوضي التونسي من الطاهر بن عمار بوصفه رئيس الوفد والباهي الأدغم والمنجي سليم ومحمد المصمودي بوصفهم أعضاء مفاوضون.[310]

واتفق الطاهر بن عمار والمنجي سليم وروجي سايدو خلال اجتماعهم بتونس يوم 20 فيفري 1956 على ضبط حدود المفاوضات الجديدة التي تتمثل في مراجعة جزئية لاتفاقيات الحكم الذاتي المبرمة في الثالث من شهر جوان 1955. وتتعلّق التحويرات باختصار بعض الآجال المنصوص عليها في الاتفاقيات السابقة، وإمكانية السماح للبلاد التونسية بمباشرة مسؤولياتها في ميداني الدفاع والدبلوماسية بالاتفاق التام مع فرنسا، وتذليل الصعوبات الناتجة لبعض الفرنسيين بالبلاد التونسية من جرّاء تطبيق الاتفاقيات الثنائية.[311]

واضطرّ الطاهر بن عمار يوم 24 فيفري 1956 إلى تقديم مذكّرة احتجاج وتنبيه إلى ممثّل الحكومة الفرنسية، التي أظهرت بعض التردّد والتلكؤ في الإيفاء بتعهّداتها المذكورة لا سيّما بعد التصريح الصادر عن وزير خارجيتها كريستيان بينو Christian Pineau في ندوة صحفية عقدها بتاريخ 23 فيفري وأعلن فيها أنّ الحكومة الفرنسية ستشرع ابتداء من يوم 27 فيفري 1956 في إجراء "محادثات" « Conversations » مع ممثلي الحكومة التونسية بالتوازي مع المفاوضات « Négociations » الجارية مع الحكومة المغربية، وأنّ هدف هذه المفاوضات يتمثّل في حل المشاكل المتعلّقة بالاختلاف في تأويل بعض المصطلحات المبهمة في نصوص

[309] ذكر المنصف المنستيري أنّ مصطلح "التكافل" « Interdépendance » ظهر لأول مرة يوم 6 نوفمبر 1955 في البيان الفرنسي المغربي، حيث صرّح الطرفان بأنّ فرنسا والمغرب ستدخلان في مفاوضات تهدف إلى تحقيق الاستقلال للمغرب في نطاق التكافل الحرّ مع فرنسا. وقد عرّف الزعيم البرلماني للكتلة الاشتراكية التكافل بأنّه "الدخول في الاتحاد الفرنسي بعد تفاهم حرّ"، وذكر أحد محرّري جريدة "لوموند" أنّه : "حالة عامة تقوم بيم معظم دول العالم اليوم التي دفعتها الحاجة إلى إيجاد ارتباط بينها لأجل التعاون الضروري". أنظر لمزيد التعمّق:

- المنستيري (المنصف)، "التكافل كما يصفه مبدعوه"، جريدة "**الاستقلال**"، 11 أفريل 1956.

[310] « Nouvelles négociations franco-tunisiennes », *France Soir*, 19 février 1956.

[311] "تمتّع تونس بالاستقلال في نطاق التكافل هو الهدف الرئيسي للمفاوضات الجديدة حسب وكالة الأنباء الفرنسية"، جريدة "**العمل**"، 25 فيفري 1956.

الاتفاقيات، مع إمكانية السماح للحكومة التونسية بأن تطلب المشاركة في المجهود الأمني الذي تسعى فرنسا إلى إرسائه بالبلاد التونسية.[312]

وبيّن ابن عمار في هذه المذكّرة أنّ هذه التصريحات تتنافى مع التعهّدات الفرنسية الرسمية، وأكّد أنّ الوفد التفاوضي التونسي، الذي يتولّى رئاسته، مستعد للتفاوض مع وفد فرنسي يرأسه رئيس مجلس الوزراء غي مولّي Guy Mollet على أساس المبادئ الواردة في تصريح آلان سافاري Alain Savary، الذي فاه به يوم 7 فيفري 1956.[313] وقد أشاد الحبيب بورقيبة بهذا الموقف الواضح الذي عبّر عنه الطاهر بن عمار بخصوص المفاوضات الممهّدة لاستقلال البلاد التونسية، التي تمّ افتتاحها يوم 27 فيفري 1956 على الأسس التي تمّ الاتفاق بشأنها بينه وبين آلان سافاري كاتب الدولة للشؤون التونسية والمغربية.[314]

وتمّ خلال هذا اليوم الافتتاحي تنظيم جلسة ودية غير رسمية في مقر وزارة الخارجية الفرنسية تحت إشراف ابن عمار وغي مولّي بحضور أعضاء الوفد التونسي ومعهم الشاذلي رحيّم صديق الطاهر بن عمار ومستشاره، وبمشاركة أعضاء الوفد الفرنسي وهم كريستيان بينو وآلان سافاري وروجي سايدو ومستشاريهم. وتعهّد رئيس مجلس الوزراء الفرنسي مجدّدا بأنّ هدف المفاوضات يتمثّل في تحويل اتفاقيات 3 جوان 1955 إلى نظام جديد يعرف بالاستقلال في نطاق التكافل يتيح للبلاد التونسية ممارسة سيادتها في المجالين الدبلوماسي والأمني بالتعاون مع فرنسا، وهو ما آثار ارتياح الوفد التفاوضي التونسي الذي كان قلقا من التصريحات الأخيرة لروجي سايدو في تونس و كريستيان بينو في باريس.[315]

---

312 « Note à l'attention de Monsieur Roger Seydoux Haut Commissaire de France en Tunisie », *www.taharbenammar.com*, rubrique (documents).

313 *Ibid.*

314 « M. Bourguiba adresse un télégramme à M. Ben Ammar », *La Presse*, 25 février 1956.

315 « Défense commune et diplomatie coordonnée : thème de négociations franco-tunisiennes », *La Presse*, 29 février 1956.

عبّر الحبيب بورقيبة عن خصائص نظام الاستقلال في نطاق التكافل بالقول إنّه يتيح للبلاد التونسية ممارسة سيادتها في إطار "الدفاع المشترك" و"التنسيق الدبلوماسي" مع الحكومة الفرنسية.



L'action

TUNISIE — ALGERIE — MAROC

Tous les lundi 30 francs | 27 Février 1956 - N° 41 | Algérie - Maroc 35 Fr. - France

TAHAR BEN AMMAR
Optimiste à 100 p. 100

BAHI LADGHAM
Le poids du Néo-Destour

MONGI SLIM
L'esprit du 3 Juin

MOHAMED MASMOUDI
Face au « Front Républicain »

4 Ministres à Paris pour

l'indépendance

(P. 3)

أعضاء الوفد التونسي الذي تولّى التفاوض مع الحكومة الفرنسية حول استقلال البلاد التونسية وهم الطاهر بن عمار والباهي الأدغم والمنجي سليم ومحمد المصمودي.

المصدر: جريدة "الاكسيون" « L'action » بتاريخ 27 فيفري 1956.

وافتتحت المفاوضات التونسية الفرنسية بصفة رسمية يوم 29 فيفري 1956 تحت إشراف رئيسي مجلس الوزراء التونسي والفرنسي. وتدخّل غي مولّي Guy Mollet في البداية ثم ترك المجال للطاهر بن عمار لإلقاء خطابه، الذي استهله بالإشادة بروح اتفاقيات 3 جوان 1955 مبيّنا أنّها لا يجب أن تؤدّي إلى تجميد العلاقات التونسية الفرنسية وهو جوهر ما اتفق عليه الطرفان الفرنسي والتونسي. ولعلّ من أبرز ما ورد في خطاب ابن عمار قوله:

"ومن الواضح يا سيدي الرئيس أنّ بلوغ البلاد التونسية استقلالها سيحمل مفاوضينا على جعل حدّ للمعاهدة المبرمة في 12 ماي 1881 وكذلك على تنقيح الاتفاقيات المبرمة في 3 جوان 1955 إلى أن تصير متناسقة مع ممارسة السيادة التامة من طرف البلاد التونسية. وهكذا في آن واحد تصبح صلات التكافل موضوعة ومنظمة بعد القيام بتعديل النصوص كما ذكر.. وهكذا سيتسنّى للبلاد التونسية المستقلة أن تجتاز عتبة المنظمات الأممية وخاصة منظمة الأمم المتحدة".[316]

وردّ وزير الخارجية الفرنسي كريستيان بينو Christian Pineau على ما ورد في خطاب ابن عمار قائلا: "إنّ تحصيل تونس على استقلالها ينبغي حسب رأيكم حمل مفاوضينا على وضع حدّ لمعاهدة 12 ماي 1881، والحكومة الفرنسية لا تستطيع أن تجيبكم بمناسبة ظهور مطلب جديد بدون أن تمعن في التفكير خاصة وأنّ الأمر يتعلّق بوثيقة دبلوماسية لا يمكن حسب الدستور الفرنسي مراجعتها إلّا بعد إذن البرلمان".[317]

ويوحي هذا الردّ بأنّ المفاوضات ستكون عسيرة نظرا لاختلاف وجهتي نظر الطرفين التونسي والفرنسي في جميع ما يتعلّق بها سواء في صبغتها واسمها أو في الأسس التي ستقوم عليها أو في المدى الذي ستبلغ إليه أو في المواضيع التي ستتناولها.[318] وبالفعل فإنّ الجلسات التي تمت أيام 1 و5 و7 مارس 1956 كشفت عمق الاختلاف بين الجانبين، إذ طالب الطاهر بن عمار رئيس الوفد التونسي بضرورة الاتفاق على مشروع بروتوكول مشترك يتضمن اعترافا فرنسيا باستقلال البلاد التونسية وإلغاء معاهدة باردو قبل الشروع

---

[316] "الوفد يشيد بروح الاتفاقيات قبل المطالبة بتنقيحها"، جريدة **"الصباح"**، 1 مارس 1956. أنظر النص الكامل لهذا الخطاب ضمن الملاحق.
[317] خطاب بينو في الافتتاح الرسمي للمفاوضات"، جريدة **"الأخبار"**، 1 مارس 1956.
[318] المنستيري (المنصف)، "المفاوضات الجديدة في أسبوعها الأول"، جريدة **"الاستقلال"**، 9 مارس 1956.

في المفاوضات الخاصة بتحديد روابط التكافل في ميداني الدبلوماسية والدفاع الوطني، واقترح ابن عمار أيضا أن ينص هذا البروتوكول على تبادل البعثات الدبلوماسية بين فرنسا وتونس. وأدّى هذا الوضع إلى تعثّر المفاوضات نتيجة تمسّك الفرنسيين بعدم إلغاء معاهدة باردو وبعدم منح التونسيين تسوية مماثلة لما حظي به المغرب الأقصى.[319]

وتدخّل الحبيب بورقيبة كالعادة للتقريب بين وجهات النظر المتباعدة، فتمّ استئناف المحادثات يوم 9 مارس بعد دراسة كل طرف لمشروع الطرف الآخر. وصرّح ابن عمار بعد هذا اللقاء بأنّه حصل تقدم جديد ويتمثّل في الاتفاق على إعلان الاستقلال أولا، ثمّ تحديد روابط التكافل بين البلدين في خصوص الدفاع والتمثيل الخارجي فقط لأنّ الروابط الأخرى حدّدتها الاتفاقيات السابقة، وهو ما يعني تقديم تنازلات من الطرفين وخصوصا من الطرف التونسي.[320]

واضطر الطاهر بن عمار منذ يوم 10 مارس 1956 إلى قطع مشاركته في المفاوضات الجارية والعودة إلى تونس برفقة الشاذلي رحيّم وتوفيق بن الشيخ والحبيب الشطي بسبب تدهور الحالة الأمنية بالبلاد التونسية عقب اغتيال الأخوين توماسان Thomassin المعمّرين بمنطقة العروسة، وكان قد سبقهم إلى تونس في نفس اليوم وزير الداخلية المنجي سليم والمستشار القانوني حمادي السنوسي وآلت رئاسة الوفد التونسي إلى الباهي الأدغم.[321]

وصرّح ابن عمار قبيل مغادرته باريس قائلا:

"أسافر الآن إلى تونس لأستعلم شخصيا عن الحالة الناشئة عن مظاهرات العنف الأخيرة التي جرت فيها، وإذا كنت استفظع الاعتداء الواقع على المعمّرين الفرنسيين الأخوين توماسان الذين جندلا في يوم الأربعاء بالعروسة، وإذا كنت أستنكر صنيع القتلة، فإنّي أحتج أيضا على المظاهرة القاسية التي نظّمها السكان الفرنسيون في شوارع تونس. وبهذه المناسبة أمكن لنا التأكد بكل أسف عدم قيام البوليس بعمل لإيقاف تيار هذه المظاهرة وهو ما سمح للمتظاهرين بنهب القنصلية الأمريكية وتحطيم ما بها مع أنّ موقعها لا يبعد عن المندوبية

---

[319] "تعثّر المفاوضات"، جريدة "**الصباح**"، 7 مارس 1956.

[320] المنستيري (المنصف)، "المفاوضات الجديدة في أسبوعها الثاني"، جريدة "**الاستقلال**"، 16 مارس 1956.

[321] « Retour de Ben Ammar à Tunis », *La Presse*, 11 mars 1956.

وقد قام الفرنسيون بعد انتهاء مراسم دفن الأخوين المعمّرين بمظاهرات صاخبة في مدينة تونس وهاجموا مقرّ جريدة "العمل" وجريدة "البتي ماتان" « Le Petit Matin »، واعتدوا على مقرّ القنصلية الأمريكية بتونس بتواطؤ واضح من البوليس الفرنسي.

السامية أكثر من بضعة أمتار، وقبل أن أبارح فرنسا أحثّ جميع التونسيين على ملازمة الهدوء ومسك الأعصاب".[322]

وأدلى الطاهر بن عمار عند حلوله بتونس بتصريح يعكس تفاؤله الدائم حيث قال:

"إنّنا قد قربنا من غايتنا في المفاوضات، فقد تقرّر عقد جلسة بين الوفدين التونسي والفرنسي على الساعة الثالثة من يوم الاثنين القادم (12 مارس 1956)، وإنّ المفاوضات تجري في جوّ ودّي للغاية وقد قربت من نهايتها حيث أنّنا متفقون على الأصل وهو الاستقلال وإلغاء معاهدة باردو".[323]

واستغلّ الطاهر بن عمار وجوده بتونس للاهتمام بالحملة الانتخابية الجارية استعداد لانتخابات المجلس التأسيسي المقرّرة ليوم 25 مارس 1956، وكان يتابع عن بعد أخبار المفاوضات التونسية الفرنسية التي تواصلت في باريس بنسقها المتعثّر إلى أن نجح الحبيب بورقيبة في حسم الأمر بعد الاستنجاد به من قبل مجلس الوزراء الفرنسي يوم 17 مارس 1956. والتحق ابن عمار بباريس بعد الاتفاق على محتوى بروتوكول الاستقلال، وتولّى يوم 20 مارس 1956 شرف التوقيع على نصّه نيابة عن البلاد التونسية في حين وقّع وزير الخارجية كريستيان بينو نيابة عن بلاده.

وقد أقرّ هذا البروتوكول المبادئ التي طالب بها ابن عمار والمفاوضون التونسيون منذ بداية المفاوضات مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليها حيث نصّ على اعتراف فرنسا علانية باستقلال البلاد التونسية، وينجم عن ذلك ما يلي:

- أنّ المعاهدة المبرمة بين فرنسا وتونس يوم 12 ماي 1881 لا يمكن أن تبقى تتحكّم في العلاقات التونسية الفرنسية.
- أنّ أحكام اتفاقيات 3 جوان 1955 التي قد تكن متعارضة مع وضع تونس الجديد وهي دولة مستقلة ذات سيادة سيقع تعديلها أو إلغاؤها.

---

[322] "توقّف المفاوضات التونسية الفرنسية"، جريدة "**الصباح**"، 11 مارس 1956.

[323] "الرئيس الطاهر بن عمار يصرّح أمس للصحافيين في مطار العوينة قائلا: إنّنا متّفقون على استقلال تونس وإلغاء معاهدة باردو"، جريدة "**العمل**"، 11 مارس 1956.

- مباشرة تونس لمسؤوليتها في مادة الشؤون الخارجية والأمن والدفاع وكذلك تكوين جيش وطني تونسي.

وتضمّن هذا البروتوكول أيضا اتفاقا مبدئيا بين الدولتين على تحديد أو إكمال صيغ التكافل وطبيعة المساعدة التي ستقدّمها فرنسا لتونس، على أن تستأنف المفاوضات يوم 16 أفريل 1956 قصد الوصول في أقصر الآجال الممكنة لإبرام الوثائق الضرورية لوضعها موضع التنفيذ.[324]

وعلى الرغم من القيمة التاريخية والرمزية لوثيقة الاستقلال التي أمضاها، فإنّ الطاهر بن عمار تبنّى موقفا خاصا منها قد يثير استغراب البعض، إذ ذكر أمام روجي سايدو أنّ بروتوكول 20 مارس لا يعني شيئا كبيرا بالنسبة إليه، وأنّ ميزته الوحيدة تكمن في كونه أجّل الصعوبات إلى يوم 16 أفريل 1956، وهو رأي لا يخل من الصحة لأنّ بروتوكول 20 مارس 1956 لم يكن أكثر من عملية سحب للبساط من تحت المعارضة اليوسفية ولم يكن له وقعا شعبيا كبيرا مقارنة باتفاقيات 3 جوان 1955 التي اقترنت بعودة الحبيب بورقيبة إلى أرض الوطن بعد طول غياب.[325]

ولم يعد الطاهر بن عمار مباشرة إلى تونس بعد التوقيع على بروتوكول الاستقلال للمشاركة في الاحتفالات المنظّمة بالمناسبة، بل خيّر البقاء في فرنسا إلى حدّ يوم 24 مارس أي قبل يوم واحد من بداية انتخابات المجلس التأسيسي. واستغل هذه الفترة للحصول على وعد فرنسي بتقديم هبة عينية إلى ضحايا المجاعة بالوسط والجنوب تقدّر بخمسين ألف قنطار من القمح اللّين شهريا وعلى امتداد خمسة أشهر، كما لم ينس زيارة مدينة الاستجمام المفضّلة بالنسبة إليه، وهي مدينة نيس التي التقى فيها بمحمد شاه أغا خان الثالث Agha Khan III زعيم الطائفة الإسماعيلية النزارية بالهند، الذي طلب منه مساعدته على الحصول على قطعة أرض بمدينة القيروان المقدّسة لتكون له مدفنا ومزارا بعد وفاته.[326]

---

[324] اعتمدنا التعريب الذي قام به الرشيد إدريس في كتابه الموسوم **"في طريق الجمهورية"**...**نفس المرجع**، ص. 495- 496. ويمكن التعرّف على وجهة نظر المعارضين لهذا البروتوكول من خلال القراءات التحليلية التي قام بها المنصف المنستيري في جريدة **"الاستقلال"** ابتداء من تاريخ 30 مارس 1956.

[325] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1956- 1969)، ص. 108...**نفس المصدر**، تقرير من روجي سايدو إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 28 مارس 1956 حول لقاء خاص جمعه بالطاهر بن عمار يوم 27 مارس 1956.

[326] *La presse*, 25 mars 1956.



الطاهر بن عمار يوقّع على بروتوكول الاستقلال يوم 20 مارس 1956. ونلاحظ على يمينه وجود الباهي الأدغم وعلى يساره كريستيان بينو Christian Pineau وزير الخارجية الفرنسي.

المصدر: الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار.

محمد شاه أغا خان الثالث (1877- 1957) هو إمام الطائفة الشيعية الإسماعيلية النزارية وكان معروفا بميله إلى الإقامة في أوروبا وإقباله على ملذاتها حيث تزوج من عدة ملكات جمال فرنسيات، وقد دفن بعد وفاته سنة 1957 بجزيرة واقعة بنهر النيل ومقابلة لمدينة أسوان المصرية وهي الآن من أهم المعالم السياحية بمصر.

وانتخب الطاهر بن عمار يوم 25 مارس عضوا بالمجلس التأسيسي التونسي ضمن قائمة "الجبهة القومية"، واعتبر أنّ مهمّته انتهت فقدّم استقالة حكومته يوم 9 أفريل 1956 ونظّم ندوة صحفية بالمناسبة عبّر فيها عن اعتزازه بمسيرته السياسية الوطنية التي ابتدأت منذ بداية العشرينات، ومن أهمّ ما ورد فيه تصريحه نذكر ما يلي :

"تقدمت الحكومة التونسية صباح اليوم باستقالتها إلى جلالة الملك المعظّم أبقاه الله وقد تشكّلت في غداة ارتقاء البلاد التونسية إلى الحكم الذاتي وقد تشرّفت الحكومة بالتحصيل على الاعتراف باستقلال البلاد التونسية الكامل وبتنظيم الانتخابات لتأليف المجلس القومي التأسيسي وبالإشراف على تنصيبه. وانتهت بذلك مهمتها التي كانت تقتضيها تخليص السيادة التونسية، وكان عليها احتراما للمبادئ الديمقراطية أن تخلي المكان للذين ستنيط إليهم ثقة الشعب وجلالة الملك انجاز المهام التي تفرضها الظروف الجديدة.

وهل أنا في حاجة إلى ذكر ما يغمرني من ابتهاج بعد نشوة اللحظات التي لا يحيط بها وصف والتي عشناها عند ارتقاء بلادنا إلى مرتبة الاستقلال؟ عندما أشهد البلاد التونسية تشرع في ممارسة الديمقراطية وانتصاب المجلس القومي التأسيسي انتصابا مشهودا في القاعة الكبيرة بقصر باردو في غمرة تأثّر انتظم البلاد بأكملها كان يتجسّم أمام نظري حلم كم بذلت جهودا لتحقيقه بل أمنية هي مطمحي في الحياة ومعظم التونسيين كافة.

وأعظم ما أفخر به بعد انقضاء خمسة وثلاثين عاما على اليوم الذي توليت فيه عام 1921 قيادة الوفد الثاني الذي طالب بدستور للبلاد التونسية هو التوقيع بالتعاقب على اتفاقيات الحكم الذاتي وعلى براءة استقلال بلادي ورئاسة الحكومتين اللتين أقرّتا دعائم تونس الحرّة".[327]

وقدّم الطاهر بن عمار في إطار هذه الندوة الصحفية، التي عقدها بعد افتتاح أشغال "المجلس القومي التأسيسي" وتقديم استقالة حكومته، تقريرا موجزا حول نشاط الحكومتين اللتين ترأسهما من بداية شهر أوت1954 إلى يوم 9 أفريل 1956.

وبيّن الطاهر بن عمار أنّ أهم الانجازات التي تمت في مدّة رئاسته، علاوة على الإشراف على المفاوضات التونسية الفرنسية، تتمثّل في تحقيق حكومة تونسية متجانسة والشروع في

---

[327] "حكومة الرئيس بن عمار تقدّم استقالتها"، جريدة "**الصباح**"، 10 أفريل 1956.

التنظيم الإداري للبلاد بإحداث لجنة خاصة لم تنته بعد من أعمالها لكنّها أعدّت تقريرا مفيدا يتكوّن من قرابة الألف صفحة. وركّز الرئيس المتخلّي كعادته على المسائل الاقتصادية، فأشار إلى أنّ الجائحات المتوالية منذ أربع سنوات أجبرت حكومته على اللجوء لأول مرّة إلى توريد حبوب الاستهلاك من فرنسا، وبيّن أنّ حكومته لم تهمل الإحاطة بالفلاحين فوفرت لهم القروض الفلاحية وسلفات البذر. وعبّر في الأخير على رضاه عن أداء حكومتيه وارتياحه للجوّ العام الذي ساد بين الوزراء طيلة مدّة نيابته رغم وجود بعض الخلافات الضرورية بينهم.

وأكّد الطاهر بن عمار في الأخير أنّه لا ينوي إطلاقا المشاركة في الحكومة التونسية الجديدة بعد أدائه لواجبه تجاه بلاده منذ ما يزيد عن 35 سنة. وذكر أنّ ما يأسف له بعد انسحابه هو عدم انجاز قانون منظّم لسلك العملة الزراعيين، واعتبر أنّ هذا القانون أمرا ضروريا وحيويّا بالنسبة لازدهار البلاد.[328]

ولم ينسحب ابن عمار نهائيّا من الساحة السياسية والاقتصادية التونسية بعد تسليمه لمقاليد رئاسة الحكومة لخلفه الحبيب بورقيبة يوم 11 أفريل 1956، بل واصل نشاطه بوصفه رئيسا للحجرة الفلاحية التونسية للشمال إلى حدّ حلّ هذه المؤسسة سنة 1957 وبوصفه عضوا في "المجلس القومي التأسيسي" إلى حدّ رفع الحصانة البرلمانية عنه بعد إيقافه من قبل قوات الأمن في بداية شهر مارس 1958 تمهيدا لمحاكمته.

[328] المصدر نفسه.

الفصل الثالث:

الطاهر بن عمار "الموزّر" (1958- 1985).

« Il accueillit les policiers entouré de ses enfants et petits-enfants avec une sérénité qui en imposa. Et lorsqu'on prétendit lui passer les menottes, Ben Ammar tendit le poignet gauche, refusant le droit :
- pas de menottes, déclara-t-il avec hauteur, pour la main qui a signé le texte sur l'indépendance ».

Memmi (Albert), *Le pharaon*, Cérès Editions, Tunis, 2006, p. 534.

"علمت، ولم يقع الأمر أمامي، أنّ بورقيبة قال للطاهر بن عمار في إحدى المناسبات، إذا أنت قدت المفاوضات وأمضيت على وثيقة الاستقلال الداخلي وعلى وثيقة الاستقلال ليوم 20 مارس 1956، فما هو دوري أنا في التاريخ؟
وقيل لي، أنّ بورقيبة كان يقول ذلك وهو في حالة غضب... شخصيا لم أكن أفهم السبب (لماذا سجن) لأنّ الرجل تعرّض إلى تهم لا تصدّق.. اتهامات أعتبرها سخيفة وكاذبة".

أحمد بن صالح، جريدة "**الشروق**"، 2 سبتمبر 2009.

I- محاكمة الطاهر بن عمار من قبل دولة بورقيبة سنة 1958.

تعرّض الطاهر بن عمار بعد مرور حوالي سنتين على إمضائه بروتوكول الاستقلال إلى محنة حقيقية أثّرت أيّما تأثير على مكانته ومعنوياته وأنهت حضوره السياسي وكادت أن تتسبّب في فقدانه لثروته التليدة والطارفة.

وبدأت هذه المحنة منذ إيقافه وزوجته زكية بن عيّاد من قبل الأجهزة الأمنية التونسية يوم 6 مارس 1958 على ذمة قضية تتعلّق بالمشاركة في إخفاء كمية كبرى من المصوغ والمجوهرات التابعة للشاذلي باي النجل الأكبر للملك المخلوع محمد الأمين باي. وازدادت وضعيته سوء بعد فتح تحقيق آخر ضدّه واتهامه بالتهرّب الجبائي وامتلاك مكاسب غير مشروعة.[329]

ولم تنته هذه المحنة بتمتّعه بالسراح المؤقت يوم 25 جويلية 1958 بعد قضائه لأربعة أشهر وعشرين يوما في السجن المدني بتونس وإطلاق سراح زوجته يوم 1 أوت 1958، إذ مثل بعد شهر واحد من إطلاق سراحه أمام محكمة القضاء العليا التي أقرّت اتهامه بامتلاك مكاسب غير مشروعة وحكمت عليه يوم 8 سبتمبر 1958 بأداء 30 مليونا من الفرنكات أصلا وخطية لفائدة الخزينة.

ومثل من جديد أمام هذه المحكمة الخاصة يوم 22 سبتمبر 1958 صحبة زوجته زكية بن عيّاد هذه المرة بوصفهما متهمين في قضية المصوغ ومجوهرات العائلة المالكة السابقة، وقضت بإدانتهما وحكمت على الطاهر بن عمار بالسجن لمدة أربعة أشهر مع إسعافه بتأجيل التنفيذ وبأداء خطية قدرها 10 ملايين من الفرنكات، وهو نفس الحكم الصادر بحقّ زوجته غير أنّها لم تسعف بتأجيل العقاب البدني المساوي تقريبا للمدة التي قضّياها في الإيقاف، وبلغ بذلك مجموع الخطايا المالية المسلّطة على عائلة بن عمار في هاتين القضيتين 50 مليونا من الفرنكات وهو مبلغ ضخم جدّا في تلك الفترة.

[329] قامت جريدة "**الصباح**" بنشر تغطية مفصّلة لمحاكمة الطاهر بن عمار في هاذين القضيتين في أعدادها الصادرة بتاريخ 26 أوت و2 و3 و4 و9 و10 و23 و24 و25 سبتمبر و7 أكتوبر 1958، كما نشرت بعض تفاصيل المحاكمة في جريدتي "**العمل**" و"البرقية التونسية" « *La Dépêche Tunisienne* » وفي جريدة "لوموند" الفرنسية « *Le Monde* ».

فبم نفسّر هذا التشدّد الكبير الذي تعاملت به دولة بورقيبة مع الطاهر بن عمار المعروف لا بمكانته المادية والاجتماعية وسعة علاقاته الداخلية والخارجية فقط، بل كذلك بخدماته العديدة التي أسداها لفائدة القضية الوطنية التونسية منذ فترة طويلة، فضلا عن تمتّعه بالحصانة البرلمانية بوصفه عضوا في "المجلس القومي التأسيسي"؟

وهل تستند هذه المحاكمة إلى مسوّغات قانونية كافية لإثبات تورّطه في قضايا خطيرة ومهدّدة لأمن دولة الاستقلال الناشئة؟ أم إنّها كانت قضية مختلقة لمجرّد تصفية حسابات شخصية وسياسية قديمة مع الوزير الأول السابق؟

1- الوضعية السياسية والمادية للطاهر بن عمار قبيل محاكمته (1956- 1958).

لم يبتعد الطاهر بن عمار تماما عن الساحة السياسية والاقتصادية التونسية بعد استقالته من رئاسة الحكومة التونسية، حيث واصل مباشرة مهامه النيابية بوصفه عضوا بالمجلس القومي التأسيسي ورئيسا للحجرة الفلاحية التونسية للشمال إلى حدّ حلّها رسميا يوم 10 أكتوبر 1957.

وكان طبيعيا أن تلجأ إليه الحكومة التونسية الجديدة التي ترأسّها الحبيب بورقيبة في ظل الصعوبات الاقتصادية السائدة بتونس المستقلة، وأن تحاول الاستفادة من خبراته وعلاقاته الواسعة في هذا المجال، إذ كلّفه رئيس الحكومة التونسية في بداية شهر جوان 1956 بتنظيم "الأيام الدراسية الاقتصادية" وأسند له مهمة رئاستها وهو ما يعني أنّ الطاهر بن عمار كان يحظى آنذاك بثقة بورقيبة.

وقد انعقدت هذه "الأيام الدراسية الاقتصادية"، التي تمّ اعتبارها نواة لمجلس اقتصادي حقيقي أو بمثابة "الهيئات العامة الاقتصادية" « Etats Généraux économiques » على حدّ تعبير الفرجاني بلحاج عمار وزير الاقتصاد وقتذاك،[330] ابتداء من يوم 8 جوان 1956 بمقر الحجرة الفلاحية التونسية للشمال بحضور ممثّلي المنظمات والمؤسسات الاقتصادية التونسية والفرنسية الناشطة بالبلاد التونسية. وقام الطاهر بن عمار في خطابه الافتتاحي بتحليل

[330] « M. Tahar Ben Ammar préside les journées d’études économiques », *La Presse*, 9 juin 1956.

أسباب اختلال توازن الاقتصاد التونسي، وبيّن أنّ الحلّ الأساسي يكمن في إعادة بناء جوّ من الثقة والأمن لجلب الاستثمارات الأجنبية، ودعا المشاركين إلى تقديم الحلول العملية والناجعة لتجاوز مخلّفات الأزمة الاقتصادية.[331]

ولم يؤدّ ذلك إلى القضاء على مختلف الصعوبات الاقتصادية، بل إنّ الوضعية ازدادت تعكّرا نتيجة الجفاف وهو ما يمكن ملاحظته من خلال جلسة الحجرة الفلاحية التي انعقدت يوم 19 مارس 1957 وترأسها الطاهر بن عمار بعيد لقائه مع رتشارد نيكسون Richard Nixon نائب الرئيس الأمريكي الذي حلّ بتونس لتمثيل بلاده في احتفالات الذكرى السنوية الأولى لاستقلال البلاد التونسية.[332]

وكلّفه الحبيب بورقيبة في شهر مارس 1957 بالوساطة مع أصدقائه الفرنسيين في مشكل تجاري طرأ بين البلدين، وكان هذا التدخّل المهمّة الأخيرة التي يقوم بها الطاهر بن عمار لفائدة الدولة التونسية قبل توتّر علاقته مع رئيس الجمهورية التونسية الناشئة.[333]

---

[331] *Ibid.*

[332] *La Presse*, 20 mars 1957.

[333] « A 96 ans, s’est éteint à Tunis celui qui accepta de Mendes la tâche d’être le dernier homme des français », *Jeune Afrique*, 29 mai 1985.



الطاهر بن عمار خلال اللّقاء الذي جمعه بتونس يوم 19 مارس 1957 مع رتشارد نيكسون Richard Nixon نائب الرئيس الأمريكي بحضور الصادق خلف الله رئيس الاتحاد العام للفلاحة التونسية.

المصدر: الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار.

ويبدو أنّ مشاكل الطاهر بن عمار مع حكومة دولة الاستقلال لم تبدأ إلّا حينما بدأ التخطيط للإطاحة بالنظام الملكي والاستعداد لإرساء النظام الجمهوري. وكان حاضرا في الجلسة التي خصّصها "المجلس القومي التأسيسي" يوم 25 جويلية 1957 لمحاكمة نظام البايات وإعلان قيام الجمهورية، واكتفى بالتصويت لفائدة إلغاء الملكية وتعيين الحبيب بورقيبة رئيسا للجمهورية وقد تمّ ذلك بصفة علنية وبإجماع النواب.[334] ولم يشارك الطاهر بن عمار في النقاشات التي جرت بالمناسبة وسيطر عليها "كومندوس الجمهورية"،[335] وربّما يكون ذلك مؤشّرا على عدم رضاه التام على هذا الاختيار إذ لا ننسى أنّه عبّر خلال السنوات الأخيرة عن تمسّكه بنظام الملكية الدستورية.

وتعرّض الحبيب بورقيبة في خطابه بتلك الجلسة إلى تواطؤ محمد الأمين باي مع الفرنسيين ومع خصمه صالح بن يوسف لأنّه طالب فرنسا عبر ممثّلها روجي سايدو Roger Seydoux بعدم التعجيل بنقل السلطة الأمنية للحكومة التونسية لأنّ ذلك من شأنه أن يؤدّي إلى تقوية ساعد بورقيبة، وذكر الرئيس الجديد للجمهورية أنّ هذا اللقاء بين الرجلين حضره "طرف ثالث" ملمّحا بذلك إلى الطاهر بن عمار من دون أن يسمّيه علانية.[336]

وشرع بورقيبة بعد القضاء على النظام الملكي في تركيز دعائم النظام الجمهوري، فأصدر قانون 29 جويلية 1957 القاضي بمصادرة كل الأملاك العقارية والمنقولة الخاصة بالباي المخلوع وزوجته وأبنائه وأحفاده وأصهاره وزوجات أولاده.[337] وكان قد بعث قبل ذلك ومنذ 19 أفريل 1956 محكمة استثنائية عرفت باسم "محكمة القضاء العليا" أو "المحكمة الشعبية" كما يحلو لبورقيبة أن يسمّيها.[338]

وأصدر الحبيب بورقيبة اثر ذلك أمر 17 أوت 1957 المتعلّق بمصادرة الأملاك غير المشروعة التي كونّها البعض خلال فترة الحماية الفرنسية ممّن استفادوا من مكانتهم العائلية أو من وظائفهم السياسية والإدارية والنيابية. وتكوّنت للغرض لجان تحقيق جهوية تعمل تحت

[334] "مناقشات المجلس القومي التأسيسي حول إلغاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري"، جريدة "**العمل**"، 26 جويلية 1957.
[335] ليسير (فتحي)، "في خلفيات إعلان الجمهورية: براديغم المرحلية البورقيبية مطبّقا على الفترة جانفي 1956- جويلية 1957"، مجلة "**روافد**"، العدد 12، تونس 2007، ص. 105.
[336] "خطاب الرئيس أمام المجلس القومي التأسيسي في جلسته التاريخية"، جريدة "**العمل**"، 26 جويلية 1957.
[337] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1956- 1969)، ص. 25: شخصيات تونسية (الباي).
[338] ضيف الله (محمد)، "المحاكمات السياسية في تونس في عهد بورقيبة (1956- 1987)"، في **القضاء والتشريع في تونس البورقيبية والبلاد العربية**، منشورات عبد الجليل التميمي، زغوان، مارس 2004، ص. 160.

نظر محكمة القضاء العليا، وسرعان ما وجّهت دعوات إلى حوالي مائتي شخصية تونسية من ضمنها الطاهر بن عمار لمطالبتها بالتعريف بحجم أملاكها ومصادرها.[339]

ويساعدنا التقرير الذي أعدته لجنة البحث بولاية تونس والأحواز على أخذ صورة تقريبية لحجم مكاسب الطاهر بن عمار غداة الاستقلال وكيفية تصرّفه فيها وتوظيفه لها، وهو ما تبيّنه الجداول الآتي بيانها[340]:

أ- الأراضي الفلاحية.

اسم القطعة	*مكانها*	*مساحتها*	*ملكيتها*	*خصائصها*
خارجة	*قنطرة بنزرت* (طبربة)	484 هكتارا	بعض هذه الأراضي ملكيات مشتركة مع أخويه المنّوبي والحطّاب.	ملكية بطريق الإرث تشتمل على عدد مهم من أصول الزيتون.
الدلّاعية	*قنطرة بنزرت* (طبربة)	676 هكتارا		
الطبياسة	*قنطرة بنزرت* (طبربة)	50 هكتارا		
	سبالة بن عمار	855 هكتارا		
	الفحص	49 هكتارا و78 آرا	بعض هذه الأراضي ملكيات مشتركة مع شقيقه المنوبي	لم يحدّد التقرير بدقة أصول هذه الملكيات وكيفية استغلالها
	الفحص	9 هكتارات و276 آرا		
	الفحص	337 هكتار		
	الفحص	72 هكتارا و27 آرا		

[339] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1956- 1969)، ص. 110: الوضع السياسي بتونس سنة 1957، برقية صادرة عن وكالة "فرانس براس" بتاريخ 21 نوفمبر 1957.
[340] "النص الحرفي للحكم الصادر ضدّ السيد الطاهر بن عمار رئيس الحكومة السابق"، جريدة "**الصباح**"، 10 سبتمبر 1958.

برج يوسف	طريق بنزرت	83 هكتارا و39 آرا		
فصّودة	طريق بنزرت	83 هكتارا و39 آرا		
شانت بلاء	طريق بنزرت	75 هكتارا و91 آرا		

ويبلغ مجموع الأراضي الفلاحية حسب هذا التقرير 2775 هكتارا و549 آرا، وقد تكون هناك بعض المبالغة أو عدم الدقة في هذا التقدير لأنّه لم يراع أملاك شقيقيه ولأنّ الطاهر بن عمار ذكر أمام محكمة القضاء العليا أنّه يملك 1061 هكتارا فقط وجلّها مسجّلة منذ بداية عهد الحماية الفرنسية من قبل جدّه علي بن عمار،[341] وهو رقم قريب من ذلك الذي ذكره الهادي جلّاب الذي قدّر مساحة أراضي ابن عمار ب 1277 هكتارا اعتمادا على سجلّات إدارة الملكية العقارية.[342]

ب- الزياتين ومعاصر الزيت.

النوعية	الملكية	الخصائص
8007 أصل زيتون	ملكيات مشتركة مع شقيقه المنوبي	خاضعة للأداء
2178 أصل زيتون		غير خاضعة للأداء
معصرة لعصر الزيتون		

وقد ذكر الطاهر بن عمار أنّ هذه الأرقام مبالغ فيها لأنّه تشمل الزياتين التابعة لإخوته وللمغارسية وبيّن أنّ نصيبه الشخصي يبلغ 2865 شجرة زيتون.

[341] "مناقشة السيد الطاهر بن عمار فيما جاء في التقرير"، جريدة "**العمل**"، 2 سبتمبر 1958.
[342] جلاب (الهادي): **مقدّمة لدراسة الأوضاع المادية**...**نفس المرجع**، ص. 151 وما يليها.

ت- العقارات الحضرية.

نوعية العقار	موقعه	ملكيته	خصائصه
دكان	نهج النخلي عدد 1 مكرّر بتونس	ملكيات مشتركة مع أخويه وأخواته	ملكيات متأتية بطريق الإرث بوجه الحبسية
دار	نهج رأس الدرب عدد 37 بتونس		
دار	نهج سيدي الجليزي بتونس		
دار	نهج الجلولي برادس		
دار	نهج رأس الدرب عدد 20 بتونس		
عقار	بطحاء الخيل عدد 23 بتونس	ملكيات مشتركة مع شقيقه المنوبي بن عمار	لم يحدّد التقرير أصول هذه العقارات
عقار	بطحاء الخيل عدد 25 بتونس		
فيلّا تسمّى أميلي	نهج كارنو بحلق الوادي		
فيلّا تسمّى مزيانة	غير محدّدة الموقع		
قطعة أرض	نهج ايف مارين		

ث- المواشي وحيوانات الجرّ والنقل.

النوعية	عدد الرؤوس
أغنام	1215
بغال	40
خيول	15
حمير	13
ابل	24

ج- وسائل النقل العصرية.

الوسيلة	النوعية
سيارة	هودسون
سيارة	بيجو 204
سيارة	لندروفار
عربة شحن	ذات حمولة 7 أطنان

ح- الودائع.

النوعية	القيمة	مكان الإيداع
زيوت	256.514 كيلو من محاصيل سنوات 1956 و1957 و1958.	شركة ايبّون
مصوغ ومجوهرات	مليوني فرنك	القرض الوطني التونسي

حساب جاري	8.214.483 فرنك	البنك التونسي
حساب جاري	255.607 فرنك	صندوق القرض التعاوني الفلاحي
حساب جاري	36.278	إدارة البريد

خ- الأسهم.

عدد الأسهم	المؤسسة	قيمة السهم الواحد
20	البنك التونسي	5000 فرنك
65	البنك التونسي	5000 فرنك
02	الصندوق العقاري	غير محدّدة
05	الضيعات الفرنسية بتونس	
40	شركة "شويش وبيزو"	
50	شركة الكهرباء والغاز والماء	
08	شركة الكهرباء والغاز والماء	
150	البنك الصناعي والتجاري	
05	البنك الصناعي المالي الفرنسي التونسي	
40	شركة "سان قوبان"	
02	معمل تصفية البلور	
05	الضيعات الفرنسية بالجزائر	
05	شركة "راب فرانس"	

50	شركة "سياب"	
500	شركة الألومنيوم التونسية	
100	شركة "موتوكلتور"	
10	شركة "كوزام"	
عدد غير محدّد	القرض الوطني التونسي	

ويعني ذلك أنّ الطاهر بن عمار كان يمتلك 1057 سهما بدون اعتبار أسهم "القرض الوطني التونسي"، وإذا افترضنا أنّ قيمة السهم تعادل 5 آلاف فرنك على غرار أسهم "البنك التونسي" فإنّ مجموع قيمة أسهمه يصل إلى 5.285.000 فرنك. وقد حدّدت تقارير الخبراء التابعين للجنة التحقيق في المكاسب غير المشروعة ثروة ابن عمار بمليار ونصف من الفرنكات، في حين أكّد المعني بالأمر أنّ قيمة جميع أملاكه لا تتجاوز 150 مليونا من الفرنكات.[343]

وندرك بناء على ما تقدّم ذكره أنّ الطاهر بن عمار نجح في الحفاظ على ثروته العائلية الموروثة عن جدّه علي بن عمار وفي تنميتها بصفة ملحوظة بفضل إدارته العصرية وتنويع مصادر الدخل والاستثمار في القطاعين الفلاحي والمالي. وقد حاولت لجنة البحث عن المكاسب غير المشروعة إدانته وأحالت يوم 11 مارس 1959 ملفه إلى محكمة القضاء العليا في الوقت الذي كان فيه موقوفا على ذمّة قضية أخرى وهي قضية مصوغ ومجوهرات العائلة المالكة السابقة.

فما هي أطوار هاتين القضيتين وملابساتهما؟

[343] « M. Tahar Ben Ammar a comparu à nouveau hier devant la Haute Cour », *La Dépêche Tunisienne*, 2 septembre 1958.

2- أطوار ووقائع إيقاف الطاهر بن عمار ومحاكمته من قبل محكمة القضاء العليا (6 مارس 1958- 6 أكتوبر 1958).

شهدت البلاد التونسية خلال شهر فيفري 1958 حالة من التوتّر والاستنفار الأمني نتيجة تواتر حدثين مهمّين: الاعتداء الفرنسي على قرية ساقية سيدي يوسف الحدودية يوم 8 فيفري من جهة وإيقاف مجموعة من أنصار صالح بن يوسف يوم 25 فيفري واتهامهم بتكوين عصابة والتخطيط لاغتيال الرئيس الحبيب بورقيبة من جهة ثانية.
وفي ظلّ هذه الظروف الحسّاسة تمّ إيقاف الطاهر بن عمار منذ يوم 6 مارس 1958 بتهمة المشاركة في إخفاء مجوهرات مصادرة تابعة للعائلة المالكة، وكان ذلك مدعاة لفتح ملفات أخرى ضدّه انتهت بعرضه للمحاكمة أمام محكمة القضاء العليا، التي أجّلت قضية المجوهرات وحاكمته في البداية بتهمة تحقيق مكاسب غير مشروعة في عهد الحماية الفرنسية باستغلال نفوذه ووظيفته النيابية بوصفه رئيسا للحجرة الفلاحية والمجلس الكبير.

أ- إيقاف الطاهر بن عمار على ذمة التحقيق ومسألة الحصانة البرلمانية (6 مارس- 25 جويلية 1958).

شدّدت الأجهزة الأمنية التونسية بعد حوادث ساقية سيدي يوسف مراقبتها لأفراد الجالية الفرنسية المقيمة بتونس، وقامت بتفتيش مساكن بعض الفرنسيين بحثا عن الأسلحة. وقادها ذلك إلى منزل الفرنسي ارنست سبيتري Ernest Spiteri، وهو مصوّر فوتوغرافي مغرم بجمع الأسلحة القديمة، فصادرت سلاحه الخاص واكتشفت لديه عن طريق الصدفة حقيبة تضمّ 20 كلغ من المجوهرات ذكر أنّه تسلّمها من الأمير رفعت بن محمد بن محمد الأمين باي الملك المخلوع، فكان ذلك منطلق ما عرف بقضية المصوغ ومجوهرات العائلة المالكة السابقة وهي قضية شدّت الرأي العام والصحافة المحلية بقدر شبيه بما وقع مع مسألة "المؤامرة اليوسفية".[344]

[344] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1956- 1969)، ص. 25: شخصيات تونسية (الباي)، تقرير من السفير المبعوث الخاص الفرنسي بتونس إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 11 مارس 1958.

واعترف الأمير الشاب رفعت باي بوجود حقائب أخرى تابعة للعائلة المالكة تمّ إخفاؤها في أماكن أخرى منها منزل الطاهر بن عمار، حيث تبيّن أنّ جودة بنت سعيد زكريا زوجة الشاذلي بن محمد الأمين باي قامت منذ شهر ماي 1957، أي قبل إعلان الجمهورية ومصادرة أملاك العائلة الحاكمة، بإخفاء مجوهراتها لدى زكية بن عيّاد حرم الطاهر بن عمار.[345]

وفي فجر يوم 6 مارس 1958 تحوّلت قوّة من الأمن التونسي مصحوبة بالأميرة جودة زكرياء إلى منزل الطاهر بن عمار الكائن بحي رأس الدرب بتونس، ففوجئ بالأمر وعبّر عن استغرابه عندما أعلمته زوجة الشاذلي باي أنّها جاءت لتسلّم "الأمانة" وقال لها: "عن أيّ أمانة تتحدّثين؟".[346] غير أنّ زوجته اعترفت أنّها تسلمت حقيبة من زوجة الشاذلي باي من دون أن تحيطه علما بالأمر، وأنّها أخفتها بعيد إعلان الجمهورية يوم 25 جويلية 1957 في منزل شقيقها العروسي بن عيّاد القاطن بالبلفيدير بتونس وتمّت مصادرتها بالفعل من هناك في صبيحة يوم 6 مارس 1958.[347]

وتقرّر نتيجة لذلك إيقاف زكية بن عيّاد وشقيقها منذ صباح ذلك اليوم في حين تمّ إيقاف الطاهر بن عمار بعد ذلك بساعات قليلة، وظل الجميع رهن الايقاف بإدارة الأمن لمدة أربعة أيام قبل أن يقع نقلهم إلى السجن المدني بتونس. وقد جدت آنذاك واقعة معبّرة مفادها أنّ الطاهر بن عمار طلب من العون الذي بدأ بتكبيل يده اليسرى أن يضع القيد أولا في يده اليمنى، التي أمضت وثيقة استقلال البلاد.[348] وهي رواية مخالفة في جزئياتها لما ذكره اليهودي التونسي ألبير ممّي Albert Memmi في سيرته الذاتية الروائية الموسومة: "الفرعون" « Le Pharaon »، ومفاده أنّ الوزير الأول السابق كان محاطا لحظة إيقافه بأبنائه وأحفاده وأنّه توجّه إلى العون الذي أراد تكبيل يديه بالقيود قائلا بكلّ أنفة:

"قيّد يدي اليسرى إن شئت، أمّا يدي اليمنى، التي أمضت على وثيقة الاستقلال، فلا أسمح لك بتقييدها"

345 **المصدر نفسه.**

346 "المحكمة تستمع إلى بقية مرافعات لسان الدفاع في قضية المجوهرات والمصوغ"، جريدة "**الصباح**"، 25 سبتمبر 1958.

347 ابن عمار (الشاذلي)، "محاكمة الطاهر بن عمار سنة 1985 أو استخدام القضاء لأغراض سياسية"، الجزء الأول، جريدة "**الصباح**"، 16 جانفي 2010. وقد ذكر السيد الشاذلي بن عمار أنّ والديه أوقفا يوم 7 مارس 1985 في حين أنّ عملية الايقاف تمت قبل ذلك بيوم واحد، كما ذكر أنّ والدته زكية بن عياد تسلمت حقيبة المصوغ من جودة زكرياء زوجة الشاذلي باي منذ يوم 15 ماي 1955 وهو أمر مستبعد لأنّ العائلة المالكة لم تكن تشعر بمخاوف حقيقية في ذلك التاريخ السابق للإمضاء على اتفاقيات الحكم الذاتي ولكن من المؤكد أنّ عملية التسليم تمت قبل إعلان النظام الجمهوري وقبل صدور قانون مصادرة أملاك البايات بفترة قصيرة نسبيا.

348 **المرجع نفسه.**

« Ben Ammar tendit le poignet gauche, refusant le droit : pas de menottes, déclara-t-il avec hauteur, pour la main qui a signé le texte sur l'indépendance ».[349]

وبقطع النظر عن هذا الماضي السياسي الذي يحقّ لصاحبه الافتخار به أو الندم على بعض ما قام به خلاله، فإنّ إيقاف الطاهر ابن عمار طرح مشكلا آخر ذا طابع قانوني ويتعلّق بالحصانة البرلمانية التي يتمتّع بها بوصفه عضوا بمؤسسة "المجلس القومي التأسيسي".

فهل توفّرت الشروط القانونية المخوّلة لرفع الحصانة عن الطاهر بن عمار؟ وهل كان للمجلس التأسيسي ما يكفي من السلطة والاستقلالية للتعاطي مع هذا الإشكال بعيدا عن الضغوطات السياسية؟

تجاهلت الصحف التونسية في البداية هذه المسألة واكتفت بنشر إعلام وجيز عن الموقوفين في هذه القضية إلى أن بادرت أسبوعية "لاكسيون" « L'action »، التي يديرها البشير بن يحمد والتي تحمل نفس اسم الجريدة اليومية الرسمية للحزب الحرّ الدستوري الجديد، بكشف تفاصيلها في عددها الصادر يوم 10 مارس 1958. ولم تبيّن هذه الجريدة كيف تمّ التعامل مع مسألة الحصانة البرلمانية واقتصرت على ذكر صيغة ضبابية ورد فيها أنّ هذه الإشكالية وقع تجاوزها بطريقة أو بأخرى، وهو ما دفع قسم الشؤون القانونية بالسفارة الفرنسية بتونس إلى وضع تقرير سرّي حول هذه النقطة بالذات.[350]

وبيّن هذا التقرير أنّ الأمر الصادر في 7 جوان 1956 والمنظّم لسير عمل المجلس التأسيسي حدّد في فقرته الثانية من فصله الثاني أنّه لا يمكن تتبّع أو إيقاف أيّ نائب في قضية جناحية أو جنائية طيلة انعقاد إحدى دورات المجلس إلّا بإذن منه باستثناء حالة التلبّس، وأنّ لهذا المجلس الحقّ في وقف كلّ أشكال التتبعات طيلة الدورة أو المدة النيابية ككل إذا رأى ذلك صالحا. وتساءل كاتب هذا التقرير قائلا:

هل كان الطاهر بن عمار متمتّعا بالحصانة البرلمانية يوم 6 مارس 1958؟ وهل توجد حالة تلبّس في قضيته؟ وهل كان على المجلس التأسيسي أن يجتمع للنظر في حالته؟

---

[349] Memmi (Albert) : *Le Pharaon*, Cérès Editions, Tunis, 2006, p. 534.

[350] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1956- 1969)، ص. 46...**نفس المصدر**، تقرير سرّي صادر عن قسم الشؤون القانونية بالسفارة الفرنسية بتونس بتاريخ 17 مارس 1958. وقد جاء في العدد المذكور من جريدة "لاكسيون" ما يلي:

« L'obstacle de l'immunité parlementaire ayant été contourné d'une manière ou d'une autre ».

وأكّد أن الطاهر بن عمار كان يتمتّع فعليّا بهذه الحصانة يوم 6 مارس لأنّ رئيس المجلس التأسيسي جلولي فارس قام بعد حوادث ساقية سيدي يوسف يوم 10 فيفري 1958 بتعليق أشغال الدورة الجارية آنذاك بدون إعلان اختتام أشغالها. أمّا بخصوص الوقائع فإنّ وجود الجرم في حدّ ذاته غير ثابت باعتبار أنّ قانون 29 جويلية 1957 المتعلّق بمصادرة أملاك العائلة الحاكمة لم ينص على عقاب من يحاول إخفاء بعض هذه الأملاك أو كلّها بخلاف ما تضمّنه قانون 17 أوت 1957 الخاص بمصادرة المكاسب غير المشروعة، كما أنّ القانون الجنائي التونسي لا يتضمّن فصلا خاصا بجريمة إخفاء مكاسب مصادرة من قبل الدولة.[351]

ويبدو أنّ هذه الثغرة القانونية وقع الالتفاف عليها حيث ذكرت جريدة "الاكسيون" « L'action » في عددها الصادر يوم 17 مارس 1958 أنّ الطاهر بن عمار لن يحاسب بتهمة "التستّر وإخفاء أملاك مصادرة من قبل الدولة" بل على أساس "التستّر وإخفاء أملاك غير مشروعة"، أي أنّه سيدخل تحت طائلة قانون 17 أوت لا تحت طائلة قانون 29 جويلية 1957 إذ تمّ اعتبار أملاك البايات المصادرة أملاكا غير مشروعة. واعتبر صاحب هذا التقرير أنّ هذا الخلط بين قانونين مختلفين يمثّل تجاوزا يمكن أن يوظّفه محامو الطاهر بن عمار لصالح موكّلهم، لكنّه سيؤدّي قبل ذلك إلى تحويل القضية إلى نظر "محكمة القضاء العليا" الاستثنائية وذات الطابع السياسي الصرف.

وأضاف صاحب هذا التقرير قائلا: حتّى إذا افترضنا توفّر ركن الجريمة فإنّ ذلك لا يهمّ سوى الفترة اللّاحقة لصدور قانون 29 جويلية 1957، في حين أنّ زوجة الطاهر بن عمار تسلّمت مجوهرات زوجة الشاذلي باي منذ شهر ماي 1957 وسلّمتها إلى شقيقها العروسي بعيد الإعلان عن الجمهورية أي ربّما قبل تاريخ إصدار القانون المذكور. وبصرف النظر عن إعلام زكية بن عيّاد لزوجها بخصوص حقيبة المجوهرات أم عدمه فإنّ هذه الحقيبة وجدت في منزل العروسي بن عيّاد الذي تنطبق عليه وحده حالة التلبّس ولا يمكن بأيّ وجه سحبها على الطاهر بن عمار. وعلى هذا الأساس فإنّ إيقافه في مساء يوم 6 مارس 1958

[351] المصدر نفسه.

يعتبر خرقا قانونيا خطيرا لأنّه لم يتورّط في حالة تلبّس ولم تتم استشارة المجلس التأسيسي بشأن حالته.

وقد ذكرت جريدة "لاكسيون" الأسبوعية في عددها الصادر في 17 مارس 1958 أنّ مكتب المجلس القومي التأسيسي اجتمع يوم 11 مارس للنظر في وضعية النائب الطاهر بن عمار، وأنّه طلب الحصول على إيضاحات بشأن قضيته واجتمع مرّة أخرى لدراستها يوم 15 مارس 1958، وكلّف لجنة تنسيق تابعة له بإعداد تقرير لعرضه على المجلس يوم 18 مارس 1958 للبتّ النهائي فيها إمّا بالمصادقة على قرار الايقاف أو المطالبة بإلغائه. وخلص التقرير إلى أنّ هذه القضية من شأنها أن تثير جدلا سياسيا بالمجلس التأسيسي وجدلا قانونيا في المحكمة الاستثنائية.[352]

ولا نعرف إن كان هذا المجلس قد أقرّ بعد ذلك رفع الحصانة عن الطاهر بن عمار وهو الأرجح في ظل هيمنة العناصر الدستورية عليه، أم إنّه اكتفى بإنهاء دورته دون حسم الأمر. وقد ظلّ الشاذلي الخلّادي محامي الطاهر بن عمار يذكّر طيلة أيّام المحاكمة بأنّ الحصانة البرلمانية لم ترفع عن موكّله وأنّ اللجنة التي كوّنها المجلس "رأت أنّه لا موجب لرفع الحصانة خاصة وأنّ المجلس غير مجتمع في هذه الفترة".[353] أمّا رئيس المحكمة محمد فرحات، وهو شقيق عبد الله فرحات مدير الديوان الرئاسي،[354] فكانت إجابته حول هذه المسألة مبهمة قبل أن يتم تدارك الأمر في لائحة الحكم الصادر ضدّ الطاهر بن عمار يوم 8 سبتمبر 1958 التي ورد فيها ما يلي: "وقع تعريف المجلس التأسيسي في 11 مارس 1958 بالمكتوب عدد 912 بوقوع ذلك التتبع ثم أحيط المجلس المذكور علما بحالة التلبّس التي حفّت بالجريمة المنسوبة لمن ذكر وبذلك تحلّلت الإجراءات من الواجبات التي جاءت بها الفقرة الثانية من الفصل الثاني من الأمر المؤرّخ في 7 جوان 1956".[355]

---

[352] **المصدر نفسه.**

[353] "محكمة القضاء العليا تحاكم السيد الطاهر بن عمار رئيس الحكومة السابق"، جريدة "**الصباح**"، 3 سبتمبر 1958.

[354] ذكر السيد منصور الشفّي عميد المحامين السابق في شهادة مرقونة وممضاة تسلّمناها عن طريق الشاذلي بن عمار أنّ رئاسة المحكمة أسندت أولا على القاضي محمد الوصيف الذي رفض النظر في هذه القضية لخلوّها من كل المؤيدات ثمّ تمّ تعيين محمد فرحات باقتراح من شقيقه عبد الله فرحات مدير الديوان الرئاسي وكان يشغل قبل ذلك خطة قاض بالمجلس العدلي بقابس. وذكر لنا السيد الشاذلي بن عمار في لقاء خاص معه بتونس بتاريخ 27 ديسمبر 2007 أنّه زار محمد فرحات في منزله وسأله عن الدوافع التي جعلته يصدر حكما قاسيا في حقّ والديه فأعلمه أنّه كان يطبّق أوامر الحبيب بورقيبة. وقد نشر نجل الطاهر بن عمار هذه التفاصيل بعد ذلك في الصحافة التونسية. أنظر:

- Turki (Béchir), « Le fabuleux destin de Mohamed Farhat », *L'Expression*, n° 18, Tunis, 15- 21 février 2008.
- Ben Ammar (Chedly), « M. Farhat m'avait assuré qu'il exécutait les ordres de Bourguiba », *L'Expression*, n° 27, Tunis, 18- 24 avril 2008.

[355] "النص الحرفي للحكم الصادر ضد السيد الطاهر بن عمار رئيس الحكومة السابق"، جريدة "**الصباح**"، 10 سبتمبر 1958.

ولم يستفد الطاهر بن عمار من حصانته البرلمانية إذ ظلّ رهن الإيقاف، وأضيفت لملفه قضية أخرى تتعلّق بامتلاكه لمكاسب غير مشروعة أحيل بموجبها يوم 11 مارس 1958 على محكمة القضاء العليا وأصبحت هي القضية الأساسية فتمت محاكمته بشأنها قبل قضية المصوغ وعلى امتداد عدة جلسات بدأت منذ يوم 25 أوت 1958 حضرها وهو في حالة سراح بعد إطلاق سراحه وقتيا يوم 25 جويلية 1958.

ب- محاكمة الطاهر بن عمار في قضية امتلاك مكاسب غير مشروعة (25 أوت- 8 سبتمبر 1958).

مثل الطاهر بن عمار أمام محكمة القضاء العليا ابتداء من يوم 25 أوت 1958 بعد تأجيل النظر في قضيته طيلة شهرين كاملين، وهي فترة كافية لإعداد ملف متكامل ضدّه. وذكر رئيس المحكمة محمد فرحات أنّ التهمة الموجّهة إليه "محصورة وبسيطة وهي تتعلّق بكونه لا يعلم عن مداخيله إدارة الضريبة أو يعلم عنها مع إخفاء مبالغ مداخيله، وموضوع المصوغ بقي في قضية أخرى".[356] ولم يمنع ذلك من تمطّط المحاكمة التي استغرقت ثلاث جلسات كاملة دارت أيّام 25 أوت و1 و2 سبتمبر، وخصّصت جلسة يوم 8 سبتمبر 1958 للتصريح بالحكم. ويعود ذلك إلى تدعيم القضية الأصلية بملحق سياسي بدون أن يكون موضوع التهمة بل مجرّد عامل تشديد، فهو يحاكم من أجل عدم الإعلام عن مداخيله الحقيقية وتكون مؤاخذته أشدّ حسب رئيس المحكمة بوصفه ساعد على بناء الدولة، ويحاسب في نفس الوقت على عدم إخلاصه للنظام الجديد لأنّه شارك في إخفاء مصوغ العائلة الحاكمة ولم يعلم السلط التونسية

---

[356] "السيد الطاهر بن عمار يمثل أمام محكمة القضاء العليا"،جريدة "**الصباح**"، 26 أوت 1958.
وقد تكوّنت هيئة المحكمة من : محمد فرحات (رئيس) والشاذلي قلالة ومحمد القنوني ومحمود زهيوة ومحمد بن رمضان (أعضاء) وعلي الشريف (وكيل الدولة) ومحمد القعلول (كاتب الجلسة)، وناب عن الطاهر بن عمار المحامي الشاذلي الخلادي بمساعدة المحامي توفيق بن الشيخ (ابن حلومة بن عمار شقيقة الطاهر بن عمار).

بفحوى الحديث الذي دار بين الباي وروجي سايدو Roger Seydoux بحضوره وطالب فيه العاهل الحسيني من الحكومة الفرنسية عدم نقل السلطة الأمنية للحكومة التونسية.[357]

ويدل هذا على وجود نوع من التعثّر والاضطراب في تحديد سبل التعامل مع ابن عمار إذ لم توجّه له تهمة سياسية واضحة كالخيانة أو ما يسمّى آنذاك "الزيغ عن القومية"،[358] وأصبحت قضية المصوغ التي أوقف من أجلها قضية ثانوية وقع تأجيلها مع مراعاتها ضمنيا في هذه القضية الأولى وهو ما يوحي أنّه سيحاسب عليها مرتين، وأضيفت إليه تهمة غير رسمية وفريدة من نوعها وهي عدم إفشاء أسرار حكومية لرئيس حزب سياسي وإلّا كيف يطالب الطاهر بن عمار وهو رئيس الحكومة سنة 1955 بنقل أسرار المحادثات السياسية إلى الحبيب بورقيبة وهو لا ينتمي أصلا إلى حكومته، واقتصر عنوان القضية على تحقيق مكاسب غير مشروعة وكأنّ ثروة ابن عمار هي المستهدفة وليس شخصه.

وقد انطلقت هذه المحاكمة بسرد تقرير اللجنة الجهوية لمصادرة المكاسب غير المشروعة، التي استندت في عملها على مقتضيات القانون الصادر في 17 أوت 1957 والمدرج بالرائد الرسمي بتاريخ 23 أوت 1957. واختتم هذا التقرير الصادر يوم 11 مارس 1958 بتأكيد إدانة المتهم وورد فيه ما يلي:

"وحيث اقتضى القانون المذكور لتسليط العقاب توفر ركنين أحدهما قانوني وهو التلبّس بوظيف أو منصب نيابي وآخر مادي هو جمع ثروة بطرق غير مشروعة استغلالا لتلك الصفة.

وحيث توفّر الركن القانوني بالنسبة للشخص المذكور الذي كان عضوا بالمجلس الكبير، وتوفّر الركن المادي لأنّ المتهم لم يعلم عن مداخيله الفلاحية بصفة مطابقة للواقع. وحيث أنّ عدم الإعلام هذا وقع العثور عليه من طرف مصلحة مراقبة الأداءات الشخصية بالنسبة لسنة 1954 وسنة 1955 وسنة 1956. وحيث أنّ مبلغ هذا النقص قدره بالنسبة للسنوات المذكورة 16.118.163 من الفرنكات. وحيث أنّ مبلغ هذا النقص الكبير الأهمية حقّق أنّ جميع الإعلامات الماضية وقعت غير مطابقة للواقع بصفة فاحشة.

---

[357] **المصدر نفسه.**

[358] أنظر مثلا تفاصيل محاكمة وزراء حكومة صلاح الدين البكوش في جريدة "**الصباح**" بتاريخ 23 أكتوبر و5 نوفمبر 1958.

وحيث أنّ هذا العمل صادر عن رجل له علم بجميع القوانين والتراتيب الجبائية. وحيث أنّ المراقبة المذكورة تهمّ إعلامات وقعت في عهد الاستقلال. وحيث أنّه استغلّ منصبه حتى تمكّن من إخفاء مداخيله الحقيقية.
ولهاته الأسباب، فإنّ اللجنة تصرّح بأنّ الركنين القانوني والمادي للعقاب المستوجب بالقانون المطلوب تطبيقه متوفران. واستنادا لما تقدّم وعملا بالفصل 27 من قانون رقم 13 المؤرخ في 13 أوت 1957 المتعلّق بمصادرة المكاسب غير المشروعة، فإنّ اللجنة تحيل ملف المتهم على جناب الرئيس ليقرّر في شأنه ما يراه".[359]

واستعانت المحكمة أيضا بشهادة متفقد الأداءات علي زايد، وورد فيها بالخصوص أنّ الطاهر بن عمار كان يتمتّع بنوع من الحصانة ويعفى من المراقبة الجبائية مثله في ذلك عدّة شخصيات تونسية على غرار المنوبي بن عمار ومحمد بن رمضان ونصر بن سعيد وصلاح الدين البكوش وحسن حسني عبد الوهاب وغيرهم من الأعيان والأمراء. وذكر أنّ التصريحات التي قدّمها ابن عمار لا تتناسب إطلاقا مع مداخيله الحقيقية، وقدّر ثروته بحوالي المليار والنصف. أمّا الخبير أحمد الزرقاطي، فبيّن أنّ جملة المعاليم المطلوبة على دخل الطاهر بن عمار لسنوات 1954 و1955 و1956 (باتيندة وضرائب شخصية) تصل إلى: 31.469.312 فرنك لم يسدّد منها سوى أصل الأداء البالغ: 4.185.000 فرنك، أمّا العقوبات التي وقع ضبطها فتقدّر بمبلغ 20.926.250 فرنك، وهو ما يساوي إجمالا: 52.395.562 فرنك.[360]
وخصّصت الجلسة الثانية المنعقدة يوم 1 سبتمبر 1958 إلى الاستماع إلى ردود الطاهر بن عمار على ما ورد في التقارير المذكورة وعلى التهم السياسية التي وجّهتها إليه المحكمة. ولم يجد صعوبة في دحض ما ورد في تقرير الخبير المعيّن من قبل المحكمة من معطيات وأرقام

[359] "السيد الطاهر بن عمار يمثل أمام محكمة القضاء العليا"،جريدة "**الصباح**"، 26 أوت 1958.

[360] **المصدر نفسه.**

غير دقيقة وغير مطابقة لمداخيله ومصاريفه الحقيقية لا سيّما بعد أن اعترف هذا الخبير في نهاية الجلسة الأولى بأنّ تقريره تضمّن عدّة أخطاء تقديرية.[361]

وكانت النقطة الوحيدة التي اتّهم فيها الطاهر بن عمار باستغلال نفوذه تتمثّل في اتّهامه بشراء محاصيل زيتون سنة 1949 عن طريق شقيقه المنوبي من جمعية الأوقاف بأقل بكثير من ثمنها الحقيقي، وهو ما كذّبه المتّهم أمام المحكمة.[362]

وقدّمت المحكمة بعض الأسئلة للطاهر بن عمار حول ماضيه النيابي والسياسي بدون أن تتضمّن أيّة تهمة أو مؤاخذة، فذكر أنّه قاوم الاستعمار بجميع الوسائل وفي عدّة ميادين، وأنّ الحكومة الفرنسية حاولت إسكاته مقابل مبلغ من المال فامتنع، وأنّه رفض المشاركة في حكومتي صلاح الدين البكوش ومحمد الصالح مزالي وحرّض أقاربه وأصدقاءه على عدم المشاركة فيهما، وأنّه كان يساعد الحركة الوطنية ماديا، وأنّه تعرّض لمحاولة اغتيال من عصابة "اليد الحمراء" قبل يوم واحد من اغتيال فرحات حشاد يوم 5 ديسمبر 1952.[363]

وخصّص باقي هذه الجلسة الثانية للمحاكمة إلى استعراض أقوال الشهود بخصوص حضور الطاهر بن عمار في أواخر سنة 1955 لمحادثة بين محمد الأمين باي وروجي سايدو طلب فيها العاهل الحسيني من الحكومة الفرنسية عدم نقل السلطة الأمنية إلى الحكومة التونسية، واتّهامه بعدم إعلام المسؤولين التونسيين عن فحوى هذه المحادثة قبل أن يفشي ممثّل فرنسا سرّها إلى الحبيب بورقيبة، واستنتجت المحكمة من ذلك أنّ الطاهر بن عمار "غير منسجم مع العهد الجديد". واستندت في ذلك إلى شهادات محمد الأمين باي وابنه الشاذلي باي وعلالة ابن صميدة والجنرال محمد العيد وكمال العياري وحمادي البحري، فجاءت أقوالهم متضاربة بين مؤكّد ومشكّك ومتردّد.[364] وكان ردّ الطاهر بن عمار عن هذه التهمة كالآتي:

---

[361] أنظر التفاصيل في جرائد "**الصباح**" و"**العمل**" و"البرقية التونسية" « Dépêche Tunisienne »الصادرة بتاريخ 2 سبتمبر 1958. وقد بيّن الطاهر بن عمار أنّ التقرير قدّر مصاريف الهكتار الواحد بمبلغ 26 ألف فرنك سنويّا في حين أنّه يصرف عليه مبلغ 32 ألف فرنك سنويّا وقدّرت مصاريف المعمّرين بمبلغ 35 ألف فرنك للهكتار الواحد سنويّا، وأنّه اشترى نصيبه من الزياتين المقدّر بحوالي 2800 شجرة بمبلغ مليوني فرنك لا خمسة ملايين كما زعم التقرير، وأشار أيضا إلى وجود أخطاء في تقدير مداخيله من الحبوب فضلا عن إهمال المصاريف التي ينفقها على أغنامه.

[362] "محكمة القضاء العليا تحاكم السيد الطاهر بن عمار رئيس الحكومة السابق"، جريدة "**الصباح**"، 2 سبتمبر 1958.
وقد وجدنا تفاصيل هذه التهمة في جريدة "**الأسبوع**" الصادرة يوم 14 نوفمبر 1955 التي أوردت نفس التفاصيل التي ذكرتها المحكمة وأشارت إلى أنّ العملية تمت أثناء رئاسة الطاهر بن عمار للحكومة وليس قبل ذلك كما ورد على لسان رئيس المحكمة. وتحدّثت الجريدة في نفس العدد على إضراب عمال مزارع ابن عمار، غير أنّ أحمد بن صالح بيّن في شهادة خاصة وردت بجريدة "**الشروق**" الصادرة يوم 3 أوت 2009 أنّ هذا الإضراب كان مفتعلا وأنّ الإتّحاد العام التونسي للشغل تدخّل وقتها لإيقافه، وعلى هذا الأساس يمكن أن تكون مسألة استغلال النفوذ مع جمعية الأوقاف غير صحيحة أيضا وأنّها من اختلاق المعارضين للوزير الأول آنذاك.

[363] **المصدر نفسه.**

[364] يبدو أنّ اللقاء المذكور تمّ إمّا يوم 7 ديسمبر 1955 أو يوم 24 ديسمبر 1955 وهو الأرجح لانّ روجي سايدو قابل بعد ذلك بيوم واحد الحبيب بورقيبة في لقاء خاص، وقد تعرّضنا سابقا إلى ما دار في هذه اللقاءات الثلاثة وبينّا أنّ الباي كان يخشى أن يؤدّي نقل السلطة الأمنية إلى الحكومة

"أتذكّر في سبتمبر 1955 أنّ فخامة الرئيس بورقيبة سألني عن محادثة وقعت بين الباي وروجي سايدو فقلت له إنّ هذا غير صحيح وغير معقول أن يقوله الباي أمامي، وكلّ ما وقع أنّه احتجّ على الحوادث الدامية التي تسبّبت في قتل المختار عطية ومحمد بن عمار المصوّر الصحفي خاصة وأنّ فرنسا هي التي تحافظ على الأمن بالبلاد. وإنّ الباي لم يحتج على تسليم الأمن إلى التونسيين هذا أولا، ثمّ أنا مسؤول عن المفاوضات ولا يمكن أن أوافق على هذا ولا بدّ من تسليم الأمن إلى التونسيين. ومن جهة أخرى لا يمكن أن يقول الباي هذا لأنّ الاتفاقيات ممضاة من طرف دولتين وبعد موافقة المجلس الوطني الفرنسي".[365]

واختتمت هذه الجلسة بالاستماع إلى مرافعة وكيل الجمهورية الذي تناول في البداية الماضي السياسي للطاهر بن عمار وذكر بالخصوص ما يلي:

"وفي المدّة التي قضّاها منتخبا سواء في المجلس الكبير أو في الحجرة الفلاحية، كان يعطف على الحركة الوطنية وكان يتمتّع في نفس الوقت بعطف من طرف السلط الفرنسية".

واستعرض بعد ذلك ظروف رئاسته للوزارة التفاوضية، وأكّد أنّه معادي للنظام الجديد استنادا إلى موقفه من قضية نقل السلطة الأمنية للتونسيين ودوره في قضية المصوغ، وخلص في النهاية إلى الاستنتاج الآتي ذكره:

"لهذا كلّه وقعت محاكمة السيد الطاهر بن عمار بتهمة عدم أداء الضريبة على مداخيله التي كان لا يعلم بحقيقتها، وقد قدّم السيد أحمد الزرقاطي تقريرا على الأداءات التي لم يدفعها وهي تقدّر ب 11 مليونا ونصف، ولذا تطلب النيابة مصادرة ما يضاهي هذا المبلغ وتخطيته بما يضاهي المبلغ المطلوب ثلاثة مرّات".[366]

ووقع تخصيص الجلسة الثالثة التي انعقدت يوم 2 سبتمبر 1958 إلى الاستماع إلى مرافعة المحامي الشاذلي الخلادي[367] التي دامت ثلاث ساعات كاملة خصّصها لإبراز خصال منوّبه

التونسية آنذاك إلى استغلالها في قمع أنصار صالح بن يوسف. أنظر عنصر: هل كان الطاهر بن عمار منحازا إلى صالح بن يوسف ومتعاطفا مع الحركة اليوسفية؟.

[365] "محكمة القضاء العليا تحاكم السيد الطاهر بن عمار رئيس الحكومة السابق"، جريدة "**الصباح**"، 3 سبتمبر 1958.
وفي الحقيقة فإنّ اغتيال المصوّر محمد بن عمار لم يتم في شهر سبتمبر 1955 بل في يوم 29 نوفمبر 1955 في حين اغتيل المختار عطية يوم 4 ديسمبر 1955 وهو ما يرجح ما ذكرناه حول حصول اللقاء بين سايدو والباي في شهر ديسمبر 1955.

[366] **المصدر نفسه.**

[367] يبدو أنّ الطاهر بن عمار أخطأ في اختيار هذا المحامي رغم شهرته وخبرته الواسعة لأنّه كان على علاقة سيّئة بالرئيس الحبيب بورقيبة لا لانتمائه للحزب الدستوري القديم وصداقته مع المقيم العام مارسيل بيروتون فقط، بل كذلك لخلافات شخصية تعود إلى زمن الدراسة عندما كانا يدرسان سويّا بالمعهد الصادقي وكان الخلادي يتفاخر بمكانة عائلته الاجتماعية وكان بورقيبة محلّ سخرية زملائه، ولم يغفر له بورقيبة أبدا اقتراحه

وإبراز عدم قانونية المحاكمة. وجاء في هذه المداخلة أنّ الطاهر بن عمار "ذو الوزارتين" ليس شخصا عاديّا لأنّه يتمتّع بالحصانة البرلمانية ولأنّه في مقدّمة الذين ركّزوا الاستقلال، وأنّه ساهم في تطوير العمل الفلاحي بفضل الوسائل العصرية، وأنّه لم يستغل نفوذه لأنّ ملفه خاوي من الشكايات والتذمّرات، وأنّ لم يكن مرشّح الفرنسيين للوزارة الأولى بل اختاره الحزب الحرّ الدستوري الجديد لأنّه وطني معتدل. وبيّن الشاذلي الخلادي أنّ القضية المعروضة هي مجرّد قضية جبائية وبالتالي ليست من مشمولات المحكمة الاستثنائية، وذكّر بأنّ التتبّع في القضايا الجبائية يسقط بمرور ثلاث سنوات والخلاف يسوّى عادة مع الإدارة، وبيّن وجود بعض اللبس في فهم القانون الفرنسي الخاص بمصادرة المكاسب غير المشروعة الذي لا يقرّ مضاعفة أصل الأداء ثلاث مرّات إلّا إذا ثبت أنّ الأرباح المحقّقة مصدرها غير شرعي وهو ما لا ينطبق حسب رأيه على حالة الطاهر بن عمار.[368]

ووقعت خلال هذه الجلسة حادثة معبّرة عندما كان الطاهر بن عمار يجيب عن بعض الأسئلة المتعلّقة بظروف تكوينه للحكومة التونسية في شهر أوت 1954، وإذا به ينهار عاطفيّا من وطأة القهر ويصيح قائلا: "أقسم لكم بالله إنّي بريء، إنّي بريء، إنّي بريء، من كلّ ما تنسبونه إليّ. فضجّت القاعة بالتصفيق الحاد، وصاح السيد الطاهر بن عمار مشيرا للجماهير بيده: لا، لا، وبدا عليه التأثّر".

وتدخّل رئيس المحكمة وطالب بوقف هذه "المسرحية" مهدّدا بإيقاف المتّهم، مع العلم أنّ الجلسات كانت مفتوحة وعلنية حيث حضرها عدد كبير من الجماهير وكانت المحاكمة تتمّ عبر مضخّمات الصوت وتنقل مباشرة على أمواج الأثير.[369]

وتمّ خلال الجلسة الأخيرة التي انعقدت يوم 8 سبتمبر 1958 التصريح بالحكم في هذه القضية، وقد صدر هذا الحكم بعد قراءة لائحة طويلة نقتطف منها الفقرات الأخيرة:

للملّاك الكبير الطيب رضوان بعدم منح منحة دراسية له لمواصلة دراسته في باريس وتعويضه بمحمد عطية. وقد تمّت محاكمة محمد عطية سنة 1958 كما تعرّض المحامي الشاذلي الخلّادي بدوره إلى السجن لمدّة 6 أشهر سنة 1961 بتهمة ثلب العدالة التونسية، وتعرّض إلى إهانة بليغة من بورقيبة أثناء حضوره لإحدى خطبه بمعهد الصحافة سنة 1973، إذ شكّك في شهادته العلمية وذكر أنّه دخل إلى سلك المحاماة بفضل المقيم العام بيروتون في وقت كان فيه بورقيبة ورفاقه في المنفى ببرج البوف.

[368] أنظر النص الكامل للمرافعة في جريدة "**الصباح**"، 3 و4 سبتمبر 1958.

[369] "محكمة القضاء العليا تستمع إلى لسان الدفاع في قضية السيد الطاهر بن عمار رئيس الحكومة السابقة"، جريدة "**الصباح**"، 4 سبتمبر 1958.

"وحيث سبق لرؤساء لجان البحث الجهوية الاتصال بمن كانوا يتمتّعون في العهد الاستعماري بالحصانة المذكورة لحملهم على تسوية علاقاتهم مع مصالح الجبايات وترجيع ما وفروه لأنفسهم من أموال عن طريق إخفاء مداخيلهم الحقيقية،وقد قبلوا بإجراء تلك التسوية وبعضهم أتمّها فعلا إلّا السيد الطاهر بن عمار فقد أبى واستكبر وامتنع من الدخول في أيّ مفاهمة تهدف لحمله على دفع ما عليه للمصالح المذكورة ظنّا منه أنّ حصانته التي اكتسبها بعضويته في المجلس الكبير قد لازمت شخصه بدخوله عضوا في المجلس التأسيسي.. وحيث أنّ هاته المحكمة عند استعراضها لماضي من ذكر لا تقتصر على ماض جرّ للمتّهم فخرا تولّد عن ظروف اضطرارية وإنّما ترى فيه شخصا دخل المجلس الكبير الذي هو أداة استعمارية منذ 1928 ولم يغادره إلّا عند زواله، وساهم بأمواله في جلّ الشركات الاستعمارية التي كانت تحارب كلّ سياسة ترمي للسير بهاته البلاد نحو الاستقلال، وحضر موطن مؤامرة كان يحبك أطرافها الباي السابق مع ممثّل فرنسا للحيلولة دون استكمال الأمة لسيادتها ولم يحط حتّى رفقائه في التفاوض علما بتلك المؤامرة،وأخيرا ما وقع اكتشافه من مجوهرات كانت الدولة صادرتها عن الباي السابق وأفراد أسرته في حوزة زوجة المعني بالأمر.

وحيث يلاحظ من جهة أخرى أنّ التفقّد الذي سبق إجراؤه على مداخيل المطلوب عن أعوام 1954 و1955 و1956 قد أدّى إلى أنّ هذا الأخير لم تكن إعلاماته مطابقة للواقع، وبموجب ذلك وقعت مطالبته بالمقادير الحقيقية الواجب دفعها وقد دفعها فعلا ولم يبق مطلوبا إلّا بالعقوبة المالية البالغة 20.926.250 فرنكا التي هي الآن بصدد جبايتها منه بموجب وضعها في دفتر المستخلصات...

وحيث أنّ تفقّد السيد أحمد الزرقاطي الذي شمل الفترة الواقعة بين عام 1942 و1953 قد أثبت أنّ إعلامات المطلوب المذكور عن دخله غير مطابقة للواقع... وحيث أنّ محكمة القضاء ترى أنّ استبقاء المطلوب للمبالغ المذكورة من شأنه أن ينمّي ثروته وترى أنّ هذا النمو غير شرعي وتلزم مصادرته...

ولهاته الأسباب وعملا بالفقرة الأولى من الفصل 1 والفصل 2 من قانون رقم 13 الواقع تلاوتها بالجلسة، وبعد المفاوضة وحصول الأغلبية المنصوص عليها بالفصل 31 من

القانون المذكور حكمت محكمة القضاء العليا المتركّبة من رئيسها السيد محمد فرحات وأعضائها السادة الشاذلي قلالة ومحمد القنوني ومحمود زهيوة ومحمد بن رمضان بجبر السيد الطاهر بن عمار على أداء ثلاثين مليونا من الفرنكات أصلا وخطية للخزينة العمومية خارجة عن ذلك نتائج تفقّد أعوام 1954 و1955 و1956".[370]

ويبدو هذا الحكم شديد الوقع على الطاهر بن عمار لأنّه جرّده من حوالي خمس ثروته التي قدّرها أثناء محاكمته بمبلغ 150 مليون فرنك، غير أنّ هذا لم يكن رأي السفارة الفرنسية التي اعتبرته حكما معتدلا لأنّه أعفى صاحبه من تهمة الخيانة المؤدّية بالضرورة إلى تعريض المتّهم للسجن والحرمان من الحقوق المدنية.[371] وبرز هذا التشدّد أيضا في الأحكام الصادرة ضدّ الطاهر بن عمار في قضية المصوغ.

ج- محاكمة الطاهر بن عمار في قضية المصوغ ومجوهرات العائلة المالكة السابقة (22 سبتمبر 1958- 6 أكتوبر 1958).

استغرقت هذه المحاكمة جلستين فقط خصّصت أولاهما لاستجواب المتّهمين والاستماع إلى مرافعات النيابة والمحامين، في حين تمّ الاكتفاء خلال الجلسة الثانية بقراءة لائحة الحكم النهائي. ولم يكن الطاهر بن عمار المتّهم الوحيد في هذه القضية إذ كان معه 24 متّهما آخر، من بينهم زوجته زكية بن عيّاد، وقعت إحالتهم بتهمة إخفاء واختلاس أموال ومصوغ مصادرة من أسرة الملك السابق بمقتضى قانون رقم 2 الصادر بتاريخ 29جويلية 1957 وحسب الفصول 4 و7 و20 من القانون رقم 13 الصادر بتاريخ 17 أوت 1957.[372]
وورد في لائحة الاتّهام بخصوص الطاهر بن عمار وزوجته ما يلي:

370 "النص الحرفي للحكم الصادر ضدّ السيد الطاهر بن عمار رئيس الحكومة السابق"، جريدة "**الصباح**"، 10 سبتمبر 1958.
371 **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1956- 1969)، ص. 46...**نفس المصدر**، تقرير صادر عن السفارة الفرنسية بتونس بتاريخ 10 سبتمبر 1958.
372 المتّهمون في هذه القضية هم: الشاذلي بن محمد الأمين باي وصفية التركي ورفعت التركي ومحمد بن محمد الأمين باي وارنست سبيتري Ernest Spiteri والحبيب بن مختار كاهية وجاك بن ليون سعدون وجودة بنت سعيد زكريا وزكية بنت أحمد بن عياد والعروسي بن عياد والطاهر ابن عمار وخير الدين بن عزّوز ومحمد بن الشاذلي بن سالم ومحمد العزيز بن الحبيب البحري ومامية بنت الطاهر كاهية وخديجة بنت محمد الأمين وكبيّرة بنت محمد الأمين ونور الدين بن الحبيب البحري وصوفية بنت محمد الأمين وعائشة بنت محمد الأمين وليليا بنت محمد الأمين وهادية بنت محمد الأمين وزكية بنت محمد الأمين وحبيبة بنت خلف المحرزي وألبير بلعيش.

"أمّا الشاذلي بن محمد الأمين فقد جمع ما لديه من مصوغ في حقيبة وتحادث مع زوجته جودة بنت سعيد زكريا حول إخفائها. فخاطبت جودة زكية بنت أحمد بن عياد زوجة الطاهر ابن عمار هاتفيا لاستقدامها بمحل سكناها، فأخذت زكية سيارتها وتوجهت إليها في محل سكناها وسلمت جودة الحقيبة إلى زكية قائلة لها: أخفيها عندك لأنّي أجهل ما سيقدّر لي في المستقبل. فأخذت زكية الحقيبة وتوجهت بها إلى محل سكناها. وعندما أرادت التوجه لضيعتها نقلت الحقيبة إلى منزل أخيها العروسي بن أحمد بن عياد الذي أخفاها بخزانته".[373]

واعترف جميع المتّهمين بما نسب إليهم باستثناء امحمد بن محمد الأمين والطاهر بن عمار، غير أنّ المحكمة لم تقتنع بذلك وجاء في لائحتها أنّه "رئيس العائلة ولا يمكن أن تقدم زوجته على أمر هام مثل هذا دون إعلامه". وصرّحت زوجته أمام المحكمة أنّها قامت بالمساعدة في إخفاء مصوغ زوجة الشاذلي باي مراعاة للناحية الإنسانية وأنّها لم تعلم زوجها بذلك، وتمسّك الطاهر بن عمار بإنكاره أثناء المحاكمة وسانده في ذلك محاميه الشاذلي الخلّادي الذي ذكر في مداخلته ما يلي:

"وفي ما يخصّ الطاهر بن عمار فدوره سلبي بحت. فهو يتمتّع بحصانة برلمانية ويجب مراعاة هذا، فالحصانة لم ترفع عنه ورفع الحصانة والتتبّع من طرف المحكمة من أنظار المجلس القومي التأسيسي. والمنوّب لم يقبض متلبّسا بالجريمة حتّى ينطبق عليه القانون الجناحي. فهو متّهم بالمشاركة والمشاركة تأتي بعمل ملموس أو بأمر يمليه على غيره وهنا لم نجده قد قام بعمل مباشر ولم نجده قد تحادث مع أحد أفراد عائلته وأمره بالقيام بهذا العمل، والبوليس لمّا ذهب إلى داره لم يجد شيئا فذهب إلى دار صهره العروسي والمنوّب ليس له علم بذلك". وطعن هذا المحامي في قانونية المحاكمة مبيّنا أنّها لا تستجيب لا لمقتضيات قانون 17 أوت 1957 الخاص بالمكاسب غير المشروعة لصعوبة إثبات المصدر غير الشرعي لهذه المجوهرات، ولا تنسحب عليها أيضا تراتيب قانون 29 جويلية 1957 الخاص بمصادرة أملاك العائلة المالكة لأنّ عمليات الإخفاء تمّت قبل صدوره وخصوصا لأنّه لم ينص أصلا على عقاب من يقوم بإخفاء الأملاك المصادرة أو جانب منها. [374]

---

[373] "محكمة القضاء العليا تبحث قضية المصوغ ومجوهرات العائلة المالكة السابقة"، جريدة "**الصباح**"، 23 سبتمبر 1958.

[374] "المحكمة تستمع إلى بقية مرافعات لسان الدفاع في قضية المجوهرات والمصوغ وتؤجّل الحكم في القضية إلى يوم 6 أكتوبر 1958"، جريدة "**الصباح**"، 25 سبتمبر 1958.

ولم تراع المحكمة كثيرا هذه الاعتبارات القانونية إذ أصدرت يوم 6 أكتوبر 1958 أحكاما متفاوتة جدّا رغم أنّ عنوان القضية واحد، وتراوحت بين السجن لمدّة 5 سنوات (الشاذلي باي) وعدم سماع الدعوى لبعض بنات الملك المخلوع وصهره محمد بن سالم، أمّا الطاهر ابن عمار فحكم عليه بالسجن لمدّة 4 أشهر مع إسعافه بتأجيل التنفيذ وبأداء خطية قدرها 10 ملايين من الفرنكات، وحكم على زوجته بالسجن لمدّة 4 أشهر وكذلك بدفع خطية قدرها 10 ملايين من الفرنكات في حين نالت جودة زوجة الشاذلي باي صاحبة المصوغ عقابا أخفّ منها إذ حكم عليها بالسجن لمدّة أربعة أشهر ولم تفرض عليها خطية مالية.

وانتهت بذلك محنة الطاهر بن عمار التي تواصلت على امتداد 7 أشهر كاملة: من 6 مارس 1958 إلى 6 أكتوبر 1958 مخلّفة تساؤلات عديدة وردود فعل شتّى حول دوافعها الحقيقية ومدى نزاهتها.

3- خلفيات محاكمة الطاهر بن عمار سنة 1958 ومختلف ردود الفعل الفرنسية والتونسية بشأنها.

نودّ الإشارة منذ البداية إلى أنّ مهمّتنا لا تتمثّل إطلاقا في إعادة محاكمة الطاهر بن عمار أو ردّ الاعتبار إليه أو محاكمة الذين حاكموه، بل إنّها تقتصر أساسا على محاولة فهم الخلفيات الحقيقية لهذه المحاكمة في سياقها التاريخي اعتمادا على ما توفّر لنا من وثائق أرشيفية وصحفية وعلى ما ثبت من ردود أفعال ومواقف لبعض الفاعلين التاريخيين. وسنحاول التركيز في هذا المبحث على رمزية هذه المحاكمة إيمانا منّا بأنّ الرمزي « Le symbolique » يمكن أن يكون مدخلا ملائما لمقاربة بعض الظواهر التاريخية على غرار ما هو معمول به في المقاربات المتصلة بالانتروبولوجيا التاريخية.

ووجدنا في ثلاثة تقارير صادرة عن السفارة الفرنسية بتونس تأويلات مختلفة للأسباب الكامنة وراء محاكمة الطاهر بن عمار نعتقد أنّها صالحة لتقريب الحقائق من الأذهان أو على الأقلّ لفهم وجهة النظر الفرنسية من هذه المحاكمة. ويعود أولى هذه التقارير إلى يوم 11 مارس 1958 وورد فيه أنّ قضية الطاهر بن عمار وضعت تحت الإشراف المباشر للرئيس الحبيب بورقيبة نظرا لحساسيتها ولمكانة صاحبها، وأنّ بورقيبة بدا متشدّدا وغير مستعدّ للإنصات لأيّة تدخّلات بشأنها حيث صرّح قائلا: "إنّ ما يهمّني ليست المجوهرات في حدّ ذاتها بل ما يمكن أن يعنيه تواطؤ الطاهر بن عمار في هذه القضية ويتمثّل في كونه يحمل آمالا كبيرة في عودة الباي السابق للحكم، وهو بالتالي عدوّ للنظام".[375]

وأشار هذا التقرير إلى وجود بعض الدوافع الشخصية التي جعلت بورقيبة يحنق على الطاهر ابن عمار وخصوصا منذ أن فشل في إقناعه بمدّه بشهادة مكتوبة يشهد فيها ضدّ محمد الأمين باي ليثبت أنّه كان ضدّ نقل السلطة الأمنية للحكومة التونسية. ورجّح أيضا إمكانية وجود علاقة بين هذه المحاكمة وانتماء الطاهر بن عمار لشريحة كبار الفلاحين استنادا إلى تعاطف معظم المنتمين إليها مع الحركة اليوسفية.[376]

---

[375] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1956- 1969)، ص. 25: شخصيات تونسية (الباي)، تقرير من السفير المبعوث الخاص الفرنسي بتونس إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 11 مارس 1958.

[376] **المصدر نفسه.**

وقد تعرّض الشاذلي بن عمار إلى ظروف هذه الشهادة، فذكر أنّ الحبيب بورقيبة أراد إقناع الملك المغربي محمد الخامس بأنّ دواعي إقالة باي تونس تكمن في خيانته ورغبته في إبقاء الإشراف الفرنسي على الشؤون الأمنية، ووعده بتمكينه من وثيقة مكتوبة من الطاهر بن عمار تثبت هذه التهمة بوصفه كان شاهدا على المقابلة التي قدّم أثناءها محمد الأمين باي طلبه هذا إلى المندوب السامي الفرنسي بتونس روجي سايدو Roger Seydoux، غير أنّه اصطدم بموقف حاسم ومبدئي من الطاهر بن عمار الذي رفض تقديم هذه الشهادة الباطلة.[377] وأكّد الطاهر بن عمار في روايته أنّ الباي لم يقدم هذا الطلب إلى المندوب الفرنسي السامي كما صوّره بورقيبة بل إنّه اكتفى بالاحتجاج على الحكومة الفرنسية بعد مقتل المختار عطية ومحمد بن عمار وحمّلها المسؤولية بوصفها لا تزال تشرف على المسؤوليات الأمنية.[378] ويبدو جليّا أنّ هذا اللبس وهذه المغالطة التي رافقت هذه المسألة نتاج مناورة محبوكة من روجي سايدو هدفها توريط الطاهر بن عمار ومحمد الأمين باي وتقديم شواهد الإخلاص لحليفه الحبيب بورقيبة، الذي لم يغفر أبدا لابن عمار موقفه بعد أن خذله أمام العاهل المغربي في ظروف حسّاسة.

وأشار التقرير الفرنسي الثاني الصادر بتاريخ 21 مارس 1958 إلى أنّ حقد الحكومة التونسية على الطاهر بن عمار يرجع في جانب كبير منه إلى رفض هذا الملاّك الكبير تقديم مساعدة سخيّة كمساهمة شخصية من قبله لمشروع إعادة توزيع الملكيات، وبيّن أنّ الرئيس بورقيبة كان مستاء من الطاهر بن عمار وكان يأمل أن يدفع الملاّكين التونسيين عبر التهديد إلى تقديم مساهمات مالية من شأنها أن تضمن انطلاقة اقتصادية موفقة وتجنّب القيام بالإصلاح الزراعي الذي تطالب به بعض العناصر الدستورية.[379] وقد ذكر تقرير سابق أنّ قانون مصادرة المكاسب غير المشروعة ظهر بتأثير من العناصر "الثورية" في الحزب الدستوري الجديد وعلى رأسهم الطيب المهيري وزير الداخلية بهدف الانتقام من العائلات

---

[377] "مواقف وأسرار بورقيبة"، مجلة "**حقائق**"، عدد 921، 21 أوت 2003.

[378] أنظر تصريح الطاهر بن عمار حول هذه المسألة أثناء محاكمته والمنشور في جريدة "**الصباح**"، 3 سبتمبر 1958.

[379] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1956- 1969)، ص. 46...**نفس المصدر**، تقرير من السفير المبعوث الفرنسي الخاص بالبلاد التونسية بتاريخ 21 مارس 1958.

الكبرى التي تعاونت مع المستعمر الفرنسي وإقصاء العناصر المعتدلة ذات الخبرة في تسيير الشؤون العامة من المسرح السياسي التونسي.[380]

وأكّد التقرير الفرنسي الثالث الصادر في 19 أفريل 1958 أنّ السبب الرئيسي لما تعرّض إليه الطاهر بن عمار من جحود ونكران للجميل وقسوة مبالغ فيها يعود إلى امتناعه عن تقديم هبة مالية متماشية مع حجم ثروته للدولة التونسية أو التخلّي لها طوعا عن بعض أراضيه، وذكّر أنّ الذين استجابوا لهذه التسوية الودّية لم تقع محاكمتهم. ولم ينف وجود عوامل أخرى لهذا التشدّد الخاص من الحبيب بورقيبة مع الطاهر بن عمار، وأرجعها إلى فترة المفاوضات التونسية الفرنسية الأولى التي اتّهم رئيس الحكومة بنقل تفاصيلها إلى صالح بن يوسف الموجود آنذاك بمدينة جينيف، وخصوصا إلى زمن المفاوضات الثانية التي اتّهم خلالها بالتعاطف مع موقف الباي الرافض لنقل السلطة الأمنية للحكومة التونسية.[381]

وتناولت بعض الصحف الفرنسية بالتحليل خلفيات هذه المحاكمة، وتوّصلت تقريبا إلى تأكيد نفس الحجج الواردة في التقارير السرّية المذكورة أعلاه. وكانت يوميّة "الفجر" « L'Aurore » الواسعة الانتشار آنذاك أكثرها وضوحا وانحيازا إلى جانب الطاهر بن عمار، حيث ذكرت أنّ الرئيس بورقيبة وجد في قضية المصوغ تعلّة مناسبة للتخلّص منه وضرب الشريحة العليا للبورجوازية التونسية من خلاله. وأشارت إلى أنّه سعى قبل ذلك إلى أن يلصق بالطاهر بن عمار تهمة الخيانة العظمى للوطن متناسيا قيادته لكامل مراحل المفاوضات التونسية الفرنسية، وإمضاؤه على وثيقتي اتفاقيات الحكم الذاتي وبروتوكول الاستقلال، وحصوله على تنازلات من المفاوضين الفرنسيين ما كانت لتحصل لو كان بورقيبة هو شريكها المفاوض. وبيّنت هذه الجريدة أنّ الحبيب بورقيبة كان يحقد على الطاهر بن عمار ولا يريد أن يقاسمه شرف الحصول على استقلال البلاد التونسية، وأنّ الذنب الوحيد للمتّهم هو وطنيته الصادقة وإخلاصه لذكرى محمد الأمين باي.[382]

[380] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1956- 1969)، ص. 80: الحزب الحرّ الدستوري (1956- 1969)، تقرير من السفير المبعوث الفرنسي الخاص بالبلاد التونسية بتاريخ 27 أوت 1957.

[381] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1956- 1969)، ص. 46...**نفس المصدر**، تقرير من السفير المبعوث الفرنسي الخاص بالبلاد التونسية بتاريخ 19 أفريل 1958.

[382] « …Et le père de l'indépendance tunisienne est en prison », *L'Aurore*, 14 mars 1958.

ورأت مجلة "أسواق العالم المدارية" « Marchés Tropicaux du Monde » أنّ الطاهر بن عمار بريء من التهم التي نسبت إليه، واستبعدت أن يكون على استعداد لقيادة المعارضة رغم قدرته على ذلك، واتّهمت العناصر ذات النزعة القريبة من الاشتراكية « Socialisants » في النظام التونسي الناشئ باستغلال قضية المصوغ للتخلّص من هذا الملّاك العقاري الكبير.[383]
أمّا الصحف التونسية، فإنّها لم تتورّط في إبداء مواقف واضحة من إيقاف الطاهر بن عمار ومحاكمته، واكتفت الجرائد التي كانت معروفة بمساندتها لصالح بن يوسف مثل "الصباح" بنقل تفاصيل المحاكمة وأطوارها بدون أدنى تعليق في حين تجاهلت صحف أخرى الأمر تماما.

واستمرّ هذا الصمت والتجاهل إلى حدّ صدور مقال البشير بن يحمد الموسوم: "خصومة سيّئة" « Une mauvaise querelle » والمنشور بجريدة "لاكسيون" « L'action » الموالية للحزب الحرّ الدستوري الجديد والحاملة لنفس اسم جريدته التاريخية.[384] وبيّن صاحب هذا المقال الجريء، وهو مدير الجريدة وكاتب للدولة للأخبار والدعاية ثمّ وزير الإعلام في حكومة الحبيب بورقيبة قبل استقالته سنة 1957،[385] أنّ إدارة جريدته لم تكن أبدا من المساندين للطاهر بن عمار لأنّه يبقى في نظرها "النموذج المثال" للبورجوازية الوطنية المرتبطة بمصالحها المادية الضيّقة، والمعروفة بمحدودية إسهامها في خدمة القضية الوطنية هذا إن أمكن الحديث عن وجود هذه المساهمة أصلا. وذكّر أنّ بعض الوزراء الدستوريين دافعوا عن الطاهر بن عمار عندما كان رئيسا للحكومة التونسية أمام الانتقادات التي وجّهتها له صحيفة "لاكسيون"، التي اعتبرته "رئيس حكومة من دون سلطة حقيقية" ورأت فيه مجرّد "عرف لا يدفع إلى عماله سوى 260 فرنكا في اليوم". وأكّد البشير بن يحمد، بعد التذكير بهذه الاحترازات، أنّ الطاهر بن عمار لم يخن أبدا وطنه، وأنّه ساهم بمواقفه في التحّرر السياسي للبلاد التونسية، وأنّه لم يفرض على الحزب الدستوري من أيّ جهة كانت، إذ وافق

---

[383] « La Tunisie s'enfièvre en un double effort, pour garder la vedette au dehors et pour masquer des difficultés internes croissantes », *Marchés Tropicaux du Monde*, 15 mars 1958.

[384] Ben Yahmed (Béchir), « Une mauvaise querelle », *L'action*, 8 septembre 1958.

[385] البشير بن يحمد هو من مواليد يوم 2 أفريل 1928 بجزيرة جربة، وحاصل على دبلوم الدراسات التجارية العليا، وشارك في المفاوضات التونسية الفرنسية بوصفه مديرا لمكتب محمد المصمودي، وكان بعد الاستقلال أصغر الأعضاء سنّا في حكومة الحبيب بورقيبة حيث شغل على التوالي منصبي كاتب الدولة للإعلام ثم وزير الإعلام واستقال من منصبه في سبتمبر 1957 نتيجة تورّط أحد أشقّائه في قضية منشورة لدى المحاكم، وتفرّغ لإدارة جريدة "لاكسيون" « L'action » الأسبوعية التي صدرت بتونس من 1955 إلى 1958. وقام بعد حلّ جريدته بتأسيس جريدة « Afrique Action » سنة 1960، وأصبحت منذ شهر أفريل 1961 تحمل اسم « Jeune Afrique ». وكان مقرّبا من الحبيب بورقيبة ومتأثّرا به قبل حصول الخلاف بينهما سنة 1958، وعرف بصداقته مع محمد المصمودي إذ يمثّلان في الحزب الدستوري الجناح الغربي الليبرالي المتبنّي لقيم الدولة الديمقراطية.

الحزب على رئاسته للحكومة التونسية في مرحلة انتقالية حسّاسة بوصفه الأفضل مقارنة بغيره من المرشّحين لهذا المنصب والأقدر على تحقيق الإجماع والتوافق بين مختلف الأطراف التونسية والفرنسية.

وأشار هذا الصحفي ضمنيا إلى أنّ هذه القضية المفتعلة في حقّه، والتي لم يتعرّض لها غيره، ليست سوى تصفية حسابات قديمة هدفها إقصاءه من المسرح السياسي التونسي، واعتبرها "خصومة سيّئة من شأنها أن تؤثّر سلبيّا على سمعة البلاد في الخارج وفي الداخل".[386]

وصدم الحبيب بورقيبة وثارت ثائرته بمجرّد إطّلاعه على هذا المقال الذي خطّه أحد أتباعه المخلصين للدفاع عن عدوّه الجديد الطاهر بن عمار، وقام بجمع الديوان السياسي في اجتماع عاجل فتبرّأ جميع الأعضاء منه ومن صاحبه باستثناء محمد المصمودي سفير فرنسا بتونس آنذاك، الذي ينتمي مثل البشير بن يحمد إلى الجناح الغربي والليبرالي بالحزب الحرّ الدستوري التونسي.[387]

وكانت قرارات الرّئيس بورقيبة بحجم هذا التحدّي، فقرّر سحب ثقة الحزب عن جريدة "لاكسيون"، التي ظهرت بعد ذلك في باريس في شكل مجلة حملت اسم « Afrique Action » ثمّ أصبحت منذ 21 نوفمبر 1961 تحمل اسم « Jeune Afrique ».[388] وقام في 12 سبتمبر 1958 بطرد محمد المصمودي من الديوان السياسي، وعزله في يوم 15 سبتمبر 1958عن منصبه كسفير لتونس بفرنسا وعوّضه بنجله الحبيب بورقيبة الابن بدعوى أنّه ساند البشير ابن يحمد وتبنّى موقفا رافضا للطريقة التي تمّ بها التخلّص من الطاهر بن عمار.[389]

وحاولت بعض الزعامات التونسية المرموقة، على غرار جلولي فارس رئيس المجلس القومي التأسيسي والشيخ الطاهر بن عاشور والشيخ محمد العزيز جعيّط، التدخّل لفائدة الطاهر بن عمار لدى الرئيس بورقيبة، غير أنّه رفض إطلاق سراحه بل ورفض أيضا حتّى السماح له بتلقّي العلاج اللّازم في مصحة خارج السجن المدني بتونس، وهو ما أثار استياء الأوساط البورجوازية التونسية.[390] ولم يقتصر هذا التعاطف مع الطاهر بن عمار على العائلات

---

[386] Ben Yahmed (Béchir), « Une mauvaise querelle »…*op.cit.*
[387] « La colère de Bourguiba dépassa toutes les précédentes », *Jeune Afrique*, 1 janvier 1986.
[388] « Le new Destour désavoue la direction du journal L'action », *Le Monde*, 10 septembre 1958.
[389] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1956- 1969)، ص. 72: محمد المصمودي (1956- 1969).
[390] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1956- 1969)، ص. 46...**نفس المصدر**، تقرير من السفير الفرنسي بتونس إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 19 أفريل 1958.

القديمة لمدينة تونس فقط، بل تعدّى ذلك ليشمل فئات واسعة من الرأي العام التونسي رغم الحذر أو الخوف المهيمن على النفوس، ولعلّ تصفيق الجماهير التي حضرت المحاكمة المفتوحة خير دليل على ذلك.[391]

وكانت ردود الفعل الصادرة عن الشخصيات السياسية الفرنسية أكثر وضوحا وانحيازا للطاهر بن عمار وهو أمر طبيعي ومفهوم. وصدرت بصفة رسمية عن طريق السفير الفرنسي بتونس، الذي تباحث يوم 24 جوان 1958 مع الحبيب بورقيبة حول مصير الطاهر ابن عمار وأبلغه قلق فرنسا العميق بشأنه.[392]

ولم يتردّد بعض أصدقاء الطاهر بن عمار في الكتابة إلى الرئيس بورقيبة طالبين منه إطلاق سراحه عندما كان رهن الإيقاف، وكان ذلك شأن منداس فرانس وادغار فور[393] وأرمان قيّون Armand Guillon رئيس جمعية "فرنسا- تونس" « France- Tunisie ».[394]

ويبدو أنّ هذه التدخّلات وغيرها من الضغوطات قد ساهمت في منح السراح المؤقت للطاهر ابن عمار في يوم 25 جويلية 1958، وتلقّى في نفس اليوم رسالة من روجي سايدو Roger Seydoux عبّر له فيها عن تعاطفه التام وباقي أصدقائه الفرنسيين معه في ما تعرّض له من محنة قاسية.[395]

وبناء على كلّ ما تقدّم ذكره يمكن القول إنّ محاكمة الطاهر بن عمار تندرج أولا في سياق عام بوصفها جزء من المحاكمات العديدة التي شهدتها البلاد التونسية بعد استقلالها مباشرة أي في لحظة مفصلية من تاريخ بناء الدولة الحديثة، ولا يخفى ما تتميّز به عادة هذه اللحظات الانعطافية من تصفيات لرموز الماضي القريب ومن إعادة فرز للولاءات والتحالفات، وما يصحب ذلك من تسارع محموم لحركتي الصعود والانحدار السياسي والاقتصادي

---

[391] **المصدر نفسه**، تقرير من السفير الفرنسي بتونس إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 5 سبتمبر 1958.

[392] M. A. E. Commission de publications des documents diplomatiques français : *Documents diplomatiques français – 1958- t1 (1er janvier- 30 juin)*, Imprimerie Nationale, Paris, 1992, p. 830.

[393] **أ. و. خ. ف.**، س. تونس (1956- 1969)، ص. 46...**نفس المصدر**، تقرير من السفير الفرنسي بتونس إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 19 أفريل 1958.

[394] أنظر رسالته إلى الحبيب بورقيبة بتاريخ 30 جويلية 1958 في موقع الواب: www.taharbenammar.com (rubrique : témoignages)

[395] أنظر النص الكامل لهذه الرسالة وكذلك نص الرسالة التي ردّ بها الطاهر بن عمار على خطاب روجي سايدو بتاريخ 2 أوت 1958 في موقع الواب: www.taharbenammar.com (rubrique : témoignages)
وتظهر هذه الرسالة أنّ روجي سايدو ظلّ محافظا على صداقته للطاهر بن عمار وأنّه لم يكن ربّما مصدر الوشاية التي أثارت الرئيس بورقيبة ضدّه، أمّا رسالة الطاهر بن عمار، وهي الوحيدة التي في حوزتنا وتعود لفترة المحاكمة، فتبرز أنّه كان متأثّرا ممّا لحقه من ظلم رغم روحه المعنوية العالية ومحافظته على تفاؤله الدائم بشأن مستقبل العلاقات الودّية بين تونس وفرنسا.

والاجتماعي. وقد عبّر عن ذلك بورقيبة بنفسه عندما قرّر وقف العمل بقانون المكاسب غير المشروعة يوم 30 جانفي 1959 إذ ذكر في بيانه الأسبوعي قائلا:

"ولم يبق لي في بياني هذا إلّا كلمة أريد أن تكون كلمة الختام وهي تتعلّق بإلغاء العمل منذ الآن بقانون الإثراء غير المشروع، وهو القانون الذي كان لزاما أن يصدر لزجر الذين أثروا على حساب الشعب بالرشوة والسرقة وتواطؤوا مع الاستعماريين لحماية أنفسهم وتغطية سرقاتهم وذلك ما يحدث ضرورة إثر كلّ ثورة أو انقلاب لتصفية الجوّ وتطهير الحالة".[396]

وإذا رمنا فهم محاكمة الطاهر بن عمار بوصفها حالة خاصة أو من زاوية نظر تركّز فقط على الحادثة بوصفها عيّنة فريدة تستحق الدرس والمتابعة، فيمكننا القول إنّها محاكمة سياسية ملفّقة هدفها القضاء على الرجل سياسيا لما يحمله من "رأسمال رمزي" استمّده من قيادته للمفاوضات التونسية الفرنسية وإمضائه على وثيقتي الاستقلال الداخلي والاستقلال التام، وإرباكه اقتصاديا لما يتمتّع به من رأسمال حقيقي رفض توظيفه في خدمة دولة الاستقلال الناشئة. وتهدف هذه المحاكمة في نفس الوقت إلى ترهيب الشريحة الاجتماعية التي ينتمي إليها المتّهم أي كبار ملّاكي وسائل الإنتاج العصرية ولا سيّما فصيلها الزراعي المتّهم من قبل قادة الحزب الدستوري الجديد بالتعاون مع الفرنسيين والتعاطف مع صالح بن يوسف والحركة اليوسفية.

ويعود تشدّد الحبيب بورقيبة، المعروف بقدراته الغريبة على التخلّص من مناوئيه ومنافسيه، مع الطاهر بن عمار إلى اعتبارات سياسية وشخصية معقّدة جعلته ينقم عليه لأنّه تجرّأ على تحدّيه ورفض التعاون معه ومع نظامه سياسيا (رفض الشهادة ضدّ الباي) وماديا (التخلّي الطوعي عن جزء من ثروته لفائدة الدولة)، ويكنّ له حقدا خاصا لأنّه يمكن أن يكون منافسا محتملا استنادا إلى مكانته الاجتماعية وشعبيته المكتسبة في السنوات الأخيرة للحماية الفرنسية وتفرّده بالتوقيع على وثيقة استقلال البلاد التونسية. وكان بورقيبة معقّدا نفسيا لا يحتمل أن يتفوق عليه أيّ شخص حتّى في متانة البنية الجسدية، ولم ينس أبدا بعض ذكريات طفولته البائسة عندما كانت مامية صاحب الطابع، وهي زوجة شقيقه وقريبة عائلة بن عمار،

---

[396] "البيان الأسبوعي للرئيس بورقيبة ليوم الجمعة 30 جانفي 1959"، جريدة "**الصباح**"، 30 جانفي 1959.

تعامله معاملة فظة ولم ينس كذلك أنّ بعض زملاء دراسته مثل محمد عطية والشاذلي الخلادي كانوا يفوقونه جاها وثروة ويسخرون من هندامه ولهجته "الساحلية".[397] وكان بورقيبة يرغب أن تنسب إليه وحده كل الانجازات والبطولات، ويروى أنّه حسد محمد شنيق لأنّه امضي على الشكوى التونسية المقدّمة لمجلس الأمن في بداية جانفي 1952 فكيف لا يحقد على الطاهر بن عمار الذي أمضى على وثيقتي اتفاقيات الاستقلال الداخلي وبروتوكول 20 مارس 1956؟.[398]

II- ما تبقّى من الطاهر بن عمار بعد محاكمته في الواقع وفي الذاكرة (من 1958 إلى ما بعد الموت البيولوجي سنة 1985).

1- العزلة والتهميش أو الموت الرمزي للطاهر بن عمار (1958- 1985).

تعتبر هذه الفترة الطويلة نسبيّا أكثر المراحل غموضا وعتمة في حياة الطاهر بن عمار، الذي فرضت عليه العزلة بعد محاكمته سنة 1958 فاستأنس بها، وحكم عليه بالإقصاء من الحياة السياسية والنيابية فاستسلم لقدره المحتوم وكأنّه بطل روائي أسطوري.[399]
ومن الطبيعي ألّا تفرز هذه الفترة الممتدّة من 1958 إلى 1985 الوثائق المساعدة على تتبّع حياة المترجم له لأنّه ابتعد عن الأضواء والحياة العامة، ومن الطبيعي أيضا أن توجد بعض الثغرات والنقائص التي تفرضها المصادر على أيّ دراسة بيوغرافية لأنّ البحث عن معرفة تامة بشخصية ما يبقى مسألة طوباوية على حدّ تعبير المؤرّخ جاك لوغوف Jaques Le Goff، الذي أكّد أيضا أنّ المؤرّخ ليس مطالبا بالانسياق وراء إعادة بناء المسكوت عنه أو ترميم تلك الفراغات بل هو مدعو إلى احترامها والاعتراف بوجودها.[400]

---

397 Bessis (S.) et Belhassen (S.) : *Bourguiba…op.cit.*, t. 1, p. 28-29.
398 Mestiri (S.) : *Le ministère Chenik…op.cit.*, p. 207.
وقد ذكر سعيد المنستيري أنّ بورقيبة قال لشنيق في شيء من الحسرة: "صحة ليك ! صحة ليك ! على هذا الإمضاء التاريخي".
399 ويذكّرنا خصوصا بأبطال روايات غابريال غارسيا ماركيز Gabriel Garcia Marquez: وهو روائي كولومبي من مواليد 1927، حائز على جائزة نوبل للآداب سنة 1982، ويعتبر من أبرز كتّاب "الواقعية السحرية" في أمريكا اللّاتينية. ونذكر من أبرز رواياته: "مائة عام من العزلة" و"خريف البطريرك" و"الجنرال في متاهته" وغيرها.
400 Le Goff (J.) : *Saint Louis…op.cit.*, p. 16.

ولم تسعفنا المصادر الخاصة بهذه الفترة سوى ببعض المعلومات الشحيحة ومنها المقال الذي نشرته الصحفية سهير بلحسن بمجلة "جون أفريك" « Jeune Afrique »،[401] والذي مكّننا رغم اختزاله من التعرّف على بعض اهتمامات الطاهر بن عمار ومشاغله اليومية خلال فترة العزلة التي استمرت من محاكمته سنة 1958 إلى وفاته سنة 1985.

وقد كتب هذا المقال بمناسبة حضور كاتبته لحادثة معبّرة في شاطئ خير الدين بالضاحية الشمالية لمدينة تونس، وتتمثّل في حصول مناوشة بين سائح فرنسي وعون أمن تونسي وتدخّل الطاهر بن عمار لفضّها ودّيا وهو ما يذكّر بدوره التوفيقي الذي طالما أدّاه بين الفرنسيين والتونسيين أيّام المفاوضات الثنائية وقبلها. وأشارت الكاتبة إلى أنّ ابن عمار كان يقضي أيّامه آنذاك بين منزله بضاحية خير الدين حيث يسهر على رعاية أبنائه وأحفاده، ونزل « Westminster » في مدينة باريس التي كان ابنه محمد علي نزيلا بأحد مستشفياتها.

وبيّنت أنّ الطاهر بن عمار ظلّ محافظا على صداقاته العديدة بالداخل والخارج وخاصة بفرنسا وهو ما ساعده على نسيان الجحود الذي وجده من بعض بني وطنه.

وذكرت أنّ ابن عمار الذي تعرّض إلى السجن لعدّة أشهر لم يعد ذلك الملّاك الكبير الذي كان سابقا، ولعلّها تقصد بذلك أهمية التأثير السلبي للغرامات المالية الثقيلة التي سلّطتها عليه محكمة القضاء العليا والتي وصلت إلى 50 مليونا من الفرنكات كما بيّنا سابقا.[402]

وقد أكّد لنا السيد الشاذلي بن عمار أنّ والده دفع كامل المبلغ الذي غرمته به المحكمة العليا على أقساط من دون أن يفرّط في جانب من أراضيه، التي لم تتعرض أيضا إلى المصادرة إذ لم يقع التنصيص على ذلك في نص الحكم الصادر ضدّه بخلاف ما وقع ما بعض المحاكمين الآخرين. ولم يحصل الطاهر بن عمار على العفو التشريعي الخاص إلّا في يوم 24 ماي 1966،[403] ولا يفهم من ذلك أنّه تمت تبرئته من التهم التي وجهت ضده بل إنّ الأمر يتعلق

---

[401] Belhassen (Souhayr) ou Bessis (Sophie), « Qu'est devenu Tahar Ben Ammar », *Jeune Afrique*, 2 septembre 1968.

وقد حمل هذا المقال الحروف الأولى فقط لاسم كاتبه ويتطابق ذلك مع اسمي سهير بلحسن وصوفي بسّيس. ويبدو أنّ الأولى هي صاحبة المقال لأنّها كتبت سنة 1985 مقالا آخر بنفس المجلة حول وفاة الطاهر بن عمار وأشارت فيه إلى فترة العزلة التي مرّ بها بعد محاكمته، وقد أشار المحامي ألبير بسّيس، الذي ينتمي إلى نفس عائلة الصحفية صوفي بسّيس، في رسالة إلى الطاهر بن عمار بتاريخ 10 نوفمبر 1968 أنّه اطّلع على المقال المذكور ولا يعرف بالضبط من كاتبه. أنظر نصّ هذه الرسالة في موقع الواب الآتي:

www.taharbenammar.com (rubrique : témoignages).

[402] *Ibid.*

[403] ابن عمار (الشاذلي)، "محاكمة الطاهر بن عمار سنة 1985 أو استخدام القضاء لأغراض سياسية"، الجزء الثاني، جريدة "**الصباح**"، 17 جانفي 2010.

فقط باسترداده لحقوقه المدنية بعد مضي الفترة القانونية اللّازمة عن خروجه من السجن واستخلاصه للخطايا المالية المفروضة عليه.

وتضاف إلى كلّ هذه المحن ما عانته عائلة بن عمار، كغيرها من العائلات التونسية المالكة للأراضي الفلاحية، من توتّر وخوف من فقدان أملاكها لصالح التعاضديات التي وضعتها الحكومة التونسية بإيحاء من الوزير أحمد بن صالح خلال عشرية الستينات. ويروى أنّ الطاهر بن عمار قال لأحد مقرّبيه: لو كنت أعرف أنّ الاستقلال سيجلب لنا كلّ هذه الويلات لقطعت يدي قبل الإمضاء على بروتوكول 20 مارس 1956، وهي رواية تعكس، بقطع النظر عن مدى صحّتها، حالة الريبة والاستياء العام الذي ساد في صفوف التونسيين أثناء محاولة إرساء نظام اشتراكي مفروض من الأعلى بدون تهيئة أسسه اللّازمة.

وتعرّض الطاهر بن عمار إلى تهديد حقيقي ناجم عن السياسية الاقتصادية التونسية المتبعة في الستينات، حيث تقرّر القيام بإصلاح زراعي في منطقة حوض مجردة الأسفل بمصادرة الملكيات الكبرى الواقعة في المنطقة السقوية التابعة لهذا المجال، وصدر تطبيقا لذلك في شهر أكتوبر 1963 أمر يقضي بمصادرة هنشير "خارجة"، وهو وواحد من أبرز أملاك ابن عمار، لفائدة الدولة التونسية.

وخدمت الظروف هذه المرة عائلة بن عمار، إذ لم تقع المصادرة بعد أن نجح الطاهر بن عمار في إقناع إدارة ديوان إحياء وادي مجردة بأنّ هنشير "خارجة" يقع خارج المنطقة السقوية المعنية بالإصلاح المذكور ولم يعفه ذلك من التنازل على 50 هكتارا من الأراضي السقوية الواقعة قرب قلعة الأندلس في إطار تسوية ودية مع مصالح الديوان المذكور.[404] ولم تستهدف عائلة بن عمار من القوانين الجديدة المتعلقة بالإرث، والتي أقرت استحقاق الإناث في الإرث الناجم عن حلّ الأحباس، لانّ أحباس علي ابن عمار كانت في الأصل موزعة بين الذكور والإناث.[405]

وتزامنت نهاية تجربة التعاضد سنة 1969 مع تلك اللفتة الرمزية التي حظي بها الطاهر بن عمار من الرئيس الحبيب بورقيبة، الذي منحه يوم 25 جويلية 1969 الصنف الأكبر من

---

[404] أنظر شهادة خالد بن عمار في:

Chater (Khalifa) : *Tahar Ben Ammar…op.cit.*, p. 320.

[405] *Ibid.*

وسام الاستقلال بعد أن أهّله للعودة تدريجيا للحياة العامة منذ سنة 1966 من خلال تشريكه في الاحتفالات ذات الطابع الرسمي.

فهل يعني هذا التكريم أنّ الرئيس بورقيبة قرّر إعادة الاعتبار نهائيّا للطاهر بن عمار بعد سنوات من الإقصاء والتهميش؟ أم إنّ تكريم ابن عمار كان مجرّد مناورة ذكية ورمزية هدفها تبرير فشل تجربة التعاضد وإعلان بداية مرحلة جديدة؟



الرئيس الحبيب بورقيبة يعانق الطاهر بن عمار بعد تقليده الصنف الأكبر لوسام الاستقلال يوم 25 جويلية 1969.

المصدر: الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار.

2- وفاة الطاهر بن عمار يوم 10 ماي 1985 ومختلف المواقف وردود الفعل التي خلّفتها.

إنّ الحدث التاريخي يهمّ المؤرخ بدرجة ثانوية إذا ما قيست بما يخلّفه ذلك الحدث ذاته من قراءات وتأويلات مختلفة في صفوف المعاصرين له واللّاحقين بهم. ومن هذا المنطلق رأينا أن نركّز اهتمامنا على مختلف ردود الفعل التي خلّفتها وفاة الطاهر بن عمار بهدف التعرّف على الصور المتمثّلة لبطلنا والمختلفة باختلاف زوايا النظر. ويساعدنا ذلك منهجيّا على نقد الرواية أو الرؤية الرسمية، وكشف بعض الحقائق المغيّبة بطريقة واعية في الغالب، والتعرّف على الأبعاد المتنوّعة للعيّنة المدروسة بدل التعامل مع الحدث بوصفه مجرّد حادث.

وبالفعل فإنّ وسائل الإعلام التونسية الرسمية وشبه الرسمية تعاملت مع وفاة الطاهر بن عمار، التي جدّت يوم 10 ماي 1985 عن سنّ يناهز 96 سنة، بوصفها مجرّد حادث عرضي تمّ تمريره في شكل خبر صغير في الصفحات الداخلية.[406] واعترفت جريدة "الرأي" التونسية المعارضة بوجود تقصير وتعتيم واضحين هدفهما طمس ذكرى الطاهر ابن عمار، وكتبت في هذا الشأن ما يلي نصّه:

"ذكروا أنّ الرجل كان وزيرا أول قبل الاستقلال ونسوا، سامحهم الله، أنّه أمضى باسم الدولة التونسية يوم 20 مارس 1956 وثيقة الاستقلال بين تونس وفرنسا. لا يكفي أنّهم يتناسون الحدث كلّما تحتفل البلاد بعيد التحرير لكن أن يكون ذلك يوم يفارق الدار الفانية ويلتحق بجوار ربّه، فذلك سلوك لا ترتضيه الأخلاق. لقد دخل الطاهر بن عمار التاريخ ولن يمحو أحد إمضاءه تحت وثيقة الاستقلال".[407]

ولا يمكن أن يكون هذا الإهمال ناتجا عن جهل بأهمية الحدث ومكانة المتوفى، بل هو دليل على نجاح سياسة التعتيم والإقصاء التي تمّ تطبيقها على رئيس الحكومة السابق. ويرى

---

[406] أنظر على سبيل المثال جرائد "الصباح" و« La Presse » و« Le Temps » الصادرة يوم 11 ماي 1885. وقد اكتفت بنقل خبر الوفاة والإعلان عن مراسم التعازي، وأرفقت ذلك بالتعرّض إلى تكليف الرئيس بورقيبة لعبد المجيد القروي، السفير المدير العام للتشريفات، بتمثيله في هذه المراسم. وأفردت جريدة "لوموند" الفرنسية « Le Monde » الصادرة يوم 14ماي 1985 بضعة أسطر للإعلام عن خبر الوفاة.

[407] "تاريخ"، جريدة "**الرأي**"، 17 ماي 1985.

البعض أنّ الطاهر بن عمار قد مات منذ فترة بعيدة، واختفى ولفّه النسيان إثر تعرّضه سنة 1958 لأولى المحاكمات السياسية في تونس المستقلة.[408]

ولعلّ ما يثير الاستغراب أكثر هو أنّ هذا التعتيم الإعلامي شمل وسائل الإعلام الفرنسية، وقد لاحظ ذلك روجي سايدو Roger Seydoux مندوب فرنسا السابق في البلاد التونسية، الذي أكّد أنّ الصحافة الفرنسية لم تول هذا الموضوع ما يليق به من كبير اهتمام وعناية.[409]

وتفيد شهادة أخرى قدّمها الحبيب بولعراس، الناشط في صفوف الحزب الحرّ الدستوري الجديد، أنّ اختفاء الطاهر بن عمار مرّ في الخفاء، وانتقد "الصمت المخزي" للصحافة الرسمية وللإذاعة والتلفزة التونسية.[410] وعبّر عز الدين الشريف من جهته عن اندهاشه البالغ وصدمته الكبيرة من الطريقة التي تعاطت بها وسائل الإعلام التونسية مع وفاة هذه الشخصية التونسية المهمّة التي أمضت على وثيقتي الاستقلال الداخلي والاستقلال التام للبلاد التونسية، إذ لم تخصّص له سوى ستّة أسطر أو ثلاث جمل وكأنّ الأمر يتعلّق بحدث مخجل يتمّ إعلانه على عجل قبل أن تطوى الصفحة نهائيا ويسود الصمت والنسيان. وبيّن أنّ الطاهر بن عمار يستحقّ اهتماما إعلاميّا أكبر، وهو أمر ضروري في نظره لإنصاف الرجل والتعريف به وبانجازاته في صفوف الناشئة.[411]

وجاء هذا الإنصاف أو الاعتراف بالجميل للرجل من الأوساط غير الرسمية، وتشمل بالخصوص أصدقاء الطاهر بن عمار التونسيين والفرنسيين على غرار الحبيب الشطّي ومحمد المصمودي ولويس بيريّي Louis Périllier وادغار فور Edgar Faure وروجي سايدو Roger Seydoux وآلان سافاري Alain Savary.[412] وامتدّ هذا التعاطف التلقائي مع الطاهر بن عمار ليشمل العديد من معارفه ومحبّيه من مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، وتفيد إحدى الشهادات أنّه منذ إعلان وفاة الطاهر بن عمار هبّت إلى منزله جموع غفيرة تتكوّن أساسا من

---

[408] Belhassen (Souhayr), « A 96 ans, s'est éteint à Tunis celui qui accepta de Mendes la tâche d'être le dernier homme des français », *Jeune Afrique*, 29 mai 1985.

[409] « Tahar Ben Ammar par Roger Seydoux », *Le Nouvel observateur*, 12 juillet 1985.

[410] « Habib Boulares parle de Tahar Ben Ammar », *Réalités*, 31 mai 1985.

[411] شهادة خاصة ومرقونة وممضاة باسم المحامي عز الدين الشريف، صاحب كتاب "مذكّرات بلدي" « Mémoires d'un beldi »، وموجودة في موقع الواب الخاص بالطاهر بن عمار: (rubrique : témoignages) www.taharbenammar.com

[412] أنظر شهادات هؤلاء ورسائلهم إلى عائلة بن عمار في موقع الواب الآتي: (rubrique : témoignages) www.taharbenammar.com

أناس بسطاء قادمين من مختلف الأحياء القريبة والبعيدة، وقدّمت من خلال مظاهر التأثّر والحزن العميق شهادة لا تمحى في الوفاء والاعتراف بالفضل للفقيد.[413]

وبعد مضيّ أيّام قليلة عن وفاة الطاهر بن عمار بدأت تتوالى المقالات الصحفية المهتمة بالحدث، ولم تكن المبادرة لرجل سياسة بل لمؤرخ، وهو حمادي الساحلي، الذي كتب مقالا في جريدة "الصباح" عرّف فيه بأهمّ المحطات النضالية للفقيد منذ رئاسته للوفد الدستوري الثاني سنة 1921 وإلى حدّ استقالته من رئاسة الحكومة التونسية سنة 1956. وكانت قراءته إيجابية لمسيرة الطاهر بن عمار بما في ذلك مشاركته في المجلس الكبير حيث ذكر انّه "حاول اغتنام جميع الفرص للدفاع عن مصالح الفلاحين التونسيين خاصة والشعب التونسي عامة، لا سيّما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي أصابت الفلاحة التونسية في الصميم، في أوائل الثلاثينات".

ونوّه بدوره الوطني البارز بعد اندلاع "ثورة" 18 جانفي 1952، واختتم مقاله قائلا:

"وبعد انتهاء مهمته النيابية، اعتزل النشاط العام وتفرّغ لتصريف شؤونه الخاصة. ولم تؤثّر في نفسه المحنة الطارئة التي تعرّض لها غداة الإعلان عن الجمهورية، فقد تقبّلها برباطة جأش وصدر رحب، معتبرا أنّ الإجراءات المتخذة ضدّه لم تكن صادرة عن سوء نيّة بل فرضتها ظروف تحوّل البلاد من نظام استعماري مفروض بالقوة إلى نظام جمهوري منبثق عن الإرادة الشعبية".[414]

وخصّصت مجلة "حقائق" « Réalités » ملفا كاملا للطاهر بن عمار عنوانه "تاريخ مناضل"، وتكوّن من أربع صفحات ضمّت مقالين وعدّة صور. وتناول المقال الأول بعض الصور الخفية التي حفظتها الذاكرة الجماعية عن هذا الرجل، الذي وصفه الكاتب بأنّه أحد آخر كبار الوجوه المرتبطة بالأرض، ومنها تواضعه الكبير، وإخلاصه الدائم لأصدقائه ومساعديه، وكرمه الواسع مع أعوانه وعماله وبعض المحتاجين من جيرانه ومعارفه، وحرصه الشديد على كتمان أعماله الخيرية والإنسانية.[415] واهتمّ المقال الثاني باستعراض أهم الإسهامات

---

[413] Ben Miled (B.), « Tahar Ben Ammar : l'absolution du cœur », *La Presse*, 25 juin 1985.

[414] الساحلي (حمادي)، "الطاهر بن عمار من المجلس الكبير إلى آخر حكومة قبل الاستقلال"، جريدة "**الصباح**"، 16 ماي 1985.

[415] «Tahar Ben Ammar : l'homme et l'histoire », *Réalités*, 17 mai 1985.

التي قدّمها الطاهر بن عمار لفائدة القضية الوطنية منذ التحاقه بصفوف "الشبان التونسيين" غداة الحرب الكبرى وإلى حدّ انتخابه عضوا بالمجلس القومي التأسيسي سنة 1956.

ولم يشر المنصف بن مراد، كاتب هذا المقال، إلى ما تعرّض له الطاهر بن عمار من محاكمة وإقصاء بعد الاستقلال غير أنّه اعتبره أحد أبرز الشخصيات التونسية التي ساهمت في صنع هذا الاستقلال إلى جانب الحبيب بورقيبة، الذي ميّزه بكونه "شخصية استثنائية".[416]

ولم تتخلّف مجلة "جون أفريك" « Jeune Afrique » عن المشاركة في تأبين الطاهر بن عمار، فأفردت له مقالا مطوّلا ركّز على ظروف محاكمته من قبل دولة بورقيبة، وذكّر بوقوف البشير بن يحمد، مدير المجلة ومدير جريدة "لاكسيون" « L'action » آنذاك، إلى جانبه رغم اختلافه معه. واستعرضت كاتبة هذا المقال بعض الشذرات المضيئة في مسار الطاهر بن عمار السياسي، التي جاءت منافية للإيحاء الوارد في عنوان مقالها بخصوص علاقة رئيس الحكومة السابق مع الفرنسيين.[417] ونشرت جريدة "لابريس" « La presse » مقالا مهمّا أشاد فيه صاحبه بمناقب الفقيد كالطيبة والتواضع و السخاء ونكران الذات، وهي خصال جلبت له تقدير الناس وتعاطفهم التلقائي معه إثر وفاته. وبيّن أنّ ابن عمار يجسّد في شخصيته بامتياز النزعة البراغماتية المميّزة لعدّة شخصيات تونسية من جيله.[418]

ويمكن القول أنّ هذه الكتابات قد أنصفت الطاهر بن عمار وتحدّت في نفس الوقت سياسة التعتيم واللّامبالاة التي مارستها وسائل الإعلام التونسية الرسمية. ولم تكن في الغالب من نوع المقالات التأبينية المركّزة على تعداد مآثر الفقيد، بل إنّها تضمنت بعض التفاصيل الصغيرة « Les petits riens » والمهمّة في دلالاتها ومعانيها، وهو ما جعلها أقرب لتلك الكتابات التي أطلق عليها الناقد الفرنسي رولان بارت Roland Barthes اسم "البيوغرافيم" « Biographèmes ».[419] ويظهر ذلك أيضا في مختلف الشهادات المتعلّقة بالطاهر بن عمار.

---

[416] Ben M'rad (Moncef), « Tahar Ben Ammar ou la vie pleine », *Réalités*, 17 mai 1985.
[417] Belhassen (Souhayr), « A 96 ans, s'est éteint à Tunis celui qui accepta de Mendes la tâche d'être le dernier homme des français », *Jeune Afrique*, 29 mai 1985.
[418] Ben Miled (B.), « Tahar Ben Ammar : l'absolution du cœur » …*op.cit.*

[419] Dosse (François) : *Le pari*…*op.cit.*, p. 337.
ذكر رولان بارت أنّه لا يفضّل البيوغرافيات الكلاسيكية والخطية، بل يحبّذ التركيز على التعريف ببعض التفاصيل الصغيرة والمعبّرة، والتعرّض لمسائل طريفة كأذواق المترجم له وميولاته والتغييرات الطارئة على مواقفه وتوجّهاته، وهو ما أسماه "البيوغرافيم" « Biographèmes ».

3- صور الطاهر بن عمار من خلال الشهادات الشفوية وكتب المذكّرات السياسية لبعض معاصريه الفرنسيين والتونسيين والمؤلفات البيوغرافية الحديثة.

نتصدّى في هذا المبحث الأخير إلى البحث عن صور الطاهر بن عمار في نظر معاصريه الفرنسيين والتونسيين، لتكون في ذات الوقت مكمّلة لما ذكرناه حول هذه لشخصية في مسارها الطويل، ومدعّمة لمصادرنا التأريخية لتشمل الشفوي والشهادات والذكريات وهي مصادر لا تقلّ أهمية، رغم بعض المحاذير الملازمة لها، عن المصادر الكلاسيكية المكتوبة. وآثرنا في عملنا هذا ألّا نتهافت على جمع أكثر ما يمكن من الشهادات، وأن نتجنّب منها تلك التي تطغى عليها السطحية أو المجاملة، وأن ننتقي بدلا عن ذلك الشهادات التي وردت في سياق رؤية شاملة واضحة المعالم للشخصية المترجم لها، أو تلك التي تمّ تدوينها من قبل شخصيات عرفت الطاهر بن عمار عن كثب في كتب من نوع المذكّرات « Mémoires » أو الذكريات « Souvenirs » أو السير الذاتية « Autobiographies » أو في غيرها من الكتابات الحميمية، التي لا تكمن قيمتها في صحّتها التاريخية، ولا حتّى في اتقانها الجمالي، بقدر ما تكمن في الشهادة الإنسانية التي تقدّمها.[420]

فما تبقّى من الطاهر بن عمار من خلال شهادات معاصريه الفرنسيين والتونسيين؟

[420] ماي (جورج): **السيرة الذاتية**، تعريب محمد القاضي وعبد الله صولة، بيت الحكمة، قرطاج، 1992، ص. 97.
والكتابات الحميمية هي كل الكتابات الذاتية أو الشخصية، وتضمّ عدّة أنواع أبرزها: السيرة الذاتية « Autobiographie » والمذكّرات « Mémoires » والذكريات « Souvenirs » واليوميات « Journal intime » والشهادات « Témoignages » والرواية السير ذاتية « Roman autobiographique » والاعترافات « Confessions » والرسم الذاتي « Autoportrait ». ولمزيد التعمّق حول هذا الضرب من الكتابات التاريخية والجدل الدائر حولها أنظر على سبيل المثال:
- لوجون (فيليب) : **السيرة الذاتية: الميثاق والتاريخ الأدبي**، ترجمة وتقديم عمر حلي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1994.
- « Les écritures du Moi : autobiographie, journal intime, autofiction », *Le Magazine Littéraire*, Hors-série n° 11, mars-avril 2007.

أ- الطاهر بن عمار من خلال بعض الشهادات الفرنسية.

بادر روجي سايدو Roger Seydoux بعيد وفاة الطاهر بن عمار بإرسال شهادة خاصة حول الفقيد إلى إحدى المجلات الفرنسية التي نشرتها بعد وفاة صاحبها، وجاء فيها ما يلي نصّه:

"عرفت شخصيا الطاهر بن عمار بصفتي وزير مفوّضا ابتداء من سبتمبر 1954 ثمّ بعد سنة كمندوب سام لفرنسا. كان رجلا كبير القامة، قويّ البنية وذا محيّا مستبشر، وكان يتقن اللغة الفرنسية ويعرف بلدنا وثقافتنا وله أصدقاء كثيرون في فرنسا. وكان بالخصوص وطنيا تونسيا يعرف ملفاته معرفة جيّدة ويدافع عن أفكاره بصلابة.

ثمّ بعد الاستقلال، حلّ زمن المحن، فتحمّلها بكرامته المعهودة. وقد عرف، أثناء السنين الصعبة، كيف يغلّب العقل ويساهم في إنجاح مشاريع الدستور مع الحفاظ على علاقات الصداقة مع فرنسا".[421]

وتكمن أهمية هذه الشهادة في صدورها عن شخصية فرنسية مرموقة ومقرّبة من الرئيس بورقيبة، ولا ننسى أنّ صاحبها كان بصفة غير مباشرة وراء "المحن" التي حلّت بالطاهر بن عمار بعد الاستقلال. ولا ندري إن كان كتب شهادته هذه بدافع الشعور بالمسؤولية بعد تجاهل وسائل الإعلام الفرنسية لحدث وفاة الطاهر بن عمار أم بدافع الشعور بالذنب والرغبة في الاعتراف وإنصاف الفقيد.[422]

وجاءت شهادة ادغار فور Edgar Faure حول الطاهر بن عمار أكثر صدقا وعمقا، وهو أمر طبيعي لما بين الرجلين من صلات مودّة وصداقة قديمة تعود إلى سنة 1952 حسب نصّ هذه الشهادة التي ورد فيها ما يلي بيانه:

---

[421] « Tahar Ben Ammar par Roger Seydoux », *Le Nouvel observateur*, 12 juillet 1985.
وقد اعتمدنا التعريب الذي قامت به جريدة "**الرأي**" لهذا المقال في عددها الصادر بتاريخ 19 جويلية 1985.

[422] توفّي روجي سايدو Roger Seydoux يوم 3 جويلية 1985 أي بعد أقل من شهرين عن وفاة الطاهر بن عمار، ووجّه الرئيس بورقيبة رسالة إلى الرئيس الفرنسي لتعزيته. وقد بيّنا سابقا أنّ روجي سايدو ركّز في تقاريره السرية على إثبات تعاطف الطاهر بن عمار مع صالح بن يوسف، وأنّه نقل إلى الحبيب بورقيبة تفاصيل اللقاء الذي جمعه بمحمد الأمين باي ورئيس الحكومة التونسية، والذي تعلّق بنقل السلطة الأمنية إلى إشراف الحكومة التونسية وكان سببا في غضب بورقيبة من الطاهر بن عمار الذي رفض أن يمدّه بشهادة تدين الباي.

"تعرّفت على الطاهر بن عمار في شهر فيفري 1952 خلال رئاستي للحكومة الفرنسية لمدّة لم تتعدّ الأربعين يوما. وحاولت منذ تلك الفترة إيجاد تسوية مع البلاد التونسية تقوم على التهدئة والتغيير، وتبيّن لي من خلال المعطيات المتوفّرة بحوزتي أنّ الطاهر بن عمار هو أكثر المؤهّلين للقيام بهذه المهمّة.

وكانت هذه المهمّة شائكة وخطيرة بالنسبة لشخص مثله، إلّا أنّه استجاب لدعوتي بدون تردّد. واستنادا إلى سمعته، وعلاقاته العائلية، وسلطته المستمدّة من رئاسته للحجرة الفلاحية، فإنّ الطاهر بن عمار كان المرشّح الأفضل، أو بالأحرى المرشّح الأوحد القادر على القيام بهذه المهمة.

وشاءت الظروف أن تسقط حكومتي بعيد لقائي مع الطاهر بن عمار، فوقع التخلّي عن هذا المشروع قبل الشروع في تطبيقه، وتمّ اللجوء إلى حلول بديلة تعتمد سياسة القوّة التي لا يمكن أن تؤدّي إلّا إلى نتائج كارثية.

وفي سنة 1954 ارتقى بيار منداس فرانس Pierre Mendès France إلى رئاسة مجلس الوزراء الفرنسي ، فأعاد فتح هذا الملف بنفس الروح السابقة. وكان من الطبيعي أن يلجأ من جديد إلى الطاهر بن عمار، الذي استفاد من الثقة التي منحها له الحبيب بورقيبة ليصبح رئيسا للحكومة التونسية الجديدة. وتولّى الطاهر بن عمار تمثيل الجانب التونسي في وضع أسس المعاهدات الفرنسية التونسية، وهي مهمّة طويلة وعسيرة بدأت مع حكومة منداس فرانس واختتمت مع الحكومة الجديدة التي توليت رئاستها وشارك فيها بيار جولي Pierre July بوصفه وزيرا للشؤون التونسية والمغربية.

ووفّرت لي هذه التجربة فرصة مواتية للقيام بعدّة لقاءات مع الطاهر بن عمار، فلمست فيه المثابرة والإرادة الطيبة والمقدرة والقدرة على الإقناع، وهي خصال ساعدته على النجاح في مهمّته وتحقيق التوافق حول اتفاقيات الحكم الذاتي.

ولا زلت أحمل عن الطاهر بن عمار ذكرى تلك الشخصية المتميّزة جدّا ثقافيا وأخلاقيا، وذلك الوطني التونسي والصديق الكبير لفرنسا، الذي يمتلك رؤية واضحة لمجمل القضايا العالمية، والذي لعب دورا مصيريا في مرحلة تاريخية".[423]

---

[423] أنظر النص الأصلي لرسالة ادغار فور إلى عائلة بن عمار بتاريخ 7 جوان 1985 في موقع الواب الخاص بالطاهر بن عمار: www.taharbenammar.com.

ولئن اقتصر ادغار فور في شهادته على ذكر بعض المعطيات التي لمسها شخصيا في الطاهر بن عمار منذ أن عرفه سنة 1952، فإنّ شهادة الاشتراكي آلان سافاري Alain Savary كانت أكثر تفصيلا، وحاولت رسم لوحة مكتملة عن شخصية ابن عمار والتعريف بمسيرته السياسية والاقتصادية، إلاّ أنّها تجاهلت الإشارة إلى محاكمته سنة 1958 وما انجرّ عنها من إقصاء وتهميش. وجاء في هذه الشهادة ما يلي ذكره:

"ينحدر الطاهر بن عمار من عائلة ثرية بأملاكها العقارية الواسعة. وقد بادر منذ شبابه بتحديث مستغلّاته الفلاحية على النمط الغربي. وأصبح بعد الحرب العالمية الأولى في مرحلة عمرية أهّلته ليكون عضوا بالحجرة الفلاحية، وتولّى مباشرة رئاستها بدون انقطاع إلى حدّ ارتقائه لمنصب الوزارة الأولى سنة 1954. وكان إلى جانب ذلك عضوا متنفّذا في القسم التونسي للمجلس الكبير، وأمكن له رئاسته بعد الحرب العالمية الثانية.[424]

واستغلّ الطاهر بن عمار هذه الوظائف ليساهم بكلّ حماس في تطوير الفلاحة التونسية وفي تحسين وضع المزارعين التونسيين. وانشغل إلى جانب اهتماماته الاقتصادية بقضايا سياسية صرفة، وكان يطمح بالأساس إلى جعل مؤسّسات الحماية أكثر ليبرالية، ويعمل على تشريك التونسيين في إدارة شؤونهم الخاصة لتهيئتهم إلى تولّي حكمهم الذاتي.

وكانت طريقته تقوم على الحجاج والمقارعة باعتماد البراهين الملموسة. وكان الطاهر بن عمار وطنيا معتدلا غير أنّه لم يكن معتدلا في وطنيته.

واتّجه بعمله الإعلامي والدعائي صوب الأوساط السياسية في العاصمة الفرنسية. ومكّنه ذلك من الارتباط بالأعضاء الأكثر تقدّمية في حزب "الحركة الجمهورية الشعبية" « M.R.P. » ولا سيّما مستشاري الاتحاد الفرنسي بيار كرفال Pierre Corval وايمانويل لاقرافيار Emmanuel La Gravière، الذين ساعدوه على التعرّف على شخصيات بارزة جدّا على غرار الكاردينال لينار Lienart.

---

[424] في الحقيقة لم ينضم الطاهر بن عمار إلى الحجرة الفلاحية التونسية للشمال بعد الحرب الكبرى مباشرة وإنّما منذ سنة 1928، وتولّى رئاستها بصفة مسترسلة بين 1930 و1957. أمّا بخصوص القسم التونسي للمجلس الكبير، الذي انضمّ إليه في نفس السنة، فإنّه تولّى رئاسته في عدّة مناسبات، وكانت المناسبة الأولى في سنة 1935 أي قبل الحرب العالمية الثانية.

وكان من الطبيعي إذن أن يكلّفه بتشكيل الحكومة التونسية بعد الخطاب التاريخي الذي ألقاه بيار منداس فرانس في قرطاج سنة 1954. وتولّى بحكم منصبه هذا قيادة الوفد التونسي في المفاوضات التي أفضت إلى توقيع اتفاقيات الاستقلال الداخلي سنة 1955. وتمت دعوته بعد ذلك لرئاسة الحكومة التونسية المتجانسة الأولى، التي كان لها نشاطا فيّاضا. وأمضى يوم 20 مارس 1956 بباريس بروتوكول استقلال البلاد التونسية برفقة غي مولّي Guy Mollet وكريستيان بينو Christian Pineau وبحضوري الشخصي. وتفرّغ الطاهر بن عمار، بعد استقالة حكومته اثر انتخابات المجلس التأسيسي وتعويضها بحكومة الحبيب بورقيبة، إلى الاهتمام بشؤونه الخاصة.

وقد أتيحت لي على امتداد هذه السنوات فرصا عدّة للالتقاء بالطاهر بن عمار سواء عندما كنت نائبا بالبرلمان الفرنسي أو عندما شغلت منصب كاتب الدولة للشؤون الخارجية المكلّف بالشؤون التونسية والمغربية، ومكّنتنا هذه اللقاءات من تمتين علاقاتنا الإنسانية إلى درجة أن أصبح التفاهم والثقة المتبادلة بيننا أساس علاقاتنا الرسمية أثناء مفاوضات سنة 1956. ولاحظنا بهذه المناسبة إلمامه الكبير بمشاكل شركائه الفرنسيين.

وكان الطاهر بن عمار أحد المساهمين الفاعلين في تحديث البلاد التونسية وارتقائها إلى الاستقلال الكامل، وفي إرساء علاقات تعاون صادق مع فرنسا".[425]

وتبرز قيمة هذه الرواية في نظرنا في تقديمها لقراءة شاملة لمسار الطاهر بن عمار، الذي بدا وكأنّه يحمل رؤية إصلاحية وتحديثية منسجمة في إطار مشروع مرحلي واضح المعالم يبدأ بتبنّي سياسة التشريك والتعصير لتأهيل التونسيين لإدارة شؤونهم السياسية والاقتصادية بأنفسهم، ويتوّج بحصولهم على استقلالهم في نطاق التعاون الودّي مع فرنسا.

وشدّد آلان سافاري على عدم وجود أيّ تعارض بين اعتدال الطاهر بن عمار وبراغماتيته وإخلاصه للفرنسيين من جهة، وبين وطنيته المخلصة من جهة أخرى. وهو ما أشار إليه بيار منداس فرانس Pierre Mendès France بصيغة أخرى عندما قال:

"كانت أهداف الطاهر بن عمار وطنية بالأساس. وكانت وطنيته في حدّ ذاتها ظاهرة فريدة، لأنّه كان بوسعه، وهو الفلاح الثري، أن يتجاهل مشاكل بني جنسه الأقلّ حظا وأن يتعايش

[425] تعريب هذه الشهادة المهمّة هو مجرّد اجتهاد منّا، ويمكن الرجوع إلى النص الأصلي باللغة الفرنسية في موقع الواب الخاص بعائلة بن عمار: www.taharbenammar.com

مع نظام الحماية، ولأنّ هذه الوطنية لم تكن إلّا لتجلب له احتراز المتفوّقين الفرنسيين وعدائهم له، وتجعله عرضة لاتّهامات السلطة الاستعمارية".[426]

ونرى أنّ هذه الشهادة، التي ركّزت على جانب محدّد في شخصية الطاهر بن عمار، تفتقر إلى العمق والمعرفة اللّازمة بخصوصية الحركة الوطنية التونسية التي كانت منذ بداياتها حركة نخبوية استقطبت أبناء العائلات الكبرى بحكم مستواهم التعليمي المتميّز وتضرّرهم من الاستعمار الكولينيالي والاستيطاني ورغبتهم في حماية مصالحهم المادية. ولم يكن انضمام الطاهر بن عمار للعمل الوطني ظاهرة فريدة من نوعها، إذ شارك معه أبرز ممثّلي شريحة كبار الملّاكين العصريين على غرار الطيب رضوان مثلا، ثمّ إنّه لم يقطع تماما مع إدارة الحماية بل خيّر خلال مرحلة طويلة من حياته النضال الاقتصادي والإصلاحي من داخل الأجهزة الاستعمارية ذاتها.

ونذكر من بين الشهادات الطريفة ما ذكره الموظف السامي الفرنسي جورج بيتو Georges Putod، الذي شبّه الطاهر بن عمار بالوزير الفرنسي الكبير سولّي Sully،[427] وبيّن أنّه يتميّز بخصلتين مهمتين وهما الاعتدال والبراغماتية، واعتبره صديقا مميّزا لفرنسا ومخلصا لجميع صداقاته.[428] وركّز بيار لسكير Pierre Lescure، رئيس جمعية الفلاحين والتعاونية المركزية للفلاحين بالبلاد التونسية، في شهادته على هذا البعد الايجابي في شخصية الطاهر بن عمار حتّى إنّه تحدّث عن تميّزه بخاصية تقديس الصداقة « Le culte de l'amitié ».[429]

فكيف كانت صورة الطاهر بن عمار من خلال شهادات معاصريه التونسيين وذكرياتهم؟

---

[426] شهادة خاصة اطلعنا عليها في الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار وهي منشورة في موقع الواب الخاص بالطاهر بن عمار.

[427] ماكسيميليان سولّي Maximilien de Béthune Sully (1559- 1641): وزير الملك الفرنسي هنري الرابع Henri IV وصاحب الفضل في تنظيم الشؤون المالية والاقتصادية في عهده، وهو ملاك عقاري وأحد أبرز المهتمين بالشأن الفلاحي والمدافعين على المزارعين الفرنسيين.

[428] أنظر النص الكامل لرسالة جورج بيتو Georges Putod إلى عائلة بن عمار بتاريخ 4 فيفري 1987 في موقع الواب الآتي: www.taharbenammar.com

[429] أنظر النص الكامل لرسالة بيار لسكير Pierre Lescure إلى عائلة بن عمار بتاريخ 12 جانفي 1987 في موقع الواب الآتي: www.taharbenammar.com

ب- الطاهر بن عمار من خلال شهادات وذكريات بعض معاصريه التونسيين ومن خلال بعض الدراسات البيوغرافية الحديثة.

مثّلت وفاة الطاهر بن عمار يوم 10 ماي 1985 فرصة مواتية للعديد من الشخصيات التونسية للإدلاء بشهادتها حول الفقيد، وهي شهادات سلّطت الضوء على بعض مواقفه وأعماله التي حفظتها الذاكرة وعرّفت، بحكم طبيعة المناسبة، ببعض خصاله ومناقبه الشخصية.

وجاءت شهادة الناشط الدستوري الحبيب بولعراس بمثابة الإنصاف للطاهر بن عمار الشخصية البارزة جدّا والمهمّشة مع ذلك من قبل الأجهزة الرسمية لدولة الاستقلال، وكانت في نفس الوقت بمثابة الاعتراف بالفضل والجميل لهذا الشخص الذي احتضنه طيلة شهري ماي وجوان من سنة 1952 عندما كان مطاردا من أعوان المقيم العام جان دي هوتكلوك Jean de Hauteclocque، ووفّر له ملجأ آمنا في ضيعته بسبّالة الكاهية إلى حدّ تمكّنه من الهجرة بصفة سرية إلى المشرق العربي. واستغلّ الحبيب بولعراس هذه المناسبة لينوّه بشجاعة الفقيد وبنضاليته، وبيّن أنّه كاد أن يتحدّى من أجله السلطة التونسية التي منعته منعا صارما من تقديم أيّ دعم له أثناء فترة إيقافه ومحاكمته سنة 1958 قبل أن يضطرّ إلى الانضباط لتعاليم حزبه وكبت مرارة عجزه عن الإيفاء بالدين المتخلّد بذمته لفائدة الطاهر بن عمار.[430]

ولم يكتف الحبيب بولعراس بهذه الشهادة لإبراء ذمّته مع دائنه، بل إنّه كتب بعد فترة مقالا مهمّا حول الطاهر بن عمار تناول فيه بكل دقة وموضوعية أهم الأحداث والتحولات والانجازات والانتكاسات التي ميّزت مسيرته النضالية على امتداد نصف قرن، أي من انقطاعه عن الدراسة سنة 1908 إلى محاكمته سنة 1958. واعتبر أنّ الطاهر بن عمار كان وطنيا مخلصا، وأنّه لم يكن في أيّ فترة محلّ انتقاد وتشكيك في وطنيته رغم اعتداله وظهوره أحيانا بمظهر "محامي طبقة معيّنة" وانخراطه في العمل الاقتصادي والسياسي من داخل الهياكل الاستعمارية وعدم انتمائه للحزب الحرّ الدستوري الجديد.

---

430 « Habib Boulares parle de Tahar Ben Ammar », *Réalités…op.cit.*

وخلص في الأخير إلى تأكيد صعوبة كتابة بيوغرافيا الطاهر بن عمار، الذي عاش تقريبا كامل الفترة الاستعمارية وحوالي ثلاث عشريات من بداية دولة الاستقلال، لأنّ ذلك من شأنه أن يؤدّي إلى تغييب بعض الوجوه الأخرى الفاعلة في النضال الوطني التحرّري مقابل التركيز على شخص واحد فقط، في حين أنّ تحرير البلاد التونسية كان عملا جماعيا شارك فيه بدرجات متفاوتة عدّة فاعلين تاريخيين وشاركت فيه مختلف الحركات الشعبية.[431]

وانطلق عز الدين الشريف، المحامي والناشط الدستوري المنحدر من عائلة بلدية عريقة، في شهاداته حول الطاهر بن عمار من نفس المنطلقات السابقة، إذ بيّن أنّه قدّم شهادته بوصفه مناضلا دستوريا مستاء من الطريقة غير اللاّئقة التي عومل بها بعض المناضلين الوطنيين غير المنخرطين في الحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد. واعترف أنّ الطاهر بن عمار كان من أبرز هؤلاء المناضلين الذين عملوا في سبيل تحقيق الحرية والكرامة والاستقلال للبلاد التونسية، وأنّه تعلّم من خدمة الأرض التضحية ونكران الذات والصبر على الشدائد. وذكر أنّ تعلّقه بالأرض التونسية، وتبنّيه للطرق العصرية في الاستغلال الفلاحي، لم يمكّناه فقط من حماية جزء من الأراضي التونسية من النهب الاستعماري إنّما أتاحا له بالخصوص أن يقدّم درسا للمعمّرين الفرنسيين، دعاة الرسالة الحضارية، في قدرة التونسي على العمل المثمر والخلاّق إذا توفّرت له الظروف الملائمة.

وبيّن أنّ دخول الطاهر بن عمار للمجلس الكبير، هذه المؤسّسة التي حاربها الدستوريون، لم يؤثّر سلبيا على صورته وعلى خدمته للقضية الوطنية لأنّه عرف بفضل انتهازيته وبراغماتيته ورصانته كيف يستغل جميع الفرص المتوفرة لتحقيق أفضل المكاسب. وذكّر بأنّ الحزب الدستوري طالما التجأ إليه في كواليس الحجرة الفلاحية للاستفادة من نفوذه وعلاقاته في حلّ بعض المسائل، وهو ما أهّله في عدّة مناسبات للعب دور الوسيط أو الموفّق بين الوطنيين التونسيين والإدارة الفرنسية.[432]

---

[431] Boulares (Habib), « Tahar Ben Ammar », *Monde arabe : Maghreb-Machrek*, n° 115, Paris, Janvier 1987.

[432] شهادة خاصة ومرقونة وممضاة باسم المحامي عز الدين الشريف، صاحب كتاب "مذكّرات بلدي" « Mémoires d'un beldi »، وموجودة في موقع الواب الخاص بالطاهر بن عمار: (rubrique : témoignages) www.taharbenammar.com

وتوالت الشهادات الصادرة بالصحف التونسية لا سيّما منذ أواخر سنة 1987، وجاءت متشابهة في اهتماماتها رغم محاولات إدماجها في سياق القراءات الجديدة للحركة الوطنية التونسية بعد نهاية الحكم البورقيبي.[433]

ونذكر على سبيل الذكر لا الحصر شهادة المنصف الدلاجي التي كتبها بعد مرور عشر سنوات عن وفاة الطاهر بن عمار، واستهلّها بما يلي نصّه:

"يعتبر الطاهر بن عمار واحدا من كبار الشخصيات التونسية في القرن العشرين. ولئن تفرّغ لعمله الفلاحي ولتحديث الفلاحة التونسية، فإنّه ما فتئ يستغل مكانته في الدفاع عن السيادة التونسية وعن مصالح التونسيين أمام الهيمنة المتواصلة للإدارة الاستعمارية وللمعمّرين سواء في الحجرة الفلاحية أو في المجلس الكبير.

ولم يكن قطّ محترف سياسة، لكنّه اضطرّ إلى اقتحام عالمها منذ شبابه استجابة للظروف التي كانت تمرّ بها البلاد التونسية. وبرز بتبنّي مقاربة غير دغمائية بل براغماتية للمشكل التونسي، وهو ما يعرف لديه بالاعتدال، لكنّه اعتدال في مستوى الأقوال فقط وليس في مستوى القناعات، إذ أنّه يتبنّى القاعدة التي تقول إنّ السياسة فنّ الممكن، وكل شيء ممكن بما في ذلك التحرّر الوطني".[434]

وقبل التعريف بأهمّ أطوار حياته السياسية المتسمة بالتجانس والالتزام، بيّن الكاتب أنّ الطاهر بن عمار يمثّل التيّار المعتدل في الحركة الوطنية التونسية، وهو تيّار ملازم لكل الحركات الوطنية وقادر على جمع مختلف الحساسيات والمواقف بشرط أن تكون دوافعه ومنطلقاته وطنية كما هو الحال بالنسبة للطاهر بن عمار الذي كان من دون أدنى شك وطنيا بل وطنيا قبل أوانه.[435]

وظهرت بالتوازي مع هذه الشهادات موجة من الكتابات الحميمية الصادرة عن سياسيين تونسيين مدفوعين في الغالب بالرغبة في "محاكمة الماضي"، وطارحين على أنفسهم مهمة

[433] أصبح الطاهر بن عمار منذ سنة 1987 حاضرا باستمرار في الصحف التونسية سواء بمناسبة ذكرى وفاته أو خصوصا بمناسبة الاحتفال بعيد الاستقلال. ولعب نجله الشاذلي بن عمار دورا كبيرا في ذلك عن طريق الحوارات والمقالات التي قام بنشرها في عدّة صحف، وكذلك بواسطة اتصاله بعدّة شخصيات تونسية للحصول على شهاداتها حول والده وانجازاته السياسية والاقتصادية.

[434] Dellagi (Moncef), « Il ya dix ans disparaissait Tahar Ben Ammar », *La Presse*, 16 mai 1995.

[435] *Ibid.*

المساهمة في كتابة تاريخ تونس المعاصر من منطلقات ورؤى جديدة تزعم التصدّي للرواية الرسمية السائدة حول تاريخ الحركة الوطنية التونسية.[436]

وكان الطاهر بن عمار حاضرا في جلّ هذه الكتابات حضورا يزيد أو ينقص حسب اهتمامات الكاتب، وكانت صورته فيها غير نمطية و مختلفة أحيانا إلى حدّ التعارض، وهو ما يظهر من خلال المقابلة بين مذكّرات محمد الحبيب المولهي ومحمد بن سالم من ناحية ثمّ بين مذكّرات الحبيب قرار وحامد الزغل من ناحية ثانية.

ونبدأ بشهادة الدكتور محمد بن سالم،[437] الذي خصّص حيّزا مهما من "يومياته" إلى الطاهر ابن عمار، وقدّمه في البداية كشريك له في النضال قبل أن يصبح محلّ هجوم عنيف من قبله. ففي مجرى حديثه عن حوادث الفترة الممتدة من شهر مارس 1952 إلى شهر مارس 1954 كانت صورة الطاهر بن عمار في مذكّرات محمد بن سالم مشرقة وايجابية، حيث سلّط الضوء على دوره في التصدّي لسياسة القمع التي انتهجها المقيم العام جون دي هوتكلوك Jean de Hauteclocque، وعلى معارضته لسياسة الإصلاحات المفروضة. وأشار إلى مساهمته في تكوين لجنة الأربعين، واستغلاله لعلاقاته الواسعة مع الشخصيات الفرنسية من أجل إيجاد الحلول الناجعة للقضية التونسية. وبيّن أنّه كان ينسّق مع ابن عمار ويتشاور معه بخصوص هذه المبادرات الوطنية.[438]

وأخذ محمد بن سالم في يومياته منحى آخر منذ شهر أفريل 1954، وأصبح ينتقد الطاهر بن عمار في كل مناسبة يتعرّض فيها إلى ذكره، وأحيانا بدون مناسبة حتّى بدا وكأنّه يشهّر به ويتحامل عليه لأسباب مجهولة. ومن مظاهر ذلك ما ذكره في إطار حديثه عن أحداث يوم 21 أفريل 1954، حيث كتب ما يلي:

"أصبح الطاهر بن عمار، الذي كوّن ثروته مع الحماية، يلعب دور المناضل، إذ يصرّح في باريس أنّ الإصلاحات سيّئة (إصلاحات مزالي- فوازار)، وأنّه رفض الانضمام إلى التشكيلة

[436] المنصر (عدنان)، "المذكّرات الثأرية أو محاكمة الماضي: قراءة في بعض نماذج المذكّرات السياسية التونسية المعاصرة"، **روافد**، العدد الأول، تونس، 1995.

[437] محمد بن سالم: من مواليد 1915 بتونس، درس بمعهد كارنو بالعاصمة ثم درس العلوم الطبيعية بجامعة الصوربون ثم بكلية الطب بباريس. وتزوج سنة 1944 من الأميرة زكية بنت محمد الأمين باي، وشغل منصب وزير الصحة في حكومة امحمد شنيق (1950- 1952) وفي حكومة محمد الصالح مزالي (مارس – جوان 1954)، وساهم في تأسيس عدّة جمعيات خيرية ورياضية ومهنية. وتعرّض بعد الاستقلال إلى التتبع والمحاكمة من قبل دولة بورقيبة.

[438] Ben Salem : *L’antichambre de l’indépendance…op.cit.*, p. 64 et 76 et 91 et 119 et 136.

الوزارية، أمّا في تونس فإنّه ينتظر المقيم العام القادم من باريس ليشكره على ربط سعر الحبوب التونسية بالأسعار الفرنسية رغم أنّ هذا المقيم (بيار فوازار Pierre Voisard) صرّح بأنّ بورقيبة لا يحظى بأيّ تعاطف في باريس".[439]

وكرّر محمد بن سالم مثل هذه الاتهامات في عدّة مناسبات ضدّ الطاهر بن عمار المستوزر الذي راهن بعد تغيّر الظروف على "الجواد" الوطني الرابح حماية لمصالحه، وخصوصا ضدّ الطاهر بن عمار الوزير الذي لا يمتلك أدنى نفوذ، ووصل به الأمر إلى حدّ التهكّم الواضح منه مثل إشارته إلى تغيير اسم قرية "سبالة الكاهية" إلى "سبالة بن عمار" في شهر أكتوبر 1954، والتندّر ببعض تصريحاته على غرار التصريح الذي قال فيه في شهر جانفي 1955: "أنا أبتسم، إذن أنا متفائل".[440]

ولئن كانت مهّمتنا هنا لا تتمثّل في الدفاع عن الطاهر بن عمار بقدر ما تتمثّل في محاولة الفهم والإفهام، فإنّنا لا نرى مانعا من التذكير بالاستنتاج المذكور أعلاه ومفاده أنّ رؤية محمد ابن سالم للطاهر بن عمار تغيّرت بصفة جذرية منذ شهر مارس 1954 وهو تاريخ مشاركته في حكومة محمد الصالح مزالي، التي امتنع الطاهر بن عمار عن المشاركة فيها وقاد المعارضة التي تصدّت لإصلاحاتها المندرجة في سياق السيادة المزدوجة. وازداد هجوم محمد بن سالم حدّة بعد تكوين حكومة الطاهر بن عمار في شهر أوت 1954 وإقصائه عن المشاركة فيها، رغم إلحاح محمد الأمين باي، بسبب مشاركته في حكومة مزالي التي سبقتها.

ولا نستبعد أن يكون ذلك سببا في حقده الدفين على رجل تعرّض مثله لنفس المصير بعد الاستقلال بل حوكم معه في قضية المصوغ، وقد تكون هناك بعض العوامل الخفية الأخرى لا سيّما أنّه لم يقم في مذكّراته بالتعرّض لشخصيات أخرى مشابهة للطاهر بن عمار بنفس الأسلوب والاهتمام.[441]

---

[439] *Ibid.*, p. 149.

[440] *Ibid.*, p. 154 et 163 et 167 et 173 et 176.

[441] قام الشاذلي بن عمار بعد نشر كتاب محمد بن سالم بالردّ على ما جاء فيه من اتهامات بحقّ والده، ولم يتضمّن ردّ الكاتب إيضاحات ملموسة حول ما جاء في كتابه بل ذكر أنّه يعتبر الطاهر بن عمار وشقيقه المنوبي أناسا نزهاء وجديرين بالاحترام. وللإطلاع على هذا الجدل الصحفي بين الشاذلي بن عمار ومحمد بن سالم يمكن الرجوع إلى:

-Ben Ammar (Chedly), « A propos du livre du Dr. Ben Salem, seul le mort ne répond plus », *Le Temps*, 27 novembre 1988.

- Ben Salem (M.), « Le Dr. Ben Salem répond », *Le Temps*, 4 décembre 1988.

- Ben Ammar (Chedly), « Seul le mort ne répond pas. Suite et fin », *Le Temps*, 18 décembre 1988.

وتأتي صورة الطاهر بن عمار مغايرة تماما في مذكّرات محمد الحبيب المولهي، الذي خصّص له بدوره جانبا مهما من كتابه، وخصّه بتقدير جليّ في شهادته.[442] وقد بيّنا سابقا أنّ الحبيب المولهي ساهم في حصول تقارب بين الطاهر بن عمار وصالح بن يوسف، ونتج عنه عودته إلى رئاسة القسم التونسي للمجلس الكبير سنة 1950 قبل النجاح في تقويض هذه المؤسسة سنة 1951، وختم شهادته قائلا:

"ومن هنا يمكننا استنتاج أنّ ما تعرّض له الطاهر بن عمار إثر الاستقلال من مضايقات ومحاكمة وسجن، يعود إلى حدّ كبير إلى ما كان بينه وبين صالح بن يوسف من صداقة وتعاون وتحالف. ويتّضح ذلك في طريقة ومراحل جلب الطاهر بن عمار إلى حظيرة الحزب والعمل الوطني مقابل مساعدته على الحصول على رئاسة المجلس الكبير وقد تمّ كلّ ذلك بمساعيّ الخاصّة واجتهاداتي الشخصية خدمة للقضية الوطنية.
من جهة ثانية يجب أن أشير إلى أنّ بورقيبة وجماعته لم يغفروا مطلقا للطاهر بن عمار ما أبداه من مواقف بيّنة في فقرة أخرى من هذا الكتاب واضحة منحازة لصالح بن يوسف".[443]
وتؤكّد هذه الشهادة ما ذهبنا إليه سابقا حول تعاطف الطاهر مع صالح بن يوسف، وتكمن أهميتها أيضا في صدورها عن مناضل دستوري قريب من الشخصيتين، ومؤهّل أكثر من غيره للحديث عن الطاهر بن عمار لأنّه عرفه عن كثب بحكم اهتماماتهما الفلاحية المشتركة ومشاركتهما في المجلس الكبير وفي مختلف الجبهات الوطنية في الخمسينات. وليس بغريب أن تأتي شهادة هذا الفلاح والملاّك الكبير أكثر إنصافا للطاهر بن عمار من شهادة الموظف محمد بن سالم، ولا يخفى ما كان للموظّفين التونسيين من عداء أصيل لكبار الفلاحين ونواب المجلس الكبير المعارضين دوما لما يتمتّعون به من امتيازات مثقلة لكاهل الميزانية التونسية.
وقد يفسّر تعاطف الحبيب المولهي مع الطاهر بن عمار أيضا برغبته في ردّ الجميل إلى الرجل الذي ساهم بصفة غير مباشرة في إطلاق سراحه من المعتقل سنة 1952، ويقول عن

[442] محمد الحبيب المولهي: ولد بقرية سوق الأربعاء (جندوبة) سنة 1913 ودرس بتونس إلى حدّ تخرّجه من المدرسة العليا للفلاحة سنة 1933، وكان ملاكا كبيرا بجهة قعفور. انضم للحزب الحرّ الدستوري الجديد، ودخل إلى المجلس الكبير سنة 1947 ممثّلا لدائرة تبرسق بتوجيه من صالح ابن يوسف، وساهم سنة 1949 في تأسيس الاتحاد العام للفلاحة التونسية وتولّى رئاسته. وانحاز بعد توقيع اتفاقيات 3 جوان 1955 إلى صفّ صالح ابن يوسف، فلاقى من أجل ذلك عدّة مضايقات بعد الاستقلال إلّا أنّه لم يتعرّض إلى المحاكمة والسجن.
[443] المولهي (محمد الحبيب): **الوطن والصمود**...**نفس المرجع**، ص. 93.
وأشار الحبيب المولهي في مذكّراته أيضا إلى دور الطاهر بن عمار في حل إضراب الفلاحين سنة 1954 (ص. 134) وفي تأمين هروب صالح بن يوسف (ص. 268) وإلى مساعدته على تنظيم التجمّع العام سنة 1955 في الملعب البلدي بالعاصمة رغم معارضة وزير الداخلية (ص. 273).

ذلك في مذكراته أنّه استغرب من العفو الذي حظي به دون غيره من المساجين فأعلمه الهادي نويرة قائلا: "لا تستغرب من كل هذا وهاك مفتاح هذا اللغز: إنّ الحكومة الفرنسية ترغب في جمع المجلس الكبير وهي بصدد محاولة الطاهر بن عمار حتى يعيد فتح المجلس الكبير ويسمح باستئناف نشاطه. وما إطلاق سراحك إلّا ترضية لسي الطاهر بن عمار الذي كان قدّم احتجاجا شديد اللهجة عندما تمّ إيقافك واعتقالك".[444]

ويلاحظ هذا الاختلاف أيضا في كتابات الحبيب قرار وحامد الزغل، وهما من النشطين الدستوريين البارزين على المستوى الجهوي: الأول في مدينة تونس والثاني في مدينة صفاقس، حيث تباينت وجهات نظرهم حول اختيار الطاهر بن عمار على رأس الحكومة التونسية التفاوضية سنة 1954.

وذكر حامد الزغل في شهادته حول هذه المسألة بالذات ما يلي بيانه:

"وعلم التونسيون بعد أيّام قليلة أنّ سيدنا ومولانا والمقيم الفرنسي الجديد بوايي دي لاتور Boyer de Latour، اتّفقا على تعيين الطاهر بن عمار رئيسا لحكومة التفاوض حول اتفاقيات الحكم الذاتي. فلم استحسن هذا الاختيار، ذلك أنّني لم أر شيئا يؤهّل هذا الرجل لرئاسة حكومة الانتصار. أعلم أنّه كان عضوا في المجلس الكبير الذي نبذه الشعب. وأعلم أنّه كان ضمن مجلس الأربعين الذي عيّنه الباي للنظر في إصلاحات دي هوتكلوك De Hauteclocque، وأعلم أيضا أنّه من كبار الفلاحين، وأنّ الفرنسيين يعتبرونه من بين الوطنيين المعتدلين، أي أولئك الذين يحلمون بالوصول إلى تحرير تونس، في كنف التفاهم والتعاون مع فرنسا، وبدون اللجوء إلى العنف. إنّي أحترم موقفهم وإن لم أشاطرهم فيه. وإنّي لا أنتقدهم لأنّهم ظلوا عاكفين في بيوتهم الآمنة، في وقت أقدم فيه الشعب على أعمال قادت إلى المحتشدات أو المنافي، وإلى السجون أو المشانق. كما لا أرى عيبا في وجود من يمثّلهم في الحكومة. لكنّي أعتقد أنّ رئاسة حكومة التفاوض ترجع بشكل طبيعي إلى حزبنا. فهو الذي قاد الكفاح، وأوقد ناره، فأحرق المخططات الاستعمارية، التي لا يمكن القضاء عليها بمجرّد حوار بين أناس

[444] المولهي (محمد الحبيب): **الوطن والصمود...نفس المرجع**، ص. 191.

مهذّبين. فلولا هذا الحزب، ولولا المقاومة الشعبية التي ما فتئ الدستوريون في طليعتها، ولولا دماء الشهداء وصمود الذين واجهوا القمع والرصاص، لما اعترفت فرنسا بحقّنا في السيادة. لذلك كان منطقيا أن يرأس حكومة الانتصار صانع الانتصار، أي المجاهد الأكبر أو من يمثّله من أعضاء الديوان السياسي. وإذا بهم يعيّنون في هذا المنصب الطاهر بن عمار، ويحرزون على موافقة بورقيبة الموجود وقتها في إقامة جبرية في أميلّي Amilly. ثم علمنا أنّ الديوان السياسي المجتمع في 4 أوت 1954 بمدينة جينيف برئاسة صالح بن يوسف وافق من جهته، وبتوصية من بورقيبة،على تشكيل حكومة وحدة وطنية لتفاوض فرنسا في خصوص الاستقلال الداخلي. وتمّت تركيبة وزارة بن عمار. وسمي فيها المنجي سليم ومحمد المصمودي والعزيز الجلولي وزراء دولة مكّلفين بملف التفاوض. فهل أكون بعد هذا بورقيبيا أكثر من بورقيبة، أو ديوانيا أكثر من الديوان السياسي؟ لذلك باركت الحكومة التونسية، وتمنيت لها النجاح".[445]

وتعطينا هذه الشهادة الصادقة فكرة عن مواقف بعض الطلبة الدستوريين من المسار النضالي للوطنيين التونسيين الذين اختاروا منهجا إصلاحيا ومعتدلا لا يتناسب مع طموح الشباب واندفاعه. وتختلف هذه الشهادة جوهريا عن شهادة الحبيب قرار، الذي كان في بداية الخمسينات أحد المناضلين الشبان في صفوف شعبة باب سعدون التابعة للحزب الحرّ الدستوري الجديد، وفي جامعة أعوان السكك الحديدية التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل. وجاء في شهادته بخصوص الطاهر بن عمار ما يلي ذكره:

"وقد كلّف الباي، باقتراح من الزعيم المنجي سليم، المرحوم الطاهر بن عمار بتشكيل حكومة يعهد إليها بالتفاوض مع فرنسا حول التراتيب التي ينبغي اتخاذها لانتقال الحكم الذاتي مباشرة إلى التونسيين. وكان الرئيس المرحوم الطاهر بن عمار وطنيا غيورا صادقا، ولم

---

[445] الزغل (حامد): **جيل الثورة: ذكريات مناضل**، دار سراس للنشر، تونس، 2001، ص. 531- 532.
كان حامد الزغل آنذاك طالبا بمدينة باريس وكان من المتأثّرين بالحبيب بورقيبة إلى حدّ الانبهار والولاء الأعمى. وقد ذكر في مذكّراته أنّه اقترح على الطلبة المطالبة بقانون أساسي للعملة الفلاحيين، إلّا أنّه وجد معارضة شديدة من قبل بعض الطلبة الدستوريين، واتهمه أحدهم بأنّه يقصد من وراء مشروعه "النيل من الطاهر بن عمار، رئيس الحكومة، لأنّه من كبار الفلاحين، وله عملة كثيرون" (ص. 545). ويتعلّق الأمر بالإضرابات التي قام بها عملة الفلاحة آنذاك، وذكر أحمد بن صالح أنّها دبّرت لإحراج الطاهر بن عمار وهو ما جعل الاتحاد العام التونسي للشغل يتخلى عن تبنّيها ومساندتها.

يكن ينتمي إلى أيّ اتّجاه سياسي. وقد ترأس مجلس الأربعين مرتين إحداهما في عهد المقيم العام دي هوتكلوك وثانيهما أيام المقيم فوازار.
وكان قبل ذلك رئيسا للجناح التونسي بالمجلس الكبير المختلط، وكانت مواقفه وطنية ثابتة صادقة. وقد صمد في وجه الفرنسيين إلى درجة حدوث أزمة شديدة بين المجموعة الفرنسية والتونسية بالمجلس الكبير أدّت إلى استقالة مكتب الجناح الفرنسي. وكان قد ترأس سنة 1920 الوفد التونسي الثاني الذي سافر إلى باريس من أجل أن يقنع حكومتها بأنّ المطالب التونسية الوطنية لا تتعارض مع مصالح فرنسا..
وكان المرحوم الطاهر بن عمار يتمتّع بثقة رجال الفكر والدين والسياسة، وكان محبوبا لدى جيرانه بحومة رأس الدرب، كما كان يحظى بتقدير عماله الفلاحيين بضيعته".[446]
وتعرّض الحبيب قرار اثر ذلك إلى المحاكمات السياسية التي شهدتها البلاد التونسية بعيد الاستقلال، وقدّم لنا شهادة مهمة حول موقف بعض المناضلين الدستوريين من اعتقال الطاهر ابن عمار ومحاكمته سنة 1958، فكتب في مذكّراته ما يلي:

"وفي تلك الفترة تمّ اعتقال المناضل المرحوم الطاهر بن عمار الوزير الأكبر الذي أمضى على وثيقة الاستقلال وزجّ به في السجن بتهمة لا دخل له فيها، ذلك أنّ زوجة أحد البايات قد أخفت مصوغا لدى زوجته دون علمه. وهذه الحادثة آلمتنا نحن معشر المناضلين ولكنّنا كتمنا مشاعرنا ولم نبح بموقفنا انضباطا لمواقف الحزب الذي ننتمي إليه".[447]
وتكمن أهمية هذه الشهادة التاريخية، رغم اختلافها مع ما ورد في شهادة ناشط دستوري آخر وهو حامد الزغل، في كونها أعطتنا فكرة جلية عن صورة الطاهر بن عمار كما كان يتمثّلها بعض المناضلين الدستوريين غير القياديين. ومن الطبيعي أن تختلف هذه الصورة وأن يتباين الواقع المتمثّل « Réalité représentée » الصادر عن خطاب صاحب المذكّرات باختلاف شخصيته وظروفه المادية والاجتماعية.[448]

---

[446] قرار (الحبيب): **لتحي تونس**، مطبعة بوسلامة، تونس، 1996، ص. 137.
[447] **المرجع نفسه**، ص. 218.
[448] الهراس (المختار)، "منهج السيرة في السوسيولوجيا"، في: **إشكاليات المنهاج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء،1987، ص. 95.
يرى الكاتب أنّ الواقع الذي يتحدّث عنه خطاب صاحب السيرة يتفرّع إلى واقع متمثّل وواقع مقنّن وواقع معاش: واقع متمثّل معناه أنّ الراوي يتحدّث لنا عن الأفكار والآراء والتصورات والخيالات التي دارت في ذهنه إبّان مختلف مراحل حياته، وواقع مقنّن، ويتضمن الحديث عن مجمل القيم

ولعلّ أبرز الشهادات التي بحوزتنا هي على الإطلاق شهادة أحمد بن صالح، الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل في الخمسينات والوزير المتعدّد الحقائب في الستينات، الواردة في مذكّراته التي تنشرها هذه الأيام جريدة "الشروق" التونسية في حلقات متسلسلة. وقد سلّطنا الضوء على بعض ما جاء فيها عندما تناولنا السياسة الاجتماعية لحكومة الطاهر بن عمار، ونعود إليها الآن لعرض ما ورد فيها بخصوص الطاهر بن عمار الإنسان والوزير والمتّهم، إذ تعرّض إليه صاحبها في عدّة مناسبات وتحدّث عنه بحماسته المعهودة وأيضا بكثير من التعاطف والتقدير وهو ما تبيّنه المقاطع الآتية:

"أذكر جيّدا الشيء الهام والطيب الذي وقع بعيد زيارة منداس فرانس في 31 جويلية 1954، عندما استوجب الوضع حكومة تفاوضية، والحمد لله توفّقت تونس في اختيار رجل ممتاز بحكمته وخصاله وكان درعا ضدّ الأطماع والخلافات الداخلية وأقصد الطاهر بن عمار...
أعتقد أنّه هدية من الأقدار للشعب التونسي، وقد كان من أهل الإخلاص، أن يكون الطاهر بن عمار رئيس أول حكومة في ذلك العهد التفاوضي... ومن الأسباب الأصلية ويجب أن تذكر لنجاح منداس فرانس في تونس، أنّ تونس كانت عاقلة، واجتنابا لحساسيات حزبية وغير حزبية، فقد كان دور الطاهر بن عمار هو الذي منع أيّ تعثّر يسيء إلى تلك المرحلة".
وتحدّث أحمد بن صالح بعد ذلك عن علاقة حكومة الطاهر بن عمار بالاتحاد العام التونسي للشغل فقال:

"ككاتب عام للاتحاد، كانت علاقتي بالطاهر بن عمار وعلى المستوى السياسي، لم يكن يشوبها مشكل، ولكن كنّا كنقابة نطالبه بقانون أساسي للعملة الفلاحيين، وكنّا نضغط بهذا الاتّجاه، ولكن يحدث أنّ البعض منّا (...) تمنّى ألّا نفاوض الطاهر بن عمار... بل منهم من أثار إضرابا في أملاك (أراضي) الطاهر بن عمار وأوقفنا الأمر لأنّ المقاصد لم تكن سليمة".[449]

والمعايير والأعراف والمبادئ الأخلاقية والدينية والضوابط الاجتماعية التي كانت توجّه سلوكه باعتباره عضوا في الجماعة، ثمّ واقع معاش يتجسّد أساسا في العلاقات الاجتماعية الواقعية والممارسات الفعلية التي تشكّل، من حيث المبدأ، تطبيقا لمختلف أشكال التقنين الاجتماعي.

[449] "مذكّرات سياسي في الشروق: الأستاذ أحمد بن صالح وأسرار ومواقف تنشر لأول مرة"، الحلقة 54، حوار وإعداد فاطمة بن عبد الله الكرّاي، "دور الطاهر بن عمار على رأس الحكومة كان مهمّا"، جريدة "**الشروق**"، 30 أوت 2009.

وتناول أحمد بن صالح أطوار لقائه بالطاهر بن عمار أثناء إضرابات العمال والعاطلين عن العمل سنة 1955، وأشاد بتفهّمه وحسّه الإنساني المرهف، وأضاف متحدّثا عن مناقبه فقال:

"إنّه كان معتدلا وحفظ تونس من توغّل المزاحمات في النخبة السياسية، التي كان يمكن، بتلك الخلافات والصراعات، أن تفسد العملية السياسية برمّتها". ويضيف صاحب هذه المذكّرات قائلا: "إنّ الطاهر بن عمار، وكأنّه قدّم المجتمع التونسي وتقدّم به، لكي يقع ما وقع، من إمضاء للاتفاقيات (حول الاستقلال الداخلي) إلى إمضاء وثيقة الاستقلال نفسها". وسألته محاورته الصحفية فاطمة بن عبد الله الكرّاي بصفة غير مباشرة عن محاكمته وسجنه بعيد الاستقلال قائلة: "أنت تعتبر أنّ الطاهر بن عمار كان نظيفا؟"، فكان ردّه كالآتي:
"نعم كان نظيفا ومستقلّا.. بل إنّه كان مهيّأ، باعتقادي، للفترة الانتقالية، وفق حكومة أولى وثانية". وشدّد أحمد بن صالح على كونه يقدّم هذه الاعترافات رغم اختلافه مع الطاهر بن عمار في كثير من الرؤى.[450]
وكأنّ بالأستاذ أحمد بن صالح أحسّ أنّه لم يف الرجل حقّه، فتحدّث عنه من جديد مشدّدا على أهمية دوره في إنجاح المفاوضات التونسية الفرنسية، ومشيرا إلى أسباب محاكمته وإقصائه من قبل دولة بورقيبة غداة الاستقلال فذكر بشأنه ما يلي:

"علمت، ولم يقع الأمر أمامي، أنّ بورقيبة قال للطاهر بن عمار في إحدى المناسبات، إذا أنت قدت المفاوضات وأمضيت على وثيقة الاستقلال الداخلي وعلى وثيقة الاستقلال ليوم 20مارس 1956، فما هو دوري أنا في التاريخ؟
وقيل لي، أنّ بورقيبة كان يقول ذلك وهو في حالة غضب... شخصيا لم أكن أفهم السبب (لماذا سجن) لأنّ الرجل تعرّض إلى تهم لا تصدّق.. اتهامات أعتبرها سخيفة وكاذبة".[451]

---

[450] "مذكّرات سياسي في الشروق: الأستاذ أحمد بن صالح وأسرار ومواقف تنشر لأول مرة"، الحلقة 55، حوار وإعداد فاطمة بن عبد الله الكرّاي، "رأيت الدموع في عيني ابن عمار وهو يشاهد البطّالة يبتضوّرون جوعا"، جريدة "**الشروق**"، 1 سبتمبر 2009.
[451] "مذكّرات سياسي في الشروق: الأستاذ أحمد بن صالح وأسرار ومواقف تنشر لأول مرة"، الحلقة 56، حوار وإعداد فاطمة بن عبد الله الكرّاي، "بورقيبة للطاهر بن عمار: أنت أمضيت على وثيقة الاستقلال..فأين دوري أنا في التاريخ؟"، جريدة "**الشروق**"، 2 سبتمبر 2009.

وندرك بناء على هذه الشهادات الفرنسية والتونسية أنّ الطاهر بن عمار كان شخصية وطنية بارزة لعبت دورا مهمّا في الحياة الوطنية التونسية طيلة فترة الحماية الفرنسية، وتعرّضت بعد ذلك إلى نوع من الجحود والإقصاء من قبل دولة الاستقلال، وتميّزت خلال مسارها الطويل بخصال عديدة كالاعتدال والبراغماتية والقدرة على التوفيق بين النزعات التونسية المتضاربة وبين الوطنيين التونسيين والسلطة الفرنسية.

وقد جاءت هذه الشهادات، رغم طابعها الذاتي وتركيزها على الأيّام الأخيرة من حياة الرئيس السابق للحكومة التونسية، مدعّمة لما توصلنا إليه على امتداد هذا العمل من استنتاجات ورؤى حول المسار الفردي والمسيرة النضالية للطاهر بن عمار.

وصدرت خلال الأيام الأخيرة دراسة بيوغرافية خصّصها صاحبها، الأستاذ خليفة الشاطر، إلى التعريف بحياة الطاهر بن عمار منذ نشأته إلى حدّ خروجه أو "إقصائه" من المسرح السياسي التونسي بعد مسيرة طويلة من النشاط السياسي والاقتصادي، والنفاذ من وراء ذلك إلى دراسة المجتمع التونسي أثناء النصف الأول من القرن العشرين وتسليط الضوء على إسهامات بعض عناصر "البورجوازية التونسية" في النضال الوطني.[452] واختار الكاتب مقاربة كرونولوجية نظمها في سياق تمشّي منهجي قائم على انتقاء محاور اهتمام مدروسة ومعبّرة سواء من حيث أهميتها في فهم مسار المترجم له أو من حيث طابعها الإشكالي. واستهل الأستاذ خليفة الشاطر دراسته بفصل اختار له عنوانا مستوحى من كتاب المؤرخ دانيال قلدشتاين Daniel Goldstein وهو "الطاهر بن عمار: الفلاح الكيّس" « Gentleman Farmer »، تناول فيه جذوره العائلية وتكوينه التعليمي والسياسي وركّز على إدارته العصرية لأراضيه الفلاحية باستعماله أحدث الوسائل والطرق الفلاحية الغربية.[453] وخصّص الكاتب الفصل الثاني إلى النشاط السياسي للطاهر بن عمار بعيد تشكّل الحزب الحرّ الدستوري التونسي، فأشار إلى المساعدات المهمة التي قدّمها للوفد الدستوري الأول في باريس سنة 1920 وتعمّق في الحديث عن ظروف تشكّل الوفد الدستوري الثاني، الذي قاده الطاهر بن

[452] Chater (Khalifa) : *Tahar Ben Ammar 1889-1985…op.cit.*
[453] *Ibid.*, p. 21-35.

عمار إلى باريس في أواخر سنة 1920 وبداية سنة 1921، وأنشطته وإنجازاته وأطروحاته الإصلاحية.[454]

وتناول الأستاذ خليفة الشاطر في الفصل الثالث من كتابه صورة الطاهر بن عمار المنخرط في الدفاع عن المصالح التونسية من خلال الحجرة الفلاحية والمجلس الكبير، ومهّد لذلك بالتعريف بتجربة ابن عمار ضمن الحزب الإصلاحي التونسي ثم تناول بعض الأمثلة المعبّرة عن دوره في الدفاع عن المصالح الاقتصادية والسياسية التونسية داخل هاتين المؤسستين من نهاية العشرينات إلى أواخر الثلاثينات من القرن العشرين.[455] أمّا الفصل الرابع، الذي جاء تحت عنوان: الطاهر بن عمار يقدّم المطالب التونسية للجنرال ديغول، فلم يقتصر فيه الكاتب على هذا الدور الذي قام به المترجم له خلال سنتي 1943 و1944 في الجزائر وتونس فقط بل تعرّض فيه إلى قيادة الطاهر بن عمار سنة 1944 للجنة الإصلاحات والدراسات المعروفة باسم الجبهة الوطنية، ونوّه بدوره في تصعيد المعارضة من داخل مؤسسة المجلس الكبير إلى حدّ تقويضها نهائيا سنة 1951.[456]

واعتنى الكاتب في الفصل الخامس بالتعريف بإحدى "الصفحات المجهولة" من التاريخ التونسي وتتمثل في مشروع ادغار فور/ الطاهر بن عمار في شهر فيفري من سنة 1952، وحلّل فيه ظروف المهمة التي قام بها ابن عمار في باريس بعيد إعداده لتقريره حول حوادث الوطن القبلي مبيّنا طبيعة هذا المشروع الإصلاحي المشترك وخلفياته وأسباب فشله.[457]

وتوسّع الكاتب على امتداد الفصلين السادس والسابع في التعريف بفترة رئاسة الطاهر بن عمار للحكومة التونسية التفاوضية الأولى (12 أوت 1954- 13 سبتمبر 1955) والحكومة التونسية التفاوضية الثانية (17 سبتمبر 1955- 9 أفريل 1956) وقيادته للمفاوضات التونسية الفرنسية المتعلقة باتفاقيات الحكم الذاتي ثم ببروتوكول الاستقلال،[458] في حين اهتم في الفصل الثامن والأخير بحياة الطاهر بن عمار بعد انسحابه من المسرح السياسي التونسي

---

454 *Ibid.*, p. 39-68.
455 *Ibid.*, p. 71-96.
456 *Ibid.*, p. 99-137.
457 *Ibid.*, p. 141-164.
458 *Ibid.*, p. 167-288.

منذ حلّ الحجرة الفلاحية التونسية للشمال سنة 1957 إلى حدّ وفاته سنة 1985، وسلّط فيه الضوء بالخصوص على بعض فصول محاكمته من قبل دولة بورقيبة سنة 1958.[459]

وقدّم الكاتب في كل فصل من هذه الفصول قراءته الخاصة لمسار الطاهر بن عمار، الفلاح الكيّس ورجل العمل الميداني و رجل الوفاق والوساطة وصاحب المقاربة النضالية القائمة على الاعتدال والبراغماتية، مركّزا على البعد الوطني الطاغي على أدائه السياسي والاقتصادي طيلة مشواره الطويل الممتد من بداية العشرينات إلى سنة 1956.

وتضمنت هذه الدراسة أيضا إضافة حقيقية تجسّمت في الشهادات الشفوية التي كان مصدرها في الغالب خالد بن عمار قبيل وفاته في شهر ماي 2009، ونذكر منها خصوصا تلك المتعلقة بالحياة اليومية للطاهر بن عمار وبأذواقه وميولاته المختلفة وقدرته على خلق شبكة واسعة من الصداقات و"مراكز الضغط" « Lobbies » في الداخل والخارج، أو تلك المهتمة بعلاقة والده بالحبيب بورقيبة وأسباب الخلاف بينهما من سنة 1957 إلى سنة 1966.[460]

459 *Ibid.*, p.295-321.
460 *Ibid.*, p. 290-292 et 325-327.

خاتمة الباب الثالث:

الطاهر بن عمار بين عهدين: من الاحتلال إلى الاستقلال أو من الملكية إلى الجمهورية.

تبيّن لنا بعد دراسة مسيرة الطاهر بن عمار المتحرّر من عباءة المجلس الكبير وأعبائه (1951- 1985)، أنّ الرجل وصل إلى قمة مجده السياسي والاقتصادي في آخر أيام المملكة التونسية المحمية قبل أن يسقط في هاوية العزلة والنسيان مع انبلاج فجر الاستقلال وإرساء النظام الجمهوري.

ولعلّ ما ساهم في ترسّخ هذه الصورة واكتسائها بطابع تراجيدي أنّه بقدر ما كان صعود الطاهر بن عمار ثابتا ومدروسا لأنّه تمّ بنسق متدرّج ومنتظم منذ زمن الحرب العالمية الثانية وإلى حدّ حيازته لشرف الإمضاء على بروتوكول الاستقلال يوم 20 مارس 1956، بقدر ما كان انحداره سريعا ومفاجئا ومدويّا بحيث لم ينهض قط بعد محاكمته من قبل دولة بورقيبة سنة 1958.

وقد حاولنا على امتداد الفصول الثلاثة لهذا الباب الأخير أن نحيط بمختلف الأدوار والمواقف والمساهمات التي قام بها الطاهر بن عمار خلال هذه الفترة المهمة من مساره بوصفها فترة النضج واكتمال الشخصية، وأن نعمل على إثارة بعض الإشكاليات التي من شأنها أن تقودنا إلى دراسة أقرب إلى الموضوعية وأوسع من حيث زوايا النظر المعتمدة. ويمكن أن نقوم تجاوزا، بتركيز هذه الإشكاليات الثانوية في صلب إشكالية رئيسية وهي الآتية:

بم نفسّر هذا المصير القاتم الذي تعرّض إليه الطاهر بن عمار بعيد الاستقلال رغم رفعة مكانته السياسية والاقتصادية وجليل خدماته التي قدّمها لفائدة القضية الوطنية التونسية لا سيّما بعد اضمحلال مؤسسة المجلس الكبير سنة 1951؟ هل يعود ذلك إلى عوامل مرتبطة بالمسار الفردي للطاهر بن عمار بما تضمّنه من نجاحات وانتكاسات ومبادرات سياسية جريئة؟ أم إنّه يفسّر بطبيعة الانتقال من الاحتلال إلى الاستقلال ومن الملكية إلى الجمهورية بما يفرضه ذلك من تحولات وإعادة فرز للولاءات والتحالفات وبناء للمؤسسات والخيارات؟

ويمكن تقسيم هذه الفترة الطويلة من حياة الطاهر بن عمار إلى عدة محطات تميّزت كل واحدة منها بخصوصيات مستمدة من تطور شخصيته رغم محافظتها على أهم الثوابت التي اقترنت بها، وارتبطت في نفس الوقت بتغيّر الظروف المحلية والخارجية المحيطة به. ونذكر من أبرزها المحطات الآتية:

- الفترة الممتدة من شهر جانفي 1952 إلى شهر فيفري 1952: وهي في نظرنا مرحلة البحث عن دور وطني طلائعي يتلاءم مع مكانة الطاهر بن عمار ويتناغم مع توجّهاته التي بدأت مع إصداره لمذكّرته الإصلاحية سنة 1950. وقام خلال هذه الفترة الانتقالية الحرجة بدور مهم يستند إلى برنامج واضح وبعيد المدى ومتّفق بشأنه مع الحبيب بورقيبة، المبعد في مدينة طبرقة، ومع أصدقائه الفرنسيين المنتمين إلى تيارات سياسية مختلفة وخصوصا حزب "الحركة الجمهورية الشعبية" « MRP ». ويتوافق هذا الدور مع خصال الطاهر بن عمار بوصفه رجل وفاق واعتدال واتزان وتوازن بين الوطنيين التونسيين والفرنسيين المناصرين لتطوير العلاقات التونسية الفرنسية.

- الفترة الممتدة من شهر مارس 1952 إلى شهر جويلية 1954: وهي من أكثر الفترات نشاطا وعطاء في حياة الطاهر بن عمار، الذي أصبح من أبرز المعارضين لسياسة دولة الحماية والمقاومين لمشاريعها الإصلاحية والموحدين للصف الوطني التونسي والمرشحين لقيادة مرحلة ما بعد الأزمة. ومن أبرز مواقفه وأنشطته خلال هذه المرحلة نذكر: رفضه الانضمام لحكومة صلاح الدين البكوش (مارس 1952) ووفائه لحكومة محمد شنيق المنحلة، ومشاركته مشاركة فعالة في مجلس الأربعين الذي تصدّى لإصلاحات جان دي هوتكلوك (أوت 1952)، ورفضه المشاركة في انتخابات مجالس الأعمال رغم الضجة التي رافقت ذلك وقيادته لحركة مقاطعتها (أفريل 1953)، وتزعّمه لاجتماع يوم 25 فيفري 1954 الذي أصدر لائحة معارضة لمشروع الإصلاحات الفرنسية الجديدة، وإشرافه على اجتماع يوم 15 أفريل 1954

الذي توّج بإصدار موقف معارض لإصلاحات محمد الصالح مزالي- بيار فوازار المعلنة منذ يوم 4 مارس 1954 والمكرّسة لمبدأ السيادة المزدوجة.
ومهما كانت حساباته أو استراتيجياته الخاصة، فإنّ الطاهر بن عمار قام بهذه الأدوار بكل شجاعة حتّى أنّ بعض الصحف اعتبرته نجم الساحة السياسية التونسية لا سيّما بعد اغتيال فرحات حشاد وتعرض معظم النشيطين السياسيين إلى الإبعاد والاعتقال والترهيب. ولم يعد ابن عمار يكتفي بدور الوسيط أو الموفّق بل أصبح يأخذ المبادرات السياسية الجريئة سواء في تونس أو في باريس، وينحاز أكثر فأكثر إلى الخط الوطني المتصلب في دفاعه عن السيادة التونسية ومطالبته بالاستقلال الداخلي.

- الفترة الممتدة من شهر أوت 1954 إلى شهر أفريل 1956: وهي فترة الحصاد والتتويج بالنسبة للطاهر بن عمار، الذي ترأس حكومتي التفاوض من أجل الاستقلال الداخلي والاستقلال التام بوصفه مرشح الحزب الحر الدستوري الجديد. وقام بدور مهم في قيادة المفاوضات التونسية الفرنسية وإنجاحها، وحظي بشرف إمضاء اتفاقيات الاستقلال الداخلي يوم 3 جوان 1955 وبروتوكول الاستقلال يوم 20 مارس 1956 ونال عضوية المجلس القومي التأسيسي.

وحاول رغم بعض الصعوبات الحفاظ على استقلاليته وسلطته، غير أنّه أظهر بعض التعاطف مع صالح بن يوسف وبدأ في الابتعاد عن الحبيب بورقيبة والخط البورقيبي.

- الفترة الممتدة من شهر أفريل 1956 إلى شهر أكتوبر 1958: وتمثل بالنسبة للطاهر ابن عمار فترة المحن والقطيعة مع الحبيب بورقيبة أول رئيس للمجلس التأسيسي وأول رئيس حكومة في تونس المستقلة وأول رئيس للجمهورية الناشئة. ولم تشفع للطاهر بن عمار لا حصانته البرلمانية ولا مكانته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فتعرض للإيقاف منذ بداية شهر مارس 1958 ثم للمحاكمة من أواخر شهر أوت إلى بداية شهر أكتوبر 1958.

- الفترة الممتدة من شهر أكتوبر 1958 إلى وفاته يوم 10 ماي 1985: وكانت بالنسبة للطاهر بن عمار فترة العزلة والتهميش والموت الرمزي أو السياسي الذي سبق الموت البيولوجي، وهي أيضا فترة الانطواء والاستسلام لأنّه لم يبادر باتخاذ مواقف معارضة للنظام البورقيبي رغم الجحود وفقدان المكانة السياسية والاقتصادية.

وتسعفنا القراءة المتأنية لمختلف هذه المحطات ببعض الحقائق حول الانتكاسة التي تعرض إليها الطاهر بن عمار غداة الاستقلال، والتي كانت مرتبطة في نظرنا بما حققه من نجاحات سياسية تضافرت مع نجاحاته الاقتصادية ومكانته الاجتماعية لتجعل منه شريكا ندّا ومنافسا محتملا للزعيم بورقيبة، الذي لا يقبل أبدا أن يقاسمه مجده أيّ شريك. ويعود هذا المصير الذي تعرّض إليه ابن عمار أيضا إلى بعض الخيارات والمواقف التي تبنّاها ومنها تعاطفه مع صالح بن يوسف في صراعه مع الحبيب بورقيبة، ومحافظته على استقلاليته وعدم التحاقه بصفوف الحزب الحر الدستوري الجديد أو على الأقل التعبير عن مظاهر الولاء التام للرئيس بورقيبة، وإخلاصه لمحمد الأمين باي قبيل عزله، وعدم تحمّسه للنظام الجمهوري نتيجة تعلقه بنظام الملكية الدستورية. ويحقّق ذلك لبورقيبة هدفا آخر وهو ضرب شريحة كبار الملاّكين التونسيين إرضاء للعناصر "اليسارية" في الحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد ولشريكه الاتحاد العام التونسي للشغل.

واستند بورقيبة إلى كل هذه المعطيات ليتخلص من الطاهر بن عمار مستفيدا من ظروف تاريخية ملائمة باعتبار أنّ الفترات الانتقالية الملازمة لبناء الأنظمة الجديدة تتميز عادة بتلازم عمليتي الهدم وإعادة البناء، وتضفي نوعا من الشرعية على بعض الممارسات القمعية، وتبيح تصفية الحسابات مع الخصوم القدامى والجدد لا سيّما إذا كانت القائد المنتصر يتمتع بمثل تلك الكاريزما التي حازها الحبيب بورقيبة الذي أراد أن يكون دائما "المجاهد الأكبر" والأوحد.

الخاتمة العامة

بدا لنا بعد دراسة سيرة الطاهر بن عمار ومساره الطويل في مختلف تطوّراته ومنعرجاته أنّه كان ذا شخصية مركّبة لا يمكن تنميطها في قالب وحيد مهما كان حجمه ولونه، إذ تتفاعل في صلبها نزعات عديدة كالإصلاحية والتعاونية والاعتدالية والتوفيقية والتحديثية والبراغماتية والوطنية. وتنبثق عن هذه النزعات صورا عديدة للطاهر بن عمار يمكن اختزالها في الصور الآتي بيانها:

- **السياسي المعتدل والإصلاحي**: وقد تبيّن لنا أنّ الطاهر بن عمار دخل بصفة مبكّرة نسبيا وبعد إحرازه على نصيب من الثقافة الغربية العصرية إلى عالم السياسة، الذي يكن أبدا من الخيارات الاستراتيجية لعائلته المضيّقة. وبرز بنشاطه السياسي منذ سنة 1912 على الأقل، فكان يحضر بعض الاجتماعات الخاصة التي تمّ فيها تناول مسائل سياسية بمشاركة بعض أقاربه وأصدقائه وجيرانه بحي رأس الدرب. وأصبح يتردّد على "المنتدى التونسي" « Cercle Tunisien » الكائن بنهج "الكومسيون" حيث كان يلتقي مع بعض رموز حركة الشباب التونسي من ذوي التوجه الغربي أمثال علي باش حانبة وعبد الجليل الزاوش وحسن القلاتي، فاستفاد من خبرتهم وتأثّر برؤيتهم لطبيعة العمل السياسي في ظروف البلد المستعمر حديثا القائمة على تبني سياسة المشاركة والتشريك والتركيز على النهوض بالتونسيين ثقافيا وماديا.

وازداد الوعي السياسي للشاب الطاهر بن عمار نموا غداة الحرب الكبرى، وأضحى أكثر اندفاعا وجرأة بسبب معارضته لسياسة الاستعمار الاستيطاني الذي أصبح يهدّد بالزحف على أراضي الأحباس الخاصة ويشكّل بالتالي تهديدا حقيقيا ومباشرا لعائلة ابن عمار. ولم يتخلف عن المشاركة في الاجتماعات التي نظمتها النخبة التونسية لإعداد المطالب التونسية المزمع عرضها على المنتصرين في الحرب، والاتفاق على برنامج عمل مستقبلي. وكان من المساهمين في الاجتماعات والمشاورات التي

انتظمت في ربيع سنة 1920، وأفضت إلى ظهور الحزب الحرّ الدستوري التونسي، الذي اختاره لرئاسة وفده الثاني إلى باريس في أواخر سنة 1920 بعد أن قدّم خدمات مهمة للوفد الدستوري الأول.

ولم يبالغ الطاهر بن عمار كثيرا في اندفاعه السياسي رغم تعيينه عضوا في اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري، وابتعد عن الشقّ المتصلّب الذي يضم العناصر الزيتونية المحافظة بقيادة عبد العزيز الثعالبي، وأظهرته التقارير الأمنية في جوان 1920 أكثر تعقّلا ورصانة بسبب الخوف من القمع الفرنسي الذي تلا نشر كتاب "تونس الشهيدة".

واختار الانحياز إلى الشقّ الذي كان يقوده حسن القلاتي وهو أكثر اعتدالا وثقة في السياسية التحررية الفرنسية، ودفعه ذلك إلى الانفصال عن الحزب الدستوري والانضمام إلى الحزب الإصلاحي سنة 1921. وأصبح عضوا فاعلا في المجموعة الإصلاحية التي تتبنّى رؤية براغماتية للعمل السياسي تقوم على المطالبة بما تسمح الظروف بتحقيقه وتوخّي التدرج والمرحلية في صياغة المطالب والدفاع عنها بطرق سلمية تعتمد الحوار والإقناع، وهو خيار سياسي اعتمده الحبيب بورقيبة بعد ذلك فأصبح يصنّف في خانة الفلسفة البورقيبية. وهو توجّه يعتبره أنصاره ضربا من الواقعية، ويرى فيه مخالفوه مظهرا من مظاهر التخاذل والتحالف الموضوعي مع المستعمر، ونراه توجّها طبيعيا في شخصية الطاهر بن عمار بحكم وجود مصالحه المادية في الميزان وبحكم تتلمذه سياسيا على يد حسن القلاتي.

ونشط الطاهر بن عمار مع هذه المجموعة الإصلاحية إلى حدّ سنة 1928 تاريخ اضمحلال الحزب الإصلاحي، الذي لا نعتبره شيئا آخر سوى امتداد لحلقة "المنتدى التونسي"، الذي بعثه الشبان التونسيون رسميا منذ سنة 1908 وأصبح يعرف منذ بداية العشرينات باسم "نادي القلاتي".

ولم يتخل الطاهر بن عمار عن هذا الخيار السياسي بعد 1928 بل اختار مواصلة الاهتمام بالشأن السياسي العام بصفة ثانوية ومستقلة بعيدا عن الانتماء الحزبي، وأوصلته هذه الاستقلالية وهذا الاعتدال إلى رئاسة الحكومتين التونسيتين التفاوضيتين بين 1954 و1956 لأنّ اختياره على رأس هذا المنصب، الذي حاز به

شرف الإمضاء على اتفاقيات الاستقلال الداخلي يوم 3 جوان 1955 وعلى بروتوكول الاستقلال يوم 20 مارس 1956، كان على أساس أنّه شخصية سياسية معتدلة ومستقلة ومقبولة بالتالي من الشريكين الفرنسي والتونسي.

فإذا كان مقياس الأشياء يحدّد بالنجاح أو الفشل فإنّ خيار الطاهر بن عمار السياسي كان خيارا ناجحا.

- **الفلاح العصري والرأسمالي البراغماتي**: تضاف للصورة السابقة صورة أكثر أصالة في التعبير عن شخصية الطاهر بن عمار وهي صورة الفلاح أو الملّاك الكبير الذي راهن على خدمة الأرض والاستثمار في الفلاحة منذ انقطاعه الاضطراري عن الدراسة سنة 1908. وتأثّر في ذلك بجدّه الحاج علي بن عمار الذي بادر باستعمال الوسائل الفلاحية العصرية منذ بداية عهد الحماية مستفيدا من أملاكه العقارية الواسعة الموجودة في سبالة الكاهية، واقتدى أيضا بجيرانه المعمرين الفرنسيين والأوروبيين عموما. وبادر منذ بداية سنة 1920 بزيارة عدّة بلدان أوروبية لشراء أحدث الآلات الفلاحية الموجودة هناك، وكان يستغل أراضيه بطريقة مباشرة وبواسطة أجراء فلاحيين بعد أن استعاض بصفة مبكرة عن استعمال الخماسة.

ومثلما تأثّر الطاهر بن عمار بالشبان التونسيين سياسيا فإنّ تأثّره بهم كان أكبر في المستوى الاقتصادي، فأخذ عن عبد الجليل الزاوش أفكاره الجريئة والرائدة في مجال إدارة الثروة بالطرق الرأسمالية الحديثة القائمة على بعث شركات مساهمة لتجميع رؤوس الأموال والاستثمار في ميادين اقتصادية مختلفة. وكوّن الطاهر بن عمار صحبة حسن القلاتي بعض الشركات الاقتصادية منذ سنة 1920 مثل شركة "النهضة الاقتصادية" وشركة "مطبعة النهضة" وساهم في إدارتها وتسييرها.

واستثمر أيضا في تجارة الحبوب والزيوت، وقام ببعض الأنشطة المضاربية أثناء الحرب الكبرى، وتحالف مع كبار الأعيان المسلمين واليهود وحاول معهم تأسيس بنك يهودي إسلامي، وقام بدور مهم في بعث "الجمعية الفلاحية الأهلية" وقيادتها.

ولم يكن هدف الطاهر بن عمار يقتصر من وراء كل ذلك على حماية الأراضي التونسية أو إثبات قدرة التونسي على المبادرة والعمل المنتج والمنظم، بل كان يهدف بالأساس إلى الربح وتنمية الثروة بجميع الطرق الاقتصادية المتاحة وفي جميع الميادين المرتبطة بالفلاحة إنتاجا وتجارة وتحويلا، إلّا أنّه لم يجازف بالاستثمار في القطاع الصناعي العصري رغم العروض التي قدّمها له صديقه محمد شنيق وشريكاه محمد بدرة والعزيز الجلولي أثناء الحرب العالمية الثانية.

وإذا كانت ثروة الطاهر بن عمار موروثة في معظمها فإنّه نجح في تنميتها باعتماد الطرق الرأسمالية العصرية، وأصبح إضافة إلى رهانه التحديثي وتركيزه على الاستثمار في القطاعين الفلاحي والعقاري يستثمر في القطاع المالي ويساهم بأمواله في جل الشركات الصناعية والبنكية الفرنسية الموجودة بتونس.

ووفرت له هذه الثروة الجاه والنفوذ والمكانة، وساهمت أيضا في شقائه وعزلته لأنّها كانت سببا رئيسيا من أسباب محاكمته سنة 1958 لا لأنّه حصل عليها بطرق غير مشروعة بل لأنّه رفض أن يتنازل عن جزء منها لفائدة الدولة التونسية الفتية. وكانت ثروته محل طمع البعض وحقد البعض الآخر، وساهمت في تكريس صورة سلبية عنه في أذهان الكثيرين رغم أنّ محاكمته لم تثبت أنّه استغل نفوذه أو علاقاته مع المستعمر في تكوين ثروته، وكانت مكانته السياسية والاجتماعية في جانب كبير منها نتاجا للمكانة المادية وليس العكس.

- **رجل العلاقات العامة والوفاق والحوار والتقارب التونسي والفرنسي**: وهي صورة لا تقلّ أصالة وأهمية من سابقتيها، ويبرز فيها الطاهر بن عمار صاحب العلاقات الاجتماعية الواسعة جدا سواء بتونس أو بفرنسا، ورجل الحوار والتقارب التونسي الفرنسي وصديق فرنسا والفرنسيين، ورجل الوفاق والمؤالفة بين الشخصيات والنزعات المختلفة. ويعود ذلك إلى طبيعة شخصيته الهادئة والمنفتحة والمستبشرة والمتفائلة دوما، وإلى تكوينه الثقافي الغربي ومكانته المادية والاجتماعية المرموقة، وكذلك إلى أسفاره المتعدّدة جدا إلى الخارج وخصوصا إلى فرنسا.

ومكنته هذه الخصال من خدمة مصالحه المادية الشخصية، وأهلته للقيام بدور مهم لفائدة التونسيين والقضية الوطنية عموما بفضل صداقاته الواسعة مع شخصيات فرنسية متنفّذة: برلمانيون وصحافيون وشخصيات دينية مسيحية ويهودية وماسونيون ورجال أعمال وساسة يمثلون مختلف الأحزاب الفرنسية وخصوصا الحزب الاشتراكي والحزب الراديكالي والحركة الجمهورية الشعبية. وقد برزت قدرات الطاهر بن عمار التوفيقية منذ بداية العشرينات عندما ساعد الوفد الدستوري الأول وساهم في إنجاح مهمة الوفد الثاني، وتطورت بصفة تدريجية مع اكتسابه مزيدا من الخبرة وتنويع شبكة تحالفاته وعلاقاته. وأصبح في بداية الخمسينات لا يكتفي بدور الوسيط أو رجل الوفاق بل يبادر بطرح مشاريع إصلاحية متكاملة لحل الأزمة التونسية بصفة ودية عن طريق الحوار والتفاوض واحترام السيادة التونسية، وجرّ ذلك إلى توتّر علاقاته مع سلط الحماية الفرنسية بتونس وتوطدت بالمقابل علاقاته مع الشخصيات الفرنسية التحررية والمساندة للقضية التونسية.

وكانت له بالداخل علاقات ثابتة مع شبكة من الأصدقاء والمستشارين والمنظرين وجلهم من المحامين وكبار الفلاحين أمثال فتحي زهير وعلي بلحاج والشاذلي رحيم، الذين ساعدوه على المحافظة على مكانته المتميزة في مختلف المؤسسات والمواقع وساهموا في صياغة مشاريعه السياسية الإصلاحية.

- **الوطني الملتزم بالدفاع عن قضايا شعبه**: وتستدعي هذه الصورة الأخيرة بعض التوضيح، إذ ما معنى أن يكون المرء وطنيا في البلاد التونسية في عهد الحماية؟

ونشير هنا أنّنا لا نقصد الوطنية في بعدها العاطفي « Patriotisme »، الذي لا يمكن التشكيك فيه والمزايدة به لأنّ أيّ شخص سويّ يحب وطنه بالضرورة، بل نقصد المدلول السياسي للوطنية « Nationalisme »، الذي يعني الانخراط الواعي في العمل السياسي المنظم والهادف إلى تحقيق غايات استراتيجية عليا باعتماد وسائل تكتيكية مختلفة.

وقد تبيّن لنا أنّ الطاهر بن عمار انخرط بحكم وضعه المادي في العمل الوطني المحافظ والمعتدل والإصلاحي ضمن حركة الشباب التونسي (1913- 1919) وفي صلب الحزب الحرّ الدستوري التونسي (1920- 1921) ثم في إطار الحزب الإصلاحي التونسي (1921- 1928).

وخيّر بعد ذلك الانخراط في العمل الوطني المستقل عن مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية، وحافظ على هذا الخيار إلى أواخر عهد الحماية الفرنسية عندما تحالف مع الحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد من دون انخراط فعلي فيه، وانضم إلى المجلس القومي التأسيسي في فجر الاستقلال بوصفه عضوا مستقلا في قائمة "الجبهة القومية".

وارتبط هذا التوجه المستقل بخيار آخر وهو النشاط الاقتصادي والسياسي من داخل الأجهزة الاستعمارية وعلى رأسها مؤسستي المجلس الكبير والحجرة الفلاحية التونسية للشمال. وقد تعمقنا في الحديث عن مختلف الأدوار الوطنية التي قام بها الطاهر بن عمار من داخل مؤسسات دولة الحماية، وتبيّن لنا أنّه أحكم استغلال هذه المنابر لتحقيق مكاسب متعدّدة لفائدة الفلاحين التونسيين أساسا ولفائدة الأهالي والقضية الوطنية التونسية عموما، وأنّه لم يصل مطلقا في ممارسته الواعية لسياسة التعاون والمشاركة إلى درجة الابتذال أو إلى حدّ الولاء التام للمستعمر الفرنسي.

ويعود مصدر هذه الصورة السلبية التي علقت به في أذهان البعض إلى تأثير الدعاية التي مارسها ضدّه الحزب الحرّ الدستوري في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات، وخصوصا إلى رواج أطروحات الحزب الدستوري الجديد الذي استهدفه في بداية الاستقلال لتبرير محاكمته واحتكار الشرعية الوطنية التاريخية التي يكون على أساسها هذا الحزب الممثّل الوحيد للوطنية التونسية المتجسّدة في شخص قائده الحبيب بورقيبة. ولم تكن محاكمة الطاهر بن عمار ناتجة عن مثل هذه الاتهامات بل كانت نتيجة اعتبارات متّصلة بشخصية بورقيبة التوّاقة إلى احتكار الزعامة أكثر من اتصالها بشخصية الطاهر بن عمار وتوجهاته الاستراتيجية القائمة على العمل السياسي المستقل والمعتدل وإعطاء الأولوية للنشاط الاقتصادي.

ونشير بعد استعراض هذه الصور المختلفة للطاهر بن عمار إلى أنّها كانت متداخلة ومتلازمة في شخصيته منذ بداية العشرينات، وأنّها تبلورت نتيجة عدة عوامل مهمة كظروف النشأة والتكوين وتأثير البنى العائلية والاجتماعية والخيارات الشخصية الحرة، غير أنّ العامل الاقتصادي كان المحدّد في نهاية المطاف في تشكّل شخصية الطاهر بن عمار وفي تبنّيه لمختلف الخيارات السياسية والاقتصادية المذكورة أعلاه.
وكانت هذه الخيارات الاستراتيجية واضحة في مسار الطاهر بن عمار منذ سنة 1920 على الأقل، ثم حصل الالتقاء منذ منتصف الأربعينات بينها وبين توجهات الحزب الحر الدستوري الجديد كما كان يتمثّلها آنذاك أمينه العام صالح بن يوسف. وعليه، لا يمكن القول إنّ الطاهر ابن عمار كان متعاونا مع الفرنسيين ثم أصبح وطنيا قبيل الاستقلال، بل إنّ النزعة الوطنية كانت مثل النزعة الإصلاحية والتوفيقية وغيرها من النزعات التي ذكرناها حاضرة دوما في شخصيته وفي كامل مساره، مع بروز بعض النزعات في فترات معيّنة ونتيجة لظروف محدّدة وتضخّمها على حساب نزعات أخرى مثل بروز نزعة التعاون في بداية الثلاثينات وتضخّم النزعة الوطنية قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية.

ويحقّ لنا أن نتساءل بعد هذا التوضيح عن مدى تمثيلية الطاهر بن عمار لعصره وللشريحة الاجتماعية التي يمثّلها وهي شريحة كبار المالكين لوسائل الإنتاج العصرية؟
وقد تبيّن لنا بعد هذه الدراسة أنّ المسار الفردي للطاهر بن عمار يتقاطع مع المسار العام للنخبة الاقتصادية العصرية في البلاد التونسية زمن الاحتلال الفرنسي بوصفه الأنموذج-المثال لهذه النخبة في المجال الفلاحي تماما مثل محمد شنيق في المجال التجاري والصناعي. ويمكن أن تكون دراسة تجربته مدخلا لدراسة هذه الشريحة الاجتماعية، غير أنّ الدراسة البيوغرافية الشاملة تكون أكثر قدرة على الإلمام بالخصوصيات المميّزة لكل شخصية منفردة ولا تكتفي باستعراض المواصفات العامة المشتركة.

ويمكن أن تكون دراسة مسار الطاهر بن عمار أيضا مدخلا لدراسة فئة المثقفين التونسيين زمن الهيمنة الكولونيالية، وقد رأى الأستاذ عبد الواحد المكني أنّ المثقف العربي يمرّ عادة في مساره بثلاث مراحل متعاقبة وهي المراحل الآتية:[461]

- مرحلة الحماس الثوري: وهي مرحلة الاندفاع والمعارضة زمن حماسة الشباب، وينطبق ذلك على مسار الطاهر بن عمار إلى حدّ أواسط سنة 1920 عندما أصبح أكثر اعتدالا وإصلاحية أو بصفة أخرى عندما تبلورت في شخصيته مختلف النزعات المذكورة آنفا (أنظر الباب الأول من الأطروحة).
- مرحلة الانضباط المخزني: وهي مرحلة الولاء والتعقّل وتقدير الأجهزة والهياكل، وتطابق بالنسبة للطاهر بن عمار مرحلة النشاط الاقتصادي والسياسي من داخل الأجهزة الاستعمارية ذاتها وتغطي الفترة الممتدة من 1928 إلى 1951 (أنظر الباب الثاني من الأطروحة).
- مرحلة ارتياح ما بعد التقاعد: وهي مرحلة التصحيح والتعويض واستعادة النشاط، وتوافق بالنسبة للطاهر بن عمار مرحلة ما بعد التحرّر من عباءة المجلس الكبير وأعبائه منذ سنة 1951 والتي أصبح خلالها أكثر تصلّبا في مواقفه وأفعاله وأكثر اهتماما بالسياسي على حساب الاقتصادي (أنظر الباب الثالث من الأطروحة).

وهي مقاربة أصيلة وممكنة وتستمد مشروعيتها من خصوصيات الواقع التونسي والعربي عموما في الفترة المعاصرة، غير أنّها تحجب مثلها مثل البيوغرافيا الموجّهة بعض السمات المميّزة للمسارات الفردية المختلفة، ونستحضر هنا مثلا البعد الآخر في شخصية ابن عمار والمتمثل في مرحلة التهميش والإقصاء بعد محاكمته سنة 1958.

---

[461] أنظر حول هذه المسألة :
- المكني (عبد الواحد)، "نخبة الكرسي والقلم في المجتمع التونسي المعاصر: حسن حسني عبد الوهاب نموذجا"، في، **النخب في المغرب العربي،** مؤسسة التميمي للنشر، ماي 2002، ص. 181- 196.
- المكني (عبد الواحد)، "في أداء النخبة العربية المثقفة: استفاقة ما بعد التقاعد"، موقع **"الأوان"،** www.alawan.org

ونخلص في ختام هذا العمل إلى سؤال أخير وأساسي:

هل ساعدتنا البيوغرافيا على التعرّف على هذه الخصوصيات الفردية؟ وهل أنارت لنا جوانب من التاريخ التونسي زمن الاحتلال وبداية الاستقلال السياسي؟ وهل ساعدتنا على معرفة شريحة كبار المالكين لوسائل الإنتاج العصرية؟

ونأمل أن يكون عملنا قد ساهم في الإجابة عن الأسئلة المطروحة وتضمّن ما يكفي من الإضافة والطرافة لمواصلة الجدل حول البيوغرافيا التاريخية والتمهيد لبحوث لاحقة.

ملحق الوثائق

الوثيقة عدد 1: مطلب تسجيل هنشير خارجة الثاني بدفتر خانة الأملاك العقارية قدّمه الحاج علي بن عمار جدّ الطاهر بن عمار يوم 4 جوان 1898.
المصدر: الرائد التونسي بتاريخ 11 جوان 1898.

* سنة ١٣١٦ *

دفترخانة الاملاك العقارية

مطلب تسجيل عدد ٣٥١٨

ان السيد الحاج علي بن عمار من الرعايا التونسية امين فلاحة الملاك الساكن بتونس المعين لمخابرته محلا بتونس عند السيد خوجه الافوكات الساكن بنهج الجزيرة عدد ٤ قدم لدفترخانة الاملاك العقارية بتاريخ اليوم الرابع من يونيه سنة ١٨٩٨ مطلبا مورخا في اليوم العاشر من مايه المنصرم يلتمس به باسمه و بصفته كونه مالكا بالحبسية تسجيل عقار يعرف بهنشير خارجه الثاني محتو على ارض محترثة بها برج وثلاثة آبار كائن جميع ذلك بوطن طبربة من عمل طبربة وقصوية صاحب تونس الجوفية

وهذا الملك له من المساحة ثلاثمائة اكتار تقريبا ويحده

قبلة من جهة الغرب ارض ميسرة الفاصل بينهما جسر ممتد للشرق الى القطعة المعروفة بالتريمات ومنها ينعطف الحد للقبلة فتصير ميسرة حدا غربيا بالنسبة للتريمات ثم يمر الحد باستقامة الى القبلة الى ان يتصل بسبخة الحماضه والخليج و يتصل امام الحجرة البيضاء التي بالخليج وفي الباقي السبخة المذكورة

وشرقا طريق راس الجبل المار شرقي البئر المحدثة

وجوفا وغربا الوادي المالح

ويشهد الطالب ان بعلمه انه لا يوجد على الملك المذكور ادنى تحمل ولا حق ملكي موجود او طارئ

يشهد بصحة مطابقة هذا التلخيص باصل المطلب

دفتردار الاملاك العقارية

ديبورديو

الوثيقة عدد 2: مطلب تسجيل هنشير الدّلاعية بدفتر خانة الأملاك العقارية قدّمه الحاج علي ابن عمار جدّ الطاهر بن عمار يوم 4 جوان 1898.
المصدر: الرائد التونسي بتاريخ 11 جوان 1898.

دفترخانة الاملاك العقارية

مطلب تسجيل عدد ٣٥١٩

ان السيد الحاج علي بن عمار من الرعايا التونسية امين فلاحة الالاك الساكن بتونس المعين لمخابرته محلاً بتونس عند الافوكات السيد خوجه الساكن بنهج الجزيرة عدد ٤ قدم لدفترخانة الاملاك العقارية بتاريخ اليوم الرابع من يونيه سنة ١٨٩٨ مطلبا مورخا في اليوم العاشر من مايه المنصرم يلتمس به باسمه وبصفة كونه مالكا بالحبسية تسجيل عقار يعرف بالدلاعيه محتو على ارض محترثة وهندي وبرج وحماضه كائن جميع ذلك بوطن طبربة من عمل طبربة وقصوية صالح تونس الجوفية

وهذا الملك له من المساحة ثلاثمائة اكتار تقريبا ويحده قبلة قبر الجاهلي في البعض وهنشير منيب في الباقي

وشرقا هنشير بوحنش وهنشير مديونه

وجوفا هنشير خارجه على ملك كعوانه

وغربا طريق وشعبة جعفر

ويشهد الطالب ان بعلمه انه لا يوجد على الملك المذكور ادنى تحمل ولا حق ملكي موجود او طارئ

يشهد بصحة مطابقة هذا التلخيص باصل المطلب

دفتردار الاملاك العقارية

ديبورديو

الوثيقة عدد 3: مطلب تسجيل هنشير القصير بدفتر خانة الأملاك العقارية قدّمه الحاج علي ابن عمار جدّ الطاهر بن عمار بتاريخ 4 جوان 1898.
المصدر: الرائد التونسي بتاريخ 11 جوان 1898.

دفترخانة الاملاك العقارية

مطلب تسجيل عدد ٣٥٢٠

ان السيد الحاج علي بن عمار من الرعايا التونسية امين فلاحة الملاك الساكن بتونس المعين لمخابرته محلا بتونس عند الافوكات السيد خوجه الساكن بنهج الجزيرة عدد ٤ قدم لدفترخانة الاملاك العقارية بتاريخ اليوم الرابع من يونيه سنة ١٨٩٨ مطلبا مورخا في اليوم العاشر من مايه المنصرم يلتمس به باسمه وبصفة كونه مالكا بالحبسية تسجيل عقار يعرف بهنشير القصير محتو على ارض محترثة وهندي كائن بوطن طبربة من عمل طبربة وقضوية صلح تونس الجوفية

وهذا الملك له من المساحة مائتا اكتار ويحده

قبلة وادي المالح

وشرقا ارض قليعة الاندلس

وجوفا وادي مجرده

وغربا هنشير طمبياش

ويشهد الطالب ان بعلمه انه لا يوجد على الملك المذكور ادنى تحمل ولا حق ملكي موجود او طارئ

يشهد بصحة مطابقة هذا التلخيص باصل المطلب

دفتردار الاملاك العقارية

ديبورديو

الوثيقة عدد 4: مذكرة أمنية حول متابعة الطاهر بن عمار لقضية الثلب التي رفعها عبد الجليل الزاوش ضدّ فكتور دي كرنيار سنة 1912.
المصدر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 550، ملف 30/15 : وجوه مشبوهة، ملف فرعي 67: العربي الشريف.

GOUVERNEMENT TUNISIEN

SURETE PUBLIQUE

N° R. 846

Tunis le 26 Octobre 1912

NOTE

Le procès Zaouche - de Carnières a provoqué un vif mouvement d'intérêt parmi les Jeunes Tunisiens. Plusieurs d'entre eux ont suivi les débats avec une attention soutenue, notamment les nommés :

1° Hamadi ben Arous, étudiant ;

2° Hadi ben Tahar, administrateur des Biens du Collège Sadiki ;

3° Tahar ben Amar, négociant en céréales ;

4° Ben Ayad, fils, propriétaire ;

5° Abderrahman Djalloul, secrétaire de l'interprète Ali ben Ahmed Guellaty ;

6° Larbi Chérif ex-juge révoqué

7° Le fils de l'oukil Ahmed Bennise

8° Abdelkader Tlatli, secrétaire aux Services Judiciaires ;

9° Sadok Tlatli, ~~xxxxxxxxx~~ professeur

10° Mustapha Djeaibi, commis aux Finances ;

11° Sliman Bach- Baoub, propriétaire ;

12° Sfar, photographe du Bey ;

13° Ben Béchir fils, propriétaire ;

14° Ahmed ben Salah

15° Mohamed ben Mustapha Commis aux Finances

16° Béchir ben Hadj

Les avocats Baccouche, Ahmed Essafi, Kebaïli et Bouhageb ont également suivi les débats ./.

الوثيقة عدد 5: خلاف الطاهر بن عمار مع شيخ السبالة وعلاقته بخمّاسته سنة 1914.
المصدر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة A، الصندوق 6، الملف 1/45.

العمالة التونسية

الوزارة الكبرى

في 4 افريل 1914 استحضر بالقسم الاول شيخ السبالة من عمل الاعراض الحاج محمد بن
الحاج سالم حمودة وسئل عما بلغني في شأن ما تشكى به في محمد الطاهر بن عمار من تحامله
عليه وسعيه مع اخيه احمد باشا في خماسته الى ما هو مغرب بالشكاية فيه
فأجاب الشيخ بان كل ذلك لم يقع وليست له عداوة معه اصلا وغاية الامر ان
في الطاهر بن عمار عادته دفع ما على خماسته واتباعه من المطالب الدولية
في المدة الاخيرة طلبه [illegible] بدفع مجبى خماسه محمد بن سالم القارني فامتنع من ذلك
واجابه بان الخماس المذكور مفلس والحال انه مطالبه ايضا وبموجب ذلك طلب المجلس
الخماس بالمجبى المذكور فاشتكى اللدد وعدم الامتثال للدفع فلذلك فارقه قصد
زماته ثم نصرحه اعتمادا على كونه يحتج عنه من حيث انه ما يعطي خلاص
المجبى المذكور ولما اتى للشيخ الطاهر المذكور يتشكى اليه الخماس من
المجبى في تسديد الاداء عليه ولفاهمه كيف ذكر بعد ذلك استقبل في الطاهر
ابن [illegible] وهو العمل اخر وتعدى عليه بالشتم بكيفية مستهجنة وامر بابلاغ
ذلك [illegible] وتوعده بالعقاب ثم ان المجبى بالزهاء فلذلك تشكى في الشان له لادارة
العمل وطلب اذا ما انصف اخيه من تعديات في الطاهر بن عمار وان العامل
استحضره [illegible] وحاول فصل الخصام بينهما فلم يعدان تجاههم فهم فيما على
اتباعه من المطالب الدولية والتزم بدفعه لادارة العمل اهـ
كما ذكر المجيب ان في الطاهر كان طلب منه ان يسعى له في شراء هنشير العشاير
يستحقه في عمل زرزوا او ربما في [illegible] ورفع بيعه على حسين الجبب لشرعه آخر
بثمن اكثر من الذي بذله في الطاهر فحنق عليه ظنا منه ان الشيخ هو المتسبب
في ذلك مع انه لا اصل له حتى انه كان يحرض عليه ان يعين بالرض له اهـ
وقد ذكر انه لم تكن له عداوة له معه بالمرة [illegible] وان الحامل له على هذا
التشكي هو الحسد المجيب بالتشكي به لادارة العمل كما تقرر اهـ

الوثيقة عدد 6: تقرير أمني حول مشاركة الطاهر بن عمار في اجتماع سري سنة 1915.
المصدر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 550، ملف 30/15 : وجوه مشبوهة، ملف فرعي 408: حسن العباسي و67: العربي الشريف.

GOUVERNEMENT TUNISIEN

SURETE PUBLIQUE

Tunis, le 2 mars 1915

67

RAPPORT

J'ai l'honneur de porter à la connaissance de Monsieur le Directeur de la Sureté Publique, que des réunions ont lieu, le soir, dans un petit local, situé rue Abdelwahab 68 près du café maure.

Voici les noms de quelques uns des assistants qui m'ont été fournis discrètement :

Hassen el Abassi, propriètaire de l'immeuble dont fait partie le local servant à ses réunions.

Miloud el Abassi, son frère,

Ahmed Lazougli, Kalifa de la Banlieue,

El Arbi Chérif, secretaire au Caïdat de la Banlieue

Manoubi ben Amar, propriètaire,

X Tahar ben Amar, frère du précédent,

Béchir Lasseoued, courtier,

Rachid ben Ayed,

M'hamed Bou snina, maçon,

Béchir Bach-Hamba,

Ces indigènes s'entretiennent des événements actuels et se livrent à des commentaires sur les articles des journaux français qu'ils accusent de mentir la plupart du temps.

Certains d'entre eux restent parfois réunis jusqu'à 4 heures du matin pour jouer des sommes importantes aux cartes ./.

LE COMMISSAIRE SPECIAL :

(Signé) CAPIER

الوثيقة عدد 7: تقرير أمني حول الطاهر بن عمار في شهر جوان 1920.
المصدر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 222، ملف 2/6.

Né à Tunis, y a toujours habité

A fait des études assez complètes dans les écoles françaises. Collèges Alaoui et Sadiki, ainsi que Lycée Carnot, et est lettré en français

N'a pas accompli de service militaire

Gros propriétaire foncier dans la région de la Sebbala, route de Bizerte, où il possède quatre domaine d'une contenance totale de 2.600 hectares environ, il habite Tunis, place aux chevaux N° 18, dans un immeuble lui appartenant.

Est bien noté et en tant que colon, sa conduite n'a fait à ma connaissance, l'objet d'aucune remarque défavorable.

N'a pas d'antécédents judiciaires qui me soient connus et il paraît nourrir des sentiments francophiles

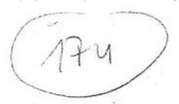
Est célibataire.

Tunis, le 15 Juin 1920

الوثيقة عدد 8: مذكّرة أمنية حول الطاهر بن عمار بتاريخ 23 جوان 1920.
المصدر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 222، ملف 2/6.

CONTROLE CIVIL
de TUNIS

16 [illegible]



NOTICE INDIVIDUELLE

Concernant le Sieur Tahar ben Hadj Mohamed ben Hadj Ali ben Ammar

Candidat aux fonctions de Membre à la Chambre d'Agriculture Indigène

Age et lieu de naissance: en 1888 à Tunis

Capacité physique: très bonnes

Etat Civil: Célibataire

Nombre d'enfants:

Antécédents: Agriculteur à la Cébala el Mahia 720 H. 6500 pieds d'oliviers domaine de Kharja 580 H. d'El Aya 700 H. Tabias 91 H; Administrateur de l'indivision avec ses deux frères; un troupeau de 2500 brebis

Conduite: très bonne

Moralité: très bonne

Instruction: très bonne en arabe et en français

Titres universitaires: néant (a fréquenté le lycée jusqu'en seconde)

Connaissances en français: parle et ecrit couramment le français et l'arabe

Origine des parents, situation de famille: appartient à une famille des plus honorables de Tunis - Parents gros agriculteurs de père en fils

Relations de parenté ou autres avec des familles maraboutiques: néant

Fortune personnelle: situation aisée - part sur patrimoine peut être évaluée à un million

Observations et avis: Jeune, intélligent et avisé; jouit d'une bonne réputation. Fait partie de la Société du relèvement économique des indigènes; est cité parmi les militants du parti progressiste qu'on désigne sous le nom de jeune tunisien.

Tunis le 23 juin 1920
Le Contrôleur Civil

[signature]

الوثيقة عدد 9: رفض عضوية الطاهر بن عمار للحجرة الفلاحية سنة 1920.
المصدر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 222، ملف 2/6.

92

Chambre Consultative indigène des intérêts agricoles du Nord de la Régence.

Caïdat de la banlieue de Tunis.- (17 cheikhats).

Ont été élus :

1°- Tahar ben Hadj Mohammed ben Hadj Ali ben Ammar, par 16 voix, 32 ans, originaire de Tunis, riche propriétaire agriculteur et oléiculteur dans la banlieue. Très bonne instruction en arabe et en français, de bonne moralité, sans antécédents judiciaires connus, mais suspect au point de vue politique comme militant du parti nationaliste tunisien, malgré l'attitude conciliatrice qu'il aurait adoptée, en dernier lieu, à Paris, au sein de la délégation dite "de la constitution". Candidat apte au point de vue agricole mais à écarter pour motifs politiques.

2°- Manoubi ben Taieb Boussen, par 14 voix, 50 ans, originaire de Tunis, ancien fonctionnaire du Gouvernement tunisien et de l'Administration particulière de S.A. le Bey, gros propriétaire agriculteur dans la banlieue. Instruction assez bonne en arabe et en français. Moralité satisfaisante, antécédents passables.

الوثيقة عدد 10: مساهمة ابن عمار في مشروع بعث بنك يهودي إسلامي سنة 1921.
المصدر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 550، ملف 30/15 : وجوه مشبوهة، ملف فرعي 1946: الطاهر بن عمار.

N° I46

TUNIS, le I7 Février I92I .-

CONFIDENTIEL

1946
(13)

N O T E

On me signale qu'une réunion aurait été tenue il y a quelques jours dans le bureau de DJILANI BEN RAMDAN rue d'Angleterre à Tunis au sujet de la création d'une banque judéo-musulmane dont il a été déjà parlé.

Après échange de vues entre ROMDAN, NOOMANE, TAHAR BEN AMMAR et GUELLATY, ROMDAN aurait fait part de son intention d'intéresser à la création de cette banque un riche américain avec lequel il serait en relations commerciales .

CLAPIER.-

الوثيقة عدد 11: رسالة الطاهر بن عمار إلى حسن القلاتي في شهر سبتمبر 1921.

المصدر: Le courrier de Tunisie, 21 septembre 1921.

La Question Tunisienne

Nous publierons prochainement la réponse de M. Hassan Guellaty à la lettre parue dans le Courrier de Tunisie *du 9 septembre.*

En attendant, c'est de notre part un devoir de loyauté de reproduire les lettres de MM. Tahar ben Ammar président de la seconde Délégation, Abderahman Lazem, membre, et Hassouna Aïachi, secrétaire général de la dite délégation. Il en ressort à l'évidence que l'attiiude de M. Hassau Guellaty a été à la fois prudente ferme et loyale.

LETTRE
de M. Tahar ben Ammar

Tunis, le 14 Septembre 1921

Mon cher ami,

En réponse à votre lettre du 8 courant je m'empresse de vous faire connaître :

1· Qu'en effet avant notre départ pour Paris il était bien dans l'esprit de tous une Assemblée Législative avec responsabilité du Gouvernement (tout en réservant cependant la responsabilité du Résidant général, du général et de l'amiral.

2· Vous avez bien dit la veille de l'embarquement à l'imprimerie devant plusieurs personnes que vous aviez des doutes sur la réussite de ces deux points.

3· Il a été aussi question chez Si Abderrahmane Lazem de modérer nos revendications et de nous borner à solliciter une assemblée délibérative, avis partagé par la plupart des personnes présentes.

4· Vous avez bien aussi accompagné la délégation en qualité de conseiller, mais vous n'êtes pas allé jousqu'au bout, car vous vous en êtes détaché vers le 10 janvier.

5· Quant à la légende de la lettre que vous auriez adressée au Président de la République pour combattre nos légitimes revendications et dont la lecture aurait soulevé notre désapprobation elle n'existe que dans l'esprit malveillant de ceux qui l'ont inventée.

J'ajoute, mon cher ami, qu'une pareille accusation ne saurait vous atteindre.

J'espère que ce témoignage vous donnera satisfaction en remettant les choses au point.

Bien cordialement à vous.

Tahar Ben Ammar

Président de la 2me Délégation

الوثيقة عدد 12: حول نشاط الطاهر بن عمار التجاري والاحتكاري أثناء الحرب الكبرى.
المصدر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 550، ملف 30/15 : وجوه مشبوهة، ملف فرعي 1946: الطاهر بن عمار.

B/M.

POLICE SPECIALE
DES CHEMINS DE FER & DES PORTS
TUNIS.

Surveillance indigène.-

N° 69.

Tunis, le 27 janvier 1922.

9 / 1946

CONFIDENTIEL.

N O T E.

On me signale que le nommé CHEDLI BEN HADJ MOHAMED BEN HADJ ALI BEN AMMAR, tunisien, âgé de 25 ans environ, frère de TAHAR BEN AMMAR (l'un des membres de la deuxième Délégation Destourienne à Paris), serait parti pour France, il y a un mois environ. Le motif de son voyage serait le suivant :

Au début de la guerre, Tahar Ben Ammar, probablement dans un but de spéculation, avait, paraît-il, acheté un stock de tissus pour une somme d'environ 150.000 frcs. N'ayant pu s'en défaire et en raison de la baisse actuelle, il aurait envoyé son frère en France, avec cette marchandise, pour la vendre.

D'après certains renseignements recueillis, Chedli Ben Ammar se serait rendu de France en Allemagne, où il se trouverait actuellement./.

Le Commissaire spécial
(signé:) DARGIER.

الوثيقة عدد 13: نشاط الطاهر بن عمار ضدّ الحزب الدستوري سنة 1922.
المصدر: الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة الحركة الوطنية، صندوق 17، ملف 3.

Gouvernement Tunisien

SURETE PUBLIQUE

Tunis, le 13 avril 1922.

NOTE

26

Ainsi que je l'ai déjà signalé, les dirigeants du Parti du Destour chercheraient à grouper avec eux les israélites.

Une bible ("Thorat") aurait été apportée au bureau du parti, 25, rue d'Angleterre, pour faire jurer les nouveaux adhérents de ne pas trahir la cause du Destour.

Quelques membres du Comité, Ali Kahia, Mohsen ben Ayed, M'hamed Djaïbi ben Laroussi, auraient été désignés pour quêter dans les milieux israélites à Tunis, à La Goulette et La Marsa.

Elie Zerah, avocat, qui fit partie d'une délégation destourienne qui se rendit à Paris, serait toujours dans le mouvement, mais il s'effacerait. Des noms seront fournis, ultérieurement si possible.

D'un autre côté, contrairement aux bruits mis en circulation, Hassan Guellaty, chef du Parti réformiste, n'aurait pas rallié le Parti libéral constitutionnel.

Tahar ben Ammar, riche propriétaire de Tunis (réformiste), se trouverait actuellement à Paris, où il combattrait les Destouriens.

D'autre part, il se confirme que le Parti libéral constitutionnel préparerait, pour le remettre au Président de la République, un mémoire sur les revendications et la liberté de la Presse./.

Le Commissaire de police,

(Signé) : CLAPIER.

الوثيقة عدد 14: حول نشاط الطاهر بن عمار على رأس الجمعية الفلاحية سنة 1932.
المصدر: الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، الصندوق 509، الملف 108.

RÉSIDENCE GÉNÉRALE DE FRANCE
A TUNIS

CONTROLE CIVIL
DE
KAIROUAN

N° 969

Objet :

Association des Agriculteurs indigènes.-

Kairouan, le 18 Avril 1932

Le Contrôleur Civil de Kairouan

à Monsieur le Ministre Plénipotentiaire,
Résident Général de France
à TUNIS.

RÉSIDENCE GÉNÉRALE DE FRANCE
ENREGISTRÉ
le 20 AVR 1932
N° 1835
Carton Dossier

CABINET
ARRIVÉE

J'ai l'honneur de vous informer que plusieurs personnalités indigènes sont venues à Kairouan dans la journée du 17 Avril.

Ce sont: Si Tlatli, Docteur à Tunis;
Si Tahar Ben Ammar, Président de la Chambre d'Agriculture;
Si Mohamed Ben Romdhan, de Mahdia, tous les trois membres du Grand Conseil, et
Si Lamine, Libraire à Tunis;
Si M'hamed Ben Ammar, Oukil à Tunis;

Si Mohamed Ben Romdhan et Si Tahar Ben Ammar, me firent visite.

Le but de leur voyage était de recueillir des adhésions, parmi les notables agriculteurs, à l'Association des Agriculteurs Indigènes de Tunisie, groupement qui serait formé ou en formation à Tunis.

Ils réunirent quelques notables musulmans, dont les deux membres indigènes du Grand Conseil habitant Kairouan, au café Splendid et leur exposèrent les avantages

....

de ce groupement au point de vue de la défense des intérêts de l'agriculture indigène.

Les assistants furent convaincus par les arguments présentés et, au nombre de 50, donnèrent leur adhésion et versèrent leur cotisation annuelle.

Les orateurs; Si Mohamed Ben Romdhan, sus-désigné, Si Salah Souissi, poète kairouannais, Si Mohamed Chouicha, notable kairouannais et Si Tahar Ben Ammar ne firent aucun écart sur le terrain politique./.

الوثيقة عدد 15: نشاط ابن عمار في لجنة الدراسات والإصلاحات سنة 1944.
المصدر: الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة الحركة الوطنية، صندوق، 43، ملف 1.

TUNIS, le 15 Novembre 1944

Etat esprit

n° 2060 RG/2

A/S. Réception du Docteur MATERI et de SI TAHAR BEN AMMAR à la Résidence Générale

NOTE

Dans les milieux nationalistes, on s'entretient de la réception, par M. le Résident Général, le 12 courant, de SI TAHAR BEN AMMAR, Vice-Président de la Secti[on] Tunisienne du Grand Conseil et du Docteur MATERI.

On déclare à ce sujet que tous deux ont donné tous apaisements quant à l'état d'esprit ayant présidé aux travaux du "Comité d'Etudes et de réformes".

Le Représentant de la France aurait fait ressortir l'inopportunité du projet des Tunisiens, alors que lui-même s'applique à recueillir l'approbation des Français en ce qui concerne la vie intérieure du pays.

Il aurait, en outre, qualifié de maladresse la manoeuvre des nationalistes arabes.

Le Docteur MATERI, à ce moment, répliqua que les divers Résidents Généraux qui se sont succédés à Tunis, avaient, à maintes reprises, tenu des propos iden[-] tiques et qu'il était temps de passer aux actes pour obtenir l'adhésion d'une bonne fraction de la population autochtone, en suivant une politique comparable à celle de feu M. Lucien SAINT./.

الوثيقة عدد 16: موقف ابن عمار من إصلاحات المقيم العام ماست ومن الاستقلال الداخلي.
المصدر: الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة الحركة الوطنية، صندوق 54، ملف 1.

JT/LS

TUNIS, le 28 Février 1945

N° 50 NI-SG-CAB.

SECRET

NOTE D'INFORMATION

I.- Si TAHAR BEN AMMAR a été reçu hier soir par le Résident Général qui lui a demandé son point de vue sur les réformes.

Si TAHAR BEN AMMAR a répondu en parlant d'autonomie intérieure et de Self-government, il a déclaré que les mesures prises étaient insuffisantes et ne semblaient pas devoir procéder d'une similitude de points de vues quant au but poursuivi par les Tunisiens d'une part et par la France d'autre part.

Cette question d'autonomie intérieure soulevée par Si TAHAR BEN AMMAR a amené le Résident Général à lui parler de la dernière réunion chez TAHAR LAKHDAR. Il aurait prévenu son interlocuteur de sa volonté de ne plus tolérer de telles réunions qui, si elles devaient se tenir malgré son refus d'autorisation, pourrait conduire ses membres à Gafsa.

II.- Il est probable que les quatre conseillers tunisiens qui sont invités à siéger au Comité de Législation de Samedi sur les réformes du Grand Conseil, suivront l'attitude de Si TAHAR BEN AMMAR qui déclare qu'il ne s'y rendra pas. Le leader de la Section Tunisienne estime en effet qu'il a reçu mandat de ses collègues pour siéger au Comité de Législation et y traiter des questions économiques ou financières et non pour y traiter d'une question aussi importante que la réforme du Grand Conseil qui nécessiterait dit-il , si l'on voulait être de l'avis des Tunisiens, une consultation populaire.

352

Les Tunisiens désireraient, semble-t-il, qu'à l'occasion de cette réforme un grand pas soit fait dans la voie préconisée par le Comité Tunisien d'étude des réformes, c'est-à- dire la création d'un véritable parlement tunisien d'où la participation française serait totalement écartée et ayant les pouvoirs les plus étendus.

Une prise de position aussi nette semble devoir être de nature à diviser gravement le Gouvernement et lés Elus tunisiens./.



الوثيقة عدد 17: خلاف ابن عمار مع الإقامة العامة بسبب علاقات عائلة العقبي بالألمان.
المصدر: الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة الحركة الوطنية، صندوق 43، ملف 1.

Tunis, le 4 Juin I945

N° 593 RG/2

A.S. Si TAHAR BEN AMMAR.-

NOTE

On précise que le différend entre Si TAHAR BEN AMMAR et la Maison de France s'est produit dans les conditions suivantes:

La veille de la reddition sans condition de l'Allemagne, un dîner de I7 couverts était offert au Cercle Interallié par le Vice-Président de la Section Tunisienne du Grand Conseil.

Le gérant, apprenant la nouvelle, l'annonça tout aussitôt aux convives et l'orchestre joua "La Marseillaise".

Si TAHAR BEN AMMAR se leva, imité dans son geste par tous ses invités à l'exception de la dame ZEINA OKBY qui demeura assise, fumant une cigarette.

Malgré les chuchotements de protestations elle continua son manège.

A la suite de l'incident Si BEN AMMAR aurait été convoqué à la Résidence où l'on lui aurait tenu à peu près les paroles suivantes:

"Qu'est-ce que cette famille? Un frère arrêté sous l'uniforme allemand, l'autre informateur de RAHN, la fille anti-française?"

Le Président de la Chambre d'Agriculture Tunisienne aurait, en outre, été menacé de se voir retirer la carte d'adhésion du Cercle Interallié.

الوثيقة عدد 18: دور الطاهر بن عمار الإصلاحي سنة 1950.
المصدر: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، سلسلة تونس (1944-1955)، صندوق 380.

380

RC.FD

RESIDENCE GENERALE
DE FRANCE
A TUNIS

REPUBLIQUE FRANÇAISE

Tunis, le 25 JUIL 1950

000355

28

N° 989

Les indications ci-dessus doivent être rappelées dans la réponse

27 JUIL 1950

LE MINISTRE PLENIPOTENTIAIRE
DELEGUE A LA RESIDENCE GENERALE DE FRANCE
A TUNIS,

A SON EXCELLENCE MONSIEUR ROBERT SCHUMAN,
MINISTRE DES AFFAIRES ETRANGERES

Direction d'Afrique-Levant

PARIS

AL

A.s: autour des réformes.-

1 p.j.-

Dans le même temps où M. PERILLIER informe le Gouvernement français des conversations qu'il a eues avec le Bey au sujet du programme des réformes et où, à Tunis, Si M'Hamed Chenik poursuit officieusement ses consultations pour la formation d'un nouveau ministère, les Tunisiens suivent avec attention le développement de la question et lisent avec intérêt les informations et les articles de la presse locale ou métropolitaine qui traitent de "l'affaire tunisienne".

Les Tunisiens ont enregistré avec satisfaction la déclaration de Votre Excellence devant le Conseil de la République sur la nécessité de rompre l'immobilisme; ils ont été moins satisfaits de la

....

position prise en ce qui concerne le maintien des traités du Bardo et de Kassar-Saïd. L'opinion musulmane en déduit que depuis le discours de Thionville une évolution s'est manifestée et que le Gouvernement français tend maintenant vers un raidissement dont les nationalistes redoutent les conséquences.

La presse arabe constate que la réaction des Français de Tunisie devant l'octroi des réformes à porté ses fruits, et, pour contrebalancer cette influence, Si Tahar Ben Ammar, qui préside à la fois la Chambre d'Agriculture du Nord et la Section tunisienne du Grand Conseil, a tenu à affirmer le point de vue de ses compatriotes. Il a fait adopter par la Chambre d'Agriculture, puis par les 24 membres de la Section tunisienne du Grand Conseil qui lui sont fidèles, une motion qui a été remise au Palais de Carthage par Tahar ben Ammar accompagné des membres des bureaux de la Chambre et de la Section tunisiennes.

Je n'ai pas, pour ma part, jugé utile de recevoir toute la délégation et j'ai prié le Président Ben Ammar de venir me voir, seul, aujourd'hui en fin de matinée.

Selon les échos qui ont pu être recueillis au sujet de la réunion tenue par les délégués dans le bureau du Président ben Ammar au siège même du Grand Conseil, la discussion a été parfois animée, certains membres plus exaltés que les autres s'élevant contre la modération de la majorité. Il est de fait, comme pourra s'en rendre compte le Département à la lecture

....

de la motion ci-jointe, que celle-ci est conçue en termes mesurés. A noter toutefois qu'elle n'a pas été adoptée, comme il est dit dans le texte, par la majorité de la Section tunisienne puisque celle-ci compte 52 membres.

Comme dans bien des cas, la position prise par ces élus tunisiens est une réaction contre l'attitude de certains de leurs collègues français qui ont donné l'exemple en démissionnant pour protester contre les réformes. C'est bien d'ailleurs dans cet esprit qu'est conçue la motion tunisienne qui, sur le fond, se borne à reproduire le mémoire remis par Tahar ben Ammar au Gouvernement français.

Il est à prévoir également, tout comme l'ont fait les élus français, que les Tunisiens porteront cette motion et le mémpire de Tahar ben Ammar à la connaissance du public, en les faisant publier dans la presse arabe et française.

Au reste, la Zohra continue à tourner en ridicule l'attitude des "démissionnaires" et semble annoncer la réaction des Tunisiens quand elle écrit :
"Les Tunisiens ne se soucieraient nullement de tout
"cela s'ils ne voyaient les milieux gouvernementaux
"français aider ces messieurs et permettre à Colonna
"de s'occuper des questions politiques tunisiennes
"alors que le Gouvernement français avait donné

...

الوثيقة عدد 19: مسوّدة محضر جلسة "مجلس الأربعين" يوم 1 أوت 1952.
المصدر: الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة الحركة الوطنية، صندوق 3، ملف 1.

المجلس التاريخي العظيم
الذي انعقد بإرادة صاحب الجلالة الملك
المنصور بالله سيدنا ومولانا محمد الأمين الأول أعزه الله

72

في حدود الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الجمعة تاسع ذي القعدة الحرام عام ١٣٧١ وفاتح اوت سنة ١٩٥٢ أمّ القصر الملكي العامر بقرطاج نخبةٌ من الأمة التونسية تمثّل كافة الطبقات والعناصر تلبية لدعوة صاحب الجلالة الملك المعظم أبقاه الله التي وُجّهت لهذه شخصيات بارزة في ميادين العلم والثقافة والسياسة لتشارك بابداء آرائها وإعطاء نظرياتها حول لوائح الإصلاحات المعروضة على جلالته رعاه الله من الحكومة الفرنسية. وقد كان عمل ملكنا المعظم أعزه الله به الأمة والوطن دليلاً قاطعاً وبرهاناً ساطعاً عمّا يتحلّى به جنابه من رأي صائب وحكمة فائقة ونظر سديد. إذ كان القصد من هذه الدعوة الميمونة هو تشريك ممثلي شعبه النبيل في ابداء آرائهم في مستقبل بلادهم وسعادة وطنهم فأجمعا أبقاه الله بهذا العمل عهداً سعيداً زاهراً وكان منه امتثالاً لما جاء في كتاب الله العزيز من قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾ وقوله جلّت قدرته ﴿وأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾

وكان جلالته عند استقبال مدعويه محفوفاً بحضرة نجله الأكبر صاحب السمو الملكي سيدي محمد الشاذلي باي وابنه العزيز الأمير سيدي محمد باي وحضرة صاحب السمو الامير سيدي عبد العزيز باي ممثل العائلة المالكة الرفيعة العماد

اما الشخصيات التي لبّت دعوة جلالة الملك المعظم فهم:

١. صاحب الفضيلة الشيخ سيدي عبد العزيز جعيط شيخ الاسلام المالكي
٢. صاحب الفضيلة الشيخ سيدي محمد عباس شيخ الاسلام الحنفي
٣. سيدي عبد العزيز الجلولي
٤. الاستاذ صالح فرحات
٥. السيد محمد الطاهر بن عمار
٦. السيد فرحات حشاد

٧ السيد محمد بن رمضان

٨ ،، الشاذلي القسطلي

٩ ،، محمد المنصف المنستيري

١٠ ،، الحبيب الشطي

١١ ،، محمود الخياري

١٢ ،، محمود الزرزري

١٣ ،، عبد الحميد البرقاوي

١٤ الاستاذ البهي بهيس

١٥ ،، شارل حداد

١٦ ،، الطاهر الاحنف

١٧ ،، الشاذلي الخلادي

١٨ ،، عز الدين الشريف

١٩ ،، فتحي زهير

٢٠ ،، عبد الرحمان عبد النبي

٢١ ،، عبد العزيز الشابي

٢٢ ،، الطيب الميلادي

٢٣ الحكيم صالح كويج

٢٤ ،، الصادق المقدم

٢٥ ،، الصادق بوصفاره

٢٦ ،، صالح عزيز

٢٧ ،، الهادي بن ابراهيم الرايس

٢٨ ،، عبد السلام خالد

٢٩ ،، الصادق بن محمد

٣٠ عبد الرحمان الجزيري

~~الحبيب فرحات حداد~~

٣١ ،، الشاذلي رحيم

٣٢ ،، الحاج مصطفى بن الحشي

٣٣ ،، محمد بن الحاج

٣٤ ،، عبد الله جرحات

٣٥ ،، عبد السلام عاشور

٣٦ ،، الحبيب ماحول

واعتذر عن تلبية الدعوة السامية :

١ [illegible] السيد محمد الصالح النيفر
٢ الحكيم علي القوراتي
٣ الحكيم احمد سطا مراد

وبعد أن استوى الحاضرون لمقاعدهم والتأم جمعهم نطق الجناب العالي أبقاه الله بعبارات لطيفة وألفاظ رشيقة معربا عن رغبة جلالته السامية في تشريك أمته الكريمة بالنظر في لوائح الإصلاحات المعروضة من طرف الحكومة الفرنسية [illegible] وأمر بإعطاء كل واحد من الحاضرين نسخة من تلك اللوائح ونسخة من التصريحات التي كان أمضى بها الوزير م. شومان بالبرلمان ليبدي كل منهم رأيه فيها ويعطي فكرته.

وزاد أعزه الله قائلا إن هذا الاجتماع سيسجله التاريخ وإنه من الواجب على كل حاضر أن يتحمل نصيبه من المسؤولية أمام الله والتاريخ وأمام الأمة والوطن ثم ابتهل إلى المولى تبارك وتعالى أن يوفق الجميع لما فيه إسعاد الأمة وخير البلاد

وباقتراح من [illegible] السيد عبد العزيز الجلولي تقرر بمصادقة جلالة الملك المعظم تكوين لجنة من بين الحاضرين تتولى جمع التقارير والآراء وتنسيقها في لائحة وحيدة ترفع للسدة الملوكية السامية رعاها الله

ثم بارح الجميع قاعة الاجتماع متزودين بنصائح الملك الثمينة وعطفه السامي . وقصدوا مكتب صاحب السمو الملكي سيدي محمد الشاذلي باي أين اجتمعوا لتبادل الآراء والأفكار [illegible]

[illegible]

وبعد تبادل الآراء وإبداء الملاحظات تكونت اللجنة التي ستتولى جمع التقارير وتنسيقها تحت رئاسة النجل الأكبر للحضرة العلية سيدي محمد الشاذلي باي وتتركب من السادة : فرحات حشاد - الصادق المقدم - المنصف المنستيري - الطاهر بن عمار - محمود الزرزري - محمود الخياري - الشاذلي الخلادي - الطاهر الاخضر - البير بسيس . شارل حدّاد - الطيب الجلاولي - محمد بن رمضان - والشيخ الإستاذ ١٠ " الشاذلي رحيم ١٢ فتحي زهير كاتبا قارا للجنة - فبارك الله في مليكنا الصالح الجليل وفي

ومن سعيه النبيل وقصده الجميل . ووفق الجميع لما فيه صلاح الامة واسعاد الوطن

الكاتب العام

محمد زهير

الوثيقة عدد 20: تقرير حول الطاهر بن عمار قبيل ارتقائه للوزارة سنة 1954.
المصدر: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، سلسلة تونس (1944-1955)، صندوق 296.

/DOC.

Les indications ci-dessus doivent être rappelées dans la réponse

-NOTE- T2-3 00002

TAHAR BEN AMMAR

-:-:-:-:-:-

Président de la Chambre d'Agriculture Tunisienne
Ex-Président de la Section Tunisienne du Grand Conseil
Agriculteur et commerçant en céréales.

Né à Tunis le 25 Novembre 1885, TAHAR BEN AMMAR, apparenté à des familles de la bonne bourgeoisie tunisoise, s'est débattu jusqu'à son entrée au Grand Conseil, en 1928, dans des difficultés financières chroniques.

Sa carrière de Grand Conseiller lui permit de redresser sa situation pécuniaire et d'ammasser une solide fortune, tout en menant grand train. Faisant argent de tout, monnayant ses interventions, il sut se faire grassement payer en prébendes et privilèges les services qu'il rendit à l'Administration au temps où il passait pour " utilisable".

Durant l'occupation il eut l'habileté de ne pas se mêler aux intrigues des Tunisiens avec les Allemands, se contentant de fournir à ces derniers, par personnes interposées, d'importantes quantités de ravitaillement, réalisant ainsi de substantiels bénéfices.

Le marché noir ne pouvait manquer de l'intéresser. En 1944 notamment il sut utiliser au mieux les informations qu'il devait à sa qualité de Vice-Président de la Section Tunisienne du Grand Conseil pour réaliser de fructueuses spéculations sur les blés.

Après la libération TAHAR BEN AMMAR se met dans le sillage du Parti Néo-Destourien. Grâce à son appui il est élu Président de la Chambre Tunisienne d'Agriculture du Nord, en 1948 et Président de la Section Tunisienne du Grand Conseil, en 1950.

Mais son ambition ne s'arrête pas là. Il rêve de jouer un rôle politique de tout premier plan et brigue ardemment un portefeuille de Ministre, qu'il attend des bonnes grâces du Néo-Destour. Aussi va-t-il multiplier les gages d'allégeance à ce dernier, et consolider d'anciennes relations d'amitié et d'affaires avec ses dirigeants.

Ceux-ci l'utilisent habilement chaque fois que le besoin se fait sentir d'une action camouflée, nécessitant un homme sûr qui n'ait pas une étiquette trop compromettante. TAHAR BEN AMMAR entrera donc

...

en jeu chaque fois que le Néo-Destour estime opportun d'abandonner provisoirement ses positions doctrinales pour manoeuvrer.

TAHAR BEN AMMAR s'entremet ainsi en 1950 pour faciliter le remplacement du Ministère KAAK par le Ministère CHENIK, dans lequel il escomptait obtenir le portefeuille de l'Agriculture, qui fut finalement dévolu au Général SAADALLAH.

En Février 1952, TAHAR BEN AMMAR met à profit la période d'agitation qui venait de commercer pour se placer en vedette. Il prend l'initiative d'une enquête-menée de concert avec M.FONLUPT-ESPERABER - dans le Cap Bon et le Sahel, sur les opérations de ratissage qui s'y sont déroulées. Il s'ingénie à dresser l'opinion publique contre l'armée française, en particulier par la publication d'un rapport dans " Franc-Tireur", et en essayant sans succès d'obtenir de la " Ligue des Droits de l'Homme" une protestation solennelle.

Utilisant les bonnes relations qu'il a su se créer à la Cour, en particulier avec CHADLY BEY (après avoir été un des plus chauds soutiens du mouvement moncéfiste) TAHAR BEN AMMAR s'ingénie, en Février 1952 à obtenir un arrangement à l'amiable entre BOURGUIBA et le Bey d'une part, la Résidence Générale d'autre part. Le Ministère de l'Agriculture devait être, dans son esprit, le prix de ses bons offices; il en aurait obtenu la promesse de BOURGUIBA, au cas où celui-ci aurait accédé au poste de Premier Ministre, qu'il réclamait.

Le 12 Février 1952, TAHAR BEN AMMAR se rend en mission de médiation à Paris, comme délégué officieux du Néo-Destour et du Palais Beylical. Avant son départ il a rendu visite à BOURGUIBA à Tabarka, et obtenu l'approbation du leader pour les démarches qu'il doit effectuer dans la capitale.

Sa mission se solde par un échec, en raison notamment de l'intransigeance de CHENIK qui, par orgueil, ne veut rien céder, à commencer par sa place. Il semble que BEN AMMAR aurait obtenu en haut lieu des assurances précises sur l'octroi à la Tunisie de l'autonomie interne, à condition d'un changement de ministère, qui n'aurait pu d'ailleurs que lui être profitable en lui permettant de réaliser son rêve. Déçu par l'accueil plutôt frais qui lui fut fait à son retour par le Bey et par BOURGUIBA, TAHAR BEN AMMAR s'efforce de se remettre en selle en faisant adopter, le 7 Mars 1952, par les membres du bureau de la Section Tunisienne du Grand Conseil une motion s'opposant à toute reconduction de cette Assemblée, et demandant l'institution d'une assemblée purement tunisienne, élue directement au suffrage universel.

Le 26 Mars TAHAR BEN AMMAR s'empresse de remettre à la Résidence Générale une motion de protestation contre la déposition du ministère CHENIK.

Il reste en contacts suivis avec le Palais et les dirigeants néo-destouriens. A plusieurs reprises, son nom est avancé comme celui du successeur de S.E. BACCOUCHE, et on lui prête l'intention de faire appel à BEN SALEM, HEDI NOUIRA, et BADRA pour constituer son équipe avec le soutien du Bey et du Prince CHADLY.

5.—

00004

En Janvier 1953 TAHAR BEN AMMAR aurait déconseillé au Bey d'adresser au Président de la République une lettre dans laquelle SIDI LAMINE se serait déclaré prêt à reprendre les pourparlers sur la question des réformes par l'intermédiaire d'une Commission Mixte, siègeant à Paris. TAHAR BEN AMMAR aurait fait ressortir au Souverain qu'il valait mieux attendre que le Gouvernement Français manifestât le premier ses intentions.

Le 16 Mars 1953 TAHAR BEN AMMAR figure, aux côtés de HEDI NOUIRA et du Secrétaire Général de l'U.G.T.T., MOHAMED KRAIEM, parmi les 17 signataires d'une motion affirmant " que la soi disant réforme municipale a consacré une représentation des Français aux Assemblées Communales selon des modalités politiques contraires aux principes de l'unité de souveraineté en Tunisie"... " qu'une consultation électorale se faisant en régime d'Etat de siège et de censure renforcée, en l'absence de toute garantie et libertés élémentaires est un leurre et une duperie" et proclamant " que de telles élections ne sauraient avoir de valeur probante au sujet de l'état de l'opinion du peuple tunisien ".

Puis au cours d'un voyage à Paris motivé par un conseil d'administration de la COTUSAL, TAHAR BEN AMMAR prend de nombreux contacts avec différentes personnalités politiques qu'il s'efforce de convaincre de la nécessité de reculer les élections.

A son retour à Tunis, il dément avoir été candidat aux élections de Caïdat (alors que sa candidature avait été déposée par son frère, qui n'aurait jamais agi ainsi de sa propre initiative) et alimente par ses déclarations une polémique de presse dans le but d'inciter d'autres candidats à se désister.

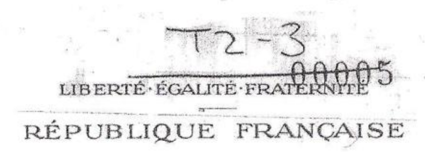
Le 13 Avril il réunit à la Chambre d'Agriculture les membres les plus influents de cet organisme et les persuade de s'abstenir de poser leur candidature, ou de la retirer; une nouvelle motion déclare:" les membres présents décident à l'unanimité de s'abstenir de toute participation aux élections caïdales et municipales tant que les modifications demandées ne leur auront pas été apportées".

— o —
o o

TAHAR BEN AMMAR apparait donc comme un personnage des plus douteux comme moralité et comme opinions politiques.

Il aspire à jouer un rôle pour lequel il ne semble pas taillé : son instruction est des plus médiocres, et son intelligence moyenne. Pour satisfaire son ambition il s'est fait, sa pleutrerie aidant, le jouet docile du Néo-Destour et de la Cour. Il s'est efforcé d'ajouter aux difficultés du ministère BACCOUCHE, dans le but de provoquer une crise dont il entend bien être le bénéficiaire. S'il venait à accéder au pouvoir il ne serait qu'une marionnette dont les ficelles seraient tirées par CHADLY BEY, et l'intelligentsia destourienne. Nous ne pouvons absolument pas compter sur lui. Comme le dit le proverbe roumain : " On ne s'appuie pas sur un bâton pourri".

الوثيقة عدد 21: تقرير أمني حول الطاهر بن عمار سنة 1954.
المصدر: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، سلسلة تونس (1944-1955)، صندوق 296.



MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES

LT/JF

Direction Générale des Affaires Politiques

Direction d'Afrique-Levant

Protectorats

PARIS, LE 5 mai 1954

N O T E

a.s. Mémoire de Tahar Ben Ammar.

Grand propriétaire foncier, Président de la Chambre d'Agriculture tunisienne du Nord, ancien Président de la Section tunisienne du Grand Conseil, M. Tahar Ben Ammar a été longtemps considéré comme l'un des principaux représentants du "nationalisme modéré" dans la Régence. Cependant, au cours de ces dernières années, sa position s'est de plus en plus alignée sur celle du Néo-Destour, au point de se confondre pratiquement avec celle-ci.

L'attitude de M. Tahar Ben Ammar n'est pas exempte d'ailleurs de revirements et de contradictions. Au printemps 1953, il s'est fait porter candidat aux élections caïdales, puis, à la veille du scrutin, il est revenu brusquement sur sa décision et a retiré sa candidature. Au cours de ces derniers mois, il a mené campagne pour la réalisation d'un mar-

ché commun des céréales entre la France et la Tunisie, marquant son désir de voir s'établir ainsi, dans un secteur particulièrement important, une union étroite entre les deux pays. Cependant, il prenait, en même temps, l'initiative d'un factum dirigé contre les réformes du 4 mars, manifeste auquel il s'efforçait d'obtenir le maximum d'adhésions parmi les personnalités politiques de Tunisie.

En fait, l'initiative de M. Tahar Ben Ammar n'a rencontré, semble-t-il, qu'un succès très relatif dans les milieux politiques de la Régence. Les quinze signatures qui figurent sous son "étude critique des décrets organiques du 4 mars" sont celles de personnalités néo-destouriennes ou dont l'inféodation au Néo-Destour est bien connue.

A cet égard, un rapprochement vaut d'être fait avec le "Rapport des Quarante", remis à S.A. le Bey en septembre 1952 et dont M. Tahar Ben Ammar s'est manifestement inspiré. Il apparaît ainsi que nombre des organisations ou des personnalités qui avaient souscrit au "Rapport des Quarante" dirigé contre les réformes proposées par M. de Hauteclocque, n'ont pas accepté de se solidariser avec les auteurs du nouveau mémoire. On relève principalement l'abstention de tous les membres du Vieux Destour, celle des représentants de la Communauté israé-

lite, de la plupart des représentants du Corps médical, des Autorités religieuses musulmanes (Cheikhs et Islam), ainsi que de personnalités connues de l'opposition, telles que M. Aziz Djellouli.

La position de M. Tahar Ben Ammar à l'égard des réformes du 4 mars ne saurait donc être considérée comme représentative de l'opinion publique tunisienne. Tout au plus peut-elle passer pour l'expression des vues du Néo-Destour et encore n'est-il pas sûr que tous les dirigeants de ce parti se rallient à une position aussi catégorique.

L'on ne doit pas oublier, en effet, que les réformes du 4 mars ont été négociées avec S.A. le Bey, seul détenteur de la souveraineté en Tunisie, et que celui-ci leur a donné son plein agrément. La position officiellement et librement prise par le Bey en faveur de ces réformes n'a pas été sans influence sur une partie des milieux nationalistes, qui ont, à maintes reprises, au cours de ces dernières années, proclamé leur entière confiance dans le Souverain.

Quant au fond, l'étude de M. Tahar Ben Ammar contient une critique systématique des réformes du 4 mars, leur déniant toute portée dans le sens du progrès vers l' autonomie interne tunisienne. Une telle critique paraît, pour le moins, excessive, si l'on se réfère, en particulier, à la nouvelle composition du Gouvernement tunisien (majorité substantielle

assurée aux Tunisiens au sein du Conseil des Ministres), à la diminution des pouvoirs du Secrétaire Général et à la constitution d'une Assemblée tunisienne, telle qu'elle a été prévue par les décrets de réformes. Par ailleurs, les conclusions de l'étude de M. Taher Ben Ammar se bornent pratiquement à reprendre celles du rapport présenté le 31 octobre 1951 par M. Chenik au Gouvernement français : Assemblée tunisienne législative homogène et élue, gouvernement tunisien homogène et responsable, Fonction publique tunisifiée. Il est cependant à noter qu'à la différence du mémoire Chenik, elle ne comporte aucune allusion à des conventions destinées à garantir les droits de la France et des Français en Tunisie./.

الوثيقة عدد 22: مشاركة ابن عمار في هيئة شركة "تونس الفلاحية" سنة 1957.
المصدر: غلاف مجلة "تونس الفلاحية"، العدد 7، أوت- سبتمبر 1957.

N° 7 Août-Septembre 1957

TUNISIE AGRICOLE

REVUE MENSUELLE ILLUSTRÉE

Publiée par la SOCIÉTÉ DES AGRICULTEURS de TUNISIE

RECONNUE D'UTILITÉ PUBLIQUE PAR DÉCRET DU 11 AVRIL 1924

BUREAU DE LA SOCIÉTÉ

MM. Tahar-BEN-AMMAR, V. MICHEL, M. SEYTRE
P. LESCURE, P. VALAY

Directeur-Gérant
Edmond COANET

Rédaction-Administration
Marcel AMPHOUX

SOMMAIRE

Rèunion du 24 Janvier 1957

.isie Agricole, revue mensuelle illustrée (10 Nᵒˢ par an), publie les rapports originaux présentés .s d'étude de la Société des Agriculteurs de Tunisie, consacrées au développement de l'Agriculture, .stries annexes, de ses groupements coopératifs.

.iété des Agriculteurs, 6, Avenue Habib Thameur, Tunis (C. C. Postal 2270 Tunis-Roustan), en fait .gratuit à ses membres, aux personnes désignées par son Conseil d'Administration, aux journaux .qui échangent avec elle leurs publications.

.glements par C. C. Postal 2270 Tunis-Roustan, mandats ou chèques sont à effectuer au nom de la .s Agriculteurs de Tunisie.

.ons des membres sociétaires : simple, 1.000 frs — de soutien, 5.000 frs.

Abonnements		Vente au Numéro	
.unisie, France, Algérie, Maroc Frs **400** - Autres pays Frs **700**		Tunisie, France, Algérie, Maroc Frs	**40**
— » **450** - — » **800**		Autres pays........... .... »	**70**

.oduction autorisée sous la rubrique « *Extrait de la Revue Mensuelle* La Tunisie Agricole »

Publicité : PUBLICIA -- 56, Av. de Paris — TUNIS — Téléph. : 244.493

الوثيقة عدد 23: حول إيقاف الطاهر بن عمار في شهر مارس 1958.
المصدر: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، سلسلة تونس (1956-1969)، صندوق 46.

FP/HR

DIRECTION GÉNÉRALE DES AFFAIRES MAROCAINES ET TUNISIENNES
24 MARS 1958
ARRIVÉE

967 /CJU

21 MARS 1958

SECRET

L'Ambassadeur
Envoyé Exceptionnel
de France en Tunisie

à Monsieur le Ministre
des Affaires Etrangères
(Dirèction Générale des Affaires
Marocaines et Tunisiennes)

PARIS

A/s. Inviolabilité parlementaire et arrestation de M. TAHAR BEN AMMAR.

J'ai l'honneur de vous faire tenir sous ce pli, une note établie par le Service Juridique de cette Ambassade et relative à l'arrestation par la police tunisienne le 6 mars 1958 de M. TAHAR BEN AMMAR, ancien Président du Conseil des Ministres.

Révélée par l'hebdomadaire "l'Action" le 10 mars 1958, l'arrestation de M. TAHAR BEN AMMAR a été confirmée par l'ensemble de la presse tunisienne et notamment par une information publiée le 19 mars 1958 dans le quotidien "La Presse".

Ce dernier journal précise que le Parquet du Tribunal de lère Instance de TUNIS va se dessaisir de l'affaire au profit du Parquet de la Haute Cour, les bijoux beylicaux en question étant considérés comme des biens mal acquis.

De renseignements dignes de foi, il ressort que l'animosité du Gouvernement tunisien contre M. TAHAR BEN AMMAR serait en partie motivée par le refus de ce dernier, l'un des plus riches propriétaires terriens de Tunisie, d'offrir un concours substantiel à la réalisation des projets de redistribution géographique de la propriété qui vient d'être mise au point par le Conseil de Cabinet du 18 mars 1958.

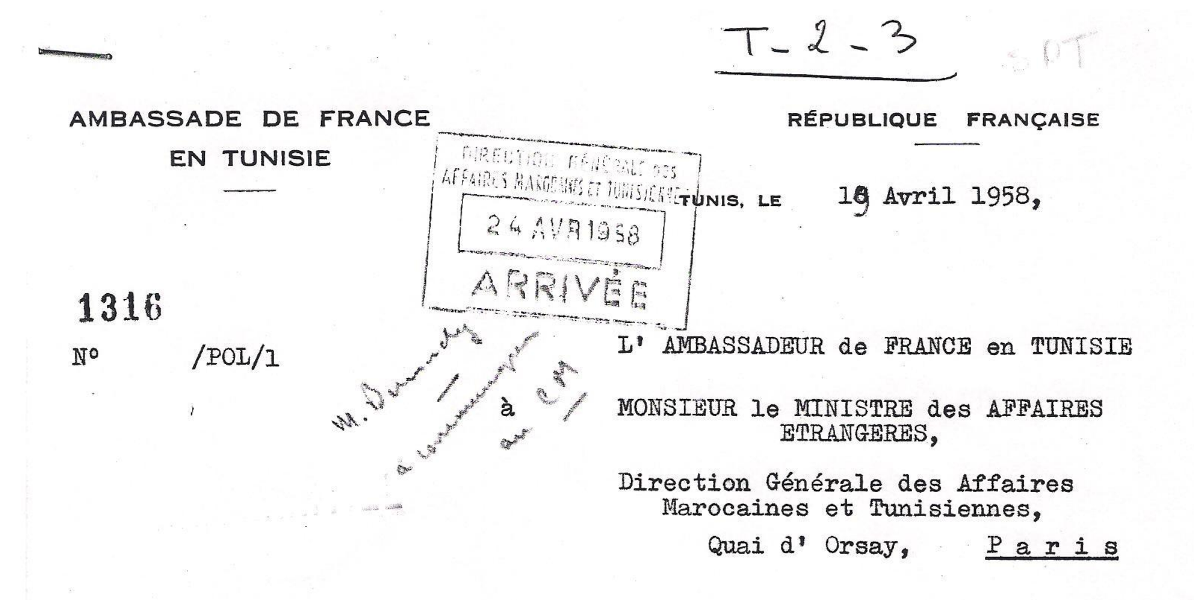
.../...

Le Président BOURGUIBA serait d'autant plus irrité contre M. TAHAR BEN AMMAR, qu'il avait espéré obtenir des possédants tunisiens, par la menace de la confiscation des biens mal acquis, des contributions volontaires qui auraient permis d'éviter la véritable réforme agraire que réclament les éléments avancés du Néo-Destour tout en favorisant la relance de l'économie tunisienne./.

Pr. l'Ambassadeur de France

Signé : de la CHEVALERIE

الوثيقة عدد 24: أسباب تشدّد بورقيبة مع الطاهر بن عمار ومحاكمته سنة 1958.
المصدر: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، سلسلة تونس (1956-1969)، صندوق 46.



T-2-3

AMBASSADE DE FRANCE
EN TUNISIE

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

DIRECTION GÉNÉRALE DES AFFAIRES MAROCAINES ET TUNISIENNES
24 AVR 1958
ARRIVÉE

TUNIS, LE 19 Avril 1958,

N° 1316 /POL/1

L' AMBASSADEUR de FRANCE en TUNISIE

à

MONSIEUR le MINISTRE des AFFAIRES ETRANGERES,

Direction Générale des Affaires Marocaines et Tunisiennes,

Quai d' Orsay, Paris

/s Détention de M. TAHAR BEN AMMAR.

Je me réfère à ma communication du 24 Mars 1958.

Le Président BOURGUIBA est à ce jour resté insensible aux nombreuses interventions dont il a été l'objet en faveur de M. TAHAR BEN AMMAR . A Tunis, un certain nombre de députés, dont M. DJELLOULI FARES, Président de l'Assemblée, sont intervenus auprès du Chef de l'Etat tandis que les personnalités religieuses dont le cheik TAHAR BEN ACHOUR et le Mufti de Tunisie ont, à l'occasion du Ramadan, intercédé en faveur de l'ancien Président du Conseil . Le bruit court ici que les Présidents Edgar FAURE et MENDES-FRANCE auraient également écrit à M. BOURGUIBA dans le même sens .

L'intransigeance du Chef de l'Etat fait bien entendu, l'objet de commentaires peu favorables au régime dans tous les milieux de la bourgeoisie tunisienne dont M. BEN AMMAR a toujours été un des éléments les plus représentatifs . On rappelle l'importance du rôle joué par l'ancien Président du Conseil dans l'évolution qui

../..

a conduit la Tunisie à l'Indépendance, et les rigueurs qui lui sont infligées sont interprétées comme une véritable ingratitude . On ne saurait, cependant, attacher trop d'importance aux réactions de milieux dont l'avis ne pèse pratiquement plus dans la Tunisie d'aujourd'hui.

Comme j'en ai déjà informé le Département, il semble que cette sévèrité particulière de M. BOURGUIBA, généralement peu rancunier, s'explique par l'attitude de M. TAHAR BEN AMMAR en 1955, au cours des négociations sur l'autonomie interne, quand, à la demande du Bey, il avait admis pour un certain temps le maintien de la police française en Tunisie. En outre, le Président reprocherait à M. BEN AMMAR d'avoir, lors de ces pourparlers, fait informer Salah ben YOUSSEF, alors à Genève, de l'évolution des conversations avec ses interlocuteurs français.

Quoiqu'il en soit, il semble que la cause essentielle du maintien en prison de l'ancien Président du Conseil soit son refus de verser à l'Etat une somme en rapport avec sa fortune ou d'abandonner une partie de ses terres. En effet, les personnalités passibles de la Haute Cour qui ont souscrit à ce marchandage ont été relaxées (ma communication du 12 Avril).

Quant à M. BEN AMMAR, il persiste à nier ce qu'on lui reproche, en rappelant que sans lui M. BOURGUIBA ne serait peut-être pas au pouvoir. S'il garde un très bon moral, sa santé est assez déficiente . Selon des renseignements de bonne source, l'ancien Président du Conseil a reçu les soins que nécessitait son état à l'infirmerie de la prison de Tunis, son hospitalisation dans une clinique ayant été refusée par la Haute Cour sur instruction expresse de la Présidence de la République ./.

Pr l'Ambassadeur de France
Le Ministre Plénipotentiaire

Signé : J. P. BENARD

الوثيقة عدد 25: بعض ردود فعل الرأي العام التونسي حول محاكمة الطاهر بن عمار.
المصدر: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، سلسلة تونس (1956-1969)، صندوق 46.

R.C/JF

T-2-3

-5 ...

N° 2911/POL.1

L'AMBASSADEUR,
ENVOYE EXCEPTIONNEL DE FRANCE
EN TUNISIE

A

MONSIEUR LE MINISTRE DES AFFAIRES
ETRANGERES
- Direction Générale des Affaires Marocaines
et Tunisiennes -

PARIS

a/s. Procès de M. TAHAR
BEN AMMAR

~~Je me réfère à ma communication du 2 Septembre.~~

L'opinion tunisienne, dans un cadre qui dépasse celui de l'ancienne bourgeoisie, se passionne - dans la mesure où elle peut le faire sans courir trop de risques - pour le procès de M. TAHAR BEN AMMAR.

Parmi les journaux de langue arabe, "Es-Sabah" qui fut de tendance youssefiste, a publié de larges compte-rendus de la dernière audience.

A ce sujet il est intéressant de signaler que le public qui assistait aux débats a spontanément manifesté, par des applaudissements, sa sympathie à l'ancien Président du Conseil, lorsque ce dernier s'est écrié à plusieurs reprises : "je suis innocent".
Le Président de la Haute Cour, gêné par cette démonstration a menacé de faire évacuer la salle en faisant remarquer au public "qu'il ne se trouvait pas dans un théâtre".

.../...

La reprise du procès prévue pour le 8 Septembre, est attendue par l'opinion avec une curiosité certaine. M. TAHAR BEN AMMAR demeure, en effet, l'homme dont la signature figure aussi bien sur le protocole d'autonomie interne que sur l'acte d'indépendance de la Tunisie ./.

Pr. l'Ambassadeur de France

Signé : de la CHEVALERIE

الوثيقة عدد 26: شهادة أحمد بن صالح حول الطاهر بن عمار.
المصدر: شهادة خاصة أمدّ بها الشاذلي بن عمار بتاريخ 12 جويلية 2007.

كان أوّل لقاء مع السيد الطاهر بن عمّار رحمه الله في صيف 1954. كان آنذاك رئيس الحجرة الفلاحيّة و كنت وقتئذ الكاتب العام للإتحاد التونسي للشغل و أذكر أن تكرّرت لقاءاتنا في عدّة مناسبات و انعقدت بيننا جلسات عمل لدراسة مواضيع مختلفة.

و إثر زيارة "منداس فرانس" إلى قرطاج يوم 31 جويلية 1954 أذكر أنّي باسم الإتحاد العام التونسي للشغل و باتفاق مع قيادة الحزب و قيادات المنظمات القوميّة، كنت من بين الذين رحّبوا بالسيّد الطاهر بن عمّار على رأس حكومة التفاوض و الذين ساندوه و شجّعوه على القبول و لا أزال أعتقد أنّ وطننا تونس كان محظوظا بأن وجدنا السيّد الطاهر بن عمّار في تلك الظروف الجديدة على المناضلين، الجديدة بتوقّع تطوّر العلاقات التونسيّة-الفرنسيّة. ذلك أنّ السيّد الطّاهر بن عمّار كان الشخصيّة المناسبة تماما لذلك الظرف المليء بالاحتمالات. و الحمد لله أن تحقّقت جلّ الآمال التونسيّة بفضل حيويّة الحركة الوطنيّة و حكمة و دراية و حسن تبصّر السيّد الطّاهر بن عمّار في تسيير المفاوضات. كانت المفاوضات جارية بين مدّ و جزر و كانت الحكومة التونسيّة برئاسة السيّد الطّاهر بن عمّار تتحرّك بقدر الإمكانيّات إذّاك. فكان على السيّد الطّاهر بن عمّار أن يجابه في نفس الوقت غلاة الإستعمار و الخلاف اليوسفي-البورقيبي و الوضع الإقتصادي المتدهور الذي كانت عليه البلاد إثر أربعة سنوات من الجفاف. كلّ هذا و مع تسييره و إشرافه على سير المفاوضات التونسيّة-الفرنسيّة. و من هذا الخضمّ الخطير خرج السيّد الطّاهر بن عمّار منتصرا، مرفوع الرّأس و كانت خاتمة أعماله هي الإمضاء على وثيقة الإستقلال الدّاخلي يوم 3جوان 1955 و وثيقة الإستقلال التام في يوم تاريخي مشهود يوم 20مارس1956.

أريد أن أذكُر قبل أن أختم هذا المكتوب بحدثين:

<u>الأوّل:</u> يتعلّق بالحوار الذي قام به الإتحاد العام التونسي للشغل مع حكومة السيّد الطاهر بن عمّار لإصدار قانون العمّال الفلاحيّين ذلك أنّ الوضع العام للعمّال كان متوترا خاصّة منذ خطاب منداس فرانس ذلك أنّ غالب المعمّرين اعتبروا موقف فرنسا الجديد حكما عليهم و على مستقبلهم في تونس و قد تجسّم ردّ فعلهم خاصّة بالطرد المتواصل لعمّالهم. و ما كان للعمّال المطرودين إلاّ الضّياع. فانصبّ الكثير منهم على المدن بما في ذلك تونس العاصمة. و طبعا لم يجدوا مواطن شغل و لا وسائل عيش. و حاول البعض الإنتظام في جامعة العاطلين ذات قيادة لا يطمئنّ لها إلاّ القليل و كانت أعداد وافرة من العاطلين يركنون إلى الإتحاد العام التونسي

للشغل يطالبون بحلّ مشكلاتهم. في ذلك الظرف قابلت رئيس الحكومة السيّد الطّاهر بن عمّار و كان نقاشنا حادّا تحت ضغط تلك الظّروف التي أشرت إليها. فطلبت من السيّد الطاهر بن عمّار أن يأتي معي إلى محيط الإتحاد حتى يشاهد بالعين المأساة، فذهبنا و شاهدنا ما ظهر له أتعس مما وصفته قبل لحظات في مكتبه بالوزارة الأولى.

ورأيت سي الطاهر دامع العينين متأثرا شديد التأثر و تحدّث إلى من كان يرافقه ورأينا السيد الذي كلّمه ينسحب من جمعنا في محيط زنقة سيدي علي عزّوز حيث مقر الإتحاد العام التونسي للشغل إذ ذاك وبعد حصّة من الإنتظار قضيناها في أحاديث متقطعة مع الجمع الكثيف الجائع المحيط بنا جاء جمع من عمّال الوزارة الأولى يحملون كمّيات من الخبز وغيرها من المواد.

رحم الله سي الطّاهر بن عمّار الذي أخلص في القيام بمهمته التفاوضية وكشف الغمّة وأزاح الحمل الثقيل الذي كان ينوء به العمّال الفلاحيّون وبذلك أعطى صورة واضحة جلية لتواضعه ومحبته لأبناء وطنه، وخاصة منهم ضعاف الحال وعزمه على إعادة النظر في قضاياهم وأوضاعهم.

وكذلك كنت شخصيا على وئام ومحبة مع السيد الطّاهر بن عمّار و أنفي ما قيل أنّي صرّحت في يوم ما من أنّ السيّد الطاهر بن عمّار كان يدافع عن مصالح الطبقة الرأسمالية ، إنّي لم أقل هذا بالمرّة.

<u>**الثاني**</u> يتعلّق بما حدث في المجلس التأسيسي بعد بضعة أسابيع عند شروعنا في تحرير بعض الفصول من الدستور وكنت آنذاك النائب الأوّل لرئيس المجلس التأسيسي ورئيس اللجنة العليا لإعداد الدستور المنبثقة عن اللجان المختصة لإعداد فصول الدستور. و كان أبرز الإخوان آنذاك الأستاذ علي البلهوان رحمه الله.

أمّا جوّ المناقشات في اللّجان فقد بيّن توجّها واضحا إلى النظام الجمهوري وأحيانا عبّر البعض من الأعضاء عن الميل إلى النظام الملكي الدستوري وكانوا أقلية فإذا بالرئيس جلّولي فارس يدعوني صحبة علي البلهوان إلى مكتبه وقال لنا في لهجة مضطربة «كنت في جلسة مع رئيس الحزب الزعيم بورقيبة وطلب منّي أن أتصل بكما حتى يهدأ جوّ النقاش حول النظام الجمهوري» وما كان من السيّد علي البلهوان ومنّي إلاّ أنّ عبّرنا بعد عن ميلنا الواضح إلى



النظام الجمهوري فهل يطلب منّا أن نغيّر رأينا ونوجّه تدخّلاتنا. وأجاب جلولي فارس رحمه الله «المطلوب منكم أن نهدّئ الأجواء ونطرح المواضيع الأخرى حتى تمرّ الأزمة التي تخص محاولة القصر مع فرنسا حيث يظهر أن القصر طلب حماية العرش ويظهر أنّ القصر مؤيّد من طرف السيّد الطاهر بن عمّار وأذكر أنّا ثلاثتنا كنّا في حيرة وقلق وكنّا نتساءل عن مدى صحة وجدّية هاته الأزمة ولكن السيّد البلهوان وأنا شخصيا تعهّدنا أن نواصل العمل الإنشائي في المواضيع الأخرى من مضمون الدستور وأن نثير مشكل نوعية النظام المقبل لذا سنعمل على أن لا يتوقف الحوار حول الملكية الدستورية و النظام الجمهوري – بدون بتّ بالطبع-

وبعد أسابيع قليلة دعاني مرّة أخرى جلولي فارس إلى مكتبه صحبة علي البلهوان وكان متشنّجا إنّه دعاه الزعيم بورقيبة ليسأله عمّا يقوله أحمد بن صالح في دفاعه عن الملكية الدستورية وما يفهم من كلام علي البلهوان وواصل جلولي فارس غاضبا إنّه ذكّر الزعيم بورقيبة أنّه هوّ الذي طلب منه أن يتولّى علي البلهوان وأحمد بن صالح تجنّب الإلحاح أو حتى النقاش في موضوع نوعية النظام أنهى جلولي فارس غضبه في كلمات غليظة على الذين حملوا إلى بورقيبة مواقف ومفاهيم خاطئة لأمر في نفس يعقوب.

والله أعلم بحقيقة جلولي فارس و مآرب الرئيس بورقيبة في ذلك الوقت بالنسبة إلى مكانة الطّاهر بن عمّار الذي أراد بورقيبة الإنتقام منه والمسّ من كرامته وسمعته وإخلاصه باطلا وذلك بتلفيق تهمة لا أساس لها من الصحّة، و القصد منه هو القضاء عليه سياسيا.

لقد تأثرت كثيرا عند إيقاف السيّد الطّاهر بن عمّار رفقة زوجته و تقديمهما للمحاكمة بعد سنتين من تاريخ الإستقلال بتهم ملفقة لا أساس لها من الصّحة بل هي مظلمة تاريخية سلّطت على شخصية وطنية أنارت السبيل عبر الأجيال. وقد بلّغت احتجاجي مع مجموعة من الوطنين المخلصين إلى الرّئيس بورقيبة و هذا من أضعف الإيمان، و القصد من محاكمة الطّاهر بن عمّار، كما قلت سابقا، هو الإساءة لسمعته لأنّه هو الذي تولّى قيادة المفاوضات والإمضاء على وثيقة الإستقلال. وبذلك دخل إسم الطّاهر بن عمّار الذاكرة الوطنية، الأمر الذي جعل الحبيب بورقيبة يحقد عليه ولنا أن نتساءل لماذا؟ والحال أنّ الحبيب بورقيبة قد ألحّ على السّيد الطاهر بن عمّار في تشكيل الحكومة التفاوضية وسانده بصفة مطلقة ! و الحقيقة هيّ أنّ بورقيبة لم يتحمّل إطلاقا توقيع السّيد الطّاهر بن عمّار على وثيقة الإستقلال لأنّه كان يريد أن يبقى الرمز الأوحد في تاريخ الحركة الوطنية.

المصادر والمراجع

I- المصادر غير المطبوعة.

1- الأرشيف التونسي والفرنسي المحفوظ.

أ- الأرشيف الوطني التونسي.

* السلسلة E

الصندوق	الملف	الملف الفرعي	المحتوى
222	6		الحجرة الفلاحية التونسية للشمال
222	8		الحجرات الفلاحية والتجارية
222	9		حل بعض الهياكل الاقتصادية
222	10		إنشاء حجرة شورية أهلية للمصالح الفلاحية بالشمال
509	3		المنتدى التونسي
509	108		الجمعية الفلاحية
539	14		أعيان تونسيون
543	2	1- 6	المجلس الكبير
550	30/15	44	حسونة العياشي
550	30/15	67	العربي الشريف
550	30/15	408	حسن العباسي
550	30/15	515	المنوبي بن عمار
550	30/15	516	أحمد لازوغلي
550	30/15	770	عبد الرحمان اللزام
550	30/15	833	الجيلاني بن رمضان
550	30/15	1014	فرحات بن عياد
550	30/15	1946	عائلة بن عمار
550	30/15	2059	شارل لوبوك
550	30/15	2820	الشاذلي العقبي

* سلسلة الحركة الوطنية.

الصندوق	الملف	المحتوى
3	1	مجلس الأربعين
14	2	حوادث تطهير الوطن القبلي
17	1	اجتماعات سرية للشبان التونسيين
17	3	أنشطة اليهود السياسية والاقتصادية
17	5	جمعيات اقتصادية ومالية
19	1	نشاط الوفود الدستورية إلى باريس
20	1	تقارير حول نشاط الدستوريون والإصلاحيون
43	1	حالة الأهالي أثناء الحرب العالمية الثانية
52	3	مذكرات استخبارية
53	2	مذكرات استخبارية
54	1	مذكرات استخبارية
54	4	مذكرات استخبارية
55	2	مذكرات استخبارية
58	3	المفاوضات التونسية الفرنسية
61	3	مراسلات رئاسة الحكومة والإقامة العامة
62	1	التحضير لمفاوضات الاستقلال الداخلي
63	1	الًإصلاحات الإدارية وتطبيق اتفاقيات الاستقلال الداخلي
67	1	إعداد اتفاقيات الاستقلال الداخلي

* السلسلة A

الصندوق	الملف	الموضوع
6	42	مشيخة قلعة الأندلس

6	45	مشيخة سبالة الكاهية

* السلسلة C

الصندوق	الملف	الملف الفرعي والموضوع
1	2	17: الشاذلي العقبي
26	5	الوضعية المالية لجمعية الأوقاف

ب- أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية (الكاي دورساي بباريس).

* السلسلة: تونس والمغرب (1917-1940)، السلسلة الفرعية: تونس (1917-1940).

البكرة	الصندوق	المحتوى
	37	المجلس الكبير
40	62	مسائل سياسية واقتصادية
55	66	إصلاحات لوسيان سان
55	67	الوضع السياسي والحزب الإصلاحي التونسي
57	70	تقارير سياسية
57	74	إصلاحات فرنسية
	317	قضية الثعالبي ونشاط الشبان التونسيون والوفود الدستورية
	318	وفود تونسية إلى باريس وقضية الثعالبي
623	319	وفود تونسية إلى باريس ونشأة الحزب الدستوري
17	367	المجلس الكبير
71	576	الفلاحة التونسية والأزمة الاقتصادية
71	577	الوفود الفلاحية والقرض الفلاحي ولجنة تاردي

* السلسلة: مراسلات سياسية وتجارية، السلسلة الفرعية: تونس (1944-1955).

البكرة	الصندوق	المحتوى
597	34	تقارير سياسية
597	35	المجلس الكبير
597	37	لجنة الإصلاحات والجبهة الوطنية لتونسية
27	277	شخصيات تونسية
637	294	المجلس الكبير
638	296	حكومتي الطاهر بن عمار
678	375	نحو نهاية عهد الحماية
679	376	نحو نهاية عهد الحماية
679	377	نحو نهاية عهد الحماية
680	378	نحو نهاية عهد الحماية
681	379	نحو نهاية عهد الحماية
681	380	مشاريع إصلاحات سياسية

* السلسلة: تونس والمغرب، ترقيم ظرفي (1956-1969)، السلسلة الفرعية: تونس (1956-1969).

الملف	المحتوى
25	شخصيات تونسية: محمد الأمين باي (مصادرة أملاك العائلة الحاكمة وإعلان الجمهورية)
46	ملفات بيوغرافية لشخصيات تونسية (ملف الطاهر بن عمار)
72	بيوغرافيا السفير محمد المصمودي
80	نشاط الحزب الدستوري الجديد ومحاكمة اليوسفيين
108	تقارير سياسية عامة
109	تقارير سياسية عامة
110	تقارير سياسية عامة
111	تقارير سياسية عامة

ت- أرشيف المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية بتونس.

يحتوي هذا المعهد على الأرشيف الفرنسي الذي اطلعنا على جل ما يهم بحثنا منه على عين المكان في مقر وزارة الخارجية الفرنسية، وعدنا إلى بعض الملفات الأخرى الموجودة في هذا المعهد وأهمها:

- سلسلة الإقامة العامة، البكرة G 1، صندوق 3: السبالة ومنوبة واريانة.
- سلسلة الإقامة العامة، البكرة R 28، ملف B 1552 : نشاط الشبان التونسيون بعد الحرب الكبرى.
- سلسلة الإقامة العامة، البكرة R 94، ملف 1700: اجتماعات وخلافات سياسية بين الشبان التونسيين.

ث- أرشيف وزارة الإعلام: مركز التوثيق الوطني بتونس.

الملف	*الموضوع*
ب-2-63	الطاهر بن عمار
ب-3-2	الحركة الوطنية التونسية
ب-3-28	وفود تونسية إلى باريس
ب-4-7	محمد شنيق
ب-4-9	المجلس الكبير

2- الأرشيف الخاص والشهادات الشفوية.

مكنّنا السيد الشاذلي بن عمار نجل الطاهر بن عمار، خلال لقاءاتنا معه في مناسبات عديدة، من الإطلاع على الأرشيف الخاص بعائلة بن عمار ولا سيّما على الوثائق الآتية:

- عقود ملكية لجل العقارات والأملاك التابعة للعائلة.
- شجرة نسب عائلة بن عمار والتعريف بمختلف العائلات المتحالفة معها.
- مجموعة من الصور للحاج علي بن عمار وخصوصا لحفيده الطاهر بن عمار في مختلف مراحل حياته.

- مجموعة من الشهادات الشفوية الممضاة ومنها شهادة أحمد بن صالح (مؤرخة في 12 جويلية 2007) وشهادة الفلاح الجيلاني بن صالح بن عمر (2 جوان 1994) وشهادة المقاوم محمد العياشي الرطيبي (أصيل فوسانة من ولاية القصرين) وشهادة العميد منصور الشفي (23 مارس 2007) وشهادة الهادي ونيس القاطن بحي رأس الدرب (20 مارس 2008).
- بعض الرسائل الخاصة للطاهر بن عمار مع شخصيات تونسية وفرنسية.

وقد بادرت عائلة بن عمار بتجميع معظم أرشيفها العائلي في موقع الواب الخاص بها وعنوانه: www.taharbenammar.com. ويحتوي هذا الموقع على وثائق عديدة ومفيدة كالرسائل الخاصة والصور والمقالات الصحفية والخطب والشهادات، ويتكوّن من الأقسام الآتية:

- بيوغرافيا موجزة للطاهر بن عمار وسلم كرونولوجي لأهم مراحل حياته.
- ركن الشهادات: ويحتوي على رسائل خاصة ومقالات صحفية وشهادات تونسية وفرنسية، ويهم الفترة الممتدة من 1954 إلى 2009.
- ركن الصور الفوتوغرافية: ويحتوي على 117 صورة معبّرة عن مسار الطاهر بن عمار بين 1916 و1969.
- ركن المقالات الصحفية: ويضم مجموعة من المقالات المختارة الصادرة بالصحف التونسية والفرنسية من سنة 1919 إلى سنة 2009.
- ركن الخطب: ويتضمن بعض خطب الطاهر بن عمار لا سيّما في فترة رئاسته لحكومتي التفاوض (1954-1956).
- ركن الوثائق: ويضم بعض الوثائق الشخصية وأبرزها الجوائز الفلاحية التي حصل عليها الطاهر بن عمار وشقيقه المنوبي بن عمار.
- ركن مقاطع الفيديو: ويضم مشاهد توثّق إمضاء الطاهر بن عمار لوثيقتي اتفاقيات الاستقلال الداخلي سنة 1955 وبروتوكول الاستقلال سنة 1956.

II- المصادر الصحفية.

توجد الصحف التي اعتمدناها في هذه الدراسة بمركز الأرشيف الوطني التونسي وبقسم الدوريات بالمكتبة الوطنية لمدينة تونس وبالمركز الوطني للتوثيق وبمكتبة معهد الآداب العربية « IBLA » بتونس، وهي مرتّبة حسب تاريخ ظهورها.

1- الجرائد الصادرة بتونس باللغة العربية .

- الزهرة: جريدة يومية سياسية إخبارية شبه رسمية يديرها عبد الرحمان الصنادلي، وصدر عددها الأول منذ سنة 1890.
- الصواب: جريدة أسبوعية سياسية إخبارية متعاطفة مع الحزب الحرّ الدستوري التونسي ويديرها محمد الجعايبي، وقد ظهر عددها الأول سنة 1904.
- الوزير: جريدة يومية أو أسبوعية حسب الفترات، صدرت في جانفي 1911 باسم "المشير" ثم حملت منذ أفريل 1920 اسم "الوزير" وتولى إدارتها الطيب بن عيسى. وكانت مقرّبة من الحزب الدستوري التونسي ثم التحقت بالحزب الدستوري المستقل الذي بعثه فرحات بن عياد سنة 1922، وأصبحت قريبة من الحزب الدستوري الجديد بعد ظهوره سنة 1934.
- لسان الشعب: جريدة أسبوعية سياسية قريبة من الحزب الحر الدستوري ومعادية للإصلاحيين. تأسست سنة 1920 تحت إشراف البشير الخنقي.
- الاتحاد: جريدة أسبوعية أدبية سياسية اجتماعية قريبة من الحزب الدستوري، وظهر عددها الأول سنة 1920 تحت إدارة الشاذلي بن الحطاب.
- النديم: جريدة سياسية ساخرة تأسست سنة 1921 تحت إشراف حسين الجزيري، وكانت في بداية العشرينات منحازة للحزب الدستوري ومعارضة بشدة للإصلاحيين وللحزب الإصلاحي.

- البرهان: جريدة أسبوعية سياسية اقتصادية تأسست سنة 1921 لتكون الناطق الرسمي باسم الحزب الإصلاحي التونسي بقيادة حسن القلاتي غير أنّها لم تعمّر طويلا.
- النهضة: جريدة يومية سياسية إخبارية اقتصادية أسستها النخبة الإصلاحية المسيطرة على شركتي "مطبعة النهضة" و"النهضة الاقتصادية" منذ سنة 1923 للدفاع عن مصالحها وأطروحاتها، وتولى إدارتها الشاذلي القسطلي.
- الإرادة: جريدة يومية سياسية لسان حال الحزب الحرّ الدستوري التونسي (اللجنة التنفيذية)، وظهر عددها الأول سنة 1934 تحت إشراف المنصف المنستيري.
- العمل: جريدة سياسية لسان حال الحزب الحرّ الدستوري (الديوان السياسي)، وظهرت منذ سنة 1934 تحت إدارة الطاهر صفر بصفة نصف أسبوعية ثم أسبوعية ثم يومية.
- الأسبوع: جريدة أسبوعية جامعة ظهرت في ديسمبر 1945 تحت إشراف نور الدين ابن محمود، وكانت متعاطفة مع الحزب الدستوري الجديد قبل أن تنحاز إلى صف صالح بن يوسف بعد إمضاء اتفاقيات الاستقلال الداخلي سنة 1955.
- الصباح: جريدة يومية سياسية إخبارية تأسست سنة 1951 على يد الحبيب شيخ روحو، وكانت قريبة من الحزب الدستوري الجديد ثم تعاطفت مع صالح بن يوسف.
- الأخبار: جريدة سياسية إخبارية صدر عددها الأول منذ يوم 10 نوفمبر 1953 تحت إدارة محمد الأخضر بلحاج، وكانت قريبة من الديوان السياسي ثم انحازت سنة 1955 إلى "الأمانة العامة".
- البلاغ: جريدة يومية سياسية جامعة صدر عددها الأول يوم 21 أوت 1954 تحت إشراف الشيخ بوعثمان القيطوني الذي انحاز بدوره لمساندة الحركة اليوسفية، وأصبحت تعرف منذ يوم 3 جانفي 1956 باسم "البلاغ الجديد".
- الاستقلال: جريدة أسبوعية سياسية جامعة وتمثّل اللسان الرسمي للحزب الحرّ الدستوري التونسي (اللجنة التنفيذية)، وصدر عددها الأول يوم 30 سبتمبر 1955 تحت إدارة المنصف المنستيري.

2- الجرائد الصادرة بتونس باللغة الفرنسية .

- La Dépêche Tunisienne: جريدة يومية إخبارية تأسست سنة 1889، وكانت تمثّل لسان حال الإقامة العامة الفرنسية بتونس.
- La Tunisie Française: جريدة أسبوعية أو يومية أحيانا تأسست سنة 1892 للدفاع عن مصالح كبار المعمّرين الفرنسيين بالبلاد التونسية.
- Le Courrier de Tunisie: جريدة يومية سياسية تعبّر عن مواقف الجمهوريين الراديكاليين، وقد ظهرت منذ سنة 1905 وحملت في البداية اسم « Le Courrier Tunisien ».
- L'Avenir Social: جريدة أسبوعية تأسست سنة 1919 لتكون لسان حال الجامعة الاشتراكية بتونس ثم لسان الحزب الشيوعي بتونس منذ سنة 1921، وأصبحت تعرف منذ سنة 1944 باسم « L'Avenir de la Tunisie ».
- La Démocratie Tunisienne: جريدة أسبوعية اشتراكية مستقلة صدر عددها الأول منذ سنة 1920.
- Tunis Socialiste: جريدة يومية أو أسبوعية حسب الفترات وظهرت سنة 1921 بعد سيطرة الشيوعيين على جريدة "المستقبل الاجتماعي" « L'Avenir Social » لتكون لسان حال الجامعة الاشتراكية بتونس.
- Le Petit Matin: جريدة يومية إخبارية معتدلة ظهر عددها الأول منذ سنة 1923.
- Tunis Soir: جريدة يومية إخبارية معتدلة ظهر عددها الأول منذ سنة 1924.
- La Voix du Tunisien: جريدة سياسية يومية أو أسبوعية حسب الفترات مديرها الشاذلي خير الله منذ ظهورها سنة 1930.
- L'Action Tunisienne: جريدة سياسية يومية ظهرت منذ سنة 1932 بعد انفصال بعض المثقفين الشبان كالحبيب بورقيبة ومحمود الماطري والطاهر صفر عن جريدة "صوت التونسي" « La Voix du Tunisien »، وأصبحت منذ سنة 1934 لسان حال الحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد.

- La Voix du Peuple: جريدة أسبوعية سياسية تعبّر عن لسان الحزب الحرّ الدستوري التونسي، وظهر عددها الأول منذ سنة 1933.
- La Presse de Tunisie: جريدة يومية سياسية إخبارية ظهر عددها الأول منذ يوم 12 مارس 1936.
- Tunisie France: جريدة يومية إخبارية صدرت منذ سنة 1947.

III- المصادر والمراجع المطبوعة.

1- المصادر.

أ- المؤلفات باللغة العربية.

- ابن أبي الضياف (أحمد): **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان،** الجزء 7، الدار العربية للكتاب، تونس، 2001.

- الثعالبي (عبد العزيز): **تونس الشهيدة،** تعريب حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984.

- جوليان (شارل أندري): **المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي،** تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، (د. ت).

- الحشايشي (محمد بن عثمان): **العادات والتقاليد التونسية. الهدية أو الفوائد العلمية في العادات التونسية،** دراسة وتحقيق الجيلاني بلحاج يحي، دار سراس للنشر، تونس، 2004.

- المدني (أحمد توفيق): **حياة كفاح (مذكّرات) الجزء الأول في تونس 1905-1925،** الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1973.

- مزالي (محمد الصالح): **تطور تونس الاقتصادي (1881-1920)**، تعريب الهادي التيمومي، بيت الحكمة، تونس، 1990.

- مكتب الأخبار التونسية: **ظاهرة مريبة في سياسة الاستعمار الفرنسي،** المكتبة السلفية، القاهرة، ديسمبر 1930.

ب- المؤلفات باللغة الفرنسية.

- Arrouas (Albert) : *Livre d'or : figures d'hier et d'aujourd'hui*, Tunis, 1932.

- Casemajor (Roger) : *L'action nationaliste en Tunisie : du pacte fondamental de M'hamed Bey à la mort de Moncef Bey (1857-1948),* Tunis, 1948.

- De Latour (Pierre Boyer) : *Vérités sur l'Afrique du nord*, Librairie Plon, Paris, 1956.

- Grand Conseil de la Tunisie : *Procès verbaux de la section française et tunisienne,* 82 volumes parus de 1923 à 1952.

- M.A.E. Commission de publications des documents diplomatiques français : *Documents diplomatiques français (juillet-décembre 1954),* Imprimerie Nationale, Paris, 1987.

- M.A.E. Commission de publications des documents diplomatiques français : *Documents diplomatiques français (juillet-décembre 1955),* Imprimerie Nationale, Paris, 1988.

- M.A.E. Commission de publications des documents diplomatiques français : *Documents diplomatiques français (janvier-juin 1956),* Imprimerie Nationale, Paris, 1988.

- M.A.E. Commission de publications des documents diplomatiques français : *Documents diplomatiques français (janvier-juin 1958),* Imprimerie Nationale, Paris, 1992.

- Montety (Henri de) : *Enquête sur les vieilles familles et les nouvelles élites en Tunisie*, Tunis, 1939 (promanscripto).

- Résidence Générale de la république française à Tunis : *Comité Permanent de Défense Economique. Procès verbaux des séances (août-octobre 1934) et textes législatifs,* Imprimerie J. Aloccio, Tunis, 1935.

- Rodd Balek (pseudonyme de Charles Monchicourt) : *La Tunisie après la guerre,* Publication du Comité de l'Afrique française, Paris, 1920.

- Violard (Emile) : *La Tunisie du nord : les contrôles civils de Souk-El Arba, Béja, Tunis, Bizerte et Grombalia*, Imprimerie Moderne, Tunis, 1906.

2- المراجع.

أ- المؤلفات باللغة العربية.

- أبو القاسم (ابراهيم أحمد): **المهاجرون الليبيون بالبلاد التونسية (1911-1957)**، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، 1992.

- ادريس (الرشيد): **في طريق الجمهورية. مذكرات**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001.

- بنبلغيث (الشيباني): **فصول في تاريخ الأوقاف في تونس من منتصف القرن التاسع عشر إلى 1914**، مكتبة علاء الدين، صفاقس، 2004.

- بنبلغيث (الشيباني): **جمعية الأوقاف والاستعمار الفرنسي في تونس (1914-1943)**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس ومكتبة علاء الدين، صفاقس، 2005.

- بن سوسان (جيرار) ولابيكا (جورج): **معجم الماركسية النقدي**، ترجمة جماعية، دار محمد علي للنشر ودار الفارابي، صفاقس وبيروت، 2003.

- بن ميلاد (أحمد) وإدريس (مسعود): **الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية (1892-1940)**، الجزء الأول، بيت الحكمة، قرطاج، 1991.

- التيمومي (الهادي): **الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية: الكادحون "الخمّاسة" في الأرياف التونسية (1861-1943)**، جزءان، دار محمد علي الحامي وكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، صفاقس وتونس، 1999.

- التيمومي (الهادي): **تاريخ تونس الاجتماعي (1881-1956)**، دار محمد علي الحامي، صفاقس، 2001.

- التيمومي (الهادي): **النشاط الصهيوني بتونس (1897-1948)**، دار محمد علي الحامي، صفاقس، 2001.

- جعيط (هشام): **تاريخية الدعوة المحمدية في مكة**، دار الطليعة، بيروت، 2007.

- جلاب (الهادي): **النخب الاقتصادية التونسية (1920-1956)**، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1999.

- الزغل (حامد): **جيل الثورة: ذكريات مناضل**، دار سراس للنشر، تونس، 2001.

- الزيدي (علي): **الزيتونيون: دورهم في الحركة الوطنية التونسية (1904-1945)**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس ومكتبة علاء الدين، صفاقس،2007.

- السوفي (عمار): **عواصف الاستقلال**، (بدون دار نشر)، تونس، 2006.

- الشابي (منصف): **صالح بن يوسف: حياة كفاح**، دار الأقواس للنشر، تونس، 1990.

-عزيز (عبد الكريم): **نضال شعب أبيّ (1881-1956)**، مركز النشر الجامعي، تونس، 2001.

- قرار (الحبيب): **لتحي تونس**، مطبعة بوسلامة، تونس، 1996.

- لوجون (فيليب): **السيرة الذاتية: الميثاق والتاريخ الأدبي**، ترجمة وتقديم عمر حلي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1994.

- ليسير (فتحي): **خليفة بن عسكر: بيوغرافيا قائد غامض**، مركز سرسينا للبحوث حول الجزر المتوسطية، صفاقس، 2001.

- الماطري (محمود): **مذكرات مناضل**، تعريب حمادي الساحلي، دار الشروق، القاهرة، 2005.

- ماي (جورج): **السيرة الذاتية**، تعريب محمد القاضي وعبد الله صولة، بيت الحكمة، قرطاج، 1992.

- المحجوبي (علي): **جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1934)**، تعريب عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة، قرطاج، 1999.

- المنستيري (سعيد): **المنصف باي: الحكم والمنفى**، تعريب هشام القروي، دار الأقواس للنشر، تونس، 1991.

- المعاوي (علي): **ذكريات وخواطر**، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، منوبة، 2007.

- المكني (عبد الواحد): **النخب الاجتماعية التونسية زمن الاستعمار الفرنسي (1881-1956) الأشراف والبلدية مثالا**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، صفاقس، 2004.

- المولهي (محمد الحبيب): **الوطن والصمود (مذكرات)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1991.

ب- المؤلفات باللغة الفرنسية.

- Ben Achour (Mohamed El Aziz) : *Catégories de la société tunisoise dans la deuxième moitié du XIX[ème] siècle*, I.N.A.A., Tunis, 1989.
- Ben Salem (Mohamed) : *L'antichambre de l'indépendance (1947-1957)*, Cérès Productions, Tunis, 1990.
- Ben Sliman (Sliman) : *Souvenirs politiques*, Cérès Productions, Tunis, 1989.
- Bessis (Sophie) et Belhassen (Souhayr) : *Bourguiba*, 2 tomes, Jeune Afrique Livres, Paris, 1988 et 1988.
- Bourdé (G.) et Martin (H.) : *Les écoles historiques*, Editions du Seuil, Paris, 1997.
- Burguière (A.) : *L'école des Annales. Une histoire intellectuelle*, Editions Odile Jacob, Paris, 2006.
- Chaïbi (M.L.) : *Socialistes français et nationalistes tunisiens : histoire d'une rencontre (1945-1956)*, Oasis, Tunis, 1997.
- Chater (Khalifa) : *Tahar Ben Ammar 1889-1985*, Editions Nirvana, Tunis, Janvier 2010.
- Cohen-Hadria (Elie) : *Du protectorat français à l'indépendance tunisienne. Souvenirs d'un témoin socialiste*, C.M.M.C., Nice, 1976.
- Dabbab (M.) : *Les délégations destouriennes (1919-1921)*, M.T.E., Tunis, 1980.
- Dosse (F.) : *L'histoire en miettes. Des Annales à la nouvelle histoire*, Editions La Découverte, Paris, 1987.
- Dosse (F.) : *Le pari biographique. Ecrire une vie*, Editions La Découverte, Paris, 2005.
- Goldstein (Daniel) : *Libération ou annexion ? Aux chemins croisés de l'histoire tunisienne (1914-1922)*, M.T.E., Tunis, 1978.
- Julien (Charles-André) : *L'Afrique du nord en marche*, Cérès Editions, Tunis, 2001.
- Julien (Charles-André) : *Et la Tunisie devint indépendante (1951-1957)*, Les Editions J.A./S.T.D., Paris, 1985.
- Kraïem (M.) : *Nationalisme et syndicalisme en Tunisie (1918-1929), U.G.T.T.*, Tunis, 1976.
- Le Goff (J.) : *Cinq personnages d'hier pour aujourd'hui. Boudha, Abélard, Saint François, Michelet et Bloch*, Editions La Fabrique, Paris, 2001.
- Le Goff (J.) : *Saint Louis*, Editions Gallimard, Paris, 1996.

- Lejri (M.S.) : *L'évolution du mouvement national tunisien : des origines à la deuxième guerre mondiale*, M.T.E., Tunis, 1980.
- Madelénat (D.) : *La biographie*, P.U.F., Paris, 1984.
- Memmi (A.) : *Le pharaon*, Cérès Editions, Tunis, 2006.
- Mestiri (S.) : *Le ministère Chenik à la poursuite de l'autonomie interne*, Arcs Editions, Tunis, 1991.
- Mzali (M.S.) : *Au fil de ma vie*, Editions Hassan Mzali, Tunis, 1972.
- Noiriel (G) : *Qu'est ce que l'histoire contemporaine ?*, Hachette, Paris, 1998.
- Périllier (L.) : *La conquête de l'indépendance tunisienne*, Editions Robert Laffont, Paris, 1979.
- Poncet (J.) : *La colonisation et l'agriculture européennes depuis 1881*, Mouton et Co, Paris-La Haye, 1961.
- Revault (J.) : *Palais et résidences d'été de la région de Tunis (XVI^ème^ – XIX^ème^ siècles),* C.N.R.S., Paris, 1974.
- Revel (J.) (Sous direction) : *Jeux d'échelles : la micro analyse à l'expérience*, Hautes Etudes-Gallimard-Seuil, Paris, 1999.

3- المقالات.

أ- المقالات باللغة العربية.

- بدون توقيع، "اجتماعات المجلس الكبير"، **النهضة**، 22 نوفمبر 1947.
- بدون توقيع، "اجتماع بالمجلس الكبير: انتخاب السيد الطاهر بن عمار وكازابيانكا نائبين عن القسمين في المجلس الكبير لدى اللجنة الشورية المحدثة بالجزائر"، **النهضة**، 3 نوفمبر 1943.
- بدون توقيع، "آراء الشخصيات التونسية والفرنسية في برنامج الإصلاحات الجديدة الذي أعلنه المقيم العام: رأي مواطننا المفضال السيد الطاهر بن عمار"، **النهضة**، 21 فيفري 1945.
- بدون توقيع، "أسرار الأسبوع"، **الأسبوع**، 26 أكتوبر 1953.
- بدون توقيع، "أسرار الأسبوع"، **الأسبوع**، 26 سبتمبر 1955.

- بدون توقيع، "أشغال المجلس الكبير: انتخاب الكب واللجنتين المالية والاقتصادية للقسم التونسي"، **النهضة**، 19 ديسمبر 1943.

- بدون توقيع، "أشغال المجلس الكبير: خطاب السيد الطاهر بن عمار"، **النهضة**، 19 ديسمبر 1943.

- بدون توقيع، "أعضاء القسم التونسي من المجلس الكبير السابق ضد تجديد هذا المجلس"، **النهضة**، 4 مارس 1953.

- بدون توقيع، "أعمال اللجنة الدائمة للدفاع الاقتصادي: الاعتناء بالديون الفلاحية والتسهيل على الفلاحين. بلاغ من السفارة العامة"، **الإرادة**، 17 سبتمبر 1934.

- بدون توقيع، "افتتاح دورة المجلس الكبير: الأمة تطالب بانسحاب الأعضاء التونسيين"، **النهضة**، 21 نوفمبر 1947.

- بدون توقيع، "انتخاب مجلس عمل الأحواز عضو الجهة الثانية"، **النهضة**، 27 ماي 1928.

- بدون توقيع، "بالحجرة الفلاحية"، **النهضة**، 12 فيفري 1948.

- بدون توقيع، "بالحجرة الفلاحية التونسية"، **النهضة**، 28 جانفي 1950.

- بدون توقيع، "برقية الحزب الإصلاحي"، **الوزير**، 31 جويلية 1922.

- بدون توقيع، "برور تونس بفرنسا"، **الزهرة**، 27 ماي 1928.

- بدون توقيع، "بن عمار في الجهة الثانية"، **لسان الشعب**، 14 نوفمبر 1928.

- بدون توقيع، "تاريخ"، **الرأي**، 17 ماي 1985.

- بدون توقيع، "تدابير جديدة لفائدة الفلاحين المدينين"، **الزهرة**، 29 نوفمبر 1935.

- بدون توقيع، "تصريحات قيمة للسيدين الطاهر بن عمار ومحمد شنيق"، **النهضة**، 6 أكتوبر 1936.

- بدون توقيع، "التعاضدية الفلاحية التونسية"، **النهضة**، 12 مارس 1947.

- بدون توقيع، "تعثر المفاوضات"، **الصباح**، 7 مارس 1956.

- بدون توقيع، "تمتع تونس بالاستقلال في نطاق التكافل هو الهدف الرئيسي للمفاوضات الجديدة"، **العمل**، 25 فيفري 1956.

- بدون توقيع، "توقف المفاوضات التونسية الفرنسية"، **الصباح**، 11 مارس 1956.
- بدون توقيع، "الجلسات العامة للقسم التونسي للمجلس الكبير"، **النهضة**، 3 فيفري 1944.
- بدون توقيع، "جلسة استثنائية للمجلس الكبير"، 14 فيفري 1948.
- بدون توقيع، "الجلسة الختامية المشتركة لدورة المجلس الكبير الحادية والعشرين: خطاب السيد الطاهر بن عمار"، **النهضة**، 16 جانفي 1945.
- بدون توقيع، "جلسة المجلس الكبير ليوم 1 فيفري 1944"، **النهضة**، 2 فيفري 1944.
- بدون توقيع، "الجمعية الفلاحية الأهلية"، **النديم**، 5 ماي 1928.
- بدون توقيع، "جمعية فلاحية أهلية"، **الزهرة**، 19 أفريل 1928.
- بدون توقيع، "جمعية الفلاحين الأهليين"، **النديم**، 16 فيفري 1929.
- بدون توقيع، "جمعية الفلاحين الأهليين: جلسة 5 نوفمبر 1930"، **النهضة**، 9 نوفمبر 1930.
- بدون توقيع، "جمعية فلاحية تونسية"، **الصواب**، 4 ماي 1928.
- بدون توقيع، "جمعية الفلاحين التونسيين: جلسة 20 جويلية 1935"، **النهضة**، 2 أوت 1935.
- بدون توقيع، "جمعية الفلاحين التونسيين: جلسة 28 أكتوبر 1935"، **الزهرة**، 7 نوفمبر 1935.
- بدون توقيع، "الجنرال ماست يزور مزارع السيد الطاهر بن عمار كاهية رئيس القسم التونسي بالمجلس الكبير"، **النهضة**، 24 جوان 1944.
- بدون توقيع، "الحجرة الفلاحية التونسية"، **النهضة**، 27 جويلية 1950.
- بدون توقيع، "الحجرة الفلاحية: جلسة 26 أكتوبر 1949"، **النهضة**، 9 نوفمبر 1949.
- بدون توقيع، "الحجرة الفلاحية التونسية: جلسة 19 سبتمبر 1935، **الزهرة**، 14 أكتوبر 1935.
- بدون توقيع، "الحجرة الفلاحية التونسية: جلسة يوم 11 جانفي 1935"، **النهضة**، 29 جانفي 1935.
- بدون توقيع، "الحجرة الفلاحية التونسية: جلسة 9 ماي 1939"، **النهضة**، 23 ماي 1939.

- بدون توقيع، "الحجرة الفلاحية التونسية:جلسة 20 و21 سبتمبر 1935"، **الزهرة**، 15 أكتوبر 1935.

- بدون توقيع، "الحجرة الفلاحية التونسية: جلسة 10 أوت 1949"، **النهضة**، 24 أوت 1949.

- بدون توقيع، "الحجرة الفلاحية التونسية: جلسة 20 جويلية 1950، **النهضة**، 5 أوت 1950.

- بدون توقيع، "الحجرة الفلاحية التونسية تحتج على اعتقال الزعماء"، **الصباح**، 25 جانفي 1952.

- بدون توقيع، "الحجرة الفلاحية التونسية: خطاب السيد الطاهر بن عمار"، **النهضة**، 9 مارس 1948.

- بدون توقيع، "الحجرة الفلاحية التونسية للشمال"، **النهضة**، 30 ماي 1936.

- بدون توقيع، "الحجرة الفلاحية التونسية للشمال: جلسة 11 ماي 1934"، **النهضة**، 29 ماي 1934.

- بدون توقيع، "الحجرة الفلاحية التونسية للشمال: جلسة 19 سبتمبر 1935"، **الزهرة**، 14 أكتوبر 1935.

- بدون توقيع، "الحجرة الفلاحية ومرشح الإصلاحيين"، **النديم**، 20 أكتوبر 1928.

- بدون توقيع، "حفلة الجمعية الفلاحية الأهلية"، **النهضة**، 9 ديسمبر 1930.

- بدون توقيع، "حقيقة موقف الأعضاء التونسيين بالمجلس الكبير تلقاء مشكلة تضخم المصاريف الإدارية"، **النهضة**، 2 جانفي 1932.

- بدون توقيع، "حكومة الرئيس بن عمار تقدم استقالتها"، **الصباح**، 10 أفريل 1956.

- بدون توقيع، "الحكومة والبطالة"، **البلاغ**، 14 أكتوبر 1954.

- بدون توقيع، "حول إشاعة"، **النهضة**، 10 أفريل 1953.

- بدون توقيع، "حول إشاعة تأجيل الانتخابات البلدية"، **النهضة**، 18 أفريل 1953.

- بدون توقيع، "حول إشاعة زائفة"، **الصباح**، 10 أفريل 1953.

- بدون توقيع، "حول الإصلاحات المنتظرة"، **النهضة**، 16 أوت 1950.

- بدون توقيع، "حول الانتخابات"، **الصباح**، 18 أفريل 1953.
- بدون توقيع، "حول ترشح السيد الطاهر بن عمار لمجالس الأعمال"، **الصباح**، 16 أفريل 1953.
- بدون توقيع، "حوار لمندوب النهضة بالإسكندرية مع محمد شنيق"، **النهضة**، 2 أفريل 1935.
- بدون توقيع، "خطاب بينو في الافتتاح الرسمي للمفاوضات"، **الأخبار**، 1 مارس 1956.
- بدون توقيع، "خطاب الجنرال ماست في افتتاح الدورة العشرين للمجلس الكبير"، **النهضة**، 16 ديسمبر 1943.
- بدون توقيع، "خطاب الرئيس أمام المجلس القومي التأسيسي في جلسته التاريخية"، **العمل**، 26 جويلية 1957.
- بدون توقيع، "خطاب الطاهر بن عمار في حفلة المدرسة الفلاحية بسمنجة"، **النهضة**، 25 ماي 1939.
- بدون توقيع، "خطاب السيد الطاهر بن عمار"، **النهضة**، 16 أكتوبر 1943.
- بدون توقيع، "دورة المجلس الكبير"، **النهضة**، 28 فيفري 1950.
- بدون توقيع، "الرئيس بن عمار يرى أنّ التشكيلة المنتظرة لا تمثّل الرأي العام التونسي بصفة تامة"، **النهضة**، 17 فيفري 1954.
- بدون توقيع، "الرئيس بن عمار يسجل نصرا جديدا على وزير الدفاع عن الاتفاقيات"، **البلاغ**، 20 نوفمبر 1955.
- بدون توقيع، "الرئيس بن عمار يكذّب قطعيا إشاعة ترشيحه للانتخابات"، **الصباح**، 12 أفريل 1953.
- بدون توقيع، "رئيس الحكومة يزور دار الاتحاد العام التونسي للشغل"، **الصباح**، 14 أكتوبر 1954.
- بدون توقيع، "الرئيس الطاهر بن عمار يصرّح أمس للصحافيين في مطار العوينة قائلا: إنّنا متفقون على استقلال تونس وإلغاء معاهدة باردو"، **العمل**، 11 مارس 1956.
- بدون توقيع، "الرئيس الطاهر بن عمار يصرّح للصباح"، **الصباح**، 18 مارس 1952.

- بدون توقيع، "رحلة السيد الطاهر بن عمار"، **النهضة**، 16 ماي 1950.
- بدون توقيع، "السيد الطاهر بن عمار يصرّح تصريحات هامة عند مبارحته باريس"، **الزهرة**، 4 جوان 1950.
- بدون توقيع، "السيد الطاهر بن عمار يكذّب الإشاعات الرائجة حول تكليفه بتشكيل الوزارة الجديدة"، **النهضة**، 24 ماي 1952.
- بدون توقيع، "السيد الطاهر بن عمار يمثل أمام محكمة القضاء العليا"، **الصباح**، 26 أوت 1958.
- بدون توقيع، "شراء الديون"، **الزهرة**، 23 نوفمبر 1935.
- بدون توقيع، "عاش من عرف قدره"، **النهضة**، 13 جانفي 1937.
- بدون توقيع، "في المجلس الكبير: التمادي في الاحتكار"، **النهضة**، 23 نوفمبر 1928.
- بدون توقيع، "قضية العملة الفلاحيين"، **النهضة**، 29 جوان 1950.
- بدون توقيع، "مائدة اللزام"، **النديم**، 16 جوان 1928.
- بدون توقيع، "المؤتمر الاقتصادي الإمبراطوري: آراء السيد الطاهر بن عمار رئيس الحجرة الفلاحية التونسية"، **النهضة**، 13 مارس 1935.
- بدون توقيع، "المجلس الكبير: حصول الوفاق والاتحاد"، **النهضة**، 30 نوفمبر 1938.
- بدون توقيع، "محادثات م. تامبل ما تزال محل الاهتمام في مختلف الأوساط التونسية"، **النهضة**، 22 ماي 1952.
- بدون توقيع، "محضر جلسة الحجرة الفلاحية ليوم 9 ماي 1939"، **النهضة**، 23 ماي 1939.
- بدون توقيع، "المحكمة تستمع إلى بقية مرافعات لسان الدفاع في قضية المجوهرات والمصوغ وتؤجّل الحكم في القضية إلى يوم 6 أكتوبر 1958"، **الصباح**، 25 سبتمبر 1958.
- بدون توقيع، "محكمة القضاء العليا تبحث قضية المصوغ ومجوهرات العائلة المالكة السابقة"، **الصباح**، 23 سبتمبر 1958.

- بدون توقيع، "محكمة القضاء العليا تحاكم السيد الطاهر بن عمار رئيس الحكومة السابق"، **الصباح**، 2 سبتمبر 1958.

- بدون توقيع، "محكمة القضاء العليا تحاكم السيد الطاهر بن عمار رئيس الحكومة السابق"، **الصباح**، 3 سبتمبر 1958.

- بدون توقيع، "محكمة القضاء العليا تستمع إلى لسان الدفاع في قضية السيد الطاهر بن عمار رئيس الحكومة السابق"، **الصباح**، 4 سبتمبر 1958.

- بدون توقيع، "مذكّرة السيد الطاهر بن عمار"، **النهضة**، 27 جويلية 1950.

- بدون توقيع، "مساعي الوزير الفرنسي الم. تامبل"، **النهضة**، 23 ماي 1952.

- بدون توقيع، "مساعي الوفد التونسي بباريس للدفاع عن قضية الزيت"، **الزهرة**، 4 ديسمبر 1935.

- بدون توقيع، "المصلحة الشخصية أولا"، **الإرادة**، 4 مارس 1934.

- بدون توقيع، "مناقشات المجلس القومي التأسيسي حوا إلغاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري"، **العمل**، 26 جويلية 1957.

- بدون توقيع، "المنظمات السياسية والنقابية تنتقد مشروع إصلاحات رابع مارس الأخيرة"، (الجزء 1)، **النهضة**، 28 أفريل 1954.

- بدون توقيع، "المنظمات السياسية والنقابية تنتقد مشروع إصلاحات رابع مارس الأخيرة"، (الجزء 2)، **النهضة**، 29 أفريل 1954.

- بدون توقيع، "المنظمات السياسية والنقابية تنتقد مشروع إصلاحات رابع مارس الأخيرة"، (الجزء 3)، **النهضة**، 30 أفريل 1954.

- بدون توقيع، "المنظمات الوطنية ومشروع الإصلاحات"، **الأخبار**، 27 فيفري 1954.

- بدون توقيع، "مواقف وأسرار بورقيبة"، **حقائق**، 21 أوت 2003.

- بدون توقيع، "موقف الطاهر بن عمار من العرض الحكومي"، **النهضة**، 9 ديسمبر 1947.

- بدون توقيع، "موقف القسم التونسي من المجلس الكبير"، **النهضة**، 29 جويلية 1950.

- بدون توقيع، "موقف المنظمات التونسية إزاء الانتخابات لمجالس الأعمال والبلديات"، **الصباح**، 24 مارس 1953.
- بدون توقيع، "النص الحرفي للحكم الصادر ضد السيد الطاهر بن عمار رئيس الحكومة السابق"، **الصباح**، 10 سبتمبر 1958.
- بدون توقيع، "نص العريضة"، **الوزير**، 27 نوفمبر 1947.
- بدون توقيع، "نص النداء المشترك بين حكومتي تونس وباريس الموجّه إلى المجاهدين"، **الصباح**، 23 نوفمبر 1954.
- بدون توقيع، "هل افتقد الانسجام بين أفراد التشكيلة الوزارية؟"، **الأخبار**، 6 جانفي 1956.
- بدون توقيع، "هل تتألف وزارة تونسية جديدة؟"، **النهضة**، 23 ماي 1952.
- بدون توقيع، "هل من ملتفت للحقائق"، **النهضة**، 24 أفريل 1929.
- بدون توقيع، "هل يشكّل بورقيبة حكومة ديوانية جديدة؟"، **الأخبار**، 10 جانفي 1956.
- بدون توقيع، "الهيئات النيابية التونسية تتحرك"، **النهضة**، 27 جويلية 1950.
- بدون توقيع، "هيئة المجلس البلدي الجديدة"، **النهضة**، 25 فيفري 1944.
- بدون توقيع، "الوزير الفرنسي الم. تامبل يتصل بالشخصيات السياسية التونسية"، **النهضة**، 21 ماي 1952.
- بدون توقيع، "وفد من البطالين في حضرة رئيس الحكومة"، **البلاغ**، 1 سبتمبر 1954.
- بدون توقيع، "الوفد يشيد بروح الاتفاقيات قبل المطالبة بتنقيحها"، **الصباح**، 1 مارس 1956.
- ابن عطية (الأخضر)، "لا تثريب عليه"،**الزهرة**، 26 فيفري 1929.
- ابن عمار (الشاذلي)، "محاكمة الطاهر بن عمار سنة 1985 أو استخدام القضاء لأغراض سياسية"، جريدة "**الصباح**"، 16 و17 جانفي 2010.
- ابن عيسى (الطيب)، "يوم تاريخي"، **الوزير**، 27 ديسمبر 1920.
- ابن مصطفى (محمد الصالح)، "محمد شنيق رجل التحديات"، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 99- 100، تونس، ماي، 2000.

- ابن ميلاد (أحمد)، "وثائق عن مؤتمر ليلة القدر 27 رمضان 1365"، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 23- 24، تونس، نوفمبر 1981.

- بوحاجب (علي)، "آثار الجلسات"، **الإرادة**، 8 أفريل 1934.

- بوكراع (نور الدين)، "الطاهر بن عمار والمجلس الكبير: الخفايا والنوايا"، **الصباح**، 1 فيفري 2009.

- بوهلال (سعيدة)، "لقاء مع توحيدة بن الشيخ أول طبيبة تونسية"، **الصباح**، 22 ديسمبر 2005.

- بيدي (أندري)، "يجب أن نتفاهم مع بورقيبة كما تفاهمت بريطانيا مع غاندي"، (مقال معرّب)، **النهضة**، 4 جوان 1950.

- جراد (علي)، "مؤامرة الإقطاعيين"، (مقال معرّب)، **النهضة**، 9 ديسمبر 1944.

- الجزيري (حسين)، "أزمة فلاحية وعقلية"، **النديم**، 23 أوت 1930.

- الجزيري (حسين)، "حكاية حديث"، **النديم**، 19 ماي 1928.

- الساحلي (حمادي)، "الطاهر بن عمار من المجلس الكبير إلى آخر حكومة قبل الاستقلال"، **الصباح**، 16 ماي 1985.

- السباعي (فوزي)، "سبالة بن عمار: التسميات المختلفة ودلالاتها التاريخية"، في ليسير (فتحي) (جمع وتقديم): **بحوث حول تاريخ القرى في تونس**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، صفاقس، 2008، ص. 85-108.

- الشايبي (محمد لطفي)، "الحركة الوطنية ومطلب لاستقلال"، **الصباح**، 12 أوت 2007.

- شلبي (محمد الحبيب)، "خلفيات مؤتمر الاستقلال: 26 رمضان 1365هجري/23 أوت 1946"، **المجلة التاريخية المغربية**، عدد 23-24، تونس، 1981.

- شلبي (محمد الحبيب)، "لجنة التحقيق في حوادث الوطن القبلي في جانفي 1952"، **المجلة التاريخية المغربية**، عدد 35-36، تونس، ديسمبر 1984، ص. 111-119.

- الصديق القديم، "أغلبية محمد شنيق"، **الإرادة**، 20 أفريل 1934.

- ضيف الله (محمد)، "المحاكمات السياسية في تونس في عهد بورقيبة 1956-1987"، في **القضاء والتشريع في تونس والبلاد العربية**، منشورات عبد الجليل التميمي، زغوان، مارس 2004، ص.

- الطيب (علي)، "الاستثمار والربح لدى الفلاحين التونسيين وعلاقتهم بمؤسسات القرض 1881-1934، (الجزء 2)، **روافد**، العدد 9، تونس، 2004، ص. 31-55.

- العلاقي (عبد الكريم)، "القسم التونسي للمجلس للبلاد التونسية غداة الحرب العالمية الثانية"، في **البلاد التونسية خلال فترة ما بعد الحرب 1945-1950**، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1991.

- العنابي (الطيب)، "غضبة دلال"، **النهضة**، 28 نوفمبر 1947.

- القسنطيني (الكراي)، "الثوابت والتجديد في الفكر الإصلاحي غداة خروج المحور من تونس (ماي- ديسمبر 1943)، في **تونس من 1939 إلى 1945**، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1989.

- الكراي (فاطمة بن عبد الله) (حوار إعداد)، " مذكرات سياسي في الشروق: الأستاذ أحمد بن صالح وأسرار ومواقف تنشر لأول مرة، الحلقة 54: دور الطاهر بن عمار على رأس الحكومة كان مهما"، **الشروق**، 30 أوت 2009.

- الكراي (فاطمة بن عبد الله) (حوار إعداد)، " مذكرات سياسي في الشروق: الأستاذ أحمد بن صالح وأسرار ومواقف تنشر لأول مرة، الحلقة 55: رأيت الدموع في عيني بن عمار وهو يشاهد البطّالة يتضوّرون جوعا"، **الشروق**، 1 سبتمبر 2009.

- الكراي (فاطمة بن عبد الله) (حوار إعداد)، " مذكرات سياسي في الشروق: الأستاذ أحمد بن صالح وأسرار ومواقف تنشر لأول مرة، الحلقة 56: بورقيبة للطاهر بن عمار: أنت أمضيت على وثيقة الاستقلال فأين دوري أنا في التاريخ؟"، **الشروق**، 2 سبتمبر 2009.

- ليسير (فتحي)، "في خلفيات إعلان الجمهورية: براديغم المرحلية البورقيبية مطبقا على الفترة جانفي 1956- جويلية 1957"، **روافد**، العدد 12، تونس، 2007، ص. 89-124.

- ليسير (فتحي)، "المحلي موضوعا للدراسات التاريخية"، في ليسير (فتحي) (جمع وتقديم): **بحوث حول تاريخ القرى في تونس**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، صفاقس، 2008، ص. 11-43.

- المكني (عبد الواحد)، "نخبة الكرسي والقلم في المجتمع التونسي المعاصر: حسن حسني عبد الوهاب نموذجا"، في **النخب في المغرب العربي**، مؤسسة التميمي للنشر، تونس، 2002، ص. 181-196.

- المنستيري (المنصف)، "التكافل كما يصفه مبدعوه"، **الاستقلال**، 11 أفريل 1956.

- المنستيري (المنصف)، "صح النوم. نوابنا وشعورهم بالأزمة"، **الإرادة**، 4 مارس 1934.

- المنستيري (المنصف)، "المفاوضات الجديدة في أسبوعها الأول"، **الاستقلال**، 9 مارس 1956.

- المنستيري (المنصف)، "المفاوضات الجديدة في أسبوعها الثاني"، **الاستقلال**، 16 مارس 1956.

- المنستيري (المنصف)، "نظرة تحليلية خاطفة للاتفاقيات"، **الاستقلال**، 30 سبتمبر 1955.

- المنصر (عدنان)، "المذكّرات الثأرية أو محاكمة الماضي: قراءة في بعض نماذج المذكّرات السياسية التونسية المعاصرة"، **روافد**، العدد 1، تونس، 1995.

- الهراس (مختار)، "منهج السيرة في السوسيولوجيا"، في **إشكاليات المنهاج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1987.

ب- المقالات باللغة الفرنسية.

- Abdel-Hac (pseudonyme de Chadly Khalladi), « Le rapport Tardy », *La Voix Du Peuple*, 25 mars 1933.

- Aiachi (H.), « Soyons raisonnables », *Le Courrier de Tunisie*, 11 septembre 1921.

- Anonyme, « Accord des nationalistes non destouriens », *La Presse*, 7 octobre 1953.

- Anonyme, « Accueil triomphal du président Tahar Ben Ammar et des 6 ministres tunisiens à Pont-du-Fahs, Djebibina, Sbikha et Kairouan », *La Presse*, 1 mars 1955.

- Anonyme, « Arrivée à Paris de M. Ben Ammar », *Le Petit Matin*, 14 février 1952.
- Anonyme, « Autour de la réception par M. Vienot de MM. Tahar Ben Ammar, Chenik et Abderrahman Lezam », *Le Petit Matin*, 23 octobre 1936.
- Anonyme, « Avant son départ pour Paris voici ce que M. Tahar Ben Ammar avait déclaré à L'information », *Tunisie-France*, 18 août 1954.
- Anonyme, « Bourguiba soutiendra le gouvernement Tahar Ben Ammar », *La Presse*, 4 août 1954.
- Anonyme, « Chambre d'Agriculture Indigène de Tunis. Séances du 10, 11 et 12 mai 1930 », *La Dépêche Tunisienne*, 1 avril 1930.
- Anonyme, « Chambre d'Agriculture Indigène de Tunis. Une réunion extraordinaire s'est tenue le 11 mai 1933 en présence de M. Parès, député d'Oran », *La Dépêche Tunisienne*, 19 mai 1933.
- Anonyme, « Chambre d'Agriculture Indigène du Nord de la Tunisie : séance du 11 avril 1933 », *La Dépêche Tunisienne*, 26 avril 1933.
- Anonyme, « Chambre d'Agriculture Indigène du Nord », *La Voix Du Tunisien*, 12 octobre 1931.
- Anonyme, « Dans la région de Kairouan, tunisiens et français manifestent leur sympathie à M. Tahar Ben Ammar », *Le Monde*, 1 mars 1955.
- Anonyme, « Deuxième ministère Ben Ammar », *La Presse*, 18 septembre 1955.
- Anonyme, « Et le père de l'indépendance tunisienne en prison », *L'Aurore*, 14 mars 1958.
- Anonyme, « Il faut reconsidérer les rapports franco-tunisiens (Tahar Ben Ammar) », *La Presse*, 1 janvier 1952.
- Anonyme, « La colère de Bourguiba dépassa toutes les précédentes », *Jeune Afrique*, 1 janvier 1986.
- Anonyme, « La crise agricole », *L'Action Tunisienne*, 23 décembre 1932.
- Anonyme, « La crise agricole : Au cours de deux importantes réunions la Chambre d'Agriculture Tunisienne du Nord insiste sur la nécessité de prendre, de toute urgence, des mesures de salut », *Le Petit Matin*, 27 août 1934.
- Anonyme, « La délégation tunisienne chez le président du conseil », *Le Temps*, 7 janvier 1921.
- Anonyme, « La protestation des grands conseillers tunisiens », *La Voix Du Tunisien*, 4 juin 1937.

- Anonyme, « La séance plénière de la section indigène : discours de M. Tahar Ben Ammar », *La Dépêche Tunisienne*, 13 avril 1933.
- Anonyme, « La section tunisienne du Grand Conseil chez S.A. le Bey et à la Résidence Générale », *La Presse*, 27 juillet 1950.
- Anonyme, « Le film de consultation de M. Tahar Ben Ammar », *La Presse*, 4 août 1954.
- Anonyme, « Le président Ben Ammar évoque da double mission », *La Presse*, 18 août 1954.
- Anonyme, « Le président Tahar Ben Ammar espère aboutir avant l'aïd », *La Presse*, 7 août 1954.
- Anonyme, « Le problème foncier et agricole en Tunisie. Rapport de la Chambre d'Agriculture Tunisienne du Nord de la Tunisie », *La Voix Du Tunisien*, 11 juin 1937.
- Anonyme, « Le rapport de la commission de rédaction des quarante », *La Dépêche Tunisienne*, 12 novembre 1952.
- Anonyme, « Les assemblés générales des œuvres de mutualité agricole », *La Dépêche Tunisienne*, 13 mai 1930.
- Anonyme, « Les démarches actuelles du président Tahar Ben Ammar hâterons-elles la solution du problème tunisien ? Le président de la Chambre d'Agriculture est optimiste. Importante déclaration à Tunis-Soir », *Le Petit Matin*, 5 mars 1952.
- Anonyme, « Les élections caïdales. Autour d'un bruit de candidature », *La Presse*, 8 avril 1953.
- Anonyme, « Les événements du Cap Bon. M. Chedly Rhaïem ancien délégué au Grand Conseil nous déclare », *Le Petit Matin*, 8 février 1952.
- Anonyme, «L'offensive inattendue du président Tahar Ben Ammar est-elle la prélude à la campagne électorale tunisienne », *Tunisie-France*, 27 avril 1954.
- Anonyme, « M. Ben Ammar après avoir été reçu par M. Edgar Faure : je retire de cet entretien une impression réconfortante », *Le Petit Matin*, 29 février 1952.
- Anonyme, « M. Ben Ammar succède à M. Ben Ammar », *La Presse*, 15 septembre 1955.
- Anonyme, « M. Ben Ammar rentre à Tunis aujourd'hui après avoir été reçu par le grand rabbin de France », *Le Petit Matin*, 1 mars 1952.
- Anonyme, « MM. Tahar Ben Ammar et Masmoudi ont effectué hier au Quai d'Orsay un premier tour d'horizon », *Le Petit Matin*, 18 août 1954.
- Anonyme, « M. Tahar Ben Ammar a comparu à nouveau hier devant la Haute Cour », *La Dépêche Tunisienne*, 2 septembre 1958.

- Anonyme, « M. Tahar Ben Ammar a terminé hier soir ses consultations », *La Presse*, 16 septembre 1955.
- Anonyme, « M. Tahar Ben Ammar : des faisceaux de bonne volonté ont eu raison de difficultés sans nombre », *Le Monde*, 23 avril 1955.
- Anonyme, « M. Tahar Ben Ammar et les négociateurs tunisiens seront dimanche à Paris », *La Dépêche Tunisienne*, 10 mars 1955.
- Anonyme, « M. Tahar Ben Ammar : il est de l'intérêt des français de Tunisie de se libérer des préjugés », *L'action*, 6 juin 1955.
- Anonyme, « M. Tahar Ben Ammar : M. Bourguiba a approuvé sans réserve les conditions dans lesquelles se sont amorcées les négociations franco-tunisiennes », *La Presse*, 20 août 1954.
- Anonyme, « M. Tahar Ben Ammar poursuit d'importants entretiens à Paris », *Le Monde*, 20 février 1952.
- Anonyme, « M. Tahar Ben Ammar préside les journées d'études économiques », La *Presse*, 9 juin 1956.
- Anonyme, « Notre reportage à Tabarka. Arrivée opportune », *Tunis Soir*, 12 février 1952.
- Anonyme, « Pressenti par S.A. le Bey M. Tahar Ben Ammar va tenter de constituer le ministère tunisien », *La Dépêche Tunisienne*, 3 août 1954.
- Anonyme, « Procès verbaux de la Chambre d'Agriculture Tunisienne », *La Dépêche Tunisienne*, 1 avril 1930.
- Anonyme, « Procès verbaux de la Chambre d'Agriculture Tunisienne : séance de 20 mai 1930 », *La Dépêche Tunisienne*, 18 juin 1930.
- Anonyme, « Quand nos grands conseillers s'amusent », *La Voix Du Tunisien*, 11 mars 1950.
- Anonyme, « Rentrant de Paris M. Tahar Ben Ammar est devenu la vedette de l'actualité tunisienne », *La Presse*, 16 février 1954.
- Anonyme, « Tahar Ben Ammar chez le cardinal Liénart », *La Presse*, 27 février 1952.
- Anonyme, « Tahar Ben Ammar : l'homme et l'histoire », *Réalités*, 31 mai 1985.
- Anonyme, « Tahar Ben Ammar par Roger Seydoux », *Le Nouvel Observateur*, 12 juillet 1985.
- Anonyme, « Une déclaration à L'information du nouveau président du conseil tunisien », *Tunisie-France*, 18 août 1954.
- Anonyme, « Une délégation tunisienne à Paris », *Le Temps*, 20 décembre 1920.
- Anonyme, « Une interview du président Tahar Ben Ammar », *La Dépêche Tunisienne*, 2 septembre 1954.

- Anonyme, « Une réception à Paris en l'honneur de M. Tahar Ben Ammar », *La Dépêche Tunisienne*, 24 février 1952.
- Arnauld (C), « Le retour de la biographie : d'un tabou à l'autre », *Le débat*, n° 54, mars-avril, 1989.
- Belhassen (S.), « A 96 ans, s'est éteint à Tunis celui qui accepta de Mendès la tâche d'être le dernier homme des français », *Jeune Afrique*, 29 mai 1985.
- Belhassen (S.), « Qu'est devenu Tahar Ben Ammar ? », *Jeune Afrique*, 2 septembre 1968.
- Ben Achour (M. E. A), « Les signes extérieurs de la notabilité citadine au début du siècle dernier à Tunis », *les Cahiers de la Méditerranée*, n° 45, 1992, pp. 105-116.
- Ben Ammar (Chedly), « M. Farhat m'avait assuré qu'il exécutait les ordres de Bourguiba », *L'expression*, 18- 24 avril 2008.
- Ben Ammar (Tahar), « La vérité sur les revendications tunisiennes », *Le Temps*, 30 janvier 1921.
- Ben Ammar (Tahar), « Les revendications de l'agriculture indigène », *La Voix Du Tunisien*, 15 avril 1931.
- Ben Ammar (Tahar), « Les solutions possibles », *La Nef*, cahier n° 2, Paris, mai 1953, pp. 170- 181.
- Ben Ammar (Tahar), « Lettre de M. Ben Ammar », *Le Courrier de Tunisie*, 21 septembre 1921.
- Ben Miled (B.), « Tahar Ben Ammar : l'absolution du cœur », *La Presse*, 25 juin 1985.
- Ben M'rad (M.), « Tahar Ben Ammar ou la vie pleine », *Réalités*, 17 mai 1985.
- Ben Yahmed (B.), « Une mauvaise querelle », *L'action*, 8 septembre 1958.
- Boulares (H.), « Habib Boulares parle de Tahar Ben Ammar », *Réalités*, 31 mai 1985.
- Boulares (H.), « Tahar Ben Ammar », *Revue Monde Arabe : Maghreb-Machrek*, n° 115, paris, janvier 1987.
- Bourdieu (Pierre), « l'illusion biographique », *Actes de la recherche en sciences sociales*, volume 62, n° 1, 1986, pp. 69- 72.
- Chérif (M. H.), « Tunis de la fin du XVIIème s. à 1956 : introduction historique », in *Hasab wa nasab : parenté, alliance et patrimoine en Tunisie*, CNRS, Paris, 1992.
- Dellagi (M.), « Il ya dix ans disparaissait Tahar Ben Ammar », *La Presse*, 16 mai 1995.
- Dethan (Georges), « Une conception nouvelle de la biographie ? », *Revue d'Histoire Diplomatique*, nos 1- 2, 1982.
- Djerad (Ali), « Alors que les grands seigneurs de la colonisation se regroupent. Voici la conjuration des féodaux », *L'Avenir de la Tunisie*, 9 décembre 1944.

- Dortier (Jean-François), « Le pragmatisme. Une philosophie venue d'Amérique », *Sciences Humaines*, Hors série, n° 30, décembre 2000- janvier- février 2001.
- Editorial, « Histoire et sciences sociales : un tournant critique ? », *Annales ESC*, vol.43, n° 2, mars-avril, 1988, p. 291-293.
- Editorial, « Tentons l'expérience », *Annales ESC*, vol.44, n° 6, novembre- décembre1989, p. 1317-1323.
- Fumaroli (Marc), « Des vies à la biographie : la crépuscule du parnasse », *Diogène*, n° 139, juillet- septembre 1987.
- Gauchet (M), « L'élargissement de l'objectif historique », *Le débat*, janvier- février 1999.
- Gauthier (R.), « En Tunisie : M. Tahar Ben Ammar achève ses consultations », *Le Monde*, 4 août 1954.
- Gauchet (M), « Un large soutien nationaliste », *Le Monde*, 4 août 1954.
- Guellaty (H.), « La question tunisienne », *Tunis Socialiste*, 28 août 1921.
- Guellaty (H.), « Les insulteurs », *Tunis Socialiste*, 11 septembre 1921.
- Hamza (Hassine- Raouf), « Le Néo Destour, des lendemains d'avril 1938 à la veille de l'indépendance : hégémonie et institutionnalisation », in *La Tunisie de l'après guerre 1945-1950*, ISHMN, Tunis, 1991, pp. 209- 229.
- Henia (A.), « Introduction », in *Etre notable au Maghreb. Dynamique des configurations notabiliaires*, IRMC-Maisonneuve et Larose, 2006.
- Jeanneney (Jean-Noël), « Vive la biographie », *L'histoire*, n°13, juin 1979.
- Joana (Jean), « Les usages de la méthode biographique en sciences sociales », *Pôle sud*, volume 1, n° 1, 1994.
- Kraïem (M.), « Le parti réformiste », *Revue d'Histoire Maghrébine*, n° 4, Tunis, 1975.
- Ladjimi (Ch. E.), « La chenikale délégation à Paris », *L'Action Tunisienne*, 4 novembre 1932.
- Ladjimi (Ch. E.), « M. Tahar Ben Ammar nous déclare », *La Voix Du Tunisien*, 12 octobre 1931.
- Le Goff (Jacques), « comment écrire une biographie historique aujourd'hui ? », *Le débat*, n° 54, mars- avril 1989.
- Lesgards (Roger), « L'élite et son pragmatisme », *Le Monde Diplomatique*, avril 1995.
- Levi (G.), « Les usages de la biographie », *Annales ESC*, volume 44, n° 6, novembre- décembre 1989, pp. 1325- 1336.
- Madelénat (D), « La biographie aujourd'hui : frontières et résistances », in *Cahiers de l'Association Internationale des Etudes Françaises*, vol. 52, n° 1, 2000.

- Mahjoubi (A.), « Les réformes de 1922 et le mouvement national tunisien », *Revue Tunisienne de Sciences Sociales*, n° 45, 1976, pp. 99- 139.
- Mansar (Adnen), « Entre réformisme et loyalisme : le cas M'hamed Belkodja 1868-1943, *Rawafid*, n° 7, 2002.
- Pillorget (René), « La biographie comme genre historique : sa situation actuelle en France », *Revue d'Histoire Diplomatique*, n^os 1- 2, 1982.
- Revel (J), « Histoire et sciences sociales : les paradigmes des Annales », *Annales ESC*, vol.34, n° 6, 1979, p. 1360-1376.
- Revel (J), « L'émergence de la Micro- Histoire », in Ruano- Borbalan (Jean- Claude) : *L'histoire aujourd'hui*, Editions Sciences Humaines, Paris, 1999, pp. 239- 247.
- Romano (Sergio), « biographie et historiographie », *Revue d'Histoire Diplomatique*, n^os 1- 2, 1982, p. 43.
- Sicard (Hervé), « Les effets sociologiques et économiques de la suppression des Habous en Tunisie », in *De l'impérialisme à la décolonisation*, Minuit, Paris, 1965.
- Simiand (F), « Méthode historique et science sociale », *Revue de synthèse historique*, 1903, repris dans les *Annales ESC*, vol. 15, n° 1, 1960, pp. 83-119.
- Turki (B.), « Le fabuleux destin de Mohamed Farhat », *L'expression*, 15-21 février 2008.
- Zetlaoui (M.), « Entretien Bourguiba- Ben Ammar à Paris », *La Presse*, 20 novembre 1954.

كشاف الصور

كشاف الجداول

كشاف الأعلام

يتضمّن هذا الكشّاف أسماء الشخصيات التونسية والأجنبية التي تعرّضنا إليها في متن هذا البحث بدون اعتبار الإحالات الواردة في الهوامش، وقد أعرضنا الإشارة إلى اسم الطاهر بن عمار نظرا لتواتر ذكره في كامل صفحات هذا العمل.

ث-

ج-

ح-

-خ

-د

-ش-

ص-

ض-

طـ

ع-

غ-

ف-

ق-

ك-

كشّاف المؤسسات والجمعيات والمنظمات والأحزاب.

أ-

ت-

ج-

ح-

د-

ر-

ص-

كشّاف البلدان والمواقع.

أعرضنا في هذا الكشّاف عن ذكر بعض المواقع التي تواتر ذكرها مرات عديدة في عملنا مثل تونس وباريس وفرنسا.

أ-

ب-

ت-

ج-

كشّاف المحتويات.